

فہرست الکتاب الجامع الرموز

صفحہ	مضمون	صفحہ	مضمون
۱۱	فصل فی صلوة الخوف . . .	۱۳۰	فصل فی الرجعة
۲۹	فصل فی صلوة فی الجبۃ . . .	۱۳۱	فصل فی الایلاء
۳۲	کتاب الزکوۃ . . .	۱۳۲	فصل فی الخلع . . .
۳۳	فصل فی العاشر . . .	۱۴۰	فصل فی الظہار . . .
۳۶	فصل فی معارف الزکوۃ . . .	۱۴۶	فصل فی اعلان . . .
۴۲	فصل فی عمدۃ الفطر . . .	۱۵۰	فصل فی العنین . . .
۵۰	کتاب الصوم . . .	۱۵۳	فصل فی العدة . . .
۵۴	فصل فی موجب الفساد . . .	۱۵۶	فصل فی اخصائے . . .
۵۵	فصل فی الاعشاک . . .	۱۶۴	فصل فی انساب . . .
۶۲	کتاب الحج . . .	۱۶۶	فصل فی النفقة . . .
۷۳	فصل فی القرآن والتمتع . . .	۱۸۱	کتاب ایتقان . . .
۸۱	فصل فی احکامات . . .	۱۸۳	فصل فی عتق بعض . . .
۸۴	فصل فی الاحصاء . . .	۱۸۹	فصل فی احکامات بالعتق . . .
۹۱	اکملہ الثانی	۲۵۳	فصل فی التبیہ و الذلیلہ . . .
۹۵	کتاب النکاح . . .	۲۶۴	فصل فی الولاء . . .
۹۵	فصل فی الولی و الکفو . . .	۲۶۶	کتاب المکاتب . . .
۱۰۰	فصل فی المهر . . .	۲۷۹	کتاب الایمان . . .
۱۰۱	فصل فی نکاح اقم . . .	۲۸۶	فصل فی اختلاف بالنعس . . .
۱۰۶	مسائل بقسم بن الزوجات . . .	۲۹۸	فصل فی اختلاف بالقول . . .
۱۰۸	کتاب الرضا . . .	۲۱۶	اکملہ الثالث
۱۱۰	کتاب الطلاق . . .	۲۲۰	کتاب البیوع . . .
۱۱۳	فصل فی نفوذ طلاق . . .	۲۲۶	فصل فی خیاراتہ . . .
۱۱۹	فصل فی شروط حۃ التخلیق . . .	۲۳۰	فصل فی خیاراتہ الرویۃ . . .
۱۲۲	فصل فی طلاق المریض . . .	۲۳۳	بکارتہ . . .

[illegible]

تاج جمال الملوك

100

16

—



श्रीगुरुभ्यो नमः

2

...

[illegible]

Enter the name of the person or persons to whom the property is to be transferred, and the name of the person or persons making the transfer.



1

محمد بن يامين عثمانية كفاية ومهاجيرة في احوالنا بطبع الكتاب المسمى بالفقه احوال الى اللباب وهو علم الفقه كثر من كثرنا عن

المجلد الأول من

مجلس

تصحيح الفاضل المصنف والعالم المدقق المولوي محمد احسان الله الكندي الفسني محلي حماه الله

وَالطَّبِيعُ الْمَغْنَمُ الْكَافُ الْيَوْمُ بِالْأَسْمَاءِ

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR15855

Training



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الذي فضلنا بتعليم اصول مبسوطا لجميع الكسبي من الاحكام ، وكرهنا بتبسيط فهمه الى ان نقدر على الفيض زيادات
 الصغير من الاعلام ، والصلوة على رسوله محمد محيط الاسرار وجميع العارفين ، وفضل الانبياء عليهم السلام ، وعلى آلهم وآلهم
 خلاصة الاسلام وزبدة الاكرام ، متحفته وامتته الى يوم القيام ، اما بعد فليست كان نظم منشور الفتاوى
 من ارفع الاممات ، وجميع منشور النوازل من اهم المهمات ، قام بذلك حلال المشكلات ، ذوو الشجاعة والالتفات
 وتعديل البليان لتقوم الدعوى والبيانات ، معمد الشريعة والملة والدين ، ولاسلام ، احله الله من فضله واراد المقدر
 مؤلفا مختصرا ، ولتقارب الوقائع ، جامع بالتصريح والاشارة بجميع المضمرات ، قد شرهه غيره واحسن العلماء والادباء
 وكشف عن حقائقه المنطوية جسم خفي من الكالمين ، الا ان اكثر قد غاب عن نظر الاكثريين ، وفيه مالا يحصى من حلال الاحكام
 فان في كل كلمة منه كنز من جواهر الفرائد ، وفي كل كلام منه فصول من نفائس الفوائد ، فارتب تبين مكنونه من كل محرم
 ناهض ، وتحقيق لبه من كل حلو وحاض ، لانه قد جرى على اصفياته كثير من بلاد الاسلام سيما خراسان ، ماله
 عرضة من البليات العمورية والمعنوية الرافعة للامان ، الناسية من الفرقة الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا ، فاجتنب
 صدرى شئ منهم وان اعترضت كافي قلت لهم بدعاه ، ومع ذلك شرعت فيه متوكلا عليه سالما بغيرهم ومن معي من المؤمنين
 فاستجاب مسألتى وبعث محققين من القوم العالمين ، ثم وفقت اسود جميع الرموز في سنتين ونصف من الا
 مع التفرد عن الجين والطين من الخواص والعوام ، لكن قد طرحت فيما لا يصل اليه الا بالقيض ، فان خوفهم من
 عن ذلك فكيف يوجد التبيين ، وبذلك قد استمر على جميع هذه الازمان ، وقد نصبوا بخوار ما من العبد وان
 ان غفل علينا منصور رب العالمين ، ناصر الاسلام والمسلمين ، قائل الاغنيين لافاضل اصحاب سيد الاخير

من اللامعة المجتدين من الابرار به فخلصهم من ايدي الاشرار به مفرج المغنمين من هجوم الكفار به رافع اعلام العلم اليك
 ات اجمال الطالحين به لا وهم اسادس الكفر والاموار به باني مباني الشريعة الغرر به نظام التفتين من اهل السنة
 تات المنطمين من اهل اللغة والبدعة به فانه الساجع بين التفتين من اهل اللغة والبدعة به فانه الساجع بين التفتين من اهل اللغة والبدعة به
 حضار المدا فقه به المستنصر المستعان به السلطان بن السلطان به ابو الفارسي عبيد الله به باو خان به لازل مجتهدا
 والاعان به وآمننا من جميع الآفات والاحزان فصرا اثنين من الكبار به ثم اشيع في تفيض ذك السواد به
 ان بعناية تعالى مثبتانية تحقيق اللغات وتحليل التركيبات به مسهل في يومكم وانذيتكم به مظهر فقيه كنوز مخفون ما يوم
 من اضمنا نصا فقه من التداولات تحلوها في جرحكم والمالك به مورد فية حل اقوال علمائنا المتقدمين والمتأخرين به
 في غيرهم فانه الواجب المستور في خزائنه المفتحين به في ضمن عبارات موضعية بنتت جذائق ذات بهج به واشارت بمؤلفه
 به حجة به اسأل الله تعالى ان ينفع به كما نفع باصلا الطالبيين به وتقبل مني جدي في ديني فانه اكرم الاكرمين به
 سال عنده يسل اسم الله به وناق الكتاب به وناسخ لكل كتاب به واقفا رسته من هو خير اولى الالباب به واقفا
 من الاشرار في الاسرار الى اوار بعض ما عليه من محامد الكبريم به فقال بسم الله الرحمن الرحيم به اى باسم
 ليقية وفي غير ذلك من الصفات منها الاحسان الكافي وراقة الخيرات وفيه شعار بان كذا كذا اسمها ما يخص به ومنها
 باطنه من الكرامة ومنها الصفات فمن الخلق للذات والصفة بالجلالة والرحمة فمن غير الخلق للذات المشية الى الصفقة في الجملة
 من مستقرى ابتدائي او ابتدائي بسم الله فهو اما جملة سميت كقول البصيرة او فعلية كالكو فية وهو المشهور الا ان الرخشي
 والفعل عوخر او اسين اما ساكنة وهو المشهور فان اصله اسم كنبه الخيرة او فيةها والسكون والما كسورة او صموتة فان ساكنة
 به والكل من السمو على الاصح بمعنى الرقة وفي العرف لفظين معنى ولو كبا وانما ذكره للتعظيم لا لدفع الجهن فان فيه خلافا
 لاسم للذات من حيث هي عند الجمهور وقال بعضهم للذات والصفة معا واختلف انه عربي مشتق والآخر عند الفقهاء
 العربية انه عربي غير مشتق والصفتان من الرحمة اى رقة القالب تقضي الانعام ولم يستعمل اولى الا في
 المنعم الحقيقي وفيها بالغة من حيث الامتلاء وفي الثانية من حيث التكرار فان بنا فعلان لمبالغة
 عمل وقيل الحق ان الاو علم الفاعلي كالجبال اذ لم يستعمل صفة ولا مجرد عن اللام الا اذا كان مضمنا فاقى بدل والرحيم
 ونام فوعين او منصوبين على المدح ولما ذكر الحمد بطريق الاشارة استأنفه بالتصريح مع رعاية براعة الاستئلال فقال الحمد
 تعظيم فاعل مختار وعرفنا الشيعية منهم من الشكر واما العرف في نصرة جميع القوى لما خلق ككسوف النظر الى مصنوعاتنا
 لانه مشعر باستحقاقه تعالى له بلا انعام عليه فهو او خصل في الاخلاص والامام العمد اى حمده تعاضد الوحد مجيب
 ق او الجنس الا ان الادل اولى لما تقرر في الاصول ان العهد مقدم على الاستغراق وهو مبتدأ خبره
 لم لا خفصا من قيل للياقبة اى الحمد لا يليق الا الله تعالى وانما عدل عن الفعلية ليدل على ان هذا المعالم ثابت له

١٣٠ بلا شبهة احتمال الكذب ولا يبعد ان يكون الامم المتقوية فاحرصة للجملة مقطوعة او مجرورة والسجنى اسم الله سبحانه واحمد
١٣١ مقام الاضمار لا يخفى من الغامضين رفع اعلام الشريعة اى انقى او المشرف للعلوم الشرعية والمطهرات الشرعية
١٣٢ والقرارة والحديث وهو له القوة والادب والعلما بهذه الشريعة وهم الصحابة ومن بعدهم فالاصناف كاللهم
١٣٣ الشرع فيها الاستسراق او الجنس الا ان الاول اولى فالرفع الاذاعة والتشريع كما ذكره الراغب والشرعية مور
١٣٤ الماراجارحى ثم استيعب كل طريقه موقوفة بوضع الكى ثابت من بنى من الانبياء اذا الشارح فيها يظهر من الاثام
١٣٥ الملك العلام ولا يخفى انها شاملة للاصول والفروع وغيرها لانه كثيرا ما يقال على الاحكام الجزئية وبه يشعرنا فى الغيبة
١٣٦ به النبى عليه الصلوة والسلام فهو شرعية وله ويفرق بينهما ان الشرعية مضاف الى الله والنبى والامة والجملة لا تفرد
١٣٧ كما فى الميسر والمفاتيح والمفردات وما قال الفضل التفتنا زنى انها مضاف الى الامم لم يوجد والاعلام جميع العلم اما
١٣٨ على ارادة اى حصل بالمصدر واسم الفاعل او المفعول والتفتين فى الاصل بمعنى الجبل والطريق او الرتبة كما فى المقام
١٣٩ الصالح ومنه ان يكون مجازا لمرسل او استقارة مصرحة او شبه الشرعية لسلطان له اصحاب قتال لا بد منه بالجملة
١٤٠ الكبير ينصب عند السلطان ويذارسه ولا يكون الا واحدا والراية علم صغير لاصحاب القتال والاصحاب به يضاف زيادات
١٤١ اسود لانه ادين عنه القمار كما ذكر الامام السرخسى فالسلطان الموصوف مكنية واشبات استوصفت بالاسم على التمام
١٤٢ ليرفع الله الذين آمنوا منكم الذين اوتوا العلم درجات العزراى اى افضل الشرارى لانه لهما اللذات لشور الفتاوى
١٤٣ الابيض والبياض افضل الا اولى ثمنا وكذا عند العرب وفيه تلميح الى ما رواه شيخ الاسلام فى الميسر ان احب الادمى
١٤٤ تعالى استحقه الخليفة وشبهه كذا كسب كما فى الحديث ويجوز ان يفسر بالفاضلة على الغير كما اى بهى الشريعة
١٤٥ الله تعالى فان الامر انفق ولو نكرة لصلاح ان يكون وصفه للمعرفة كما فى التسديد للعلامة الصنعانى ولا يجب ان يحصى
١٤٦ يوصف بى على انه يجوز وصفه بالوصف على الصحيح كما فى المنى وان يحيل جاعلا بدلا من ارفع بوصفه او
١٤٧ من البديل كما فى مواضع الكشاف والكاشى وغيرهما فتمت من الفضل التفتنا زنى ليس كما ينبى وما قيل ان جاعلا
١٤٨ او وصفه له ولم يصفه بهذه القرينة على الاولى لما بينهما من كمال الاتصال نفى كل منهما نظرا الاول فلانه يحتمل ان يكونا
١٤٩ الاول وصفه والتا بديل او بالعكس والايحوز لوجوب تقديم الصفة عند اجتماعها اما التا فلان كمال الاتصال المانع من
١٥٠ بحمل التا لاجل لما من الاعراب كما تقر ولا يخفى ما فى اضافته لصفيتين من الدلالة على تحقق الفعلين شجرة اى شجرة وادب
١٥١ بنات له ساق وانما اختار الواحدة اشارة الى قوتها وعظمتها فان الارض قد زنت بكثرة الاشجار فضعفت اشجارها وادب
١٥٢ للمباعدة اى عروق هذه الشجرة ثابت اى مستقر فى اعماق الارض فلا يحركها الريح العاصفة
١٥٣ رؤس اغصانها او اغصانها فان الاضمان للاستسراق فى اسما اى ثابت فى هذه المظلة فثمرتها طيبة باقية للبعث
١٥٤ غصن الغاصبى بالمعنى جعل الشريعة بحيث لا يميل عاقل الى ما لا يكون من الابطال وفيه اشارة الى ان للشريعة اوصافا

اول الان في نفس الامر كما لا يخفى والى ان ما ذهب اليه الفلاسفة من عدم الخلق واللايتام باطل كما بين في جملتي الكلامين
والثاني انما هو ان في حقيقة عليية الرحمة على الدوام فان اسم اصله وابية ثابت كما ان الصلة وفروعها ثابت ولذا قل مرجع عن الحكماء
م يرجع الى قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفروعها في السماء فلا يخيل عن تلويح الى ما هو سنة الخطبة
نشد كما في الكشف وليله ما قل عليه السلام كل خطبة ليس فيها تشدقني كاليد بخد ما ورد في الحديث برواية ابي موسى
في كل كلام لا يبدو فيه بالصلوة على فموا قطع محقق من كل بركة قال والصلوة بالرفع بالابتداء على اشتهور ويخبر الجسد
على الاسم اي بالصلوة على رسوله والابتداء بغيره مانع عن الجمع بينهما وبين التسمية والحمد والخطبة ان الماد من الاحاديث الواردة
في كل امر مشروح لم يذكر قبله هذه الامور الثلاثة فليس في سبب بركة وخير كثر في الصلوة اسم من التسمية وكلاهما مستعملان في الصلوة
ان فان مصدرها لم يستعمل كما ذكره الجوهري وغيره والضماء مبذلة عن الواو ولم يكتب بها غير القرآن كما قال ابن درويذ ومفادها
ان الان في كل ليس في وسعنا فامران ان كل ذلك اليه كما في شرح النواويل وفضل العبادات على ما قال المرفوع فيهم
قال محمد وقيل هو التعظيم فالمعنى اللهم عظمه في الدنيا باعلما ذكره والفاد شريعة وفي الآخرة بتفصيحات اجرة وتشفيته في رايته
في الاشارة الى المعنى انه العطف لكن بالنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملك الاستغفار والى المؤمنين الدعاء كجوهري على انه
حقيقة وفي غيره جواز الاكتفاء اجمالا الى ان ترك السلام الكبر هو التسليم اي جعل الشكايه سالما عن كل مكر وليس بكبره وقدر
بما فاته من الكرامة ولو اشتهر الجيب على الرسول لكان العلم من الاستدراك محمد اشتهر اسمه الشريعة وهي الف عند بعضهم وقيل
ان ما قيل تسوية وتسعون وانما سمي به لانه ام بذلك المعنى ذات كثيرة خصاله الحمودة وكثرة الحمد له في الارض والسماء او كثر
فضل الرسل في الانبياء وصفته لانه نقص لم يوجد في غيره وليس بمضاف حقيقة فاضم كلمة من كمال الالهة على
من فان المعنى افضل من المجمع من حيث المجموع من الملائكة وافضل الناس جميعا بقرينة المقام على ان مقتضى الاضافة على
لانه لو هم خلافت ما ذكر كل نبي مفضل على كل فرد من الملائكة وان كانوا من حيث المجموع افضل من كل نبي سوا بني آدم كما
يجمع الله تعالى والرسول من اجتهد للتبليغ الاحكام بل كان اداوميا وكذا النبي الا انه مختص بالنس على الاشهر
مع توهم ان يراد بالرسول الملائكة ويحذف على ان يختص الرسول بهن بالادنى حينئذ يكون الصفة مضافته معقولة كما هو
لاقتبا من ان كما هو الظاهر من كلامه فالرسول من جلاله شرع منه وهو النبي من علمه باتت به وان امره بالابلاغ كما في شرح
هو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فيكون كل منهما في غيره مما زاد به او فاق على ما هو
فيما من بعث للتبليغ كما في الشفاء او الرسول افضل من جميع الملائكة فيكون موافقة لما بعدد فافاضا بعدد العام فالرسول من انزل
الاف النبي فانه اعلم كما في الكشاف وغيره فثبت ان كثير من المسلمين بالكتاب كقولوا واسمايل ويونس وغيرهم فالاول
في اخص فانه معموه بالابلاغ بلا انزال كتاب والرسول فيكون جميع رسول فقول مباهلة رسول ففعل الفتح
من الاسمال فهي ما يذهب به التحمل من الكلام والنحول هذه المآلات الانا دراو اسبغ من السباور وهو خبير

هذا الاسم المسمى من الله فانه منى عن كمال التنازل الذي هو المقصود واما قلنا بالذكور لان ما في المشهور من حيث كماله في ان تقديره لما
 بان يكون ما بعد الفاعل او منبئا لما قبله او مفسرا لما في الرضى واما توهم بانهم يعيدوا احد من النورين المتوسط على اى المتعرب
 الى الله لا غير فانه المقام بالقوى الذي هو الايمان ولا يخفى ما في هذا التخصيص من ضعف النفس وفيه تلج الى قول تعالى
 من كيف بالطلب غوت ويومن بالله فانه يستمسك بالحق والذرية الوسيطة فان الفيضية تسمى بمعنى الآلة وهو ما يتعرب به الى شئ من قوته
 او ضيقه او غيرهما ثم استعمل ما توسل به الى الله من فعل الطاعات وحرك المشكرات واللام للامتياز لعدم العهد فلا حاجة الى حجية المقامات
 اليه لا بالقوى او كونه اسما مطلقا على ان اقوى يجوز ان يكون للزيادة المطلقة ومن قال يجوز ان كونه بمعنى القوى فقد عدل عن مراد
 المحققين بانه قد فاتهم منه وقياسا بلا تجزؤ عن كماله من والامه والاضافة عبيد الله عطف بيان للبعد فيكون مستويا بوجهه
 حملا على المحل لا على الخبر ولا يخفى ما في ذكر العبد المكنى ثم العبد المسمى من الشرق الى ما هو الكمال ولقبه محمد ر الشريعة بن مسعود
 بن تاج الشريعة محمد بن صدر الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد الجبوري ربيع الله وارحمهم فالمراد بمعنى المشرق على ان يكون مجازا
 مرسل لا ويجوز تشبيه الشريعة بساطع النور قد روي كونه في اثبات التاج له شميل في سعة السيرة في العبد من السعادة فخلات الشقاوة او
 من السعد بمعنى السيرة كما في الصحاح ويجوز فهم السيرة كالعبد من السعة بمعنى الاسما كذا في الديوان وغيره وهو لغة نزيل ومنه قوله لم يسجدوا
 اذا كان بمعنى الاسما فمصدر السعادة وهذا غير سديد لانه لا ربح على انهم اشتغلوا في هذه الامة فسيبوه وسائر المحققين انكروا ما قلناه الى ان
 الذين سجدوا فمصدر الامة لضم السين فقد قالوا انها خارجة عن القياس والسوء يجوز ان يكون مثلكا جنة العبد فهو مجنون كما قال الصبيحي وغيره
 جده اما بكسر الجيم بمعنى الاجتهاد او فتحها بمعنى التلاوة او السجدة او اب الاربعة المعنى انه كان اجتهادا في تاليف هذا الكتاب او توطئة او سعادة
 او اوبوية مسودا او وسادة ويمن اى اداهم ذلك وانما خص ابو الارب اذ هو الام سينكره وانما نوع عن الباقيات لانها اولى بالمقام
 مع انه يحتمل الاسهام لان فيه ظهرا في مقام اضماع الملام ولا يخفى ما فيه من احتمال الاسناد الحقيقي والمجازي والممكن والتخييل والتجديد والفتح
 المنفرد به صارا في ظرف بالظن او عندهما من الخبث حاجته بمعنى تعين حقه بالفتح او الكسر لقول ذلك العبد والجملة حسيب ان
 قد آلف من التاليف وجميع الاشياء المناسبة الا ان التظيم فوقه فان فيه راي مع المناسبة المحبته فالاسم نظمهم
 حيدر اى ابو الام المسمى بالحمد وهو لا يلى منتهى مجدى كما بعده والمعنى سيدى او ناصري في الاولاد ينيته او ملكي بسبب تعليمه اياي
 وفيه تلج الى قول علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام ان شارب ماء من ماء منقوع في القدر اسبغ انا عبد من قرأت عليه
 العالم من العلم الذي هو ادراك الشئ بحقيقته كما قال الغريب الرافعي قيل سيرة الاله فلما هو جد في كلامهم وقيل منسوب الى
 الزيان كرايان وقيل الى الرب الذي هو الشئ حاله الى حد التمام واليقال مطلقا الاعلية تعالى في الالف والنون في كذا في
 الريان للمبالغة مثل المشهود في الاحمر وفي المعاملة ان النقية وقيل الحقيقة المعلم وقال ابن الاثير العالم الراسخ في العلم والدين قيل العالم العامل
 العالم فعلى ان يكون ذكر العالم مع الرافعي بما لاحظته ما يتعارف به فلما افتقر عن ذكر العامل بعلم ما خوذ من الانبياء والمرسلين
 على ما سياتي في غير موضعهم فان في الفتوحات ان كل عامل بالشرع فان كان من نفس عن نبينا وغيره من الانبياء

وكما ينبغي به الحقيقة ليس المكتوب على الفاظها ان كان الشيء يادغم فيلفظ ثم كسبب الاضافة لا يمتنع وتقول ان يكون بيانها والوقاية بالكسر والفتح
لغة حفظ الشيء عما يفهم والرواية النقل وعرفا ما قيل من لم يستل الفهم عن الفهم سواء كان من السلف او الخلف وقد تحقق بالسلطنة او قول
بالخلف والكل او وقاية الرواية بعد ان يجعل بمعنى المفعول او الفاعل على الاثر علم جنس لانه كفي شاكل استلفا وما كسبب فيه او
عروضه والباعث عليه من الضرورة ان لا يمد منه اللغة نقل الريب الى الجنس فان غلظت فانه نافع في بيان جميع مسائل
البيان حال من العلم المسائل بالجملة الاحكامية جميع المسئلة باختفيعه وقد خففت لغة بالسؤال او لم يستعمل او مكان السؤال
وعرفا قضية نظرية في الغالب توقفت على تصور استطرافها وهي مباديها التصديريه وعلى تقدمات يتألف منها مجتمعا وهي مباديها
التصديقية وقد تكون منسوبة رتبة محتاجة الى تنبيه واما الاضافة فليس من مسئلة في شيء والحدود من القضية الكلية استل
تقتل بالقوة على احكام تعلقات بخيريات موضوعها والهداية اسم كتاب معروف في الاصل تبعد عن الى الثاني بنفسه بالحق في الاشارة
يقال هذا الطريق وله اليه اذ اذمير الى المقصد والجملة الى اس الطريق واعلم ان الطريق في نايته كذا قال ولان السبيل ان
بالحقيقة الالهية تعالى وهو اي الوقاية او كتاب الوقاية حال اخر في وانما لم يثبت لانه صار بعد التمام كالمذكور في قول الفقهاء كذا
لم تكمل عين الزمان شيئا غير اي لم يشرع في جميع الدورات في هذا الكتاب يقال ما كتمت ما كتمت في كسبب استل
كما في الاساس فالكلام والتعدي وتقبل المعنى المميزين او لم يفرق بينه وبين السبيل والحق او السبيلية وتبين انه مدلول الى محبته
غير مشهور بل ضرورية والزمان يقع على جميع الدورات في النهاية وهو منها مجاميع عين اليه بالاضافة فانه تبين ان فيجب ان لا يشبه
بشخص ذي بعضه كمنته واثبات العبر في تحليل والاكتمال في شرح وعلى هذا الاضافة حجاز والاسناد في التصديريه في نه والادوية
ان يقال (بالثاني والمعاني) فانه ليس متعللا باعتبار الاحمال الاضافة الى الاقل ولا باعتبار التعيين لعدم صلاح ثابته وامسديل
ثالث اثنين الى العاشرة في سبب الية سبب في ونيارة الفاطمة طرف الثاني والوداية بالفتح مع رتبة الزمان في الضم
اسس سقط طول و المراد منه الحاصل بالمصدر لية المعنى عند اعماله في الطرف الآتي وانما اشر على الراجح اليه في اسس ان قال
عن التلطف لكمال قدرة المؤلف واللفظ مصدر لفظ الحقيقة من فية ثم استعمل في الصوت والكمية بكيفية تنصوخته وانما
صح بلافاضة الاستفراق فليس فيه مساواة ولا انطباق ولا انشطار في ولا يشتمل اشارة الى ثبوت المعاني بلا انشطار فقط ل
مع ضبط معانيه اي في وقت مصاحبة فان مت بالفتح طرف بالاختلاف وسكونه لغيره في جازة وتقبل حال من اللفظ
وفيه انه لا يلزم منه مصاحبة الضبط بعد حذو وشدة الوجازة والضبط اخف من الجزم وفيه ان يكون من المعنى المعقول والوقاية الوجازة
والمعنى المقصد وعرفا ما دل عليه اللفظ معاني الذين عندنا وعند كثير من المحققين واعلم ان المقصود من هذا الكلام ان ذلك الكتاب
موصوف بوصف يختص به وليس له شراك فيه ولان الاضافات الالفاظ والمعاني الى ضميره ولم يطلق وجه الشبه كما هو حقه ثم يقول
ذلك ليعبد في لما وجدت اي اصبحت ولما طرف زمان عند الاكثر مركب من لم وما النافية عند بعض استعمل في حال حرف
نشره اضافات الى الجملة الاولى المعمول الثانية قصور فيهم بكسر الهاء وفتح الهم جمع جملة بكسر الهاء او فتحها في اللفظ المقصد است

بفتح السين السكون اى شعوبت بين الشعرين مسمى بالخاصية فاللام للمعد فلا يراد منه صدق على جانب الفقهاء ولا يلزم ان غسل موضع
الصلابة وهو الاصح كما فى الخلاصة وفى البداية به اشعار بوجوب اجزاء الماء من فوق كما فى الزايدى ولعل ايراد الوجوب الاستحسانى لان الواجب
اقسه وارتفع الغيبة سنة وقدر ان لا وجوب الوضوء الى الاذن فثبت كون المزال فلو ترك غسل يديه وبين اليدين لم يجب رجوع
اليده من مسح ان سقط بالانحار والفتوى على الاول كما فى السرية واستفصل الذوق لفتيتين مجتمعين للحين المراد منه عند البعض
ما يوجب غسله الاكثر فاستفصل في الوجهين فخره فى الوجه فلا يشترط كما فى حاشية البداية يشترط الاسلام عصام الدين ظاهر وان دخل العين
ليس من الوجه فلا يغسل من بعضه انما يغتسل شديدا لم يجز قبل الوضوء ان ردت رداء وجب ابطال الماء تحتها كما فى الذخيرة وان اشقت داخل
فيه منها مائة رطل فما لم يغسلها الاغصم على الصحيح كما فى الخلاصة وتكلم ان تحديد الوجه على تحيد الوجه فلا يجب في كل واحد من الوجهين ولا يدخل تحت
الحدود كما هو من سبب حقيقة ومحمد بن علي انه جاز ان يقدر تحت الاذن نقوله من الشرح بغيره ومحمد بن علي هو غير الوجه المتعلق بغسل الاذن
وغسل يديه اى يذوى الوجه فلو غسل الى الرسغ او الالم يذوى العادة فانما والاصح عند المحاولى انهما يلزم لانه كان سنة فلا يوجب
عن الفرض هذا المشكل لانه اظهر الذى هو المقصود قد حصل فلا يستلزم الاعادة كما فى الذخيرة وغسل رجله يذوى الوجه في الكلام شواذا
لا يغسل ثلثان من جانب من اليد والرجل نعم الطيب يشترط فيه ان كان كالاصبع الواحدة والثايل كما فى الزايدى وسهاسن من الاصابع
الى الابداء اصل الفخذ كما فى المغرب وقال القرشى فى شرحه ان اليد شتركة بينه وبين راس الاصابع الى الرسغ اشتركا لفظيا وفى المحيط انها لفظ
على الراغبين مع المرتبةين فالاول ذراعية وقدميه مع مرفقيه كالسهم ونحو الفاروق العكس فسترته بموصل لعضد بالساعدا كما فى المغرب و
مع كعبية المرفقين من العظم عند شتى الساق والقدم فكل رجل كعبا هكذا قال فى التبيين الا انه لم يعينه اذ العدة فى تفسير اللفظ
قول اهل العربية وهم قالوا ان لكل قدم كعبين كما فى حاشية البداية وذكر فى بوط شيخ الاسلام ان الكعب عظم مرتفع فى مقدم الرجل عند عا
فلا يغسلان لفظان النياتان عند ابو يوسف رحمه الله فليس لان ذراعه انما قال المولى قولى واجبك بالعبادة فطلب اليه تركه بالاجماع واست
الموازنة ويؤيده ما شرح البخارى لابن الجوزي والبيهقي والبخارى ان قد اتر البزار فى غسل الرجل ومسح راسه من موضع الاكليل والرجل
بضم الراء والباء وسكونه خبر من المصنف اخبار من الخاصية والقدال والقودين ومسح لغة امر شئ بشئ كما فى اللغة وكذا فى التمهيد لانه
الامر شامل للحكمى كما ان الشئ للرجل وغيره ليدخله لوسق اخره فبذلك على الراس او تحتها او على المصراع او داخل فى انا لاجزاه من مسح كما
يجعل التراب فى كفة فاصابعه او كفة كما فى المسند لانه قال المصنف لا مسح صابون اليد اية فلا يجامع شئ كما فى التلويح انه من طهره
الكعبة فان قلت طهره فاذا لم يمسح يديه ان يمسح يديه عن اصابعه الراس شئ في مثل قلت نعم الان الظاهر ان المعنى مسح يديه بشئ يتبدل كما
من بار ما خفف للمسح بقرينة ما يأتى فى مسح الاذن فلا مسح قبل ما يأتى فى الآخرة بعد مسح عضوا وغسله وفيه خلاف ولا يبل ما خفف
من عضوا كما فى الزايدى وكلاهما مشير الى انه لو مسح على الوفاية لم يجز وان وصل اليه الى الشكر كما قال بعضهم وفى انظروا انما كان من باب
فقد جاز عند العامة والى ان الغيبة لم يشترط فيه والى ان اى موضع سنة مسح فقد جاز الا ان من السنة البداية من مقدم الراس فتم
لانى الخلاصة وغسل الاثمة الثلاثة انه مسح كذا راسه كما فى النظم وذكر فى النخبة ان مقدار اربع اصابع لمسح حبان يوجب

على سائر الروايات وأصل المراد من أصابع اليد كما في السجدة وسج كل السجدة المشيرة إلى الشجرة الوحيية من ظاهرها الجليدة فان باطنها اللدنية من جميع اجزاء
الحيوية فان الغزو المعروف اذا وقع مضافا اليه كل فهو لا يتفرق اجزائه والحيوية بالاسم غير ثابت على الذوق وعليه على المحذور على الخلفات كما
الاشارة فتسبح على ما في الذوق لا غير على ما روى عن محمد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
والاولى من حيث انها على الثاني مجازا وعليه على محمد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
في الطهارة وفي حاشية الهداية انه لا يفرق غسلها ولا مسحها ولا يخل ان يكون المعنى مسح ربيع الكل كما في الكافي مع قوله المصلون عليه في الزيادة
الصحيح اطرار الماء على طاهره وعن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
يكتف بذكر الحجية والى ان الشارب الى حبب ان يمسح باليد الى ما تحت الشارب كما في الرواية والى ان يمسح
العارفين على الاول وعلى الثاني والى ان يمسح باليد الى ما تحت الشارب كما في الرواية والى ان يمسح
بين ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول اوفى او تفرق بين ما روي عليه النبي صلى الله عليه وسلم من قول اوفى او تفرق بين ما روي عليه النبي صلى الله عليه وسلم
والاقامة لسنن الرواية والمصنفه والاستدشاق على ابي حنيفة كما لو احب لها اليه في الدنيا الا ان تاركها يقرب وتاركها يعلب وسنن الرواية والى ان يمسح
المنقروا السواك والافعال الممودة في الصلوة ومن غلبت عليه ما تاركها في غير صلواته فان الكل غير محذور من الهداية الصواب بالعمدة
كما في المغرب بالشمسية اى تقديم اسم الله الرحمن الرحيم ونحوه المشايخ باسم الله العظيم محمد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
فحسن لورود الآثار فيها كما في الكشاف وعن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
والسنة قبله اذ بعد في ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
وانما عييد البار لا شعور بكمال المقارنة بينه وبين التسمية ثلثا بالمتنوعة من الغسلات والحركات المستقيمة نظرا لفتح القاف وان اشهر
كسرا لوافقه احدى والى ان هذا التصريح بعد الكناية لا يخالف شيئا وظاهره انه سنة في حق من ابتدع من النوم لا غير حتى ان يكون نقا كما في
استصفى اوله لافقه احدى والى ان هذا التصريح بعد الكناية لا يخالف شيئا وظاهره انه سنة في حق من ابتدع من النوم لا غير حتى ان يكون نقا كما في
في الزاوية لم يستعمل باوخال الحجب به لا تعرف ولو كانت اليد تحت الغرغرة بالمسح بل باليد وان لم يوجد رفع الماء فيه
لم يكن فيه شيء كما في شرح الفاضل عبد الرحمن البهاني وسنة السواك اى الاستياك كما في المقاييس وغيره فلا حذف المراد من السواك بل هو
على طاهره عن الحسن الايمن ثم الاسفل ثم الايسر ككس ثم على وجه اللسان بعد ما جعل بهام المعنى ونحوه تحت السواك البهائي فوقعه ولا
الحقيقة عليه فان يورث البلوس لا يتاك بطرف السواك لا يمسح له يورث المعنى واذا استيتك لتسيل في الافا شطيان يتاك به ولا يوضع في متاك
فيصحب الا فخطا ليجوز فيوضع سواكه على التمسك بسلام من اذنه وفتح العلم من اذن الكاتب سواكه اصحابه خلعت اذانهم كما قال الحكمي المرفوع في كتاب
بعضهم يضع في على عمامته ولم يفتحص بالوضوء كما قبل بل سنة على عدة على ما في ظاهر الرواية كما في مساواة السجدة كما في المشايخ اى سنة في السجدة
كما في الاغتسال وفي حاشية الهداية انه يستحب في جميع الاوقات وتياكدا استحبابا عند قصد التوضؤ فيسب او يستحب عند كل صلوة كما عند
غيره ويؤيده ما في الجمع ان قال صلى الله عليه وسلم لولا ان اشتهى على السواك عند كل صلوة وقد صح من غير طريقين

للماء كركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بلا سواك هذا صحيح باسناد كل رجال لقاه فثبت حاله المصنفه كما في النهاية واصلاحه
فان منه سواك لا يغنيك في الدنيا بيع او من خشب الخوخ او التوت او اصل الشوك كما في صلوة المسجود وذكر في المحيط ينبغي ان يكون شجر من غطف
المخضر وطول الشجرة وقوة لاله على انه يجوز ان يكون اقصر من الشجر كما صح به في كتب الشافعي رح وقال الحكم الترمذي لا يزال على اشير ولا فاشيطان كعب عليه
في الكلام اشارته الى استواء السجل والمراة فيه الا انهم قالوا ان العلك في حقها قائم مقامه في حقه والى ان الابهام في مسجود لا يقربان مقامه كما
اليه الامام ابو منصور لكنهم قالوا بالقيام عند الفقدان وتختل في ثلث مرات بمياه اى ثلث غفقات جمع ما دالمة المبدلة عن الماء وقد
يقصر وقد يستعمل على الال كالفقه اى مثل غسل الفة ثلثا بمياه ولعله بيان استه والاجازان في بعضه كقوله ثم يستشق بالباقي كما في المطهرين
بمنه فركعتان ثلثا ولو قيل بالاضافة الاستغراقية لافاد المبالغة المسفوتة بان لا يغز و قيل بكثرة الماء حتى يلا الغم ويستشعر وقيل بخبر حتى يصعد ولا
دال على ان الغسل باليد اليمنى او اليسرى وقد قال شيخ الاسلام ان كليهما باليسرى وقيل الاول باليمنى والثاني باليسرى والاكثاف
مشهور بان لا يدخل اصبعه في فمه والفقه كما قال بعضهم والاولى ان يدخل كما قال الترمذي وليس الكل في المحيط واعلم ان الزاهدي ذكر انها سنان
مؤكد ان تاركها اثم ولو كان الماء كافيا للوضوء مرة معاء ثلاثا بدونهما التوفها مرة معهما وتخليل اللحية اى ادخال الاصابع في فم في خلال
ما على الذقن من اسفل يكون ظهر الكف الى الخفة بعد ثلث غسل الوجه كما في العمارة وهو سنة عندنا كما في النظم لكن في المنفردات انه عند
ابي يوسف رح واما عندهما فتجب في الاخير ان جاز عندهما وتخليل الاصابع اى ادخال الاصابع فيما بين الاصابع بان يشبك اصابع احد
من اليدين في الاخرى ويدخل خضر اليسرى بيمينه من خضر اليمينى الى اليسرى كما في حاشية البداية ووقته عند غسلها كما في شرح ابي القاسم
ويستحب ان يغسل من اسفل والرافعة الامام العمام صلوة عشرين سنة بتخليل من فوق وتثليث غسل اى تعبير غسل الوجه واليد والرجل
مرة ثلثا بان يغسل مرتين اربعين غير الفرض فالثانية والثالثة سنة كما في الزاهدي وقيل ان الثانية سنة والثالثة اكل السنة وقيل الثالثة
والثانية ووثق في الفقيه كما في الاختيار وعن ابي بكر الاسكاف ان الثالث فرض كما في المنيته وبكره الاية على الثالث كما في الزاهدي وفي النظم
لو زاد على الثالث ونوى وضوء اخر جازو الا فان غسل للوضوء سنة فهو اثم وفي المحيط لو توفها مرة لغرة الماء او اليد او الوجه للباقي والافاء ثم قيل
ان احتيا ذكره والافاء مسح كل الراس اى انجزله مرة اى في جزاء واحد من اجزاء الزمان لا خدر عاروى عنه انه اذا غسل ثلاثا ثلثا فقد
مسح ثلاثا واذا غسل مرة مسح مرة كما في النظم وعنه انه مسح ثلاثا لكل ما وجد وقال شيخ الاسلام انه بدعة وكيفيته ان يغسل يمينه
الاصابع سوى الابهام والمستحب من كل يد على مقدم راسه يمينه ويحركها الى قفاه ثم يرفع كفيه فقط ويسبح على نوديه كما قال عامة
المشايخ ووقته عن محمد رح ان يغسل راسه فيمده الى مقدم جبهة ثم الى قفاه وذكر الامام الصنعاني انه يرفع مقدم الراس ويحركها الى مؤخره ثم
يمدها الى مقدمه ولا تكون الاماوة استعمالا لقول لان اليد ما دام على العنق واليمينى لما استعملت في المحيط وفي الكافي انه يرفع اصابع يمينه
مقدم راسه وكيفية على ربه فيمدها الى قفاه ومسح الاذن يمينه اى باطنها بباطن السجنتين واما صريحها بباطن الابهامين والاكثاف مشير
الى ان ادخال الاصابع في السجدة المشهورة اى ما فيها من السجدة اى بما فيها من السجدة فلا يؤخذ ما وجد كما في المحيط لكن في
الخلاصة ان اخذ فحس ففحصت اى الاصل انه مسح وانه مع الوجه وخارجها مع الراس والنية بالتشديد وقد خفف

لو تركه لاسيل في غالب الطن او غلبت اسنانه او دخل الصبغ في النقطه فزى اثر الدم على شي منها او استخرج الدم اعلى من
انفه او غلبت شوكه او اذابه فظهر الدم وحذا كبر من راس الحجج بلا سيلان فان شيئا منها غير ناقض للموضع كذا في المحيط واما اذا تجا وزد ولو
بالاخراج الحان ناقضا كما في الخلاء والكا في هو الصحيح من الروايات واشبهه بالصواب كما في بحسب المحيط وما قيل في الكلام
وبشارة الطي انه لو اخرج لم يفيض فذا سئل ان لم منه ان لو اخرج السج او الغايط او غيرهما من السيلين كان غيبه ناقض
وقوله الى ما يطهر عما اذا فزى في جانب العين فسأل منه الى جانب آخر ونزل الدم الى الالف فشدت مالان منه حتى لا ينزل
منه او ظهر من راس الحجج فظهر بفتح او نحوه ولم يتجاوز الورم فانه لا يفيض وعرض حسن ان ماوا النقطه غير ناقض قال الجوالي في حديثه
لمن به جرب او جردى او جعل كذا في الزايدى ولو شدد بالرباط فاقبل فان نفذ اسبل الى الخارج نقض كما في شرح الطحاوى وكذا
لو خرج من مناسبت الانسان دم رقيق احمر كما في المحيط واعلم ان ما ذكره نقض بما اذا انقضى دم كثير مثلاً من ورم او مصلب
من الالف او من العين فانه ناقض ولو لم يسيل الى ما يطهر لعدم تحقق الاستدراك بالنسبة الى ما يطهر فلا يتعلق بجواب قوله سال
كما قلنا ولا بقوله شرح لقننه اسيلان ح ولا سئل ان قوله سائل فحق العبارة ناقضه فخرج النجس ثم لما كان بعض انواع النوا
النارية من غير ممانيه تفصيل يخص بالذكر فقال وناقضه القى كالشي وزنا من ممر قار ما اكل ليقوا اذا القاه وما مضى
وان كان معروفا بالام فان اعماله يجوز عند الخليل وسيبويه كما ذكر الرضى وجعله حالاً من القى بمعنى الاسم خلاف الاصل
الاحتياج الى حذف الخروج على ما زعمه الميل الى المجرى واشتكت في حاصل الحال بلا ضرورة رقيقها اى ساللا ان احمر به
البراق لغاب الفم بان غلب الدم عليه سوار كان نازلاً من الراس او صاعداً من المعدة ملا الفم او لا وذا عنده واما عند محمد
فان كان صاعداً ملا الفم ناقض والا فلا وقول ابو يوسف ربح مضطرب كما في المحيط لا اى غير ناقض الى ان اصغر البراق به
بان غلبه على الدم واما ذكره مع الاستغناء عنه بما قبله اشياء باذاتسا ويا ناقض كما قال الجمهور ولم يقيمن في رواية الاصل كما في
ما شئت المداية والاول هو الاحتسان قال الميدا في انى امره باعادة الوضوء ميتاً وموياً على الوضوء والاول كما في المحيط ونافسه
القى غير اى غير الدم الرقيق سوار كان ما راو طعاماً او دماً مستجداً او سواراً مختللاً ان ملا غيره الفم بان يخرج من الاسنان قبل
عن الكلام وقيل من قطيعة الفم كما في الزايدى وقيل ان يعلم الاطراف في فيه شيئا وقيل ليقول الى راسى صاعداً والاول هو الصحيح
او قارورة فان قارورة الفم في ظاهر الرواية وفي النوادر انه يجمع محمد مع ان اتحد الغشيان ابو يوسف ربح المحبس والى على وقاق مطلقاً
كما في المحيط والاول الصحيح كما في المنهات وعنه الحسن ان تناول طعاماً او دماً ثم قاء من ساقه لم يفيض لانه طاهر كما في الزايدى وفي
الغنية او قارورة كبيرة لم يفيض الا اى غير ناقض القى بلقها وانما نفى مع انه علم من قوله نجسا انه غير ناقض اصلاً سوار كان
يساعد الوضوء لا لانه لا يفيض عند ابو يوسف ربح واليه ذهب الطحاوى حتى قال يكره ان يؤخذ البلم بطرف الثوب فيعطى
معه ومنهم من اسقط الخلاء من فمها على النازل وقوله على الصاعده ومنهم من اثبت في الصاعده هو الصحيح كما في المحيط وانه اذا
مخرى فان قارورة من دما وطعاماً او بلقاً ملا الفم فاجزى للغالب لو استويا اعتبر كل على عدة كما في الزايدى ثم لما

ذكر ان بعض الخارج من غيره ناقض لبعضه لا قد بين حكم الاول ودون الثاني بينه فقال وما ليس من كمال الخارج بحيث ينافي لقلته
 اشارة الى ان الحديث قد يطلق على الناقض ان كان في الاصل عندهم النجاسة الحكمية ليس بنجس بالفتح ولم يستحسن المكسرة
 ان كان هو الرواية بمعنى غير ظاهر لانه يلزم منه انه ليس بنجس بالفتح لاستلزامه نفى العام نفى الخاص وانه عند الشيخين واما عند محمد بن
 فونجس الاول هو الصحيح كما في المصنوعة والمراد بالليس بنجس بالفتح لاستلزامه نفى العام نفى الخاص وانه عند الشيخين واما عند محمد بن
 استلزامه التفاضل من حيث هو وقت خاص وناقضه فهو مشترك في المتعين من الارض ام لا الى ما لو انزل سقط ذلك المتكلى وبنه
 الكافية عند الطحاوي وفي رواية عن ابي حنيفة ربح وعنه انه في الصحيح انه لا ينفقه اذا استقر مقعده على الارض في النوم استرخا او مضطجعا
 المراد من موطئة البخار المساعدة اليه والاقفاء عمن من الاستسناد والاعتماد بالظن على شيء وتعد على ذلك في ما جرى مجراؤه ولم ينفك
 واللاستقضاء بجوابه ليس له ذلك لانه لم ينفق من يومه المتكلى على ذلك بل لا يملك اليد ولا ينفق من ان ينفق من يومه المتكلى على ذلك
 اشارة الى ان النجاس المتكلى غير ناقض فان النجاس المضطجعة كذلك على ما قاله الخواري وقال ابو علي بالاقاء والبول على الارض ان كان
 لا ينفق عنه ما يقال قوله كان ناقضا لان النجاس ليس هو من حروف او حرفين فلا كما في الزايدى والى ان قوله ان النجاس قد افسد على كبريته
 لم ينفق كما قال بعضهم في انه لو نام قاعا فسقط لانه انبث قبل ان يعيل الى الارض او عند الاستسناد بالاقاء لم ينفق
 ينفق كما سمي عن ابي حنيفة ربح وحمليه الفتوى كما في الخلاصة والى ان قوله القاع الواقع اليه على عقبيه قد صار شبه
 المكعب على الوجه وانهما البلية على فخذيه غير ناقض عند محمد بن ربح لانه يشترط الاكثار على الغير فلا لا لا يفسد ربح في التيمم الى ان
 القاع المتكلى الا ان النجاس غير ناقض كما في ظاهر المذهب وكذا قوله المتكلى كما في الزايدى والى ان قوله القاع الواقع والى ان النجاس
 مصليا غير ناقض كذا في المحيط والانتقاء ومن الاثبات عليهم السلام لا يحتاج في هذا الكتاب الى ان يقال ان قوله غير ناقض وانا
 الخ وضممت القوي لغاية الدار فيدخل فيه النجاس بالهمزة والكسرة تطلق القوي الموكدة والمحسنة لضعف القلب من الجوع
 او الوجع او غيره وكذا السكر فانه حالة خارجة عن العقل وحده عند بعض المشايخ ان لا يعرف العقل من المارة وهو اختياره والشيء الصحيح
 بالنقل عن الامام الخواري ان يدخل في بعض شبهة كذا في المصنوعة والى ان النجاس صاحبها سلب العقل بخلاف الاعمال فانه مغلوب
 والاطلاق دال على ان القليل من كل منها ناقض لانه فوق النوم مضطجعا كما في الزايدى فالاكتفاء به عنهما او سلبه وقوله ثمة
 بالغ سوار كان يا قاطا او ناعما عادا وناسيا مغسلا او غيره وقال بعض المشايخ انها من النائم والناسي والافتقار غير ناقض
 كذا في المحيط فلا يجب فيه البقطان لاخراج النائم والتمهته الضحك وهو ان يقول قهقهة كما ذكره ابو جهمى وطاسه ومشمه
 بالمراد من الان اكثر مما يكون سمي عماله وتغيروا الضحك هو ما يكون سمي عماله فقط فعلى هذا انه غير ناقض وقال بعضهم ان صوت
 المسبوح ناقض ان قل كذا في المحيط واما الى ان التيمم وهو ان يبذل فيه سنانه بلا صوت غير ناقض والى انها من السبوح
 غير ناقضة كما قال الجمهور كذا في حاشية الهادي ولم يكره الباقية لانه من الاحكام المشتركة في صلوة صفة اية فتمهته
 الخ واقعة في صلوة مكتوبة او نافلة في المصنوعة وغيره ولو سكب كما قالوا واما عنه ففى النافذة في المصنوعة لانه

ليس في الصلوة فاستمر بها عما وقع في مثل ذلك في كسوح وسجود الصلاة مطلقاً هي حقيقة أو غير حقيقة يخرج بها صلوة الجنان
 لا بعدة الصلاة كما نطق والمباشرة التي حشيت في الشريعة خمس أصناف فمنها الآخر مجربون مع الانتشار بل انتفاها والحقان
 من الميسر وطول المعنى أو منهم من لم يشترط من المصعبين بل التجرد والانتشار كما في الحقائق وتيقض طهارتها والآن لم يتشبه الله لا يكون
 المباشرة بين الرجلين والمترين عند الأكرمين كما في المنيّة من عند الشفيعين والماحت محمد مع نفيها فتنه وهو حسن كما في النظم وغيره
 وهو القياس والاول الاستحسان كما في المحيط وهو الصحيح كما في الحقة وعن اصحابنا انها غير نافقة بلا ظهور شئ وهو الصحيح كما في
 اعتقادي وفي الاكتفاء اشارة بان وطى البيوت والمنيّة غير نافقة لا بغيره بل انزال فانه لم يلزم الا غسل الذكر كما في صوم
 النظم والمباشرة سنة السنة من بآثار الرجل المرأة اذا افضى البشيرة الى بشيرتها فوجب الملامسة ولذا قال شرف الأئمة
 الملك الملامسة القاحلة فهي باقية من الاقوال والافعال لا هي غير نافقة من بشيرة المرأة بشيرة الرجل او بالعكس
 سواء كانت محرماً او لا المشورة او لا وسواء كان اللابس بها او غيره ياد المسك وراك لطاهر البشيرة كالسكنى المرأة مؤمنة المرأى
 الرجل وهي اسم المباشرة كونه الذكر كراى اللابس الرجل ذكره او ذكر غيره سواء كان صغيراً او كبيراً او ميتاً ولو بباطن كعبته والآن
 بالذكر الفرج فان لم يفسح عند الشافعي روح على انه يتوهم ان يقيقض من غيره وفي النظم من المس المرأة والذكر كونه والمباشرة
 من منتهى النية من الى المذكور رتبة انه ليس بواجب لوجوب البشيرة بل هو اربعة الصلوة على ما قال المجربون كما في النسخة
 فممنه غسل الفرجين والاسكن من الغسل بالفرج كما في الصحيح والمقائس او من الغتسل وهو غسل تمام الجسد كما
 في المغرب وكان الاغتسال مطابح للنسك وان لم يمسح على شئ من البدن الى ان يكون الحكم بالمسارعة مقدم بالسماع فان الاغتسال لم يوضع للمطابقة
 كما ذكره الرضى غسل فمه والوجه بالحقه يفيض فاما غيره فلا يفيض من البدن مع المباشرة في أطرافها فان المباشرة فمحصلاً
 سنة وقيل واجبة على غير الصالح كما في المنيّة وفيه اشعار بان لا يوجب المسارعة على وجه السنة لم يكن كافية وبانه لا يشترط الصب
 كما قال بعضهم وذكر الناطق انه شرطه هو الا حوطس في الخلاصة ولو كان سنة مجزئة فبقي فيه طعام او كان في الفة ورن
 رطب لم يمتنع غلات اليا لبس كما في الزاهدى ولكنه لا يفسد فرض مطلق الغسل لم يذكر تحصيل النجاسة الواجبة سنة
 النجاسة وغسل ظاهر كل البدن اسي جميع اجزائه فلا يغسل العين ولو كانت بالكل الغسل كما في حاشية الهداية وجمعت
 اظاير الصرم والصباغ والعجان والطيان ينع وقيل لا ينع ولا يحرك انما تم الضيق على ما روى عن الأئمة الثلث روح
 كما في قاضي خان ويحرك القوط وان لم يكن في الاذن لا يكلف في الايصال ويدخل الاصبع في الصرة والماء سنة القلفة
 وان تركه جاز وفي النوادر لا يجوز نكاح الزاهدى وفي الغسل اشعار بان التسهيل فرض كما قال ابو حنيفة ومحمد مع
 عن الميايوسف روح ان الصاب بلا اسالة اجزائه كما في شريح الطحاوى وفي الاكتفاء اشارة الى ان الذكر ليس
 بغيره الا في رواية عن الميايوسف روح كما في الزاهدى ولعل الراس والعنق واليد والرجل بالبيعة داخله في الحكم والكتا

خاصة لانه فان البدن من المنكب الى الاليت كما في المغرب والقاس وغيره واليه سير عن محمد بن في عدة المحيط والذخيرة وسنة
ان فصيل يدير الى الرشح ثلثا وفرجه اى ثم فرجه بان ليفيض الماربيده اليه فيلده باليسرى حتى يتقيه والفرج قبل
الرجل والمرأة وقد يطلق على الذكر ايضا كما قال المطرزي وغيره بل عن كل موضع من بدنه النجاسة اى بنجاسته حقيقة النجاسة
والجملة اما عطوفة على الفعلية فليس الازالة بعد الفرج كما هو ظاهر الزاوية والكانى او مقترضة فلا يسئل ليفرض كما فى السجاسة
واليه اشار القاضى فى شرح الحجاب حيث قال ليس فيه تقديم الوضوء قبل يديه ثم يميل فرجه ثم يوفى على سحوا فقلت وذكر الخليل
ان ان الة النجاسة فرض ثم ان يتوضأ اى يتم سائر اعمال الوضوء من استحيات واستن ولفر الغسل كما سرفينوى
الغسل ويسمى ويسمى على الصحيح كما هو ظاهر الزاوية وعنه انه صحح كما فى المحيط وفيه رفر الى ان نية الغسل سنة كس
فى الجلابى الغسل بجملة الواضحين فى المستتبع لما سياتى وفيه اشعار بان لو لم يكن فى المستتبع كما اذا كان على لوح او حجر لقيم
الغسل وقيل يقدم مطلقا والاول اصح كما فى الزايدى ولعل وجوبه ان الة التمر من الخلاء فى الماء المستعمل والكان الماء
ليس يستعمل فلا حاجة الى الغسل ثانيا ثم لقيض اى يعيب الماء اى من الماء الممورد فى الشرع لا من مود الغسل وهو
ثمانية ارطال وقيل عشرة وطلان للوضوء والاول اصح والتقيد ليس بلازم حتى جاز التقصان والزيادة بلا سرف كما فى
المضمرات وذكر فى الجواهر ان الاسراف فى الماء الجارى جائز لانه غير ضائع على بدنه ثلثا فيسبب بكنسها باليمن ثلثا ثم
بالايسر ثم الاس وسائر ذلك كك وقيل باليمن ثم الاس ثم الايسر وقيل بالاس والاول اصح كما فى الزايدى و
سائر ذلك كك وقيل بالوجه واليد بطل كالرجل والراس وسائر الجسد بخسبة ارطال كما فى شرح الطحاوى
ثم ان الة من مضمون الى مضمون رسال الماء يجوز فى الغسل لاني الوضوء ويجوز نقله من عضو اليه فى كليهما كما فى الخزانة
ثم فصيل يدير الى الرشح ثلثا وفرجه اى ثم فرجه بان ليفيض الماربيده اليه فيلده باليسرى حتى يتقيه والفرج قبل
الرجل والمرأة وقد يطلق على الذكر ايضا كما قال المطرزي وغيره بل عن كل موضع من بدنه النجاسة اى بنجاسته حقيقة النجاسة
والجملة اما عطوفة على الفعلية فليس الازالة بعد الفرج كما هو ظاهر الزاوية والكانى او مقترضة فلا يسئل ليفرض كما فى السجاسة
واليه اشار القاضى فى شرح الحجاب حيث قال ليس فيه تقديم الوضوء قبل يديه ثم يميل فرجه ثم يوفى على سحوا فقلت وذكر الخليل
ان ان الة النجاسة فرض ثم ان يتوضأ اى يتم سائر اعمال الوضوء من استحيات واستن ولفر الغسل كما سرفينوى
الغسل ويسمى ويسمى على الصحيح كما هو ظاهر الزاوية وعنه انه صحح كما فى المحيط وفيه رفر الى ان نية الغسل سنة كس
فى الجلابى الغسل بجملة الواضحين فى المستتبع لما سياتى وفيه اشعار بان لو لم يكن فى المستتبع كما اذا كان على لوح او حجر لقيم
الغسل وقيل يقدم مطلقا والاول اصح كما فى الزايدى ولعل وجوبه ان الة التمر من الخلاء فى الماء المستعمل والكان الماء
ليس يستعمل فلا حاجة الى الغسل ثانيا ثم لقيض اى يعيب الماء اى من الماء الممورد فى الشرع لا من مود الغسل وهو
ثمانية ارطال وقيل عشرة وطلان للوضوء والاول اصح والتقيد ليس بلازم حتى جاز التقصان والزيادة بلا سرف كما فى
المضمرات وذكر فى الجواهر ان الاسراف فى الماء الجارى جائز لانه غير ضائع على بدنه ثلثا فيسبب بكنسها باليمن ثلثا ثم
بالايسر ثم الاس وسائر ذلك كك وقيل باليمن ثم الاس ثم الايسر وقيل بالاس والاول اصح كما فى الزايدى و
سائر ذلك كك وقيل بالوجه واليد بطل كالرجل والراس وسائر الجسد بخسبة ارطال كما فى شرح الطحاوى
ثم ان الة من مضمون الى مضمون رسال الماء يجوز فى الغسل لاني الوضوء ويجوز نقله من عضو اليه فى كليهما كما فى الخزانة
ثم فصيل يدير الى الرشح ثلثا وفرجه اى ثم فرجه بان ليفيض الماربيده اليه فيلده باليسرى حتى يتقيه والفرج قبل
الرجل والمرأة وقد يطلق على الذكر ايضا كما قال المطرزي وغيره بل عن كل موضع من بدنه النجاسة اى بنجاسته حقيقة النجاسة
والجملة اما عطوفة على الفعلية فليس الازالة بعد الفرج كما هو ظاهر الزاوية والكانى او مقترضة فلا يسئل ليفرض كما فى السجاسة
واليه اشار القاضى فى شرح الحجاب حيث قال ليس فيه تقديم الوضوء قبل يديه ثم يميل فرجه ثم يوفى على سحوا فقلت وذكر الخليل
ان ان الة النجاسة فرض ثم ان يتوضأ اى يتم سائر اعمال الوضوء من استحيات واستن ولفر الغسل كما سرفينوى
الغسل ويسمى ويسمى على الصحيح كما هو ظاهر الزاوية وعنه انه صحح كما فى المحيط وفيه رفر الى ان نية الغسل سنة كس
فى الجلابى الغسل بجملة الواضحين فى المستتبع لما سياتى وفيه اشعار بان لو لم يكن فى المستتبع كما اذا كان على لوح او حجر لقيم
الغسل وقيل يقدم مطلقا والاول اصح كما فى الزايدى ولعل وجوبه ان الة التمر من الخلاء فى الماء المستعمل والكان الماء
ليس يستعمل فلا حاجة الى الغسل ثانيا ثم لقيض اى يعيب الماء اى من الماء الممورد فى الشرع لا من مود الغسل وهو
ثمانية ارطال وقيل عشرة وطلان للوضوء والاول اصح والتقيد ليس بلازم حتى جاز التقصان والزيادة بلا سرف كما فى
المضمرات وذكر فى الجواهر ان الاسراف فى الماء الجارى جائز لانه غير ضائع على بدنه ثلثا فيسبب بكنسها باليمن ثلثا ثم
بالايسر ثم الاس وسائر ذلك كك وقيل باليمن ثم الاس ثم الايسر وقيل بالاس والاول اصح كما فى الزايدى و
سائر ذلك كك وقيل بالوجه واليد بطل كالرجل والراس وسائر الجسد بخسبة ارطال كما فى شرح الطحاوى

كتاب الطهارة
 ٢١
 كما لا بد من حفظه كما في المحيط والذاهدي وغيرهما على ما قررنا الاقتصار فيه بل في الشك في الرواية الاصلية والمعنى عند غير صاحب التوضيح وكذا سنا
 بمعنى العلم مع حذف احد المفعولين غير محذور عند الجمهور وقد غلب الاستقطة في تطبيقها فانها كالاجل على ما ذكرنا وادخل قوله رويته المستقيمة
 المذمومة عن روية المتيقن والصاحي المذموم بعد الاعمار والسكافنة غير موجب لكن رويته المنى موجهة كما في الخلاصة وقوله المتحيز والمذموم
 عن الودى فانه غير موجب عندهم وان تذكر الاحكام كما في الحقائق والمذموم والودى بالتسكين وقيل بالشد في الاول ما
 يخرج عند المراجعة والثاني بعد البول كما في الصحاح وذكر في النظم وغيره انه لو جامع ثم بال فاعتسل ثم خرج منه شيء لم يجز فيه ودى
 والقطع على الحيض على القطع العادة او الثلثة الى التسعة وقيل بقي من آخر الوقت مقدار النكس على الانفصال والخبر لان
 بدون ذلك لم يعتبر الانفطار وهذا في حق المسلمة وانما في الكتابية فالمعتبر نفس الانفطار كما في انقطاع العشرة في حق الكافر كما في
 مبسوط شيخ الاسلام وفيه اشارة الى انه لو قطع ومن المبتدأة دون العشرة فوق الثلثة وجب الغسل ولم يجب ان يات به اليه فيكون
 قال بعض المشايخ واوجب بعضهم وتوقف آخرون كما في المنيته والى ان الشوط والسبب كما ذكرنا نفس الانفطار وفيه شبهة كما في انه
 نفس الغسل ان الغسل غير مفيد فتاخر الى الانفطار وانقطاع النفاس كما يحضر فيما نعلم وفيه اشعار بان قوله ولو لم يدر
 لم يجب الغسل كما قال ابو يوسف روى به اخذ بعض المشايخ كان يجب غتته الى غتته روى به اخذوا منه وجب الوضوء اتفاقا كما في
 لا اى غير موجب له على سببته بالهرة اى جامعها وان كان في الاصل الدوس بالقدم والبسطة بالانطق له كما في المفرد بل انزال
 اى يخرج من المنى فالبراءة على الاصح والالتزام به بمعنى غير كما ذكره السيلاني والمنية كالبسطة الا انه لم يذكر ظهوره
 وسن اى دووم عليه بلا عتاب فيكون من سنن الزواجر ويحتمل ان يكون من اتجاها ليوافق ما ياتي في الجملة وقد روى في الجملة
 كنهه في الحديث المحيط بالجمعة اى ليوم الجمعة كما هو الظاهر ويحتمل اصله كما قال ابو يوسف من لانها فغسل اصله ولبسها كما في
 الكافي ورواه عنه انه لما جسد الكافي في شرح الطحاوى والاول قول الحسن ورواه عن الصحابين فيهما فغسل الايام وفيه اشعار بان الغسل بعد الطهارة
 وفيه اشعار بان بين الحسن ابو يوسف كفا في التحفة وغيره لا كسج جمعة كسج وقاضيه ان لم يعبر بالجمعة والارامى او اشعارا عن الصحابة ان لو اهل
 يوم الخميس الى ليلة الجمعة لم يباله حصل دفع الرخصة المقصود منه والعيد من اى المدين اليومين وفيه اختلاف الحسن ابو يوسف روى به
 كما في التحفة وسياتي تامة في فصله والاحرام اى للاحرام عند ارادته ويوم عرفة كذا اطلق في المحيط واكثر الكتب لكن في الشك
 سنة بعنفات واليه اشار في الغمرات واعلم انه يستحب غسل الصبي ولو لم يبل بغير الاحلام وفاق كما في التحفة وكذا غسل الحائض
 وليدة البراءة والقدرة وعرفة والكافرا اى المسلم واما اجنب فواجب كما في خزائن الفقه ثم شرع في المار وهو على نوعين مطلق وغير مطلق
 الى قيد كما هو الجار ومفيد محتاج الى قيد كما هو الثار والاول ينزل النجاسين والغنى النجاسة الحقيقية كما قال الفقهاء وغيره ان لا
 الحقيقية عن البين والاول هو الصحيح واما ما غلط ما روى به فان غلب فمطلق والا فمفيد كما في شرح الطحاوى وهذا محتمل ما فصل
 بقوله ويؤخذ بالضمته اى يظهر اعضاء الوضوء وجاها السجاء اى بما ينزل من هذه المظنة والاحتساب
 كان في الهواء وساكن على وجه الارض او جارا فلا يتوضأ بالسلج الا اذا طهر وعن الصحابين انه يؤمن

في الاول هو الصحيح كما في الطبيعة واما الارض اسي ما يكون في اعماق الارض كما لا يبار او على وجهها جاري كما لا ينهار وساكن كما يحسن
 فلم يصح ما قال بعض الصالحين ان الارض لا تتحرك بالما والركر ولو كان اكثر من عشر في عشر كما في المحيط واما حصص الارض في سبع ارضين على المطلق الى
 وكذا البحث كقوله الاحتياج وملاحظة المقام ولا يخفى ان لكل نازل من السما فلو التقى به كلفه وان تغير كحال كونه في ذلك الموضع لو تباينوا
 بالمشكك بركات الميم الاقائمة كما ذكره ابن مالك في اشارة الى انه لو لم يتغير بالنجاسة لم يتوضأ به كما في المحيط وفيه اشعار بان لا بأس من
 التغير بالمشكك الا انه خلا من اشعار المتن او اختلط به بالطلع او غيره طاهر سواء كان من جنس الارض ولا وسوا تصد به لظاهرة اولها كقول
 والتمرد الصابون دورق الشجر الا اذا اخرج اى يتوضأ به ذلك الماء والمخاطب بهذا الطاهر في جميع الاوقات الا وقت اخراج الطاهر
 الماء عن طين جنس الماء اى من صفته الاصلية التي هي الرقة فلا يتوضأ بها رسل او غيره اذا كان تخينا وفيه اشعار بان اعتبار
 من حيث الاجزاء كما قال ابو يوسف راجح وفي رواية عن محمد بن راجح وروى عن ابي يوسف راجح واشهر قول محمد بن راجح ان المتغير هو اللون والاول
 هو الصحيح لتقديم الخبر وعلى الوصف في الاعتبار كما في حاشية الهداية لكن في الزاوية وغيره ان الطاهر ان خالف الماء لونه كما للجن
 والعصير والمخل وما رزقه ان فالجدة لعلمه الماء وان توافقا لونا وتوافقا طعما كما لا يطبخ والاشارة والابنية فالجدة لعلمه الطعم و
 ان توافقا لونا وطعما كما لا يترك في الاجزاء كما لا يعتبر اولها للون ثم الطعم ثم الاجزاء او اذ غيره طعما او غير طين او غير طين الطاهر الماء
 للاكل والشرب او التدوي او غيره هو اى والحال ان في كل الطاهر حلالا في تصد به النظافة نحو المرق واما البسطة في
 المطبوخ وفيه اشارة الى ان القليلة مائة فيما طبخ من نذر الخبث بالاجزاء او اللون والى انه لو طبخ الآس او البر او الاشنة
 في الماء وتغير لونه وتضاهى اذ كان رقيقا كما في المحيط وذلك المفعول لم يست قطعته كما هو الكلام مشربا به لو غير الاوصاف
 المشبهة بل اخرج وتغير تركيزه كان طهرا ما في الهداية من في كراحد الاوصاف ليس للتقيد كما في الزاوية واليه اشيرة في المصنف
 فلا يخفى من كل ذي المتن البديهة كما ظن وان اختلف طهره اى بذلك الماء النجس بالفتح فالحال ان الماء جاري اى
 وقيل هو ما يحمل شيئا وان قل وقيل ما يذهب بجنبه وقيل ما لم يقطع جريه بوض بده كما ذكره الزاوية وعن ابي يوسف
 بالاعتراف والاصح هو الاول كما في التحفة وفيه خل في الجارية ما لا ينجس اذ جرى على طريق فيه نجاسات تفتت في حلالته
 لو نما ولا اشركا كما في الخلافة وكذا ما لا يطهرين بمحض حتى لو اصاب الثوب بعد ما وقع على سطح فيه غدرات لم ينجس الا اذ خيرا
 حتى لو دخل فيه بده وعليه قد لم ينجس قيل هذا على ظاهره لفصولة وقال فانه المشكك انه اذ دخل الماء من الانبوب في الاغتراس
 مستدرك لم ينجس وعليه الفتوى كذا في المحيط وتفسير الاعتراف المدايك ان لا يسكن وجه الماء فيها بين النفس فتبين كما في
 الزاوية او كان وجه الماء عتسرا بالسكون والثانية لحذف التمييز الذراع كما في شرب الكدما في اولت انية كما في المصنف
 في عشرة اى منضوبا فيه فيكون دوره اربعين فدعا عا جازا اكثر الا قويل وبه نأخذ كما في النوازل وعليه الفتوى
 وقيل خمسة عشر في خمسة عشر وقيل اثني عشر في اثني عشر وقيل ثمان في ثمان ومثله عن محمد بن راجح كذا في شرح
 الطحاوي ومثله عن ابي يوسف راجح وقيل سباني في الزاوية ومثله عن محمد بن راجح كما في النظم ونها في المربع واما

الناس

في المدونة فيشتط ان يكون دوره ثمانية واربعين ذراعا وقيل اربعا والربعين فالاول احوط كما في الكبرى وقيل ستة وثلاثين ذراعا
هو الصحيح المبرهن عند الحساب كما في الطهارة وفيه الادلة في تحقيق الحوض المربع داخل المدورة في الثالث ما يباين في مختلف
في الذراع ففي المحيط الاصح ذراع كل مكان وزمان وفي قاضي خزان الصحيح ذراع المساحة وهي سبع قبضات والصحيح
قائمة في كل مرة كما في الولو الجي او في المرق السابعة كما في الكافي او اصبع موصوفة في كل مرة كما في السير المصنعات وفي النهاية الصحيح
ذراع الكرباس وهي سبع قبضات كل قبضة اربع اصابع وهو المختار كما في الكبرى فلو كان وجه الماء ثمانية في ثمان ذراع زمانا
ثمان قبضات فثلث اصابع لكان عشرة في عشرة على هذا القول والاطلاق مشروبا لو انقل في الارض ذراع او في الحوض مطلب
او كان فيه قطع خشب او جمد تحرك بجري الماء حاز فيه الوضوء كما في الزايد لا يخسر في الاثنا عشر ارضه
ارض الماء الذي يكون عشرة في عشرة والاضافة للمعد بالفتوى اى برفع الماء بالكفين والجملة مضافة عشرة في عشرة فيقول
بعض المشايخ في تقدير الحق وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقيل اربع اصابع مفتوحة وقيل ما يبلغ الكعبين وقيل ثمانية وقيل
ذراع وقيل ذراعان وقيل مفتوح الى الناطر كما في حاشية الهداية والعشر في العشر اعلم من الحقيقة والحكمي في ذلك في مالط
باعتض بحديث اوصم اليه صاعا عشرة في عشرة فانه حكمه على الاصح كما في الاختيار وغيره وكذا في غيرهم في الاصح وروى
ن الماء في البر اذا كان يقدر في الحوض الكبير لم يخس كما في المنيه وهو على ما اختاره من المقدرين والحق الذي هو خمس
اصابع تقريبا ثلثية الاول وثلاث مائة واثنان عشر من الماء الصافي وليس ذلك في غير كل ضلع منه طول او عرضا وعظمته
اعان وثلاثه ارباع ذراع ونصف اصبع تقريبا كل ذراع اربعة وعشرون اصبعالا بخمس ولا يتغير عما عليه من الطهارة وكما
الذي كان جابيا او عشرة في عشرة وفيه اشارة الى جواز الوضوء بقرب عذرة في هذا الماء الجاري كما في قاضي خزان وآسسه
زه من جميع جوانب الوقوع ومن موضع الوقوع ايضا وعليه الفتوى والى جوازه من الحوض الصغير اذا دخل الماء من جانب
ج من جانب سوا كان اربع في اربع او اكثر وعليه الفتوى كما في الزايد وكذا لو كان عينا هي سبع في سبع او خمس
س سبع منه الماء وعليه الفتوى كما في التيمية وغيره الا اذا غيّر اى يكون مطهر في جميع الاوقات الا وقت تغير ذلك الخس
به طعم ذلك الماء الذي كان جابيا او عشرة في عشرة ففتح الطاء ما يوديه ذوق الشئ من حلاوة او مرارة او عيبا
ونه او رسيحه فانه يخس الا اذا خرج منه شئ بورد الماء عليه وقيل خسوج مثله وقيل ثلثه امثاله وقيل دخل بلا خروج
في الترحا في يدي كما في الزايد والادل اصح تيسير المسلمين كما في الجواهر واعلم ان ما في المتن عالم للحوض الجاري
بانه المتداولات كالمحيط والذخيرة والخلصة وقاضي خزان وغيره فلو سد حفية نهيرة وجري الماء تحتها وتوقها لم يخس الا اذا غيّر
توى كما في المصنعات عن النصاب هذا الحسن في الايضاح اختلاف الروايات عن النجاشي في الكثرة فالظاهر عن محمد بن ابي
والصحيح عن ابي حنيفة رح انه موكل الى غلبته الظن فانها كاليقين في وجوب العمل به ومحمد بن رجب آقوله وعن ابي يونس
لكم كالجاري لا يخس بالتحجير وان لم يكن لما لا يخس الجاري ولا حكمه بخس ولو لم يتغير الا اذا دخل فيه ماء طاهر

فان فيه اختلافات مذكورة في عشرين كما عرفت الطمينة ولا ينبغي ان يفوض هذا الحكم الى من هو كذا الحسن اعلم انه اذا اراد ان يزيل رطوبة
 بلاء يحسن اختلافه في وجوب اخباره عليه كما في المنيّة ولا بأس اى لا كمال شدة عليك فيه دلالة على ان لا يتعلّق به تركه اولى لانه انما
 لا يتقر الى لغيره في نظامه ولا اقل في لا بأس اى لا بأس في هذا الاكثرى لانه قد يستعمل فيما يكون الفعل اولى بل اجبا كما في
 صوم النهاية بموت مالى المولى اى ما يكون تولد في غيره فلم يخس كاليط والاوز واجبة كما في شرح الطحاوى لكن في المحيط ان موت
 في الماء او غيره الا اذا عاش في الماء وتولد في غيره فلم يخس كاليط والاوز واجبة كما في شرح الطحاوى لكن في المحيط ان موت
 طير الماء في غير الماء يخس وكذا في الماء كبريا والصغير العدم الدم والاطلاق مشير الى انه لو مات ذلك المالى في الماء او ما كان آخر
 غير يخس وان تعلق وهذا الصبح كما في المبيوط لكن في المحيط ان موته في الماء غير يخس في ظاهر الرواية واما في غيره فاسمك
 كذا كجماعا واما غيره كالصفحة والكلب المالى والسرطان ففيه خلاف ولا بأس بموت ما ليس له وهم سائل سوارات في
 او ما كان آخر سوارا كان يحيط او يربا كما يحادوا والياب والزنبور والعقرب والتمل واله غوث والبق سوارا الدم
 اولاد الاصح في العلق انه اذا حصل الدم يتجيب كما في الزايدى وانما قيد بالسائل لان المعتبر عدم السيلان لا عدم اصله حتى لو وجد
 حيوان له دم جامد غير سائل لم يكن موته في الماء يخس كما في حاشية الهداية وغيره لكن في المبيوط ان هذه الحيوانات ليس لها دم
 اصلا لان ما ظهر منها يبيض بالشمس الدم تسود ولا يخفى ان هذه الحجة مغنية عن الاولى والقول بان ذكره في المذاهب لا يفي
 بهذا الكتاب ولما فرغ من الماء المطلق وما يتعلق به ومن بعض اقسام الماء المقيد شرع في الباقي وما في حكمه وقفا
 لا يتوضأ تحطفت على يوفى سماء احتصر اى استخراج الماء بعصره او غيره بان دق وقفا ناعا ثم استخرج منه الماء اذ دق وشج
 ثم استخرج الرواية ليقصد ما حصل وبه انه انما ينسب التوضي من شجر اى نبات فينبى ناول نحو الديباس وورق الهندباء وغيره
 فخرج نبات فيشمل نحو الورود وسائر الازهار الا انما يصار الى عدم من الحقيقة والحكمى فيدخل فيه مالى الربيع من ماء الكرم وغيره في اوسن
 ان يتوضأ به ويثبت ان يكون على هذا الخلاف ما رواه البغية والبطيخ بلا استخراج وفيه شمار بان لا يتوضأ بنبذ التمر وان لم يجد الماء وعنه انه
 بريح وعنه انه يجمع بينه وبين التيمم وبه اخذ محمد بن وعنه الرجوع الى التيمم وبه اخذ ابو يوسف كما في القمى واشي وهو الصحيح كما في حاشية
 ولا يتوضأ بما استعمل في غسل شئ من الاعضاء وان كان ما يلى البثرة اقل فغسله العضد ونحوه ما لم يستعمل كما قال في
 المشايخ الا اذا كان مغسلا كما في المحيط وهو الاصح كما في خزائنه وكذا اغسله الجادات كالقذروا لقصاع والثمار انما يصير مستحلا عند محمد بن
 القزويني فلهذا اى لطلب ثواب جميل من نحو الصلوة والكانت في الاصل مما يقرب به الله تعالى وعندهما المقررة ورفع
 الحديث اى استعمل في غير القرينة مما لم يرفع من حيث حكمية القرينة اعطيت فلا يلزم ان الاستعمال لرفع الحديث لا يكون الا للقرينة
 فاذا قوضت الحديث نادى باله يكون مستحلا اتفاقا كما اذا قوضت ثانيا او غسل اليد جاكفا او غيره باقبل الطعام وبعدوا وغسل المحدث
 الاعضاء بالبركة ويكون مستحلا عند حاشية الآله قال ابو عبد الله الحرجاني ان ازالة الحديث يوجب استعمال الماء بخلافه فانزال
 الجبير ابو الطيبين لا يصير مستحلا اتفاقا كما في الزايدى وانما قال لا يتوضأ ولم يذكر ان طاهر ثم سر بجاء الطاهر الرواية وروى ابو يوسف

ومحمد بن أبي حنيفة يرحم الله طاهر غير طاهر وبه أخذ محمد بن أبي حنيفة وبه أخذ الحسن بن علي بن فضال وبه أخذ باقي أهل الخلاف
قال شيخنا بلخ واما شيخ العراق فقالوا ان طاهر غير طاهر بل طاهر خلاف بين اصحابنا وهو مختار لمحققين من مشايخنا فانه لا شبهة في حنيفة يرحم
وهو الاقرب فلو وقع في المار يتوضأ به الا اذا غلب قيل لا يتوضأ وان قل والاول هو الصحيح كما في التفتة والفتوى على قول محمد يرحم
كما في المحيط وغيره وفي نفى التوضي اشارته الى انه يجوز ان لا يغتسل بشبهه ولا يحرم ولا يجزى به كما في الزاهد وفي استعمال لفظ الماء
ولانه على انه ما دام على العضو ليس له حكم الاستعمال بخلافه كما في التمر تاشي وفي الطلاق الاستعمال مفر الى انه لو غسل بعضه لقت به
الفت مرة فالمر لا يجزى الاول عزيزا واما عند شبيهه فاما الثالث غير مستعمل كما في النظم والروضة والى انه لو توضأ التيمم صارت مستعملا
قيل لا قيل والاول شبهه اذا كان عاقلا كما في المحيط والى ان غسله لا يجنب كالمستوضي وفيه خلاف كما في الزبدية ويشير القيسد الى انه
لو غسل الفخذ وجنب وغيره مما ليس من اجزاء الوضوء وليس قتل هو الاصح وكذا لو غسل الجوارح كالأبواب والفتور والعقاسخ
والشمار كما يشير اليه في الخزانة وفي الاكتفاء اشعار بان ازالة عن العضو صارت مستعملا وهو الصحيح كما في الهداية والخزانة وبه اندسب
اصحابنا وعليه اكثر المتأخرين وفيه شبهة ابراهيم التيمي الى اشتراط الاستقرار في مكان وهو اختيار الطحاوي وبعض مشايخ بلخ واليه يرجع
المعتمداني كما في المحيط وهو المختار كما في الخلاصة وذكر التمر تاشي ان لو توضأ عن العضو الى ثوبه لم يأنه حكم الاستعمال بالاجتماع
ثم ذكر على سبيل الاستفاد ما هو مظهر في الجواهر في وانما نسب لم يقبل تطهير الاجناس فقال وكل بابا بابا بالاسم اى جلد غير يوش
كما في عامة الكتب كالحناية والمغرب والصالح وغيره بلخ من الدباغة وهي اما حقيقة تارة الماتن والطبقة بالادوية او كناية
بالترتيب والتقسيم والالقاء في السج طهر ولا يغتسل بها بالاجتماع في الحقيقة اتفاقا وفي الحكمي على الاصح كما في المفهرات والى انه
لم يفسد لو وقع في الماء جلد الميتة اليابس وكذا لحم جلد كافي الخزانة ولو وقع في ثوبه الميتة وجعل فيها اللبن او السم حار وكذا
الكروش وعن أبي يوسف رجع انه لم يقبل الاصلاح مثل اللحم كما في الزبدية وفي تكثير الابواب اشعار بان كل فرد من افراد طهر بالاسم
الا انه يؤم ان لا يطهر كل فرد منه الا الى ما دنع طهر الاجل اى قشر بدن الشخص برفائه لم يطهر بالدين في قبيل
لم يقبل كما في المفاتيح وعن أبي يوسف رجع انه يطهر وفي الاكتفاء مفر الى ان الكلب يطهر به خلافا لاصحابين رجع فحق كونه نجس
الصين خلاف كما في الزاهد والاول الصحيح كما في التفتة والى ان جلد الحية والقردة يطهر به وفيه خلاف كما في الخزانة وجلد
الادمى اى الشخص المنسوب الى آدم بان يكون من اولاده نعم ولو كافرا فانه لا يطهر به لئلا يستعمل شره في الخزانة انه
طهر في الحقيقة الا انه لا يجوز الانتفاع به لانه راسه وفي الزاهد الى ان لا يقبل الدباغة وما اى حيوان طهر جلده بالدين
طهر ذلك الحيوان جلده وحجمه وشحمه وجميع اجزائه كما في شرح الطحاوي وقيل لا يطهر الا جلده والاول الصحيح كما في التفتة وذكرني
النهاية ان جلده لا يطهر عند بعضهم اذا كان سورة نجسا بالذكوة الشرعية الذبيح من الماهل مع التسمية فلو فرج حمار نجس في طهر
الا ان الصحيح انه يطهر ولو نجس لم يمسح عليه لم يطهر على الصحيح كما في النية ومطهره يدل على شموله للاختيارية بين الميتة و
الحيين الضرورية اى موضع اتفق واليه اشار كلام الفقيه ولا يشكل طهارة الحيوان بما يقبض نجسا من اجزاء احيوان

كالنقلات في الامساك وبالاصل المذكورة في طهارته اصلها كالشعور والعظام كما في حاشية البداية فان النقلات ليست من اجزاء
الحيوان والذكوة مطهرة لغيره من الشعور والعظام كما في وكذا اي مثل جلد في الطهارة بالذكوة كحشمه اي لحم الحيوان فانه لو كان
للجلد لحم تشبه بالغير وان لم يوكل لحمه وانما يخص بعد التعميم فان في لحم السبع خلافا حتى انه في الخلافة المختارة نجس وهو الصحيح
كما في الكافي ومالا يطهره بالذبح فلا يطهر ذلك الحيوان بالذكوة قيل هذا لان مفهوم مخالفة وان لم يكن معتبرا في
النفس الا انه معتبر في الرواية وفيه ان المفهوم معتبر في نفس العقوبة كذا انهم عن بهم يوسد لحيوان كافي حدود النهاية واما في
الرواية فذكر في كماله وشعر الميتة مثل الصوف والوبر والشعر والنتية مازال روحه بلا تركية وعظمها مثل القرن ونحو
وانطفت وعصها مثل اسن على رايه ان تصب ملنايا لفصل طاهر ذلك الثلثة فاجري الضمير مجرى اسم الاشارة والاطلاق
مشير الى ان شعر الكلب وعظمه طاهر وعند الحسن بن سعيد وعظم الفيل وعن محمد بن حماد عن الحسن بن كافي الزاهد في وفي الاشارة اشبا
بان هذه الاشياء المحي طاهر بالطريق الاولى ومع هذا لو ترك الميتة كان اولي والاشياء مقيمة باليسيرة بلا وسومة والا فنجسة كما
قاضيان وغيره ولما كان حكم الانسان مخالفا لحيوانات في الاكثر افرده بالذكر فقال وكذا الشعر وعظمه وتصيب للانسان
الميت طاهر وعن محمد بن حماد عن الصادق مع شعرة اذا كان اكثر من قدر درهم والفتوى على انه طاهر وعظمه طاهر فمقتضى ما قلنا حتى
لو انظر في الدقيق لم يوكل وعن ابن مقاتل انه يوكل في تخصيص الانسان الى ان الثلثة للنجس نجس وعن الامم
الثلثة ان شعور طاهر كما في الزاهد يبرقع فيها نجس بالفتح كالبول والدم والذرة ونحو ذلك جاجه طلبا
كان او يابس قليلا كان او كثيرا الا انه لو كان صلبا نجس لغير الابل والنعيم في طاهر الرواية لم نجس بالقليل تسلا طلبا كان او يابس
صحيحا كان او منكسرا على الصحيح ونجس بالكثير قليل وثلاث وعن محمد بن حماد عن الصادق الماء وقيل كافي التحفة والصحح انه ما استكثره ان
كما في الكافي واما الروث فنجس خلافا لابي يوسف ربح في اليابس وذكر صدر الشهيد ان الطيب كاليابس للنفس ورة وقيل هو الصحيح
والسلاق البير يبل على ان آبار القرى والامصار والفلوات فيها سواء وهو الاصح كما في الزاهد واحتج زعماء اذا
وقع فيها سحابة او اذن فانه لم نجس كنه يده كما في الزبدة او مات فيها او في غير ما ثم وقع فيها حيوان غير ما في المولد
ولم يمسك لما سبق وبه صح في المتابع والاطلاق مشير الى ان صغيره وكبيره سواء ان يفتح ام يورهم وفيه صفة حيوان ويوصف
النكوة بما يصف به في المستقبل كما ذكره ابن مالك او تفسخ ام تقطع او سقط شعرة او مات لم يكتف عنه لتلاويهم انها اذا تفسخ لم يطهر بالذبح
وفيه اشارة الى انه لو وقع فيها ذئب الفارة او قطعة لحم الميتة نزع كل ما بها كما في قاضيان وغيره او مات مثل آو دس
او شاة ام مات احداهما او مثله في الجنة فلو وقع فيها سقط نزع كل الماء وعن ابي قاسم الصغار اذا وقع الانسان ميت
فيها لا نجس ولو قبل النفس كافي المحيط وعن ابي حنيفة ربح ان الجدي كالشاة ونحوه انه والسحلية كالذئب كافي الزاهد
ينسج كل ما فيها خبر به والاحسن الاكتفاء بالذبح فانه استقاء ما لم يبرحوا كان مستدا الى نفسها او ما شاكلها
المغوب على ان ليس في الاساس والاصح الاول ولان تعوليت المضاف اليه ليقف في نزع كل جزء من اجزاء

المازوسية في خلافه وفي الكلام دلالة على انه يخرج الخمس فلا يخرج وفي الزايدى لو وقع فيها عظم تلطخ بالنجاسة وقدر اخرجه طهر بالخرج
وكان غسلا للعظم وفي الجواهر لو وقع عصفور في بئر وعجزوا عن اخراجه فادام فيها نجسته فركت مدة يعلم انه استعمال وصار حاة وقيل مدة
تتمة اشهر وفي الاثنا عشر اشعار بان النجس مطهر للبر كماء والدلو والشراء واليد بتعاقيل هذا في حق هذه البيرة واما في حق غير هذا كدم الشبيد
وذكر في النسخ وقيل يخرج حمارا وقيل يطهر برونه وبه ما خذ كما في الزبدة وذكر الموت وقيل على انه لو خضع حيالم يخرج كل ما فيها الا النجس
فان كان آدميا لم يخرج شيء كما اذا كان عصنورا او دجاجة او قارة او سنورا استحسا تا كما في المحيط وهذا اذا لم يكن على النجس او غير نجسة
ولم يصل فيه الى المار فان يقين بالنجاسة نجس بوصول الفم اليه صا كسورة كما في التوفقة ففى المكونة عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى
وسط وقيل عشرة ون في المشكوك نخرج الكل كما في الزايدى وهذا كله اذا لم يكن ماء البيرة بقدر ما يحوض الكبير والا فلا يخرج كما في الزبدة والنجاسة
وعند الشيخين انها لم يخرج كالجارية كما في الخزائنه ومثله في الزايدى وفيه عن محمد بن حمزة رحمه الله تعالى اجتمعنا انا وابو يوسف على انه كالجارية
ومثله في المحيط الا انه روى عنه انه قال كان هذا قياسا تتركه بالاثنا عشر ان الممكن النجس بسد مخرج المار مثلا وغاية النجس ان يقتل
لا يمتلى باليد منه او كثر فلو غار المار قبل النجس بقدر عشرين طهر الباقي وان غار ثم عاد فنحن محمد بن ربح نخرج عشرين وقال شيداد
انه طهر كما في الزايدى وهو الصحيح كما في الخزائنه ولو نخرج عشرين ثم غار ثم عاد لم يخرج الباقي ولو زاد قبل النجس قبل نخرج كله وقيل
به مقدار وقت الوقوع واختلافه في التوالى واختار انه لم يثبت كما في الزبدة فلو نخرج بعضه ثم ازداد في العذ قبل نخرج كله وقيل مقدار
الباقي وهو الصحيح كما في الخاصة والا يمكن نخرج كل المار بان ينج منها مقدار ما فيها نخرج او نخرج قدره بقول موسى البصارية
ينج الواو والباء اى بقول رجلين صاحب معرفة بمقدار المار وهو قول نصير بن محمد وهو الاصح كما في المبسوط وفي بعض النسخ نرى
فيه في كل رجل واحد كما في الزايدى وعن ابى حنيفة رحمه الله تعالى ليقوض الى راسى المتبلى به وعنه مائة ولو وعن ابى يوسف نخرج
تجذ حنيفة بقدر ما فيها انها كما في الزايدى وعن ابى حنيفة ربح مخرج عمق البيرة وعرضها بالانساب ثم يفرغ المخرج في العرض ثم نخرج
لكل شبر ولو ان كما في الزبدة وعنه مائة ولو وعنه مائة ان وحنسون وعنه مائة ان او ثلث مائة كما في المحيط وعند محمد بن
ثلث مائة وبه يفتى كما في النصاب وفي الكلام اشعار بان المار قبل النجس نجس اختلف ان الخمس نخرج لا غير او الجميع الا انه يطهر
ينج البعض كما في التمر تاشى وهو غليظة ثم خفت بقدر النجس كما في المحيط فلو صب الدلو الاول فخرج عشرة ون في اخره
نخرج منها عشرة ون والثاني تسعة عشر كما في الخاصة وقال الكرخى ان الدلو الاخير كالاول كما في المبسوط فلو انفصل
عن وجه المار ولم يخرج منها طهر كما قال محمد بن خلا فالابى يوسف ربح كما في المحيط وفي موت نحو وجابسته في
النجاسة كالسنور والفاقة بلا تغيير يخرج اربعون ولو بطريق الايجاب وفي خسة اية الفقه حسون الى الستين
بطريق الاستحباب منه قوله تعالى ليجعلنكم الى يوم القيمة وستة ظاهرا رواية الى حسين كما في المحيط وعن ابى حنيفة ربح اربعون
في الميت الكبير وستون في الصغير كما في التمر تاشى وقيل بسبب البيرة وعن ابى يوسف ربح في السنور نية ربح كل
المار كما في الزايدى والدجاجة بالفتح والاسلقة والتار لاجدة فيطلق على الذكر الفيا وفي نحو عصفور

كصخرة وسام أبرص والقارة لصف ذلك اى عشرون الى اثنين وعشرون الى يوسف مع هذا الحكم الى الرابع
 الخمس اربعون وفي العشرة كما في الزاهدي وفيه المراتب الثلاث طاهر الرواية وعن ابى حنيفة ربح ان في نحو الحكمة والقارة
 الصغرة العشرة ولا دوني نحو الحماة الاثنين كما في المحيط فالمرتب خمس ولو اوسطا تميز اربعون وستين ونصف والمرد
 المدعو المعتدل المستعمل للبار في البلاد وقيل ولو تلك البير وعن ابى حنيفة ربح ولو يسع صاعا كما في المحيط وقيل يسع خمسة منها
 وقيل سنون والدلو الخرق كالحجج الا اذا صب منه نصف الماء فضاعد كما في الزاهدي وفيه اشعار بان ما هنا خمس قبل
 التسع وخلفوا ان المتخمس اربع لا غير او الجميع الا انه لا يظهر نرج البعض كما في التمر تاشي وغيره اى غير الوسط فان
 الدلو مما يذكر ويؤنث بحيث يسب به اى يقيد بذلك الوسط ويحمل في حسابه فما نقص صغير وما زاد كبير فان كان المتية عصفورا
 مثلا وهنك ولو عظيم يسع عشرون ولو اوسطا ثم نرج بركة كان كفاية قال القدوري هو ارباب الى وقال زفر والحسن حمها انه
 انه لم يحكم في المحيط والخمس البير من وقت الوقوع اى وقوع المتية فيها كما في الشارع وشرح الطحاوي
 ان علم اوطن ذلك الوقت بالاضاف والاعلم فقد قال ابو حنيفة ربح ان لم يتفخ فمئذ اى مدة تجسب يوم وليلة
 فمئذ اى جميع المدة وان اخرج فمئذ اى مدة تجسب ثلثة ايام ولياليها الثالثة وقالا اى ابو يوسف ومحمد ربح
 مئذ اى اول تلك المدة زمان وجد وتيقن هذا الوقوع سواء كان الواقع متفقا ولا والاطلاق مشير الى انه حكم ما عمن به
 وغسل وحكم الوضوء والغسل سواء في القولين وكيفي ركن الائمة بقوله فيما يتعلق بالصلوة وبقوله فيما سواه وانما قيل بالبير
 لان الثوب لم يتنجس عند سيم الا عند الوجدان وعنه بقاء صلوة يوم وليلة وعنه في الطري يوم وليلة وفي اليالي ثلثة ايام
 لانه لو وقع فيها من ثلثة ايام فلا يدري حتى مات فان انتفع بعيد صلوة ثلثة ايام عند اثنين والافصلوة يوم وليلة عند اربعة
 ولم يعيد شي عند ابى يوسف ربح الكل في الزاهدي وسور الاحمى ولو صغير او حائضا او كافرا او كذا سور شارب النحر فانه اذا انى
 عليه ساعات وخمس شقيقة يلبسه واعا به فقد ظهر كما في الكبرى لكن في المفترات لو طال شاربه لم يطهر وان شرب بعد
 ساعات تقى الزاهدي يكره لا مرة سور الرجل وله سور بقاءه ببقية الماء التي تركها الشارب في الاناء او الحوض ثم استعمل ببقية
 الطعام وغيره كما في المنسوب وسور الفرس طاهر في رواية عنه وعنه ان التوضي اغيره احب وعنه ان سور ما كرهه وعنه
 انه مشكوك في الاول ظاهر الرواية وهو ان كس المحيط وسور مأكول من الطيور والانعام وامم لم يثني بجلالة التي
 التاكل للمأكول من سور ما كرهه كما في الزاهدي وغيره ولا نهى غير مأكولة بدون احبس نكاحها غير مأكولة طاهر ذلك السار وغير
 متغير عما كان عليه فلا حاجة الى الطهورة وسور سباع البها حكم من الاسود والشعوب والفيل وغيره بخمس لم يتوضأ به عن
 ابى يوسف ربح انه بول مأكول اللحم وقال الفقيه لو افتى لمقت بطهارة سور الكلب والخنزير كما قال مالك ربح لاجنه ذكره
 التمر تاشي وسمع ما خوذ من السبع وهو القهر سمي به كل حيوان سالب قتال وكهيمته قدمت وسور الهرة مكرهه كراهة تنبيه
 تحريم كما في حاشية المداية والاصح انه كراهة تنبيه عندهما ولم يكره عند ابى يوسف ربح ومثله عند محمد ربح لكن

اذا كانت الفارة فندرت فهو نجس بالاجماع والاشهر سبب بعد ساعته لم نجس عند ابي حنيفة سرح كما في الزايدى والبروسى امرق البرق
 الاية كما هو المبدأ فان سور الوحشية نجس كما في الكشف وانما خضعت بالذكر مع انها داخلات في سواكن البيوت لانه لا خلاف
 ان سور ما خلت فيه وسور الدجاجة المحلاة بالثدي المرساة استلته لا تعافى في البيت وقيل ما قيل منقارها
 الى ما تحت قد مينا فلو كانت نجس لكان ذلك لم يكره فانها لا تحل في عذرات نفسها وغيره ما وقيل يكفي حسبها في بيت بحيث لا تجدد
 عذرات غير ما لا تحل في عذرات نفسها ولو ترك الدجاجة حتى تشبه البقر والابل لكان احسن وسور سباع الطير جمع الطائر
 من الصقور والنسر والحمام وغيره ما مكره كما في التنزيه او تحريم كما في الحاشية وقيل اذا تيقن عدم نجس منقارها لم يكره وهو رواية عن
 ابي يوسف سرح وبه ائمتي المتأخرون كما في المحيط وقيل لا يكره سور ما في ايدى الصيادين كما في الزايدى وسور سواكن البيوت
 من الخشبات كالخيمة والفارة والعقرب والقفلة مكره بالاتفاق وقيل ينبغي ان يكون متخافا في كسور امرق كما في المحيط والاصح
 انه مكره كما في التنزيه كما في الزبدة فلا يجوز التيمم عند وجوده لسواكن جمع ساكنة كموالك جميع بالكلية اى طائفة بالكلية او جميع
 فانه صفة غير الماعل كالموضي جمع الماضى مكره ذلك الا ان حكم المكره انه يجوز ويكره استعماله مع وجود الماء المطلق كسائه
 قاضيه خان وسور الحمار الابل بقريته الماكول والسجل مشكوك فيه اى في حكمه فقيل لشك في طهوريته مع الجرم يوجب
 ولذا لم نجس الثوب بالنفس فيه وقيل لشك في طهارته وطهوريته جميعا والاول هو الصحيح كما في قاضيه خان ومنها سور النجس و
 عند محمد سرح ان سور الحمار طاهر وعن ابي حنيفة سرح انه نجس وقيل ان سورة اخف من سور البغل وقيل ان سور البغل منه
 نجس شتم البول والصحح انه مشكوك كما في المحيط وفيه دلالة على ان الحمار اعظم من الذكر لكن ما في المصالح والمذهب دال على انه
 خاص به فيقول بالقبية وفي كلام المصنف والبدلالة على ان سور الاثان مشكوك وعن ابي حنيفة وزفر وحسن رحمهم الله تعالى
 انه نجس كما في الزايدى ثم اشار الى حكم الشك بقلوبه وتوضأ به ويستمى اى يغسلهما جميعا فلم يكتف باحداهما فيه اشارة بان
 الانفصل تقديم الوضوء كما في النجاسة وعند زفر وجب تقديمه والاحوط ان يكون في عدمه غير فلا يتوضأ بسورهما
 ان وجب الماء والعرق من كل كالسور طهارة ونجاسة وكرهته وشكنا لكن قال الزايدى ان عرق
 النجس نجس وفي الزبدة ان عرق البيوت المحلاة كالحمار والبغل وغيرهما نجس وسنه قاضيه خان ان عرقها
 طاهر في ظاهر الرواية وسنه المحيط عن الامام المحلى ان عرقها نجس لكنه عفو في البدن والثوب وعن ابي حنيفة
 سرح ان عرق الحمار نجاسة فليطه وعتنه انه حنيفة

فصل في مصدر بمعنى الفاعل او المفعول مستعار للالفاظ والنقوش مع المحل مبنى على السكون لانه غير مركب
 ومرفوع على انه خبر محذوف ويجوز ان يكون مبتدأ على انه علم جنس وان يكون مضافا الى قوله التيمم
 فله القصد وشعره افعال مخصوصة وسنه الكافي وغيره انه القصد الى الصعيد لازالة الحدث ولا يخفى
 انه لا يخلو عن شيء سيجاف ذلك الوضوء اى وضوء الحدث فلو تيمم التيمم لم يكن قرينة كافي المنية

(ان) لاننا نقول ان نجس في شاة فارة الى اننا كان نجس بمجرده وختلافه انما انما في بعضه ففقط الحلق فارة فلو لم يكن نجس لكان نجس بالاجماع
 لاننا نقول ان نجس في شاة فارة الى اننا كان نجس بمجرده وختلافه انما انما في بعضه ففقط الحلق فارة فلو لم يكن نجس لكان نجس بالاجماع

او ما تحت آية التقدير لا يتيمم قيل يتيمم كما في المنيّة والبتاد وان يكون الا يتيمم فانه فان كان مع رفقة ولو ليس على السبيل ان سأل فقال
 انظر حتى استقفا المستحب عنده ان ينظر آخر الوقت خلافا لما في الزاوي او نحو ذلك فوشت ما يفوت من الركعة ولو كان في الصلاة فالتيمم
 السكون حال من الصلوة اى غير متبته الى ما يقوم مقامها فانها ثلثة افعال بخشي على فواتها ولو لم يقض اما اصطفاها كالجبهة فانها لفوت الى الفرض
 الا على عندنا وهو النظر على المختار او بدلها كما كتوبات فانها لفوت الى الخلف وهو القصد والى لا بخشي على فواتها لعدم توقفتها كالنواقل فاضر
 بالتقديري عن نهدين النواصب بخشي فواتها اصطفا كصلوة العبد فانها لفوت باجلوت فتكف التيمم لا جلا ابتداء اى قبل الشروع او بعد
 كقولنا او بنواى بعد من تولم نبي على صلوة اى وصل بها اياها وتفصيله انه ان سبقه الحديث في اهل قبل الصلوة فان رجاء او ركعة شئ
 منها بعد الوضوء فهو ضا والائتمام وان شئ فان خاف زوال الشئ يتيمم باجماع فالافان رجاء او ركعة لا يتيمم والافان شئ من ذلك اجماعا
 وان شئ بالوضوء فذلك لك عندنا خلافا لما قيل الخلاف في ديارنا لا يجوز ابتداء ولا بنار الا حاطة الماء بمجملنا كما في الخلاصة وعنده الصلوة
 ايجب سارة بالفتح اى البيت على اسير الغير الولى اى يخلف التيمم لاجل صلوة الجنازة لغيره والى صلوة من كانت حقة او اذا
 كان للرجاء او ركعة شئ من كبريت والافان كما في المنيّة وفيه شعار بان يتيمم والى الصلوة سلطانا كان او فاضيا او امام الحي او غيره كما يأتى
 ونظر اظهر الرواية لكن الصحيح انه يتيمم عند حضور الجنازة فلو حضرت اخرى بعد ما تكلم من الوضوء اهاد التيمم والافان او عند مجرى الحديث حال
 والفتوى على الاول كما في المصنوعات ولا ينبغي ان يحل القيد مضافة لصلوة الجنازة او حاله والعامل معنى المشاهدة على انه جاز ان يحل قيد
 الصلوتين ففي الزاوي وغيره ان ليس للامام ولا للولى ان يتيمم لاجل الصلوتين قيل لا على التيمم فيها وهو ضرورة تبين كفيه او بجامع فظهر
 والاول او فاذ لم يقبل بها وادبر ثم لفقه ما تم من عند ابي يوسف مع ومرة عند محمد بن قيس الاول محمول على كثرة اطلاقه اى انما
 على قلته كما في الحديث وجها اى لاجل ان يسبح به وجهه فيه شعار بان مسح العذار شرط كما في الزاوي ولو احدث قبل مسح لم يلزمه مسح
 على الاصح كما في المصنوعات وضربة اخرى ليدعى مسح يمين مع رفقة فان لم يكن الوقتة كان الضربة وان ذكر في الاول انه افضل الاطلاق
 يشير الى ان يديه لو يثبت عليها شجاسة بلا ما في التيمم بها لا وضوء فوقع عليها كما في المنيّة وينبغي ان يكون كذلك لفضل اليدين المأثورة في الصلاة
 اشار بان العباد لو لم يدخل بين الاصابع لم يتنج الى ضربة فالثالثة للتخيل وعن محمد بن رجاء انها تحتاج اليها كما في الحديث لكن شئ مما افقه
 ان الاستيعاب بالتراب ليس بشرط بالاجماع والبتاد وان يكون الضارب هو التيمم فلو تيمم بغيره لغيره لاشا الوجه واليمين واليسرى كما في الرواية
 وان لا يتكرر مسح فانه كره بالاجماع كما في الكشوف وان الاستيعاب بالمسح شرط وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح حتى لو ترك شيئا قليلا لم يجز كما في
 اجماع الفقهاء فلو ترك مسح شق لا يخبره كما في الخزائن وعن اصحابنا ان مسح الاقل من الربع يجوز وهو ظاهر الرواية كما قال ابو جعفر
 وعن ابى حنيفة مسح اذ مسح الاكثر بخبره وينبغي ان يحفظ هذه الرواية جدا لكثرة السوءى كما قال الحلواني وكيفيته ان مسح سبب للتمسك بالرجل
 اصابع يديه اليسرى فاه يديه اليمنى من الاصابع الى المرفق ثم مسح بباطن كفه اليسرى بباطن نراقة اليمنى الى المرفق فيمسح بباطن
 ايهام يديه اليسرى على ظاهر ايهام يديه اليمنى ثم لفعل يديه اليسرى كذلك لكنه في الحديث وان يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه
 اليمنى ومسح ثلث اصابع اصغر اظهر يديه اليمنى الى المرفق ثم مسح بباطن ايهام يديه اليسرى الى رؤس الاصابع ثم لفعل

قبيل وقت الحدث لا يتأكد كما ذكره المصنف في قوله لا بد من ان حدثت طرفه كما ذكره المصنف على طهارة يكون كما لا قبيل هذا الوقت على ان الملاق
 اللبس على طهارة الجنينة الفعل واقع وفيه انه لا بد من ان حدثت طرفه المذكرة لم يشك بها ولم يستعمل معني اليتيم الا ان الجنينة لم
 لا يدل الاسم بالوضع الاعلى للشبهة والدوام والاشارة على ان معنى مجازي اعلى انه غير محتاج اليه بل هو في كل حدث ولكفي الشبهة لما يدعي في الاكراه
 اشعار بان لا يشترط الجنينة في مسح الخف كما في المحيط ويشترط في بعض الروايات كما في الزاهد ولا يشترط الطهارة المذكورة في مسح الجبيرة سواء كان
 المسح واجبا او جائزا فانه لو طهرها فان طهرها جاز تركه اتفاقا وان لم يطهرها لم يطهرها في ان يحبس غسل وان طهرها جاز تركه المسح
 وجوب المسح عند ما ولو لم يطهرها فان لم يطهرها لم يغسلها في المسح اتفاقا وان طهرها لم يطهرها في ان يكون على الخلاف وان كان
 طهرها جاز تركه اتفاقا وان لم يطهرها لم يغسلها في ان يكون الخلاف كما في حاشية الهداية واجبة ان مسح الجبيرة ليس لغرض عنده وان لم يطهر
 كما في المحيط وذكره في الزاوية المسح اذا خاف زيادة المرض ويجوز مسح ما زاد عما فوق الجوارحه اذا طهر الجبل فغسل والا فغسل ما سواه وما
 مسحت ان لم يطهر المسح مسح ما عليها وغسل الباقي وفي الحديث انه مسح ما زاد على الجوارحه وذكره في حاشية الهداية في النسخة الاصح انه كان في مسح الجبيرة
 التي بين العقدتين والجبيرة وما يربط من العود ونحوه على العضو حال الكسر ونحوه وفي الكلام اشارة الى ان الاستيعاب طهارة وغسل على ان
 مسح الاكثر يكفي والى ان الجنينة لا يشترط ودون خلاف والى انه يكفي مرة واحدة وقيل تشبهت بالتي جازتة الرأس والى ان مسحها كافي في
 ولا بأس بملكيتها ولو لم يمسح المسح لسقوط الجبيرة عن المشي الا عن طريقه بالفتح عند ابل الجوارح والضم عند غيره الى سبب صحة
 فان استوفى بهذا السبب فكل المسح لم يسقط فان كان في الصلوة ليشألف بهذا السبب بقدرته على الاصل قبل حصول المقصود وبال
 ولا مسح ما غير الجبل الا بالى اى لا يجوز مسح عضو مستور بشئ غير الجبل الا المستور بالجبيرة كما في المسح في الرأس الوجه واليد
 الصبيحتان المستورات بالعمامة والبرقع والقفا زوبه ياتيها الصائد من الجبل وغيره ولو جعل الدور في شقاق الجبل امرها عليه
 ولم يمسح فغسل فاستقطع عن تركه كافي المحيط ومدة الامانة للحدادى بفتح الحاء لا الجبيرة فان سما غير موقت بربان فلا يشترط
 بالحدث كما في الزاهد وغيره للقيم يوم وليد من وقت الحدث حذف للقيمة فالقيمة قد لا تكون الا من اربع صلوات كما ذكره
 الخف على الطهارة قبل الغفر فلما طهرها وقدر قدر التشدد فاحدث فاقم بالوضوء فانه لا يمكن ان يغسل من الغفر الا غفر الجبيرة
 صلواته وقد يصلي خمسا وثلاثة كما اذا اخر الطهارة الى آخر الوقت ثم احداثه على مسح في ثم صلى الظهر من الغفر في اوله وللصلاة ثمانية
 من الايام والى الى على قياس ما ذكرنا من وقت الحدث اى بعد اذ من وقته فان صفته للثمانية ولذا قدم الخبر وما قصده
 اى ناقض مسح الخف والجبيرة ناقض الوضوء من الحدث الا الصغير والا كبر فاذا توضا مسح واذا نزع غسل وناقضه اى ناقض
 مسح الخف معنى المدة المصونة الا اذا مضت وهو في الصلوة بلا ما فانه بمعنى على صلواته بلا قيم على الاصح اذ لو قطع قيم
 ولا خط عنه للجبلين وقيل تقصد صلواته كافي قاضي خان وغيره وناقضه خروج اكثر العقاب الى الساق اى ساق الخف
 عنه وبه قال ابو يوسف ويحتمل ان يراو اكثر القدم لعلالة الجزئية فان في خلاصته المدة والى كالمسبطين والمحيط
 خروج القدم ناقص بخلافه واما خروج اكثر الوضوء او كل العقاب بعضها او قد تركت اصابع من ظهر القدم او قد سواه مما

ولما فيه مخرج قدر الدرهم في النواذر بما يكون قدر عرض كفت وفي كتاب السلوة بالمثل قال ثواب الفقير اليه جعفر بن محمد بالمراد بالعرض تقدير بال
 جرم له وبالمثل بالجرم واختاره عامة المشايخ وهو الصحيح كما في المحيط وغيره فيهم المصنف قال وهو هو اي الدرهم سبعة عشر درهم في الزكوة قال المراد
 من مثل قال في الخصال الكاشفة اي بالجرم وقد عرض مقرر الكفاية كما قيل لهم لكن المطلق في المحيط والخفة وغيره عامر على الكفاية في
 الجنس الرقيق اي بالجرم لكن في بيع الفاسد من النهاية لو صلب وهو شرط خسر وهو زاد على قدر الدرهم وزنا عند بعضهم واسباط عند آخرين
 لم يخرج عند أبي يوسف خلافا لمخرج وفي فتاوى الديلمي قال الامام فخر بن زاده الخيرة منع السلوة وان قلت بخلاف ذلك من الخجاسات هذا وفي
 الكرماني الدرهم المقدير بالجرم من النواذر في ايدي الناس كل من لان هذا اوسع لو لم يفتقر لدرهم النواذر لكانت اختلافات متباينة
 الزمان واول ما وقع بالحقا المصلحة او جمة كما في الصحيح اي شمس مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسرقة الباطل اجمع اربعة وليس في سبعة الا انه
 وقع في الكفاية على الصحيح وهذا اذا لم ير على التوبة لا وجب غسل الا اذا صار بالجمع اكثر من قدر الدرهم كذا في الكرماني وفيه إشارة الى ان النية
 كانت بحيث يرى كونه وان قلنا كما مر في التمرات ان يتبين ان اثره على التوبة ان يدركه العبد على الماء بان يتفحص او يتحرك فلا عبرة له في
 الشئ من غير رؤوس الا يتبين التمسك كما في الطهارة ولما قال المشايخ غير الفقهاء في جعفر بن محمد الدرهم كذا في النية كما في النية
 وذكر في الخلاصة انه ليس بشئ في الخف ان كان بالباطل او قليل وروى على كسب بالفتح ويجوز الكسب مثل شخص غلط حكمه ولهذا الواح بالباطل
 يظهر الا بفضل لما قال الامام التمسك وقيل ولما قال الشافعي ح ان الماء يطهره بغسله واثارة الى ان المياه تتجدد كما قال ابو يوسف
 لكنه اختلف كما قال جرج في المرة الاولى بطر شلث وفي الثانية باثنين في الثالثة مرة وقيل في الاولى اثنين في الثانية مرة والثالثة
 به وهو الاول اصح من المحيط والدرهم كفاية كونه على ما قيل فافترقا فيكون كالميل على السابق وما هو القدر بكسب الشاف
 فيها الى الجنس ولزعة طهارة عند الطرفين خلافا لابي يوسف وعلى هذا الخلاف موضع الدم من الساتة اذا حرق والتوراد اش
 بما تحسن افسح بركة تحسنه رتبة كما في الجلابي وعليه الدرهم من نجس ان اتخذ منه السابون كحار اذا مات في الملاءة وحصار طهارة كما في
 المحيط وفي حكمه الخيرة التمسك على الطهارة كما في الخلاصة وفي ان يكون السك على هذا الخلاف في فائين ان حاله فانه تغير حار
 كراه القذرة واصل على طهارة ثوب طهر لا يخلو عن فالى كيفية السلوة على القبول ونحوه وفي ان يصل على طهارة فاما على
 فانه ساجد على ذكرا كما في الخلاصة وغيره بالباطل كونه تحسنه ولو طهارة اكثر من قدر الدرهم وهذا عند جميع وقال ابو يوسف الا يصل
 عليه قبل جوابه في محيط غير شرب جوا الباطل يوسف في مفر وقال الجواب الى ان الغنم بالخياطة غير معتبر عنه فهو كالثوبين وتبين عند أبي
 فهو كالثوبين الجلبا وعلى هذا الخلاف ما يكون شئ مما كان خشية الجرا اذا كان فوقه طاهر او استعمله خشية الجلبا الصاق بالانف فاما السلوة
 حاز في قوله كما في الجلابي وغيره فلا ذكر الكرامة يعني ان كبره الصلوة كرامة على سطح الا يصل غير كما في الخزانة واصل على
 طرف يسا طهارة طرف آخر منه التاكيد الا فالتماسة المعادة غير الاولى تحسن انما اثر الطهارة على الموضع اشارة الى ان هذا حكم السابون
 لغيره فعلى على طرف الكسب بالطريق الاولى كما قال بعض المشايخ وبه اخذ الفقهاء جعفر بن محمد ان كان السابون كبير ويجوز والا
 فلا كما في المحيط والفرق بينهما ان طرفا منه ان تحرك برفع التمام اياه مقدار راسه فغيره والا فليكن كما في الغريب وفي ذكره السابون

ومحضر القدوس الى ما قبل الثالث حول المتن عليه يمكن كنهه ذكره في الحديث وغيره وعن القدوس الى انصفت الليل في النظم الى انصفت مكرود
بل انهم وبعد مكرود مع الاثم واليه تناهى في القنينة حيث قال انما لم يكرهه كراهته التحريم وفي الحقيقة فمن هذا كله في اشتاء واماني الصديق فالتجمل
والتجمل في الوتر في جميع الاوقات الى وقت يسعنا من آخره الى الليل الشرعي لمن شق بالانبتاء واماني لمن اعتمد على استيقاظه واماني
اذ لم يثق فالتجمل افضل كما في قاضيان وفي الكلام اشعارا به يستوي التباين لمن لا ينام اصلا ولا يسبح فالتجمل فليس مستلزما ولا في اول
الوقت كما في النظم والتجمل والاشارة زمانا والبر على الدوام كما في قاضيان وفي الكلام غير مستدرك بما قبل من قوله وما في النظر لانهم
الخاصة ليس لكل ولو سلم لا يجوز ان يستوي في التجمل والتأخير والتجمل في كل الاوقات وفيه اشعارا به لا يكره التأخير عن اول الوقت
وعليه اكثر العلماء كما في اخره لانه في القنينة رواية حسن عنه والاصح انه يكره الامر به كالمسافر يكون التأخير قليلا والى شتبا كالتجمل يكره
كرامه التحريم في التأخير بطول الوقت خلاف وانما ان طاعة غيره والى ان المرأة كالرجل في هذه الاحكام لكن في الحديث عن النواحي
منها تخلفا لكون افضل المرأة ان تلبس الغيرة لئلا تفسد في سائر الصلوات فتعطر حتى يفرغ الرجل عن الجاعة وعن شرف
الزينة المكي افضل في الصلوات كما ان يتطهر حتى يغتسل منها ويؤتيه عجم عجم اي عجم يتجمل فاعلم ان تجمل في غير الصلاة المصداق والى صاحب
الحدود في ان تجمل العصر واما في تجملها بان يعلما في اول الوقت كالتجمل في الصلاة ان يؤدي قبل الوقت المكره من غير انفس
ولجود الثالث والضعف في تجمل عجم ان تجمل غيرهما من غير النظر والمغرب فاحذر الاداء قبل الوقت ولذا روي عنه تأخير
الكل من التجمل فلا تنكبه كما في النظر والعصر من غير النظر كما في الزمان في التجمل في الجمع بين التجمل والعصر فاحذر من
الكرامة والاسحور صلوة اي التلبس بشيء من غير الصلاة كالفرقة ولو اجابته في الغائبة والمنذورات في هذه الاوقات الثلثة تجوز
فيها الصلوات مع الكرامة كما في الصلوة في شح الطحاوي والعميد والكانفي والحقيقة في مخالفي واخره في غير ما ولا في ما في الصلاة و
قاضيان انما لا يجوز لما سياتي انه يجوز الكرامة بعد الجواز على ان في موضع من الخلعة انما يجوز والى فيه في الوقتين الوضوء من
قاضيان في النظم انما يكره كراهته التحريم واختلاف العبادات يجوز ان يكون لاختلاف الروايات كما في الاوان كانت في المستقبل الا
انما قد يكون في الحكم كما في صحيح في الوصل والى اختلاف الروايات ولا يجوز مسجودا في الصلاة اي التلبس بشيء من غير الصلاة كما في قوله تعالى في هذه
الاوقات بوجاهة في غير ما واما الراجحة فيها فوجاهة في الاوان في غير ما فاحذر كما في الحديث كما في اختلاف الروايات وانما
انما لا يجوز وفيه اشارة الى جواز سجدة غير الصلاة في القنينة الكبرى وسجدة الشكر اي سجدة لا يكره وفيه الغفل لكن في الحديث لا يجوز سجدة
فلما اطلق السجدة كان حسن وصلوة جواره اي لا يجوز التلبس بشيء من غير الصلاة من غير ما واما ما مضى في
فكرهه كما في الكرامة في الحقيقة ولم يوجد فيها انما غير مكرهه كما في قوله في اشعاره بوجاهة في غير هذه الاوقات انما هو سجدة سجدة
المفسر بوجاهة قدمت على شتاء قبل خرت ووردت على خطبة عبيد الله في التقيم على الصلاة كما في الحديث وغيره فاحذر من
اي لم يرد شيء من جرم الشمس من الابق الى ان يطلع اقل من ربع او ان يطلع الى قعرها او ان يطلع على اختلاف كمان في المحيط
عند قيامها اي لا يجوز التلبس بشيء من تلك الثلثة عند استيفاء النهار العرفي كما في الحديث كراهية التلبس بشيء من تلك الثلاثة على طواحيها

١١٥١

وانما لم يثبت في المتن في كل حال في حق العمل فيسقط عنه ثم شمس في كيفية النية فقال وليقصد المقتدى او الامام صلواته
 وانه ان يوجب نية في الحال وفي اشارة الى انه لو قصد الظاهر تلفظ بالعمد واذا كان في النية تحقيق النية قدر في الوضوء وليقصد
 اقتداء به ان يتابع الامام في اقتدائه في النية فانه غير محتاج اليه بل يكتفي بالامام في اشارة بانه لو نوى صلواته امام
 لا تجزى لكن لو نوى الشروع في صلوة الامام تجزى على الصحيح كما في المصنفات متصل بمصداق التسمية فلا يلزم بالنية المتقدمة والمتأخرة عن
 التسمية كما في الاول ففي الظاهر لا يجوز التقديم في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف ان لو نوى عند الوضوء بيارا او لم يكلم بعد في المصداق ان
 التسمية في الصلوة وسائر العبادات صحيح بالنية المتقدمة عند محمد اذ التسمية بعد العمل لا يلزم به وعند أبي يوسف لا يلزم الا في الصلوة
 وفي الجليلي قال محمد بن علي بن ابي حمزة في الصلاة بالنية المتقدمة والامام في نية التسمية لا يجوز التسمية في ظاهر الرواية
 وعند الكوفي في قوله قيل الى التسمية وقيل الى العمل وقيل الى المصداق وقيل الى العمل الكون وقيل الى العمل ولا يبعد ان
 يقال ان ما ذكره في التسمية من ما ذكره من قوله لا يجوز التسمية كما في العمل والنية ان العمل لا يجوز التسمية في ظاهر الرواية
 ان يكون بعد ما قال بعض ائمة بخلافه قيل في قوله لا يجوز التسمية في العمل والنية ان العمل لا يجوز التسمية في ظاهر الرواية
 وفي الجليلي في قوله لا يجوز التسمية في العمل والنية ان العمل لا يجوز التسمية في ظاهر الرواية
 يتقدم به وقال الكوفي في قوله لا يجوز التسمية في العمل والنية ان العمل لا يجوز التسمية في ظاهر الرواية
 التسمية التسمية في العمل والنية ان العمل لا يجوز التسمية في ظاهر الرواية
 وقال الجليلي في قوله لا يجوز التسمية في العمل والنية ان العمل لا يجوز التسمية في ظاهر الرواية
 ولا يبعد ان لا يجوز التسمية في العمل والنية ان العمل لا يجوز التسمية في ظاهر الرواية
 يكون في قوله لا يجوز التسمية في العمل والنية ان العمل لا يجوز التسمية في ظاهر الرواية
 ان نية القلب ليس بشبهة كما في النجاسة والنجاسة استجباب الحكم كما في النية ويكون في غير الفرض والواجب من حيث عند
 العامة والنوافل عند الكل نية مطلق الصلوة اى قصد العبادات بلا قيدية او نفل او عدد وكيفية نية الصلوة في النفل
 عند الكل في السن عند الجمهور الا ان الاحتياط ان ينوى فيما يتابع الرسول صلى الله عليه وسلم كما في النية وغيره
 ولو نوى عدد واكثر لم يلزمه اكثر من ركعتين على المشهور من قول اصحابنا كما في الجليلي وفيه اشارة الى انه لو نوى الفرض في
 كليهما كان آتيا بها كما في التسمية والى انه لو نوى سنة الظاهر وصلوة التسمية اخرى من سنة الظاهر ولا شك انه يقال في التسمية
 كما في الجليلي في قوله لا يجوز التسمية في العمل والنية ان العمل لا يجوز التسمية في ظاهر الرواية
 جزئي حقيقة لنوع الصلوة مثل الظاهر كما في الكافي وقيل لا يجوز نية الظاهر والاول هو الصحيح فلا يجوز نية الصلوة ولا الفرض ويجوز نية
 الوقت والنية للحداد الا في كماله في النجاسة والنجاسة وغيره وظاهره ليس بكل خصوصية فصار لكل من فسد في
 كماله ولو شك في خروج الوقت نوى صلوة عليه وينبغي ان ينوى ظهره عليه كما في التتالي وانما اكتفى به استلزامه

الى ان الاداء بغيره القضا وبالعكس كما في الخزانة والى ان الاشتراط في القضا بنية اول صلوة عليه واخر صلوة عليه وهو الصحيح
 كما في المنية وغيره بالاشتراط لهما العدد واما نية عدد الركعات فلو نوى الظهر خمساً وعلى اربعة جاز كما في النية ويتبين ان يكون النية بلفظ
 الماضي ولو قال يا رب اني افعل كذا في الاشياء بل بلفظ الحال في الشايع والارادي وغيرهما ان كيفية النية للغيرين اللهم اني اريد الصلوة
 متابعاً رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسجد على وتقبلاً مني (وغيره) اللهم اني اريد الظهر او الصلوة لاهيت او الوتر) فورا والمقدم
 (متابعاً للامام)

فصل في فرضها اسي فرض الصلوة اعم من القطعي والظني والركوع الشرط فلا حسن كنهها ولعلها نية على الخلاف والنسبية وهذه النية
 احسن ما يدرى في لغة العرب في القضا كما في قوله صنفه الايمان كذا وهي في الاصل كالوصف مصدر وشرق المتكلمين من اصحابنا بانها
 صفة المومنين وانه كلام الوصف ليس بما لا يرد وجه التحريم من التحريم وهو جعل الشيء محرم ما جعل محرم الفاعل فقل الى النكاحية الاوجه
 فان ما يحرم الاشياء المباهة والتام المباهة وهي نية عند الاكثريين كما في المستصفى ولذا الطهارة شرط لما حتى كذا المحدث فغرض الماء ثم
 رفع اليد على جاز كما جاز بناء الفرض على تحريم الفرض الفعل وعكسه القضا على الاداء كما في الكفاية والقياس اسي قيام واحد في كل ركعة
 من الفرض ودون الفعل فالامام واحد وهو لغة الامتصاصية غير مستواء الشق الاسفل الاعلى فالركن اصل القيام لا امتداد ولا تدرى ان الامام
 لو لم يطول القيام في الشق الثاني اجزأه لانه لا قراءة فيه كما في جمعة المبسو وذكر في الاسرار ان الامتداد انما يخص السجدة التي هي ممتدة
 ولا لا تليق بسجدة القراءة فلا يجزئ الامتداد كما ذكر في الركوع كمنع التمرشخ اختلاف القيام في حق الملاحق بل مقدار بقدر القراءة في الاثني عشر
 من مقدار نشايات والاطلاق دليل على انه ليس قائماً على ما لا يجزئ بل على ما لا يجزئ كما في النية وعنده قراءة آية التوحيد
 المتأمل بما عليه من القضا متواتر كما في كتب الاصول والكلام والقراءة حتى قال في فتح الوصي القراءة السبع متواترة وما عداها غير متواترة
 تواتراً فلا يكفيها واحدة ولو جاز من طريق موقوف التحريم لا الاحاد وبشيء المروية عنه صلى الله عليه وسلم فلا يقصر الشوا وفيها كما في تيسر الى
 لاننا نقصد عنه والاصح ان اذ قرأها في مصحف اثنى عشر واولي لا تقصد لكن للنية من القراءة بخلاف التوراة والابجيل فانه يفتي به ان كان
 مفاده في القرآن ولا يجوز بالحديث القدسي كما في الخزانة والآية العلامة وشراً ما تبين ولولا اخره ولو قضا من طائفة من كلامه تعالى
 بلا اسم صحيح في الكلام دلالة على انه لو قرأها كانت كلماته كقوله تعالى فذكرتم بطرحه وهذا خلاف وعلى انه لو قرأها كانت
 كلمة او حرفاً نحو (مداهن) (واق) لم يجز وهو الصحيح كما في التفسير الا اذا حكم بها كمن يجزئ كما في قضاء الخزانة وعلى انه قرأ نصف آية
 مرتين او اكثر بوجه حتى تبلغ آية لم يجز وعلى انه لو قرأ نحو آية الكرسي في ركعتين لم يجز وهو الصحيح عند بعض كما في التفسير وجاز على الصحيح كما في
 المفسرات يفتي منه الاخرس فاما ساقط عنه وكذا اسي اجتداً بالليل والنهار بقدره على التعلم وكذا من لا يمكنه اداء الحروف
 بالاجتداد التمام كمن اهل التمدد والترك كما في الجليل في كل اى كل ركعة من ركعتي الفرض الثاني والثالث والركب
 بنية اشارة الى انها في الاوليين والاخيرين والمتوسطين والاولى والاخرى والاولى والثالثة والثانية والرابعة جميعاً
 سواء كما في الخلاصة والمفصلات والتبعية وغيره من المتدولات وهو قول بعض المشايخ والصحيح من نبيه اصحابنا انها فرض

في الاوليين حتى لو تركهما فيما قرأ في الآخرين كان قضاء كما في التيمم وقرأ آية في كل ركعة من الوتر والنفل اي من الواسعة
والطليع والعتمة من الكلام ان يقرأ في كل ركعة آية خيرة قرأ في الاخرى وفي الثانية قال الخليل لا يجوز ان يقرأ في الثانية
من الفرض ما في الاولى وعن ابى يوسف سجود في السجود وفي النوافل سجود بلا سجود وكيفية والمكث في سجود آية واحدة
في ركعة مسيئة أي تخلف العقوبة لا بالسار والعمل فيه خلافا فان النماية قائل بالكراهة والاسأة دون الكراهة كما في الكسفة
وغيره وعندهما عطف على عمده المقدرة آية طويلا أي غير مقصورة عن ثلاث قصار كما في الكراهة أو ثلثت آيات فصار
في كل ركعة منها والمكث في مسيئة للعطف لعمدة بالسجود بالجميع القسيرة بالحاق الماء للعمل على فعله معنى مفعول والركوع الاختيار
وشتر عا اختار الظهور وقولنا ان كان تركه كالحمل فقد اجزى كما في قافية من الخلاصة وهذا طاهر الرواية وعنده ان كان الى الركوع اقر بغيره
وان كان الى القيام اقر بغيره فالطمانية لم يفرض خلافا لابي يوسف فمن عمده ما يدل على ان قوله مثل قول ابى يوسف من كان
ذكره المتأخر مع ابى حنيفة كما في المحيط والسجود والاسجود بان فانهم اختلفوا على ما يدل على عدم ائمة العصرية الا انه خلافا
عليه على انما كان في الاصول وهو قوله الخوض وفيه موضع الجبهة والافق على الارض وغيره او ارادوا بغيره بان يضع عليه
الجبهة او اكثر كما في النماية لكن في الزيادة ان يكون وضع شيء منها والالف هو اسم لما يكتفى بوضع ما لا ان من الارضية
كما في المحيط لكن في الكسفة كما في الخلاصة ان الفرض يتم بركعة واحدة ان السجود يتأدى عنه بركعة بوضع كل من الجبهة والافق
بشيء ان وضع الالف عند وضع الجبهة فرض كما ظن وبه اي بان السجود يتأدى بكل منهما في كل ركعة من الوتر والافق في الكسفة
ان الفتوى على قولهما وهو انه وضع الجبهة فقط وعنده مشكوك في الخلاصة كره الاحتياط على احدهما بلا عذر ومقدار الركعة في اولها
عليه اسم السجدة وفي الاكتفاء اشعار بان السجود على الذنوب او الخلق من اجزاء كما في الخلاصة وبان وضع اليد ليس لفرض وكذا في
الركبة وبان اختيار اكثر المشايخ كما في الخلاصة وعلى الفتوى كما في المحيط وكذا في موضع روض الصالح القدم وفيه اختلاف المشايخ
انه نقل الزاهد في غير التبيين والصحيح ان رفع القدين منسك كما في الثانية والفتوة الاخيرة على المشهور في النظم ههنا
لا يفرض عن بعضهم بل واجبة كما في الفتوة واول الكسفة وهو الكفاية وكذا ذكره المصنف في قدر المشاهدة اي قدر ما يمكنه من قبل
مقدار المشاهدة من قبل ادنى ما يطلق عليه الاسم كركوع كما في الخلاصة والاول هو الاسم كما في الكافي وغيره والخروج من الصلوة
او التحريم لصلته اي بعد الاختيارى النما في صلوة كالتيمم كما في بحر الفتوى وهذا عنده كما ذكره ابو سعيد البرقي واما
عندهما فليس لفرض وثمة الاختلاف في المسائل الاثني عشر آية كان قال الكافي ان ليس لفرض عندهم وعليه المحققون من
اسانيدنا كما في الزاهد ولا يلزم عليه ذكر الترتيب بين التيمم والفتوة وان ذكره في الشيخ كما ظن فان الحق ليس بغيره
بجميع الروايات الا ترى انه يفرض الاتصال من ركن الى ركن عند ابى حنيفة رجع على الصحيح ورفع الرأس من الركوع والسجود عند
محمد رجع وفي رواية عنه والتمون المشهورة فاليه عنه على ان قوله قرأنا والفتوة الاخيرة لا تخلو عن إشارة الى ذلك
عند المصنف (المصنف) وواجبها اي واجب الصلوة المطلقة وهو ما ثبت بدليل ظني فسد الصلوة تبركه ولم يبل

قراءة من الفاتحة فاستقرض من حيث كونهما قرآنا وفي بيع الظن وهو المجهول وغيرهما انه اذا قرأ كل القرآن سارا لم يجز وضعا
وقيل انهما يجوز بكل الفاتحة وهذا عند ما فاكشما ولذا لا يجزئ السجدة الباقى كما في الزاهدى ومضمون هذه السورة من أبيه
او كانت قصارا وفي الكلام إشارة الى انه يجزئ السورة عن الفاتحة والى انه يجزئ ان يقرأ مرة كما في المجهول والى انه واجبه لانه كان تاركها يوم
بالعادة كما في القصة والى ان النفس اسورة واجبة ايضا كما قال القاضي في الجراح وعنه انها مستحبة كما في التمراشى والاكثاف وشيخنا الى ان
الفاتحة كالسورة غير واجبة الاولى غير واجبة على الصحيح والثانية عند عيين الأئمة والى ان احكامها ليست واجبة في اجماع المكلف انهم اجمعوا
على وجوبها في الترتيب بين الركعتين كل ركعة فوجوبها ان يكون كل سورة متاخرة عن اخرى والركوع بعد القيام والقراءة والسجود
الركوع والسجدة الثانية بعد الاولى والاخير متفق عليه اما الباقى فالظاهر انها مختلفة فيها في سبيل المجهول والغيره وانما في ان تقديم
القراءة على الركوع والركوع على السجود واجبة اصحابنا المتأخرون وفي التمراشى اختلفوا في وجوب الترتيب في السجود والصحيح ان تركه مكروه
وفي سجدة شريح الطحاوى ان تقديم القراءة على الركوع فرض في سجدة مبروح الماسوط والمجهول والظهير وحدثت النهاية وانما في غيرها
ان تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فرض وهذا الخلاف مبنى على اختلاف الرواية في التفسير فيمنع الجاهل ان الترتيب بين
السجدين ليس بواجب واما ما في غيرهما فافترقا كما قالوا وفيه لاقية على الخلاف كما لا يخفى فان في ما نحن من التأني بين الكلامين والفقهاء
الاولى قد تضمنوا في النفس الواجبات مستحسن في ظاهر الرواية كما في الكافي والقياس ان يكون سنة وانما كسره كما في الظهير
وذكر في الظن انما لو تركت في النفس قسما لا تسامانا وفي المتفرقات لا تضمنه الشيخان خلافا لمحمد وفرضوا الترتيب ان اسس
التسليم في السجدة من عند عامة المتأخرين كما في التحفة وعليه المحققون من اصحابنا وهو الصحيح كما في الزاهدى وقال
بعضهم انه في القعدة الاولى سنة كما في الكافي وذكر في الظن انه في القعدة الثانية فرض عند بعض وفي الاكثاف اشار بان صلوة
صلاة الزاهدى لم يثبت بواجبة في خزانة اثنين انها واجبة في الاخرة ولفظ السلام اسم لفظ هو السلام الاول يعني السلام عليكم
وجملة التند بل زيادة والافصان فلو خرج بلفظ آخر لم يسم السجود وقيل لم يلزم لانه سنة كما في المجهول وغيره ولا يبعد ان يرد لفظ السلام
في النوازل وغيره انه لو اقتضى بعد ان يقول الامام السلام قبل ان يقول عليكم السلام واختلف في صلوة وفي التحفة يخرج عن الصلوة بتأنيده
عامر السلام وقيل بتأنيده لا يرد سلام الجارة التي هي سنة كما في الزاهدى فان الكلام في مطلق الصلوة وقسوت الوتر الى دار
في الوتر الى دار وغيره المأثورة فلا تقيس فيها كما في الخلاصة ووقع المجهول زائدة قد اسورة الانشقاق وفي التحفة به او مقدار سورة البرق
وفي رواية كليبها والاول هو الصحيح ولعله مخصوص بمن عرفه والا ففى كثير من كتابه المستقرة ان من لم يعرفه يقول يا ثلثا وتكبير
صلوة في التكبير من الزاهدى الى ما في نفسها وفيه شعار بان الواجب لفظ التكبير في تكبير الافتتاح ولا تكبير الركوع فيها ومنه
المستعين وغيره انها واجبة ان وفي الاضافه اشار بان التكبير القسوت وهو واجبة في سبيل الزاهدى وقصدين الركعتين
الاوليين من الفرض الثلاثى والرابعى قراءة أى قراءة القرآن والآسن قراءة في الاوليين وقدر الخلاف وتحويل
الاركان لغة التسمية وغيرها لتكبير الجوارح في الركوع والسجود والقومة واجبات قد ثبتية ويطبق على كل فانه صار

الرسول في الاكتفاء اشعار بان كرامة في ذلك لا يحل كمن في المصنوعات غير انما تقع على صدرها ولا يبعد ان يشاء تذكير الضمير الى مخالفة
الحكم في كل قيام فخر في كرامة القرآن مستورا في مشروعه ولا يرسل به التكبير على الشاء وتنفوت في صلوة الجنازة وقيل عنده
يرسل في التفتوت وهو قول أبي يوسف واختلفوا في ما رواه النضر في صلوة الجنازة وقال محمد ان الرفع ستة قيام في قراءة كما في
المحيط وحين ان ينفذ انه يرسل الى الفراغ من التفتوت وعنده اذ كان يرسل ثم يرفع كما في النظم الصحيح المتن كما في المصنوعات واعلم ان الاذان يكون
بين قديمه بربع اربع اربع في القيام كما في رواية المصنفين وسيل عنه في بعض هذه الجواهر التي هي في الصلاة المكتوبة في قوله الروم
ويعين تكبيرات العبد بين وفيه مع النظر الى السابق واللاحق ان ليس في كل ركعة ركعتون كما في ترك التفتوت على التفتوت وكل رواية كما في
نظم شني ابي ان سبحانك اللهم وبحمك (الحق ابي يحيى جميع الاكابر المتبحرين في الحديث) وقد كثر في كلامه او عطف المصنف او غيره ان يكون
للحال الذي قد مضى به كانه روي سحابة كبرك لا ينفذ ان يقال ان زيادة الواد لا تساهل في قياسه (وحيث كان سحابة) اني لم
غيره (ولتعالى جبرك) ابي يحيى وعطية بن محمد وكذا ما نقل في التفتوت في التفتوت (وحيث كان سحابة) (ولا الله غيرك) بنقلها وفيها وقع الاكابر
ورفع الثاني وبالكس في المحيط ووجه الكس على ما في واقع الفتن وانما اشرقت في التحليل الوسائط المصنوعة ولا لوجه عطف على (كس) او
(ثم شني) فلا يوجه قبل التكبير ولا بعد ولا بعد الشاء ولا في الفراغ من الصلاة في غير ذلك في النظم لا يوجه في الفراغ من الصلاة في الاصل وعن
ابي يوسف انه يوجه بعد الشاء ويوجه في الفراغ من الصلاة بعد الشاء وبالاقفاق في التفتوت قبل التكبير عند المتأخرين كما في القائل وهو ان يرسل
التي وحيث هي الى قوله (سليمان) واختلف في ان يقول سبعا وقوله انا من سليمان اصح عن قوله انا اول المسلمين لا يكتفي بفساد المصنوعة
عنده بعض كما في المحيط قوله هو ابي يقول ستة (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وهو المختار من الاقوال والمختار منه ان شني ثم يتخذ
وهو الاصح كما في المصنوعات لقراءة في ركعة الاولى لا غير بقية قوله لا تسبحوا للشاء وهذا عنده خلافا لما في يوسف مع
فانه عنده الشاء ثم اشار الى ثمره اخذت بقوله فيقول ابي السجود في اول ما فات عنه عند محمد ولا يقول عنده في الصلاة
وفي رواية عن محمد وقال صدر الاسلام انه اصح كما في المحيط وغيره وهو السجود هو الذي لم يدرك بالباق في اول الصلاة فلهذا الحكم
اسم المصنوعة سواء كان يدركها او لا الكل بالجماعة ولا عطفها او كس بالجماعة اول الصلاة مع فوات بعض ولا يفرق الامام عن
تكبيرات العبد بين عنده ويقدر عليها عند أبي يوسف وانما لم يذكر الامام مع محمد كما ذكره الكافي وغيره لان في المحيط لم يوجب
ذكره في شيء من ذلك في المصنوعة وشروها ان ليس فيه رواية في شيء ابي يقول ستة (سليم بعد الرحمن الرحيم)
قبل الصلوة وهي ستة قبلها في كل ركعة في قول الصالحين على قول القائل في قول ابي يوسف مع وعنده في الركعة الاولى
والاول احوط كما في المحيط عليه الفتوى كما في المصنوعات لا يسمى عند الكل بين الصلوة والسجدة كرامتها كما في الاكابر
وعنده انه يسمى وتحت محمد بن ابي يحيى الا في الجهر كما في المحيط والاول قول ابي يوسف كما في النظم وهو قول محمد وهو المختار كما
في المصنوعات وفيه اشار الى انها ليست من الصلوة واكثر المشايخ على انها آية منها كما في المحيط والذخيرة والمختار والمختار
وغيرها وانما لا يغير الى انها من القرآن ام لا لان كونها من غير ما ليس بنص عن المتقدمين كما في الايضاح والمحيط

صحيح

في الحديث انه يقول اريد ان يكون القوم من اهل البيت الى ان لا يكونوا الا في فناء مكة وقيل في فناء مكة وقيل في فناء مكة وقيل في فناء مكة
 اراد القرية كما في الزيادة ثم لم يسمع من التسمية اى يقول (سمع المسلمين حمد) اى سمع اليه كما في الرضى وقال الزمخشري انه مجاز عن قيل
 واللام عن من وفي المفسرات ان الضمير وقف بلا شياخ واعلم ان اخفاؤه منه كما في الحديث ولعل تركه لانه من الاذكار وسن اخفاؤه كما في
 رفعه رأسه فكما ان نفس التسمية منه كان هو في هذه الحالة منه كما في الحديث ولذا لو ترك حتى انتهى قائما لا ياتي به كما لو لم يكن حال
 الانحطاط حتى لو ركع او سجد كما في التفتية كشيخ المصنوع والمجرب انه يرفع رأسه من الركوع ثم يسمع وتعلم ان اهل كرامة المنة او لا تسمع
 الى ان لا يسمع في هذا الموضع تكبير وان كان مخرج به لكن في سنن الحديث كبره اذ رفع رأسه من الركوع وعليه يدل حديث البخاري وفي شرح الآثار
 ان الاوقات المروية للتكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بذلك من بعده صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا الا انك قد تذكره ولا يذكره
 طاع وكتبت في به اى التسمية الا كما هو فلا يجمع بينه وبين التسمية وهذا خلافا لما وعليه الطحاوى وجماعة من المتأخرين وكتبت
 بالتحسين (اللام بنى الك الحمد) او بنى الك الحمد (او بنى الك الحمد) والاول افضل كما في الحديث والثاني المشهور
 كتب الحديث كما في الحديث وهو الصحيح كما في التفتية ويقول ذلك عند التسمية الا ان الامام المصطفى صلى الله عليه وسلم يجمع بينهما ويجمع
 اى بين التسمية والتكبير كما في الحديث وكفى بالتكبير من بعد التسمية على ما ذكره شيخ الاسلام وانتفاء شكاك في قول ابى
 والصح اجمع كما في الحديث والاصل والجامع الصغير انه لا يجمع قيل هو الصحيح وعليه المشايخ لانه لو جمع لوقع التحسين بعد تمام الاستصحاب
 ومحل الذكر حاله الا ان قال كما في الحديث كفى في شرح المحلى الى انه قد حاله الاستواء في الجواب الطاهر وهو الصحيح وقيل حاله الا ان قاله وقيل حاله
 الانحطاط كما في التفتية واعلم ان ما ذكره المفسر من الواجب منه وما ياتي في غير ما ذكره الا ان كان عند السلام فانه منه كما في حديثه
 ويقوم مستويا هو لك كيد فان مطلق القيام كما يكون باستواء التفتية كما هو وانما كيد التفتية الا ان كان عند التفتية كما هو
 ثم يكبر خافضا كما في الحديث والتفتية وغيرهما وفي الاصل اذا طأ طأ قائما كبر وخرا ساجدا وتعلم ثم لا شاعرا بالاطمينان والتمه حجب
 في قطع على الارض ركعتيه اى ركعتيه اليمنى ثم اليسرى كما في وقار الروضة والهاء لطيف لم فصل على الجمل كقول تعالى وادعى نوح
 فقال رب انى الايتى ثم يرفع يده اليمنى ثم اليسرى بحيث يكون ايهما اهداه الله او توفيه كما في الحديث وكفى في التفتية ان وضع اليدين
 هذا التكبير اى في التفتية كبر ووضع اليدين الركعتيه الا اذا كان واقفا كما في التفتية وفيه دلالة على ان هذا الترتيب منه كما في الحديث
 ضامنا احصاها اى بصفتها بما ينبغي فان لا صانع ترك على العادة هي هذا الركوع والسمع وكما في الكافي وغيره ولو
 قيل بالتعاقب كان حسن فان فهم الركعتين منه ايضا كما في الحديث ثم يرفع وجهه بان يرفع النصف ثم جهته فان الاصل ان يرفع
 او لا ما كان انقرب الى الارض كما في المفسر است وغيره لكن في التفتية التفتية ثم الالف وقيل فيها معا مسددا اليها كما في المفسر
 يفتح الوجه وسكون الاء او فيها كما ذكره شيخ الاسلام وهو من العند وقيل وسطره باله كما في المفسر فيه تغليب فان المشا
 بعدا عنه عن جهته وذا عن الارض لان كبره منه كما في الحديث الى الا اذا كان المصلي في الصف فانه لا يرفع يده
 عنه كبره الا يردى اصدا حيا مابعد البطون عن فتيه موحيا اصدا حيا مابعد البطون عن فتيه موحيا

والعنى لا قرأة غير الجهر ولا غير الجهر في الجهر غير هذه الصلوة فيفيد ان نجاءت في الظن والعصر وكذا في التراخي والوتر
الكسوف والاستسقاء وعنده على امر في التعادى من ان لا يجهر في غير الفرض الا ان الاصح ان يجهر فيها كما في كثير من المتداولات واما نوافل الجهر
فيكون الجهر فيها ولا يمتنع في نوافل الليل كما في الحديث واما علم ان ما وضع للاعلام جهره الامام ومالا فلا كما في الجلال والمكفر وغيره
الجهر والمخافة ان اوصى بهذه الصلوة وفيه اشارة الى ان السماع لنفسه وغيره كما في النهاية لكن في سهو السقوط والكرامى وغيره ان
جهر للظن وسماع لنفسه في الحديث انه لا يسمع غيره كما في عامة الروايات والى انه لا يجهر في غير هذه الصلوة والا فان كان عن جهر فقد اساء وعز
سوف في السجدة روايتان كما في التمر تاشي والنفذ وخافقت فيما اى ايجابا عند المشايخ ان قضى بهذه الصلوة وقال بعضهم
ان يجهر والجهر افضل وهو الاصح كما في الحديث وهو الصحيح كما في المداية وفي الكلام اشعار بان الامام والنفذ ان يرفع الصلوة راء على
الحاجة وهذا افضل الا اذا جهر لنفسه واوصى غيره كما روى عن ابى جعفر كما في الزاهدى وذكر في كشف الاصول ان الامام اذا جهر
فوق حاجته المقتبين فقد اساء كما اذا جهر لنفسه والنفذ بالادكار وادنى الجهر اى خفض لا بصوت بالقرآن جواز في حق الامام
فان في حق النفذ وسماع النفس جهر كما سماع غيره اى سماع احد سواء فان الغير يعنى المعاصر ولهذا قال السيرافى انه لا يفتن
بالاضافة فلو سمع اثنين كان من اعلى الجهر كما في اشارة انه لو سمع بعض القوم كفى لكن في صلوة المستود ان جهر الامام سماع نصف
الاول وفي اخلاصة الزاهدى وغيره انه سماع الكل فلو سمع بطلان في السجدة لم يكن جهر الا ان كل الروايتين لا يتبين لاشياع شي لانه
لا يمتنع ان يكون القوم كثير بحيث لم يسمع الكل فكان مخافة وادنى المخافة اى المخافة فانها لا ينقسم على الصحيح الى الادنى والاعلى
على كماله وانما اقم لفظة الادنى لما سئله من الاشارة اسماع نفسه فقط وهناك الحد ان قول الفضل والمند والمى والسخرى و
اخذ عامة المشايخ وفيه اشعار بان اعلى المخافة تحصيل الحروف فقط اذا القرأة فعل اللسان وذكرها بآثاره الجهر بالسماع اذا سماع فعل السمع
وهنا قول الكافى وابى كبر الاغمش كما في الحديث وروى عن محمد والقورى كما في الزاهدى وعن ابى الحسن القورى كما في صلوة الجهر
وعن ابى نصر من سلام كما في التعادى فمن الظن ان الادنى ذكره الله لان زادا اشارة الى ان قول هو الا انه غير ساقط عن جهره
اصلا ثم صرح بما عليه القورى فقال هو اى كون المخافة اسماع لنفسه الصحيح وقال الامام الحلوى ان الاصح انه لا يجهر به بالمسمع اذ هو
اذن من يقرب كما في الحديث وكذا اى مثل الجهر والمخافة في القرأة الجهر والمخافة في كل ما يتعلق بالطقس وهو معنى التعارف
اصواته فقطة لظهور اللسان كقولها الاذان والايك واليقال الانسان كالطلاق والعشاق فانه لو طلق امراته او عشق عبدا
يا اسماع نفسه لم يقع على الاصح والاستسقاء في الطلاق والعشاق واليمين وغيره فلو طلق امراته او العما فاستثنى في نفسه
لم يصدر في القضاء كما في التعادى وغيره كتمية البرية واليهام والبيع وغيره وفي الحديث قال القاضي علا الدين صحيح عنى ان
النفس كانت في بعض القوم فادون بعض القوم ان البائع لو سماع نفسه بالسماع لا يشتري لم يكن كافيا وشبهه القهر اى مقدار
القرأة المستوفى اى الثانية بالنسبة في جميع الصلوات الامام او المنفرد في وقت المسفر عجزه بفتحين مجازة من اجل ان الصلاة
حينئذ اى وقت المسفرة والاضطرار من الخوف وغيره فيكون مصدرا جديدا وقيل حال وفيه ان المصدر لا يقع حاله بالسماع وانما

من الاحوال الماركة بذلك ابتداء بمجمع في الاصل الفاتحة اى سورة الفاتحة فان السورة في العلم في الكل في قوله سيدي ان يكون
المصنف الذي علم مع اى سورة من القصار كانت كالكثرة والاختصاص وفي السفر لمسا اى وقت الظهور والاطمئنان في سورة الفاتحة
على التفصيل التي في مع الفاتحة لغير اى الفجر والظهور ونها في العصر والعشاء والقصار جدا في المفسر في المحيط وقد كثر في سائر المصنفات لغير
في الفجر والظهور الطارق والشمس في صاها نحو الاختصاص وفي الحصة الاقامة في الاختيار تحسبوا اى في المشايخ نحو طول الفصل
طاهر الاستغراق والمراد قراءة اثنين تامين من السور الطويلة من هذا القسم من القرآن مع الفاتحة ولم يذكر انشاؤه على الظهور والكلام في ذلك
على ان هذه القراءة مستحبة في المحيط والاختصاص وغيرهما منها مسنونة وهذا على ما نل ان معنى الاختصاص ما ذكرناه والقول في موطوءة على الاستحبة
وهو غير محسوس مع ذلك يلزم ان يكون القراءة في الضرورة مقيدة بالاختصاص والاسان ان يحذف (في الحذف) على (في الحذف) والاشكال
خير لئلا يفيد في القراءة والفعليته معقوفة او حاليتها للتأكيد فان في هذا المقام اختلاف الروايات كما ذكرناه في المتن على ما نلنا
بالاختصاص وهو ارجح منها الا ان كان بالافروء والمراد بالاشترط في غير معنى الله تعالى عنه فانه كمنسب الى موسى الاشعري على ما ذكره
المصنف كما صح به في الميسر وغيره فمنهم منة خلاف استه فلهذا نعلم انما في الاصل والاشكال بالاسر حرج الطولية كانه يباح في الميسر في قوله
الاسر الاخرة من القرآن اى في كثرة الفصل بين سور باليسر في الفجر والظهور وايات مختلفة الاولي ما ذكره والوجه في قوله
ان القوم كانوا من ينجون في العبادة غير امانة اية كما في رواية ابن جني كل ركعة في سبع اكانوا ايسر في العبادة كما في الاصل
وان كانوا ايسر في ذلك في سبعين كما في الجامع الصغير وقيل انما يثبت على كثرة اشتغال القوم وقلة وقيل على طول الايام وقيل على
على نفسه لنفسه وقيل على حسن العبادة وقيل على ما حصل من تميز عما في القوم كيد في اى القليل في العبادة كما في المحيط والاطمئنان والاشكال
وغيرها ووساطة اى قراءة سورة تامة بين الطوال القصار من الفصل في خمسة ايات في العشر وقيل في خمسة عشر غير الفاتحة
وفي العشاء وقصاره بالاسر حرج قصير كالسورتين او ست ايات في الحشر ثم اشتمل على بيان الفصل مع اقسامه
بقوله ومن اشكر الله فبما يشاء اى يشاء منها كما في الكراني وغيره لكن في النية قال الكاشرون انه من عزة محمد عليه السلام وقيل من
ق وقيل من النجم وقيل من الفتح سورة طوال اى سورة البروج ثم من البروج ووساطة اى سورة لم يكن وقيل الى الابد كما
في الكراني ثم من لم يكن فقصار الى الاخرى آخر القرآن وفي النهاية من الحشر الى عيسى ثم الكواكب الى الفتح ثم الفتح الى الا
والاشكال ان النية الاخرى واخره في المعاني في ان يكون الاوليان كذلك لئلا يتعارفان كما في الكراني وغيره ما ذكره من الميسر
والمنتقى في الكل اى في المحيط والظهور والخرابة وغيره فلهذا علمنا انما في الفاتحة في الفتح في قوله ما اى في قوله في
الضرورة والاضطرار خوف خروج الوقت اقبل القدر الحال في الوقت ولذا اكتفى بالويل في حيزا قديما به ايجد في وقت
الفجر باثنين مع الفاتحة ثم قال الوجيزة (يعنيها صافيتها) وكذا في سورتين سورة اى الملائكة على قراءة سورة معنية
سوى الفاتحة لصلوة فرضها غير فلا باس في بعض الاوقات وقيل هذا اذا لم يميز غير فلو تشرع في الصلاة او اليسر فلا باس
وفيها إشارة الى انه لا يكره الجمع بين السورتين ولو بينهما سورة وقيل لا يكره ان كانت بينهما في الركعتين وانما في ركعة واحدة

والى انه كبر وتقدم سورة لانه فحش من اخرج هذا الحكم الا انه في جميع هذه الامور في الفقه والاعتقاد انما في حالة
 المعجزه والسيان فلا بأس من الكل في المحيط والى انه لا يكبره كما انى كعبته كمانى الزابى وفى سورة كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة
 اى سكت المصطفى سوا كان مراكا او لا احتواؤا وسيدوا فوايشارة الى انه كبره فى الفقه خاصة الامام ومن الطرفين لا بأس به فى السيرة والاول اصح
 فانه اعني الصلوة عند من الصحابة كمانى الزابى والظنية وقمن اصبحت حور (بى قوة مرابا) ومن الشصى (او كست سبعين بريا) كلفه على انه
 لا يقرب خافه الامام كمانى الكمانى وكذا انصبت اليها فخرية فى اثناء اختلافه ومن ذلك انما يعال حوروله والخلفاء والاعتقاد ولو انما
 والماء عده من ذكر الظلمه فخرج عن الخطية لانه شارفى الكمانى فلهذا قال فى قوله لا بأس من الكلام اذا اخذ الامام فى مدح الظلمه وفى الخطية
 ان التباين بين الامام اولى عند كثير من العلماء كبل لا يصبغ مع الامام كمانى الزابى وفى قوله لا بأس من الكلام اذا اخذ الامام فى مدح الظلمه وفى الخطية
 الكلام اشارة الى انه يستحب من اجل الخطية الى آخره كما قال عليه السلام فى قوله لا بأس من الكلام اذا اخذ الامام فى مدح الظلمه وفى الخطية
 وقت البياض كما قال بعض المشايخ فوفهم من ذلك ان كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة كمانى الزابى وفى سورة كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة
 الا اذا قرأ القرآن على وجهه وسلم تسليما لم يصب من الخطية الى انما في قوله لا بأس من الكلام اذا اخذ الامام فى مدح الظلمه وفى الخطية
 به وعن ابي يوسف انه صلى على ابي التمام الملقب بالانصاف وهو من طائفة الكمانى وفى قوله لا بأس من الكلام اذا اخذ الامام فى مدح الظلمه وفى الخطية
 عن الامام عمار وانه فى كمانى الزابى لا يصبغ مع الامام كمانى الزابى وفى قوله لا بأس من الكلام اذا اخذ الامام فى مدح الظلمه وفى الخطية
 لكن فى بعض نسخ الاسلام من ابي يوسف انه صلى على ابي التمام الملقب بالانصاف وهو من طائفة الكمانى وفى قوله لا بأس من الكلام اذا اخذ الامام فى مدح الظلمه وفى الخطية
 ان المصحح الانصاف فاقرا انما لا يصبغ مع الامام كمانى الزابى وفى قوله لا بأس من الكلام اذا اخذ الامام فى مدح الظلمه وفى الخطية
 بغيره من غيره من طائفة الكمانى وفى قوله لا بأس من الكلام اذا اخذ الامام فى مدح الظلمه وفى الخطية
 سبب التباين بين الامام اولى عند كثير من العلماء كبل لا يصبغ مع الامام كمانى الزابى وفى قوله لا بأس من الكلام اذا اخذ الامام فى مدح الظلمه وفى الخطية
 كمانى الزابى وفى سورة كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة كمانى الزابى وفى سورة كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة
 واجبة التباين بين الامام اولى عند كثير من العلماء كبل لا يصبغ مع الامام كمانى الزابى وفى قوله لا بأس من الكلام اذا اخذ الامام فى مدح الظلمه وفى الخطية
 انهم ارادوا بالى كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة كمانى الزابى وفى سورة كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة
 وفى السنة قبل واجبة التباين بين الامام اولى عند كثير من العلماء كبل لا يصبغ مع الامام كمانى الزابى وفى قوله لا بأس من الكلام اذا اخذ الامام فى مدح الظلمه وفى الخطية
 انها من عين الامام كمانى الزابى وفى سورة كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة كمانى الزابى وفى سورة كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة
 فى الفقه والاعتقاد انما في حالة كمانى الزابى وفى سورة كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة كمانى الزابى وفى سورة كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة
 بالشرع والاعتقاد انما في حالة كمانى الزابى وفى سورة كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة كمانى الزابى وفى سورة كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة
 من الفقه والاعتقاد انما في حالة كمانى الزابى وفى سورة كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة كمانى الزابى وفى سورة كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة
 ثم بعد الاستدلال فى العلم الاقرأ اى العلم بالقرآن وكيفيته اداء الحروف والوقوف وما يتعلق بها كمانى الزابى وفى سورة كبره فى الفقه والاعتقاد انما في حالة

محتل منها الا ان الاول والى لانه كبر ما اذ لم يعتدل طرفا كما في الزاهدي وغيره وكذا في الشاشية اي كبر حضورها تحريما لكل جماعة
 اي كل فرد منها نائية او وليمة والشاشية بان تشد يد لغة من تسع عشرة الى ثلثين وثلاثين شرا من تسع عشرة الى تسع وثلاثين وكذا في الجوز اسم
 لمؤنة غير لازم التما كما في الرضوي وذكر في القاموس انه لا يقال عجزه او لغة روية لغة من احدي خمسين الى آخر العروسة والخمسين الظهور
 فلا يكبر حضور الفجر والمنع من الشاشية او كذا الجعة والعبد من الصلوة في رواية عمدة وكتايب السواديين في نائية في رواية واما عندنا فما حضور خمسة
 في الكل كما في الكسوف والاشقاء كما في المحيط وفي زمانهم واما في زماننا فيكون كذا في المحيط قالت عائشة رضي الله عنها لما جئنا
 الى ان حضور الواسطة اعني الكلمة كبر وفي زماننا ونسب ان يكون كذا في زمانهم في المحيط قالت عائشة رضي الله عنها لما جئنا
 يشكون اليها عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فنهض عن الخروج الى المسجد ليعلم النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمر بالاذن لكن الى الخروج والقيمتي
 المتوضي اي يصح اقتداء من وقع وضوءه صحاحه في الحديث اي بمن وقع تيممه صحاحا ليقنتي من توضأ على ان الماء طاهر بمن
 تيمم على ظن انه نجس لان امامه محدث على رعيته كما في النظم فلا يقنتي بالقيمتي متوضي بعداء وهذا عند الشيخين وقال محمد بن ابي القتيبي به
 مطلقا وقال في ان لا يقنتي مطلقا كما في الزاهدي ويخل فيه على الجيزة ولا خلاف فيه كما في الخلاصة والقيمتي القائل للرجل
 او غير ما بالمسح على الخن او الجيزة والثالث هو القائل عندنا بخلاف المحدثين منه التراويح فانما صحته بلا خلاف على الصحيح قيل
 باستحباب اقيامهم عند سجدة بالقعود وعند ذلك الكلام من غير ان يقنتي بالقيمتي المتوضي والماسح والقاع من غير القاع بالركع كما في المحيط والاشقاء
 مشير الى جواز اتمه الا حديثا ان لم تيمم قيا من ركوعه وبان عامة العلماء كما في النظم والمؤجى بالمؤجى يشمل ما اذا كانا قائما
 او قاعدين او مستلقين او مضطجعين فثلاثين ختلف في المؤجى قاعا بالمؤجى متطجعا والاصح الجواز كما في النماية وفيه شعار بان لا يقنتي
 باليس يؤمن عن قائم او قاعدين لم يجز كما في المحيط والمتنفل بالمفسر من فيسقط عن المتنفل القراءة وفرضية المقعدة الاولى وفيه
 اشارة الى انه لا يكبر جماعة المتنفل اذا اوى الامام الفرض والقيمتي المتنفل وانما المذكور ما اذا اوى الكل لقلا والى انه لا يقنتي
 المفترض بالمتنفل كما يجزى لا يقنتي رجل بالمرأة بالعين فلا يقنتي خشي مشكل تخشى ولا بالمرأة لا تعال كونه رجلا كما في الزاهدي
 او صهي اي لا يقنتي رجل وامرأة بصهي غير بالغ في الفرض والسنة والنفل عند ابى يوسف في ما عدا محمد بن يحيى فيصح في
 النفل والاول المختار كما في الهداية فلا يقنتي في التراويح على الصحيح وان قال بالجواز كونه اسانية كما في المحيط والكلام مشير
 انه لا يقنتي في صلوة الجيزة كما في جامع الصغير والى انه يقنتي بصهي بالصهي كما في الخلاصة والى انه لا يقنتي بما بلغ غير
 كما اشارة اليه الكافي ولا يخفى انه مستدرك بما ياتي من انه لا يقنتي بغيره متين ولا يقنتي طاهر صحيح بمعدود صاحب جمع
 مسائل كالمطلوب والمستقاضة وغيرهما فيقنتي صحيح وصحيح ومعدود بمعدود كما في المحيط وذكر في الزاهدي انه لا يقنتي مستحاضة
 بمعدود وضالته في النية يقنتي صحيح بمعدود عند ابى يوسف واختلف المتأخر فيه وقارني ذكر لما يصلح
 به من القرآن بالاممي بالمدنية فان صلواتها فاسدة اما من الاجتهاد كما قال الطحاوي او من او ان القراءة
 كما ذهب اليه الكافي وفيه اشارة بان يقنتي اخرس او مضي باق كافي في المحيط ولا يقنتي ناطق او امي باخرس

انما هو المختار

كما في الروضة والآتي في الأصل من لا يثبت لا يثبت كما في المخرج من الأئمة كما في الروضة منسوبة إلى الأئمة فحذف التاء كما في الروضة
 كما في الروضة والآتي في الأصل من لا يثبت لا يثبت كما في المخرج من الأئمة كما في الروضة منسوبة إلى الأئمة فحذف التاء كما في الروضة
 أو قاعد الجود واليقين لا يثبت لا يثبت كما في المخرج من الأئمة كما في الروضة منسوبة إلى الأئمة فحذف التاء كما في الروضة
 الكل من كان ووجه جاز صلوة الإمام فحذف كما في المخرج من الأئمة كما في الروضة منسوبة إلى الأئمة فحذف التاء كما في الروضة
 فيقتدى بمن يتفعل في بعض الأفعال كما في المخرج من الأئمة كما في الروضة منسوبة إلى الأئمة فحذف التاء كما في الروضة
 وكما في المخرج من الأئمة كما في الروضة منسوبة إلى الأئمة فحذف التاء كما في الروضة
 السجدة صارت في المخرج من الأئمة كما في الروضة منسوبة إلى الأئمة فحذف التاء كما في الروضة
 في جميع الأفعال ولا في بعضها وفيه إشعار بأنه يقتدى المتفعل المتفعل كصلى ركعتي العشاء والتراويح وركعتي الظهر باربع قبل الكل في المخرج
 وأعلم أن في نفي الاقتداء في هذه المواضع إيجاباً لا يثبت كما في المخرج من الأئمة كما في الروضة منسوبة إلى الأئمة فحذف التاء كما في الروضة
 بعضهم لا يثبت كما في المخرج من الأئمة كما في الروضة منسوبة إلى الأئمة فحذف التاء كما في الروضة
 كالنظر والنظر لا يثبت كما في المخرج من الأئمة كما في الروضة منسوبة إلى الأئمة فحذف التاء كما في الروضة
 شتر فيه في الوقت كما في المخرج من الأئمة كما في الروضة منسوبة إلى الأئمة فحذف التاء كما في الروضة
 واحدة كما في المخرج من الأئمة كما في الروضة منسوبة إلى الأئمة فحذف التاء كما في الروضة
 الكبير أن المختار لأن الاقتداء في موضع الألف مقسود وأعله غير مقصود بها فان كلام القاعدي لا يخلو عن إشارة إليه فحذف
 آخر لزيادة الإيضاح فان النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى وأعلم أن في نفي الاقتداء في هذه المواضع رمز إلى أنه يصير
 شارحاً في صلوة نفسه فيقفض وضوءه بالتحقق ويحجب القضاء لا سيما بعد ذلك قال بعضهم لا يصير شارحاً والاصح أن في المسئلة تبيين
 والاصح الثاني كما في المخرج من الأئمة كما في الروضة منسوبة إلى الأئمة فحذف التاء كما في الروضة
 أن يكون الضمير للقرأة ويدل عليه قوله ولا يطيل الإمام قراءته الركعة الأولى على الثانية الأولى في المخرج من الأئمة كما في الروضة منسوبة إلى الأئمة فحذف التاء كما في الروضة
 للقرأة منه لغير نصف الثانية وقيل بقدر ثلثها وقيل بقدر ثلثيها فان كانت مقارنته من حيث لا يقرأ فيها ولا في غير الكلمات والحروف
 ولا بأس بان يقرأ في الأولى أربعين آية وفي الثانية ثلثها كما في المخرج من الأئمة كما في الروضة منسوبة إلى الأئمة فحذف التاء كما في الروضة
 الزاهدي وغيره والكلام مشير إلى أن المنفرد يطيلها وذكر التمراشي أنه أفضل إلى أن الثانية لا يطيل على الأولى بشئ لكن في عامة المتكلمين
 أن اطالة آية أو آيتين لا يكره بخلاف ما هو قائل فانه مكره بالاجماع لكن قال شرف الأئمة المكي وغيره لو قرأ في الأولى سورة أهر
 وهي ثلث آيات وفي الثانية العنزة وهي تسع لم يكره وقال ركن الأئمة الصباغى أنه يكره لكثرة الزيادة فان است في القصر
 ضعف الأصل سبباً ما إذا قرأ في الأولى الأعلى وهي تسع عشرة وفي الثانية العنزة وهي ست وعشرون فان في الطوال الكثير
 السج فأنما أقل من النصف كما في المنية وإلى أن المنفرد يطيل الأولى فان له أن يقرأ ما شاء وإلى أن ما ذكره خصوصاً يظهر

[illegible]

امى مشتركة تجزئها بان اقتدت المرأة وحدها اومع الذكر ولو في غير صلوة الامام واخرجهما تحاذي المنفردة المنفردة فيه فانه مان لم يكن
 مفصلا الا انه يورث الكراهة والاساءة كما في التمرناشي فدخل فيه المذكر والملاحق والمسبوق فاخرجه بقوله ومشاركة او بان التمرناشي
 الصلوة مع الامام سواء اقتدت وحدها او مشغول لا يخفى انه يخرج بصورة الانفراد فلا حاجة الى قيد تحريرية والقائل ان يقول بان اشتراك الاولاد
 اليان فان المشاركة على ما في النيبات الدرر الزاهرة ان تقتدى المرأة وحدها اومع الرجل من ان صلوة الامام قدمت صلوة الاولاد
 لانه المأمور بتأخيرها ولم يأت بتمهيد ترك النقص فلما اشار الى تأخيرها ولم يأت بتمهيد ترك النقص فلما اشار الى تأخيرها ولم يأت بتمهيد ترك النقص
 من شيخ العراق وفيه إشارة الى انما لو كبر مع الامام محاذية العقد تحريرية لان المفصلة الحاذية في صلوة مشتركة وانما يفصل تحريرية لم يتحقق في
 الحاذية وهو الصحيح كما ذكره الحلواني كذا في النائية ان لوى الامام امامتها سواء كانت حاضرة وقت النية او لا سواء كانت النية
 قبل الشروع او بعده لكن قال عمن الائمة يشترط حضرته وقال شرف الائمة ان وقت النية وقت الشروع لا بعده كما في النية وفعل اي
 يشير الى ما في المتن من صحة النية في غيبته وبعد الشروع عند بعضهم وفيه من الى اشتراط النية في جميع الصلوات والاصح انها لا يشترط
 في التوجه والعبدان كما في الخلاصة واللا اى ان لم ينو الامام امامتها اى في صورة اقتداءها محاذية الامام او المقتدى فصلها
 قدمت الصلوة وفيه إشارة الى انها صارت شائعة في الصلوة كما مر الى انما لو اقتدت غير محاذية صحيح الاقتداء بغير النية لان في
 امامة النساء كما في التمرناشي وعن ابن عمر عن ابي حنيفة اذا قامت خلفه ولم يكن يجنب رجل صح بكون النية كما في الزايدى وغيره
 فالقول بان الاشتراك في الاولاد مؤثر في النية ليس بشي فتنبيه

فصل في صفة امى اعترضه لا يفعل اومى حاجب في الاصل التقسيم في السير ثم يستعمل في مطلق التقدم حدث غير مان
 كالجنازة وغيره اذا حدث في ركوعه او سجوده فانه لا يرفع مستويا فتفسد صلوة بل يتأخر عنه ويأتم بغيره كما في الزايدى يتوضأ
 بلا كس فان قليل المكث مان وفيه اشعار بان الانحياز غير مان وهذا اذا استغنى من تحت ثيابه الا فاشتهت العورة ان كان في الحيط وكذا احدث
 الدوا المنعوق ونزع الماء عنى النماوى ان غير مان فلو كان الماء بعد اولى بغيره من نزع النكاح مؤنة النزع اقل والا يذهب الماء كما
 في الزايدى والصحيح ان النزع مان كما في المفصلات وكذا ذكر النهر الا قربت الا بعد الا لا يعين كما في التحقيق كسج النية لومر على احوال
 آخر اتم ولو اخذت له التوضي لم يتم واتم بالقي من الصلوة مع ركن وقع فيه كسج كما في النائية وفيه اشعار بان المرأة كالرجل في الاتمام وعن
 ابى يوسف في غير رواية الاصول انما لو كانت التوضي بلا كشف النساء الوضوء بان كان ثوبها رقيقا فاشتهت ما تم وفيه جواب عما قيل ان
 المرأة من فوق الى قدمها عورة على ان الوجهين معورة وكذا اليد والرجل في رواية عن ابى حنيفة واما الرأس فليس بجيب فيصير اليد الى
 شعره كذا في الحيط ولو كان سبق الحدث بعد مقدار الثلث من القعدة الاخرة فيوضأ ثم يسلم ولا رواية في اعادته ما قال ابو حنيفة
 انها تعاد كما في الحيط وفيه عند فان التزويج لم يوجد وقال انه لا يتوضأ لانه قد خرج بالحدث به التمشيد والاستسناة
 اى تجديد التحريم بعد البطل الاول باشاء من الاعمال فانه لو لم يطل فينا لم يكن شئ في النظر ثم لوى النظر كما في الزايدى فصل في تمام
 للنفس المقتدى والامام وفيه الا تمام فصل لما كان في الاختيار وغيره والامام بعد الحدث ليتخلف ويحجر باخذ الثوب في الإشارة اخرها

توسعة فسدت صلوة فينبغي ان يكتم ما تم ثم يتقدم بها التكل في الزيادة والفتح الا لا اياه الى النصرة بالفتح الا لا اياه الى النصرة بالفتح على الا ان
(كلمة دادام را ونماز) ويشكر في الاساس المعنى فتح المصطلح القراءة على غير ما بين من يصل الى صلوة او غير ما او غير ما او غير ما يصل ان اضطر في القراءة
سواء كان قبل ان يقرأ ما يجوز بالصلاة او بعده وقيل التحول الى آية اخرى او بعده وقيل اشارة الى ان لو نوى التلاوة دون التمام
لم يقصد والى ان صلوة المفتوح عليه لم تقبل بالاختصاص والى ان الفتح على الا ان لا يقصد الا الصلوة ولا الصلوة الفتح وقيل لنفسه صلوة ما لا يصح
انما لا يقصد بكل حال كما في الكافي والى انه لا يشترط تكرار الفتح للفساد وفي الاصل لا يشترط الاول الصحيح كما في النهاية ولو اذنت الامام من
غير المقتضى او من المقتضى بتلقين الغير لنفسه صلوة كما في الزيادة او من ابى يوسف لو كان الامام في الصلاة ففتح لساؤه ولا ينبغي له ان يقرأ
الى الفتح فيركب ان قرأ الميزي والفتح الى آية اخرى وفي كرامته الفتح عن ابى حنيفة رواه ابان كما في الترمذي والقراءة من حيث
تقليدا او كثيرا وهذا ظاهر الرواية وقيل هذا المخرج وقيل هذا الفا في الكافي وقال لا لا يقصد لكنه مكره والاطلاق مشير الى ان لا يقرأ
بغيره سواء وقيل انما لا يقصد من لم يقصد فاقصدت من غيرهم وقيل بانكس في الزيادة والى ان لا يقرأ الى النصرة بغيره لا يقصد في الصلاة وكذا
لو نظر الى غيره وفهم فانه غير مقصد على الصحيح والى ان لا يقصد الحكم بين الامام وغيره كما في النهاية وهو ما هو اولى وفتح الوجه في التمام
على التحسين لانه ما مريد واما الظاهر في جميع الاركان وهذا عند ما ذكرنا عند ابى يوسف في نفسه السجدة لا الصلوة يجوز ان يسجد بغيره
الظاهر كما في التلويح كفتح المحيط لوسجد على الدم لا يعيد ولا يفتي بفتح خلافا لما قلناه وضع يديه او كبته لا يعيد الا ان كان في الظلم
لو وضع كبته لا يجوز في ظاهر الاصول والدعاء في كل ركعة بما لا يسأل اى التماس من الناس مما لم يجز في القرآن او
المأثور كما في الظاهر فلو قال اللهم اغفر لى او لاخى لم يقصد ولو قال لاخى نفسه لا يبيح القرآن وكذا لو قال اللهم ارزقنى بقلبك فوما
وعدهما لنفسه ولو قال من اهلها فوما لا لنفسه ولو قال اعطنى ديارهم لنفسه ولو قال بالاكثيرة لنفسه لا يبيح في ما اذا تم كما في التلويح
والكلام مشير الى ان الدعاء بما لا يسأل عنهم مشروع في كل ركعة في الجلبابى جاز الدعاء في موضع السجدة والثناء كما في الركوع والقبض
في موضع من الجوز ان لم يشترع الدعاء في وسطها بل في آخرها واما آخره وحقه التقدير لكون القول عند القول والفعل عند الفعل انما يقصد به سجود
عليه ذاتي بالنظر الى ما في المحيط والاكمل ان يصل الى حرفة ما يتأتى في الموضع مضطرا ولا المشي بان يصل اليه بالاشياء في ذلك المكان
في الايضاح وفيه شعار بان عمده وسوءه وكذا تقليد وكثيره اذا التلويح ما بين ان فانه قلبيته غير مقصد كما في شرح الطحاوى في التلويح
ما دون الحمزة وقيل ما دون طلاء الفم وفي الكتاب غير مقصد بل مقصد كما في فاضل خان ولو اتلوا وبابين سائة لا يقصد بالكمين طلاء الفم
كما في المحيط وكذا ان اتلوا ما بقي في فم بعد الفم وفي الكتاب غير مقصد بل مقصد كما في فاضل خان ولو اتلوا وبابين سائة لا يقصد بالكمين طلاء الفم
المخلصة والعمل الكثير في تفسيره خلاف اشارة الى ثلثة منه اى ما يحتاج في الواقع الى اليد بين وان العمل به
واحدة فلو شئت ان اراوتم لنفسه صلوة ولو حمل اولفقه باليد بين لم يقصد الا اذا اكتم وقيل الاعتبار بالعمل بالعكس المحكم في
الصورتين وبعضهم اعتبر العمل باليد بين بالعمل باليد بين فلو حرك جلبة لنفسه بطلت ما لو حرك جلا لا على الدوام وقيل ان
حركة جلبة لا تقصد كذا في الذخيرة وغيره وانما اشتهر بهذا التفسير لانه قول ابى يوسف في ما قيل في الزيادة وسوءه

على الارض والذراع من طرف الى طرف الاصابع ومقتصر شمس على الفذوة اي حول رأسه ومجتمعة على وسط رأسه شدة بالصلح او غيره
القفاء مع الشدج او غيره لمقتصر في الأصل الشدة كما في المحيط وسد الشدج اي اسالة في اليد اليسرى ووضع على رأسه وكيفية
اطرافه من جوانبه فلا تترك من السدل يدخل اليد في الكف وليست الوسط بالذقة ومن في غيره لمقتصر كما في اليد اليمنى وتكون في الغالب في
لكه لانه صنيع اهل الكتاب في الخلاصة انما لم يدخل اليد في الكف في المختار انه لا يكره وفي المنيعة كان نجم الامنة الحكي سبل الكمال في الشغل
كف الثوب وكان غيره من الشدج يسكنه وهو الاصول وكيفية في نعم الثوب فمن بين يديه ومن خلفه عند السجود كما في الكراني وقيل لا يكره
به الصلوة عن الترتيب كما في الزاوي في تفسير الامام اي الفذوة يمكن انما بان يكون في مكانه او في غيره من مكان الفذوة بمقدار
ما يقع به الاحتياز وقيل مقدار الذراع وعلى اليد كما في النجاشية وانما بان يكون في مكانه او في غيره من مكان الفذوة بمقدار
القفاء في السجود والامام في طاق يتخذ في الحوائج الكمال في انهم يتخذون طاقا في الحوائج كذا في تفسير الامام في السجود قال
بعضهم واشتبهوا حال الامام على القوم كما قال آخرون في الاول كذا في جميع الصور والصلوات في الثاني فلكا كذا في السجود والاشتبهاء
والاول اوجه كما في النهاية والكلام مشعر بان في هذه الصور اذا كان بعض القوم مع الامام لم يكره في الثاني انهم كذا في المحيط الا يكره
ان قام الامام في السجود بالفتح اي في موضع معلوم يعني غير الحجاب وسجد في الثاني اي طاق يتخذ في الحوائج كذا في تفسير الامام في السجود
الكراني لكن في النهاية انه يريد بالسجود والطاق الحجاب كما ذكره بعض كذا في الحديث المشير الى اني الكرا في حجبته في الثاني انما
الحجاب مشددا وقام الامام في الطاق لم يكره (سدم الاشتباه وكذا موضع آخر من حيث شغل الزواجر في السجود والامام في القام
في الحجاب الذي هو عبد الله فاذا هو جازم وكذا في باب صلوة الاقامة من الاغتيا في شغل الزواجر قال الامام في السجود والطاق
المقترون حواجا اذا كان الباطن في حواجا لانه كقيامه في الحوائج غير من الساجد وفيه والامام في الحوائج كذا في الطاق من
المسجد وانما فصل بينهما لانه لم يقتضد الصلوة في الطاق لانه ليس من المسجد كما رسم بعضهم في السجود والامام في السجود
فقد حجت هذا الحساب كما في الكراني والضرورة مستثناة فوافق المسجد على القوم لم يكره في السجود والطاق كمال انكشاف
والقيام اي قيام القوم الواحد والواحد عليه خالص معصية ووجه فيه فخره فان لم يكن فيه فخره لم يكره كما في التوبة كذا في
الخرابة انه يكره فلو جرح احد المصنف كان اولى كما في الحواج والاصح انه ينظر الى الركوع بان جاء من الزاوية الجارية في الحواج
قائمة القيام وحده اولى في زمانها لعلها الجمل فان جرحه لغيره مسلوته وفي توصيفه المصنف انما ياتي لوجه في السجود الاول ثم جرحه
الثاني يخرج الثاني لانه لا حرمه لم يقتضيه حرمه لم يبدوا في الاول الكمال في المنيعة والفتحة لغير الغناء وفيها مثال في السجود
كما قال ابن الاثير ومهور في كره حرمه في شكل حيوان فلا يكره صورة الجاهل كالشجر وفيه اشتباه انه لم يكره صورة الكافر
وفي خلافه كما في اتخاذها كذا في المحيط والصدقة اعم من ذي الروح بخلاف التمثال فانه مختص كذا في الحواج فصلان في الحواج
في ثوبه اي الصلوة فلو كانت في يده او حاتم فلا بأس كما لو كانت على سادة او سبطا او غيرها من الثياب كذا في الحواج
وفي مسجد سواء كان ثوبا او غيره فهو بالفتح من الجدة من الارض مسجد كان في غيره فلا بأس في هذا اعلم الله اجمعين

مكانان بخلاف ذلك اذا كان بالسر فاسم لا يقع في السجدة الثانية لان يكون يتينا على بكية مخصوصة وفي جدار او توسل في جهة من الجهات
 غير خلاف وتحتى تحت قبره فيكون امامه وفوق راسه ويمينه ويساره ولا يكون خلفه وتحت كمانى النهاية لكن في الكافي وغيره ان اشبه
 راسه ان يكون امام المصلي ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه وفي النهاية ثم تحت وكبيره اتحاد الصور في البيوت كما يكون المصلي فيها و
 الزيادة والجلوس للامان في ذلك تروى في الامام ولا يكون مع ثوبه ولا يقبل شهادة بالغة واسم ولا اجر له صور والاطلاق شبيه بان يكون
 في اى موضع كان لم يثبت او مسجد وقيل لا يكون صورة في غير البيت لان التماسى وانما خص الصورة لانه لا يكون في جهة القبلة اذا كان
 بين وبينه في الصلاة انما شيعين وقع بعد ذلك في بناء المصليات ولا يكون الصلوة اليها وكذا اتحاد ان حضرت الصورة
 في المصليات المذكورة يجب ان يكون لا يدور للمناظر الا بتبرع كمانى الكرامى ولا يبدو من بعيد كمانى الجوار كمانى الخزانة ان كانت
 الصورة متناهية كبره وان كانت اصغر فلما وقوله جدا بالسر مصدر اى من غير البنية او ان محى راسها بحيث لا يبقى الا اصلها اما ان
 او اطلعت في علمه او بجوار فية فليطه الى اليمين الى اليمين ثم يقع الكرامى كمانى المحيط وفي الخلاصة ان محو الوجه كالمسح
 كبره في صورة في شيا من البنية كبره بالسر بالسر البنية ولا يذهب الى الكرامى من الشيا فلا يضافه مثل كل الدارهم وحسن راسه
 ان لا يشبهه من غير البنية ولا يضافه لانه لا يثبت بل يذهب من كبره كمانى المحيط وذكر في الخزانة انه كبره مطلقا
 هو غير المقبول من الامان في الصلوة بالصالحين ونرا حذره خلافا لما وقيل الخلاف في المكتوبة وقيل في القطع وقال ابو جعفر ع
 انه كبره في كمانى الجوار فية في الصلوة بالصالحين وفي صورة مباركة فيها منافع كثيرة فكم كبره ضرورة واختلاف سلف في عدمها خارج للصوة
 منهم من قال كبره في النهاية وقيل في الكافي وقيل العادة كمان على راسه كمانى الزمانى والاكتمال في شيا الى انما اذا
 من الكرامى من غير البنية او كمانى في الكافي وفي ثوبه صورة وجب العادة وقال ابو العباس هو الحكم في كل صلوة اذ يتبع الكرامى
 في كل صلاة كمانى كبره في الصورة كمانى العادة وكذا كرامته التحريم عند غير الى اليسر بل الاولى ان كبره عند تمام في المصليات او اقبل
 فيها فقامت او كرامته كمانى العادة ومنكر في المحيط والمنية ونورا او الفتاوى والترغيب في كبره كمانى كرامته اذا اتى بالمأمور
 به على وجه الكرامى او كرامته في الصلاة على الفلاح وكذا كمانى المنية ان قال ابو بصير اذا لم يتم ركوعه وجوده يومر بالعادة في الكو
 لا بعده وقال ابو بصير في ان العادة الاولى في الجليل رأت نخبه البعض القام ان الكرامته اذا كانت في ركن فالعادة
 وفي جميع الاركان واجبة وهذا احسن فان كلمته مع دلالة على ذلك لا يخفى وعلاق بالاحكامى اعلاقة لانه شبه المنع من
 الصلوة به واما ان اسلف الصالح كبره من شد العقب على المصالح وعلى صناديقها وخرائطها انما من صورة المنع على القراءة
 وقال من شأنا على وفوق راسه الغالب على اهل الصلح واما في زماننا العاصم فلا يثبت كمانى كرامته كمانى كرامته كمانى كرامته
 باختلاف الزمان كذا في الكرامى والتميز في ذلك الى اهل الصلاة فانه صار المراد بها اجماعهم وقيل في هذا القامى الزمان
 كما بعد من الشرب المشاء واما اذا يتاكد كما بعد المشاء والطايع فيخلق كمانى النهاية والخلق بالسكون اسم من الاعلاق كمانى
 الفصل في معنى المنطق وما يقتضيه معنى المنطق به الباب فيفتح بالفتح ففتح كمانى الاساس والوطى والحديث

كما يدل عليه ما خرج في مسند أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة في حكمة الله تعالى في حكمه لا يرى أنه يصح اقتداء من كان على ما كان عليه
بالسجدة من غير أن يكون في الصلاة في حكمة الله تعالى في حكمه لا يرى أنه يصح اقتداء من كان على ما كان عليه
وهو المختار لأن جواز الاقتداء به لا يقتضي جواز الاقتداء به في كل شيء بل يقتضي جواز الاقتداء به في كل شيء
ويفي أن يكون سجدة التوحيد كما في الكراهية في الصلاة في حكمة الله تعالى في حكمه لا يرى أنه يصح اقتداء من كان على ما كان عليه
الصنيع والكلام مشعر بأنه لا يكره السجدة على سطح المسجد لكن في المصلحة كرهه إلا إذا كان في الصلاة في حكمة الله تعالى في حكمه لا يرى أنه يصح اقتداء من كان على ما كان عليه
طاف بالبیت علی ناقته لأم صاحب جده كما في الكراهية في الصلاة في حكمة الله تعالى في حكمه لا يرى أنه يصح اقتداء من كان على ما كان عليه
الجوامع ثم صاحب الجبال ثم الشوارع كما في المنيعة وهي التي بنيت في الصحاري باليهود ثمون واما ما كان في الجبال لما يكره فوق
بيت قيسية سجدة لا بأس بالوطي والحديث فوق مسجد بيتي موضع الحسن والنوازل بان يتخذ له حواشي يلفظ ويلكس كما مر
صلى الله عليه وسلم فمما مندوب لكل مسلم كما في الكراهية في الصلاة في حكمة الله تعالى في حكمه لا يرى أنه يصح اقتداء من كان على ما كان عليه
له وقيل كره فيه ما كره في المسجد والاول الصحيح كما في التمراشي فيه يخل فيه الجنب بحضرة المصلي ولا يكره المجاورة والبول فيه والاول
تميز فيه بالجهنم والصلح واما الذهب فغيره كسوقه اشارة الى انه لا يكره في كفيه ان يجوز اسبابه كما قال الترمذي في هذا الاصح كما في
وقيل ثياب الفرس من كثر انما لا يكره لانهم يكرهون ثيابهم كثر ما في الكراهية في الصلاة في حكمة الله تعالى في حكمه لا يرى أنه يصح اقتداء من كان على ما كان عليه
مسجد بيت المقدس كبريتا من ثياب الفرس لا يكره في الصلاة في حكمة الله تعالى في حكمه لا يرى أنه يصح اقتداء من كان على ما كان عليه
القليل لم يكره وقيل انه على الحجاب كره كما في التمراشي والى انه يعرف اليه من مال الوقف وهذا ان كان فاختلاف من الهامة والامانة
المصارف كما في النماة ولا يصلح تسمي ان يبيد متوجها الى ظهر من لا يصلح وقواعد او انما او تنكح ما كان قائل نفسه انه يكره
او اصلي وبقية احد ما روى من النبي واما ما يكره من رفع صوته بحيث يخاف غطاء المصلي ويخل فيه بالاصلي الى وجوه من بنيما
ثالث ظهر اليه فيخرج ما اذا كان مواجها لانه صار كالعظم الكمل في التمراشي ولا قتل الجنية جنية بيضاء تشبه مسوية او غيبة سوداء
تشبه مسوية لقوله عليه السلام (اتقوا الاسودين) اسي كقصر الجنية ولا يخفى انه يدل على اباة قتل الجنية وغيره كما في الكافي وغيره
وليس فيه مناقشة كما ظن وقيل لا يحل قتل الجنية والاول هو الصحيح وقال ابو جعفر لا يباح قتل الجنية فيما كان في غير الا اذا قيل
(خلى طريق المسلمين) وذكر صدر الاسلام الصحيح انه يقتل في قتله فانهم يؤفون كثير او ان لي انا كبريائي قتل جنية كبريائية
ففسد الجحيم حتى جعلوه بحيث لا يتحرك رجلا او قير من شرم عالجنا وبارضا ائمن فمكره وزال ما كان في النماة وذكر في شرح التاويل
انهم اضعف من الناس حتى لا يقدروا على الترافة احد من الناس ولا على سلب موالهم وفساد طوائفهم وشراهم والاطلاق وال
على ان القتل غير فساد وان احتاج الى ضربات متواليات كما قال الامام الشري وغيره وقد سب بعضهم اسيرة ومقتل اذا
احتاج اليها كما في الكراهية والاول ظهر وهذا اذا خشي ان تؤذيه والا فليكره قتلها كما في التمراشي ولا قتل العترة
فيها اسي في الصلوة طرفه قتل واختلاف في الفساد كما مر واثار تذكرها الى ان قتل غيرهما من الموديات مباح

يؤدى حق المسجد اذا دخل مكة مكتوبة فانه غير ما يوجب كفايا التماسي وكرو من الجوارق في النفل اى زيداوه حتى يبلغ عدد الاربع
اسم المصنوع من النفل الزيد على الاربع من الركعات بتسليطه واحدة ثم اركان من يروى عن ابي حنيفة لا يكبره الا ان يذبحها بالاشارة
كما في النفل وكرو الزيد على ثمان بتسليطه لالا ان استبهر وروى في رواية اخرى ان ثمانيا اذ يصح انه لا يكبره الزيادة
على الان في موضع العبادة وذلك نفل كما في التماسي وغيره وعن ابي حنيفة لا يكبره الزيادة اذا تعد على كل ركعة كما في الجواز
بسيان في تعدد العمل الثمان بتسليطه الياء فيجوز العراب على النفل كما في ابي حنيفة (صلى ثمان ركعات) بفتح الفون كما
في الرضى كمن في المشكوة وغيره ثمانى ركعات بالياء وقال المصنف عن الاصمعي ان الحديث خطأ ولا يستعمل حاله الاختيار والياء
والالف في كتابه جاني والاربع بتسليطه ففصل في المعلوم عنده وذلك في البناء عند ما واما في اللين في المشكوة في المشكوة
كما في التماسي والاربع بتسليطه اللين والتمارثنية الملى بالقصر في الاصل امتدادها كما في المفردات ولم يرد من نفل النفل اى تمام
كيتفرق من ان توى الشرفان الاصل كذا ان زيد في النفل واقر في السفر بالشروع اى بشروع على اى وجه من اى قوت وقية
بانه لو شيع في شهر من شهر كالتسليم الى ايامه الا تمام كما لا يرد من عند الفناء وعند الفناء على ما قال في الامتدة وغيره كما في المنية او بغيره الا تمام
تماما لا يرد في كل الايام والاربع بتسليطه اللين والتمارثنية الملى بالقصر في الاصل امتدادها كما في المفردات ولم يرد من نفل النفل اى تمام
النفل المطلق الا شروعا بطريق اى شروعا واجب عليه كما اذا شيع في الظاهر مثلا لا يلزم ان لم يسجل فتذكر انه صلاه فانه لا يلزم
الا تمام ولا الفناء عند الفناء كما اذا شيع في الوتر بطريق اى شروعا كمن لو اراد الا تمام ثم اعيد رابعة وفي الزيادة ان الا تمام اولى في
مثل ذلك بخلافه فلو اختار الا تمام ثم اعيد ثم القضا وقضى ركعتان اى لم يرد من عند الفناء كفتين لو شيع في التماسي فالنفل المطلق
عطف على الاسم اعني النفل لو نقص من النفل بامرينا فيه في الشفع الاول والثاني اى في خلال الركعتين الاوليتين اثنا عشر
وذلك لان سبب الوجوب هو الشروع لا النية على ما قال صاحبنا وعن ابي يوسف لم يرد من قضاء ما توى من اربع او اكثر ولو اطلق النية
الركعتان بالافاق والشفع ضم شئ الى مثله وقد يطلق على الركعتين منها ولما سببه المسائل الثمانية بالمقام قال وحركتها القرأه
بالكسبة في ركعتي الشفع الاول من النفل بطول التجرية عند ابي حنيفة شرح بخلاف الترك في ركعة منه فانه لا يفسد
الا الاداء وهذا عدل لا قول واصحابنا ولذا قدمه وسيطها عند محمد في ركعة منه لان التجرية تنقذه هذه الافعال ولم يرد
اكل في الشفع الاول فلم يصح الشروع في الثاني كما اذا ترك القراءة في ركعتي الفجر او احدهما ولا يسيطها عند ابي يوسف
احصا سواء كان في ركعتي الشفع الاول وفي ركعة منه لان القراءة ركن لا بد حتى جاز الشفع الثاني من الفرض بدونها كما
لا يفسد التجرية بل العيب الاداء لانها شرط في الشفع في الثاني ثم شيع في فروع هذا الاصل وقال في حقه لم يرد من اربع ركعات
ابي حنيفة فيما ترك القراءة في ركعتين في احدى الشفع الاول سواء كانتا اولى منه وثانيتها مع كل الشفع
الثاني او بوضعه وحاصله ان يفيض اربع ركعات عنده في ركعتين منها احدهما ما ترك القراءة في ركعة من الشفع الاول
مع كل الثاني وثانيتها ما ترك في ركعة منه لانه لا ان ايا يوسف قال لم يرد من ركعتين على الجاهل مع ركعتين على المأموم

كأنه المحيط و اعلم ان كونهما متعقبتين ان لا يقضى بالفوت قبل ان يقضى بالمعنى بل هو قبل ان يقضى بالاول مع انها
 دون سنة اشهر وهي لا تقضى كافي فاضحان ولا تؤمر ولا يصلي او ترك الجماعة خارج من رمضان فانه يشار الى انه يجوز الجماعة فيه في غير
 الا انها مكروهة والى انه يجوز في رمضان اختار في بيته كافي الزاوي و الصحيح ان الجماعة فصل كافي فاضحان الى انه يجوز ان يصلي في الوتر جماعة
 وان لم يصل شيئا من التراويح مع الامام او على من غيره وهو صحيح كذا في الامم الفصل الفرض على الجماعة في الوتر كافي لهية
فصل عند المكسوف اي عند كسوف الشمس فان لم ينحرف وقتها لم يجزى بها جود الكلام قال ابن القيم هذا كسوف الشمس في السنة
 وان ما وقع في الحديث من كسوفها ونحوها فلا تغليب قبل ان يكف في الابتداء والجماعة في الامم قبل ان يكف في جميع احوالها والجماعة
 وقيل انما زاد باب كل لون بالكاف تشبيهه وكل من شرا لادارة القديمة وكل لفاعل المختار فيخلق النور وطلعت في عين الجبرين على شرا
 بلا سبب ما قال الفلاس انه امر عادي لا يتغير ولا يتاخر بسببه حيولته القدر والارض فمخالفه لظاهر الشرح وكون العالم كرمي الشكل
 منوع كما قال ابن الجوزي شرح النجاشي الامم قالوا لو انما تدرى وقت الطلوع من اول رمضان فملا بهذين كان تركته لاجبة عمودا
 فيه بسم الله مع انها لو انا ما علمت احد بها عن الاخر كما تقر في في الجامع او على العبد او مسجد آخر والاول ان فصل كافي التحفة
 امام الجماعة اي امام له دخل في اقامته صلوة الجماعة مثل سلطان او القاضي او امير سلطان او غيره مما له اقامة نحو الجماعة كافي
 شرح الطحاوي و هذا ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة مع ان لكل امام مسجد ان يصلي في مسجده فلا يشترط ان يصلي في المسجد كافي في البسوط
 وذكر في الفصول ان الجماعة فيه مستحبة كما ان كون الامام امام الجماعة كافي في اشباع كفتين بالناس ففلا اي سنة كمارس
 عن ابي حنيفة مع وقال بعض الشيوخ انها واجبة وهو مختار صاحب الامم كافي النهاية وفيه اشعار بان لا يشترط فيها الاذان
 والاقامة ويؤدي في الوقت المستحبة لا المكروه ولا يخطب عنه نافية بالاضحان كافي التحفة والمحيط والكافي والهداية ونحو
 لكن في العلم يخطب بعد الصلوة بالاتفاق ونحوه في الخلافة وقاضي خان محققا قرأته عنده جابر احمد جاف في التحفة
 عن محمد بن فيه رواية اتيان والاول الصحيح كافي في فضائل مطول لا تقرأ في سنة فيها اي الكفتين فيقرأ مثل البقرة والشمس ان كما
 في التحفة والاطلاق وال على انه يقرأ اما احب في سائر الصلوة كافي المحيط ثم يعجز الامام جاسا او قاطعا بتقبل القبلة والآذان
 ان يؤمن الناس بتقبلين وقام معتمدا على عهدا وقوس كان جاسا كافي المحيط وذكر في الجلال عن ابي حنيفة مع انه يصلي بسلامتين
 او اكثر فطول او خفف فلا يزال يصلي حتى يخجل اي تكثف الشمس ان لم يحضر الامام صلوا في مساجدهم كفتين او اربعة
 وهو افضل كافي في البسوط فواضح منونا او غير منون جميع فرو على خلاف القياس كافي في الصحاح والفرد هو الذي لا يختلط بغيره
 فهو اسم من الوتر وخص من الواحد كافي في المفردات وفي المحيط قال الامام اكلوا في جاز الامم صميم ان يصلي في مسجدهم بالامام
 كالحسوف اي صلوة مثل صلوة الحسوف في كونها ركعتين بالجماعة الا ان عند الحسوف يصلون في سائرهم كافي التحفة والجلال
 وقيل الجماعة جائزة فيه عندنا لكنها ليست بسنة كافي الزاوي ولا حليته فيه بالاجماع كافي النهاية فيجب الصلوة وحدها في جميع
 الانواع كالريح الشديدة والظلمة والمطر الدائم والنحو من البرد والزلزلة وغير ذلك كافي التحفة والاستسقاء

لغة طلب الشيء وادعاء ما يشتر به والامام يقبض بالقبض وشرعاً طلب انزال المطر كبقية مخصوصة عند شدة الحاجة بان يحسن المطر عنهم ولم يكن لهم دوية
وانهاروا بالشيء بوانهم يستقون مشربهم في وعاءهم او كان ذلك لانه لا يفي بما اذا كان كافياً لهم لا يفي كفاً في الخطم اشار الى كيفية اجالاد
قال وعاء اي استنزل المطر عن الله تعالى في وقت الحاجة مستقيماً بان يخرج الامام مع الناس معهم باسرة مستجيباً الى احوالهم ايام الامطار
فحينئذ في ثياب خلق بعد ما يقعدون الصدقة في كل يوم ثم يذوقون الله وسوكة مستقبليين ثم يستغفرون فيقولون استغفر الله الذي لا اله الا هو الحي
القيوم والقابض ثم يدعوا الله في طلب المطر فيقول كما قال صلى الله عليه وسلم اللهم سق عبادك بهائمك وانثركم حيثك اكل
غير ذلك من الدعوات وهم يأتون كفاً في التفتة وغير ذلك انما الاستغفار في نظر الى ما هو المقصود فان حصلوا فادعوا في جوارحهم ولا يلبسوا
بالخفيف في التشديد الربو امر ثوب لا ذيل له ولا كم كالنقطة في القليب سبعة وهو الصحيح فلو قارب جعل الجانب الايمن منه على الايسر يابس
بذني المبرور واني المخرج جعل الامل الاعلى في حال انذاره كلفه غيره واما عنده فما يخرج الامام صلى الله عليه وسلم في يوم الجمعة كعتين الا اذا انقضت الصلاة
بالقراءة والافضل سورة الاعلى والناشئة مستقبلاً للناس فيكونوا خاضعين على الارض خطبة او خطبتين قائماً مكياً على قوس عند صدره بخطبة
طلبه التوسم وبعد الخطبة يدعوا كما دعتهم مستقبليين كفاً في التفتة ولا تحفية قوس اي لا في حضور عباد من الكفار مع المسلمين (وما
دعاء الكافرين الا في ضلال) واما لم يذكر النوافل بطريق اخر اشارته الى كثرة ما صلوا فيقول اذا اتى مسلم يستحب ان يصلي
ركعتين يتغير بعد حاسن ذنوبه ليكون الصلوة والاستغفار آخر اعماله ومنها الصلوة اذا نزل منزلاً فيستحب ان لا يقعد حتى يصلي
ركعتين كفاً في اسير الكبرية وكذا اذا اراد ان يفر او يرجع عليه على ركعتين ومنها صلوة الاستغفار لعصية وقعت عنه عن علي بن ابي بكر
رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ما من عبد يذنب ذنباً فيؤتيها وحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله
الا غفر له) كفاً في الجلال

فصل في شرايع في موضع يصلي بالجماعة في صلوة فصرح من الله تعالى كما هو العباد وروفاً اشارته الى انه لو افرغ في منزله ثم
الاقامة في المسجد لا يقطع والى ان الشرايع في المنزلة فصرح الفوائت لا يقطع وكذا الشرايع في النفل على اختيار سجدة او كفاً في الخلاصة وذكر
في الحديث انما لا يقطع بالاجماع الا اذا تم شفعاً فلا يذبح عليه كاتبة النفل بعد الاقامة فيكون كفاً في الجلال وكذا الشرايع في سنة تيمم النفل على
الشفع والاول يصح كفاً في طهيرة يكون في الركعة الفصل الرابع في صلوة المسكين فصرح على الشفع في قيمته تلك الصلوة الفرض
كفاً في التفتة وغيره او الاقامة كفاً في المنزلة وغيره او يذبح عليه في الركعة وان قيمته اقامة غير الاقامة مقامه فاعل بدون او
شكاً لانها مفعول به اذ هي اسم الكليات المرفوعة على ان يذبحها بجانز اقامته سناً والنفل الى الصلوة المبدول عليه لا يذبح في الصلوة المبدول
مقامه كفاً في الباب ان لم يصح الشرايع للمركبة الاولى من الشرايع او الشرايع والرباعي او سجدة لها الا الشرايع سواء قام بها
وهو في غير الرباعي من ثنائي او ثلاثي كلما خلاص بقياسها من ثنائي الاربع والثلثين والثلث قطع بالسلام وغيره سواء كان
قائماً او كائناً او ساجداً وقيل لو كان قائماً لم يسلمته قبل تسليمين في قيعه ويشهد بقيل لا يشهد ثم يسلم في الصلوتين وقال
الميداني انه لو كان في قيام الاولى او ركعة مما يعني على صلوة وقيل يصلي اخر على وخيفت والاصح القطع كفاً في التمر تاشي وذلك

فصل في قياس قول محمد وآل علي قياس قول الشيخين يعني ان سنة محمد يقضى على ان سنة علي يكون بغيره كالنقصية الجماعة كما
 في الجليلي لكن في الحديث من ادرك الامام جالس قبل ان يسلم فقد ادر كفضيلة الجماعة ولا نه خشت اجماعا باوذكر القعدة من حلقه في الليل في الجماعة
 كافي التمشي والتقضية بها اي سنة الفجر الاحال كونها متبعا لغيره في تقضا فرض الفجر او يصلي عند تم قبل الزوال او بعد على
 اختلاف الشايع كافي التمشي في قول تقضي بعده اجماعا و الكلام دال على انها اذا قامت وحدها لا تقضي وبها عندنا واما عند محمد
 فيقضى بها الى الزوال استحسانا في قول الخلاف فيه فان عنده لو لم يقض فلا شيء عليه اما عندنا فاقضى ان كان حين سنا قبل الخلاف في ان
 تقضى كان فلا عندنا سنة عنده كافي الكافي في تفسيره في قوله لو حكمنا في ذلك في سنة التقضي على الخلاف في سنة في ظاهر
 في الحالين اي حال ادراك الفجر وعنده اذا اداها في وقتها اي بعد الفجر من صلاة الامام تقضي تلك السنة قبل
 اي كشي في ظاهره في التمسك كافي ابو يوسف ج وبعده كافي محمد ج على اني احتقاق قول الخلاف على العكس كافي الكافي في قول الاول
 محمد ج والثاني قول الشيخين كافي التمشي والظاهر ان الاول سنة في قول نفل كافي المحيط في الكلام اشارة الى انه ينوي القضاء
 كما قيل الاول ان ينوي سنة كافي احتقاق والى انه لا يقضي بعد الوقت في قول تقضي بها للفرض كافي الدلائل في تفسيرها اي غير ما بين
 استبين في تقضي في ظاهر الرواية اصلها اي لا اصله ولا تبعه في الوقت ولا بعده وكان ابو جعفر يقول انه يقضي سنة لم يرب
 كافي المحيط في ذكر الجليلي ان ما سوى الفجر من السن اوقات بدون الفرض لا تقضي عندها واما اذا قامت مع الفرض فلا ريب
 فيه في مختلف المتأخرين من اصحابنا عند اهل العراق تقضي وعند اهل الخراسان لا تقضي وفي التمشي في قول ان غير ما لا يقضي في قول

ويأتي ثم تارك السن على الصحيح

فصل في فرض الترتيب عند اتمه اتمه اتمه ولو جاز له ان يركب من غير علم لم يجز عليه به بخلافه كافي التمشي في الفرض
 في قوله لا يركب من غير علم على هو التمسك عند مقتضى وجوبه ولو لم يذكر فيها ان عليه الفجر فلا في الوقت سنة فسدت الحجة
 على قوله كافي في قاضي خان والوتر فانه لو تذكر فيه انه لم يصلي الغشاء فسد الوتر كما لو تذكر في الفجر انه لم يوتر فسد الفجر وبها عنده لانه لو ادا
 ادا لانه سنة فاستحال من الفروض الوتر فانه اتمه على تاركه لا يدينه عن التقصير في اضافة الصلوة وذو الاليق بجبال سلم كلهما في الصلوات
 سنة فيقضي انما سنة الاولى الى ان ينتهي ثم يودي الوقتية او فاتا بعضها باقيا منها فيقضي ما فات ثم يودي الباقية والاطلاق في
 ان يركب في الترتيب في صلوة الفجر في صلوة سنة في صلوة شهر كافي التمشي الا ثبتت اليقين في المخرج اي فرض الترتيب في جميع
 الاوقات الا اذا ضاق في ظن اشاع الوقت عن قضاء الغائبة واما الوقتية جميعا فانه لا يفرض الترتيب في الاوقات
 والابن يدين الوقتية كافي الكافي في قوله وسع الوقت الوقتية مع بعض الغائبات جاز الوقتية على الصحيح وفيه اشارة الى انه لو شرع في الوقتية في
 سنة واطال التمراره حتى اتمها الوقت لم يجز له ان يركب الا ان يقلبه في شيع فيه ياتي في وقت كافي الكافي الى انه لو كان سنة الوقت ثم يركب
 خلفه لم يجز الوقتية في صل جاز والى انه لو كان ضيق وقت الفجر من عليه الغشاء فسد الفجر في الوقت فانه لو فسد فانه لو فسد
 في الغشاء فان طلعت قبل الفجر صح والام بخير فخره والى انه يركب الترتيب ان لم يركب الوقتية على الوجه الا فصل فان

فصل سبب فی ظاہر الروایۃ و ہذا الصحیح کما فی التختہ لکن فی الجملۃ انہ عند اکثر فی دین عند غیرہ بعد سلام یسعی بالہاتون و ہذا الصواب و علیہ التعمیر کما فی الکافی عن یحییٰ بن محمد الوریج کما فی اکثر کما فی وقال فخر الاسلام سلیمان بن داود وقال صدر الاسلام

ثم يفيض اى بعد فراغ الامعة من الصلوة والتوجه الى القوم او القيام الى نفل يقوم بسبوت الى قضاء ما سبق تركه عند رجوعه
 ايضا عند محمد بن وياخذ الفقهاء كمانى الرخصة فهو داخل لادل صلوة في من الغزاة كما قال شيخنا لا يخرجني عن التشهد اتفاقا واذا ركع
 ركعة من المغرب شأني ركعة مع القراءة وقدم ركعة كذلك كمانى الجليلي والكلام يشير الى ان سيدنا عبادة الامام وكبره ان يبيتا بانها لا
 خلل في سنة وقيل نفس صلوة وهو الصحيح لانه عمل بالنسوخ كمانى الخيرية والى انه لا يملك مع امامه لانه فان سلم بعبدة السوء على اختياره لا ينفرد
 كمانى المصنفات وعلم ان تقصير بوجوبه على التمسك بالواجب في طلاق على التسليم عليه مجاز كما فيما نحن فيه واولاكم بغيره في ذوات الاربع او ثلث
 تعدد الشهادتين والتشهد وهو الاظهر كمانى الجليلي او لا يصح او خلافه وهو اى يصح الى اليه اى الى التقصير او حرجا او لا يصح
 التقصير الى يصح اقرب من القيام اليه بان لم يكن متروبا بالنقص الا شغل سائر كان رافع الالية والركبة واحدة على ما دل عليه كمانى
 فالأقرب بيني القريب لكونه حاريا من الامم والاضافة من قعوده والاسوة عليه لى لا يجب عليه سجدة سو قبل يجب لان القيام
 وان قل يؤخر القعدة الواجبة والاول الصحيح كمانى الكمانى كمن في المصنفات لوقام على ركبة كان عليه السهو وعليه الاعتماد والاعا
 ان لم يكن اقرب بان كان متروبا بنفسه او نفل دون الاعا في قوامه واثم الباقى وسجد السوء على نى الى نى من رواية ابى يوسف
 اعلى غايه الرواية هو ان يتروى اقاما لا يعود والاعا في الجليلي يسجد لانه بالتحرك للقيام بغيره في الصلوة فيزيره السهو وانما عمل لهم
 عنه لان شأنا تحسنوا واية على انا قال شمس الائمة كمانى الجليلي والكلام يشير الى انه اذا قام لا يعود فادخله في ثلثه في نفسه القيام
 والصحيح انه لا يشهد بغيره في قيامه بغيره لم يصر به كمانى الزاهدى وان لم يقعد من القيام اخيرا الحسن اخا بعد تمام السجدة
 للامانة ثم لا يصح السهو فيه شعرا به انه قام بها فلا حجة الى تصحيحه كمانى وان سجد بغيره تحول فحضره ففلا
 فسد الفرقية ترك ما به الفرق من القعدة الاخيرة وثبى اصل الصلوة فان للفرق جنتين وقال محمد بن ان له حجة واحدة فافسد
 فيه التمسك فلم تحول ففلا ثم انفسا وعنده برفع الجبهة عليه الفتوى وعبد ابى يوسف يرح بوجهه فاذا احدث فيه لا يني عنه فيجوز
 عند محمد بن لان الزيادة كما كان بلا وضوء لم يعبا بها فلم يفسد الفرض وتذكر السجدة تسمى بسجدة زه بالركعة السجدة في كل ركعة وقيل
 الاعجاب عند شيخنا شئى وذكره في نسخة كمانى قال لمن سجد سجدتين وسجد قول ابى يوسف يرح عند بلوغ قول محمد بن زه صلوة
 فسد ثم لا يصح ما لا يجوز فيه والاشارة تشير الى ان لا سهو عليه وهو الصحيح كمانى النهاية ونعم كمانى السجدة شأنا شغل الفجر والمغرب
 صلوة اسان في الجليلي ثم الغنى في الفجر عند بعض المشايخ فان اشرع ما قصد فينبى ان يكون غير الفجر على هذا الخلاف وانما هو
 في الراعى لانه لا خلاف ان سجدت لم يفسد الا شئى لانه طان فيها ولم يفسد كونه مشدوبا كمانى الكافى والاسن بذله يداد
 الاكفا يشير الى انه لا سهو عليه وذلك لانه تحول الى نفل وان قعدة الاخيرة ثم قام ساجدا عاد الى القعدة
 ما لم يسجد في السجدة الثانية فيجوز التسليم في السجدة الاولى كمانى الزاهدى وكمانى السجدة السجدة كما هو في
 كمانى الزاهدى في نسخة السجدة الثانية في السجدة الاولى كمانى الزاهدى وكمانى السجدة السجدة كما هو في
 او ليس عليه الا السجدة الاولى والكلام في السجدة الثانية او قام الامام بغيره فان عاد عادوا معه ان شئى في المناقشة فيجوز قيام

كما وشك بعد الوقت اهلى ام لا والاشك في الوقت زينة ان يصلي كما في المحيط وان كثر اى صار اشك لمذكور عادة اذ لو على مرة في صلاة واحدة اذ في عمره اذ في سنة كما في الزيادة اى اخذ بعد التحريم وعلية لظن فيالب لظن فاتها وسجدة لظن الاعتقاد والراجح وكثيرا لا يعبر عن لظن فيالب لظن نيبا على ان الغلبة لى الزحمان خوذة في بابية وفيها شعار يوجب الاخذ لظن على انه لظن انما لا يتعدى انما لا يتعدى وقد ختم اليها اخرى وقد احتياط كان سكا كما في البنية وان لم يغلب ظنه على شئ فبالاقل اى قد اخذ بما هو الاقل من الركعات الترو وفيها فلو شك انما ركعة او ركعتان اخذ بركعة لكن في المحيط عن محمد ان لم يكن له في ذلك سكا اعاد صلاته وتقعده ختما حيث لوهمه اى ظن ذلك محل آخر صلواته لان القعدة الاخيرة فرض كما شرع فيقوم ويصلي اليها ما يتم ثم يشهد ويسجد ويسلم وفيه دلالة على انه لا يقعد على الثانية والثالثة وذكر في المصنوعات انه الصحيح لانه مضطرب ترك الواجب اتيان البقرة والاولى من الثاني والله اعلم

فصل في سجدة اى فقه للجهنم على الارض عند ابى يوسف ج اومع منق الرأس عند محمد ج فلو احدث فيها اعادها عليه خلافا لابي يوسف ج بين تكبيرين احدهما عند الاخطا والاخرى عند الارتفاع على المشهور عن اصحابنا وعنه انه لا يكبر عند الاخطا

كما في الجلالى والانتها هو الاول كما في المصنوعات والاكثاف يشير الى ان التكبير ليس بفرض لا واجب فانه كما في النهاية اذ كان في مكانى عنة ان الثاني كن كما في الزيادة ولم يوجد ان يكبر ليس بواجب من كلامه كما ظن مشروط بصلواته من النية عند التكبير القبلية وتسبحة العود والطائين الوقت كما في الجلالى وسجدة وفيه شعار بانه اذا اخر عن وقت القراءة يكون قضاء فهو على الفور كما قال ابو يوسف ج ليس على الفور عندنا جميعا لمرة مرة سكا المذكور كما في كتب الاصول الفروع والتاخير ليس بمرده وذكر الطحاوى انه كرهه وهو الصحيح كما في التخصيص اقيام قبلها وبعد وليس فيها تقدم الامام كما في المصنوعات تصلح المرأة له يستحب تقديم التالى لايرفع راسه قبله كما في البنية بلا رفع يده في التكبيرين ولا تشهد ولا سلام وفيها اى في السجدة يستحب السجود اى رجحان بى الاعلى ثلثا وهو اذناه وتحتوا ان يقول سبحان بنا ان كان وعد بنا المفعول وان لم يذكر شيئا يجزى كما في المحيط وقالوا يدعوا فيها ما يليق بآياتها فلو قرأ آية مريم قال (الحم لله) من عباده كنعم عليهم المدين الساجدين كالبكايين عند تلاوة آياتك كما في الكشاف و تحت الاول كما في الخزانة والواو والمطاف او الاخر ارض او التبداء وتسجدة بهم وسكون التسبيح كما في المفردات على من تلاها تسجدة او كتب آية تاته او اكثرها او نصفها كلمة السجدة على التمام وقيل كلمة السجدة كما في التمراتى من اربع عشرة آية شعبة مدين موضعها بقوله التى في آخر الاعراف فالتميم مع الصلوات مخطئة بل الاربعة عشرة او بدلا لكل منه فذلك الماطف ويراد بها التسبوح وانما قيد بالآخر لان ما في اوله غير موجب للسجدة اتفاقا والاخرى في المصنوعات الاخر كما قالوا في الاخير ان لا يكون شئ طرفا لنفسه والاعراف علم للسورة فاسرقة غير سببية كما جوزه هو وغيره ان لم يسمعه الاعراف فحدث الخبر بان لا التباس وعلى غير قياس بواقي السور وفي الركعة وكذا في سائر السور فليس عليهم في الآيات او في السجدة اى لم يسمعه الاول منه والافراد على نحو اذ واج مظهره فذا ليس بصل على التمام بل يسم الفصل بالاجتناب بين السجرات كما ظن وانما فيه بالاول لان ما في الاخرى للصلوة عندنا والعشر فان والنمل

تقرينة السابق وتحليل ان يتحذر ان انتهاء القصر الى القصر فانه لم يقصر الا عنه البديع الى القصر فان انما هناك كالاتي بان في الخلافة المذكورة كما
في القصر ناشي وغيره والاطلاق ال على ان يدخل اسم من يكون للقائمة ولقائمة الحاجة وان يكون قريبا حكما كما اذا جاز الله ان يعطى بلده بلا
ايسر فانه لم يخلد ان اواساسه ثم بدله العود فانه لم يتم كافي الجلب الى ونوي ايريني سبل الخبز او اطن كافي كافي الخزانة فليس لم يفسد
استقلال الا فلا يقرب الاية المتبع كما ذكرنا فاقامة نصف شهر ونحوه عشر يوما او اكثر ثم ان يواضع الحرب العجم كافي القاديس الشكول ان شهر
يكون قسمة عشر من بل الشكول بان في محيطه اذ اعز على القيم في الياسي باحد شعيعين يخرج في شهر الى اخرها لم يقصر فيها اذ اول والاموضع
الذي غرم الاقامة فيه بالنظر ان موضع الاقامة بايت فيه ببلدة دخل فيها فان مجر والذينة غير ذرية بل انظر الاقامة كما ان في كافي كافي
وغيره وفي زيادة التار شاربانه لولوى الاقامة نصف شهر في شعيعين نحو كافي وسالم يقصر كافي في المحيط او قسمة اسم عمران كابلده
واحدة صفة تقرينة والفاة امر في البلدة و يقصر الى ان نوي يصحح او راي او محبا في اى الحال ان النادى من يمكن
في تقارنها كالا عراب الا انك اذكر او التركة والارعة والطوفة على الممرى فانه لا يقصر وتيم كما قال بعض المتأخرين انه يتقبل من ممر
الى الممرى قيل يقصر منها ايضا لانه ليس موضع الاقامة والاول يصح كافي الكرماني وعليه الفتوى كافي في المصنفات والخزانة وفيه شعيع
بان يقصر النادى بالصحة غير الخجاني سوا كان من محاصر الخجاني او لا كما اذا قسمة عساكر او مضافا او بتقويم معهم وكذا النادى بصحرار
وار الحرب كافي في المحيط والاحسن ان يقال او مجر او مضافا واسع لانيات فيه الدار المنزل باعتبار دوران الحائط ثم هي بالبلدة
لاستقامتها بلها والخجاني كاسر وسبالي الخجاني بالقرعة المنقولة عن ايام من يرد صوفى شهر على عمودين او قسمة وعلى اكثر منها حيث كما ذكره
الجوهرى في الكلام يشير الى ان تيرة الاقامة لم تصح الا في تلك الموانع الثلاثة لا غير وهو طاسر الردينة وفيه لانه على روايته مخالفة وكذا في ال
لا تتبع القسمة في الفائزة الا اذا سار قل من ثلثة ايام على قاتل او قاتل الكلام ان الاقامة توقف على ستة شروط القسمة بطلان
ارادى اقامة تركه اسيرة اتحاد الموضع ولا حجة كما في الجلب الى لا يقصر الرابع الا ان يوجب اداء الحرب محاصرا اى ببلد بل
انقصال الكفار والحال ان النادى من محاصرهم مسلمين فانه يقصر فيسند لجواز ان يوجبوا اساقية بعد ما عهدها لابل الى سبب ربح
واخلوا عليهم ونزلوا بساكنهم وفيه اشيا بانه اذا دخلها بان لم يقصر كافي في المحيط او راي بل السعي الذين يوجبوا عن طاعة الامام
اتحق بطن انهم على الحق لا يوجبون تسكين بتاويل فاسد ولا حكمهم كافي في المحاصر اى النادى من المسلمين الذين يوجبونهم في من
فان داسهم كذا الحرب في قسمة من طال اى قسمة كقصر من طال فكله في موضع الاقامة بلانيته لما وفيه اشيا بانه لوطن كافي
مقدار مدة الاقامة قصر ولم تيم وفيه خلاف كما مر ولو اكم السباعى بان يالى جميع احواله اقواله كالقراءة كما هو المتبادر وفيه
القسمة الاولى مقداره ثلثه ثم قسمة الركعتان بايدل عليه كلامه كما ذكرنا انفسا قيل ان عليه ان يقول لو اتم وقرا في الايام
فانه لو ترك القراءة فيها اى احد يمانه صلاة الا ان نوي الاقامة قبل التسليم او بعد قيامه الى الثامنة لا تقيد بان فان قسمة
يصلح بان يقصر وقال محمد بن فضال مطلقا كذا القراءة كافي في الخلافة وقال ابو كبة الرازي لولوى المسافر اى اى في ثلثها بانه
ركعتين كافي في الجلب الى والشعر مشربانه ليس اسما بل عائد فصيح قوله واسا مر اى اثم قسمة النادى لانه خلط الفصل بالفرض

المتوطن بغير اوطان قامت الى انفسه بغيرها مسيرة اليقين في اوطانها لاقامة في بطنه بغير اوطانها خرج منه الى الكوفة بغيرها مسيرة اليقين في اوطانها
 بالاقامة ثم خرج منها الى اوطانها بغيرها مسيرة اليقين في اوطانها لاقامة في بطنه بغير اوطانها خرج منه الى الكوفة بغيرها مسيرة اليقين في اوطانها
 كما في الجحيط وسيطه لسفر في اوطانها بغيرها مسيرة اليقين في اوطانها لاقامة في بطنه بغير اوطانها خرج منه الى الكوفة بغيرها مسيرة اليقين في اوطانها
 وفي الاكتفاء والاشارة الى انه لم يغير وطنه كمن هو ما ينوي لاقامة اقل من نصف شهر وعندها لا يثبت في الاصل كما اذا نزل في اوطانها بغيرها مسيرة اليقين في اوطانها
 والسفر والاول هو الصحيح عند المحققين منهم لان حكم السفر فيه باق فلم يغير وطنه فلا يثبت عليه حكم الاقامة كما في الجحيط وما ذكر في هذا المقام
 من كلامه بولا الفقهاء الكرام انهم انفع لمن بعض تحقيق الامر وهو ان الاقامة الا في ذكر الاوسط من الاقسام ولا يثبت عليه حكم من كان
 في السفر وضده بخبره وهو ان لا يغير الا في السفر كقوله في الجحيط راجع في السفر فلا يعتد بالوقت الفوت لا بقضاء
 وسفره حصية كما باق بعدد الخروج على الامام حج المرأة من غير محرم كغيره اي كسفر الطاعة مثل طلب العلم فزيادة الا بوجوب الحج
 في الرخص كالشكالة المسح وسقوط العبد والجمعة والخص من الرخص انما هي في جميع رخصته في الاقامة ليس في السفر فانه يثبت في الاقامة
 وهو على ضربين رخصة ترفيه اي تخفيف وتيسير كالافطار ورخصة استفادة اي انقطاع ما بهو لغرضه اهلا كما لا يقتضيه الاصل

فصل شرط اوجوب الحجعة اي لنفس وجوب معلومتها في على احد من المضاف اليه يكون اقيم هم من الاتباع عند
 اللسان كما في الكافي وقال ابن خنيسر انها بمعنى المفعول اي افوج لمجوع وبمعناها بمعنى الفاعل اي الوقت بجامع وبمعناها بتفصيل
 لا يكون قال ابن حجر ان كسرة على الواو وجوبها بشرط الاسلام اذا شئ على الكافر الا الايمان الاقامته اي اقامته
 نصف شهر او اكثر بغيره في محلهما فلا يجب على المسافر وان عزم ان يكسره فيه يوم الجمعة بخلاف القروي العازم فيه فانه
 كابل المصروف فيه اشارة الى انها واجبة على المقيمين بالقري وبها اذا تسلمت بالبر على الفاهر الرواية وهو الاصح كما في الزايد
 وغيره لكن فيه رواية انها على من كان على قدر من نفسه وقال الجمهور يشهد بها على من مع نداء المنار با على الصوت
 على الصحيح وقال بعض المشايخ انها فرضية على اهل مصر واجبة على اهل طرفة سنة على اهل القرى الكبيرة لمصلحة الحجعة بشرط الطهارة
 كما في المصنفات والاصح فلا على المريض ونحوه كالشيخ العارضة عن ابي بصير في الجحيط والمطهرات كما في الحاشية وفيه اشارة
 الى ان لا يجب على الاصح على المتعبد المريض اذا ساع بخروجه الى ان لا يجب على من حج على من حج كسرا لانه كما في الكافي في الحديث
 والى ان لا يجب على الحجون فان جعل شرط دخل في الصحة يخرج الحجون وهو با على من حج من حج كسرا كما في الكافي في الحديث
 فلا على الاصح المأذون والمكاتب موقوف بوضو الذي مع مولاه بالبر بغيره فانه واجبة وفيه اخبار بانها على المستأجر كمن لا وجوب
 ولاية المنع عنها كما في خزنة المفسرين في الكورقة فلا على المرأة للنهي عن الخروج مما الى مجمع الرجال كما في الكافي في التعليل بانها
 مشغولة بخدمة الزوج مشكلا فانه مؤذن بان عليها شيئا وجمعة اذا لم يكن لها زوج واليهما على الصحيح فلا على الصحيح في الجحيط والاصح
 شرط اوجوب بلانها كما في الجحيط والحققة وغيرهما لا يخفى ان الوجوب في السنة فحينئذ كما انما ذكر الاسلام وسلام
 اليها من فلا على الاصح وان وجد العتق فانه عشرة آيات وراهم كما في النظم قالوا انها واجبة عليه اذا وجب له

وفيه شربان للامم الخمس في اجبة على من سلم احد عينيه وسلامة الرجل الى كل بل فلا يحجب على المقعد اجماعا لانه لا يقي عليه سلاسل
الاخرى فانه قادر عليه لكن لا يستدعي به كفا في المحيط فلا ينبغي ان يكون في اقع خلاف الاشياء كظن وانما صرح بسلامته من قد اشار الى
اشترطها بشرط الصحة والى سببها جبين ثم ذكر سلامة الرجل شارة الى اشتراط إمكان اشئ من غير مشقة كما في الجواب في فاشترط
الخاصة اربعة مصرحة والعامة ثلثة واحدا منها ضرورة اشارة الى اعتبار الباقين ايضا وتفتح جمعة فمضاهة الوقت ان صلتها
فأما في كل اى علوم هذه الشروط الاربعة او بعضها لامتانة العمدتين فيقول القروي في السافر والمملوك والمريض من الكافر والمجنون
والعبيد والكلالة مشير الى ان فرض الوقت هو الظاهر في حق المعذور وغيره لكنه ما سجد بقطعة ياد او اجمعة تتجاوز المعذور خفة والفرق الاول
يأثم تبرك الجمعة لانها فرض عليه بخلاف الثاني فانها خفة في حقه كما في التحفة وغيره فافهم في فرضها عن التحقيق بايج من كل تحقيق
ان شروط وجوبها ما ذكره في جمعة فانه اذا خسر المعذور وجب عليه الى ان تقع فرضها في بقية صلاته وقري الكبيرة التي فيها هو قول
الاولى فاسم هذا بالخلاف اذا اذن الوالى او القاضي ببناء المسجد الجامع وادار الجمعة لان هذا جنة فيه فادار الحكم صاحبها عليه انما
يأثم فنية خلاف قيل لم يعملي جمعة بلا شك وقيل نعم الى الفرض ثم جمعة اعتباطا قيل لا الى الجمعة او لا ثم سئلت اربعة كعنتين ثم الظاهر ان
الفرض في بنية اوفى المسجد ثم جمعة فلو جاز اجمعة مسا للفرض فلا ينبغي ان يقرأ الفاتحة او سورة في كعنتها فظهر اعتبارها في الجمعة
عند الجمعة ان يصلي بها اجمعة سنة اربع ثم الظاهر كعتين سنة الوقت لكل في الحضرات والاعتبار عند الامام فخر الدين ان يصلي بجمعة
مواظبة لا ينبغي والفقهاء فيه ان الوقت اجمعة مباشرة يرتفع الظن وان لم يقع فرضه فظاهر فلا يؤدى الى تكرار الفرض على تقديرين هو
بالجمعة يشك في الجواب على الامام ففصل انه لا يبعد بالاسرار الظن بالمسلمين بان اصحاب ان اجمعة فهو فاسد في اقيته ايها قد جازى
الرساق الذي لا يجبر اجمعة فية لا اتفاق وفيما ذكرنا اشارة الى ان لا يجوز في العقيقة التي ليس فيها قاض منسوخ خيب كما في المنكر
الظاهر ان اريد بالجمعة التي لا يقرأ فيها الفاتحة ان ترى ان في الجواب على في القري لرحم اداي فظهر هذا اذا لم يحصل حكم فانه في الديار
اذ اجمعت في ارساق اهل الامام فهو اجمعة اتفاقا على ما قال السرخسي وشروط الاولها اى لوجوب ادا اجمعة في موضع
وانما او كثر على خلاف وفي التواشي لا يتجرب في الموضعين المسمى بالبلد المحصور الى الحدود فان لم يدرى كفا في المفرد است
او فانه ما كره بالاسنة امام البيت وقيل ما استند من جوابه كفا في المغرب وفي المحيط قيل لا يجوز خارج بمصر ثم اشار الى ما عليه
الفتحا من معنى مصر اشترط كفا في الزاوية وقال وما لا يسع من موضع اكبر مما يحيط به المدينة لصلاة الشمس بله
اهل ذلك الموضع مما وجب عليه اجمعة مصر وحترز بعين محاسب الاعمال مثل النساء والصبيا والمساكين الا انهم قالوا ان هذا
الحق غير مشجع عند المحققين في الحد ايج المعلوم عاياه ان كل ما يثبته تنفذ فيها الاحكام ويقام الحد وكما في الجواب فظهر من هذا
جماعات الناس جامع وسواق ومفتيا وسلطان او قاض فيقيم الحد ونيقذ الاحكام وقريب منه ما في الحضرات فية انه لا يصح
قيل انه لا يجمع فيه من غير الدين والابناء او يعيش فيه كل صانع سنة بلا تحول الى اخرى او يكون سكانه عشرة آلاف او مئتي
عند التقاد كجرا او في غير فية نقصان بوقت وزيادة بولادة او كينهم دفع عدد بلا استعانة او بمصره الامام وان صغر

وقرارة ثلث عند بابي يوسف ح تمام الركوع عند محمد ح صح بجمعة وكبر بعدة لم يسمع والاول ان الصلوة بان تخرج بالجميع اذ اذن
بما منع الاذن دخول فيه حتى التفتع جامة في الجامع او سلطان حشمة في داره وعلقوا الباب ليحجزوا الصلوة لان صفة صلوة سلطان غيره
مشروطة بالاذن العام كما في المحيط وكره يوم الجمعة كراهية تخريم في المحصر في القري اذ هذا اليوم في حقهم كسائر الايام كما في المحيط
الذي لا يجب عليه كالمريض المسافر والعبد وغيره الذي ليس في حقه حاشية وعن محمد ح انها حشمة من المني كما في الكافي والاطلاق
مشير الى ان الحد يوصل الى ظهر من فرد اذان واقامة لكن في القدر من انه يصله بغيره كما في المحيط والى انه يكره ان يركب من حشمة
لكن في الضمن انهم يصلون حدنا استجابا وكره وجاز عند الشيخين لم يكره عند محمد ح على اختلاف الاصلين في تخريم من يركب من حشمة
فلا يكره من يركب من قبلها الا انه يستحب له التأخير الى ان يفرغ الامام من حشمة كما في المحيط فيقول الى ان يعلم انها لا يدرك قول الشيخين والتأخير
سواء الاول شبهه كما في التتراشي وسببه اى حتى يركب على ظهر من بيته الى الصلوة والامام فيه كما في الجمعة في جملته في جمل
وصف حشمة ظهر الصلوة في الكلام شارة الى انه لا يطل الدنيا بلا سرقة وانما يظهر ان يطل الدنيا في شرح التاويلات والى انه
لو صلى الظهر في المسجد وقت الخطبة ولم يتابع الامام في الجمعة لطل ظهره وعمر الامام اكلوا في انه لا يطل ان كان بيته في حاشية
اعتبه كما في النهاية فيقول لم يخط خطوطين قبل ان يطل ان يركب في التتراشي والى انه يخرج وهو لا يركب حشمة بل لا يركب
كما في الامام حين خرج من بيته كما في المحيط لكن في التتراشي اوسجى في داره فخرج الامام قبل خروجه منها لم يطل بالاتفاق
وان لم يركب كما بان في الامام قبل وصول اى الى بعد بل حرام حتى سلم الامام وقال لا يصح في المصوتين لا يجلله
كما في المحيط عنهم انه غير يطل بدون اتاحها وعن سعدان انها وكره اى برك الجماعة في التتراشي الاول
او سجودهم وبيتهما اى بجمعة وهذا عند الشيخين المعتمد محمد ح فلا يتم الا اذا اذركه كانه كما في المحيط او اكثر كراهية ثالثة
بان اذركه في الركوع فان اركب اقلها بان اركب بعد ارفع رأسه من الركوع ليلبسها لربها وفيه شارة بانه يركب من بعد ظهر من هو
كما في النهاية لكن في المبسوط انه جمعة ولذا زعمه القرارة عليه بقعدة الاولى كما في الامام على ما روى الطحاوي بخلافه وروى الى
لكن قال الاجفص قلت لمحمد ح انما روى ان ظهره تجزئة الجماعة قال لا تنفع وقد جازت به الا انه روى قوله في سجودهم وشي الى ان الجماعة
كسائر الصلوات في وجوبها والسجدة وقد مر خلاف الشايع والى انه لو اركبها بعد السجدة قبل التشهد او في حال التشهد او بعده
قبل السلام تيمم بجمعة عندها خلافا لمحمد ح كما في حيد المحيط والظهير وفيها ان الحكم اربل في التتراشي وقال ان اركبها في سائر احوال
في التشهد على اربعين بالتكبير الذي يخل معه واذا اذن الاول اى اول اذان بعد الزوال سواء كان على المنارة وعند حشمة
وقال الحسن ح اعتبر على المنارة في النوازل عند خطبة وجميع الاول كما ذكر الحكاوي واخبرني كما في المحيط وذكر ابو اليسر ح ان
كلا الاذنين معتبر كما في التتراشي وفيه شعار تجوز تكرير الاذان قبل الزوال من يوم الجمعة وذلك للتبعية على غلبة اهل الامام
واظهار كراهية الاحكام كما في الضمن تركوا كراهية الجميع جاسين اوقافهم ورفقهم وكل ما يشغلهم من حشمة
من اعمال الدنيا الى ان يطلع منها وانما خص السبع لانه اكثر ما يشغل به الانسان وفيه شعار بان ما لم يركب على المنارة من حشمة

الغالب ولذا كتب ابن النسيان انما كان يصلي عليه فلما لم يجزعه وجد الغيبة به هنا ان يكون بكان يفوت لصلوة اذ حضر والى ان
 ابن ابي عبد وابه اخ من المولى وهو اخ والى ان يستويين كاخوين لالب ام كلاهما ولي ليس بولي الا الاكبر سنهما كما في الحديث
 ان الصغير منهم ولي ليس كذلك الى ان لا ولاية للنساء ولا للزوج الا انه اخ من الابني كما ان الجار اخ من غيره كما في الزكاة
 ويصح الاذن اى اذن ولي الصلوة بغيره بالصلوة كقول ذنبه بالانصراف لمن صلى قبل لفن فانه لا ينبغي ان يصرفوا
 الا باذنه فان صلى بغيرهم ممن ليست حقه يعيد العلى اى من هي حقه اى الاخ بالصلوة مع من صلى الوهم
 كما في انهم فاسد طان اذا صلى بما اذن خلفه يعيد كما في انما ية وغيره فالأحسن فان صلى بغيره اخ يعيد ان شاء
 الا عادة كما في الهداية وفيه شعاريان صلوة غير الاخ جائزة لكن في النافع والزاوييل على انها غير جائزة فيعيد ما لو
 وجوب ولا يصلي اى لا يجوز ان يصلي بغيره اى غير المولى والاخ واد كان من اهل الولاية ولا يعاد اى بصلوة
 المولى والاخ قال الله تعالى الله ولي الذين آمنوا اى منهم كما في كسفت البهتان وفيه شعاريان لا يصلي على ميت الا مرة وعلم
 ان الأفضل ان يكون مصفون ثلثة حتى لو كانوا سبعة مصفون ثلثة ثم شتان ثم واحد قال عليه السلام (من صطف عليه ثلثة
 صفون من المسلمين غفر له) كما في المصنفات وفيها ما المصنف الاخير بخلاف سائر الصلوات كما في الكفاية يشبه من لم يصلي
 عليه قدر من صلى على قبره ما لم يظن نفسه اى تفرق اجزائه قبل ما لم يفيض ثلثة ايام قبل عشرة ايام قبل
 شهر كما في الزاوي والاول صحيح وفيه اشارة الى ان التراب يصلي عليه وينتدب يصلي عليه وان لم يغسل والاخر من القبر
 فيغسل ان لم يغسل ثم يصلي عليه كما في المصنفات والمجيد واسلم انه لو شك في انفسه لم يصلي كما في الترمذي وعلم
 تجبرها كلها اذ قاعدة الا بعدد ركعتين كركعة التحريم قبل كركعة التزكية في مسجد جماعة اى مسجد الجماعة او الحلة فيجوز
 فيما بنى لها وفي الدرة الكرم كما في المنية وهذا معنى الكركعة اذ كان الميت والامام والقوم في المسجد بقية قوله ولو
 وضع الميت وحده اوسع الامام والقوم كلا او بعضها او اربعة اى من خارج المسجد والباقي ذنبه فتمت المصلحة
 في كركعة الصلوة بناء على اختلاف اعمامه ولو ثبت المسجد او بناؤه للمكة توبة دعوى الى يوسف بن رواتان لا يكره اذ اوضع الميت
 وحده خارج لا يكره مطلقا كما في المحيط وغيره لكن في النحر انه لو كان الميت مع الامام وبعض القوم خارج لم يكره اجماعا
 كما لو كان بغيره من طرعه وانه لم يكره اتفاقا كما في قاضي خندان والكلام مشير الى انه لو كان الميت وحده في المسجد
 والباقي خارج لم يخلو فيه وفي المحيط فيه اختلافهم وفي العدد من الخلاف تنبيه على ان لكل من طائفتين دليل فانه
 قول بلا دليل بخلاف الاختلاف في الصلاة لا يوجب اليه كل منها ولا يخلع باليد فانه جميع المشقة فيهم وليسوا بالمتكسرة
 مع سكوت الباء او ساكنة مع فتحها وى اسم جميع فان الاشياء في جميع الشيخ من خمسين اداحدى وخمسين او احدى
 وستين وقد يعبر بها كغيرها لثبوتها في تجاربه وسارفة والزموا والمتأخرون من علمائنا غير المتقدمين من الامام ولامدته
 ومن في حمل الحجة اربعة من الرجال لثبوتها بأكبر العدد وفيه ان يكون الحامل قل من ذلك او الحامل لثبوتها

في الفرض وانقل جوله الى حوال الكعبة من المني احرام وجعلهم اقرب اليها من ايامهم الاقصد انما يصح ما لو ان لم يكن
 ذلك الجنب في جانب المني الذي يكون امامه فيل اني جانب آخر كما اذا كان الامام في الجانب الشمالي والمقدم
 الاقرب الى الكعبة في الجانب الغربي وفيه شعار بان الامام خارج البيت فاذا كان داخله مع الاقصد او افتح الباب وفتح الله تعالى
 الامام المني في جانبه من البيت احرام كما وقع في تمام الكتاب مورد اللفظ بجانب في آخره حسن الاختتام

كتاب الزكوة

في كبرية الصلوة لا سيما في فصل العبادات بعد ما كما تقر وهي اعم من التبركية وكلها مستعملان في المقدرات انما في المقدم هو العلم
 من كبرية الله تعالى وفي الشريعة الله الذي يخرج الى الفقير وفي الكافي انما في القدر مجازة شرعا فانها استاء ذلك التفسير وعليه يتقون
 لما في الاصل وهو القابل للمطابق بالاشارة الى ان يخرج من اهل البيت وانما ترك في الحديث من غير غيره مما ذكر في لانه داخل فيه بغيرها
 وحكم ان جبهه المال له شره كما كلف من جبهه ان شره ولا يقال وفيه لا تجب في الغرض فرضنا قطعها الا على حقيقة كما
 اذ كلف كافي فان اخذ منه الزكوة كما في التبعة وغيره ولا يخرج من كافي فان الكفا كما لم تترك في حق استغنى وسير الزكوة في
 اخذ من حق ما اخذ منها وجماعه في بيده كما في الحديث ولا يخرج من كافي فان الكفا كما لم تترك في حق استغنى وسير الزكوة في
 والاسلام كما هو شرط الوجوب شرطها ايضا حتى لو اوردت زكاة في الله سقطت الزكوة الواجبة كما في الزكوة كما كلف اي على بلان
 فيجب على المقصود ولا يفي عليه لو تعجب حولا كما في قاضي خائف لا يجب على الجوز في الصبي طاهر ان يعمل شرط في جميع احوال كالمبلغ حتى
 انما اذا افاد في بعضه يتاخر احوال من وقت الافاقه كما روي عنه وقيل في الذي يبيع مخبوضا ثم افاد واما اذا كان في حق اول احوال
 ثم جاز منه ان يخرج من احوال سقطت الزكوة والواجب من احواله وعنه انها تجب لافاقه في احوال قل او كثر في الزكوة في هذا قول
 الى كيفة زكاة الله عليه كما في الكافي وفيه اخذ من جبهه وهو راية عن ابي يوسف سارع وعنه الافاقه في اكثر احوال كما في محيط ثم اشار الى
 شرط المال في قوله ما لك اي قادر على التصرف على وجه لا يلقى به كسبته في الدنيا ولا غرامته في العقبه كما في الكافي ما لك مثلث
 اي كافي في القاموس لكن في المقام انما بالكسر ثم ما اسي كالمال ان يكون في يده او يديه اي كالمضارب ويخرجها كالمستقر
 المقصود هو كافي في العلم ولو فسر التام به يرد فيه خرج عنه بعض ما ذكرنا واليحيى بن القاسم عن قيس بن كيسان انه كافي في كافي في كافي
 لم يذكره في المال المقصود في اللغة الاصل وفي الشريعة لا تجب فيما دون زكوة من المال كما في الكافي وفيه شكل لان المال
 المقصود فانه في احوال كافي من حيث لا يحتاج الى قوله ما لك تاو فيه شعرا بان لو كان انصاف بين اثنين واكثر فلا زكوة
 فيه كما اذا كان بين اثنين بل هو كافي في محيط والمتبادر ان يكون انصافا لاجل الا ان كان حراما فان كان انصافا فمؤا
 والا فواجب المصدق الى الفقير ولا يحل له من شئ كما في التفت وشك في انية فلا زكوة في المقصود والمال كشرافا
 كما في النظم ما هم اي زكوة يقال ناسي نادوا ونادوا نيا اذا نادوا ونمونه كما في التاج وهو اما بالشمسية اي يكون منها
 وهو في اللغة ما يحوي عن شئ وفي الشريعة ما زعم بالبيع وان لم يدخل تحت تقويم قومه والمال ما خلق في الاصل

ان يقال اني بكالذهب افقته كمن في الخيرة ان طلب انما في الثمان فخير منه ووجب الزكاة او السهم اي الرعي يقال مستا الماشية سواء
 اذاعت او تبة التجارة اي تفقد الخمر او الغالب من التجارة كما في الجيد وهي ان تصدق في راس المال طلبا لا يبيع قيل ليس كلامهم تار بعد اقسامهم
 غير كما في المفردات مع الحول اي مصاحب كل من ثمنته وادخلها الدوران ثم يشترط ان يطلع ويطالب به ان يقطع الى احوالها اذا علمه الدور
 كما ذكره الخليل في شارب ان اعتبر في الزكاة لثمنته اشبهه كما اشار اليه الكافي والكراني والي غلات اشار في ثمنته ان لم ينفذ في غير الثمنته
 واتفق ان الشرايع يرد ليس في غير الثمنته انما الا انه اخفى في قيم الثمنته في الجهر في السهم في السهم ولفظه في مال التجارة هو المقام للماء ويدرك حكمه على الكسب
 وذلك لو مسك حبل عولاً حتى درهم للمال في غير ما كان عليه الزكاة كما في المحيط والذخيرة واليه يشير في التحقيق ان ينفذ في ان يبيع الزكاة
 على من ليس له غير السائمة اوال التجارة شي وسام او نوى التجارة حولا ولا يطالب ان يكون انما سامة السهم شرط في كل الحول والذهب
 لم يشترط الا في طرفيه وسهم في اكثره كما ياتي في فاضل خفة لثمنه من حاجته لا حيلته اي عما يرفع عليه الملك تحقيقا ولفظه سامة
 وطعام اياه وكسوتهما وسكن الخادم والمركب التي تحت فان هذه الاموال ليست بناتية فم يجب فيه شي كما في الدرر وغيره فلو انما
 حال ائتم به القيد على انه يخرج لما ذكرنا من المحيط وغيره ثم لا يخفى ان الدين دخل تحت الحاجة لا بلية الا انه لما كان في قبيل نفسه بالذكر
 فقال هو فاضل من دين حادث في الحول او بعد فان كانا مانع لوجب الزكاة والثاني لا يقطع الزكاة الحول فانه السائمة
 الثمنته فلا فخر في كافي المشايخ والدين شامل للدين انما تعالى كدين العشرة والخراج وقيل ان كان يبيع يبيع
 والا فلا وكدين الزكاة فانه يبيع في السائمة وكذا في غير ما عند الطرفين سواء كان ذلك في شيء ايسر بان كان قائما او
 في الزمنه بان كان مستملا وعنده ابي يوسف يبيع في ايسر يبيع لانه في غيره وعنده فرج لا يبيع اطلاقا وشمال للدين العباد
 كالثمن والاجر والمهر فانه مانع وقيل ان كان يبيع الزكاة في ارضه او ارضه يبيع والماله كما في المحيط فليس يبيع
 الجبل دون الحول كما في الاختيار وذكر في المتن ان دين العباد يبيع ولو وجدوا عن ابي عبد الله في داره يبيع في داره وعنده
 كافي الكافي والصحيح انه غير مانع كما في الجواهر مطالب لو بالبحر والحبس طلبا وتماما من تيمم هو اما الامام في الاموال الماسرة
 اي اسواتهم والملك في الاموال الباطنة اي العوض والنجس او الدائن في دين العبد والغير في الدين العبد وكذا في داره يبيع في داره
 الجع وغيره اما الاجير على اداءه ولا يبيع لانه في شرح الطحاوي والاطلاق ان على الزكاة في الزكاة في فكان جيب العشرة كما في
 عن الصحابة في الثمنتي انه على الفور عندهما وعن محمد بن القائل شهادة من اخذ في المحيط وذكر الثمنتي في سيرة التلاوة انما غلب
 ابي يوسف على الفور وعنده محمد بن علي الشراخي وعن ابي حنيفة راجع روايتان وفي الخلاصة عن الشراخي ان التاخير كراهية فلا يبيع
 الزكاة على ملكا يجب لكونه عبدا غير ملك باقي عليه ورعيه ولا يجب على ملك بعد الوصول اليه او وصول المال اليه
 لا يبيع كافي ذلك المال فيما لا يملكه من الاموال الا ان كان نازل اليه غير مرجو
 الوصول غالباً وانما لا يجب الزكاة فيه عندهم لان كلامهم الملك التام فيفقده كفقده واما كعبه فقود وابق وصال
 او مال دفون في بنية نسي مكانه بخلاف ما اذا نسي من داره او حانوته او بنية فانه يبيع في لا يبيع لا مكان الوصول

بالخبر المكنج اما المدفون في ارضه او كونه قبلة اختلاف الشيوخ كافي المحيط وكمال المحو وعلانية لاسر بلا حجة اي بنية او علم القاضي قبل الشك
ان حجة ثم علم فلا زكوة عليه لما مضى بخلاف ما اذا لم يتبين فانه يترك قبل ان يكون البنية بلا اقامة حجة فلو وجد بنية سنيين وله حجة الا انه
لم يتم ثم قام لا يترك في الماضي كما قال بعض وعنه مخرج ان الزكوة فيه ان كان له بنية عادلة كافي المحيط ويخل فيه ما على والي مقرر
لا يطينة ولا لا يترك في الكلام من غير الى ان يترك في الماضي في دين المقدور ومعه اذا تيقن الملك ببل عمل التجارة واما اذا لم يكن
به لا عن مال كالمصيبة والميراث والمهر والدية وبطل الكتابة فلا يترك لما مضى واما ما يدل على العمل بالالتجارة كبيعته فبنيته
وقال لا يترك في كل قبض الا بالدية والقدر كافي الزكوة وكمال ما هو واخذ السلطان وغيره معاودة اي كليفه قال البيهقي ليعضد
رئيسي راكبة كرون والتبادر ان ثبوت وطورهم بغيره الى ان ان الوصول فاجازته بعض المحول فبنيته زكوة ذلك المحول كافي لتبوير
وشطر المنيته في الزكوة وقسمت الاداء الى بعض من غدا الى يوسف او وقت العمل اي اقرار الزكوة عند مخرج كافي للزكاة
قال الطحاوي في الاول يشترط ان يكون كافي في الحقيقة وعنه مخرج لو قال ما تصدقنا في آخر سنة فمن الزكوة ثم تصدق ببلانية اجزا
يجزيه كافي المحيط لكن شح فليكون في خلافه في الزكوة لو دفع الى فقير ببلانية ثم نوى جازا كان في يده وظاهر كلامه انه
لوي بنية ونوى الزكوة اجزاء كالبقيع الى خمس راحة وقدره نوى الزكوة او العبرة بقلب كافي المنيته لكن في الزكاة
اصحابنا انه اذا لم يعلم من الزكوة لم يجزيه الا اذا تصدق على الفقير بان لا يخطر بالالفوز والنقل بالكل اي بجميع النصاب في كل
ثبوت المنيته وقبضه ما يراه لو لو على النقل لم يخط الزكوة كافي الكراي في رواية عن مخرج لكانها تسقط كافي شرح الطحاوي وجميع
التفريق في تقسيمه لكل غير الى انه لو تصدق لبعض لم يسقط زكوة كافي قال البيهقي مخرج خلافا لمخرج وهو رواية عنه وبها اشبه
كافي الزكوة في ثلثه عن ابى يونس مخرج كافي الزكاة والقبض كالصدق ولو لم يمسك الكل من بدو تسقط زكوة وان لم ينو ما لو نوى زكوة
عين عنه او دين على آخر فلا يسقط ولو وجب منه تسقط زكوة منه مخرج خلافا لابي يوسف مخرج كافي المحيط ولما انتهت المخرج
الاصل زكوة ابل تصدق على ابى يونس عليه السلام عن ابى يونس مخرج كافي المال عند العرب تبليغه مخرج فقال وجب في كل خمس بالنفع اي
فروم افراد الى عشرين من الابل اسامة شاة متوسطة فلو كانت للتجارة فبنيته زكوة التجارة كافي الخلاصة والاطلاق وال
على ان الجوار والمرفقة سواء في الزكوة فيدخل فيه الجوار كافي الظاهر وكذا الرحا لا تقطع لقوام وكذا الزكوة والانات ولا يمان
تجرو الخمس عن ابل كمان فان ما نوى الاثني عشر كتم بل بالدار اصل اذا كان تمينه هم جميع يقع على الذكر والاشي كالابل كمان
شرح البيهقي وهي شاة تربي ونحني اي السوليد بين العربي والفالج وبوز واسمان يحل على استئجار في الاصل نحو بل
حجت كافي الا بنية كمان بنية الزكاة فيا دونه كافي بنية وعلم ان المدار في زكوة ما على خمس والعشرة عشرة
ولست عشرة من كمان كمان في خمس وعشرين من الخمس ثوبين ابلان بنت مخاض متوسطة ثمانية
عليه هو الان وشاة رقيقة حول واحد كمان في شرح الطحاوي لكن في جامع الاصول انها ناقة ثم لها سنة الى تمام سنتين لان
انها ناقة مخاض اي حمل في الزكوة النخاض وجع الولادة والنوق المحاول واحد في خمسة ككلمة في سنة الاساس

عشرة كمانى اسرجية ونسبى ان يكون من مائة خراجية كسرة فان اسرجها صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
واما درهم كمانى كسرة فان اسرجها صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
ان اسرجها صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
لان اسرجها صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
فخر اجية كمانى اسرجية درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
ان كل اسرجية من علفها ودفاته او من مائة من بيت المال فخر اجية وان اسرجها صاير على العلف درهم
دو درهم من اسرجها بوضع الامام عليه السلام كمانى اسرجية درهم صاير على العلف درهم
وفيه اشارة الى ان هذا الخراج يتعلق بالخراج فاعطى الارض فخر اجية درهم صاير على العلف درهم
ارضه ستة اشهرين جالان سبعة اشهر ثمانية والى ان اسرجها صاير على العلف درهم
والى ان اسرجها صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
لوجوب كمانى ثمانية والى ان اسرجها صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
الطاقة فخر اجية درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
خراج موطن بالاضافة ويجوز ان يكون من مائة خراجية كسرة فان اسرجها صاير على العلف درهم
كمانى اسرجية درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
عثمان بن حنيف جعل الخراجية عشرة فاسمها درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
بزراع الملك سبع قبضات كمانى اسرجية درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
سائر الاراضى فتعريفها كمانى اسرجية درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
فى كل قبضة وفى ثمانية قبيل ان قبضات غير مضمونة الابهام وفى اسرجها صاير على العلف درهم
قبيل الجريب السبع فية ثلثون مناس الخطة قبيل خمسون واربعة الجريب ثمانية مائة فى ما يزرع فيه ثلث الخطة ويخل فيه اذا كان
مشجرة اشجارا غير مشجرة كما يخل ما كان اطراف الجريب اشجارا او مشجرة كمانى قاضى خان وغيره مائة مائة مائة مائة
وان كان العلف اسرجها صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
اشعار باصالة حصى مائة الارض اسرجية درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
ما فيه باربعة المداو وثمانى فى الفدان من اسرجها صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
وغيره ما هو الصحيح وفى رواية من اسرجها صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم
بالفصح الاسرجية الرطبة خمسة واربعة فية اشعار بان لاشى فى اليايس ونبش ان اسرجها صاير على العلف درهم
اسرجها صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم صاير على العلف درهم

كتاب الصوم

اتبعت الزكوة اشارة الى ما تقر في اصول القوم من ان افضل الاعمال بعد الزكوة الصوم وهو في اللغة الامسك عن الفل مع ما كان ككلام
 او مشيا كما في الفقرات وترك الانسان الاكل كما في المغرب في الشريعة ترك الاكل والشرب بالحركات والوطى اي كف النفس عن نهو الحال
 قصدا فلا يشك في ان افضل ما كان في الامور والوطى الكمال فلا يشك في ان متبعية او سميعة بل انزال كما في النظم على ان تتعريف بالاعمال جازة وقول في القدر
 زعم الدور اذ هي فسد الصوم من اول زمان الصبح الصادق او اشارة على اختلاف هو او مع والاول اعطى على ان يكون كافي في المحيط
 الى المغرب اي زمان غيوبة تمام حرم الشمس بحيث يظهر الظلمة في جهة المشرق كما اشار اليه في تحفة المسترشدين تحفة اشيا متبعية غير متبا
 في البخاري ان اختياره غير ان قال صلى الله عليه وسلم (اذا قبل الليل من هنا فقد فطر الصائم) اي اذا وجد الظلمة حساني جهة المشرق فقد دخل
 في وقت الفطر وهذا من فطر في الحكم لان الليل ليس ظمنا للصوم وانما ادى الامر بصورة انحراف عن بيان تعجيل الفطر كما في فتح الباري مع القصة
 اي قصيدة الله تعالى في جز من جزاء الوقت المعتبر شرعا فمن نوى اول الليل ثم لم يخبر به الى الصوم الى المغرب يكون كافي بالاجماع كمن لم يخبر
 ولا فطر او لم يعلم ان رمضان لم يكن صائما على الاكل كما في المحيط وانما في شيا الى انه لو نوى ان الفطر في وقت قيل الصبح لم يكن كافي او الى انه
 لو نوى ان الفطر في وقت قيل صارا نقصا لنقل الى الفطر لكن لو نوى الفطر في الليل ثم انقلب بعد الصبح لا يفسد صومه كما في التمراشي والى ان نوى
 الامسك في بعض اليوم ليس صائما عليه الاجماع كما في الكشف لكن فيه بوجه ان لا يصوم فاصبح صائما ثم افطر خست لانه اذا خرج فيه بوجه
 ما زاد عليه ذكر المحل عليه لان ما تركه من اجزاء متفككة متجانسة كان للبعض اسم الكفاية في اياها في المحيط ان الصوم ساعة متبعية
 الى ان يتقالي والى ان الية لبيان تجدي في كل يوم جميع الصيامات في الايام في زمانه ان فانه في وقت واحدة عند شمس ويصح ان
 صوم شهر رمضان فان المجموع لم يزد من جزئه لا شجرة كما في الكافي في الحقيقة واقته في كل يوم في وقت الفطر او في وقت الفطر او في وقت الفطر
 الى الغروب فافان هذا الصوم في وقت الزوال النهار الشرعي من الصبح الى المغرب فيمتصه الشجرة الكبرى فيجعل الشجرة ساعة
 من الليل مع كثر الاوقات داخل في النهار فنوى عند الشجرة او بعد الصبح على الصبح كما في المحيط وما قبله الى المغرب فيمتصه ثم يصح باطلا
 وثالث ان ينوي مقارنا للصوم كافي في تحفة ويصح صومه باخلاف بينة نقل ويصح بينة فيمتصه باعادة الية الموصوفة بالطريق
 فانه ما قبله على في بعض الشخ ما لا ينبغي مثل نويت الصوم ونيت وجب خيرا كقضاء او الكفارة والتذرة فوطط على النقل والفصل
 ليس باجنبي ولو لم يفتح كما نحن وفيه اشارة الى ان الصوم رمضان والقضاء فرض وكذا الصوم الكفارات والتذرة كما في تحفة كمن
 المشايخ ان التذرة واجبة في الاختيار لان كليهما واجب لافي شرعي او مرضي من اللغو خفيف زيادته مثلا فانه لا يصح عن رمضان
 بل عاناه من واجب آخر وفيه اشعار بان المسافر والمرضى اذا تمتل في فطر من رمضان ومن كثير من المشايخ انه تمتل في الاول
 فانه لا يذرة وكذا اذا طلق قيل انه نقل في الاول الصبح وهذا كله عنده واما عند بعض من رمضان وان نوى واجبا آخر كسا
 في الكشف وكذا اي مثل رمضان النقل والتذرة المحيين وقت في صحت الادراك كل من النيات الثلث الاول فلو قال نذرت
 صوم يوم الخميس نواه قبل نصف النهار بنيت الفرض والنقل او المطلق وصام فقد ادى التذرة وجمعه ان التذرة بنيت لنقل

كما في الزايد في الاخير في الادب النبوية واجب خرفها لا يؤيدان به بل هو يؤيد بها وانه اذا نوى بالليل كما في النهاية
واما اذا نوى بالنها فيؤيدان بها اما ان ينفل في شهر واما ان ينفل في شهر فلهذا اشار اليه الكفاية اشارة خفية كما قال المصنف اما اذا نوى الصوم يومين
ففي نفي ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك واجب فان قوله واجبا على ما ظلم في قوله في ذلك اليوم وريح لم يرد على المصنف شي كما على الهداية
(ثم انفسر شيكاي بنيت واجبا آخر) فانه اراد بالمشار اليه رمضان كما في الكفاية وغيره وشرط للمصنف ان يقض رمضان النذر
وانفل الفاسد والكفار اي كفارة رمضان والطهارتين والقتل والاحصار والصيد والحلق وتختلج والنذر المطلق غير معين
كان نذر بصوم يوم او شهر او سنة والاشهر (وشرط للمدين) ان يبيت اي يبيت في الليل بعنده الطلوع فان كل صوم حجب في الزمان فلا
معلوم لم يجز بنية الا من الليل فلو نوى من اليوم كان تطوعا واما ما تم تحجب لا يقض بانظاره كما في الزايد وغيره والبيت في الاول كل
فل يرفيه بالليل كما في المفردات واللعين كلا من هذه الثلثة فان غير رمضان من الاوقات تتعين للنفل فكل من مضى من غير جميع
الصيامات على الابرام وبما وصفت تتعين كما في التحفة وفيها اشارة الى ان في الصوم لعين من رمضان والنفل والنذر المعين لم يشترط
البيتية والتحسين كما مر واتي انه نوى الكفارة والقضاء جميعا لم يكن صائما عن شيء منها بل يتنفل كما قال محمد بن قيس في يوم يفتح
انه قاض كما في الكفاية والصوم بنية مطلقة او بنية لنفل يوم الشك اي يوما لم يعلم انه الاثلاثون من شعبان او احدى الثلثة
منه بان غم بالله او اثلثون من شعبان والاول من رمضان بان غم بالله ولم يراوه احدا فاستعان بلا قبول فلو كان السماء
مضحية بلا رؤيته فليس من يوم الشك في شيء اقصى بالاثبات كما في المحيط لمن وافق من الخواص والعوام ما اجتهدوا
صوم الخمسين والاشهر او ثلثة من آخر شهر ونفل عنه العامة للخواص اي العلماء كما في الترمذي في الاول من يوليو
بنية وهي ان يقض التطوع بقضاء رمضان كما في النهاية وفيه غيرهم الذين لم يوافقوا صومهم ولم يكونوا من الخواص
بعد فصدت الزهراء العرفي وهو وقت الزوال كما في البداية والنهاية والاختلاف والوقاية وغيره في التقييد بالشريعة
بشرعي كما ظن في المشايخ الا ان صام قبله يومين او ثلثة فالصوم افضل فان افرد ووافق ما يتبادر فكذلك اذا صام
افضل لا يملك ويقتي العامة بالتأخير في الترمذي في الاول من يوليو الشك في قضاء يوم الشك فقد عصى بالقاسم وقيل الصوم
يؤيد من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الا بركه وقيل يكره الصوم ويأثم قيل لا يثم وجميعوا ان لا يثم بالفطر وكره
الصوم ان نوى يوم الشك واجبا من رمضان وغيره لكن الثاني في الكراية دون الاول في النفل وصام عن الكفارة او
نذر لم يكره بلا خلاف وفيه اشعار بان لو اطلق البنية لم يكره في المحيط انه في حكم الواجب فحق الكلام ان يقول بعد قوله (وبغيره) وان
اطلق او نوى واجبا فانه موافق لما بعده في الحكم الاتي كما سيأتي ولا صوم لانه لم ينو لو نوى ان كان الذي هو يوم الشك
واتما من رمضان فانا صام منه والا يكن ذلك اليوم من قبل من شعبان فلما كان صائما صام ما صام من شعبان
ان يميز بنية الشك انه ان كان الغد من رمضان فهو صائم والا فلا وهو من شعبان صام ما صام من شعبان
غدا انشأ الله تعالى فلا روية قيل انه صائم تحسنا وقيل ان الود التحليق فيغير صائم ولا فصام كما في الزايد وكره ان

رودين صوم رمضان وصوم غيره واجبا او نفلا او مطلقا بان نوى ان يصوم غد اسن رمضان اذ كان منه وان كان
من شعبان فهو صائم قضاء او نفلا او غيره مقيد به فان كان يوم الشك الذي نوى واجبا او روتين رمضان او غيره من رمضان
يقع عنه بوجوه اصل النية والايك من رمضان بان كان من شعبان او لم ينظر واحد منها فنقل لو افطر فلما افطار عليه لكون غايته
المشايخ قالوا اذا نوى واجبا اخر فخره من شعبان فهو عا نوى من ذلك العاجب كما في المحيط ومن راي روايا ما يلال الصوم
اي غرة الصوم وهذا حسن في القاموس اللال غرة القمر لليلتين او الى ثلث او الى سبع واليلتين ست وعشرين وسبع وعشرين
وغير ذلك قمر او مال فطروحه يصوم وقال محمد بن مسلمة اذا راي مال الفطر ولم يقبل قوله فانه يسكت بانيته الصوم وفي قول
الكان اما ما يكل جهرا او غيره سرا كما في المحيط وفيه شعاع بان لو آه رجل ثم دخل سرا واداه ساكن فليكن يصوم ثم فان افطر اساء
ولا شيء عليه كما في الزاهد وان رد قوله والحال انه مرفوع القول ثمته انفس اذا كانت اسما وتعتبه وتنفرد اذا كانت مفعلة
وفي شهادة الى ان يشهد عنه حاكم والشهادة لازمة ليدل على ان الفطر انما في اكان عدلا او خذرة وكذا ان الفاسق ان علم قبل قوله في اكل
شبهة الروتين ان لم يوجد حاكم يشهد في المسي وصاموا بقوله اذا كان عدلا الى انه قبل قوله وامر ان اسن بالعلم فالفطر لزم الكفارة
على ما قال العامة وقال الامام لا يلزم كما في الزاهد والى انه قبل قوله تمام يوم الفطر بالطريق الاول بان قبله من رمضان
قطعا ولذا اشترط فيه انساب الشهادة فلا يرد ان المشهور ان الوصلية لا تستعمل الا في موضع يكون الجواب اولي بتفويض الشرط فيسلم
ان يكون يوم الفطر بالطريق الاول عند قبول القول ان افطر بعد الوقت فمضى له الكفارة عليه وفيه شعاع بان اذا افطر قبل الشهادة
او اورد لزم الكفارة وفيه خلاف كما في المحيط والصحيح انه لم يلزم كما في الكافي وقبل خبر عمل واحد وفيه رش الى انه لا قبل خبر واحد
انه لا يشترط الدعوى والشهادة كما قالوا ما عنده فقد اشترط الدعوى والى انه يشترط الاسلام والعقل والبلوغ والى انه لا قبل قول
المستور والصحيح انه لا قبل ولا الفاسق خلافا للطحاوي كما في المنهاج ولو كان ذلك العدل قننا بالاسر فافطرت المديرة المكاتب
فقبل خبرها بالطريق الاول وفيه عيب ملك هو داوود او خالص اليهودية ويقال للمواحد وجميع كما في القاموس وامرأة او انه او خذ
في قدس نابا وحسنه لا قبل شهادة للصوم فلفظ قبل مع نحو عيم اي سحاب كالغبار والذنان وقال الفقيه انما يقبل اذا قال رايته
في العصر او ادين خلال العيم ومن احسن لشرط انساب له كما في المحيط وشرط مع نحو العيم للفظ طرفة ظاهر الرواية نصا
الشهادة اي شهادة غير الزنا وسور جلال او بل وامر انان وفي المنتقى انه يقبل فيه شهادة واحد وشرط ايضا لفظها
الشهادة والعدالة اي الاسلام التمام والعقل والبلوغ للشاهد في الاكتفاء اشارة الى انه يقبل فيه شهادة العبد والامة والمجذوم
القذوف وفي المحيط انها غير مقبولة منهم لا يشترط الدعوى فيه وفي العدة انه يشترط والاكتفاء يشير الى ان في الصوم واللفظ لشرط
حكم الحاكم بل يكفي ان يامر الناس بالصوم والخروج الى المصلى كما في العمادية وبلا عيم جميع عظيم غير مقدر في ظاهر الرواية فمجا
اي في الصوم واللفظ اي يشترط مع يقع الظن بخبرهم كما في الكافي فلا يشترط علم اليقين الناشئ من المتواتر كما يشير اليه في التمهيد
لكن كلام المشرح يشير اليه في الزا الصحيح انه لا يصح ان يكون من اركان شيء لا يتوهم توطؤهم على الكذب وفي الكافي عن ابن تفس

اربعة آلاف قليل خبرا وعن خلفه ثمانية قليل يبلغ في المحيط عن ابي يوسف ان خمسة وعشرون قال الطحاوي انه يقبل فيها
شهادة واحد جاز من خارج المصداق على ما كنهه حسن ابي حنيفة في نصاب الشهادة وعنه في الصوم شهادة واحد والاكتفاء بشعبان في
فيها الدعوى والشهادة والعدالة والحكمة في المحيط انه يشترط الاخيران والظاهر من العمامة ان الصوم وانفطر مع الغنم وبلا عيس
مستويان في تلك الشروط وفي اعتبار الرواية اشارة الى ان ما قال اهل الشيعيم غير معتبر فمن قال انه يرجع في ذلك الى قولهم فقد خالف
الشيخ قال محمد بن علي بن مسلم من اتى كاهنا او نجافصه فبا قال فوكافوا انزل على محمد وعن ابي حنيفة في ان ركعا انظر تقدم
اشهر فليعلم الماخضية وان رآه خلفها فليست مقبولة وتفسير القدم ان يكون الى المشرق والغرب الى المغرب في سيرة سيرة الى المشرق
فالتم اذا جاز اشهر في المال في جنة المشرق الى ان لا يحقر رواية الدلائل قبل الزوال ولا بعده في الليلة استهت كما قال محمد بن
وغيره الجوزي يوسف بن ابي اذ اراد في الزوال فاما خفية وعن ابي حنيفة في ان غاب قبل الشفق فمن زده الليلة كما في الزمان في ان
احد البلدتين بالرواية لا يلزم الاخرى عن محمد بن ابي حنيفة انه يلزم من صحيح من يصحح ان لا يلزم اذا استفاض الخبر في البلدة الاخرى الى
لا عبرة لاتحاد المطالع واختلافها وبهذا سائر الرواية وقيل يثبت كما في المفصلة واحدة على ما في الجوزي حجة شهر فاما اعتبار
بقصة سليمان عليه السلام فانه قد انتقل كل مذ ذور وح من اقليم الى اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر واحد وهو
الشهرين يوما من رمضان يقول علي بن ابي حمزة في الصوم او حال او منقصة حل الفطر من يوم الحادي والاربعين سوا ذلك في المال
في الزمانين او لا فالاطلاق دال على ان هذا الحكم جاز في اقليم السما في الصوم وانفطر جميعا وهذا بخلاف اولى اقليم فقط وفيه خلاف
والشيخ الفطر اولى الفطر فقط او نصحت فيها وفيه خلاف ايضا قال الحسن بن صالح بن ابي حنيفة في الصوم وانفطر الى زيادة رباين (كذا) في صحيحه
في المحيط ولا يلزم منه كذا لانه لا اتصال القضاة به صراحة فكانهم رآه وبعدهم ثمانية يقولون في ذلك لا الفطر الا اذا كان
اخره سوا اقليم السما في الزمانين او لا وقال محمد بن ابي حنيفة في الصوم انما فيها حل الفطر قال الجاهلي لا خلاف في ذلك انما اذا فطر في الفطر
كما في الذخيرة والاصح اى بال يوم من ذي الحجة كالفطر اى كمال يوم من حال في ظاهر الرواية في شهر طمع انهم اى بال يوم من الشهر
وبلا غنم جمع عليهم وعنه كالصوم فقبل مع الغنم خبر عدل وقد مر تمام الكلام

فصل من جامع من الجماع وهو خال الفرج في الفرج لكن في الخزانة ان التقا ما احتانين وجب الكفارة او جمع في
اسبابين اى القبل الدبرين انسان حتى الجماع في الدبر موجب للكفارة كما قال ابو بصير من فقهه كما في المحيط لكن في الجواهر ان الز
اذا لا يطع رجل لم يكفر قضى كما استحق المرأة بمرأة وانزل ما وقيده اشارة الى انه طلع الفرج وهو واقع فامسك كالمكفر كما لو جامع مناسيا
عن ابي يوسف من ان بقى بعد الطلوع كفر وان بقى بعد ان ذكر لا وعليه القضاء وكوتبت من الزوج الطلوع فعليها الكفارة ولو جامعها ثم
مرض في يومه سقط الكفارة كما في المحيط والى انه لو لم يذكر بخرقة فانه لا كفارة له لانه لم يكفر كما في المنية والى ان الرجل جامع امتهاة كفر
كالمرأة باصبي المجنون وفي صورتين اختلاف التشاخص كما في التمراشي او اكل وشرب سواد نوى من اللبليل او النهر في
النوازل اذا نوى من النهر ثم اكل لم يكفر والا لم يصح كما في الكشف ولو اصاب غير نوازل لم يصح ثم اكل لم يكفر عنده وكفر عندنا

الثالث واما بالنقدية والافدية فعليه ما يملكه فيقبضه ثم يبيعه من المذبح فيقبضه ثم يذبحه الى المسكين ثم وثم الى ان يفتي عيسى
 انهم يكسبون ما يقرض وارثه فينبغي ان يقول المذبح المسكين في كل مرة الى ان يفتي عيسى صوم كذا الفدية صوم كذا الفلان بن فلان بن
 فلان لم يفتي ويقول المسكين قبلته واطلاق كلامه يدل على انه لو ذبح الى فقير حيا لم يذبح الى فقير ميتا ولا المقدار ان يذبح اليه قبل
 من صوم صاع لم يعتد به وبنيتي كما في ايمان الصغرى وعياذة وغيره لا يحجز به اي صوم الواحدة وغيره ليست ذواته كما في
 فالاضافة للصوم فلا يرد ان الزكاة والحج والكفارة مجزأة بل اخلوا وعن خصام ومحمد بن كزوه ان غيره صام او صوم غيره فليأكل
 لان الهنة وروثها ولو لم تأخذ بها لغيره من الاجتهاد كما في المحيط وذكر في الزايد عن خصام واما محمد بن يوسف فيقبضه غيره
 صلواته ويؤخره ثم يفتي اي تمام صوم نفل لا يشترط اي بشرع غير منقول انه عليه الا لا يلزم كما في الهنة وقية شاربان
 انشاء لا يجوز كما في الايام الحرة اي في الهنيء صوم فيها جعل الايام منهية لعلاقة الحمل اي يوم لم يقطر
 يوم الاصحى مع ثلثة من الايام بعد اي الاصحى شمس تلك الثلثة بالتشريق والاس من اي بعيد من التشريق فان بها
 لا يلزم بالتشريع فيه فبالا فساد لا يلزم القضاء وحسن الى يوسف راج انه يلزم به كما في الكشف ذكر في الزايد في غيره انه لا يلزم به
 عنه خلافا لما اذا احتج الى التفسير لان الايام لمنهية كثيرة وان لم يكن مثل تلك الايام منها ستة شوال اربع صوم فيها كره
 مطلقا عنه وتنبأ بعائنه الى يوسف راجح لا يكره مطلقا كما قال المتأخرون الا انهم اختلفوا ان التنبأ يفضل او لا يفرق
 وقال المحلاني يستحب صومها اذا اكل بعد العشاء كما في المنهيات وذكر في المنهيات انه يستحب التفرقة في كل يوم من الايام
 ومنها يوم التروية وعرفة قبل الهنيء في نحر الحاج ومنها الجمعة منفردة واما عنده خلافا للطف فيجوز ومنها يوم المهرجان النيران والام
 يوافق ما اعتاده واما عنده ان صوم من كرهه وتما صوم الدهر وان فطر الايام الخمسة وهذا عن ابن يوسف راجح كما في المحيط
 ومنها صوم الوصال اي صوم يومين او ثلثة بلا افطار كما في المنهيات ومنها صوم ايام البيض فانه مكره عند بعض كما في المحطة
 وهي الثلثة عشرة والرابع عشرة والخامس عشرة قبل من الرابع عشر كما في الزايد عن ابن يوسف راجح انه يستحب الصوم الاثنين
 والخميس كما في المحيط وصح المنهيات فيها اي في نهاره الايام لمنهية بالاصالة مثل من رتب ان صوم يوم النحر او نهاره
 ان يذبح يوم النحر او بالتعبية مثل ان يذبح صوم هذه السنة او سنة متتابعة او ابدية او سنة انه لا يصح المنهيات لكن في فطر كذا
 وفيه في الايام اخر الا صوم اللب فانه طعم لكل يوم مسكينا كما في الفطرة وعن محمد بن ابي طالب وان صام صوم من
 عمنه بجلبه شاربانه يذبح صوم الاصحى او فطر وقضى يوم الفطر صح كما في الزايد واما لو صام فيها عن واجب آخر كالتضامن او
 لم يصح لان ما في الذمة كمال اداء ناقصة كما في المنهيات وفي فطر نفل اباة بعد ضيافة ثم في فطر سوا كان
 ضيفا او ضيفا فكره لمصنفه كان لم يوجب له رواية الضيفات والضيافة مشعر بان غير ليس بعينه بل هو ما هي ففته انها ليست
 بعينه ومنها انها عند ما في الكفاي ومينى ان يقول اني صائم ويسأله ان لا يفطر كما في فتاوى الحجة والافضل ان يفطر
 ولا يقول اني صائم حتى لا يلزم الناس سورة قال ابو الليث ان كان الافطار يسر وسر لم يباح والا فلا كما في النظم الصحيح انه ان ذبح

كما في فتح الباري في ذكره في الزيادة من سنن الصوم المتحرقة وناحية من أجل الاطعام ويحب لافطار قبل الصلوة
ومن السنة ان يقول عنده (اللهم لك سميت بك اسمك وتوكلت وعلى رزقك افطرت وصوم الغد من شهر رمضان
نويت فاعف عني ما مضى وما آتاه خیر)

فصل الاعتكاف

الاعتكاف لغة البس من العكف اي الحبس ومن العكف اي الاقامة كما في الكافي وشرعية على ضربين
واجب بالامام اشارة الى الاول هو كسب في سبب بنية عبادة غير واجبة بقرينة قوله سنة مؤكدة مطلقا قيل في الخبر لا يخرج من
وضان اما في غير مستحب كما في بيان الاحكام قيل سنة على الكفاية حتى لو ترك في بلدة لا ساكروا قيل في الاقامة كما في
الزاهد في صحيح الشافعي انه لا بد من نية على كسب في سبب بنية عبادة غير واجبة بقرينة قوله سنة مؤكدة مطلقا قيل في الخبر لا يخرج من
ساعة منها ظاهر الرواية عنه انه يوم فعلى الاول لا يفي الا في سببه وعلى الثاني لا يفي لان العكف انما هو الاقامة والامام والى ان الصوم ليس
شبهه بغيره ظاهر الرواية كما في النهاية وقال انه يجوز ان يتكف في كل يوم من ابى يوسف في غير مسجد كما
كما في الكافي وفيه ايضاً الى انه لا يجوز في ظاهر الرواية الا في مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما
من الاحكام الآتية فقال وهو اي الاعتكاف الذي هو في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما
الذكر اما تعريفه فتكاف الا في سبب بنية عبادة غير واجبة بقرينة قوله سنة مؤكدة مطلقا قيل في الخبر لا يخرج من
تأخر الاعتكاف في الخبر انه لا يقال في غير يوم من الصوم والى انه لا يصح التذرع بعكاف من ابى يوسف في غير مسجد كما
تعالى عنه في الجاهلية فتكاف ليلة وقدمه على انه عليه السلام بايقافه كما في قوله في مسجد جماعة في قوله في يوم كمال
اي كماله في قوله في حنفية ج انه لا يصح الا في اليوم خمس مرات قيل يصح في كل يوم في كل مسجد كما في قوله في حنفية ج انه لا يصح الا في اليوم خمس مرات
عند الجماعة من مسجد جماعة في كل يوم في كل مسجد كما في قوله في حنفية ج انه لا يصح الا في اليوم خمس مرات
مسجد بيت المقدس ثم لما جاء في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما
في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما
عليها بالقول ولو امكن بالانكاف لم يكن كما في كسب في سبب بنية عبادة غير واجبة بقرينة قوله سنة مؤكدة مطلقا قيل في الخبر لا يخرج من
بالهذه الا في يوم كما في عامة المتأدلات لكن في محراب المحيط من كسب في سبب بنية عبادة غير واجبة بقرينة قوله سنة مؤكدة مطلقا قيل في الخبر لا يخرج من
ابى يوسف في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما
الاعتكاف الواجب من كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما
ليلا او نهارا منه اي من المسجد في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما
والشهر اربعة او لم يكن له خادم كما في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما
في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما في بيان الكافي في قوله في كل مسجد من ابى يوسف في غير مسجد كما

كما في قاضي خان وصح في نذر ايام او يمين نية النهار خاصة لانه نوى حقيقة اللفظ وفيه رمز الى انه صح في نذر ليال
او لياليتين نية الليل خاصة لانه نوى الحقيقة الا انه لا يذم شيء والى انه لا يصح نية النهار في نذر الشهر لانه اسم ثلثين يوما وليا نية الى
انه صح نذر يوم فيدخل المسجد في عتكا فقبل طلوع الفجر وفي عتكا ما فوقه قبل غروب الشمس من الليلة الاولى ويخرج بعد الفجر
من اليوم الآخر كما في شرح الطحاوي وقوله خاصة اي خصت نية النهار وانفدت من نية الليل خاصة وانفردت بها وانما وجهه تعالى
من الليلة وتقتل ان يكون صفة فيكون حال من النية لاسيما النهار كما ظن اذ التاثير ياتي عنه ولا يخفى انه يشترط ان يفرد
وفراغ باله فيشير الى ما التزمه من رعاية حسن الاختتام كما الى الحديث القدسي على صاحبها صلاة وسلام الله اعلم

كتاب الحج

قد مر على النكاح لانه ليس من العبادات المختصة وليس من آخر العبادات كما ظن بل الجهاد كما تقر في الاصول في الاولى تقديمه على النكاح
والحج لانه القصد الى شيء شرعية القصد الى بيت الحرام باعمال مخصوصة في وقت مخصوص كما قالوا وافتح واكسرت قبل الكسرة بفتح
والفتح غيرهم وقبل الفتح الهم والاكسرة مصدر قيل يعكس كما في فتح الباري وهو نوعان الحج الاكبر حج الاسلام والحج الاشراف كما في
الشفق فلم يكن العنوان من التخصيص في شيء فرض الحج الاكبر على من لم يمسك كسرة فلا يفرض على العبد والكافر وبصير المجنون
ولا يبعد ان يترك قبله لانه لم يمسك نية في حجه من الارض فلا يفرض على الزمن والمقطوع الرجل وغيرهما عنه وفي رواية
عنها واما عنه بها وفي رواية عنه يفرض على من لا يملك من الحجج عند ما خلا فانه لو كان صحيحا ثم صار من ماله الحجج بلا خلاف
بصير فلا يفرض عنه على الاعرج وان وجد قدامه ففرض عنه بها وفي رواية عنه وعن محمد بن ابي نعيم انه لا يفرض عليه ذكر القدر والى ان
من له انة يعمل معها بالجهنم وقد وجد في الوجوب عايد واثان الكل في المحبة وظاهر كلامه ان الصحة شرط الوجوب عنه وليس شرط
فيه خلاف والصحيح انه شرط الاداء على ما لا يرد على الدين الا على الاول كما في النهاية له زاد في النفقة وسط وهو في الأصل
الذخرا لا يملك على يتخلل اليه في الوقت كما في المفردات واصله اي ما يحتاج اليه من الطعام وغيره ذبا ومجيبا وهي في
الآل ابي القوي على الاسفار والاحمال ديموي الذكر والاشلي والتمار لسبب النية كما قال ابن الاثير وفيه إشارة الى انه لو وجد كثير
درجته وكثير من حاجته لخرج من الرحلة كما في زافيه خان وكذا لو استاجر ثلثان بعير ثم ركب كل منهما فرسا كما في الزاهد والى ان شرط
المالك اياها لا يتجرب فيها فالا يفرض باجتماعها ولو كان الحج قريباً كما في المفردات والى انه لا يجب بالمال الحرام لكن لو جبه جاز لان
المعاصي لا تمنع الطاعات فاذا اتى بها لا يقال انها غير مقبولة كما في مكرويات صلوة الخمرانة ولا يخفى ان الذين في حق الاتاق
واما في غيره فالشهر الزاد والقدرة على الشيء والتمتاد وان هذه الاسوشة طعن في خروج قافلة ببلده فان ملكها قبله فلا يملك بغيره
الى حيث شاء كما في شرح الطحاوي والمفردات وغيرهما ففضل اي فضل الزاد والاحالة وتقبل ان يكون مصد بفضلا كما لا يه
اي من حاجته الامانة كما في الفطرة وحق النفقة وسط عيال له اي الدين عليه سبباً بحيث تهم كالتزوجات والاولاد
المعسر والحق والى بالاكسرة جمع يعمل كالنيرة ولا يخفى ان النفقة مستدركة بما لا بد منه ولعل لذكر زيادة الاتام الى

الى وطنه من ابتداء سفره فلا يشترط اقبال نفقة يوم بعد العود خلافا لابي عبد الله الجرجاني وعن ابي يوسف من نفقة شهر كما في المحيط وقيل في التاجر اسأل التجارة في الحرف آلات حرفته وفي صاحب النسيئة ما عيش بخلتها وفي الحراف والاكلا لا اتها البقر ونحوه كما في قاضي خان والكلام مشير الى انه لو كان له كروم ونقارات وارض حواشيها يفتنهما يكفيه عياله لا يفتنهما فقيمتها لم كما في الهنكية كذا اذا كان له جواهر وثياب لازمة كما في الجواهر من الطريق اي من من مريد الحج ان طريقة من من بصبيان والقتل غيرهما فان علم انه لم يامن غلبا يجوز تأخيرها كما في الجواهر لا يرى ان ابا بكر التورق خرج حاجا فلما ذهب حلة قال لا يصح ان يرد فقطد ركبته بسمائة كبيرة في حلة فردوه وفي واقعاتنا في النسل بعض الحاج عن ترك الحج وعن ابي القاسم صاحب فتح قل لا شك في سقوط الحج عن النساء وانما اشك في الرجال وقامى ابو بكر بن جصاص بن عبد الله سقط عن الرجال ايضا لكثرة الاقطار وبفتح الوبي والترحال في الصغير نحوهم والفضل الكرماني بنجر اسان كما في الزاهد في قال عبد الله بن يحيى ليس الحج على اهل خراسان منه كذا سنة وقال ابو القاسم بصغار لا يرى الحج فرضا منه عشرين سنة والبادية عندي من الزاهد في قال ابو بكر بن جصاص سنة عشرين وثلاثمائة فكيف في زماننا قيل انما قالوا ذلك لانه لا يصل الى الحج الا بالاشقة فيكون حيا لا حقيقة وتنتهي يول الى هذا يرتفع الطاعة كما في المنعرات وقاضي خان وغيرهما لكن في الهنكية لا يمنع الحج بالكرس فانه لا يحتاج قافاة عن كفاه وسقط الحج مبطل في كل ارتفاع العمل بقوله تعالى والله على الناس حج البيت آتية فلا اعتماد على ما قاله النقيض ابو القاسم انه ان غلبت الامة الطريق فقرض المافساق وطاهر ان من الطريق شرط الوجوب كما روى عنه وعن بعض اصحابنا انه شرط الاداء وهو صحيح فيانزلة اليعسا كما في النهاية وما فرغ عن الشروط المشتركة شرع فيما يختص بالمرأة فقال الزوج بحر اى مع الزوج ويجوز الفسخ على الابتداء او المحرم اى الزنى حرم عليه كما جاء بالبقرة او فسخ او حرمة كما في المشايير فلهذا لو كان محررا لا شتر زوجته وعمتها وخالها فان حرمتها متقية بالنكاح كانه من الحج ايضا ويحرم باطل الوطى وحرم النكاح ابد لا دخل فيه الزوج وان لم يكن محتاجا اليه في هذا المقام واطلاقه يدل على وجوب الحج عليها وان كان المحرم لم يوافقتا الا بفقتهما وفيه اختلاف الروايتين كما في المحيط وفي مغرى كلامه رفرخني الى اشتراط كون الزوج والمحرم عاقلين بالغين موافقين لما في ذلك بلا اجبار فلا عبرة للصبي والمجنون لايجوز للزوج والمحرم على ذلك كما في شرح الطحاوي والى اشتراط كون المحرم غير فاسق ولا فلا يجب عليها كما في الخزانة للمرأة الشابة او العجوز والا فتجاء مشير الى ان اذن الزوج لا يشترط لان حقه لا ينفذ في الفرائض والى ان التزوج غير واجب عليها اذا لم يكن لها زوج وبغنى ان يقيد المرأة بالخالية عن العدة لان شرط الوجوب مخلو من العدة اى عندية كانت كما في الزاهد وغيره وقطاهر كلامه ان المنز شرط الوجوب وللشأن فيه خلاف كاسن الطريق وفي تخصيص المرأة بشعار بوجوبه على الامر وادب الصبي الوجوب بشرط كون قريبه من يمكن للاب ان يمنع عنه حتى يلبس ويكره له ذلك ان احتاج اليه الاب او الام كما في الخلاصة ان كان بينهما اى بين مكان المرأة وبين مكان ما خوزة من ملكات اعظم اى خرجت منه ولكون البلدة احرام وسط الارض تسمى بها كما في المفردات وانما ذكر الحرام لانه لا يخلو منى الوفاة بالاسميته مسيرة سفر اى سافرة ثابته بها ولا يخلو منى ثابته اليها

لا تشاء فربما محرم الا الى ما دون اسفر كما في الكافي في الحمر يسكنون ايمهم ومنها اسم لمدة عمارة البدن بجمعة قرة وهدية لهم لمحمد بن
الزمان كلاهما ظرف فرض على الفور في اصح الروايتين عن ابى حنيفة راجع وهو قول ابى يوسف راجع على التراخي كما في المحيط الاول
المختار كما في السراجية ولذا استبعد عدالة تباخيرها كما في التمر تاشي والفقهاء الغليان ثم استخبره ثم سمى به سبعة اتي لا يثبت فيها كما في
المخرج قال بن الاشير في كل شيء اوله وشريعته تعجيل الفعل في اول وقفات اسكانه والتراخي لغة التباعه وشراحوه اذ تاخير فعل عن اول
التي ظن الفوت فيقتل وهو المراد من انوار تعين شهر الحج من العام الاول للملاد وفيها فم عنده شيخين بالتأخير الى غيره بلا عذر الا اذا ادى
ولو في آخر عمره فانه رافع لا ثم بلا خلاف ومن التراخي ان لا تعين هذه الاشهر له فيجوز التأخير عنه محمد راجع لكن بشرط سلامته اعاقة في نقل
عنه في المسبوق وغيره وفيه اشكال لان العاقبة مستورة غير قابلة لبنا شيء الا ترى انه لو سأل سائل عن كل التأخير عن هذه العام
عنه محمد راجع لم يجز لثبته ان محرم بتجديد التحريم والتجديد ما قال ابو الفضل في اشارات الا انه لا يثبت عنه محمد راجع بالتأخير اذ مات فيجاءه
واما في ظن المسبوق بالامارات فيها ثم بانوت لان السبل القليل اجب عنه فقدان غيره وكذا في الكشف لكن في الزايد في قوله
عليه السلام حيل بينه وبينه حتى مات سقط لان وجوبه به مع ما سقط عن الحاض قبل خروج الوقت قبل لم يسقط لانه على الفور وكذا اذا
بعده الياسر وان فوط حتى انقضت الياسر ان تقرض فيجوز ان مات قبل قضاها ان تقرض يري ان لا يؤاخذ به اذ عزم على القضا وسنة
انتم تاشي عن ابى يوسف راجع لزمه الا انقرض لو حج الفقيه ثم انتفى لم يجز ثانيا لان شرط الوجوب التمكن من الوصول الى موضع الاداء الا ان
ان المال لا يشترط في حق المكي لكن في النواور انه يجز ثانيا ولو احرم من ميقات حتى يبلغ او عتق في قضى كل منها على
احرامه واقام اعمال الحج ولم يوجد فرضه في الجبى او البعد لانه تشغل في الاحرام فلا يقبل في ضا ولو وجد في الباع قبل الطواف
واوقوف احرامه بان يرجع الى ميقات من المواقيت ويجوز التلبية بالحج للفرض صحيح ذلك التحديد لانه لعدم الالبية لم يكن احرامه لازما
فلو رجع الى تلبية الاحرام ادى فرضه لا يصح في الحج تحديده احرام العبد لمحقق لانه لا يلبية الاحرام كان حرامه لازما فلا يخرج عنه
الا بالانها ثم وفيه شعاريان المحنون اذا افاق والكافرا اذا لم يجد الاحرام مضى كل منهما عليه لم يؤذ فرضه ولو وجد الاحرام اذ كان في
المنبرت وهو فرضه في فرض الحج الا انهم من شرطه الركن الاحرام لغة المنع كما قال بن الاشير وشراحوه تحريم اشياء واجباريا شيئا وكما في
تمتع الهداية وهو شرطه في النهاية وخبره ولا يبعد ان يكون فيه اختلاف في الركنية فانه كالتكبير في الصلوة كما في فتح الكافي وغيره
والوقوف اي انقضاء ولو ساقط من الحج والعرنة ان طلع فجر الفجر فترتبه هي كعرفات اسم موضع شرقي من مكة على اثني عشر ميلا
وتسمى بياضين ان لا يكون في الصحاح انها شبيهة ببولد لكن قد ذكره في الاحاديث الصحيحة كالبخاري ومسلم واما سمي به لان
ابراهيم عليه السلام وضع على جبل وارجع الى الشام ولم يتبقا سنين ثم التقيا يوم عرفة بعرفة وطواف النحر كزيارة
ويسمى طواف يوم النحر وطواف الركن وطواف الافاضة فالطواف الدوران حول الشئ والزيارة مصداق زيارته كما في النواير
تقنية بزوري بالفتح اي قصدت زوره وهو على الصدر كما في المفردات والاضافة بادني طابته ومعنى الدوران والافاضة
في يوم من ايام النحر سبع مرات فكل ركن كمنه قول الشافعي رحمه الله فان الركن عند نار ربعة واما علم الى الابد

وغيره بعد بالان كل ذلك محرم فيه فانما سميت بهذه الاسامي لانهم لما اقلوا اسما للشهر وعين اللغته القديمة سموا بالوافق تلك
 الازمنة فتم سجون ويقعون عن الحرب ويتقلون عن مواضع يقال لثال زيدا اذا زال عن مكانه وعلم ان ايام الحج والايام خمسة
 يوم عرفته وايام النحر والتشريق وكذا كانت تحريم احرامها على المحرم الى الحج قبلها اي الاشهر كما اثيرت فيه شرح الطحاوي وذكر في تحفة
 انه كرهه بالاجماع وفي المحيط ان من من الوقوع في مخطو الاحرام لا يكره وفي نظم عنه كرهه الا عند ابي يوسف في كلامه شهابه كرهه
 الاحرام في اول كل الاشهر ولا في غيره الا اذا اخرجت ليوفت الوفوف بعرفة كما اذا احرهم يوم اخر فانه لا يغتسل كحج فوات اقوى اركان
 و العرفة اسم من الاعمال التي تصد الى مكان ما كمن في المغرب والزيادة التي فيها عماره الوكمان في المفردات وشرعية فعال خصوصية
 سنة مكودة وقيل اجنبه كما في التحفة وعن بعض اصحابنا انها فرنس كناية كما في الكافي وهي طواف البيت وسعي بين الصفا والمروة
 فليس سعيهما كمن فالاحرام والخلق شرط كما في التحفة لكن في شرح الطحاوي ان الاحرام كمن سعي خلق او تقصير اجبان وهو في ذلك
 سنن وادابا كما سعي وجازت العمرة في كل السنة مرة او اكثر وجنب فيها ما في الحج وادابا كمن سعي بين الصفا والمروة في الحج
 الروايات واذ خلق خيبر عن احرامها كما في قتيبان وكسبت العمرة ومحت في يوم عرفته واربعة بعد ما من ايام النحر
 والتشريق عن ابي يوسف سرح لا يكره في يوم عرفته قبل الزوال عنه الا في السابعة من هذه الايام اذا احرهم بها في غير ذلك اذا
 احرهم فيها فيضنها كما في المحيط وميتقات المدة في اي سبب احرامها للمدينة ومن سلك هذا الطريق من غيرهم سوا كان بكيا
 او غيره الحج او العمرة ويكره في سائر المواقيت لما عينه صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه في اختياره وغيره وقال ابن حجر انه صلى الله عليه وسلم
 وقتها لابل الاتفاق قبل الفتح لما علم انه قد تشفع والمدينة في الاول الوقت المحذور ثم تنبيه للمكان اي موضع الاحرام كما في الكافي
 والمدينة كالمدينة منسوب الى المدينة صلى الله عليه وسلم كما في شرح مسلم وهو الحليقة على اصغر مكان على اربعة ميل من المدينة
 وعلى اربعة ميل من مكة فهو اهلوا فيقتل ما علم احرامها للمدينة وادابا فيقول بابل سائر الاتفاق فان المدينة اقرب الى مكة من غير
 وميتقات العراق واخر اساني اهل العراق والعراق بالكسرة ياد بكونه يعرب بزان شهر شهره وموضع الموك كما في الازهار
 وادابا فيقول بالكسرة رضى بنقه على سنة والربيع بابل من مكة وادابا فيقول بابلان فيما جبالا صغيرا يسمى بالعراق وميتقات الشام
 والمصري وغيرهما من ارض المغرب بغير واليا فيكون واليه ابا لم ياباين او ابا الوامدة وصدق الاخرى كما في الرضى
 حقه فيهم الحميم وسكون ابا رقة بغيره في خمس اصل واثنتي عشرة بابلان قومانز بوفيا فاحققهم سبيل اي شيا صلهم اهل مصر كما في
 الى ران باراد الهرة والذين معجته لانه لا يبر لهما احدا لا محكم كما في فتح الساري والنجدي ومن سلك هذا الطريق واتخذ اسم عشرة مواضع
 مرتفعة بين اليمن والهندية وهما اعلما والعراق وانشاء مشقه او اولها من ناحية الحج اذ ات عرق كما في التويم البلدان قرن بالخير
 كما في الصحيح وفيه انه بالسكون وسبيل شرو على فزات كما في المغرب كمن نقل القاصي عياض ان المتحرك بطريق واسكن كمن
 وسبيل مرتين من مكة كما في فتح الساري واليه في غير ما علم بفتح الياء والامين وسكون الهم ويقال ان سبيل العلم
 بالهرة واليه سبيل وكى يهرهم وهو مكان على مرتين من مكة وهذه المواقيت كالتحدي فيعلم جنوبا ويقابلها بلد ذو الحليفة وقرون

مشرقی و یقیناً بحقیقت و اما ذات عرق فیحادی قرن و لا یخلو بقیة من البقاع الا ان یحادی سیقاً تاسماً کما فی فتح الباری و هذا اذ قصد
کتاب من طریق مسکوک اما اذ قصد من غیره فیه قیمة یحادی سیقاً تاسماً من هذه المواقب کما فی الاختیار و حریم تأخیر الاحرام عنهما
ای من هذه المواقب لمن قصد من الآفاق و اتحلی و اخری و المکی النجار صین التجارة او غیره و دخول مکة للحج او حجة او تجارة
او التوطن او غیره فان دخل بلا احرام فعليه حجة او عمرة و کذا فی کل مرة و فیه شها ربانه لوقوع دخول التان بنی عامر او غیره من کل قبل
فیه ثم دخل مکة فلا شیء علیه و عن الی یوسف ح انه شرطیة الإقامة فی خمسة عشر یوماً کما فی الزاهدی غیره لا یجزم التقیة لهم ای تقیة الاحرام
علی هذه المواقف بعد دخول الاشهر و الفضل من دورته اهلہ لان التأخیر الی مہیات بطریق الترخص و عن الی حنیفة ح هذا من ان
لا یقع فی مخطوئ الاحرام عن محمد ح هذا اذا کان اول ما حج و حسن التأخیر الی مہیات کما فی محیط و حل لایل و حلها ای اصله
المواقف و یحل فیہ ایها و دخول مکة لحاجة للنسک غیر محرم و مہیات ای مہیات بنی اهلها للحج و حجة کل بالکسرة
هو ما بین المواقف المحرم لایل الذی هو خارج المواقف و المہیات لمن ستر بکاة و محرم للحج المحرم فجاز ان یجزم من و یجزم
وقال ابو جعفر المحرم من جانب المشرق ستة هیال من اشمال ثمان عشر و من المغرب ثمانية عشر و من الجنوب اربعة عشر و کذا فی
الکبری لکن الاصح انه من اشمال ثلثة هیال تقریباً کما فی المصنوعات و اربعة فانه لا یغیر و یل انه لیس یطوف کل بنیها فحلیل
کما فی فتح الباری و لمن بکاة للعمرة کل من ای مکان شامسه و اقر فی تعظیم کما فی محیط و من شامس الحاج او غیره احرام
تغسل بابه و نظفاره و عاتقه ثم وضوء و غسل للتطهیر حتی یومره ای انض حب و فیه اشعار باستحباب کل کما فی الاختیار
و لیس لزار بلا عقد جبل علیه فانه مکروه و یومر وسط الانسان و رواه من الکشف فیه تریه بالکشف و فی النهاية انه یحل
تحت یدیه الیمینی و یقی علی کفة الایسر و یتقی الایمن کما فی الا ان الاول اولی کما فی عدة الناسک لصاحب البدایة و هذا
اذا وجدوا فی شق سرادیل و تیار به و فی بعضه و یرتدی به کما فی التعمیر و فیه اشارة الی انه لا یلیس السراویل و التنبیان و ان یجس
کما فی الا باس یل اعتبار اذ لم یحل ید ید فی کیمه کما فی نظم و الی ان السنة للحاج ان یلیس ثوبین کما فی الیکرانی و اذ انفی
بالیستر عورتہ جاز کما فی الاختیار طایرین بغسل او اربعة و فی الاختیار ان الثوب یجید الایمن فیحل و الطیب
استعمل عینا لمارحمة تطیبه ان وجد یا استحباباً و عن محمد ح انه لا یطیب بالیستی اثره بعد الاحرام و الاول السجج کما فی محیط و حل
فی موضع الاحرام شققاً قرأ فیها ما شاء و افضل سورة الکافرون و الاخلاص کما فی الکرانی و قال لمفرد ای المحرم بالحج اللهم
اصله یا الله خذ منی الخصال و انما یلیق بانما فل تعالی الله تعالی عنه و افر ما عرض عنه من الیم المشددة تبرکاً بالاتباع و تبارک
تعالی و قد زلیف ما قال الفراد ان اصله (یا الله امنابا غیر) حذف الحروف مع المفعولین و ادغم فی اریل حج تشبیر الی ان
الفرض تیار دی بطلق النیة و بما احتسان و عن حسن تلا تیار دی به کما لایا دی بنیة لفعل کما فی الزاهدی و الی ان النیة
یسح بافظ الحال و انکان الماضي فی الانشاء غلب الی ان النیة مع اللفظ افضل لکن یجوز بالقلب الاول فضل کما فی
الاختیار فی سمره لی لانی لا اقدر علی هذه الانفال الاستیسیر و تقبله منی کما تقبلت من حبیبک و فیک علیها الصلوة

تحرز عن الوقوع في فني شرك النعمة ووعا لانه يستجاب ذراه في العدة وحي بعضهم ان يقال اللهم اجعل لي مستجاب الدعوة بما شئت ان التمس
فيه سبب فقه القديس اذا لم يذكر في رح في الأصل للحج شيئاً من الدعوات التي في العدة والعلمية وغيره فمستقبل استجابه بالحج الذي كان
يسبب مضياً ما بين المشرق والمغرب ثم صلاوة يستجاب له في الدنيا عن نية العتق والحر في منه قدر شبر واربعه اصلح وكبير بل حال كونه
بمرفع يديه كالصلوة اي تكبيره المدين لهم انهم يسلمون كما في التحفة وذكر في شرح الطحاوي انه جعل لطن كفيه نحو الحجر افعاله فاحذره
والتكبير اي من الحج باليد والقبلة ان قدر على الاستسلام غير مؤذ ولا يضر الا يقدر عليه غير مؤذ فليس بالحج شيئاً من عصا او غيره في يده
وقبله اي الشئ وان عجز عن الاستسلام فقبله اي قام بجرا او الحجر او اشار باليد بياطن كفيه وكبيره بل الحمد لله تعالى
وصل على النبي عليه الصلوة والسلام ثم قبل كفيه وطاوت ما شيا بلا عذر فوطاوت ركبا او نحوها لغير عذر اعدان اقام بكه
والا فليدعهم كما في المحيط طواف القدوم ويقال له طواف التيمم وطواف الملقا وطواف اول عهد بالبيت والاطلاق الى مكة
فيما ذكره الصلوة كما في قاضي خان وقد سن هذا الطواف للوافي اي الخارج كما في التمهيدات والتمهيدات في خزائن المفتين انه وجب
الاصح فليس للمكي اذا قدم لموسى بل لمواقيت ودخلها وغار بها حال كونه اخذ عن كفيه اي بين طوافه فلا في ان قبل الفجر
الحج كما في التحفة وغيره فانه لو بدأ منه الى الركن اليماني لم يجز وقال الحاشية باجواز كفا في المحيط لكنه كرهه وذكر في الرقيات انه لا يبيت
كما في الكشف مما يلي الباب على من دخل البيت الاول في جمالي الملتزم فان الاولى لفظة وعرفا يقتضيه عدم الفصل كما في المفردات والاسماء
من الساج فغيب باللفظة عن ربه اربعه اذ في طوله ستة اذ في عشرة اصابع والكلام مشير الى انه لو لم يأخذه عن بينة مما يلي الحجر كان
عنه جازا الا ان فيه نقصانا فاحشاه وجب لاعادة ذكر في الرقيات لا يبيت به كما في الكشف وراى الخطيب موضع من ركن العراق
الى الشام في ميزاب له على ستة اذ في شبر من البيت قريب من ربه لانه قد كان ثلثين ذراعا في ثمانية عشر من الحطم الكسرة مما يلي
لانه ترك حين رفع البيت بالبناء او بنى قال فان العرب طرحت عليه شيئا باطافوا بها فاطم بالمرور والكلام مشير الى انه لو طاف فيه لم يجز
الاختيار وذلك لانه من البيت الا ان قرئنا اخرجه منه وقت عمارته بعد قدرتهم على النفقة اطمئنت كما في فتح الباري سبعة شواط
جمع شواطى لفته في اهل جرجة الى الغاية سير طرقتهم الميمى يسرع في المشى يحرك بكبشي في الشمس من الطواف ركبا طاف
جمع طوفه الاول جمع الاول وفيه رز الى ان الرزل في كل منهما من الحجر الى الحجر فلو زعمه الناس في رملته قام حتى يجيب مسلكا فيل الى
بلا بل كما في الكافي لكن في شرح الطحاوي انه ان رخصه شي حتى يجرى بالراح الى انه لا يرزل في الاربعه الباقية لكن يزل فيها فلا شئ عليه
كما لو شئ سهوا فيما يرزل ثم ذكر لم يرزل بلا شئ كما في الرواية والاطلاق الى على انه ليس بالراح ان لم يسبح بعده وفي احدى النسخ ان
سعى لبعده فخطب على اي جاعلا وسط الروايات الباطنية طمينا طمينا على كفة البسيرة من حتى انظر والصد كذا قال ابن الاثير والاشارة
لنحو الى ان البنية لم يشترط في الطواف وانما اشترط ان لا ينوي شيئا اخر كما قال بعضهم واما عند الباقين فليس يشترط في طوافه بلانية او بنية طواف
وقته الحج وقع من الفرض عند الاولين بخلاف الاخرين ولو طاف طالبا لغريم او باريا من جهة ولم يقع عنه بلا حلال لانه نوى شيئا
والى انه اتيه القرآن في الروايات وكما هو مبكره تعالى كذا في المحيط والى انه لا يذوق فيه لانه صلوة كما في نفهم وكلها مرابح

فان يصح هو الاول كما في شرح الطحاوي في هذا المثل السبعين في الابتداء بالصفا والاعتناء على المروة سبعا
 سنن المرات اربع منها سبعة الصفا وثلاث سبغ المروة وثلاثة اشارة الى الله وصدقنا الصفا ثلاث مرات بان بدأ بالمروة فطهارة عادته
 اذ لا يكون في ذلك لابة فمن احبنا من اجتهاد الاول لانه مكره والاصح الاول كما في الذخيرة ثم اى بعد السبغ دخل المسجد وصلى شفعا
 كما في قاضيخان وسكن مكة ان قد قبل ايام الحج تحريما يقتضيه عقود الاحرام واخره بعد السبغ من قول ابن عباس رضي الله عنهما
 انه خلق رجل كما في النهاية وطواف سبعة اشواط بعد شفا فقلنا ما شافا وذلك لانه فصل من الصلوة الا ان حق المكي
 وفي الاكتفاء وشعاره ان لا يسبي بعد هذه الطواف لانه لم يشرع الاخرة ولا يرسل لانه لا يكون الا سبع السبغ كما في شرح الطحاوي
 وخطيب الامام اى الخليفة او نائبه ثلث خطب بين كل خطبتين فاصل بيوم فخطب خطبة واحدة بها جلسته بعد الظهر سابع
 ذي الحجة بكة وعلم فيها المناسك التي يؤدى من عذرة الترتيب الى زوال عرفة وهي كيفية الخروج الى ثي ما كنت يصلو
 فيها او الخروج الى عرفات وغير ذلك والمناسك المذكور في جميع المناسك في السير في الكمال المتعبد ويقع على المصدر والزا
 والمكان كما قال ابن الاثير لكن في الاساس والمغرب انه بمعنى الذي يخرج ثم يستعمل في كل عبادة ثم خطبتين بينهما جلسته
 على المناسك التي من زوال عرفة الى زوال يوم النحر وهي اذ قربت بعرفة والمز ولفه ورعى الجمار والنحر وغير ذلك
 التاسع من ذي الحجة شرفات بكة والشرفين فافان من عرفة بالا جلع فخرج من عرفة في الاصل جميع صارا سما لموضع
 واحد يقال له عرفة كما قال النجاشي في تفسيره فيقول ان هذا من الاسماء المشبهة فان عرفة لا يعرف في اسماء الاجناس كما في
 الكافي ثم خطب خطبة واحدة بعد الظهر على الباقى بالمناسك الذي هو رعى الجمار والنزول بالمحصب وغيره الحادي عشر
 من ذي الحجة خطب في بكسر الميم والياء وقد كتب بالانعام والغالب عليه السير والذكر كما في الكافي وهي قرية لها ثلث سكاكنها
 يترجم اليها ياء على اربعة اسيال من مكة شرقا يسيل الى الجنوب فخرج من مكة الامام مع الناس عذرة اى جملتهم
 كما ذكره الله ورعى او بعد الموضع الشمس في الميسر ولسن يوم النحر في ثمان من ذي الحجة يسمى بها لان الخليل عليه السلام رآه
 كان قال يقول ان الله تعالى يا مكرم بنسج انك هذا فلما صبح رعى اى تفكر في ذلك الامر انه من الله تعالى ام نام
 عرفت في اليوم التاسع من ذي الحجة في عرفة ثم رآه في الليلة العاشرة فمعه ثمره يومها فسمى يوم النحر كما في الكافي
 اسبغ في القرب مسجد الخيف وكلمته ويات بها فسمى به المذبح والاشربة والاشربة والاشربة والاشربة والاشربة
 صلوة فجر يوم عرفة بعلم كما في المحيط وفي وقتها المعروف كما في شرح الطحاوي وهذا سنة ثلوث بكة ثم خرج منها بعد فجر
 عرفة مارا على الى عرفات بانه لا ان منسج كما في الانتصار وغيره ثم اى بعد الموضع الشمس عرفة فخرج منها اى من ثي الى عرفات
 هي على ستة اسيال من ثي تقريبا وكلها موصوفة اى جميع مواضع عرفات يصلح لاداء فرض الرقوت والاكتفاء
 المنقطع لان ليلتين عرفت بهن المدين المملوءة وفتح الرواد وبها عرفات كما في الكافي وغيره وينبغي ان لا ينزل
 السد بين تقصير المارة كذا في المحيط فاذا انزلت الشمس من خطيب الامام خطبتين بينهما جلسته

الامام بقرب جبل يقال له قرح بالضم كمانى السدة واللاستثناء انقطع فان واوى محسب لغيم الميم والسين
المشردة موضع على يسار المزدلفة سمي بذلك لانه لا يقف فيه بل يمشى منه ليلا فكانه انقلب نفسه واتخاها
وسجى وقت هذه الوقوف صلى العشائين اى المغرب والعشاء فانما تجي بمعنى المغرب كانه المفردات
لوا حاقه الى التعقيب في اول وقت العشاء على ما في النظم والمتبادر منه ان يقدم المغرب على العشاء
فلو اعدا لشأنا لم يطلع الفجر كمانى بضمير تيه وان لا يطلع منها فانه مكره كما يشير اليه قاضي خان الا كفا يشير الى انه لا يشترط
الا حرام والجماعة والامام كمانى لانه في الرخصة انه يشترط الامام لا الجماعة عندة ويشترط الجماعة لا الامام عند باباوان وحده
واقامه واحدة كلاتها قبل المغرب لا يقيم للعشاء الا اذا اطلع فيها او استغل لشيء آخر لا قطع حكم الاقامة الاولى كمانى لا اختيار
وان اوى المغرب في عرفات او في طريق مزدلفة اعاد اوى جبا عادتها لم يطلع الفجر الثاني فاذا اطلع لا يجب لاجتماعه كمانى
واما عند باب سفيح فلا يجب الا عادة مالا كمنه سبي ثم اوى بعد الطلوع صلى الفجر ليعلم من يقتضيه وهو غلظة الليل لا يخطئ فيكون يصح
كما قال ابن الاثير وفيه ايام الى انه يصلى بعد الصبح ثم وقف بمزدلفة وحمد وصلى وركل وكلمة ثم لم يجز والسيريب الذكرى ان
وقت هذه الوقوف بعد الصلوة الى ان يسفر جبا كمانى الضمير ان كمنه في الخلاصة ان قنه ما بعد طلوع الفجر لان ما قبله وقت الوقوف
بغيره وفي الغلظة اشعار بان يكتفى بحضور الجماعة فيها كمانى الوقوف بغيره كمانى الحقة ووعاد طلب حاجته لغيره بغيره لاسرار فانه
على قدر عليه لم يبق في ذلك حتى استجب بمأواه في مظالم الامه اى في تجاوزها عنهم ان شار الله تعالى كمانى اجتهاد وفيه
القيمة محل الاشكال المشهور في الحديث واذا انصرفى منها بحيث كاد الشمس تطلع عن محراب اذانها بحيث لا يبقى الى طلوعها
الى مقدار يصلي كعتين كمانى المحيط الى منها هو على ثلثة ابدال من مزدلفة وطلوعها ان ياتي قبل طلوع الشمس في السيرة فيه انه ياتيه
عند طلوعها او بعد ما وقرب منه في مختلفه قدرى لكن تيج الهداية انه غلط لانه صلى الله عليه وسلم تأه قبل طلوعها ورعى الامام
بالناس في لفظ الهداية اشعار بان الساقية بين الرامى المرمى ينبغي ان يكون خمسة اذرع فصاعدا لان دون ذلك وقع فلا يجوز
او طرح فجزز لكنه سنى الخالفة سنة واطلاقه يدل على جوارى ربه اى كبا او غير ركب حمرة العقبة بفتح عين ثلثة اجزات على حد فلك
بنته كمنه وليس من ملى ويقال لها الحجرة الكبرى والحجرة الاخيرة وفيه نزول الى ليرى الحجرة الاولى الوسطى في هذا اليوم الى ان تبدأ
وقته المستحب في هذا اليوم من حين طلوع الشمس الى آخره فقبل الزوال يجوز له طلوع الفجر وكذا النزول الى قبل فجزز الحجرة الاولى
مكرهه وفي النظر فيه اشعار بان يقف حين يرى موضع الحصى وبانه لو بعدت الحصى عنها لم يجز كما وقع على ظهر جبل او جبل وثبت عليه
اما لو سقط ووقع فيها فقد جاز كما وقع قربها منها لانه في حكمها من لطن الوادى آمن فله الى اهله فوق حاجبيه لايمن منوها
الى الحجرة جبال الكعبة عن يساره ونهى عن كمينه رافعا يده خلفه شكيبه سيجاس المرات فلوربى سبع حصيات تجلدهم بخرا عن اهله
خبر فاقبح الخاروسكون الزوال لتبينه من روعى وهو ان يرى مثل الحصى وفيه نزول الى ليرى الاما كان من جبل الارض
كالمطير من المبرود اليها قوت وتقداره مقدار النواة او قل اذا كثر كمنه غير مستحب بمعنى ان يكون منسولا ما خذ من غير الحجرة لم يره

اذني الاثر انه لا يفي الاحصاء من الاصل محبة ولا لا يتبع فيها الاقدار حرة احوال قد خذت من سبعة آلات سنة كافي الجواب الى انه
يرى كيف شاء وهو المختار عند من لا يتبع ان يضع احصاء على الابهام يستعين بالسترة قبل ان يخطو اياهما ويتبع
قيل يحق سببها ويضعها على مفصل اياهما وقيل يرى الرتبة المعروفة الكل في المحيط وكبيرى قال الله اكبر ونحوه فانه يسمع مكانا
جازا او المقصود ذكر الله فورا يحصل به كافي الكافي بكل اى مع كل منها وقطع التسليمة باولها اى يرى الفرد الساتر
من الحصى اسبغ على الصحيح كافي قاضي خان عند الطرفين انه لا يقطع التسليمة الا بعد الزوال كافي المحيط ثم فرج ان شيا لا
استجابا فانه من وجوب الحج فليس عليه ولا الكفار والى على انه بعد الرتبة لا يقطع التسليمة الا بعد الزوال كافي المحيط ثم فرج ان شيا لا
اى اخذ من رؤس شعور رانته وحلقه فحصل من تقصير كافي ان حلق كل فضل من حلق الابل لانه يسي بلحاة السنة و
اختلفوا ان اجزاء التوسلى واجب استحباب كافي النهاية ونحوه اذ اقر عليه ان لم يكن على رأسه قرعة ولا فخذ حل من قبله من حلق ولم يجر
من لم يجد الحلق او التوسلى فاذا مضى ايام اخر فعليه دم كافي المحيط واما ذكر الضميمة اياهما من حكام الرجال احكامهم فسيحني
وحل كل شئ من مخطوط الاحرام بعد احدى من الالهة كما اجماعهم واعية كالتبلة من شئ شئ فانه لم يحل اذا اخذ
ان كان من قبله السلام ان عمله يتاخر في حقن الى الطوان ثم طوان لا يراه يوميا من ايامهم الا شئ شئ وفيه شر الى انه ياتي بكثرة
من بعد الحلق من يومه كياتي من الله ولله الحمد ولا يخفى كافي المحيط والى ان اول وقت الطوان بعد فجر النحر وانه وقت
غروب الشمس من آخر النحر كافي غايته الكتب كافي في استقصي ان آخره ايام التشريق الى ان الطوان لم يخفى في التسليمة منها
لانه حل منه حلق اليوم في اول النهار لا غير كافي في التوسلى وغيره انه يخفى فيها فلا بد ان يحل على طلاق الوقت وسبب في حلقه
سبعة من الاشواط بلا رسل بالتحريك حتى بين الصفا والمروة امكن ان يحل اى قبل نيل الطوان بعد طوان التوسلى
وفيه اشعار بان يوم الحج رسل ومعنى وان رسل وقد مر ان الرسل لم يشترع الامرة والاكتفاء بشرائه على من لم يهجم او غيره بعد الطوان
كافي طوان التوسلى كافي المحيط واول وقت طوان الزيادة بعد طلوع فجر يوم النحر وهو اليوم الاول لان اليوم
الثاني والثالث يكونان للنحر والتشريق معا واما اليوم الرابع فهو يوم التشريق يقال لثاني يوم النحر والثالث يوم النحر الاول
بالسكون ولما رجع النحر الثاني وكلام مشير الى انه يجوز هذا الطوان بعد النحر قبل في الجمار كما سبقت وفيه استدراك لا يخفى وهو
طوان الزيادة فيه اى في يوم آخر فضل منه في اليومين الاخيرين وحل له التوسلى لانه في حقيقة باعق السبب وفيه اشعار
بانه وان حل كان له اى لفات ولما خيره ليس عليه شئ الا اذ رجع الى ابله عليه دم كافي شرح الطحاوى فان اخر هذا الطوان
عنه اى عن ايام النحر كره عند كراهية حريمهم ولا متهم ببيانهم كافي في انبياء وقال ويحب عليه دم وقال لا يكره
ذلك فلا يجب عليه شئ وبعد زوال الشمس من ثمانى النحر الى الغروب ترجا باو الى آخر الليل جواز رمي الجمرتين
الثلاث المودودة في اشعار بان بعد الطوان رجع من مكة الى مناة ولا يبيت بكة ولا بالطريق فان البديهة كرهته في غير مناة
ايه كافي اخذت حيد كافي الرمي بيان لما قبله لانه لم يلف عليه حاملي المسجد من حجرة قمرية من مسجد بكة عاتية في حلق

عن خير الامتناع اي عن ان يكون تمنعا او اذوا فخير تقسم عن ابى يوسف ج اذا تمت ريشة او ضرب على عينه فاميت فعليه صدقة كمانى المحيط وفيه اشعار بانها اوصاف ما عدا النقصان او اعاذ الى خير الامتناع لم يجب عليه شئ من القيمة عندهم او المستحب
اي بريضا غير فاسد و الا فلا شئ عليه كما اذا علم ان فيه فخراتيا فاسدا او اذا علم كونه حيا او لم يعلم فعليه قيمة التخرج كما في المحيط ونبش
بالفتح واحدة مائة قيمة اي قيمة العبد الموصوف بالبعث واجبة عليه كقيمة ما قتل فلو انخرط منه سلكه كان مناسبا
وكذا اي عليه قيمة ان فرج انحلال اي غير المحرم باو لا ثم صيد احرم اي ما يكون في بعض بدنه ما لا يعنى قوله
غير نائم او حليمة اي العين فيجب قيمة لبنة او قطع محرم او حلال نحو احدية خيشمة اي نبات احرم مما لا ساق له رطبا كان او
يا ساقه البقية ما بعده والا فهو في اللقمة اليابس منه كمانى عاتمة الكتب واكثر من ثلث الكفاة فانه ليست نبات بل شئ
موضوع في الارض ولذا يباح اخراجه من الحرم كجوه وقد ريسين تراه للترك كمانى المحيط او شجرة وهو ما كان له ساق من
النبات رطبا كان او يابس على ما يابس عليه كنب اللقمة وما نقل عن النهاية انه لم يربط من شئ من النباتات الى الحرم المحسوب
لجوار شجر الحرم ما كان شئ من اصله في الحرم سواء كان غصنا فيه او في كل فبقطع هذه الانحصان عليه القيمة كمانى المحيط ونبش
ان يكون شئ من الحرم كذا كجوه اما فصل هذه الاشياء عما قبله لقوله الكذا لانه لا يجوز الصوم عن قيمة صيد وجوه انحلال ويجوز الهدى على
والا خلافه في جوار الاطعام كمانى المحيط وكذا لا يجوز الصوم عن قيمة الخشيش والشجر وجوز الطعام والهدى كمانى شرح الطحاوي
وذكر في المحيط انه لا يجوز الهدى عن قيمة الشجر وعن ابى يوسف ج ان يجر الزلا لا يستثنى من شئ من شجره ونبهنا
كمانى شرح الطحاوي فلو كان رطبا بنبتا وهو ما لم ينبت به الناس بقية الا في فوطع النبات بقية فعليه القيمة كمانى شرح
الطحاوي الا انه لو كان مملوكا فعليه قيمة الملك كما عليه قيمة الشجر كمانى المحيط او شجرتها اي من شأنه ان ينبت لانه
رطبا مملوكا او غير مملوك او دافا و لو تابعا مملوكا فانه لم يجب شئ يقطع الشجر و خشيش في هذه الصور الثلث ولا يسمي
الخشيش اي يحرم ارسال بهيمة كاشي خشيش احرم لاسي عند الطرفين لانه كالقطع وقدره لا باس به ضرورة الزايرين
ولا يقطع خشيشه الا الاخر كسب الفضة داخرا وسكون الذال المعجيين وهو ما يست في السهل وبجل وله اصل فوق
وتقنين موافق يليب ربه والذي يكثر اجوده يستيقن به البيوت بين اثبات وليد وان يبقوا الخيل بين اللبنة
كمانى فتح البكر ويجب يقتل قملة واحدة على بدنه او يوبى على الارض ويقتل اعظم من الحقني وكمانى فقيهل الاقارن في الشمس فتمت
ترك الفاعل اشعار بان الامر يقتل الاشارة اليه فانه في ذكر القتل اشعار بانها لو غسل ثيابه فمات القمل لم يجب عليه شئ وانما قال
قملة لان يقتل اثنين او ثلثة بقية طعام يقتل كثر نصف صاع كمانى المحيط او جرادته واحدة صدقة وان قلت ملكا فانه
اكثره خيرة او مرة فان ابل تمص جلوا تصدقون بكل بدادة و بها نقل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (ارى دراهم كثيرة قيمة خيرة
من جرادته) كمانى الكافي ولا شئ يقتل غراب شروخ في الفواستى الموعودة واني حكمها بتلك الغراب شير الى انه لا شئ
يقتل جميع انواعها وكلامه فاني خان شعره بانه قول بعضهم قتل المحيط قتل النعاج وبعثت وجب عليه الكفارة والوعاء على

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمت كتابته في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٥ هـ في دار المطبعات بمكة المكرمة

المجلد الثاني

جامع الترمذي

مرقاة

بتصحيح الفاضل المحقق والعالم المدقق المولوي محمد احسان الله الكنتوي النجفي محلي حراد الشافعي

في المطبع المكية بمكة المكرمة

جعلت نفسى لك بكذا فقال قبلت صح ومن ابى فنفق صح انى نفق صح ما وضع المتكاس الشئى اكل فى المحيط وآعلم ان الانى نفق به النكاح
ينفقه به شبهته حتى لا يقطع به احد كما فى النكاح صح وشروط الصحة النكاح صح كل منهما اى المتعاقدين لفظ الاخر فلو لم يصح الا احدهما
لم يصح كما فى سائر العقود والا يشكل الاطلاق بنكاح الفضولى وبما اذا ذكر الزوج اسم امرأته كما يشئى وشروط ايضا احضور شاهدين
حرين عند العقد فلا يصح عند ثنتين ومكاتبين ومدرسين ولا حضور حرين عند الاجازة فى الموقوف ولا عند التوكيل كما فى المناسخ و
ذكر فى النظم انى نفق بلا شهود وعند محمد بن الا انه لا يطيب او حرو وحرثين مما فى حكم حر ولذا قال مكلفين على لفظ الشئى المذكور
فيصح عند سكرانين يعرفان النكاح وان لم يذكر عند الصحو ولا يصح عند مجنونين ولا يصح عند سكرانين كما فى المحيط ولا عند من يتعذر كفاى لبيان
مسلمين فى نكاح مسلمين او مسلم وكتابتية بلا خلاف فلو تزوجها عند كتابيين جاز عند الشافعيين خلافا لمحمد بن مسعود وهما اشد تعاسة
كما فى النظم ساهمين معا لفظها اى لفظ العاقدين حتى انها لو سمعا متفرقين بان يصح احدهما فى عقد الاخرى فى آخره والمجلس
متجه لم يجز عند عامة العلماء وجاز عند بعضهم وعن ابى يوسف بن رباح فيه روايتان ولو كان العاقدان فى مجاميع لم يجز بالاتفاق كما
فى النظم وقية اشارة الى انه لا يشترط فهم المعنى كما ذكره البقالى والظاهر خلافه وعن محمد بن اوكاشها ان يصح ما سمعا جازوا
الا خلا والى انه لا يشترط معرفتهما للمرأة ولا روية وجها فلم يصح صوتهما من بيت لم يكن فيه غيرهما جاز النكاح والا فلا فلو كانت
منتقبة جاز وهو المختار والاحتياط حينئذ ان يشهدا وجها او يكررا بوجها والى انه يشترط حضورهما لكن لو غابت جاز بذكر
الاسم بلا معرفتهما وهذا مختار اخذوا به وجعل كثير اعظم ممن يقتضى به على ما قال اكلوا لى وذكر فى الواقعات انه لا يشترط ذكر اسمها
واسم ابيها وجدها عندهم معرفتهما الكل فى المحيط وفى اشتراط الحضور ولا تشتمل اسماع اشارة الى انه مختلف فيه ولذا قيل
صح بحضوره الا ان اشتراط صحه كما فى الذخيرة وصح النكاح عند فاسقين ولو محمد ودين بالقذف بلا توبة ولا يظهر
النكاح على انكاح شبهاتهما حتى يحكم بالهرم وغيره عند الروى وانكار احد المتعاقدين وصح بعد الطلاق والتساق عند من يسهل
اى بحضورهما وهذا الظاهر الرواية وفى المنتقى انه لا يصح كما فى قاضى خان او عن ابى احمد بن ساجد الفصاف والتشريع
انه قد عطلت فى تعاضلها على الضمير المحمور بلا اداة اسجار وهو منسب كوفى مرد وعلى ان المنسب ان اكثر البصرة اشتراط
اثبات اسجار لفظا او تقدير ياد يونس والافش وحب الكوفية لم يشترطوا كما فى الجعبرى ولا تقبل شهادة الابن
للقريب اى لنفع القريب فان كان الابن بهما لا تقبل لهما وان كانا من احدهما لا تقبل له وتقبل عليها كما ياتى فى
القضاء فكذا لا يجوز من نكاح منكر انكاح مسلم ومسيحة كناية اى كما صح نكاحها عن مجنون عند الشافعيين خلافا
لمحمد بن ولا تقبل شهادة على مسلم وقبل مجنون فاذ ياتى فى الشهادة والوكيل ان الذى ياتى به
كبيرة او صغيرة جرحيل شهادته واحد فصح عند ابي حنيفة عند ابي حنيفة فلو الموكيل اسسه الزوج والاب وكذا ايل
المرأة تنه ويحارب جرحيل شهادته عندهم كما فى المحيط والمتن حائل لهما بالتغية بكذا لولى اى كما ان الاب او
شاهد النكاح عند حقه المواتية اى البنت والامته مال كونهما عاقلة باقوة بخلافه انى صغيرة فانه ليس اثما بمنسب

حضورها لكونه بها شرا وشهادة المباشرة مردودة بالاجماع سواء باشرة بنفسه واخبره وكذا المولى اذا تزوج عبده بآية شأبه
عن حضوره بخلاف ما اذا كان غائبا او غير عاقل لانه ليس بشاهد حقيقي كما هو ولو اذن له بالتزويج وهو ما قيل ليس بشاهد لانه وكيل من
جهة وكان المزوج والصواب انه شاهد اذا لا دون ليس بوكالة بل فكسجه كما في الذخيرة والولى من الولاية بالوكالة المولية على المزية في القصة
ولى الامر (خداوندی کردگار را) ويجوز ان يكون اسم فاعل من التولية اى جعل الشخص واليا والى الامر وحرم على المهر
اى الرجل كما في القاموس اصله القريب من الام او البعيد من ام الام والاسب وان علت واستمرت يجوز ان يفسر بالطلاق
والفسا ولانه لا فرق بينهما في باب النكاح كما في قاضي خان والنهاية والكرمانى والمستصفى وغيره ولذا لا يصح التوكيل بالنكاح
الفاقد للاطلاق لرويته به ولا ظاهرا كما في المحيط فاما في العمادى انهم اختلفوا في نكاح المحارم انه باطل او فاسد لا يخلو عن
اشكال والاسناد يجوز ان يكون حقيقة او مجازا على اختلاف ان اخرته بل يتعلق بالاعيان ام لا وعلى هذا يكون من الطلاق اسم لم يل
على الحال او تيسيل حيث المضام اى نكاح اصله وفرضه من بعثت ونبت الولد وان سقطت وفسر المهر بالانسان كما
في القاموس لا يجران يقال ان ذكره لغوهم ان حرمة نكاح البالغة على البالغ لا يستلزم حرمة نكاح الصغيرة عليه مع توطئة قوله
وفسوخ اصله القريب من الاخوات الاب وام اولادها وبناتها ونبات الاخوة وان بصرت ولما كان الطلاق هو ما تحلته
فرع اصله البعيد طلقا ازال ذلك فقال ومما يبيته اصله البعيد من عماته وخالاته الاب وام اولادها وعماتها وعمات اهلها
وان علت وخالاتها وخالات اهلها وان علت واطلاقه مشكل فانه ذكر في المشايخ وقاضي خان وغيرهم ان عمته اعمته والاب
غير محرمة عليه كبنات العم والعممة والنخال والنخال واليه اشار بالعلية فيهم الصاد وسكنه الملام ثم الباء الموحدة ثم الياء
النسبة ثم التاء الثانية وتبين ان يكون بفتح الصاد وكسر اللام ثم الياء المشددة الساكنة ثم الباء الموحدة ثم التاء والياء
كالصباية من كانت من منسب الرجل فله كما في المغرب وفيه اشعار باصالة الاب في انتساب الولد ولما فرغ من المحرمات النسبية
شرع في اسببية فقال وحرم ام زوجته بنفس العقد الصحيح كما هو المتبادر فلا يجزم به مجرد العقد الفاسد كما في النظم والمنتف
وغيرها وفيها اى بنت زوجته نال كون الزوجة موطوءة في حال من المضام اليه على ما ذهب بعض النحويين كما في الضمان
المقامات فلا يرد عليه شي كما ظن وانكلامه يشير الى ان مجرد العقد غير محرم والى ان النكاح الفاسد ليس كالموطوء فيبسه
اختلاف الروايات كما في النكاح والى انه محرمة بالنسبة ليشترط العقد الصحيح فيه وبين اعمامه ذكر في النظم انه لو لمسا
بنكاح فاسد حرمت بينهما وام الزوجة شاملة للجدّة وان علت كما ان بنتها لبنت الولد وان سقطت كما في المحيط وروجه اصله
من امرة الاب والجد وان علا وزوجه فرعه من امرة الابن وابن الولد وان غفل في الطلاق رمز الى ان كلتيهما
محرمتان بنفس العقد وبالاختلاف كما في النظم وهذه الاربعة اصناف من المحرمات المعصية ومنها ما حرم بالزنا ومنها
والنظر كما سياتى وحكم النكاح حرمة بكل منهما على كل من الآخر وفرسه وكل هذه المذكورات من الاصناف الثمانية
رضاعا اى للرضاع فيكون مفعولا به ومنه ان يسمي النكاح فلا ان كلما اذا انبعت الى المحرفة

فيفيد استمراق الاجزاء والامتناع فلا يتحل محرم ولده وام اخيه وانته وهدية ولده رضا عما يحرم نسبا كما في قاضية حنبل وغيره
 فرع من حيث من نبت امرأة زنى بها ونبت ابن من نبت وفيه رمز الى انه لو اتاها في دبرها لم يحرم عليه فرعا كما قال بعض
 المشايخ ويحرم عن بعضهم وبه افتى شمس الاسلام الا وبندي ح والاشمل ان يقولوا لو نبتت بلا نكاح فانه يحرم فرعه الموطوءة بملكات يمين
 وشبهة النكاح والملك كما في الفتاوى وغيره ومنع محسوسه عضوا بلا حائل كما هو المتبادر فان كان بينهما ثوب لايحرم به من غير
 الاثبات المحرمة والا فثبت وما سته اذا صدقها الرجل انه يشهوة فانه لو كذبها واكبر رائه انه بغية شهوة لم يحرم كما في النهاية وعلق
 مشير الى ان من شعر الرأس ثبت به المحرمه وان اكبره الامام السفدي والس شامل للتخييز والتقبيل كما في المحيط ونسب
 منظورا الى فرجها الد اقل وهو ولد وقيل الى الخناج وهو الطويل كما في الروضة وقيل الى العانة وقيل الى الشق و
 عليه الفتوى كما في النظم والفتوى على الاول كما في الخزانة وفيه اشارة الى انه لو نظر الى غير الفرج كالدبر لم يثبت المحرمه والى
 انها لو نظرت الى فرجه لم يثبت خلافا للطرفين والى ان النظر الى ما وراء الزيجان معتبر بخلاف النظر الى عكسه في الممرات والماء كما
 في الخلاصة وهذا كله اذا كانت متكافئة فان كانت قاعدة مستوية او قائمة لم يثبت المحرمه على الصحيح وانما ذكر مجرد اسن النظر اشارة الى
 انه لو امتنى بعد ما لم يثبت المحرمه لزوال سببها وهو اس او النظر الذي هو سبب الوطى الذي هو سبب بخرته كما في المحيط وقيل ثبت
 كما في الخزانة والاول هو الصحيح كما في الكافي يشهوة حد في الشاب انتشار الآلة او زيادته وفي الشيخ والنعين ميل القلب او زيادته
 على ما حكى عن اصحابنا كما في المحيط وقال عامة العلماء ان يميل اليها بالقلب ويشتهي ان يعانقها وقيل ان يقصده مراقتها
 ولا يبالي من احرام كما في النظم وهذا في حق الرجال واما في حق النساء فالاشتغال بالقلب لا غير كما قال المصنف رحمه وفيه اشارة الى
 ان شهوة احد بكافيه اذا كان الآخر محل الشهوة كما في المحرمات والى ان نظرت النظر لا المس ويحتمل ان يكون طرفا لها وكل
 وايت في النظم ونوس الاعضاء او عانق او قبل بلا شهوة تثبت المحرمه وفي المحيط قال المصنف شهيدان في المس ونظر لا يفتي
 بالمحرمه الا اذا تبين ان شهوة وفي القبل لا يفتي بها ما لم تبين ان بلا شهوة ويستوى ان يقبل الفم او القرن او اخر الرأس وقيل
 ان قبل الفم يفتي بها وان ادعى انه بلا شهوة وان قبل غيره لا يفتي بها الا اذا ثبت الشهوة وحرم مصلح من من ام الممرية و
 المسوسة والماسه والنظر الى الفرج وجه من من اى جهة كانت واكلام مشير الى انه لو وطى غير المشتهاة يحرم عليه معا ونبتا
 لكنها غير محرمين عند الطرفين كما في حدود المنظومة والى ان فرج الممرية واصلها رضا لا تحرم كما في رضاع شرح الطحاوى وسبب
 منه في الرضاع اشارة الى ان في النظم وغيره انه يحرم كل من الزاني والممرية على اصل الآخر وقصره رضاعا وما كان عمره من الصغير
 وول تسع سنين ليست بمشتهاة اى مرغوب فيها للرجال فبالوطى والدواعى لم يثبت المحرمه وفيه رمز الى ان نبت تسع سنين ثمة
 وعاية الفتوى والى ان نبت خمس سنين وما وما ليست بمشتهاة وكذا ما فوقها من الست واسبع والثمان الا اذا كانت نعمة
 كما في الخزانة وعن الشيخين ان نبت خمس سنين مشتهاة اذا اشتبهت بمشتملا وعن جميع ان نبت ثمان او تسع مشتهاة
 اذا كانت فحشا كما في المحيط والى انه كيفي اشتهاة اى احدها فلا يشتهيه الا كيدنا لعين كس في المحرمات وعن صاحب

دواعيه ولا يسحب النفقة حتى تضع عمل وفي الفوائد عن النوازل انه يحل الوطء عند كل تستحق النفقة عند الكل كما اذا نكحها الزاني كما
في النهاية وصح نكاح من ضمنت اى جمعت في عقد واحد من امرأة محلاة الى امرأة محرقة على النكاح نسب او بسبب فوجب ائتمنى للمحلاة عنها
قسم على مهرلها عند ما كما في البداية لا يصح للمولى نكاح امته اى لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من وجوب المهر وبقاء
النكاح بعد الاتفاق ووقوع الطلاق وغيره فيصح تزوجها متزجها عن وطئها حرالا اتمال كونها حرة او معتقة الغير او محلوفا عليها
بعقدها وقد خشت الحالف وهذا ليس بغريب سيما اذا ما لهما الايدي ولذا كان الامام الشرايح يجعل ذلك كما في المضمرات لهنائيه
ولا للبعد نكاح ما كملت رى سببه والمسلم نكاح امرأة كافر غير كثرية كاثونية والمجوسية والمرقة كما اشار اليه فلا يجوز به الوطء كما
يملك اليدين وفيه اشارة الى انه لا يصح نكاح صابية قوم من النصارى يعطون الكواكب كتقظيم المسلمين الكعبة والى انه لا يصح نكاح صابية
قوم يهود ونساء عبادة الكافورين الاثوان والاول قوله الثاني في قولها فاختلاف بينهما فظلي كما ترى والى انه لا يصح نكاح معتزلة لانها كما
عندنا والى انه لا يصح نكاح زانية لانها صارت كافرقة بالاستشهاد على ما روى عن الفضيلة ومنهم من قال تزوج بناتهم لكل في الحيط
ولعل تركه المقرض بشدة الى فانهم متساوون في ذلك كما بين في محله ولا يصح للمحر نكاح امرأة اخرى فاستنفى في عدة رابعة
وفيها شعار بان لا يجوز ان تزوج اكثر من اربعة والا حسن للرجال ان تزوج امرأتين فانه تعالى بدأ بالثني كما في المضمرات ولا للبعد
نكاح ثالثة في نهاية ما بينه في نكاح امرأة سيرة او كتابية او مصرية او مكاتبه او ام ولد او صغيرة او كبيرة عاقلة او مجنونة على حرة
او كتابية صغيرة او كبيرة فانه تزوجها في عدة لم يمت الا نكاح امرأة او امه في عدة ما اى عدة حرة من طلاق بائن في قوله وصح في
قولها وانما من الزوجي فلا يصح في قولهم ولا حال ثبت نسبهما اجمالا كما لمسية وعن ابي حنيفة نكاح انه يصح النكاح ولا طول حتى تضع
حملها كما في النهاية ولا نكاح المعتقة وصورة ان يقول للمرأة تعيني بكذا من الدرم مدة عشرة ايام او اياما او بلا ذكر المدة وهذا
قد كان باسما من ايام خيرة و ايام فتح مكة كما في الفتاوى الا انها صارت منسوخة باجماع الصحابة كما في النهاية وغيره وسند
حديث على رضي الله تعالى عنه فلو قضى بجواز الوطء بغير كفا في العاوى وبوجوبه ما كفا في شهادات المضمرات وغيره كما لم يفت
تخريف ولا حد لا حرم كما في الفتاوى ولا طلاق ولا ايلاء ولا ارث وعن ابي حنيفة نكاح لو قال اتزوجك متعة انعقد النكاح ونفى قوله متعة
كما في قاضيهان وذكر في البداية شرح المقاصد بانها ما كسرت لكن في ثبوت كلام ولا نكاح الموقت وصورة صورة المتعة
الا انه لا يكون الا بلفظ التزويج او النكاح مع التوقيت كما في الظهيرة والمضمرات والعاوى وغيره وعن ابي حنيفة نكاح اذا وقفا
وقفا لا يبعثان اليه كما سببه او كثر يكون صحيحا كما في النهاية واعلم انه لا يجوز المناكحة بين نبي آدم والنساء الماروا بهن كما في

السراجية كان في التينة عن حسن البصري يجوز تزويج ابنة بشهود رجلين

فصل في نكاح حرة اى مع ذلك مع ترتب الادكام من الطلاق والظهار والتوارث وغيره الا انه يمكن رفعه فالنا فذا هم
من الانام وهو ما يكمل ان يثبت الا يمكن رفعه وانخص من المنعقد والصحيح فان نكاح الفضولي منقذ صحيح لكنه غير نافذ وما سفي الاصل
واحدة عنهم من البكر والشيبة انما قبل بها لان نكاح الانثى موقوف على اذن ولا لا نكاح الصغيرة والمجنونة تنكح على اذن الوصي

ولذا قال مكلفه ولو زوجت نفسها من غير كفو بضعتين وبضم الكاف وكسر باع سكون الفار كما في الكاشات ويسكون الفار ونحوها
من العمة ويسكونها مع الواو لغة النظير والمساوي كما في الخطبة غير مصفة كالكفي وشرعا جبل يساوي امرأة في امور ستاتي وقيل
الشعار بان الاعتبار المكافاة وهذا عند خلافهما كما في الظاهرية بل اولى سياقي وفيه اشعار بان الولاية شرط لازم في الكسيرة وفيه نظر
الرواية عند أبي حنيفة ربح والرواية عنهما مضطرة في المبسوط والمحيط ونحوهما قال بالالتوقف على اجازة الولي فالوطوء بلا اذن حرام
ولا فيه مطلق وطهاره ميراث ثم رجعا الى قوله في النظم روى ابو جعفر عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن ولي والافقوة ان اجاز جاز والافق
وروى ابو سليمان انه باطل وبه قال الشافعي ربح فلا ينعقد بغير ارضا اصله عنده ويؤيده في موضع آخر منه انه لو زوجت نفسها من كفو
بغير ائتمار جاز عندها ولو كبر او لم يجز عند العامة منهم محمد بن ربح وفي خزنة الواقعات لو قضى القاضي بابطال الطلقات ثلث لعدم الولي صح
على الصحيح ولم ينعقد الى حرمة الولي والولد انهما خفيان فيحقان محتمة وفي الخلاصة والهممات وغيرهما ان الشافعية لو زوجت نفسها من كفو
وليها كاره لذلك صح وكذا العكس وله اى اكل من الاوليا اذا لم يرض واحد منهم الا يعترض اى ولاية المرافعة الى القاضي فيصح فيها
اى في تزويجها لنفسها من غير كفو بل اولى فان قضى واحدة لم يسأل من في درجة او اضل اعترض من اما الاقرب فانه ذلك وستال
ابو يوسف للباقى الاعتراض مطلقا كما في الاختيار وقال شرفنا الامامة لاحد الاوليا المستوفين في الدرجة ان يتصرف بالاعتراض
اذا سكنت الباقون كما في المنيعة والطلاقة يشير الى ان له الاعتراض وان ولدت اولاد كما قيل وقال بعضهم لا يعترض ان لدت والى
والى انما ثبت اكل ولي عصبة او غيرهما او غيرهما كما في العادى وذكر قاضيه ان الله لعصبة وقال بعض المشايخ انه للمعاصم والاولى
كما في المحيط وروى عن أبي حنيفة بطلانه لا كفو به انك كثير من شائخنا كما في المحيط وعليه الفتوى كما في قاضيه ان ولا يعجز
ولي حره بالغة اى ليس له ولاية تزويجها بكفو وهى ساخطة غير ارضية ولو كانت بكرا لزمه امرأة لم تلد ثم سميت التى لم تلد تزوجت بارا
بالشيب نقدسا عليها كما في المضرات وشرعا اسم المرأة لم توطأ بالكناح كما في المبسوط وقيل لم يتجاسع بكناح ولا فيه
وهذا قول الاول قول ابو بصير ان الاول قول الكل كما في الظاهرية وذكر في المغرب ان يقع على الذكر الذى لم يدخل باسرة والكلام
يشير الى انه لا يحجر الحر البالغ بالطريق الاولى لكنه غير محصور فانه لا يسير الى الكتاب والمكاتبه ولو صغيران كما في النظم سميتها اى سكوت
البكر البانعة وشيئا ما غير شتره فلو نتحاكست شترته لم يكن اذا نكحها قال الشافعي كما في المحيط ومن الطرفين ان نكحها ليس
باذن وعن محمد بن ابي حنيفة ان كفا في المشايخ وفيه اشعار بان التسليم ليس باذن واجب انه اذن كما في النهاية وبها قول ابو حنيفة
لزيادة الايضاح فان البكار بالمعنى كين بالاصوات اذن لنكاح الولي وهو خير للبكار وخير لاوليها من غير كفو فيكون من الملحق بها
بجوز ان يكون خبر الكل فانه مصدر وبها معنى اى الصوت روجه مفرقة وبها التفصيل هو المختار كما في الاختيار ونحوها ان
البكار ليس باذن وعن أبي يوسف ربح انه اذن كما في المشايخ وفيه رمز الى ان الاعتبار لا يحرر بالبرودة والغزوبة والملوثة للدم
وقيل انه ان كان باردا اذن وجازا وقيل غدا اذن واما وكما في النظم حين تشبهه انه بغير البانعة سواء كان قبل النكاح او بعده
ان يتزوجها قبله ويقول ان فلا يذكر كما قال صلى الله عليه وسلم فاعلمته فبني الله تعالى عنهما والكلام يشير الى ان جميعها اذن ذكرا

حاضرة في مجلس القدر وفيه اختلاف المشايخ والاول اصح كما في النية والظرف متعلق باذن والجملة المقترنة بغير مانع عنه وضميره نظام
الطلاق الولي الا ان باجده يدل على انه الاب فان سكوته عند استئذان غيره من الاوليا ليس باذن كما اشير اليه في العاود
وافراد الضمير يدل على افراد الولي فلوزوجها وليا من جليلين فكنت عند الاستئذان توقف النكاح في رواية واطل في اخرى
كما في المحيط وحين باو غ انجبري خبر النكاح سواء كان انجبري عدلا او غير عدل واحدا او متعددا فصوليا او غيره وهذا اعلم بها
واما عنده فان اخبر با فضولي فلا يذن العدد او العدة كما في الاختيار وغيره وظاهرة شير الى ان الاستئذان البالغ مقترن بالبحر
نكاح البالغة ولو ثبأ الابا ذمتها كما في النظم لشبه تسمية الزوج اى ذكره حال من الاستئذان والبالغ وبما ذكرنا من اعترافنا
~~بما قلنا من كونه من طرف اذن وردوا بالبا متعلق بالنسبة الاولى من التامين وان جملة من باب التنازع وهم لا يشترط~~
تسمية المهر عند المتقربين ويشترط عند المتأخرين كما في المحيط والاصح هو الاول كما في الخزانة والصحيح انه ان كان المزوج اب او ج
فلا يشترط والا فبشرط كما في الكافية ولو استأذن البكر البالغة غير ولي اقرب من الولي البعيد كما سجد الا اجنبي فمهرها
تفرض بالقول اذا غاب الاقرب عتبه منقطعة والا فسكوتهما رضا كما في قاضيخان وقال الكرخي ان رضاها بالسكوت كالتسليم
فانه لزوجها الولي كان رضاها بالقول وما يقوم مقامه كالتمكين من الجماع وطلب النفقة والمهر وغيره كما في المحيط والغلام كالتسليم
في ان الرضي بالقول او الفعل كما في قاضيخان واليشب امرأة تزوجت فبانت بوجهه ولا يقال للرجل وعن الكسائي حل
اذا دخل بامرأة وامرأة ثيب اذا دخل بها من ثياب اذ رجع لمعادتهما الخطاب كذا في المغرب واعلم ان كلمته بوقوعه يعني ان
كما ان جواهرها قد يكون جملة اسمية مقرونة بالهاء وان كان الاصل ان يكون ماضوية مقرونة باللام كما اشير اليه في المغني وغيره
فارتفع اشكال قوي عن موارد استعمالها في كلام الفقهاء والمرأة الزانية بكارزها ينزأ بلا اقامة عليه كما هو المتبادر وغيره
جماع كالوثبة والظفرة والجرادة ودور الدم ومبالغة الاستنجاء او التفتيش كالكبر فيما ذكر من الاحكام فصحتها مثلا اذن كمال شير
الى انها لو نزلت ثم اقيم عليها الحرام صار الزنا عادة لها او جومت بشبهة او كاح فاسد فرضاها بالقول لانها ثيب كما في المبسوط والكل
ان ما ذكره تصرح بما علم منها فان زائل البكارة هذه بكبر شرعا وان لم تكن عند راء كما نص عليه شمس رجب وقال ابو يوسف ان
الزائل البكارة بالزنا لم تكن بكرا وتكونها اى قول البكر البالغة عند دعوى رويت اى النكاح عند الاستئذان او البالغ اولى بالتبلي
من قوله اى زرع البكر سكت بكسر التاء لان القول للذكر عن محمد بن ابي قحليل بنينة اى الزوج على سكوتهما
وهو في الاصل ضم شفتين فيكون ثمتا فلا يرد منها شهادة على التقى على انها مقبولة فيها اذا احاط به علم الشاهد وتقال على اجابتهما
رضاها او ذمتها لم يرد في الكل في النهاية ولا تحلف من التخليف هي تكليف دفع الالتباس ان لم يرد الزوج بنيت على سكوتهما
وبما لا يحلف فيه عنده خلافا لما هو المتعار كما في المصبرات فان سكت فيفضي عليها بالنكول والولي خاصة النكاح الصغير
اى تزويجه والصغيرة ولو كانت ثيبا فلا ينكحها عا لها ولا اوصى وان اوصى اليه الاب وعنه لو اوصى اليه جاز ولو وكل
الاب رجلا تزوج صغيرة فزوجها بغير كفوفين يجوز عنده وقيل لا يجوز كما في الساجع الصغيرة هم اى بعدكون ولاية النكاح للولي

ان زوجهما الاب او ابجد بعده من غير كفو ولو يغبين فانش لهم النكاح فلا يمكن دفعه ولو اجد البلوغ ونها عنه والماعنة فلا يجوز
النكاح وعن محمد بن ابي جعفر عن ابي يوسف عن ابي اسامة ان تسمية لا يجوز الاول هو الصحيح كما في الجامع وفي تزويج غيرهما للصغيرين
كما في الصحيح والاشيخ الصغيران بالزام القاضي عند الطرفين خلافا لابي يوسف وفيه اشارة الى ان السلطان او القاضي اذا زوجهما
لم يفسخ على ما روي عن الطرفين كما في التحفة والى انه يصح النكاح الصغيره نفسها اذا لم يوجد ولي ولا قاض الا انه موقوف على
اجازتها بعد البلوغ كما في القنية والى انه يصح تزويج غيرهما بغير فاش كما قال بعضهم على باقي الجواهر وبغير كفو كما قال بعضهم على باقي الجواهر
فلا يصح قول الشارحين انه لا يصح سدا كذا فيهم بان التلويح (١) لم يوجد رواية اصلا لصحة النكاح في باتين الصغيرين
فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على الصحيح كما في الجواهر والجامع وغيرهما ونهايل على وجود الرواية لا على عدمه كما لا يخفى بين
بلغا سواء علم بالنكاح قبل البلوغ او بعده او حين علم بالنكاح بعده اى بعد البلوغ وسكونت البكر رضا ايضا
هنا اى حين بلغت او علمت بالنكاح بعده ولا يمتنع خياره اى البكر الى آخر المجلس اسم المجلس البلوغ او العلم باللام
لا يمتنع خياره على الفور حتى لو سلمت على الشهود او سالت عن اسم الزوج وعن المهر بطل خياره كذا في المحيط فلو ثبت في الميزان بلا شبهة
قالت نقضت النكاح ثم تشبهت بعد الصبح وقالت بلغت ساعته كذا وانتزعت نفسى ونهت رواية عن محمد بن وهب عن نوح قال قلت
الشهود اذا اتفقت نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها مع الحلف في الاكتمال اشارة الى ان الاشهاد ليس بشرط الاختيار وانما
شروط ذلك لاسقاط اليقين كما في العادى وان جهلت به بان اختيار ثابت لها ونها عند الشيوخين وقال محمد بن ابي
الى ان تعلم ان لها خيارا كما في التمسك بخلاف القنة والمدة والمكاتبه وام الولد المنكحة المفققة قبل الدخول او بعده فانه يلزمها
الرضا بالقول او الفعل ويمتنع خياره وتقدر بالجهل سواء كان زوجها حرا او عبدا وفيه اشعار بان خيار التمسك لم يثبت للفقهاء كما
في قاضيهان وخيار بلوغ الغلام اى الصغير والشيبة الحرة او الامه لا يثبت بلارضا اسم او مصدق كزنيته ودلالة
اى الرضا كما علم المهر وقبوله والتكليف وطلب النفقة دون اكل طعامه ونهته من الدخول بلا مس ولا يثبت خياره
عن المجلس فجميع العمومات وشروط القضاة من بلوغ من الغلام والشيبة والبكر التجارية وفيه اشارة الى ان الزاوية
غير طلاق فان دخل بها الزم المهر والا فلا والى انه لا يصح التمسك بغيرية الزوج والا لزم القضاة على القاسم وكذا استدل
فرقة يحتاج الى القضاة والى ان فرقة الخيرة لا يحتاج اليه فان طلاق كما في العادى لا يشترط القضاة من عقدت فرقة
بينهما بغير قولها انتزعت نفسى وفيه رضى الى انه لا يشترط علم الزوج باختيارها نفسها ولا حضوره قيل لا يصح بلا حضوره كسلفه
العادى ولما جمل الولي فانه يمتثل والولى لفته المالك وشرعا وارث كانت كما في المحيط وانتمت وغيرهما العصبية
جمعا حساب وفردا عاصبا قيا ساكنة وظلته من العصبية اى الاحاد يحمل شئ نفقة ذكوتيهما من باب كفايته المطلبة
ونفسه وقال المطرزي انها يقال للفتية على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وشرعا اربعة اصناف منها التي فرضها
النفقة واثنان البنت وبنت الابن والاخت لابل وام والاخت لابل ونها الى تصغير عصبية مع استمرى كالات

مع البنت ومنها الزكوة الآتية ومنها مولى القنطرة وعصبته والمراد الصنفان الاخيران بشهادة تذكير الصمير في قوله على ترتيبهم
 فالولاية اولى بالبنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم بالعتق كما في المحيط وغيره وهذا عند الطرفين وقال ابو يوسف
 ربح بتقديم الابن على البنوة وعنه انها تساويان كما في النظم بشرط حسنة وتكليف اى غفل وياوغ واسلام فلا ولاية
 للعبد والعصبه والمجنون والكافر في ولد مسلم صفة ولد كافر زوج كافر ولده المسلم لم يحسنه وولد كافر في الام التكليف
 اشعار بان الديانة لم يشترط وفي الكفراني قال مشائخنا لو عرف سور اختياره بالاب فتساو محبانته لم يحسنه عند ابى حنيفة ربح
 وهو الصحيح فالديانة واجبة الذكر واما البو اتي فستدركه بما ذكرنا في تعريف المولى الا ان يقال المراد بالمولى ما كان النكاح بتقريب
 القاضى وغيرهم الا انهم وقال شيخ الاسلام ان الاخت لا بلام وام او لاب اولى من الام كما في المحيط وقال القاضى يربح اليه
 ان ام الاب اولى من الام كما في المنيته ثم في الحريم الذي سوى ما ذكر قبل والرحم القرابة وفي الاصل وعما للولد الاقرب
 فما الاقرب اى يقدم ذوالرحم الذي لا يكون اقرب منه الى الصغير على من دونه ثم الذي لا يكون اقرب منه فذوالرحم فاعل
 فصل محدوف بقصرية المقام والاقرب استعمل بمن المقدره صفة والام للعبد والنا بمضى ثم كسافي المنفى وتفصيل
 الاجمال ان بعد الام البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت البنت ثم بنت لاب وام
 ثم لاب ثم لام ثم لاولادهم ثم العتات والاغوال والخالات ثم اولادهم على هذا الترتيب هذا هو المشهور عن ابى حنيفة ربح
 عنه بما في رواية عنه ان لولاية بغير العتات وعليه الفتوى كما في المصنفات لكن في التمرناشى ان للوالى من قبل الاب
 كالاخت والعمة وبنت الاخ وبنت العم وغيره بالولاية التزويج حال حضور الام باجماع اصحابنا ثم مولى المولا الا اى من باب
 انما نأخذ على انه ان جنى فارشه عليه وان مات فارشه له ولو امرأتين وهذا عنده وقال انه ليس بولى كما في التمرناشى ثم الساطع
 ثم قاضى كتب السلطان في منشوره ذلك اى تزويج الصغار وفيه مزاى انه لو لم يكن في منشوره لم يزوجها ثم ان زوجها
 ثم كتب فيه ثم اذن القاضى جاز على الصحيح كما في المصنفات والى انه ولاية السلطان بعد مولى المولا قبل القاضى كما في المحيط
 لكن في النظم ان القاضى مقدم على الام وفي غياث المقيمين ان الاقرب لو لم يزوج نزوج القاضى عند فوت الكفو والمنشور
 وكتب فيه السلطان انى جعلت فلانا قاضيا لبلدة كذا وانما سمى به لان القاضى نشره وقت قراسته على الناس والوسيلة
 الا بعد تزويج الصغير مثلا بغيره المولى الاقرب فينبه حقيقة او حكمية كما اذا كان بالغا عنه التزويج فانه جاز حينئذ
 للام بعد ان يزوجها بالاتفاق كما في النظم والنبذة شاملة للاختفاء في البلد فلو نزع الاب بعد ثم طهر الاقرب جاز ثم انه يشير الى انه
 لو نزع الاب بعد وقد حضر الاقرب توقف على اجازته ولذا لو تحول الولاية بعد النكاح الى الابن لم يجز الا باجازه بعد التحول كما في
 السهامى وذكر في المحيط انه لو نزع الاقرب حيث هو انما فيه المشايخ وعن محمد ربح ان لم يكن للمرأة ولى حاضر استحسن ان تولى ولها
 فزوجها ثم اشار الى ان المراد من النفقة القيمة المنقطعة ان العلماء اختلفوا في مقدارها فقال الفضلي والسرخسى وغيرهما ان
 من زنا بهي لم ينظر الكفو انما طلب حضوره او خبره المجرى للنكاح او غير المجرى فلو انتظره انما طلب لم ينكح الا بعد وهذا استنبط

فهو والاجتهاد بمنزلة كفا في النكاح وانما قلنا في شيء منها لانه ان لم يوجد كفا في شيء من هذه الاوصاف كانت
 في امرين فيعتبر بالموجود ومنه انما قلنا كفا في الاختيار لا الاكراه وقومها كالتحالات ونما قلنا في شيء من هذه الاوصاف
 معا على قوم ايها لان الام لم يصح ان يكون بخلافه كفا في شيء من هذه الاوصاف وان لم يكن في الام شيء من
 قوم ايها فان كانت منهم بان في خروج ابنة مثلي فتعبر بغيره من اجل بلاءه ثم يعلقها به في الخارجة وانما قلنا في
 هذه الصفات فانما يحكم بما هو في هذه الكلمة لم يفرق القاض في غير المشي شيئا ولم يفرق الزوجان على شيء من هذه الاوصاف
 كما في المشرع في انكاحه من غير ان يفرق في الامه من قبل الله فوق قدر الزوجية فيها وعن الاخرى في شيء من هذه الصفات
 وصح فها كان وليها بنفسه او بغيره في الامه من غير ان يفرق في الامه من قبل الله فوق قدر الزوجية فيها وعن الاخرى في شيء من هذه الصفات
 انكح ولو كانت مسفورة والولي مطالب به بغير ما عجز به في شيئا ولا لاقه شعر بان ولاية المطلقة ما به كفا في شيء من هذه الصفات
 الا لابل او اب الاب او اب القاض كفا في شيء من هذه الصفات وفي غير ذلك لابل المطلقة كفا في شيء من هذه الصفات
 والمهر المجهول والمجهول ان يفي اي ان يفي في ان يفي في كفا في شيء من هذه الصفات وفي غير ذلك لابل المطلقة كفا في شيء من هذه الصفات
 او انه على ما بين وفيه اشارة الى ان تاويل الكل الى غاية مجهول صحيح لان الغاية معلومة في نفسها وهو الظاهر في المهر
 وقال بعض المشايخ انه غير صحيح وانما هو المذهب والى انه يقال نعمته مجهول ونصفه مجهول صحيح ووقع الدليل على الإطلاق ولو
 وقال بعضهم لم يصح ويجب حاله كما لو كان الاجل منها كسبوس الرجح كفا في شيء من هذه الصفات والى انه لو اجل المهر المجهول قبل الاجل
 فالاجل غير صحيح حاله كما في الجواهر والابيهما بان ليس بينهما او يقال مطلقا كفا في شيء من هذه الصفات والى انه لو اجل المهر المجهول قبل الاجل
 في النفوس من جهة شهادت العقول وملتقى الطبع السليمة بالقبول يعني نقل الى السمع والمرأة فان حكمه بتجليل جنس اما منه
 وتأجيل بعض فذاك وهو الصحيح كفا في الشيء وكذا ان حكمه بتجليل الكل او بتأجيله فحينئذ ان يعلقها به في الامه فلا تأجيل
 منه الا بعد العدة كفا في المنة وقبل اخذ المهر المجهول كفا في الامه ايضا منها من المهر من الوطى ولكن بها من هذه
 ان يطالب بها بغيره عند عدهم كفا في الفدين والكلام مشير الى انما اذا حالت عليه غير ما له فاما المنع منه قبل اخذ المهر
 بمنزلة وكما والى انه اذا كان المهر حالا فاجابة مدة فاما المنع قبل منقضى المدة لان الاجل المقارن للمنع والمطلوب
 عليه سواء وبدا على قول ابى يوسف رجعتا كما في المهر والى ان بعد الاخذ ليس بها المنع والى ان قبل اخذ الكل فقبل الاجل
 خلا فالابى يوسف رجعتا ما هو مقتضى المهر المشبه كفا في استحقاق ومن استفسر بها اي اخر اجبسا من بعد الى بلد
 بينها سيرة سفر خارجة لا رجعتا بعد الاخذ كما ان له الامراج من بلد الى قرية بلا مسافة وذا بالاجل من انشائه وهو الصواب
 عند جمهور الامم كفا في المنة ولو كان انت من الوطى بالسنة بعد ولى حقيقة او حكما كاخلاوة الصحيح بهر ضام الى الحق بهر ضام
 فلا حاجة الى زيادة قيد المكافئة وهذا عندنا وقالا ليس بها المنع منها بعد الوطى والى ان القاسم الصغار فحقى بيني وبين بنت من الوطى
 وبقوله في المنع من السفر وبنيته كفا في اتفاقا وفيما ذكرنا في ان الاختلاف في القولين ليس اتفاقا على نفي قولنا انما

كما في المحيط وخيرت بين اختيار نفسها وزوجها الى آخر المجلس امته ومكاتبته كبيرة فانه لا خيار للصغيرة كما مر تحت تلك الامة
والامته حال كونها تحت حرا وعبيد ولو تكا كفا في عدة عن طلاق حربي وهذه المسئلة مستدركة بما سبق من قوله بطلان التمسك
كما كاتبة فان الامة شاملة لما كمال الام الولد والمدة الماهم الا ان يقال انه للتنبيه على التعميم فليس اشعار بان علم الزوج اختيارها
نفسها ليس بشرط وقبل اشتراط حضوره فلو اختارت نفسها قبل الدخول فلامر وبعد الدخول فالمر كفا في العاوى ولو اختارت
زوجها كان المر للسيد كفا في الكرياني وان تكلمت تلك الامة والمكاتبه بلا اذن من سيد بافتققت اى قبل وط
مولانا فان بالوطى انفسه النكاح عند ابى يوسف ح خلا فالمر كفا في المحيط فخر نكاحا وان وطها الزوج قبل العقد كما في
التمتاشى الا ان فيه اشكالا من وجهين احدهما ان ام الولد اذا عفت قبل وطى الزوج بطل نكاحها لوجب العدة عن المولى
والثاني ان المكاتب والمدة والتمن كالاته فيما ذكر كفا في النظم فبسر بلا خيارها بالعتق لانها رخصت وقدمان لا خيار
للاعلام وما همى من المهر وان زاد على مهر الشل كهر الشل بالتمية للسيد لا قاله بفصل لو وطئت المكاتبه بلا اذن عفت
اى بعد الوطى وان عفت ولا ثم وطئت فلها ما سمي لانه بدل بضعها حرة والكلام مشعر بان يجب مهر واحد حتى اذا ورت
الامة يعزل اى يجوز له ان يزرع ذكره عن وجهها فيقع المار خارج الفرج في المقاس يقال غزل عن امرأه
اذا لم ير ولد لها باذن سيدها ورضا عنه وباذنها عندها على اختلاف السلف الصالح وفيه اشعار بان السيد الغزل
وذا باختلاف وزوج المحرق يغزل باختلاف باذنها وهذا اذا لم يخيف عن الولد السور لنفسه والزيان والا فيجوز بلا اذنها
وفيها رضى الى جواز حرج ما في الرحم قبل مضي مائة وعشرون يوما وتال بعض الشلخ انه لا يجوز كفا في استئمان المحيط
وان وطى الاب اسلم امته اى قنت ابنه ولو كافرا فولدت هذه الامة ولدا فادعاه اى ادعى الاب الولد ثبت
نسبه وان كذب الابن وانما قيد الاب بالمسلم لان دعوة الكافر لا تصح ولو كان مرتدا وقنت عنده ونفذت عندها وانما قيد الامة
بالقنة لان دعوة ولد مكاتبته وام ولد ومدة لم تصح وعن ابى يوسف ح ان دعوة ولد المدبرة تصح وعليه قيمة مع
العقود في الاضافه اشعار بان له ادعى ولد امته ابيه او امه لم تصح وبانسا لو كانت مشتركة بين الاب والابن ثبت
النسب وعليه العقر والاطلاق مشعر بان الابن لو وطئها فولدت ولم يمس بل البوة ثبت النسب لان موطوءة الابن
وان لم تحصل للاب لكن يجمل المنقل اليه بعض وفيه الفايدين روى في اشتراط كون الامة في ملك الابن من وقت
العاقبة الى وقت الدعوة حتى اذا كانت في ملكه وقت السلوق فباعها ثم ردت بخياره وفسا ثم ادعاه لم تثبت
الا اذا صدق له الابن الكل في الظهيرة واصل الدعوة ان يسيل الشئ اليك بصوت وكلام يكون منك وهى في النسب
بكسر الدال وقد يفتي كفا في المقاس وهى اى الامة يجتهد ام ولد اى الاب ووجب عليه قيمتها اى الامة لا مهر
لانها مشتركة بينهما جتهد ولا قيمة ولد بالانه نسل حرا والجد يصح الذى لا يغزل في طريق النسبة اليه ام كمال
كالاب بعد موته اى موت الاب ولو تكا كما اذا كان كافرا او قيقا وان نكحها اى الاب امته ابنه صح النكاح لانها

كما في الحقائق وانظر لمصنفه او صفته لما حولين ونصف عنده وثلاثة عند فريخ وقيل خمسة عشر سنة وقيل اربعين سنة وقيل جميع العمر كما في شرح الطحاوي. ينفذ الحول على ما في الزكوة مشعر بالشمسية لكن ما في عنه قوله تعالى (وجسار فصاة ثلثون شهرا) فانه مشعر بالشمسية مثل كلام المحيط فقط فلا يثبت الحرمة بعد هذه المدة وظاهرة شير الى ان الارضاع الى هذه المدة واجب لكن في اجازة القاعدي انه واجب الى الاستقنا واستحب الى حولين وجاز الى حولين ونصف والى انه لو فطم في هذه المدة ثم شرب فيها ثبت الحرمة وان استغنى عن اللبن بالطعام وبذا رواية عن الشيخين والى انه يجر الاب على اجازة الارضاع فيها عنده وفي حولين عندهما ولا يجبر بعده وقتال كثير من المشايخ انه لا يجبر بعد حولين عند الكل فالطاقة لا تستحق الاجرة بعدها اجماعا والى انه لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدها لى نصف ولا يثبت عند العامة خلافا لمختلف بن ايوب كما في المحيط والى انه لا يباح شربه بعد هذه المدة وفيه خلاف كما في الانتصار وذكر في المنيعة عن ابى يوسف رج لا يباح لبس لباس بشرية اللباس اهوية الموضوعة حتى لو ارضعت صبيا بكر لم تزوج قدامه عليها كما يجزى والامومة مصدر هو كون الشخص اما الموضوعة من امواله ترثه وفيه اشعار بان التاقد لم يخلق بها التقيده منه المحدث كالحامية كما ذكره الرضا لكن في الصالح انها هي الموضوعة بالارضاع والولوة زوج اى كونه ابا وفيه اشعار بان رجلا وزنى بامرأة فولدت وارضعت صبية بانه ان تيزوها كما في شرح الطحاوي ولكن في استخلاصه انه لم يجبر وقد فطم في روتين لبنها منه كما اذا طلق ذات لبن فترجعت باخرى بعد العدة ولم تجعل لبنها منه بالاجماع وكذا ان جعلت بلا ولادة عنده واما عند ابى يوسف رج فان علم انه من الاول او الثاني فهو منه والاقرب الاول وعنه من الاول مطلقا وعنه من الثاني مطلقا وعند محمد رج منها واما ان ولدت فمن الثاني بالاجماع وفي كلامه اشعار بانه اذا لم تلد زوجة قط او ليس لبنها ثم نزل لا يحرم فصيها على ولده من غير ما قاله المحرم كما يكون من جهة المرأة يكون من جهة الزوج وبسببه الفقهاء لبن الفحل وهو ما كان نزوله من جهة كافي المحيط ويدخل النازل بالزنا على راي للرضع نظر المصنفين او الفعل ولم يذكر الرضعة لان هذين التكليفين من الاحكام المشتركة واعلم ان الرضا لا يثبت بشهادة رجل ولا نكاحا وصحة من بل بشهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول فاذا شهدا فرق بينهما فقبل الدخول الامم وبعده الاقل من اسمى وعمر الثلث بل الرضعة كما في المصنفات فيحرم ان اى الموضوعة والزواج مع قومها فيه تغليب عليه اى على الرقيق كالنسب اى حرمة كحرمة فيحرم على الرضيع اولادها واولادها واولاد المتقدمة والمتأخرة لانهم اخوة واخوات له من قبل الام والاب او احدهما وكذا آباء وبناتها لانهم اجداد وجدات من قبل الام والاب وكذا اخوة واخوات لانهم اخوال وعالات وكذا اخوة واخوات لانهم اعمام وعمات وفي كلامه اشعار بانه يحل من الرضا من يحل من النسب كالاولاد والاعمام والعمات والاخوال والعالات واخوات الاخ كما سياتى ويحرم فروعه اى اولادها زكورا واناثا وكذا فروع الرضعة والزوجان للرضيعين اى زوجة الرضيع وزوج الرضعة عليهما اى على الرضعت

و نه و بها فحرم ابن الرضاع علی المضعه لانها حیده و کذا بنه علی زوجها لانه جد با و کذا زوجه علی زوجها لانها زوجه فحرمه و کذا
 زوج الرضیعه علی المضعه لانها ام زوجه و اعلم ان التفریق المذكور ان علم من الکلیح الا انه ذکره هنا لانه ایتما کما لایا و یمنع و کذا
 انظر فیما قال شاعر ان جانب شیرده همه خویش شوند و از جانب شیرخواره زو جان و فروغ یعنی شیردهنده و شوهرش
 با فرزند و پدران و مادران و خوهران ایشان خویش شیرخواره شوند و شیرخواره و زانش با شوهرش
 با فرزند ان خویش شیردهنده و شوهرش شوند و کل ان نیز زوج اخت اخیه رضاعا ای الاخت رضاعا لانها نسبا
 او بالکس او کلاهما رضاعا کما فی النسب بان کان له اب و اخت لام فلانیه لایب ان نیز زوج اخت لام لانه
 لیس بینهما نسب یوجب الحرمة و الا کتفا شاعر بانه یحرم غیر الاخت و قد ذکرنا فی الکلیح انه طلت نحر ام اخته و اخیه
 و غیرهما رضاعا و کلاهما ثلث صور کما ذکرنا و الاحتقان فی ظاهرها روایه و عن محمد بن احمد بن محمد و فیہ اشاره الی ان الاقطار
 فی الاول و الاحلیل و السجافه و الامه لایحرم کما فی الاختیار و الاحتقان (حقنه کردن) و منه استثنی الرجل بالضم کما ذکره
 البیهقی فیه یقتضی انما یستعمل الفقهاء فیه ما ذکره المطرزی ان الضم غیر جائز فانه لازم و الصواب حش و لیکن الرجل
 فانه لیس بالبن حقیقه و ما خلط بطلعها من اللبن و لو نالها غیره لم یطبخ لایحرم لانه یسبب قوه اللبن و قال الاکثران غیره یطبخ
 و اللبن غالب یحرم و اما البیوض فیه حریم بالاجماع کما فی الاختیار و فیہ اشاره الی انه لو تقاطع اللبن عنه او سلم یحرم
 و فی خلاف کما فی المبیط و ما خلط بغيره ای غیر اللب من لبن و خلاف کما فی الدرر و یعتبر فی التحريم و منه الغلبه
 عند الشیخین و کذا عند محمد بن زینب و هما السد تعالی فی غیر الجنس و اما فی الجنس فقد ثبت الحرمة منها کما فی الاختیار و الغلبه
 فی الجنس بالاجزاء کما فی الزامی و فی غیره یعتبر اللان او اطعم علی ماروی ابن سماعه عن ابی یوسف کما فی المبیط
 و فی الغلبه اشعار بالتحريم اذا تساویا کما فی الاختیار و الاکن فی الفتی انه لایحرم غیر اللبن انما خص عنده و یحرم
 الاستعمال ای حب اللبن فی الانثی کما قال البیهقی و فیہ اشعار بانه متنع و غایه استعمل الفقهاء و فی الصحاح و المغرب
 انه لازم فیکانه تعدی و لا تعدی و یحرم لبن البکر و لم تجاوز الی الزوج و لکن الاوطا قبل الدخول کان له ان نیز زوج
 ضمیمه لان اللبن لیست منه و لبن المیهب حتی انه لو حلب بعد الموت و شرب منه او ارضع من ثدیها حرم و انما
 قال متیلا لانه یستوی فیہ المذکر و المؤنث کما فی الصحاح لکن (و آیه لهم الارض المیتة) و ان ارضعت امرأة فترسا
 ای امرأة زوجها حال کونها رضیعه مستدرکه کما فی السابق حرمتها علی الزوج لکنها بنتا و اما فیہ اشعار بانه لو تزوج
 صبیته ثم ارضعها امرأة معا و واحدة بعد اخرى حرمتا علیه و لو تزوج صغیره ثم طلقها و تزوج کبیره ثم ارضعها
 بلینه اولین غیره حرمت علیه لانها صارت ام امراته کما سنن الحیظ و الاصله الکبیره ان لم یوطا اذا الفرت من حبسها
 بل انما کذا و لکن نیز زوج الصغیره حیده لانها صغیره بلا دخول بالام کما فی الحیظ و فیہ اشعار بان بعد البطلی لیس کمال المهر و لا نیز زوج
 الصغیره حیده و الرضیعه لضعفه ای المهر و زوج الزوج لضعفه و ای نه لکن النسب ان یقتضی انفساد

وان لم تقصد بان تعلم بالنكاح او الفساد او قصصت اكرامها او دفع الجوع عنها فلا شئ عليها والقول لها في عدم قصد الفساد كما في المحقق وعن محمد بن ابي سريج عليه السلام في كلامه اشعار بان الكبيرة لو كانت نائمة او محتومة او مجنونة لم يرجع عليها وكذا لو اخذ رجل بشئ من لبنها وصب في فم الصغيرة لم يرجع عليها بل عليه ان قصد الفساد كما في المحيط والاختصاص في لفظ الفساد من اصلاح التام وهو الرعاية لما عليه من حسن الاحتتام والبداهة

کتاب الطلاق

أخره عن الرضا لانه من كحل يتوقف عليه الطلاق وهو اسم من التطبيق الارسل ويجوز ان يكون مصداقاً للطلاق بالضم والفتح
 في طلاقه فانه شرعاً ازالة النكاح او نقضه مان حله بلفظ مخصوص واحترز بعض الفقه سحياً للعتق وانما قلنا بالتحديد على خلاف
 المشهور ليدخل فيه الطلاق الرجعي لانه ليس من اطلاق النكاح كما صرح به في المبسوط وغيره والى هذا الثاني اشير في الفتق والمستصفى
 يقع طلاق من كل مكان كما ذكره في الجوز الذي بلغ غير رشيد والمثل والنحو والجوب والحنث والمائل والخال فقط
 فلا يقع طلاق الجوب من مكان اوله والجنون الذي لا يفقه اسماً ولا يفقه في بعض الاوقات والمفوض عليه كما في النظم وفيه
 اشارة الى ان عقده لو زال بالبيع لم يقع طلاقه وهو الصحيح كما في الكبرى والى ان الطلاق مباح لمن عند عدم موافقة الاطلاق
 لانه في الاصل البعض الباحت اى اقرها الى انفس كما في قولهم اتم الامور ولو كان المكاف سكران اى غير عاقل كان
 يمينه يقوم به الاطلاق فانه لو لم يمينه كان تصرفه باطلاً كما في الزهدى ويدخل فيه البتة فيقع طلاقه وعليه الفتوى كما في النهاية
 كما من سكران الخمر او الماشاء او البشيد وغيره كما في الكبرى ولا يقع طلاق السكران عند الكرخى وكذا السكران ما يتخذ من العسل
 والجوب خلافاً للصريح او بعد انقص بالذكر عدم نفاذ اكثر تصرفاته لا يقع من سكران الا اذا شرط في العقد فقال زوجته منك
 على ان امر يا بدي الملقا كلما شئت فقال العبد قبلت ولا من نكح ولو اجاز له واحد اى احسن الطلاق وتجه
 طلاقه واحدة فقط اى الاطلاق اثنتين اثنتين في الطهرين الاخيرين في الحرة واحدة اخرى في طهر آخر في الامة وفيه رمز
 الى انما للمذمومة في طهر من الحيض او النفاس لا ينظر الا على فيه قلته الرغبة بعد الطلح فالاسن باربعة اشهر واحدة الطلاق
 وكذا ما طاهرة ومنحولة وغير حامل بقهرية ما ياتي والاطلاق مشير الى ان البائن يكون سنياً وهذا عند خلافاً لما كما
 في الفتق وحسنه بالاضافة وهو اى الطلاق باعتبار الاحسنية والاحسنية ويجوز ان يجزى التضمير مجزى اسم الاشارة الى
 اى منسوب الى السنة فخذت التماثلية كما تقر وفيه ولا يملك ان السنة لو كان سنة عبادة وسنة اتباعاً كالطلاق على الوجه
 المذكور متابقة للنبى صلى الله عليه وسلم فالواجب على كل مسلم ان يتجه في اتباع سنته صلى الله عليه وسلم كما في التمهات طلاقه
 واحد بشير المذمومة اى غير الموطوءة ولو كانا في محل ما او لم يكن بينهما خلوة ولو كان الطلاق في حيض ردومات
 زوجه رج ان الطلاق في الحيض مكره والموطوءة تفسر في الطلاقات الثلثة الرجعية في اوائل اطهار ثلثة قبيل
 في امر اخر ما وهو رواية عن ابى حنيفة ترجح والاول اظهر كما في المداية وذكر في الفتق وطلق على اشكل حيضة واحدة سنة

مكره لا وطى من الزوج فاوزنت ثم طلقها فبقي على ما قال بعضهم كما في المحيط فيهما اى الاطوار فبممن تحيض والموطوءة تفريق
 الثلث في ثلثة اشهر في الصغيرة والايسة وبني ان يطلقها في ثمرة اشهر حتى يفصل بين كل طليقتين بشهر
 بالاتفاق ولولاها في وسط الشهر لفصل بينهما ثلثين يوما بعده وعند ما يكمل الاول من الرابع والثاني والثالث بالاكمل كما في
 النظم وفي ثلثة اشهر في الحائض وعند الثلثين وعند محمد وفرح لا يطلق للسنة الواحدة كما في النظم ولو طلق هو لا النسوة
 الثالث بعد الوطى فيجوز طلاق من السنة عقيب الوطى وبغيره اسبغ بدعى الطلاق وحده نوعان الاول لمنعه
 في الوقت والثاني في العدد فالاول طلاقه واحدة وقت في طهر وثبت المرأة فيه او في حيض امرأة موطوءة او
 نفاسا فانما لو لم توطأ فهو اسن او حسن كما هو الثاني ما فوقها اى فوق واحدة من الطليقتين او الطلاقات بلا حجة
 صفة ما فوقها يعني اى بين ما فوقها من الاعداد في طهر صفة اخرى حاصله ان الطليقتين او الثلث بكرة او اكثر بلا حجة
 في طهر بدعى كالتليقتين والطلاقات في حيض الموطوءة وان لم يكن في الصدر الاول اذ ارسل الثلث جملة لم يحكم بالوقوف
 واحدة الى زمن عرضى السدق الى عندهم حكم بوقوع الثلث سياسته لكثرة بين الناس وتمايه في التمرات شي وبسبب
 اى يجب رجوعه على الاصح قيل يستحب كما في البداية ان يطلق الموطوءة في الحيض فاذا طهرت عن هذا الحيض
 طلقها ان لا يلا بالرجعة يعود الطهر الذي عقيب هذا الحيض محلا للطلاق السني كما قال ابو حنيفة وفرع جمعا الدر وعنه
 ابى يوسف لا يعود وقول محمد ربح مضطرب كما في ثلث الطحاوى وفيه اشارة الى ان الطلاق في الحيض بدون المراجعة يخرج
 الطهر المذكور عن ان يكون محلا للطلاق السني كاجماع في حالة الحيض بدون المراجعة كما في المحيط وطلاق الحرة ثلثة و
 طلاق الامة اى القنينة والمكاتب والمدة او ام الولد اثنان واوز وجها خلاهما وصحة اى صريح الطلاق ونظ
 ظاهر المعنى فيه ظهورا بنينا ما استعمل لغة او عرفا من لفظ فيه اى الطلاق ودون غيره وهذا اعم ما في التحفة وغيره انه اشتق
 من الطلاق وهو نوعان احدهما مثل استطلاق اى ذابت طلاق فهو من النسبة بالهيفه او سمي فوطلاق على ما ذهب
 اليه سيبويه فهو اسم فاعل ولذا ذكره وطائفة لغة ومطلقة وكذا يامطلقة بفتح الطاء واللام المشددة واما سكون الطاء فله
 حكم الكناية وطلقتك تشديد اللام وفي اشل يدل نحو تر اطلاغ او تلاح او طلاك او تلاك يلا فرق بين السبيل والعلم
 على ما قال الفقيه وان قال قهقهة تخويفا لا بعدد في قضا الا بالاشهاد عليه وكذا ان طلاق لا يطلق باش او طلاق شتم كما
 في الخلاصة وتقع به اى بشل ما ذكره لا بالعصم والايدخل فيه النزع الثاني ظاهر اطلاقه بجمية لا يحتاج الى تجديد الكحل ولا فيها
 المرأة وولي الصغيرة وينقلب عدته الى عدة الوفاة لو مات فيها ولا تترك الزينة فيها ويشتركان في بيت واحد وتعتد الامة
 عدة الحر اذا اعتقت فيها ويرث ابنيها لو مات الاخر فما ويكون مظاهرا او مولى اذ اظهر منها او الى قيسا ويجوز للمعان
 لا يحرق بالقدف بخلاف البائنة فانما تفيض لما في اكل ولا قيل الرجعي كالقطع والبائن كالقتل كما في النشء وعلم
 ان الجزا اذا كان صريحا فالشرطية يوجب طلاقا جمعا كما اذا كان بائنا كما اذا كان بائنا فباعتد طلاقا

(كففت) كقولك ان كان كذا من بولي طلاق وحلال بولي حرام كذا وطلاق باين شهود لان الصريح اذا طرأ على البناء يكون
 باننا قلنا اذا قارنه والرجعية نسوبة الى الرجعية بالفتح او الكسرة وطلاق اسه بطلقة كما في القاموس ابدأ اى فيما اذا نوى
 واحدة او اكثر رجعية او بآئنة او لم ينو شيئا وعنده اذا قال انت طالق ونوى الثلث فثلث كما في شرح الطحاوى ولو
 نوى الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء وعن اهل لم يصدق اعتلا وعنده صدق وبآئنة كما في التفتة وتونوى الانحسار كذا
 لم يصدق قضا كما في المشايخ والكلام شعر بان علم الزوج بمعناه لم يشترط فاعلم بقتنه الطلاق بالرجعية فطلقة بلا علم يقع
 قضا كما في الظهيرية والنية واثنان في ما اشير اليه بقوله وان ذكر المصدر المهور والمهر وان قال بالرجعية بعد ما او منكر انت
 طلاق او طالق طلاقا او طليقة او طليقة او طلاقك طلاقا او طلاقك لاسنة او طليقة لاسنة كما في الكافي او بالطارية (تو
 طلاق او تز طلاق طلاق او تو طلاق واده او واده) است: طلاق ثلث من الطلاق وقعت في الحرة واثان من الامة ان نوى
 اى نوى الزوج بالمصدر الثلث لانها واحدة حكمية والا اسه ان لم ينو بالمصدر الثلث بان لم ينو به شيئا او نوى واحدة
 او اكثر رجعية او بآئنة فموجبهم اى فواحدة رجعية وقعت لانها ملوكة الحقيقة ولا يرد انتقض بمثل طلقى نفسك حيث جاز فيه
 نية الثلث لان مصدره جعل كالمذكور بخلاف مصدر طلاق وطليقتك وتماثل حقيقة في التفتة والكلام يشير الى انه لو قال انت
 طالق الطلاق كله وقع الثلث بلانية لان مصدره كذا كما في المحيط والى انه لو قال انت طالق الطلاق وارى بالهتة
 واهد طليقتان وقع جميعا ان كذا في والى ان اسم الجنس لا يطلق عندنا على الاثنين وهذا ظاهر الرواية كما
 وصح اضافته الطلاق ونسبته الى كل ما نحو كذا او جميعك او جميعك طالق وبطل دعوى الاستثناء بقوله
 انت طالق والى ما يعبر به اسه يعبر به من الاخبار عن الكل اسه كل البدن كذا اسك فلو قال طلقت
 راسك واراو الراس فقط لم يجد ان لا يقع كما في الخلاصة وكذا اذا قال الراس منك واما لو قال هذا الراس وقع
 على الاصح كما في قاضين خان او رقيقك او غنك او راسك او نفسك او نصفك او جميعك او جميعك او نصفك
 او سورتك كما في النصف او وجهك او فرجك بخلاف اليد برؤى الاست: والدم خلاف والى جزمه شائع نصفك
 او نصفك الى عشرين او جز من الوجه جز منك لا يصح اضافته الطلاق اسه جز معين لا يعبر به عن الكل كالعين
 والاهت والاهت واليه والرجل الا ان يراد بها جميع البدن وشمل البطن والخصر على الاصح وبعض
 الطليقة كذا من الطليقة وثلاثا لا يشترط ان يكون في المحيط لو قال نصف طليقة وثلث طليقة وربع
 طليقة فثلاثا على المختار توسيل واحدة ولو كان مكان الراس سدا فثلث وقيل واحدة واثان مضرنا
 في اثنين في قولك انت طالق اثنين في اثنين ثلثان من الطلاق وان لم ينو الضرب فانه لغة يحصل وفي
 لاطرفية والطلاق لا يصح ان يكون طرفا لنفسه فبما في ثلثان في ثلثان على ما انتاره العلماء الناشئة وذهب
 زفر سرح الى انه بلغة الاصطلاح اغنى تضعيف احد العددين بقدر ما في العدد الآخر لم يقع ثلثه فغده على ما في الاختيار وغير

لكن في الكشف انه ناسب احسن بن زياد ونسب الى زهره ناسب لضعفها الى الكل بقوله وصحح نيته مع اولادها فمقتضى
 كما يقع واحدة في اثنتين او ثلاث و يصح نيته مع ابتداء القايمة اى المسافة المستفادة من في قوله انت طالق من واحدة
 الى اثنتين او ثلاث مثلاً يدخل في الحكم لا انتما واما المستفاد من كلفته الى عنده لقوله لم عسى من سجين الى سبعين ويدخلان في
 لقوله خذ من مالي من درهم الى عشرة ولا يدخلان عند فرج لقوله لم عسى من هذا الحائط الى هذا الحائط فيقع واحدة في الاول
 واثنان في الثاني عنده واثنان وثلاث قبيل واحدة عندها ولا يقع شيء عنده كما في المحيط والاصح ان يقع واحدة عنده
 الثاني كما في النهاية ولفظ ما بين كمن في الحكم ففى انت طالق ما بين واحدة الى اثنتين او ثلاث يقع واحدة واثنان عنده
 واثنان وثلاث عندها ولا يقع شيء او وقع واحدة عند فرج وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحدة الى احسبى وقد
 علاج الوجيفه او الاصحى رجما الله زفرج وقال كم نكح فقال ما بين سجين الى سبعين فقال انت اذن ابن تسعين
 فتجوز فرج وقوله اياها في غيرك است طالق في كلمة اياها مثلاً تجوز اى القايمة اطلاق في جميع البلاد وفي الحال والغير
 في الاصل التجيز من قولهم ناجزنا جزاى نقدت كما في الطائفة وفي انت طالق في دخولك مكة اى في وقت الدخول
 او مع الدخول طالق مع الدخول ويجوز ان يكون في مستقر الان الشرطية فهو طالق فلا تطلق الا بعد الدخول والاول اصح
 على هذا الوصل لا يجيبه انت طالق في نكاحك او مع نكاحك فكلما لم تطلق بخلاف ما لو قال انت طالق الان نكاحك
 كما في الكشف ويقع الطلاق عند الفجر اى في اول جز من العدة في قوله انت طالق عند الاوس في عده ولا ينيته و يصح
 نيته العصر اى بدق قضا في نيته آخر العدة كما سدد في غير من الاجزاء في الثاني اى في العدة ولا يصح
 عندها فقط خلاص قضا في الاول اتفاقا كما صدق في ديانة في كليهما والفرق لا يجنبه مع ان في المسئلة لا يجنبه
 الوقوع في جزه والمقدرة الاستيعاب لانه شابه المفعول به كما في الكشف ويقع الان نصيبا الكلام في انت
 طالق اس ان كمن قبل اس وان كمن بعده فافعله لانه اضاف الطلاق الى غير المفعول ويقع في الاصح آخر العصر
 اى قبيل مائة او مئتين وفي النوازل يقع بموتها في قوله انت طالق ان لم يملك نكاح فان مات او ماتت قبل الدخول
 فلا ميراث وان دخل فلما الميراث حكم الفرار ولا ميراث له منها كما في النهاية ويقع محال لانه اسم للوقت في قوله انت
 طالق متى اى متى ما دام لم يطلقك وقد مكثت بعده زمانا يسع التطبيق فلو قال انت طالق لم يقع الا به
 وفي لفظ اذا لم يشرك بين الشرط والوقت عند الكونية المستعمل مكان متى اى متى من التوبة اى يفوض اس
 نيته فان نوى الاول يقع آخر العصر وان نوى الثاني يقع محالا بخلاف وان لم ينو الا اشتراطا لا الوقت فكان
 الشرطية معنى وكما كان خروجه وقع آخر العصر على حقيقته لان لا يشترط عنده وقوع نكاح في وقته فلم تطلق واما عدها
 فوضعت للوقت ويستعمل للشرط مع الوقت كما ذهب اليه المصنف فطلق محالا وهذا اقرب الى الصواب كما في البوط
 الى الميراث اليوم موقوف للوقت ليدل او غيره قليلا او غيبه وعرفا من طلوع الشمس الى غروبها وشرعا من طلوع الفجر

الى الغروب كما في الكواشي وغيره لكن في المحيط انه للمعنى العربي وفي الوقت مجاز والمقتل عنه في التلويح وغيره انه مشترك
بينهما فلم يوجد في استعماله بتقدير في النهار لغة فهو ممتد من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا وشراعا كالיום والعرف مراد
مع فعل اسي اذا كان اليوم تابعا للفعل ومتعلقا به لان يكون مضافا اليه كما دل عليه كلمة مع على ما اشير اليه في كناية
الطول ممتد يصح تقديره بمره شمس ان يقال لبست الثوب يومين بخلاف غير الممتد لانه لا يقال دخلت يوما كما في الكشف
والكافي وغيرهما ولا يراد في التلويح ان لا يتكلم بالكلم فانه مما يقبل التقدير بالمره وهو غير ممتد لان المراد بالمتد باليستوعب
مثل النهار كما ذكره المصنف ولا نسلم انه يقدر بمره النهار فاعلم انه ممتد عند بعض المشايخ وهو الظاهر كما في الكشف
والاوضح في تفسير الممتد ما يتجدد من المرات المتماثلة من كل وجه كما مر بيك يومهم يقيد بزيد اسي يجي من السفر
فان كون الامر باليد يقدر بالمره المستوعبة للنهار فيكون فعلا ممتدا فاذا يومهم فيه النهار العرف فلو قدم ليلا لم يكن لها خراج
كما لو قدم نهارا بلا علمه حتى مضى كما في الكافي في شرط علمها واليوم يستعمل للوقت المطلق اسي في جنس من الزمان
ولو قيل مع فعل لا يستعمل تقضيه وهو بخلاف الممتد كانت طلاق يومهم يقيد بزيد فان الطلاق لا يقدر بالمره المستوعبة
قطاقي بقدم زيد ولو قيل اذ اذ كانا كالمثاليين يدلان على انهم اعتبروا في الامتداد وعدمه جانب العامل لا المضاف اليه
سواء كان متحققين او متخالفين واذا اختلف على ما هو متحقق الكشف الا ان بعضهم اعتبر جانب العامل في مثل المثال الاول
وجانب المضاف اليه في نحو يومهم اذ وجب فانت طلاق وان كان الممتد جانب العامل وفي هذه الفار اشعار بانهم جعلوا مثالا
هذا لطرف بمنزلة الشرط كما ان العامل بمنزلة الجزاء في الحكم كما اشير اليه في الكافي وهذا كايه عند عدم القرينة والا فالعكس
الحكم نحو انت طلاق يومهم زيد وانت حر يومهم يكشف الشمس كما في الاصول وان نوى النهار في غير الممتد صدق قضاء
وعن ابي يوسف راجح انه لا يصح كما في نظم واعلم ان ما ذكره المصنف في الشرح قد خالف بعض ما ذكرناه من التحقيق فلا
تغفل عنه وفي انت طلاق ثلثا من الطلقات لغير الموطوءة تبين تلك الثالث كما يقع اثنتان في اثنتين وبالعطف
اى بان قال لسان طلاق وطلاق و طلاق او طلاق او ثم طلاق بين تلك الغير الموطوءة بالاول من طلاق لا غير
مهم توقف اول الكلام على اخره وهي غير قابلة لغيره وفيه اشعار بانها تبين بالاول بالطريق الاولى لو قال انت طلاق طلاق
طلاق كما في المحيط وغيره كما لو عطف طلاق تلك وقدم اشعار بان قال ان دخلت الدار فانت طلاق وطلاق
وطلاق او طلاق فان الاول معلق والثاني منفرد عنه كما ان الكل معلق عندها كما اذا كانت موطوءة عندهم ولو عطف ثم قال
معلق عندهم والبواقي مغفولة عنها تبين بالثاني بوحدة في الحال عنده كما ان الموطوءة تبين في الحال بالثاني والثالث
والاول معلق عنده كما ان الكل عندهما وبالعطف كالعطف ثم عنده بالاتفاق وفي الموطوءة الاول معلق والباقى
واقع ويقع بالعطف بالاول والثاني والكل اى كل ما ذكرنا من اثنتين او الثالث بخلاف بعد الشرط ولو غير موطوءة ان
اخر الشرط لتوقف الاول على الاخر ولو عطف ثم كان حكمه ما كان بالعطف والشرط مقدم ولو كان بالعطف في الاول والثاني

والباقي لغوي الموطوء الثاني مطلق والباقي وقع الكل في شرح الطحاوي وفي غير الموطوء بقوله انت طالق واست
 كانت قبل واحدة او بعد واحدة تقع طاعة واحدة لا انشا طلاق سابقا بآخر فبانت بالاول فلا يتبعه محال لغوي
 وفي الموطوء يقع في بائتين اثنتان لانها متباينة لهما وفي الموطوء وغيره بقوله انت طالق وحسرة كانت قبلها
 واحدة واحدة بعد ما اى بعد واحدة واحدة واحدة مع واحدة يقع في تلك الصور الاربع اثنتان
 لان انشا طلاق سبق عليه طلاق آخر فكان انشا طلقين بعبارة واحدة فيقع اثنتان وليس موطوء ومن ذكر ان
 المهر بان قال انت طالق كذا واستشار الى عدد الطلاق بالا جميع اى بطلانها بان يجعل باطن الكلف اليه
 يعتبر كبره الاصبع المنشورة في الاصبع الواحدة واحدة وبالشين اثنتان وبالثلاث ثلث وانما في المنشور ان
 الاشارة تقتضي ذلك لان كمالا يقتضي نفس الطلاق بدون اللفظ لا يقتضي عدده بدون ذلك في المحيط وغيره
 لو اشهر بذكر العدد لم يقع الا واحدة والاشارة بالظهور بالي جعل باطن الكلف الى نفسه في المضموم
 تعتبر عدد اكد في المضمرات والاختيار وغيره كما ذكر في الكافي وقاضي خان اعتبر المنشورة مطاوعة في الشارح ان
 باصبع فواحدة وباصبعين فاثنتان وثبات ثلث ولو لوى الاشارة بالكلف وفي واحدة صدق في هذا القول ما اذا
 بالمعقودتين وان وصفت الطلاق بالشدّة مثل انت طالق فطالبت شديدة او قوتية او قشش الطلاق او كبره
 او عظمه او اشدّه او الطول نحو طلقته طويلا او اقصى نحو طلقته عريضة او ان شجره اى الطلاق بما يدل على
 اى على الوصف بالشدّة مثل انت طالق مثل الجبل او الاله او ملاه الدار واجيب او بطول كليل الرمح او بالعرض
 كسيف الارض فثالث من الطلقات وقعن ان قولها اى الثالث والا بغيره بان نوى بانته او حثية او متين بول
 نيو شيئا فيما كنه لان في هذه الالفاظ وصف الطلاق بالشدّة والبائن الشبهة الذي لا يقدر عليه المنة فلا يقتضي
 بالشدّة لم يكن طويلا لعله رد لما في الاختيار وغيره ان بالشبهة لم يكن عندني يسمي مع الا اذا ذكر العظم ولا عظمه
 زفرح الا اذا وصف بالعظم عند الناس ففى مثل انت طالق مثل رأس الابرّة او مثل عظمه او مثل الجبل او مثل فخذ
 تبين بالكل عند الطرفين ولم تبين الا بالثاني والرابع عندني يوسف وبالاخيرين عند نفسه وجو كناية استعطف على
 صرحه والكناية لغة مصدر كنى او كناه بغير كناية كنى او كنى اذا تكلم بشئ يستدل به على غيره او يراى بغيره وعرضه ما استمر
 في نفسه معناه الحقيقة او المجازى فان الحقيقة المجورة كناية كالمجاز غير الغالب الاستعمال وكناية الطلاق ما يستعمل في غير
 اى لفظ يستعمل الطلاق وغير الطلاق فيتميز الى ادمه في نفسه فان البائن مثله او منه المنفصل عن وادمة التكلم وفي
 الدلالة عليه خفاء زال بقرينة يجوز ان يراى بالان يهنا ما ذهب اليه البيهقي مما استعمل في معناه فيقول الى كذا
 فان البائن يستعمل في معناه فيقول بقرينة الى ما ذهب اليه هو الطلاق فطلاق بعينه البيهقي لما ذكره لمعنى في التوضيح
 وروى بان معناه الحقيقة لا يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن اين يلزم الطلاق بعينه البيهقي كما في التعليل وجوابه بان

وسوى انشأى كما ياتي الثلث من الطلقات يقع الثلث لانها من نوعي البنيوية الدالة عليها والاني بان نوى بانته
 رجة او اثنتين او لم ينو شيئا فبانته واحدة وقعت لانها لو نوى ما دل عليه وفيه اشعار بانته انهم ينو شيئا لم يكن بينهما اي
 اطلاق قيل من الاول المتعار كما اشير اليه في المحيط وسابق كلامه والى على ان ما وقعته على النية من هذه الالفاظ يستثنى ما لم
 ينو كما لا يخفى وفي اعتدى واستغنى في حكم واست واحدة من الالفاظ الكناية يقع بالنية واحدة رجة وفي ان نوى
 الثلث او البائن لانه عليه الصلوة والسلام طلاق سودة وفي اعتدى على عنها باعتدى وراجع والاستبراء كما لا يخفى وان فيه
 امر بالعدة واحدة لم يقع صفة لبائن بل طلاق كما قالوا في التبع الطلاق باسناد البنيوية والآخر من البنيوية اي الزيج
 كما يقع باسنادها اليها بان قال انما تكب بائن وعليه من لم يكن برون النية يقع بالاسناد اليها لا اليه حتى لو لم يقبل عليه
 ونكح لم يقبل وان نوى كما في المحيط وغيره لا يقع باسناد الطلاق اليه ان نوى بان قال انما عليه طلاق لان اسناد الطلاق اليه
 فحصل تقويع طلاقها اليها اي تفويض الزوج تطليق زوجته الى الكافي في تفويضه كذا ركبي
 باز گذاشتن مثل ان يقول لزوجتي طلاق نفسك او اختاري او امر كركبي او غير ذلك في ذلك لا ينفذ في نفسه بل في غيره
 فثبت التفويض فيه بجماع او غير وان امسك اكثر من يوم فلما ان تقول في ذلك المجلس لا ينفذ في نفسه بل في غيره
 تمليك بشفقة الجواب في المجلس كما قال بعضهم لا تكمل بشفقة بان يكون جميع العروة كما قال آخرون وكلما لم يقبل بأكمله
 الاول والآخر انه الى الآخر لا ان يقول الزوج متصلا بغيره التفويض كمال شقة فانه لا ينفذ بالجماع بل بالقبول في التمسك
 التماس كاسياتي او يقول متى شئت او اذا شئت فان لم ان طلاق نفسه واحدة في مجلس آتيا لانه لا ينفذ الاوقات
 بخلاف ان شئت فانه تقيد به لانه ليس للتبني ولا يرجع لمفوض عنه اي التفويض وان في غير ما يشق في هذه الالفاظ اخر
 عن الاستثناء واما مشعر ايضا بان التفويض تمليك لا توكيل يقتضي ان ينفذ منه وانه من طلاقها الى غير ذلك اي غير زوجة
 من رجل اجنبي او مجنون او زوجة الاخرى لا تقيد بالمجلس ويرجع عنه ان شاء فبذلك ان ينفذ في غير التمسك الا اذا
 علق بالمشقة فانه تمليك فبذلك تقيد بالمجلس ولا يرجع عنه كما في المحيط وغيره لكن في التمسك لا يقال الاجنبي امره ان يمسك كما كان تمليك
 متى تقيد بالمجلس ولا يرجع عنه والمجلس اي مجلس العلم انما يختلف بالاعراض عنه بالقيام اي قيامه عنه ولو كان فان
 القيام يفرض الرأى وفيه اجماع الى انما لو قامت لدعوة الشهود اختلف المجلس وفيه خلاف كما في العادى واسمائه
 قدمت عن القيام او الاكاد الاضطرار او الكات عن القعود او رعت عن الاحتبار لم يختلف كما في الاحتباء او التمسك
 الى مجلس آخر فانه عرفا فلو شئت من جانب بيت الى جانب آخر لم يختلف او الشروع في قول في التمسك
 بما مضى كما اذا مرت وكما اذا جنبا بيع او شراء او عمل لا يتعلق بهما اي يعرف انه قاطع لما كان
 فيه لا مطلق العمل حتى لو لبست ثيابا من غير ثياب او اكلت او شربت او قرأت او كتبت او تكلمت فليس
 لم يختلف كما في النسيئة وفيه اشعار بانها لو شئت بنوم او غشال او اغتسل او اغتسلت او اغتسلت او اغتسلت

كما في الكفاية وملكها كقيمتها فلا تخاف المجلس ليس بملكك والاولى ان يمين حكم البيت او لا ثم يشهد به ويمكن ان يقال ان
الكتاب بيان له على انكرنا وسيرها في مجلسها فقلت ثم صارت بعد التولية او بالكلية الدابة
شاملة للرجل حتى لو كانت على ناقة فاختارت نفسها في خطواته بانته منه بطلاق ما اذا سبق خطواته اختيارها كما في العاوي في
وفي قوله ما اختارني بنية التوبة بنية حقيقة وحكمة كما اذا قال في الغضب او المذكرة فلا يردانه ليس على
اطلاقه اذ قد مر ان في الصورتين الحاجة الى النية فقلت بتاويل مصدر مخطوط على قوله المذكرة اي فقوله وما وشبهه
عزني في كلام العرب فليس في كلامه منازعة كما ظن وانما اختيارها افعالها لا اختيارها في المجلس كما فيما ياتي اختبرت
الاولى زيادة نفسه على ما ياتي الا ان يقال ان الفاعل افعلة لمرته لا تقع الا طائفة بأمره فلا يقع ثلث لان العموم للمنفعة
ولا رجة وان نوى لان اختياره نفس على الكمال في المباح وشروط وقوع الطلاق وتصديقها في اختيارها فذكر مثل
النفس في كونه الذات كالام والاب والاهل من احد هما اي في كلام احد الزوجين او مثل قوله اختياره في كونه لا ينفذ
كطائفة في قوله اختارني فقتول بالنفس اي فقوله ما بالمر اخترت فيكون قوله مخطوطا على النفس ومن
احد امرائنا لان الاصل مشترك الموطوء والموطوء عليه في القيود وانما ذكر احد الزوجين الدالين على البينة
بكذا تبين ما على كيفية استحالة المعين للاختيار فالمرضى لا بد في كلام احدهما ما يدل على انها اختارت نفسها دون زوجها
من الاشارة المذكورة مثل ان قيل انتما اي اختياره او طائفة او احدهما فقتول المرأة اخترت او اختارني فاخترت
اختياره مثالا كما في المحيط وغيره فقلت بنفس اختياره الكلام الزوج كما ظن لو كره ما نكحها اي لو قال الزوج بكلمة اختيار
ثلاث مرات بلا عيب فاختارها فاختارها اي قالت في المجلس اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة فقلت
من الطائفة وقتها عنده وبأمره من جهة واحدة شاربها بانها وقالت اخترت اختياره وقع الثلث عندهم كما في السنة
ولو قال له اختارني ثلثا فقلت نفسي بتطليقة او اخترت نفسي بتطليقة فبانت ثم وقعت
ان الاغبار بجانب التولية وفي المداية والاختيار ان رجعي فليس بصواب كما في الكافي ولو عطلت بكلمة
ثم فقلت اخترت نفسي مرتين بالاولى لا نكح الا اذا ذكرته ثانيا وثالثا فقلت ثلثا حينئذ كما في المحيط ولو قال
انكحني بيمينك او بيمينك او غيرهما فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي
وقعت لان الاربع للباقي والاربع فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي
اي الطائفة الثالثة ان الامر على العموم في قولها اي في وقت قوله اكره بك في تطليقة او في قوله اختارني
ولا ينفذ فاختارني اي قالت اخترت نفسي اي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي
شخصه وقتها لان المداية بالعرض والافاضة جزئية فان قوله في قوله فقلت نفسي لانه مصدر جيني كما اشدنا يكون
مستطاع في اني قوله في التولية فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي فقلت نفسي

في العزيمة او لم يستدوا فيه يقربون وفي امرك بيك اليوم وغدا يدخل في الحكم الليل الواقع بينهما فلما انخمار
 في الليل حينئذ اذا اجمع بالعلم كالتثنية وفي اليومين استبح الليل وان ردت الامر باليد في اليوم المذكور لا يبقى الامر بعده
 اى بعد اليوم او الرد وفي الغد لانه امر واحد عنه انه يبقى في الغد لانما لا تملك الرد الاول فلا روية كما في الكافي وان
 قال امرك بيك اليوم وبعد غير تختلف الحكم ان دخول الليل قبل الرد وعدم بقائه الامر بعده فلا يدخل
 الليل قبل الرد وان ردت في الامر بعده وفي طلقى نفسك ان نوى الزوج ثلثا وطلقت نفسها يفتقن اى الثالث
 لا يفتقن من افعلى فعل الطلاق الدال على الواحد الحقيقي والحكمى والا تروى بان نوى واحدة او ثنتين او بأمته او بغيره
 فرجعت لانه صريحه وفي قوله طلقى ثلثا فطلقت واحدة تقع تلك الواحدة لانها في ضمن تلك الثلث
 لا يقع اصلها في عكسه اى في طلقى واحدة فطلقت ثلثا لان بينهما مغايرة ضمنية وهذا عنده واما عندها فواحدة
 للغوا الزيادة ولو امر لها بالبائن او الرجعي كما قال طلقى نفسك باننا او جعيا فحكمت اى قالت طلقى نفسي
 واحدة رجعية او بأمته يقع ما امر به من البائن والرجعي لانهما كانت لان صفتى الواحدة بل يفتقن من التقويض والشرط
 اى شرط وقوع الطلاق في مثل قوله انت طالق ان شئت او هويت او ردت او عجبك او وانفك
 مشيئة منها بمنزلة اى موقوفة في الحال كما قالت في جوابه بلامه شئت فوق رجعية او مشيئة معاقبة بما اى
 بامر قد علم وتحقق وجوده في الماضي او الحال كما قالت شئت ان فسد الزمان وهذا ان مناد الزمان مسلم لان
 مكان كالمشيئة المجردة لا يفسد اى لا مشيئة معاقبة بشرط سيوجده اى بعد هذا التحقيق ومن سهو النسخ ان كان
 كما قالت شئت ان شئت فقال شئت فانه لا يقع بشئ لان افوض اليها مشيئة بمنزلة فيخرج الامر من باب الاستئصال
 بما لم يفوض اليها من الشرط وفي قوله انت طالق او طلقى نفسك كلما شئت طلقى اى يصح ما تطلقها
 قبل التحليل ولو بعد تجديد النكاح او زوج آخر ثلثا من الطلقات متفرقة اى في ثلثة مجالس فلا تطلق نفسها في
 كل مجلس اكثر من واحدة لان كلما لم يفراد فلا تطلق ثلثا مجمعة وهذا عنده واما عندها فتطلق واحدة لا تطلق
 شيئا بعد الثالث والتحليل والعود الى الزوج الاول لان التقويض قد انتهى بالتثنية ولا يخفى اى يستفاد من
 اول الفصل وفي قوله انت طالق كيف اى اى حال شئت من الصفة والعدد فان بيان كل منها اليك
 في النهاية وكيف في الاصل سوال عن الحال ثم سلب عنه معنى الاستفهام تقع بانته او ثلثا ان نوت الزوجية
 بالمشيئة احدها بان قالت شئت بانته او ثلثا ولم يخالفها اى يتما فليته اى حال كون الزوج نفسه بانته او ثلثا
 او لم يوشيا والالتزام الزوجية على هذه الحال بان لم يوشيا ونوت الزوج بانته او ثلثا ورجعية او نوت بانته
 والزوج ثلثا او رجعية او نوت ثلثا والزوج بانته او رجعية او نوت الزوج ثلثا او بانته او انكسر ثلثا الا ان
 او كان غير من الاقسام فرجعية فعند اتفاقهما في النية وقع اتفاقا عليه ما ذكرنا وعند اختلافهما ما يقتضيه صيغة طالق

من واحدة زوجية فتطرق الطلاق اثنين وثلاث وفي قولنا انت طالق او طالق نفسيك ما شئت من ثلث طلاق ما هوها
اي دون الثلث من الواحدة والاثنين الدالة عليها كلمة من التثنية في رخصتها الطلاق ثلثا لان من اللين ان الا ان
التبويض في شدة الشيخ

فصل بشرط صحة التعليق اي شرط ترتيب اجزاء على الشرط في باب الطلاق كالقول للملك اي القدر على
النصف في الزوجية بوصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة مع حل العقد فانه لو وجد احد من الزوجين
مغول محرم بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه من بعض النظم تاويل الملك بوجود النكاح والمتبادر ان الملك لم يشترط الصحة لغيره
وليس كذلك كما لا يخفى وبقاء الملك في عدة الزنى مما لا خلاف فيه واما في عدة البائن ففيه خلاف سيأتي او الاضافة
اي التعليق اليه اي الملك او سببه على حذفت الاجزاء او لا تخير اسم فان لم يوجد واحد منهما كما اذا امتثال ما خشيته
ان وضعت الدار فانت طالق فالعليق غير صحيح وفي الزمخشري وقد طهرت برزائيه عن محمد ربح انه لو اضاف الى سبب الملك
لم يصح التعليق ايضا فالاول مثل ان تزوجت عليك يا زوجة فانت طالق والثاني ان ملكك فانت طالق والثالث ان
تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل في نكاحي او تصير خلا لي او كل امرأة تزوجها او زوجه بها غيري لاجلي فابره في طالق
ثلاثا ففي مثل هذه الصور يوجد الشرط وقع الطلاق الا اذا زوجه سببا فولي فانه لم يملك في المحيطة وكذا لو قال
كلما تزوجت فلانة او زوجت مني بعقد ففعلت وانزرت يقول او فعل او كلما تصير زوجة لي او كل امرأة تصير لي
نكاحي باي ذم سبب كان في طلاق ثلثا ففعلت الفعولي لاجله او سببه القاضى انشا ففعل لم يملك كما في البينة ولا يخفى
الى تكرار الفسخ لو كانت ايمانا على امرأة او سببا على جميع النساء الا في كمالا وبنيته ان تزوج ايمانا امرأة غير ان
الامر الى القاضي فيسببه على انه زوجه او قد تزوجت عليه فوعدت انها باسما من مصادرت مطلقة فيلزم من القاضي
فسخ البين فيقول فسخت هذه البين والبطالة او جوزت النكاح كما في المفترقات وعقد الفعولي في زماننا او سببه من الفسخ
كما في الكبرى لكن في الجواهر ان الفسخ اولى لكونه متفقا عليه لان في رواية عن ابي يوسف من ثم ان كان السامع شاهدا
فما عليه ففسخ من العروبة وان كان شاهدا فاحصو: اولى والظاهر اي الفاظ الشرح بالقرينة التعليق ان ولو
لم يذكره لانه يبين ان في استعمال الفقهاء رواة اجازة دخول الطامني جوابها عندهم كما في الكشف واذا ما سأل
بالسادة لا يجابا بانه ومشي اي وقتها يمشي وكل من طلقها برأى على المختار وقيل هرگاه وهر وقت وهر زمان
ويؤيد الكل بان الرضى والعنى وغيرهما ان كمالا وبنيته في الوقت او توقيت او بين على الفسخ وما كان من
الضاف اليه فمرد لا يمشي من ضمانات اهم زمان ولا يخفى عن راحة الشريعة ولذا لم يكن بعهده الا ان يعاينه الاستقبالية
ولو سئل في مطلق هذه الوقوع غالبا واما ما في محل اجزاء في تحقيقه والكشف وغيرهما من كتب الاصول انه منصوص
على التثنية ومن فكل انه فعول الملق عند الفقهاء راو قولنا مرة بمشقة في رخصتها الطلاق ثلثا لان من اللين ان الا ان

في كونه منزهة أخرى وقال الراتب انما سمع بغير من الزمان واعلم ان الاولي ذكر من وما كما ذكر غايته المشايخ فان ما يتعلق
بها من المسائل كثيرة كما لا يخفى على ما عرفت الاصول وان الحسن ذكر (كم) فانه لا شرط على الاصح نحو امره طلاقا ثلثا ذكره ابن كار
لمكرهه ام كما في الخبر انه حر والملك بالانقضاء العدة من زوجة او حبيبتين او من بائن كذلك على الاظهر عت بعض
قيل ان الزوال بمجرد البتة كما في منكرات ايمان الغيبة وغيره لا يطلعه اى لا يعدهم التعليل بالزجر او البائن بل يعده
وجود الشرط فان قال الزوج انه دخلت الدار فانت بائن او طلاق ثم بانما او طلاقا بعدة قبل ان يدخل الدار ثم تزوجا
في العدة او بعد ما تم دخلت الدار فطلعت الا ان التعليل لم يطل الزوال فلا وجود للشرط وقيل اشعار بان كلاما من البائن
والزجر يلحق نفسه وبغيره الا البائن فانه لا يلحق نفسه الا اذا كان السابق خاتمة بشرطية او مثل انت منى بائن كل يوم كما
في الفتوى وغيره ففى غير كل ما من ان واذا واخرهما اليج وجه الشرط مرة في الملك بخل الى جزاءه اى فتي التعليل
اسم وقوع الطلاق فيجوز انظر فان قال ان دخلت الدار فانت طلاقا ثلثا فدخلت الدار ثم تزوجا ثم دخلت
ثانيا لم تطلق ثانيا لان التعليل قد اخل بوجود شرط الدخول مرة في الملك في غير كل ما ان وجه الشرط مرة في
غير الملك بخل التعليل بطل لكنه لا ينتهي الى جزاءه ولم تطلق المرأة ففى هذه الصورة بطلت ثم دخلت بعد العدة
بلا تزوج لم تطلق لا شمل اليمين في غير الملك وقيل اشارة الى حيلة مشيرة لمن يساقى بالثالث ثم يصر وارادوا تعين
وقد اشترنا الى احوال من انه لو وجد الشرط في عدة البائن اخل بالجزاء بصرح في قاضيهان وبغيره وفي كل ما خيل
التعليل وجهه لانه لا يقتضي انما اى ففى كل ما كانت ففى طلاق تكرر عند تكرر الكلام الى الثالث فبطل اليمين وعن
ابن يوسف من انه لو دخل على النكاح في بمنزلة كل واطلاقه مشير الى ان دوام الفعل بمنزلة نشأة فلو قال كلما تعبت عندك
فانت طلاق ففقد عند ساعة طلق ثلثا وان النكاح لم يلزم ان يكون في زمانين فلو قال كلما ضربتك فانت طلاق ففقد ساعة
طلقت ثلثين لان الضرب بكل يد كالفرب بفضة كما في قاضيهان فلو يقع شئ ان كهما اى المطلقة الثلث بعد العدة
من طلاق زوج آخر لانه لا يملك في هذا النكاح الا ثلث وقد استوفاه الا اذا دخلت كلمة كل ما في فاض او
مضارع مشتق من الشرح نحو كلما تزوجتك فانت طلاق فانه وقع طلقة كل ما تزوجا ولو بعين مرة وبلغ ان يكون
في حكم التزوج نحو دخلت في كاتى او صارت ملا الى اودى بركة تراى او برنى كنهم لكن لو قال كلما نكحتك فمحل
على الوطى كما في سنداء الغيبين وان اختارها اى الزوجان في وجود الشرط فقلت وجه الشرط في الملك
فوق الطلاق ومثال سبيل قول له مع يمينه لانه الشكر لكن في الصاوى وبغيره لو جعل امرأته بائن لم يطل
النفقة في وقت كذا ثم اختلفا في مساوفا القول اما على الاصح الاصح اقامه حجتها الا ان الله تعالى مقدم فلو اختلفا
في الولاية ثبت يقول امرأة وان اختلفا في شئ لا يعلم من احد الا منهما اى من جهة الزوجة بما ذكره النحويان
مفتى فاشتط طلاقا وفلان من عطفت المذمومة من غير او بطلت مع هذه اى خلايا طلاق حكمت فقلت

خصت صدمت اى قبل قولها في حقها فقط فلم يسدق في حق فلانة فلم يطلق أصلاً وهذا إذا ذكرها الزوج فان صدقها أطلق
 فلانة أيضاً وفيه اشعار بأنه لو قال ان حضت فلانة طالق وعلمى حرقتها خضت لم يطلق ولم يحقق الا اذا صدقها الزوج
 كما في شرح الطحاوى والى انه لو قال ان كان لكس وجع البطن فانت طالق فقالت لى وجع فمضت طالق وفيه
 لو اكراه الزوج نفى طلاقها فلا صدق في حقها فيحكم بعد نفى ثلثته بايام رأت الدم ولو حكم بالطلاق اى
 بوقوع طلاقها دون فلانة في اولها اى اول ثلثة ايام ولذا لو كانت غير مدخولة فزوجت باخرى في ثلثة ايام صح النكاح
 هذا لكن عبارة المداينة كالوقاية والكافي وغيرهما موهمة انه مندرج لمساكنة اخرى حيث قال لو قال ان حضت فانت
 طالق وفلانته فقالت خضت للقتل اى ولم يطلق فلانة ولو قال ان حضت فانت طالق فمضت الدم لم يقع الطلاق
 حتى يمتد ثلثة ايام وفي سندانه المتقين لو قال غير المدخولة ان حضت فانت طالق فقالت خضت فزوجت باخرى في ثلثة
 ايام ثم ماتت كان الزوج الاول وارثاً دون الثانى وفي قوله ان حضت خضت فانت طالق يقع الطلاق اذا
 طهرت من الحيض لان الحيض في العرف لم يكن الا كاملاً وفي قوله ان صممت يوماً فانت طالق فصامت ثلث ايام
 الشمس لان اليوم للنهار بخلاف قوله ان صممت فانت طالق فانت يقع بالصوم ساعة لو جدد ان يطلق الامساك عن الال
 مع النية وان عساق طلاقه واسمة بولادة ذكره وطلقتين ثنتين بالثنية من الولد قوله انها اى الذكر والا
 ولم يدر المولود الاول طالقت الزوجة واحدة فقطاً وطلقت ثنتين تنزهها اى دانية بمعنى قيامين
 وبين الدتعالى كما ذكره المصنف ربح وخيسره وفيه اشارة الى ان الاشياء منهن بمعنى كالتضار وحكم والشرع والى
 انهما كالتضار منسوب على الظرفية اى في نفسها ونظرهما فاضى وتعد يقى وفي تنزهه ونظرهما فاضى وتعد يقى
 في نياته المجاز من كسفت وغيره وانقضت العدة باخرها وعن محمد بن جعفر بن نصف بدنه وان عساق
 الطلاق ثلثين اى بفعل متعلق باسمن غير ثلثين نفية تسامح يقع الطلاق ان وجب الشئ الثانى اى
 افضل المتعلق بالثانى منها ولو ذكر الاول فى الملك سوار وجب الاول فيه اولاً فلا يقع ان لم يوجد في الملك او
 الاول لا يغير شئ ان كلمت زيدا وعمر فانت طالق فان كلمت احدهما ثم ابانها بواحدة وانقضت العدة ثم تزوجها
 ثم كلمت الاخرى يقع الطلاق وان ابانها وانقضت العدة ثم كلمتها او كلمت احدهما ثم ابانها وانقضت العدة ثم كلمت
 الاخرى لم يقع وهذا من التقديرات وقال المتأخرون انها لو كلمت احدهما وقع الطلاق كما في النية وذكر
 في الملة فقط انه لم يقع اذا لم يوجد الشئ وانما استثنى التعليق بالطرفين لانه لو قال انت طالق اذا جاء
 صديق ونفيس عند طلاقك عن جنته الصديق وكلامه يشير الى انه عساق باحدها وقع بوجود كل منهما
 في الملك والى انه لو قال ان كلمت كذا وشربت كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد اكل فالجموع شرط واحد قال
 الفضل ان كل واحد شرط على كذا اذا كان اكل متقيماً ولو قال اكل فلانة ثم تناولها بهم فمضت اكلها او اكلها

سكن في غير معتبر كما في النكاح قبل التيمم والاول اوجب كما في الزاوي واسلول والتعهد والمفروج والمدقوق ما دام يرد او بدونه
 ما ينسب كما في الخط وفضل من باه زواي خرج من بيت القتال لاجله وعنه الباء زكا لصحيح او قدم ليقتل بقصص
 عند بعضهم قيل به كما يصح او حرمهم على المختار وحصل فيه من قدسه ظالم لم يقتله من اخذه السبع بنفسه او كسر اسنينة
 وبقى غسل لوني من بعض شرعي لا يتبرأ منه فاما كماله عرض الموت مصدر من بعض لزيادة الايضاح فسلوا بان اس
 فرق الميراث في حالة المرض زوجيته بان طلقا بغيرها او بانا واحدة او اكثر او قاتل قد كنت طائفة في مصتي فمات
 او باعنت ام امرأتى او بنتها او زوجتها بغير شهوة او في العدة او كان بينهما رضاع بغير رضائهما او احتراز عن نحو الخلع وكل فترة
 وقعت من قبلها كاختيار امرأة امين نفسها ومات في ذلك المرض حتى موضع ثم مات لم ترث ولو في العدة ولو كان ثوبا
 بغير ذلك السبب من يقتل او مرض آخر وهي في العدة ترث تلك الزوجية عن الزوج لانه قد مد الباطل اثرها في
 عليه ولا يسمى بالفار والزوجية بالمرأة الفار وانما قد زوجه للعهد فلا ترث من الزوجات انما تحت طلقها بانما ثم طلقها
 المولى ثم مات وانما زوجه او يهودية تحت طلقها جميعا او بانما ثم طلقها ثم مات كما في النكاح والنفقة وغيرها ومن طلقها
 في صفة القتال او هم بالنكاح او صا محمدا وهو الذي اصابتها الحصى كان لم يهرقها جزا عن النكاح او حبس يقتل
 قضا صا او جازا حتى طلقها في هذه الاحوال ومات او قتل لم ترث منه ولو طلقها وقا في مرضه ثم طلقها
 طلاقا في صحته وعلى مضي عدهما بان قال المريض اما طلقتك ثلثا في صحتي وانقضت عتك وماتت من الزوجة فمات
 بوصفته في مرضه على طلاقا عند ثلثا او اياهما اى اباية الايض زوجيته با صرا بان قالت لطلقى بانا او ثلثا
 فطلقا كذلك ثم اى جسد القضا وق او الابانة او الميراث لهما عليه بين امر كان او غيره او اوصى لهما مال فلهما
 اى فقد كان لهما عند الاقل منه اى من الدين او المال ومن الارث او قلما الاقل اى اقلها مال كونهما
 ومن الارث فلي الا اول الاقل معمول الطرف كمن على ما قال الانفكش وعلى اثنى في المبتدأ ومن بيان لما دل عليه الام
 من الفضل عليه ولا ينبغي ان يقال ان من لبيان الاقل والواو بمعنى او فانه شاذ كما في انا الى ابن الجاهل ومن ثلث
 عطفت الارث على الضمير الجوز مع اعادة السجاسة نحو جني وبنيك فانه يومهم ان يؤدي حقها بكل بعض من افراد الجوز
 بمن وانما قلنا عند لان عندهما جاز الاقرار والوصية لهما في مودة انصاف او انكاح قد زال وان عسقل في
 المصنفه او الرضا بينه وبينها بشرط او وجه ذلك الشرط في مرضه ترث لانه فان علق بينه وبينه بمفعله سواء كان
 له بد منه كقول الادار او لا كالتفليس والاموت والاكل وكما هم عند الابن وطالب الحق من الخصم وغيرها او علقها بغيرها
 اى بفعل زوجته والارث لهما مستر كالتفليس وغيره فاذا كان فعلا لهما بد منه فلا ترث على كل حال وهذا عند ما وكذا عند
 محمد ج اذ كان كل من ان يعطى والشرط في المرض لا اذ لم يكن فيه الا الشرط فلا ترث او علقها بغيرها اى بفعل
 غير الزوج والزوجة وثم كسب لهما في المرض ووجه الشرط في الفضا كما اذا علق بفعل جهنم او فعل سائر الجوارح الشر

فان عاق في الصحة لم ترث فيه وتعل فيه رواة اثنين في اعظم قال صحيح لما ان دخل فلان الدار ونسي رمضان فامنت طالق ثم مرض
ووجد الشرط فيه لم ترث على بعض الروايات وترث على آخره واللاق الكتاب ان يقال وترث ان عسلق بينوتها بنسبه
او فعلها ولا بد منه او غيرهما في مرضه ووجبه والده اعلم

فصل في صحة الرجعة بالكسر والفتح فصح لغة الاعادة وشراعا اعادة الزوج الزوجة الى الحالة التي كانت عليها وذلك
لانها كانت بحيث لا تبين بايام يحض والاشر وبالرجعة عادت الى ما كانت ولها شروط منها ان تكون في العدة كما
في الكافي وغيره فمن اخذها في اقرب وقت الرجعة فمؤخذ فاذا انقضت العدة بطل حق المراجعة فنفى ذات البعض انقضت بغير
الانقطاع اذا كان عسرا او اذا كان اقل فحينئذ ينسل او يفيض الوقت الذي يسع النسل والتجربة كما مر وتفرغ عن المصلحة
بالتيسر عندهما والتميم عند مخرج وان امنت المرأة عن رجوعه لانها استلزمة النكاح لا ابتداء ولا حاجة الى ايقظ او
والمراد ان لم تبين طرف فصح او الرجعة وكذا الباء بعدة تهيئة اي طلاقه بانته او اثنين او فقرة بالفسخ او غلبة طلاقه
طلاقات سواء كان بخير او بغيره فمشرط الرجعة مخرج الطلاق او بعض الكفاية وان لا يكون بة اية مال وان لا يستوفي
اشتات جملته او جميعا وان يكون مدخوله كما في النهاية وكذا ذكر في المحيط وغيره انها لم تفسخ من منكر الدخول بخير او اجتناب
في الحفزة وراجعت امرأتى في الحفزة او اقبية بشرط الاعلام وردتكم واسكنكم وانت عندى كما كنت وانت
امرأتى ان نوى بها الرجعة او اذا اورد دم تراكما في النهاية والاطلاق مشير الى انها تفسخ عن وكيله كما في الخزانة وانا قدم
على افعالية لانها مكرهته كما في الظهيرية ووجوبها لا بعد التزوج في العدة كما تبادر لان تزوجها الغد والوطء بنا عليه كما
في المنيعة وفيه اعتراض عن المخلوة لا ليس برجعة وفسها مشهورة بتبديل او غيره والضمير مفعول لفعولين ويجوز ان يكون فاعلا
فانما منها رجعة وان كان كرا كما في الزاوي ونظره الى فرجها الماغل مشهورة لا الى دبرها وان كان بشيء بانه رجعة كما
في المنيعة وذكر في خزانة المفتين انها تفسخ بما ثبتت به حرمة المصاهرة فالاسن (ويجابى بحدية المصاهرة) ونسب
التي يجب اشهادها نصاب الشهادة على الرجعة السنية وهي ان يكون بالقول كما في الخلاصة فلا يشهد على الوطء والمس
وانظر بشهورة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في الظهيرية ونسب اعلامهما اي اعلام الزوج الزوجة بساى اية
قولا او فعلا فان لم يشهد او لم يطم فرجعة برعية كما في المضرات ونسب ان لا يدخل الزوج عليها حتى يؤذنها
اي يعلها بدخوله بخير او افعال او التسخ او النذار او غير ذلك ان لم يقصد رجعتها اذ ربما تكون مجردة تكرة ان يراها كذلك
الا اذا قصد الرجعة وجهته لا حاجة الى الاعلام ومصلحة الطلاق الرجعي لا المنيعة والمستوفي عنسا الزوج مشترين
بكلار الوجه وليس الشهاب الجيلة اذا طقت الرجعة ويحل له وطؤها كسها ونظرها اذا الرجعي لا يتيسر وليس بتكرار
لان صحة الرجعة لا تقتضي الحاجة الا ترى انهم قالوا ان الوطء في دبر الانثوية لم يوجب حرمة المصاهرة مع انه حرام و
لا يسا فرجها اي لا يجوز للزوج اخراج الزوجة من بيتها فان المسافرة محمولة على اللغة بغيره ما ياتي في المسافة

استدل على مثل هذه الحواشي نعم قد ذكرنا انفسنا فاضل من افاضل المفسرين شرح هذا الكتاب عن اشكالاته ان غير المدخول لا يحل بمجرده
النكاح وانه قد تولى اركان ثلاثة فلا تحل له من بعد متى تمكح نه وجا غير نفقته المدخول انما في ذلك لم يوجب في التفاسير والاعمال في
الطلاق فلا تحل له بطريق الفسخ فان بالفاصل لم يحل قول محل كما في النكاح وكذا في غيره من وجوهه بل قد عرفت على امسك كما ان تقول المرأة
له زوجت نفسي منك على ان امرئ يبيد قبل الزوج او يقول المحلل ان تزني فتكسر وامسك كما في الفسخ فاما ما مثله فانت
طالع فانها تعلق به في المدة كما في نسفاته المتقين وحتى تمضي بمدة طالع في اسي البائع او امرئ او المحلل
او مدة طوعه لانها مملوكة وانكلام مشير الى ان الزوج الثاني تزني وجها ثانيا في العدة ثم طلقها بغير طلاق الاول بل
في غير العدة كما قال رحمه الله في قوله تعالى به حاكم فخذ كما في العادة والى ان علم الزوج ليس بشروط في التحليل في المحلل اذا
ذكر الطائفة وليس له ان يبيد ولم يقدح في منعه كان لما ان تحلل اذا سافر وتجدد النكاح في شيء دخل في الطلاق وقيل لا
به واد قيل لا يقتل ولا ثم يلبس وجانه النكاح الثاني في بشر التحليل بان تقول المرأة او الزوج الثاني ان تزني بك على
ان ال فالشرط والنكاح كلاهما جائز حتى لو طلقها بعد الوطى اجبر عليه كما في الفقه ويكره الاول والثاني وقيل للزوج
الاول وبه اعمده واما عند مجرده فقد جازا النكاح لكن لم يحل له وقال ابو يوسف لم يجز النكاح فلا تحل والاول هو الصحيح
والكلام مشير الى انه لو نوى التحليل بالقبول حل له في قوله جميعا كما في المفسرات والى ان المحلل ليس عليه شيء والامن الواقع فيه
الزينة الاشارة الى اجبر عليه كما في النكاح بعد الاشارة الى حقيقة الامر ليست بقصد ودقة بل بقصد وطاعة الله تعالى في التحليل بالقبول
والحل له بالعود اليه بعد مضايقة غيره كما في الكشف وفيه كلام قتال وان قال الطائفة علماء است اى النفس
وتزوجت بزوج آخر ودخل في طلقني وانقضت عدتي والمدة التي ادعت المرأة لتحليل فيسأ التحليل ذلك كما سرف
قد غلب على ظننا اى الزوج الاول حمدهما وذلك لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فيما يشاهد فيه من العبادات
والمرات حل الاول كما حاسوا كانت ثقة او غير يا والزوج الثاني يهدم اى يبلل ما دون الثلث
من الطائفة فلو طلقت الامة واحدة او اكثر فتمت فماتت اليه بعد زوج آخر يادت ثلث والامة بنتين عنهما
خلقا فالحمد ربح فانما تعود ان اليه عده بالبقى من طائفة الامة او احره وملتقنين اما وفيه اشارة الى انه يهدم الثلث
بالاتفاق فاطلاق مرة ثلثا او امة ثلثين ثم تزوجا بعد التحليل فادعت اليه احره ثلث والامة بنتين
فصل الاليل و نعت مصدر البيت على كذا اذا خافت عليه فادعت الامة يار واليار الفاشم هزق والاسم منه اليه وتعدية
من في التسم على قران المرأة لتفصيل معنى البعد منه قوله تعالى (والذين يؤمن من نسائهم) وشعرها طلق كبسر اللام بعد
او اسم كمنع ذلك اختلف في ايجابة فلا يردانه رجالهم بغير وطى الزوجية لا غير الوطى كما هو المتبادر وقال (والمؤمنين)
على جلدك لم يكن مواليا لانه يمشى بالمس دون الوطى كما في خاصي فان حاجة الى زيادة ولا يمشى الا بالوطى على انه لو
الوطى فان مواليا كما قال البقالى والطلاق الزوجية بل على انها اعظم من ان يكون في الابتداء او في القارة وسف في الابتداء

تقطعت فلما ولي من زوجه احرته ثم ابانها تطليقة ثم مضت مدة الايلار وهي معتدة وقع عليها طلاقه كما في الدخيرة لكن في فاشه خالنا
 نوالى من زوجه الامه ثم اشتراها فانقضت مدته لم يبق اربعة اشهر من الينه بالينه او يوتيه وتما في اجارة اعتقالتى حشر
 حال من الزوجه وشحن من امته عطف على اربعة اشهر حشره وفيه اشارة الى انه لا يوتيه على اقل من الينه بل يكون الايلار
 بل يميننا والى ان الوطى في ملك المدة لازم ويانة والمالك بشرع او لم يطا فيه الا اثم وجبره وانما في اياه بخلافه ما دون
 تلك المدة كما في خزائنه اقيمين والى ان المطالبة بالبائنة وامر لم يقع الايلار منها والى ان الايلار نفس البين كسما في
 المحيط والكافي والنفقة وغيره ما كان في فاشه خالنا والتمية ان الايلار منقش النفس من قربان التكرار منها كذا كذا
 بالمدعى او غيره من طلاق ونحوه مطلقا او موقفا بالمدة المذكورة وفي شريعتنا وفي ان جميع الاقارب يكون ميمنا
 ايلار منها وفي الاختيار ان مثل لا افر بك ولا اجامعك ولا اراك ولا اتسل منك من جناحهم في غير ميمنا الى
 الينه مثل لا اسك ولا ادخل بك ولا اتيك ولا ابيت بك على فراش كذا يمتثل الى الينه وفي انظم بوقته
 بالصرح غير الوطى صدق ويانة وفي النفقة ان الايلار كبره ولما كان حكم الايلار خالف سائر الايمان في البين
 حكمه يقال فان قربها بالكسر من القربان وهو الذي يشتمل للجماعة كما في المطالب في المدة المذكورة
 حشر في يمينه بالكسر اى نقضا كما في الطالبة وتوجب الكفارة الطالبة في انما هي بالتمية في مذاته تعالى
 وصفاته وفي غيره اى حلف غير الحلف بالمدة من الشرط واجزاء اجزاء فلو قال ان قوتك فانت طالق او والله
 لا افر بك تبين بواحدة في الصورة الاولى ويوجب المدة عشرة او ستون او عشتا في حشر في الثانية ولم يصرح بما اذا
 جمع بينهما وفي انظم بوقته ان تزوجك فوالا افر بك ران طالق ثم تزوجك افر بك اذارة باقربان وقصرها
 بتركه بخلافه وفيه قول الايلار موهوب بل البين كسائر الايمان ولا يوتيه في المدة الا بالتمية في واحدة ثم يمين
 كذا ما عطف على بانك كما ظن وقال وسقط هذا الحشر الميمنا اى الميمنا من الميمنا من التيميمت وهو
 تيميم الوقت فلو قال والسلا افر بك اربعة اشهر او ثمانية اشهر ففي الاول اربعة اشهر وفي الثاني ثمانية اشهر
 بانته بواحدة وسقط الايلار وفي الثانية اذا بانته ثم تزوجها فانيما ثم حشر اربعة اشهر افر بك بانته بواحدة افر
 وسقط الايلار لا تسقط الحاشية الموهوب اى غير الوقت فاشية التيميمت في الميمنا من الميمنا من التيميمت وهو
 سخي الا اتيك وتكره حكم الميمنا فلو قال والسلا افر بك او والله لا افر بك او والله لم يفر بوسا في المدة بانته
 بواحدة ولم يفر بواحدة الايلار ونس عليه غيره لان النفقة الميمنا كسائر الايمان اربعة اشهر فلو تيميمت الميمنا باحشورين
 اى التيميمت افر بغيره افر بغيره من فاشه خالنا مع طلاقه اولى وقال بالتقليب ان مضت مدة
 اى اربعة اشهر اخرى يمينه كحال من مضت كاليتين بواحدة في في اللفظ الوجود وفي اشترى فاعمل
 نفسه ما شافى المدة بالوطى عند القدرة وبالقول عند العجز ثم مضت مدة اخرى كذا كذا اى بلا في بعد كذا

ثالث وفيه إشارة الى ان الايلاء لا ينعقد بعد البيئونة بلا نكاح فلو كانت البائنة ممتدة في الظاهر ومقتضى اربعة اشهر فلو
لم تكن بشئ وهو الاصح كما في المبسوط والى ان ابتداء المدة الثانية من وقت النكاح وان كان النكاح قبل مضي المدة
او بعده وفي النهاية ان ابتداء ما من وقت الطلاق ان كان قبله وبقي احده من المدة او بعده فلو كان بعد ذلك
ثالث من الطلقات سواء كانت بالايلاء كما مر او بالتخيير مثل والصد لا اقرب من ذلك في المدة او بعده فلو كان
استكمل ما يملك في هذا العقد من الثالث فاذا تزوجا بعد زوج آخر فان قرينة المدة او بعده فلو كان
بالايلاء لانه لا يلاء ولا يخرج المولى عن الفسخ الشرعي المذكور بالوطي فلو كان المدة او بعده فلو كان
لا ينعقد على الوطى في كل المدة او غيره اى المدة او غيره او غيرهما فلو كان المدة او بعده فلو كان
او اجتمعا او الطلقات الايلاء فان قصد على الوطى من فاء بلسانه قبل مضي المدة او بعده فلو كان
باللسان واذا قل لا سراية في غير ذكر الطلاق اذ ثبت على حرامه الى ان يزوجها فلو كان المدة او بعده فلو كان
لحرج والاول هو الصحيح كما في المنهات او الطلقات الثلاث فلو كانت المدة او بعده فلو كان
اى فهو كذب وذو بيان ما تقدمت عليه كما في المنهات والى ان المدة او بعده فلو كان
الطلاق بانما هو جيبا واحدا او اثنين او لم يزوج شيئا من الظاهر والطلاق بانما هو جيبا واحدا او اثنين او لم يزوج شيئا من الظاهر
حرام فيما ذكره كما في الطلاق ولذا لم يذكره لكن في المنهات ان لم يزوج شيئا بانما هو جيبا واحدا او اثنين او لم يزوج شيئا من الظاهر
فلو كانت زوجا اخرت وكذا ان نوى الطلاق او لم يزوج شيئا في قوله كل واحد من المدة او بعده فلو كان
فداى او حلال ازيد او حلال المسلمين على حرام فيما ذكره بالظاهر والى ان المدة او بعده فلو كان
وقيل انه يبرئت الى المأكل والملبوس والفتوى على الايهان كما في المنهات والى ان المدة او بعده فلو كان
المعبر في نعم المرفق ويمنه كما في المحيط ووطعت باسحل واخرت من المدة او بعده فلو كان
فان زوج امرأة طاعت على الاول وكفى على الثاني

فصل الاياسر بالخلع بالضم في المرأة والفتح في غيرها كما في الاختيار لكن في المنهات والى ان المدة او بعده فلو كان
وشراعة لا زالت الزوجية بما تعلية من المال كما في الاختيار والايضا والاختار والى ان المدة او بعده فلو كان
في الطلاق البائن يجوز كما في التمهيد وذكر في التمهيد انه حقيق في كليهما وفي التمهيد والى ان المدة او بعده فلو كان
والاستعمال فيها اكثر مما ان يجيب كما لا يخفى فينبغي ان يقال الخلع لفظ زل به ملكة الزوجين والى ان المدة او بعده فلو كان
والبائنة والزوج والنشر كما في التمهيد وهو رتبة بالعرسية ان تقول الزوجة خالدا فلو كان الخلع في الحال والى ان المدة او بعده فلو كان
بالفاسية ذنوبه من ران زوجا بينه مرات وتوفقه عدت خريم بيا طلاق في قتال وانه في قوله بيا طلاق في قتال
وفي المصدر دلالة على انه جاز وكذا في ذلك التعارض النصين عند السجدة والى ان المدة او بعده فلو كان

اتحمل لما على الاصيل فعليه اى الاب المال اى البطل كما على الزوج المهر فيقع الطلاق ولم يسقط المهر كما في المداية وذكر
في الفصولين ان الاب اذا رأى ان الخلع خير لهما بان علم انهما لا تحسن العشرة منه وخلعا يسقط المهر عند ما كتب رج ولو قضى
به القاضي نفقة قضاء له لانه مجتهد فيه والله اعلم

فصل في الظهار رتبة مصدر ظاهر الرجل اى قال لزوجته انت على كذا امرى اى انت على حرام كسطن اى كفى عن البطن بالظهار
الذى هو عمود البطن لئلا يذكر ما يقارب الفرج ثم قيل ظاهرا من امراته فعلى كذا تعني معنى التحجب لا جنانا بل الجاهلية عن المرأة
الظاهرة منها اذا اظهر طلاق عندهم كما في الكشاف وشرعا تشبيهه علم بما قل بالغ ولم يصحح به بشرته فلا يصح ظهار الذي
والجنون والصبي ما يضاف ونسب اليه الطلاق من الزوجات البتة والمغنى مجمع الزوجة حقيقة وحكما مثل
جزء من الاجزاء الثلاثة والمعبر بها عن الكل كما يحرم اليه المهر من النكاح مؤبدا سواء كان نسب او ذما
او صهرية فالتشبيه مخرج لثبوت اى او انتى او بنتى فانه ليس بظهار كما في بسير مصدر الاسلام والقابى فلو قال
ان فعلت كذا فانت اى فعلته فهو باطل وان نوى التحريم وادخله في قوله لما قالت لزوجها انت على كذا امرى فانه
ليس بشئ وعن ابى يوسف رج انه طهار وقال الحسن رج اني حين كفا في المحيط والبيان مخرج الاجنبية او امته ان تزوجك
فانت على كذا امرى فانه لم يكن ظهارا الا اذا تزوج الاجنبية او الامته بعد اعتاقها فانه ينقلب الى الظهار كما في قوله
وغيره والتحريم مخرج كما اذا شبه بمنزلة الاب والابن فان حرمتها لا يكون مؤبدا ولا يحكم بجمها من نكاحها نفسا
هنا عشر محمد خلا لا ابى يوسف رجها المدة دخل لما اذا شبه بغير ارم امرأة قبل هذه المرأة ونظر الى منسرها بشهوة
فانه ظهار عند ابى يوسف خلا لا ابى حنيفة رجها المدة ولما اذا قال انت كذا فان التشبيه بالام تشبيه بظهار ما وزيادة كما صرح
بذلك في المحيط على ان ذكر الموصول وارد على طريق المثال فبطل ما ظن ان التعريف باطل بزوجها وان من لا ادلى للتعريف
او الابداء ومن اثنائية ليس لها ولا لغيرها وبما بين المروء بالموصول دخل فيه ما في النظم من انه اذا شبهها بالظهار
اعني بغيره او الدم او الميتة او قتل المسلم او الفيتة او النجاسة او الزنا او الربوا او الرشوة فانها ظهار او نوى نحو انت على كذا امرى وفي
الثقة ان الظهار مكره ثم شرع في حكمه فقال وهو اى الظهار يحرم وطهرها وودوا عيه اى دوا على الوطى كما قيل
والس بشهوة فافعل استغفر وعن محمد رج لم يحرم تقبيل اذ اقدم السفر كما في المحيط وذكر في الظهيرة ان النظر الى نكاحها
بظهار لم يحرم حتى يكفر سواء كان مؤبدا او مطلقا اما اذا كان مؤقتا بان قال انت على كذا امرى الى سنة فقد حرم الوطى
في السنة قبل التكفير بالبعد فلا يحرم قبله لانه سقط الكفارة ببعض الوقت والمتبادر منه ان ليس لها مطالبة بالتكفير وليس
كذلك فان لما ذكركم اجمع عليه بالجس ثم بالضرب وان النكاح باق وان هذه الحرمة لا تنزل الا بالتكفير
ومن اطلقها ثم تزوجها بعد العدة او زوج آخر حرم وطهرها قبل التكفير كما في النهاية وفي انت على كذا امرى او شئ
اى صح نية الكرامة اى استحقاق البر فلا يقع طلاق والظهار وصح نية الظهار بان يقصد التشبيه بالام في الحرمة

وقيل يجوز لانه وجه اعم ولو كان احد من الطرفين او اكثر منه شاملا او اقل على كل واحد منهم من بطلان نكاحه ومسمى
 تمر او شجر اى كمال احد الطرفين بالشرع في التام في رايه وفي الاصل انه لا يجوز اولا على سببنا واسداسه
 كل يوم من شهر رمضان قدر الفطرة اربعة اشهر او ثمانية وعشاه بانه لا يشترط ان يكون الى يوم السبت بل بعد اسبوعنا واحدا
 وعشاه في سنتين لو لم يجز وان اعدا في يومهم واعدوا في شهرين قدر الفطرة اربعة اشهر ولو بعد فطرت لا يجوز الا عن يوم
 على الصحيح وقيل بدفعات يجوز وفيه اشعار بان تمام الابادة في لا يجوز وفي الاكثر اشارة الى ان الزوج في خلال الاطعام
 لا يوجب الاستبراء كما انما هو المحجوز سأل اللعان في اثناء فدية الاطفال ولانه على ان المنكح هو كانه من ابناءه وكان
 بعد كونه بالدمر ان اطلق ان يولي المال باليد او منتهى العدم فان اثنى والبطلان الكافي كمال كذا في المناسبات
 قوله بل من بعد فدية او منتهى العدم فان اثنى والبطلان الكافي كمال كذا في المناسبات
 ثم استعمل لاشتمال العيب كما في المفرد ان كان ما في المصالح والاساس والمفرد من فدية الى اربعة اشهر في السنة في الاستبراء
 انما في الرمي المطلقة او في حصة من الرمي بالزنا والنسبة اليه فدية او منتهى العدم كذا في الاية في المصالح كمال كذا في المناسبات
 بقوله انما في الزنا في فدية او منتهى العدم كذا في الاية في المصالح كمال كذا في المناسبات
 روي انما في الزنا في فدية او منتهى العدم كذا في الاية في المصالح كمال كذا في المناسبات
 نفس وانه لما صدقت بها الغيب على الشهادة يشترط اربعة اشهر من الزوجي الحرام وانتمت به فلا لعان بعده في الزنا
 وشبهه في كمال القاسم كافي انظر ولا يفتقر من لها ولد غير مصروف كمال كذا في الاية في المصالح كمال كذا في المناسبات
 صحتها في وقت اللعان ولو حكم القاضي فيها بعد ايمان يكون لها حراما كمال كذا في الاية في المصالح كمال كذا في المناسبات
 وانما يستبين لانه جاز قبول شهادتها باسرها وانما قلنا في وقت اللعان فان في الدلالة الاصل ان اللعان شهادته
 مؤكدة بالاجماع فلا بد ان يكون من اهل الشهادة لان الركن فيها الشهادة فمن الظاهر ان كلامهم في ذلك كمال كذا في الاية في المصالح كمال كذا في المناسبات
 يدل على اشتراط صلاحية الشهادة حالة القذف وهي شرط حالة اللعان او من فدية او منتهى العدم كذا في الاية في المصالح كمال كذا في المناسبات
 او يبين ان يقول ليس منى ولد ما اى زوجة الخفيفة وكل صلح شاهد كافي في القذف ولم يذكره لان الاصل يستقر كذا
 المتطوفين في القيود وقد طالت الزوجة به اى بموجب القذف على الاستبراء وفيه اشارة الى انها مولى المطلقة
 حقا لم يطل وان طالت المدة كافي القصاص وغيره من حقوق العباد كما في شرح الطحاوي والى انه سقط اللعان ولو
 طالت المرأة بعد اعدة من الرجم وبعد الطلاق البائن وكذا اذا تزوجها بعد هذا الطلاق كما في المصالح وغيره وفيه اشارة الى
 اللعان كما لا يخفى لا يخرج من المصالح اى شارك القاذون الزوجية في اللعن وهو في الاصل بطر وشهره في حق الكاذب الا انما
 من رجمة اللعان في حق الزوجين الا انما طعن في الزنا لا في اللعان في رجمة اللعان في حق الزوجين الا انما طعن في الزنا لا في اللعان في رجمة اللعان في حق الزوجين
 مؤثقة بالاصح في رجمة اللعان في حق الزوجين الا انما طعن في الزنا لا في اللعان في رجمة اللعان في حق الزوجين

قانم مقام اللعن وهو في جانبهم يقوم مقام حد القذف وفي جانبها مقام حد الزنا ثم شرع في تفسيره فيقول الزوج بامر القاضي بعد
 ما ضمها بين يديه ثانيا اربعين من المرات اشهد في قسمي باللعن الذي لا اله الا هو كما في النظم في ابي صاوق
 فيما يشهد ابي ثمت زحني ادرينك بهن الزنا ان قذفت به او من نفى الولد ان نفاه ومن الزنا ونفى الولد ان قذفه
 بها وفي النظم ثم يقول القاضي ان الله تعالى فانما موجبة لعنة وفرقة وعقوبة فان لم يثق السيد ثم الامر ويقول في المرأة
 انما مسته لعنة العبداء والوحدة عليه وانما اثر الغيبة على الكلام لانه لا يخلو عن شناعة كما لا يخفى ان كان كاذبا فيها
 رعيها او كنت من الكاذبين فيما يتيك بهن الزنا ونفى الولد ثم يقول القاضى كما مر وتقول في النخاسته غضب السيد
 كاذب فيما راني اذ انك كاذب فيما ريتني بهن الزنا ثم يقول القاضى كما مر وتقول في النخاسته غضب السيد
 عليها ان كان صاوقا فيما راني او ان كنت من الصادقين فيما ريتني بهن الزنا وانما خص الغضب في جانبها
 لانها تجاسر باللعن على نفسها كاذبة فانما الغضب لتثقي ولا تقدم عليه وانما اثر الغيبة على الخطاب لانه ظاهر الرواية ولان لاشارة
 ابلغ اسباب التعريف وعن الشيخين انما يستخرج الى لفظ النخاسته كما في المصنفات ثم ابي عبد اللعان يضرق القاضي بينهما
 خلافة بينه وبين اللعان حتى يجوز الظاهر والايداء وتجري التوارث بينهما وفيه اشارة الى ان تفسيرين قبل اكثر اللعان غير موجب للفرقة
 والى ان بعد لولا ان لا يفرق بينهما لكانت ابي كما في شرح الطحاوي والى انه لو فرق بينهما بعد احاطة لم يصح لكن في الظهيرية
 اصح لانه بعد فيه تمييز بينهما في الحقيقة على الصحيح فيجب العدة مع النفقة والسكنى وهذا عند الطرفين واما عند فترحم حرمة مؤبد كاذبا
 كذا في المصنفات وثمرة الخلاف تاتي في مسائل وفيه القاضي نسب الولد عنه اى يفرق بينهما وليحق الولد عن القاذفة
 بانه في صورة القذف بنفسه وعن ابي يوسف انه يفرق ويقول قد الزمت له وخرجته من نسبه كما في البداية ولا يخفى ان تمييزا
 بذل على ابي ابي قريش مما في المتن وليس في النهاية انه هو الصحيح كما ظن والكلام دال على انه لو كذب نفسه ثبت نسبه منه ولو ادعاه
 غيره لم يثبت نسبه منه لانه لو قوف فلم يثبت لانه لا يثبت كاذبا كاذبا وقول الشماوة ووضع الزكوة وحرمة المناكحة كما في الصغير
 وان ابي القاضى عن اللعان خمس اى جعل في موضع حصين سواء كان بيننا او غيره حتى لا يعنى او يكذب
 نفسه اى يقر بكذب نفسه في ارتفع اللعان فيجوز الاكتاب حد القذف لا قراره بما يوجبه وان ابي الزوجة عن اللعان
 خمس حتى لا يعنى او تصدقته اى تصدق في الزوجة الزوج فيما رانا به فلا يحد بعد التصديق لكن نفى نسب الولد عنه ان نفاه
 فان صلحت الزوجة شاهدة والزواج لانه كان عبدا فاعاد غيره او كافرا بان اسلمت فقتلها قبل عرض الاسلام
 عليه كما في النهاية او محمد وداعي قذفت فلم يلاعن حد ذلك حد القذف فاربعون سوطا للعبد وثمانون لغيره والمصنف
 المجنون مالم يصح شاهد الا انها ليس من اهل وجوب الحلف فلم ينعزل بها وان صلح الزوج شهاه او هو لانه انما
 قتل او غير او كاذبة يهودية او نصرانية او مرتدة او مجوسية والزواج اسلم فقتلها قبل عرض الاسلام عليها او محمد وداعي قذفت
 او عصبية او مجوسية او غرساء والزواج نالق او زانية حقة او كما كالمطالبة بشبهة او نكاح فاسد فلا حد على الزنى

ولا لعان بفقد الشرط والمتلاعنان اى المتشاركان فى المعن تغليباً لانه مجتمعان على الكحل ابدأ عند ابى يوسف ربح
وكذا عند ما قبل زوال الفقة وصلاحيته اشهاداً وما بعده فيجتمعا كما اشار اليه بقوله وان اكتب نفسه بعد اللعان
حد حد القذف وحل لذلك الزوج المحدث وكما حما اى الزوجة الملائمة وكذا حل لكاحما ان قدت غيرها
رجلا كان او امرأة فى حد فحد واحد لان الحد اخل فحد قدت غير ما سقط حد قدما وكذا الوقذت غيره فحدت وكذا حل
الكحل ان ثبتت اى وطئت حراما قبل التفرق الملائمة الغير المدخولة او المدخولة وصورة ان تزني وتلقح بدارا يحسب شتم منى
وتقع فى ملك رجل فيزني رجل بها لان بالزنا لم يبق اهل الشهادة فارتفع اللعان مع حكم التحميم اليه افسير فى المضمرات وحل
النهاية والكفاية ومن تابعها لم يوفقوا فى التامل فيه حيث صرفوا الكلام العام عن ظاهره وحكموا بان لم يتصور فى المدخولة لان حد
الرجم فحدت ليس له فائدة تامة فان تكاحما يحل بحد الزنا كما ذكرنا ولا لعان ولا حد بقذف الاخرى اى
الاكلم زوجته ولا نفى احمل عنده بان قال ليس هذا احمل منى او هو من الزنا وعندها اذا جارت به لاقى من سبعة أشهر لان
وحن ابى يوسف انه لا عن قبل الولادة والاول الصحيح كما فى المضمرات وبترتيب انت وهذا احمل منه اى من
الزنا كما اعنا للقذف ولم يثبت احمل عنه وثبت نسبة منه اذ لم ينفه بخلاف نفى احمل ومن نفى الولد زنا بالثبوت
والاستبشار بالولد وزنا شمس امرأته لولا اذ لا تؤميت وقت معين وفى رواية ثلثة ايام وفى اخرى سبعة اعتباراً
بالعقبة صح فيه ومن نفاه بعده اى هذا الزمان لا يبع فيه ولا عن فيها اى فى صورتين وهذا عنده وهو الصحيح
واما عندها فقصر فيه الى اربعين يوماً اذا كان حاضراً واذا غاب فقصر عنه بعد العلم فى مدة اثنتي عشرة يوماً كما ذكرنا وعند
فى اربعين يوماً كما فى المضمرات وان نفى اول توأمين اى ولدين من بطن واحد واقربا الاخر الشانين بحمد
لانه قدت ثم اكدب نفسه وفى عكسه بان اقربا لاول ونفى الاخر لا عن لانه قدت بالثانى وثبت نسبها اى المتوأمين
فيها اى فى صورتين كما لولا عن امرأته بالولد وقطع النسب شتم جارت بولد اخيه من النسب ثبت نسبها ولما علم
فصلح ان اقرب زوج بالغ ذو ذكوى بقرينة المقام مثل الضنين والنكاس والسحور والكنهى الشكل والمعتد
والشيخ الكبير دون العصى اذ ليس لامرأته طلب التفرق قبل بولته ودون القصر الكبر حيث لم يصل الى فرجها فانه لا يكون
طلب التفرق كما فى النية اتم لم يصل اليها اى لم يكن من وطئ زوجته بالنية وبوشها فى هذا الكلام سواد كان يصل
اليها قبل اتم كما فى الخزانة اجملة الحكم اى لا يملكه الا سلطان يجوز قضاؤه كما فى الذخيرة وغيره او قاضى مصر او مدينة
كما فى قاضى خان فلا يؤجله الزوجة ولا غير احكام ستة من وقت الخصومة بلا مانع منى او غيره وكما سياتى فى القرية بالابن فان
المطالبة تنصرف اليها وذا ثلثة ايام وربعه خمسون يوماً اذا كان نفسه اكل شهر ثلثون يوماً ونصفه تسعة وعشرين يوماً
يوم اذا كان سبعة منها ثلثين ونقص يوماً اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي تسعة وعشرين وفيه اشارة الى انه لم يعتبر
القرية بالحساب وذا ثلثاته واربعة خمسون يوماً وثمان ساعات وثمان دقائق وربعه من اجتماع القسمة

وإذا كان
الزنا
بغير
الولد
فلا
يؤجله
الزوجة
ولا
غيره
أحكام
ستة
من
وقت
الخصومة
بلا
مانع
من
منى
أو
غيره
وكما
سأيت
في
القرية
بالابن
فإن
المطالبة
تنصرف
إليها
وذا
ثلثة
أيام
وربعه
خمسون
يوماً
إذا
كان
نفسه
أكل
شهر
ثلثون
يوماً
ونصفه
تسعة
وعشرين
يوماً
إذا
كان
سبعة
منها
ثلثين
ونقص
يوماً
إذا
كان
خمس
منها
ثلثين
والباقي
تسعة
وعشرين
وفي
فيه
إشارة
إلى
أنه
لم
يعتبر
القرية
بالحساب

حيث بطل اى فيا اذا كانت شيئا او كبرا فقلن شيئا اى فيا اذا اختلفا ثم اهل كما بطل عقدا لو اختلفا ثم است
 للزوج قبل تمام السنة او بعد وفيت بالاقامة معه وخيرت بتغير القاضى منها اى فيا اذا اهل ثم اختلفا فان اختلفت
 زوجا او قامت عن محلها او اقاما اعدان القاضى او قام القاضى قبل اقرارها وان اختلفت بغيره فحيث اهل
 اى فيا نكل او قلن بغيره وان اختلفت القاضى الذى نزع خصمها كالمشدين فيه اى فيا من التاجيل بخلافه لانها لا يمكن
 الوصول اليها وان لم يحل وان اختلفت كالمسكين من التاجيل والاسم الضمان هو الذى لا يحل الى النساء كلها او اليك فقط او
 بعض الشيب او اليك لمرض او نصف او كبر من او كبر من الكافى وهذا شامل للخصى والسحر وغيرهما ذكرنا كما لا يخفى
 القاضى المحجوب الذى قطع ذكره فرق بينهما فشرط احدهما ان لا ينفك عنه الا بغيره فلو اختلفت بغيره فلو اختلفت بغيره
 وقيل بطلان اى اذا اختلفت بغيره والى انه فرق بين الزوجه والزوجه بالطلاق الاولى وان اختلفت بغيره فلو اختلفت بغيره
 حال لانه لا يفيد التاجيل لطلعهما والمبدأ من كلامه انما هو تزوجت وهى فاحتماله فمما لا يخفى انما هو انما هو انما هو
 وانما فى الخصى والاشنين فاحتماله فى المحيط والى التفسير اى احد الزوجين فيطلب التفسير بغيره الى التفسير
 سواء كان فى احدهما او غيرهما بخلافه والبرص والجدام والنفق والريق والجمد والى التفسير والى التفسير والى التفسير
 وغير ذلك سوى العانة والى التفسير والى التفسير والى التفسير والى التفسير والى التفسير والى التفسير والى التفسير
 ويقطع اللحم كما فى العانة والى التفسير والى التفسير والى التفسير والى التفسير والى التفسير والى التفسير
 فيه من غدة غليظة او كجدة غليظة او غليظ كس فى المغرب وتفسيره عند محمد بن الزوجه بالثبوت الاول وكبر عيب الاكفان
 المقام معه الا بغيره

فصل العدة بالكره مستقر معنى للعدو وشرعا قيل تربعين يرض المراجعة والى التفسير المتأكد بالدخول وقوله ان
 يشكل بام الولد والصغيرة والموطوءة بالثبوت وبالكتاب الفاسد بالخلو بها خلوة صحيحة وبالمتضمنين انهم التمر من اربعة
 عشر رجلا كما فى النظم وغيره مع التسامح فى الحمل والاحسن ايام طهر التزويج حلال بالعدا ما يحرقه سنة او ثمانية عشر
 ثبوت الخبر للمبتدئ لطلعه اى طلاق الفحل والخصى والمحبوب وغيره بالعدا بالدخول والخلوة الصحيحة فانه لو اختلفا
 قبل الدخول او بعد الخلوة الفاسدة والفساد لعجزه عن الوطى حقيقة لم يجب العدة والى التفسير معنى كسوم الفرض يجب كس
 فى قاضيهما وذكر فى المحيط انه لا عدة بخلافه الرقاع وان اختلفت القاضى التزويج والى التفسير بالكتابة او الايلاد او اللعان
 او العانة او اباة عن الاسلام بعد اسلامها او اتماده عند محمد بن ابي حنيفة او غير ذلك والفسخ بعد الخلوة كالمفرقة بخلافه بالبلوغ
 والنفق وعدم الكفاة وتقبل ابن الزوج وابائهما عن الاسلام بعد اسلامه وارتدادها وارتداد عندهما اشقين وذلك احد
 الزوجين صاحبه وغير ذلك ثلث حيض كوال من وقت الطلاق او الفسخ لامن وقت الخبر من طلقت فى حيضة
 لم تعد من العدة كاهم ولا اى كاهمة لام ولد تحيض ثلث حيض كوال فلا عدة على قته ومدة ما ست مولاها الا على

ولدت بعد مائة سنة اشهر فصاعدا عند العامة عدة الموت اى اربعة اشهر وثلثون يوما وذلك لانها لم تتغير بحدوث الحمل فيه
اشعار بان العدة لامرأة البعل التي جلت بعد موته وضع الحمل اذا ولدت لاقبل من سنتين كما في التبر ما شئ لكن في الحمل مائة
وغيره لمن جلت بعد موت الزوج عدة الموت ولا النسب ثبتت من البهي البت في وجهيه اسه ثبوت الحمل
وحدوثه لان اولي مد ثبت للنسب اثنا عشرة سنة وهو لم يبلغه كما في جامع الصغائر وفيه اشعار بان ثبتت من غير البهي
في وجهيه الا اذا ولدت لاكثر من سنتين فيحكم بالقضاء ما قبل الوضع بته اشهر كما في التبر ما شئ والعدة لامرأة الفارسة
التي طلقها في مرض الموت للميائس او الثلث ابعد الاجل من اى العتق ثلث حيض واربع اشهر وعشرا متبلا وقال
ابو يوسف رح ثلث حيض لانها مبانة وفيه اشعار بان امرأة الغير الفارسة لم تتغير عدتها بموتها كما في قاضيه خان ولا امرأة الفار
للرجعي واحدا وثنتين بالموت من اربعة اشهر وعشرا جماعا والعدة لمن اعتقت في عدة طلاق رجعي صارت
كعدة حرة وانقلبت اليها كالقالب العدة بالشهر للصغيرة الى الحيض اذا رأت ما كما في الايضاح فاذا طلقته الصغيرة
حيضا فعدتها شهر ونصف فان رأت ما صار عدتها حيضتين فان اعتقت صارت ثلث حيض فان مات زوجها قبل
انقضاءها صارت اربعة اشهر وعشرا على امرأة واحدة حظا من اربع عدول من اعتقت في عدة طلاق بائن واحد
او اكثر او في عدة موت كامة اى كعدة اثني عشر اشهر ونصف او شهرين وخمس بلا انقلاب الى عدة الحرة
وامرأة آيسة اى بالغة الى خمس وخمسين سنة وعليه الفتوى كما مر اربعين سنة وبقيت اليوم كما في المفاتيح اربعين
سنة او ثلث وستين كما في النظم اربعين سنة انه مفوض الى جسد الزمان وقد بعض بعدم رؤية الدم مرة قبل موتها
وقبل ثلث وقيل بربعة اشهر فنيقضة العدة بعد ذلك بثلاثة اشهر واليه ذهب مالك رح فلو قضى به قاض نقد وكذا في مائة
الطهر وهذا مما يجب حفظه كما في النسخة وذكروا في الزايدى انه لو ارتفع حيضا فعدتها ثلثة اشهر بان بان بها قبل والا اعتدت
بثلاثة اشهر ايها ما اخذ مالك رح ولفي بعض اصحابنا واستاذنا في ما لا ضرورة رأت الدم بعد عدة الاشهر
اضاف ببيان اى بعد فني العدة والسر اع من اشهر او اولا لاية اى ايام معدودة من الاشهر الثلثة فني العدة
اى بتمام العدة بالحيض ولا تعد من العدة ما مضى منها ولو رأت الدم بعد الاشهر فنيه اشارة الى انها لو فرغت
وتزوجت باخر ثم رأت انه كان نكاحا فاسدا وعليه العدة بالحيض كما في النظم لكن لو قضى القاضى بجواز النكاح ثم رأت
الدم لم يكن فاسدا والاصح ان القضا ليس بشرط سجادة كما في المصنفات فمارة من الدم استحاضة وهو الصحيح كما في
الاغلاطه واليه اشار المصنف رح في الحيض فمارة من الدم استحاضة وتبينه على اختلاف كما قلنا في العدة بالاشهر
من حاضت حيضته او حيضتين ثم آيسة اى لا يعيش من العدة ما مضى من الحيض والطهر وكان الطلاق
وقع قبيل الايسر بهذا لاجل على المصنف رح من الوقاية وذلك منطوق في عبارته وبعبارة سائر الكتب اربع وان
وهو نفوس عليه في متن المبسوط في آخر باب الرجعة فمن الظن السوي نسبة المصنف الى التوفيق والقول بان معناه كما مر

خلافا لما لا الاحمال فان عليها العدة سواء كانت ذمية او حموية عنده وعن جواز نكاح المحرمة ولا يلزم حتى تنقضي الحمل وهو
 اختيار الكرخي كما في المحيط وتحت اي تناسف وجوبا على فوت لثمة النكاح من احدث الزوجة احد افعى حمدة الجوس تنسب
 بالضم او الكسر حد افعى حادة اي انتفت من الزينة بعد وفات زوجها كما في النكاح معتدة البائس بالطلاق او الايلا
 او اللعان او فقرة اخرى كما في المشايخ والموت حال كونها كبيرة مسلمة حرة او امته فلا يجب انحد او على المطلقة
 قبل الدخول او المطلقة الرجعية والصغيرة والكتابة ويجب على فقرة واهم وارو كاتبة بانث او مات الزوجه من كافي انقلم
 وفيه ان يقول مكلفه بل كبيرة لانه لاحد على الجزية كما في الاختيار وغيره وذكر في السراجية ان المطلقة الرجعية تستحب
 لها التزويج والتطبيب وليس حسن الثياب لغريب الزوج يتحرك الزينة ظروف تحم والزينة ما تزنيث به المرأة من
 على او كل كما في الكشاف فقد استدرك ما بعده ويؤيده ما في قاضيخان ان المعتدة تجتنب عن كل زينة نحو الخفاف ليس
 المطيب وكذا ما ياتي من المحيط وليس الثوب المرعوف والمهوى سفراسي المعبوض بالزينة وان كان معتدرا بالضم
 بانفاسيته (كلم) وكذا ليس القصب والخزوعن الي يسهل لا لباس بالقصب والخزوعن الاحمركسافي الاختيار والمراد
 من الثوب ما كان جديدا يقع به الزينة والافلا لباس بالصب لانه لا يقصد به الاستمرارية والامكان تبني من المقاصد
 كما في المحيط والذهن بزيت او غيره ولو غير مطيب وانزبن بالفتح والضم والخنا كاي الاختطاب به والطبيب
 اي استعماله في البدن او الثوب والكحل بالفتح والضم اي الاحتمال بالماجهز بان كانت فقرة لا تتجلا هذه الاثواب
 او اشتكت راسها او عينها او اعضاء الذهن او اعضاء النجاسة او انشطت بالاسنان المنقوعة لدرج الاوصى فغيره
 لا لباس به لانه واجب النسخ شرعا فكيف تناسف عليه واما الاثواب بالطرط الاخرى فللزينة فلم يحس كما في المحيط
 لا تحم ترك الزينة ام ولد معتدة عتق بموت المولى او اعتاقه والعتق المضاف اليه في امرأة معتدة نكاح
 فاسد ولا تخطب بالضم وهو المراجعة في الكلام ومنه الخطبة بالضم والكسر لكن الضم يقتض بالمعطلة والكسر يطلب
 المرأة معتدة الا تعريضها بكلام له وجان من صدق وكذب او ظاهر وباطن كما في المنسب والتحقيق ان
 التعريض هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية ومن السياق ضاه معرضا به فالمراد من قوله والمنسب
 به كلاهما مقصود ان كمن يستعمل اللفظ في المعرض بكقول المحتاج اليه بشك لا سلم عليك فيقصد من اللانبة
 ومن السياق طلب شيء وجبك بالتسليم مني التقاضا وفيه اشارة الى انه لا يصرح بتزويجها بعد انقضاء العدة مثل ان
 يقول انكحك انز وجبك بل يقول مثل اريد ان تزوج امرأة انكحك جميلة في حسن الخلق كثير النفاق حسن السيرة
 النساء الى جواز التعريض لكل معتدة مع ان لا يجوز للمعتدة الرجعية اطلاق كذا معتدة البائس كما في النهاية وغيره
 شرح التاويلات لكن في المختار انه يجوز كما للتوفي عنها زوجها انفاقا ولم يجاب نص في معتدة عتق ومعتدة على
 بالبهة وفترة نكاح فاسد وفيه ان تعرض للاولين بخلاف الاخرين وفي الظهيرة لا يجوز خبر ربهما من البينة

بمخلاف الاوليين وفي المصنفات ان بناء التعريض على الخروج ولا يخرج مقتدة الرجعي واليهائن اذا كانت حسنة
مكانة فاما الامتة فعن محمد بن ابي انما يخرج بلا امر المولى وكذا الصبيته الا اذا كان الطلاق رجعيا فلا يخرج حينئذ الا باذن الزوج
كما في المحيط والكتايبية بمنزلة الصبيته كما في قاضيهان وكذا المجنونة والمعتوبة والذمية كما في المنتار وقد مررت معتدة غير
الرجعي ويشتمل اليهائن فحمله في المنتار لو انها اختلعت على ان لا نفقة لها قبل تخرج نهار المعاشاة والاح ان لا يخرج كالمختلعة
على ان لا سكنى لها فانها لا تخرج من بيتها الذي كانت تسكنه وقت الفرقة بقوله تعالى (لا تخرج من بيتي من بيتي من) الآية
وقية اشارة الى انما لا تخرج الى صحن الدار وهذا اذا كانت في الدار منازل لغيرهم لان صحنها بمنزلة السكنى والا فخرج
والي ان المعتدة من النكاح الصحيح والفاهية في حرمة الخروج وعن شمس الاسلام ان مقتدة الفاسد لا تخرج
اصلا لا ليلا ولا نهارا ولو اذن الزوج لان الاعتدال في موضع الطلاق واجب والخروج حرام الا لفروضة كما في المحيط و
تخرج معتدة الموت للمناش لانها لا نفقة في الملبوس اى الليل والنهار وتبيت اى تكون في جميع
الليل او اكثر في منزلها وتعتد المعتدة في منزلها اى منزل زوجها وقت الفرقة اى مسرفة كانت وقت
الموت فظن المنزل لا نفقة والا لزم حذف الموصول مع بعض الصياغ ولا دلالة للظن على الموت وقية اشارة
بانها لو طاعت غائبة حادته الى منزلها والتدبير في اختيار المنزل في الوفاة واليهائن والزوج غائب اليها وفي الرجعي
اليه كما في المحيط الا ان تخرج المعتدة بان كان المنزل عارية او موهبة او مشاهير او امان او جبردة طويلة فلا تخرج كما
في المحيط او ان خافت تلحق بالهاني في ذلك المنزل بالسرقة او الحرق او الغرق او غاف الا انه دام اى انه لم
المنزل وقية اشارة بان ان خافت بالقلب من ام الميتم خوفا شديدا فلها ان تخرج كما في قاضيهان او لم يمس
المعتدة كراء البيت الذي آجره الزوج ومات فاجب عليها ان ياتها فلم تجد الكراء تخرج فاذا خرجت انتقلت
حيث شئت الا ان يكون مقبولة فتنقل بين شوارعها في المنتار ولا يجوز من ستره اى ستر وجاب بينها في اليهائن
واحد او اكثر وان ضاقت المنزل بوليها فلا ولي ثم خرج فخرجها ولا يجوز ان يجتهد دون السترة وكذا
الاولى خسر وجهه مع فسقة في الكافي ان كان فاسقا تنافس من فاسقا تخرج الى منزل آمن وحسن ان تجعل اى يجعل نقا
بينها امرأة ثمة فافرة على ايجار او لذة والنفع عن الولي ولو اباها الزوج واحدة او اكثر ومات عنها في
سفرة اى في مصر او مفازة بقربة قوله وان كان في مصر فالتعريض في موضع الإقامة ظن ولو من نصف وانما قيد بالابانة
لانها لو طاعتها جميعا في مفازة وبعد ما عن مصر والمقصود ببقية سفرته في الذباب ولو كان ابي عن المصرية فخير
ولو كان بالعكس بيعت فما كان معه ما عن مصر اى اثناسمه او بعد ما عن مقصده الذي توجه الى
والمقصود بكسر الصاد اسم مكان من يقصد بكسر السين سفره اى ثلثة ايام وليا ليا وعن الاخر اى المصر والمقصود
من سيرة سفر توجه المرأة اليه اى الى الاخر الاقل من كان او مقصدا في النهاية ان كان بينها وبين مصر اقل من ثلثة

ايام رجعت الى مصر وان كان البعد من المقصد اقل من المسيرة والا يكن بعد ذلك بالثان البعد عن كل منها مسيرة سفراء
 اقل منها فخيرت بين الرجوع الى مصر وبين التوجه الى مقصد بامه على اي قسم سوا كان عهده او لا والعود الى
 الرجوع الى مصر في الصوتين احمد واولي من المقصد تمتد في منزله ولا تفتي بالاسمين لكان كافيها وان كانت قد ابانسا
 او مات عنها في سفرهما في مصر اى موضع اقامته ولو قوت وبعد ما من كان بين الصمد المقصد مسيرة سفر بقية سنة قوله ثم يخرج
 بمصر لان الخروج الى مادون السفر يجوز بل لا محرم فقصده المرأة ثم اى في مصر لومعهما محرم وفيه عهده واما عندهما
 فخرج مع المحرم وفي الشارح وقاضيه خان انما انكأنت في مفارقة وكل منها مسيرة سنة رسالت الى اذنى موضع فيه امن و
 انكأنت في ما من تربعت فيه عنده وقال اذا وجدت محرما خرجت منه الى ايها شاءت والا تعد ثم هم اى بعد الاعتدال و
 المصر فخرج المعقدة منهم بمصر اى بسببه او معه وذكر في المتن اذا لم يكن لهما محرم اقامت في العشرة تنقضي عهدهما
 او تجد محرما اذا وجدت قوامهم نساء فامنت بكونها قوامهم
 قوله على انهما بالكرهية مقصد من ايهى اى رباة كافي في القائلين وشرا تربوية الام او غيره بالضعف او بالغيره
 قبل القرية وبعد اللام اى لام الضمير بالمتن ونقصتها على الاب ياد الى اى ثم الضمير على قدر الارش ميتا بل اجبر
 بلا اكره اللام على اخذه اذا ثبت مطلقا كما ذكره البقالى وفي الذكر باني انما لا تهر الا اذ لم يكن له ذوم محرم فاجبرت جنة
 وفيه اشارة الى انما اولى من المحرم وان طلبت اجرا والمحمم لم يطلبه الاصح ان يقال اما اسكليه او فيله الى المحرم كما في نظم
 والى انه يدفع اليها بل طلبها لكن في الاختيار خلافه وكذا سائر المستحقين للخصانة في طلاق اى اوقعت بينهما قوة سوا كانت
 بالطلاق او الموت او غيره او لا تطلق ثم اى بعد الام بان ماتت او لم تقبل او تزوجت بغير محرم اهما اسه لام
 الام وان علت وعن ابى يوسف رج ان ام الاب اولى من ام الام ثم ام ابيه اى الضمير وان علت وهذا
 اولى مما في بعض النسخ من ام اى الاب لانه يلزم الحذف او لا نشأ ثم اخته اى الضمير الاب واهم ثم
 اخته لام ثم اخته الاب وفي الاختيار عن ابى حنيفة رج تأخيرها عن الخالة ثم بنت اخته لاب واهم ثم لام ثم لام واهم
 يذكره استغناء بالاصل عن الفرع كما هو العادة فكلامه ليس بقاصر كما قلنا ثم خالته كذلك اى خالته لاب واهم
 ثم لام ثم لام بنت خالته كذلك ثم عمته كذلك ثم بنت عمته فالولاية من قبل الام لانها اشفق في المحيط لا خفنا
 لبنت الخالة والعمه كبنت الخال والعلم بشرط حتمين خلف الطرف اى اللام وغيره فلا حتى في الخصانة لانه
 اى قته ومدة ومكاتبه واهم ولكن اذا امتن من كالحار وبقى الشارح ان الامه اذا فارقت زوجها فاقضى
 للمولى وان كان الاب نرا ولا يفرق بينه وبين امه ولا يخفى استغناء الامه عن ام ولد والتمس لانه لا المدة كما سئل
 في خصانته ولد اسلم حتى يعقل اى يدرك دنيا فحينئذ يؤخذ عنها بارية كانت او غلا بالعمد الاسر
 من تسليم الكفر وبنيكاح غير محرم من الضمير مجرور بالاضافة ويجوز نصبه بالضم والفاعل متحذف بالخصانة

يسقط منها حقها اى حق الخصامة فاذا اتت النساء الساقيات اتقوا القاضى الصغير حيث شاءن من كفاي المحيط و
 بمحرم اى نكاح محرم منه لا يسقط حقها كاهم الصغير فكذلك محرمه اى الصغير وشمل جدته ام الام والاب فكذلك جدته ابا
 ابى الصغير وابا امه ويعود الحق اى حق الخصامة اليها بزوج ال نكاح سقط ذلك الحق به اى بذلك النكاح والاسن
 بزواله فلم تقر بالنكاح او اقرت بالبنوة محذرة كفاي المحيط ثم اى بعد فقد النساء المذكورات الخصامة للعصبات
 على ترتيبهم في الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الاب وام ثم الاب ثم بنوه كذلك ثم المم ثم بنوه اذا اتبع سقوط
 الخصامة في درجة فالأول ثم الاسن كفاي الاختيار لكن لا يدفع صبيته اى لا يدفع القاضى صبيته لصبيها الى عصبة
 غير محرم الا اذا لم يوجد محرم فدفع الى من قبل من يرفع كفاي العاقبة وابن المم ولا يدفع صبي وصبيته
 الى العصبة فالتق ولو حرما كفاي الكافي فاحسن اى خفى الاباى باليمنع وما قبل له كفاي المغرب ولا يخرج في المقام مع اياها
 فتأهل تميز ولا يظن الا بى سنين كما قيل في استقالت وفيه اشعار بان يخرج اذا بلغ كفاي العارية والاطفال كاهى من التولد
 الى الامتلاك الا انه تعالى ينهى فيه المذكر والمؤنث كفاي المغرب والام والجددة ام الام وام الاب احق به اى الابن
 الصغير حتى يكمل وحده ويترتب وحده ويلبس وحده ويستغنى اى يمكنه ان يفتح سر او يله عند الاستنجا ويثبته
 بعده كفاي الكفاي وهو حال او ظن وقدره ابو بكر الرازى تسع سنين وانحصاف بسبع وعليه الفتوى كفاي الخزانة
 وغيره وهما احق بالبنوت الصغيرة حتى تتحقق او يبلغ السن وفي انظم تصير بنت اربع عشرة سنة وروى هشام
 عن محمد بن انما احق بها حتى تشتتى اسن تبان حد الشهوة كما مر في النكاح وهو المصنف عدا ما يقتضى به لفساد
 الزمان اى اهل الزمان وغيرهما الام والجددة ممن يستحق الخصامة احق بالبنوت حتى تشتتى قيل حتى تشتتى عن الخلقة
 واذا تشتتى الولد عند واحدة منهن فالأولى اقربهم فصبيها فالاب ثم الجد الاقرب فالاقرب كفاي الاختيار ولا تسامى
 امرأة مطلقة انقضت مهرا بولدها اى لا يخرج من بلد الى آخره الا الى وطنها الذى نكحها فيه فلا يخرج الى بلدين
 وطنها وان وقع النكاح فيه في رواية الاصل وتخرجه في رواية اجماع الصغير والاول صح ولا الى وطنها الذى لا يفتد
 فيه فيلزم ان لا يخرج الى بلدين وطنها ولا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريبا بحيث لو خرج الزوج اسن الولد امكنه ان
 يبيت في ابيه وحكم القريتين كالمبلدين ولما ان تخرج من القرية الى البلد القريب للتأديب دون العكس الا اذا وقع
 العقد فيه الا ان اهل الكفور اهل القبول ولا يخرج الى دار الحرب اصلا الكل في الكافي وهذا اى السفر بالولد الى الوطن للام

فقط فلا يخرج الاب الا ان يستغنى ولا غيره ممن يستحق الخصامة نظر للصغير

فصل اقل مدة استقرار الحمل بالفتح اسن حمل المرأة مما في البطن من الولد ستة اشهر يومية فان عشرين وانهن في المرح
 وستين اصلب الاعضا وكفاي الحديث فلو جارت بولدها اقل من ستة اشهر من وقت النكاح لم تثبت نسبته ليقين العلوق
 قبل النكاح كفاي الكافي واكثر ما كثر استثمان وغالبا تسعة اشهر فيثبت من روجا نسب وللزوجة

بيت الزوج من زينة قالوا انما النفقة كما في قاضي خان قلت الاحالة على الغير شرعا بالضعف والاختلاف مع انه روي عن أبي بزة
 ربح النفقة لما كانت لا تطيق الجمع وفي انفصاليين منهم قالوا انما تجب النفقة للمرأة في بيته اذا تمكن من الانتفاع بهسا
 بوجه وانما نفقة لها وانما نفقة بالنفقة دليل على انها لا تسحق من الاذوية كما في المجيز لا تجب النفقة لها شريطة ما درست
 على تلك الحالة ثم وضعها على وجهها كاشفت فقال خرجت النافقة من بيتها خروجا حقيقيا او حكما بغير حق واذا ن
 من الشرع فمن النواشرا اذا صنعت نفسها الاستيفاء والمهر بعد ما سلمتها كما قالوا وليست بنافقة عنده واما اذا كان الزوج
 ساكنها في منزلا صنعت عن الدخول عليها فانما نفقة الا اذا صنعت لبيتها الى منزله او كسرى لها منزلا فح لا تكون نافقة
 كما في قاضي خان واما اذا سلمت نفسها بانها او المليل فقط فلا نفقة لغيرها لم تكن مع الزوج الا بالليل كما قال الزاهد
 واما اذا ابت ان يتحول معه الى منزله او بلديريه وقد وني حرمها فلو سكنها في ارض الغصب فامتنعت منه ليست بنافقة
 كما في المحيط وما ذكرنا في اثنا عشر مسألة فلهذا في النفقة ولا فوجدهم بمشقة بدين وان لم تقدر على ادائه او زنت او فرت
 لما لان الاحتباس لا يفوت من جهة الزوج وبها عذرهما خلافا لابي يوسف ربح وفيه اشارة الى انه لو حبس بدين فله
 على ادائه او فرت حتى قلما النفقة والى انما لو حبست فلما وجب النفقة وبها عذر لابي يوسف ربح خلافا لهما وهذا الصحيح
 كما في المحيط قالوا من الارزاق المدين وهو نفقة في بيته احد الابوين لم تزوت الى بيت الزوج اي لم تزوت
 اليه او زنت وقد زنت الى بيت احد بناتيه وهي بجاهة يكن ان تحمل في محضها او غيرها الى بيته والا فلها النفقة لسا
 في المفترات وذكر في المحيط اذا زنت في بيت الاب حرمها لا يقدر على الوطى ولم تزوت الى بيت الزوج الا انسا
 لم تمنع نفسها عنه بغير حق وجب النفقة ولو زوجة مضمومة كرها وعن ابي يوسف ربح لها النفقة والاحسن ترك القيد فانها
 ليست واجبة اذا فويت به وحاجة اي حال كونها لا يكون معه اي الزوج حج الاسلام قبل تسليم النفس او بعده
 كما ذكره الخصاف وقال القدوري لو بنى بها ثم حجت مع حرم قلما النفقة عند ابي يوسف ربح خلافا لمحمد ربح وفيه اشارة
 ان لا نفقة لمدة الذهاب والمطى لكن يطيلها نفقة شهر لان الواجب عليه نفقة استخفافه بغير نفوذ لها شهر فشهرا وعن
 ابي يوسف ربح اذا ارادت حجة الاسلام في الزوج بالزوج معها والاتفاق عليها الكل في المحيط وفيه ان لا نفقة في
 حج النفل بالطريق الاولى ولو كانت حجة معه اي الزوج فلها نفقة استخفافه لا استخفافه في نفقة استخفافه في نفقة
 لانه باثر نفقة لاول الكرامة اي اجرة الابل ونحوها وان كان في الاصل مهرا كاري ولا في الموضوعين نفق الجنس بلغة او
 للعطوف وما بعد ما فروع محذوف المضاف عن الاول لا الثاني وفي الاول للعطوف وما بعد ما فروع وفي الثاني نفق
 الجنس بلغة وما بعد ما فروع فان منهم من جوزها ذلك في المعركة مع عدم التكبير ومن الظن تقديره لا ما هو قبيح في السفر
 ولا اي ليس له الكرامة عليه لانه يلزم عمل لا عمل ليس وحذف اسمها وحذف الموصول مع بعض الصلة وحذف حرم
 جليس قياس في كثرة الخلف بالضرورة ويجب عليه نفقة حوا وهم ومضيقه وقادروا على الخدم ونفقة ما نقص

من نفقة الزوجه والمعتقة الكفاية ويدخل فيه الكسوة قميص وازار من كزبليس وكساريس وخف لافخار واحد لا اثنين
 خلافا لما يروي عن ابي يوسف اذا كانت من بنات الاشراف فانه يجبر على نفقتها لما فقط فلا يجبر عليها اذا لم يكن الزوج قادم فم
 اشعاره بالاشتراط لا يجبر على النفقة كون الخادم ملكا كما قال بعض ائمة اهل البيت وقيل عليه نفقة الخادم ولو حر وهذا اذا كان
 الزوج حرة فاما اذا كانت امه فغير مجبور لها واعلم ان نفقتها لم تجب الا اذا قامت على اتمال لبس الكل في المحيط لا
 تجب عليه نفقة خادم واحد لما معسر في الاصح من الروايتين وبه رواية الحسن عن ابي نيفة ح لان الخادم لا ينفق
 الزينة وذلك في حال اليسار وقال محمد بن علي نفقة خادم كما في المحيط ولا يفسر في غيرها اي الزوجين معجزه اي
 بسبب عجز الزوج عنهما اي النفقة هي ما كحل ولبوس وسكن فلو اقتصت معه لما لا يباع مسكنه وخادمه لانه من حصول
 حوائجه وهي مقدرة على ديونه وقيل يبيع ما سوى الازار الا في البرد وقيل ما سوى دست من الثياب واليه مال السحلو اسبغ
 وقيل دثيين واليه مال الشري ولا يباع عما سته كما في المحيط وقوله اي يام القاضى ايا بالعجز عنها بقضية العطاف بالاستد
 اي باستقراره فلو فرض القاضى لاجلها عليه من النفقة عليه اي على الزوج فيكون عند اليسار كما ذكره المصنف ح واليه
 يشهر كلام المغرب لكن التكليف بالاستقرار لم يقع على الاصح كما ياتي فلا يصح ما قال المصنف انه يشترى بالنسبة القاضى من
 مال الزوج فرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجية بخلاف ما اذا فرضها ولم يبر بالاستدانة فانه لا يرجع الا على الزوجية
 ثم هي على الزوج وفيه اشارة الى انما لو استدانتها لغيره لم يرجع عليه كما في النفقة والى انما لا يرجع عليه الا بالبيع
 بالاستدانة عليه وقال كركن الامنة ان يتما كالتفريق بها فلو لم تفوت لم يرجع بها كما في الزيادة والا فاشير الى انما اذا امرت
 بالاستدانة ولم يبرها احد فطلبت من القاضى التفريق لم يفرق بينها وقال الشافعى يبيع ببيعها كما اذا عجز عن الفاء للم
 الجمل قبل الدخول فطلبت التفريق لكن لو فرق القاضى الشافعى نفقة فمأواه عند اكل وان فرق القاضى بخفى بل اجتهاده
 نفق فمأواه روايتان وهذا اذا كان الزوج حاضرا فاما اذا كان غائبا فلا نفقة على اصح كما في اختلافنا وغيره وذكر المصنف ح
 ان شائنا ان نحسنه ان يعصب القاضى نابيا شافيا فيفرق للمضرورة ومن فرضت مجازاى نفقة زوجه نفقة اليسار
 ليساره اي لابل ايساره اي وقت ايساره فليساره صا رسره اتم القاضى بالفرنس عليه نفقة اليساره ان
 طلبت الزوجه نفقة اليسار فيغير حاله في كل وقت كما في الكافي وغيره وفيه رضى الى ان من فرضت ليساره ثم اعسر ثم
 نفقة اليساره ان طلبت لانه اذا تبدل حاله فلها المطالبة بقدر ما كان في الاختيار لكنه اختار ما ضعفه في السابق فانه عجز
 حالها ثم وعاله هناك لا يخفى وتسقط نفقة الزوجه كونه او ملبوسة في مائة مضت ولم تصل اليساره
 بهجره او نفقة او غيبته بالحبس او غيره الا اذا سبق فرض قاضى بالنفقة مع الاستدانة او لا او ضيفا بشئ عك
 سنا لكل شهر او سنة فان ولايته عليه اقوى من ولاية القاضى عليه فوجب النفقة المفروضة او المفنية لما مضى
 من ان الفرض والرضاء ما دام حيين فان مات احدهما بعد اربعين او طلعهما قبل فبعض من الزوج

اي لا ينعون من انهم من اهل البيت انهم ليس منهم من انظر كما ذكرناه سابقا ومن كلامه ما انتهى الى في وقت شأوا
اولا من رتبة والتمتع فبيته الرجم قيل لا ينعون من ذلك الكلام وانما يمنع من اقراره لانه انفسه كفا في الهداية وقيل
لا يمنع من اخرج الى الوالد من ولا من وحوالها على كل جمعة اي سبعة ايام كفا في الهداية لكن في قاضي خان
ان اهل البيت لا يمنع من الزيادة في كل جمعة وانما يمنع من البيت وبه اثنان شأنا وعليه الفتوى وكذا لا يمنع في الدخول والخروج
الى محرم غيرهما كالتجارة والتمتع كل سنة لكل شهر على ما قال ابن مقاتل وبالاول انتهى كفا في قاضي خان وهو اي قال
ساحب القيل الصحيح كما دل عليه كلام قاضي خان ويفرض القاضي نفقة عرس الغائب عن ابله سواء كان في زيادة
النفقة كما في البنية وينبغي ان يفرض نفقة عرس المتوارى في ابله ويدخل فيه نفقة طهره الذكر والانثى ووجوه
لا ينفقون غير ما ولا نفقة غيرهم من الاقارب كما لا نفقة والعمات لان نفقة هؤلاء انما يجب بالتقضاء ولا يقضي على الغائب
في مال له اي الغائب ثم بين المال فقال من خمس حقهم النفقة كما لا يكره والملبوس اوتيهما كالتفدين
والتبخر فلا يفرض نفقة في مال له من غير خمس حقهم كالعروض والعقار كما يأتي ثم ذكرنا قلنا فقال فقط فينفق ان لا ينفق
في ماله دين سواء النفقة ولا نفقة غيرهم ولا نفقة من غير خمس كما ذكرنا عند مودع طرف له او حال او مفاد ارباب
او مدلولون والودعة ادلى من الدين في الهداية بالاتفاق كفا في قاضي خان وفيه اشعار بان لو كان المال حاضرا في شهر
يفرضها القاضي او اقيم النكاح وحلفا وكفلا كفا في المحيط وكذا اذا لم يعلم به بعد اقامته البينة عنده الى يوسف ج خلافا لابي حنيفة
كفا في الخلافة ان اقر المودع او المصارف او المدلولون به اي بال الودعة او المصارف او الدين وبالنكاح في نفقة
العرس بالنسبة في البواقي كفا في مفقود الكافي ولم يذكر لانه يعلم منه بطريق المقارنة او علم انه اضحى عطف على اقرب له كفا
اي بالودعة والمصارف والدين والنكاح والنسب فان لم يعلم بغير من ثلثة بشر اقرارهم بالمعلم به والصحيح كفا في مفقود الهداية
من انظر الاشارة الى المال او الزوجة وكما فيها اي العرس انه اي الغائب لم يعطها النفقة بان قالت بان الله
ما استوفيت النفقة كفا في قاضي خان وكفا في اي ياخذ القاضي من العرس كفا في النفقة في قوله لم يعلمها اخذها فاذا رجع
وقام البينة ان الله الا او حلفا فكما رجع على الكفيل او العرس او اقرت باخذها يرجع عليها فقط كفا في شرح الطحاوي
فما يفرض نفقة عرسه المال الذي عندهم باقوا منه بثبته منها على النكاح او لم يعلم واقرا يكون المال عندهم واذا
علم وانكره المال وذكر في الاصل انها لا يفرض عند ما ولم يحكمه شيء وعنه انها يفرض كفا في النظم وذكر في العداوي انه اذا
اقامت البينة على النكاح والمال فرض النفقة واعلم ان ما ذكره من حكم العرس جازع في الكفيل واخيه كفا في النظم
وقد اشرنا اليه ولا يفرض ابلها ان لم يخلف الغائب بل لا في منزله ولم يعلم النكاح واقامت العرس بالبينة
على النكاح ليفرض القاضي النفقة عليه اي الغائب واصر الى امر القاضي العرس بالاستدانة عليه
ولا ينفق على لا يفرض اي كما لا يفرض القاضي النفقة على الغائب بالبينة لا يقضي به اي بالنكاح على ما

قال العلماء الثلثة لان في هذا قضاء على الغائب وقال في الحقيقة اي بوجوب دانها بامر بالاستدانة عليه فان سفر
 راقب بالطلاق نفى الدين فان انكر ثبوتها القاضي اعاده البنية فان اعادتها فيها والا امر بامر بامر ما اخذت كمانى المحيط لا يقضى
 بالطلاق بالبنية عنده في هذه الصورة وعمل بقضاها بتحقيق اصلها فبقيت جميع فاض اليوم في زماننا على هذا
 اي قول زفرج للحاجة اي لفرورة الناس اليه ولم يطلعه الحق اي لمن حدث لها الطلاق الرجعي فبقية انسا
 مقته وانما لم تجب عليه بعد العدة ولا على المولى اذا اعتق ام ولده الا ان في الاحتراز عنه لا يحتاج الى ذكر المصلحة كما ظن
 ومصلحة البائن واحد او اكثر لا عوض فلا نفقة للمختلعة وان لم يشترط في العقد وقالوا لها نفقة الا اذا شرط فيه كمانى النظم
 والمفارقة بلا معصية صادرة عنها كخيار العتق والبلوغ ووطى ابن الزوج اياها كبرته كمانى النهاية والنفقة
 لعدم الكفاية النفقة اي الماكول والملبوس كمانى النظم وان ذهب لمصنف ان نفقة الماكول الا لام شير الى انها
 غير مقطرة فانما ما يقبضها من لوسط كمانى المحيط والسكنى اي المنزل الذي يسكن فيه قبل الطلاق وليس ان تلتزم كمانى
 اليه فلو تسكن زمانا وتخرج زمانا كانت ناشئة فلا تستحق النفقة كمانى قاضي خان والمصلحة شانه لانه فلهما النفقة اذا اوجبا
 بتياني العدة سوا كانت البنية عند قيام النكاح ام لا فذكر المصدر الشريعة انه اذا اوجبا في العدة والطلاق بالبنية
 ليس لها النفقة كمانى المحيط وتقدم لمصنف في هذا ما يشاهد في النفقة لعقد الموت اهلا سوا كانت حيا ولا م
 وقيل للمحال نفقة في جميع الاحال كمانى البائنات ولا المفارقة بمعصية صادرة منها كالزوجة اي ردتها وان جعت فمنا
 وتقبل ابن الزوج اي تقبلها ابنة اياه بشهوة او الزنا به طوعا او كلام شير الى ان ردت وتقبلها ايتها بشهوة
 وغيرهما او معصية من لم يسقط النفقة والى ان لا سكنى في هذه المفارقة وهذا اذا خرجت من بيتها والا فواجب كما اشير اليه
 في الكفاية وروية معتدة الثلث او البائن مبتدأ خبره فسقط النفقة وهذا اذا خرجت من بيت الزوج والا فلهما
 النفقة كمانى الكراني لا يسقط كفايتها اي معتدة الثلث وكذا البائن ابنة اي اياه لانه لا شئ للمكسبين والنفقة على
 المحرقة على ابيه المحر الى حد الكسب وخيمه للاب ان سلمه الى عمل وفريق عليه من قبل ان يحسن العمل فيفق عليه
 من ماله وفيه اشعار بان يفتق على انفس من ماله فان نفق من ماله رجع على ماله بشهر الا شهاده والاب اعلم من المومس
 والمومس لانها تفرض عليه بقدر الكفاية وعلى المومس بقدر ما يراه الحاكم كمانى المحيط وانما قيد بالحر لان حكم المملوك ياست
 لا يشتر كمانى الاب في نفقة طغله احد من الام وغيره فان كان الاب مومس او امسرة او امسرة بالانفاق ثم جعت عليه
 بعد اليسار ونعم من قال بعدم الرجوع وبى اولى من الجحد المومس وعن ابى حنيفة ان ثلثها عليها وثلثها على الاب كما
 في المحيط كنفقة ابو سير فانه لا يشتر كمانى الولد احد في نفقة ما وعمره لانه لا يشتر كمانى الزوج احد في نفقة ما وليس على
 امه ارضاعه اي الطفل لان ما عليها تسليم نفس الى الزوج وما سواه من اعمال كغسل البيت غسل ثوب او طنج او خبز
 والا رضاع لم يورس به الا فيما كمانى الركاى الا او اعيدت بان لم يكن له مال والاب مومس او لم يوجبه نفقة او لم يرضع

ثم في الزورج في فتح حجر على الارضاع وهو الصحيح كما في الاختيار وبنامودي عن الشيخين ظاهر الرواية انما لا يجزئ كفاي المحيط وليست
 الابن من شخصته من مال الطفل بان ماتت امه فورثت بالاشد فان لم يكن لال فمن مال نفسه كفاي المحيط عمن
 اى الام طرف ترصعه وفيه اشارة الى ان للفر ان يخرج الى منزله في غير حاله الارضاع فان كتبوا وانما عن الام لم يجب
 الا اذا شرط ذلك عند التقه والى انه يجب الارضاع عند الامم وذا غير واجب الا اذا شرط كفاي المحيط ولو لم يستطع
 حال كون الام مشكوكه في مطلقه او مطلقه مقسمة من طلاق جوي لترصعه لهم بغير الاستبراء ولم يستحق اجرة وفي جواز
 استبراء المقسمة المقتضية الثلث او البائن روایتان ففي ظاهر الرواية انه يجوز في رواية الحسن المجتهد ولو استبراء
 الارضاع اى الطفل منها بعد مضي العدة من جوي او بائن او استبراء الارضاع عما لا يشبه اى الزوج حال كونه من غير
 صحيح فبالاستبراء وان كان حال قيام النكاح انما اجنبية من كل وجه وهي اى المقسمة من طلاق بان على احد من الزوجين
 او الام بعد العدة احق واولى من الاجنبية لان الارضاع انفع للصغير الا اذا طلبت المقسمة او الام حريادة
 اى على اجرة الاجنبية في له ان يمنع اليها ونفقة البنت التي لا تكون لها زوج بالعتة او بغيره ولم يذكر في الاغتسال
 فمن الظن ان الاولى ترك القيد واللاحق الكبر وما يفتح الزور وكثير من اى الذي حال مرضه زمانا كفاي الغرب
 او الذي لا يشي على حليته كفاي المذهب واليه اشار في المطلبه وفيه من اى ان نفقة الخارج عن الكسب على ابيه ويدخل
 فيه الشوه والتشيع الاعضاء والرجل الصحيح الذي لا يقدر على الكسب طالب العلم الذي لا يقدر على الكسب واليه وذا اذا كان
 به رشد كفاي الخلاء وذا قال صاحب المنيته انما انقضى بعدم وجهه فان قيل لا ينضم من اسيرة تشتغل بالعلم الديني واكثرهم
 فساق شرم اكثر من غيرهم فيكون الدريس ساعده بخلافات ركيكة فخره في الدين اكثر من نفقتهما ثم يشتغلون طول النهار
 بالمشي والعبادة والوقوف في الناس وغيره ما يستحقون به نفقة الله والملائكة والناس جميعين فالق الله تعالى الغرض في بناء
 آباءهم فخير عنهم الشفقة ولا يعطون مناسهم في الملابس والمطاعم وهم يطلبون ما يؤفونهم مع حرمته التافيق ولو علم السلف
 حالهم من الانفاق عليهم فلم يفرقوا نفقاتهم على الابن فمن بين الاقارب خاصة كفاي ظاهر الرواية وبه يفتي
 قد مر عنه ان ثلثا على الام وعلى الموسر اى الموسر في رجم محرم وول غير من نحو العبد والمدر والمكاتب ام الولد ليس
 بالنظر بان يملك انقل من حاجته ما يبلغ ما نسي وبعدهم نصا عدا وعن ابي يوسف يسارا لكونه وعن محمد يسارا انقل
 على نفقة شرف نفسه وعياله فان لم يكن له شيء واكتسب كل يوم ورجا وكفاة زوجته ووافق نفقته على نفسه واليه
 فان لم يفضل عن كسبه فلا شيء عليه لكن يؤمر بان لا يرفع والده والاول بما يصح كفاي المحيط نفقة الزوجين والام
 واجرة المحرمه والفقر او سواهما كفاي الزوجين على الكسب او لا به ظاهر الرواية وقال المحلواني ان الابن لا كسب على نفقة
 الاب لا كسب خلافا للمشي راج وفيه اشارة بان لا يجزئ الابن على نفقة امه وامه ولده وامته الا اذا كان بالاب عليه يحتاج
 الى خادم فيجب على نفقة وعن ابي يوسف انه يجزئ على نفقة امه او كانت عنده مطلقا بالسوية على الابن والبنات

من الاخبار والعجائب من آثاره في الزمان الذي استجب اليه في الرجل عبد المرأة اسمه في الاختيار يستحب ان يكتب كتابه
 ويشهد عليه في من التجار والصالحين من خبر من البحر بالفتح وهو انه اخذ من وشركه في خاص حكمي يظهر في الادبي لا تقطع حتى الغير
 عنه مكله في الصالحين من العبد والمحبون واليهي ويصيح من اسلم والكافر والسكان والمكره ونفي ان يشترط استقرار الملك
 فانه لو اشترى الكليل بالشره فربما لم يتيق عليه لانه انقل منه الى الموكل كافي وكاله الكافي وغيره ليصبح فقطه اى با عمل
 فيه وضعا وشرا من نحو الشق والشر وغيره ما سوا كان في جملة هيتة او غيتة ذائبة او غير ما عن قصد او خطأ فتشقق لو جبرى
 على لسانه اعتققتك معه ان يتيق كافي المحيط بل اجابة الى هيتة كانت خراى ودر اوقات حر والناز مفتوحة ومكسوة
 كلامها خطاب العبد والامانة في شروط العاني من الكشمن ان القضاة لا يعتبرون الاعراب الا ترى انه لو قال لرجل
 زينة تكتبك التار او لامرأة فتجسها وجب حد القذف وفي المحيط لو قال لعبد انت حره او لامرأة انت حره عتق او
 مقتق بفتح التار من الاعتراف وسوا ذلك الملك والامانة العتق كما سيجي او عتقق ونفي ان يكون عاتق كذلك
 لانها فتنان من النساء كافي الصبح او الاعتراف كافي التذيب او انت اعتقتك ويجوز ان يعطى
 على التجار وانما اختار لان الاصل في الخبر الا خبر او او محرر بالفتح اى مقتق او حررتك او مولاي او مولاي
 اى تقي فانه يعقبت وانما كان شتره كافيته وبين التاجر وغيره لان الشرية مفيدة في يتيق الصريح او يامولاس في
 او يامولاس او يامولاس او يامولاس الا اذا سماه به ثم اواه ولو قال عتيت بهذه الالفاظ الاخبار الباطل صدق
 وزائفة لا تضار لانه خلاف الظاهر لانه جعلت الشار كافي الزمان الذي ذكره في المحيط لو قال اردت العتق ويا ترفضا
 لانه والجد في الشق سوار ولو قال مولانا انت مولاي او مولاي في اختلف الشاخ فيه كما لو قال لياسيدي او لياسيدتي
 وفي مبطو صدر الاسلام لو قال له (يا يامولاس) او (يا يامولاس) لم يتيق على الصريح وفي المحيط لو قال (تو آزاد تر ايشي) لم يتيق ولو
 وقال انت آزاد تر (فلان) عني به عبدا او عتق ويا ترفضا وراسك حر وحررة مثل زينة قائم وعمره فلا تسأل
 فيه كائن من حيا عجزه من كل البدن بيان (نحوه) اى البدن الوجه والترقبه والفتح وغيره بما صغر في الطلاق فلا يتيق
 بقوله يدرك او يترك حر لانه مما لا يبره عنه لكن في النظم قيل لا يتيق انعام بقوله فركب وفي المحيط عن ابى يوسف انه يتيق
 به كما نكره والاكتفاء لا يخلو عن شئ فانه لو عتق جازا لكان كالتشدد والربع عتق ذلك الجوز عنده وسعى في الباني
 وكذا عنه كافي الاختيار ويصح كافيته اى كناية لفظ العتاق ان نومي العتاق وتحقيق الكناية في الطلاق
 كذا لكان لي عليك لاني بعتك او اعتقتك وكذا في الامثلة الخمسة الآتية ولا سيما لاسيما لاني عليك لان
 العمل بتحقيقه اخى الطريق غير ممكن اذا اضيف الى الانسان فجعل كناية عن الملك ولا رقب لي عليك وهو مفت
 وشرة الجوز كافي كافيته من ملكي وخلصت سبيك وقوله لامرأة قد اطلقتك اى خليت سبيك
 ودفن الامانة لانه في الاصل بمعنى طلقك وان لم يستعمل فيه كافي النهاية وذكره في المحيط عن ابى يوسف لو قال يا بعت

لا يصح

لو في نسخة واحدة وجب كذا في نسخة اخرى

ارباع رتبة عندنا ورتبة رتبة عندنا خرج من ثلث المال ولم يخرج لكن الورثة ان اجازوا اتفقوا فقلت كذا السهم وان
لم يخرج وارث من الورثة والمال هو العبد فستقيم سواهم جعل عند اثنين كل عيب يبعثه من السهم حتى يخرج منه سهم اتفق
والساعة لان حق كل من الخارج والداخل في سهمين في ثلثه فبخت سهم اتفق بسبعة وسهام السادة اربعة عشر
حينئذ تحقق من ثلث ثلثه من السبع ومن كل من غير سهمان منها جعل عند محمد كل من العبد خمسة من السهم
لان حق الداخل في سهم وحق الخارج في سهمين فبخت سهام ستة وسهام اثني عشر وحينئذ تحقق من سهم سهمان
من الاسداس ومن ثلث ثلثه منها ومن دخل سهم منها في كل من العبد في كل من السبعين في الباقي من السهم
فخذ بها الثابت في رتبة اسباع من رتبة وكل من الداخل والخارج في خمسة اسباع وعندها اثنا عشر في نصف من رتبة الخارج
الثلثين منها والداخل في خمسة اسداس فان طاعتنا في ان تعيقه عندنا بالاسداس فان الاعتناق لا يخرج من ثلثه وانما
مما سئلوا انما اولهم يعادون كما اذا كان بطريق التوزيع بما يتبادر الاحوال فتبخر بالانكشاف لان ثبوته حينئذ بالبرقي الضرورة
والثابت بهذا الطريق لا يرد فيه كافي الاكراني وغيره والوطي والموسى بيان في حجية طاعتنا في سهمهم
فمن كان له امر اثنان وقال بده او بده او احد لهما طالق ثلثهما طلق واحد لهما طالق ثلثهما طلق ثلثهما طلق او احد لهما طالق ثلثهما طلق او احد لهما طالق ثلثهما طلق
ولو طلق طلقه واحدة فطل بغير بيان قبل مدة صالحة لا تقصر العدة وتخرج ان يكون بيان لان الملاقاة الرجعي لا يحرم الطلق
كما مر في صحيح او فاسد وان لم يعلم المبيع بابت او بشرط الجواز او فيه اشعار بان العوض على العبد ليس ببيان بغير بيان
كاجارة وموت وقيل وتزوج وقد سبر واستبطل او كتابة واعاقر كقولنا انك لو قال اريد ان تنكح صديقك ففعلت ففعلت وهو حرة
مسلمتين الى الموهوب بانه يصدق عليه والبرهان كالمصدق كافي في نظم وفيه اشارة الى انه لو لم يعلم لم يكن بياناً في الاكراني
وغيره انه بيان ولا تسليم بوجوه التأكيد في تحقق مبيع فلو قال احد من اخبرهم بده واحدة من بده ففعلت ففعلت ففعلت الى احد من
بعينه غرق الاخر لانه بيان او التعيين ثبت بالادلة كالقبح والكلام في بيان ان هذا المطلق والتحقق من لان البيان
انهم لا انشأوا وقال بعضهم انها لا خير لان الا اذا وجد من الموجب طلق والى الا اتباع الى انشأوا بها ومن بها او تصدق بها
لكن فاسد الكس في الاخيرين يحجر على البيان وقامه في المحيط وول وطى لاسد ثمانية اربعين في العتق
المسهم لانه غير ثابت مطلق بشرط البيان على ما قيل ولذا حل طبعها وان لم يجد ان ثلثي به لان هذا العتق لا يرد بها وانما
خرج بغيره والقوم من ثلث لانه نازل عند جماع على ما قيل والوطى بيان لان المسمى في طبعها وفيه من ان القبيح حل في النكاح
والنظر الى الفج شبهة ليس ببيان وعن ابي يوسف انه بيان والى ان لا يتقدم لم يكن بياناً وذا بالانكشاف كافي في النكاح
والشهادة على العتق المسهم في صحته او مرضه او بعد وفاته باطل في كبر الشهادة وغيره قوله لا يشترط الدعوى
والدعوى عن المجهول لم يبع وبها عده واما عندنا فلم يطل لان الحق شرع والدعوى ليس بشرط فيه وفي الاحتراق ان
الشهادة على اعتناق احدى ابي على الخلاف والدعوى ليس بشرط باخلاف وفيه اشعار بان الشهادة على حصة الرجل

فلم ينفذ ما علقه الميت من الاعتقاد في تلك القيمة اشعاراً بأنه لو قال انتم فاقبول المحال بعد الوفاة فانما
قبل صح التبرير والايثار للمال كما قال ابو يوسف ح وبانه لو قال انتم فاقبول على الحيوة وبعد القبول
ما ربروا ولم يحبل للمال وذا بالاجماع كما في شرح الطحاوي والاقبال ولا حقيقة بان لم يوجبوا حذرها او وجبوا احد ما دونها
لا يثبت ولا يميزه الا ان حذر المولى على خديته سنة مثلاً كما اذا قال بعد انتم على ان تحبوني سنة فقبل احد
ذلك في المجلس عتق من ساعته وشيخه منه في بيتي اد من خارج على وجهه شهادته سنة لانه معاونة فان مات ماله او
غيره قبل ما ادى قبل خديته سنة بان مات ساعته بلا خديته او فقه سنة مع الخديته يحجب عليه سنة الشجين قيمة اي قيمة
كل في الاول او بعض في الثانية ويجب عشرة محمد قيمة اي اجرة مثلاً كما اذا قال فاقبول الفوق قيمة خديته فلا خلاف
فيهم وانما الاختلاف فيما اذا خلفت كما اذا كان قيمة الميراث فيهم وقيمة الخديته خمساً وقيل اذا مات في بعض سنة مثلاً ياخذ
بالبقي من قيمة سنة في قولهم كما لو شقته على الف واستوفى بعضها ثم مات فانه كان للورثة ان ياخذوه بالبقي التي كانت لها
فقبل من قبلها خيرة (او بر) الحق ولو سكر ان او كره ما يوجد من اي الحق وفيه اشعار بأنه لا يصح تبرير الميراث
والجور والاشوة ثم الميراث من مطلق من مطلق محقق تحت المولى وتقيده فاشارة الى الاول بقوله موتاً ساطعاً
غير المقيّد بشي انما بان قال وبذلك ادانت حراد بر بعد موتي او ان مات فانت حر او انت حر مع موتي او عند موتي
او في موتي او ملكي او اوصيت لك بربك... او مات مالي او موتاً مالي مئة غلبت كثره موتته قبلها نحو انت حر
الي ما يسنه في الميراث الغالب والغالب كما في الكافي وفيه اشعار بأنه لو قال انت حر ان مات اسي مالي
سنة فمات بر مطلق في المحيط انه مقيد لانه يهوان لا يموت الى ما بقي سنة كمن في الاختيار انه قول ابو يوسف وقال
الحسن انه مبرر مطلق وهو المختار مبرر محاذي متفق من التبرير وهو لغة التفكير في عاقبة الامر في شرعية اعتقاد الميراث
بعد الموت بلا فصل وقيل ثمة بعده وقيل تعليق العلق بالموت فالمراد بموت المتوفى بعد الموت ومن حكمه قبله ان لا يبيع
لانه وجد عليه الحرة وان اخره كالباع بشرط الخيار ولا يوجب الا يصدق به ولا يبر ولا يبرين ولا يخدم ولا يستاجر لهم
ونفق: ايكاتب واكسب للمولى والمدة برة لوطاً بلك ايمن تخرج ولو كسب وميراثها للمولى وان مات ميسرة
بالفصل او غيره عتق من ثلث ماله بعد الدين او اخرج منه وان لم يخرج واجازة الورثة كذلك وان لم يخير واستعى
قيماً او على الثلث من قيمة ميراثها او كان ثلثه او اقل او اكثر وفيه اشعار بأنه لو خرج من ثلث ملك باقي الشركة
قبل الوصول الى الورثة ليس لهم حق السعاية وقد ذكر في ائمة ان لهم قضاوا ان استغفروا اي احاطة قيمة قيمة ميراث
مع مال او برونه ففي كلمة اي فهو في كل قيمة يبر او يبر نصف قيمة ثلثها قبل خديته مدة عمره على اثنين
وقيل قيمة ثلثها في قاضي خان قيل قيمة ميراثها في النظم الاول هو المختار كما في الكافي يعني كافي يعني ثم اشار الى
الثاني فقال وان قال ان مات في مرضي فمات من مرض كذا في هذا الشهر او في غيره سنة او الى عشرين

سنة فوخر ليس بمطلق بل مقيد بنحو ان صح بيعه وسائر تصرفاته وان لم يبي ووجد بشرط اى الموت في مرض الاربعة
او غيره تحقق من ثبات ماله وسمى فيما زاد وان استغرق ونبه في كل كالمه بحد المطلق وان قل من ثبات المقيد تحقيق بالشبهة فانه لو قال
انت حريوم اموت فان نوى انهاء مقيد وان نوى الوقت لمطلق كمانى المحيط وانما لم يذكر بعد لبعض فانه كاعتناق البعض في
التجزي عنده وعدم التجزي عندها اثر الخلاف فيه كافي كمانى المحيط وغيره والتمه بعد اخبره ام ولده فمذاشحه مع
في الاستيلاء ووجهه طلب الولد مطلقا وشريعة جعل الامة ام الولد وبهذين ادعاء الولد وتلك الامة كما قال ولدت تلك
الامة من سيدى حقيقة او حكما شتمل ما اذا وطئ الاب جارية الابن ثم ولدت فادعى الولد اى سقطا وغيره لو ادعى ان
انما يبنى الواو كان شاملا لما اذا كانت حاملا فاقتر المولى ان الحمل منه فانما تعير ام ولده كمانى المحيط او ولدت من زوج
ولو حكما في تناول ما اذا وطئ بشبهة فحكمها اى الزوج الحقيقي او الحكمي بالشرع او البتة وغيره ام ولده سوار كانت في الاصل
تتبعه او برة او مشتركة بينه وبين غيره فولدت فادعاه احد بها فام الولد جارية يتولد بالرجل بملك اليدين والكلح او بشبهة ثم ملكها
فاذا استولد بالزنا لتعير ام ولده بتحسنا عندهم وتصير ام ولده قيسا كما قال زفر كذا ذكرني المحيط وبنى ان يشهدا ناهم ولده
كيلا يتعرف ولده بعد موته كمانى قاضى خان وحكمها كالميراث اى شل حكم المدة المطلقة فلا تباع ولا توب وتجوز على الكلح
وتزوج عليها مستخدم ولو طأ وغيره الا انها اى ام ولده تحقق عند موته اى سيد من كل ماله بخلاف المدة فانها
تتفق من ثلثة والفرق ان الاستيلاء من احوال الاصلية كالاكل بخلاف التدبير فان مات فقد ذكرني قاضى خان انه لا اثر في
بانها ام ولدهى ولم يكن سهوا لتتفق من الثلث قلت فقد ذكرني المحيط انه لم يصح اقراره بالاستيلاء وانه معتق حتى تتفق من الثلث
وانما لم تسع له فيه اى دين المولى بخلاف المدة فانما تسمى له ولا تثبت من سيد نسب له الامة اى كل موطوءة
بملك يدين او بشبهة الا بدعوى بالكله اى ادعاء كون الولد منه ثم اى بعد ما ثبت نسب لولد الاول ثبت نسب الثاني
بلا بدعوى الا انهم قالوا اذا كانت بحيث يحل له الوطئ اما اذا كانت لا يحل كما اذا كانت ام ولده فجارت بولد بعد فلا تثبت
نسبه وكذلك الجارية اذا كانت بين جلين ثم جارت بولد فادعياه حتى تثبت النسب منها ثم جارت بولد آخر فلا تثبت بدعوى
كمانى المحيط والكلام يشير الى انه لو عرق ام ولده ثم جارت بولد تثبت نسبه وذلك الى سنين الا غير كمانى قاضى خان لكن ينبغي
نسب بانى نصف الفرائش ونحوه انه اذا خطبوا لم يخل غشه المم فيها وانه لان البناء على الظاهر واجب في العلم حقيقة ونحو
ابى يوسف انه اذا وطئها بلا استبراء فولدت فعليه ان يدعيه وعن محمد انه لا يدعيه المم كمانى الاستيلاء لان الاستيلاء
ليس منه لكنه عتيقه كمانى الكاسف

قص

[illegible]

لم يذكر الوالات اقلتها وهي نته انما كسني الحقائق وشريعة ان يعا بد على انه ان جني فعليه رشة ان ثات فليته له سوار كاني عظيم
او امرأتين او احد بهار جلاو الاخر امرأه كاني لنتن ذفيه اشعار بان لا سلام على يده ليس لشير العتمة هذا العقد كاني الميسوط
وكذا كونه مجبول النسب قال بعض الاشاع انه شرط كاني الحق انو هو عتق كبر التنا سوار كان سلما او ذميا او حريا من علم او ذمي في
دار الحرب او غير كما قال ابو يوسف لكن في باب الظرفان في ان العلم والذم لا يفتق حرياني دار الحرب لم يكن له ولا وكذا وعقوب حرك
جربانيا وخلاه وقال ابو يوسف بالولا وعقوب بتخليته كاني شرح الطحاوي باعتراف كلفاره او بدل او غيره لنفسه او
غير في المصبرات من عتق عن ابيه لبيت فالولا له والثواب لبيت من غير ان ينقص ثمنه كناية الوضوح لمدى الاعتناق
كانت يروا الاستيلاء او اكتسابه او ملكه كس قهر ميهامى بان يملك ارحم محرم منه بالشر او غيره ولو اكتفى عنه بالفرج كان جائزا
فوالا اى تناقض العتاق ولعقوب لبيده ان كان حيا ولا قرب عصبة ان كان ميتا فعلى انه لا يحتاج الى تعويض ولا الميراث
وام الولد واما اذا اريد به الارث فبداية ان يرث السيد (نعوذ بالله) وصار حريا فيقتان ثم حيا سلما تاما او لم يمتا كنهما
لما عباد اوائمه ورواوا استولد اثم صار حريين فاما مديبرهما او ام ولد هما فالولا لهما في العتقين والكلام شامل لما اذا كانا
ولا كل منهما العاجبة كما اذا عتق حربي عبداني دار السلام ورجع الى دار الحرب ثم سبي واشتراه ذلك العبد ثم عتقه كاني
الناحية وان تبرأ منه وشرط عتقه اى الولا لانه شرط باطل لا يقتضيه العقد ومن عتق بالامنة طرجهما او لا
زوجهما اخرقن غير عتق هو لمت دن الاقر من ستمه شهر او دين احد هما اقل منها واما ان يملك الولد فله اى مولى لانه
ومتقما ولا لولا لانه لا اتق ورد عليه فان عتق ذلك الزوج لهن ثم مات الولد حيه اى بالزوج ولا لولا لولا
من مولى الائمة الى قومه اى مولى الزوج اى اتق وعصبة ان كان ابن اعتاق الائمة وولاؤها الولد اكثر
من نصف حول الحسن لنصف الحول لانه حينئذ لم يتيقن وجوده وقت العتق فلم يكن الولا لمولى الام وقبسه
اشارة الى ان الولد لو مات قبل عتق الزوج لم يحجر لهيم والى انه لا ولا للنساء كما سيجي والى انه لو عتق ولم يكن بينهما ستمه
اشتر لم يحجر لغير الولا على موالها والمعتق المذكور عصبة سببية فيهم لعصبة النسبية بتساها الائمة فله عليه المهر
في الارث وقد مر في النكاح وهو اى المعتق منهم في الارث على ذمى المرحم اى قريب لا فرض لا تعيب له وان علم انه
قد تفرغ من ماله ان آخر العصبات هو المعتق ثم عصبة ثم صاحب الفرض النسبى مما يرد عليه ثم ذمى المرحم ثم مولى الموالاة فالولا
هو الامام او الترك رأسا لانه تابع المداية فان مات المعتق السيد او السيدات ثم مات العبد لم يبق بالوارث في الوفاة
اى ميراثه على ما قال المصنف من لظن ان موت المعتق ليس بشرط لثبوت الولا فان ميراثه المال ميراثا يكون لواله
لا قرب عصبة سيده على الترتيب فلو مات المعتق عن ابنين ثم ماتا ولاحدهما ابن لا خرا بنان فالولا لميراثهم على السواء
لانهم في القرب الى المعتق على السواء فالولا لا يورث على ما قال صاحبنا كاني لم يورث غيره وعن ثمة الائمة ان ذمى بالارث
يورثون في ميراثه بالاولاد يورثون كاني المنة والولا لانه مات بحسب النسب لانه بالاولاد يورثون

في التمهيد وقال المرغيب اصل النجم الكواكب الطالع ويقال خبثت عليه اذا وزعته كاتيب فوقيتان فتح عند كل طلوع
نجم نصيبا ثم صار متعارفا في تقديره ان فتح بما قدرته او نحو جعل اى مجهول له اجل وهو المدة المضروبة بالشئ كما في المفردات فيه
اشارة الى الاجل لو كان مجهولا كما يحصاه جازا للكتابة والى انه يكفي مجرد العقد اذا كان بلفظ الكتابة ولا يشترط ان يزا عليه ان
اوديت فخر وان عجزت فحقنم خلافا للشافعي رح كما في النظم كاتيب بغير لفظ الكتابة وقال جعلت لازما عليك الفاء
من الراءهم فقدم المفعول الثاني على الاول ثم وصف بقوله لو يدبر نحو ما اى في اوقات فانها جمع نجم يسمى بالوقت كما في المفردات
ثم وصفه وقال لو لها بالنسب اى في اول النجوم كذا اى خسمائة مثلا واخر كذا اى خسمائة فان اوديت فانت حر
وان عجزت فحقنم اى فانت عبيد وانما اشتراط هذا ان الشرطان ليكون العقد متفقا والا فلا ولا كان عندنا كما مر به صرح
الكرمانى وقيل العبد للمال عطف على قال كاتيب صحيح الكتابة ولزمه المال بالتمام وقال اجنبهم انه يربط بعضه كسا
في شرح الطحاوى وغيره وخرج من بيده دون ملكته سترك بصريح التعريف الا انه ذكر ليقف مسائل الاوسى على
العقد الثاني والباقية على الاول الا ان الفاء اولى حينئذ في قوله وعقود الكاتيب كذا بقا الملكية مجانا اى بلا بدل
اوانه ان اعشق اى اعتقه السيد الصحيح لما لم يقض فان تصرفه يعتبر من الثلث وغرم اى ضمن السيد العقر اى مقداره
مثل المكاتيب او مقداره بدل اجازته للمولى لو كان الاستيجار مباحا واقتضى على الاول كما في هتيلاد المضمرات ان وطى
مكافئته لانها خرجت من بيده وغرم الارش اى دية الجراحة ان جنى عليها او على ولده اى جميع احد ما او غرم
المثل او القيمة ان جنى على مالها اى تلفه وكن يغرم ارش ان جنى عليه كما في قاضيان فالاولى تنكير التفسير ليدل على الكاتيب بقاء
التخصيص فهو نحو خلاف النكاح وصحت الكتابة وانما انشأه هنا تنبيها على جواز الوجهين كما عرفت على حيوان ذكره جرحه
كالعبد وانما فقط اى لانوعه كالتركي والهندي والصنفي كالبجيد والردى ولو وصى المكاتيب الوسط بين البجيد والردى
من ذلك الجنب او قيمته اى الوسط في العبد بين وديار عنده على قدر غلظته وسعره فحسبها ولم يقدري في غير شئ ولو كاتيب
على مال متقوم الا انه مجهول الجنب او القدر فيقهر على القيمة وفيه اشعار بانه لو كاتيب على شئ او مخطوع بيان المقدار ادى الوسط
كما في السجود فصدت الكتابة واقعة على قيمته اى قيمة العبد لا اختلاف المقومين فلا يتعين لكن ليعتق باء القيمة وشبه
بتصادقها وان اختلفا لا يجالى المقومين على الحق اثنان على شئ فهو القيمة وان اختلفا بان يقوم احدهما بالاعت والآخر به
بعشرة ليعتق باء الاقصى وفيه اشعار بانه لو كاتيب على ثوب فصدت كما في الحيوان على ثوب اى نفسها او قيمتها او ثمنها
مما لا يتقوم به من المسلم فلو كاتيب على عبيد الكافر على ثوبه المعلوم المقدار جاز وفيه اشعار بانه لو ادى نحو حرق فله ان يطالب بالرواية
وعن الطرفين انه انما يعتق بانه لو قال ان اوديتها فانت حرة عند ذل لا يعتق الا باء القيمة العبد عند ابي يوسف ان ادى المشروط
او قيمة العبد متى قما في الهداية من اوديته انما يشك كمانى الكافى وذكرني المحقق انه لا يعتق عند الطرفين باء القيمة لنفسه
لان القيمة في العقد الفاسد كالمس في صحيح صحيح كاتيب كما لو لده وعبيده واهله لبيع واشترى ولو لعين فانت عند

واما عندنا فماذا يصححان في المحاباة فيهما على هذا الخلفان فيصحان بالغنم اليسيرة ولو قال صحح له التجارة كانا في المثل المتعارفين
والشركة والاجابة والاستجارة والاقتراض والابضاع والابتضاع والربح والارتمان والاستعارة كما في المحيط والسفر وان
شرط عدمه استئناسا والكناح امتن من عبده غير والتوكيل الاستفاضة المله وفيه اشعار بان لا يجوز انكاح عبده اصلا حتى لو اجاز
بعد العتق لم ينفذ ولا انكاح امته من عبده عن ابي يوسف انه يجوز كما في المحيط وكتابه فقه خلافا لفرقة التي كانت تبالا على
ولاوه على المكاتب لا يفلح ان ادعى الاستفاد من كتابته بل يثبت له في حقه اسي الا على لانه صار له اسي الا على لانه ادى
قبله اسي حقه ولا يصح تزويجه بنفسه بالتوكيل الا باجازه السيد فان عتق قبل اجازته نفذ ذلك الكناح على المكاتب كما في الكناح
والاجابة ولو لم يوصى ولا تصدقه الا بيسير منها وهو ما دون المائة ثم لانه قليل يتوسع فيه الناس كما في الكرماني وفيه اشعار بان لا
يملك امواله ولا يملك ما يملكه ولو ادهى بالدرهم والشياب لم يقبل كما في المحيط وتركه بالانفس المال في المضمرة است لو كتاب
عبده كتابته واحدة بالفتنة ان يملك السيد كل احد منها جميع الالف وان لم يذكر الكفالة واقر نفسه لانه تبرع لم يفضل تحت كتابته
وينبغي ان يجوز باليسير كتابته واعتناق عبده ولو بال ولا يصح لنفسه عبده منه اسي من عبده لان فيها استفاضة المكاتب
واثبات الدين على المفسد انكاحه اسي عبده كما اشير اليه والاب والوصي في رقيق الخمر وغيره المكاتب حكمها
فما كان كتابته فقه الكناح امتن اعتناق عبده ولو بال ولا يصح عبده وانكاحه واذا عجز عن تحريمه ولو اذ كان له اسي المكاتب
وجبه كبري ال ولو في سفر يفسد في ذلك الوجه اليسير اسي المكاتب لا يعجز عن التعيين اسي العمل الحاكم والقاضي تعينه المكاتب
بل يسل الى يمين او ثلثة اياهم فانها مائة ايام والعقد في الغالب شرط اختيار وقضية الاخبار والمحال من ادعى الدفن
بنيته حاضرة واعمال المدبولون المتطهرين للمال لا يبيع عينا في يده واهمال الميراث كما في الكافي والا يكره لو كان له وصيه يحكم
عنه الطهارة قال ابو ابي سعيد الا يعجز حتى يتولى النكاح والاول من الصبي كما في المضمرة وفيه اشعار اسي فسخ الحكم الكتابية وان لم يرض
المكاتب بل يطلب سببه الفسخ او فسخها سببه بنفسه بلا قضاء به رضاه اسي المكاتب في فسخه بدون رضاه روايتان
وفيها اشعار بان المكاتب ليس له ان يعجز نفسه بالرضاء السيد فان الكتابية لازمة في جانبه على ما ذهب اليه محمد بن سبط الا انه فلا
ما ذهب اليه محمد بن سبط فان الكتابية غير لازمة فيه عند محمد بن سبط قال ابو بكر البجلي كما في المحيط وعاد بالفسخ بوجه كما كان اولا وفيه
اشكال بان مشعر بانه الرق يرد لبعده الكتابية وقد مر ان الزايل هو اليه وان الرق حق الغير والعجز لا يقدر على انزاله كما
معه كما ذكرنا قال في الهداية عاد الى احكام الرق فالتحقق الا ان الرق ثابت فيه الا ان الكتابية منعت المولى من بيعه الام
فان قبل سجنه المضاف وهو احكم لان رفع الاشكال وما كان في يده من الاكتساب لمالك السيد ملا كما هو عند ابي يوسف
وما كان يملكه غيره وهذا لو اجر المكاتب امته ثلثه ثم عجز بطل عبده خلافا لابي يوسف كما في الكرماني فان مات متجاوزا
او اداؤه اسي مال يعني باعليه اسي مات وترك مالا او فنيا به حكم فسخ الكتابية لانه عقد معاوضة وفيه اشعار بان امواله
تقتضي فسخه او تبرع احد بالبدل لا يقبل منه وهذا قول ابي بكر الاسكاف وذهب الفقهاء الى ان الفسخ بدون حكم كان

اليه المصنف والمشهور المكسور الا انه بمعنى المفتوح فانه وان كان لفظ اسم الماثر المتركب على المعنى المصدر في عرفهم للمفطير المشرك كقوله
وذكره لان الاسم يستعمل بمعنى المصدر كما تقره وتركب اسي عدم فعل ماض حال كون الجاهل كاذبا كذا بعد اوكذب عمه
وكونه حاله في فعل كاذبا كذب وهو الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه عمه كان او هو الا انه لا ياتى بالسموه في المشهور لكن
في الكبر في المستغنى وغيره ان الكذب يرجع الى ما في الذهن دون الخارج وفيه رفر الى ان محل اليقين حقيقة بجملة التجربة لا انما
الموصوفة بالكذب والى ان تلك الجملة وحيث تثبت على الماضي المثبت او لم يثبت فتوصفت بفعل التركيب يجوز وانما خص الماضي
وقد وصفه بالاحمال لانه اكثر وقوعا واما قال المصنف انه داخل في الماضي لانه زمان انكلمهم واليمين انما تعتقد بعد الفراغ منه فليس
ان الاحمال بالاجماع ما قارن وجوده فلفظ وجوده من معناه كما ذكره ابن مالك في غيره ويمكن ان يقال ان الماضي غير محمول على الشر
بقية ما ياتي من قوله انكلمهم في التوضيحات يجوز وقد اندرج فيه الاحمال كما ذكره غموس اسي يمين غموس يجوز ان يفاد
انما قد يجنس الى النسخ كما في الكبراني وغيره من المتأخرين واما قال المصنف في ان الاضافة خطأ لانه وسما وغموس صفة من الغموس
الا دخال في الماضي سميت به لانه يدخل صاحبه في الاثم ثم في النار وفيه اشعار بان يمين حقيقة كما يشعر به شرح المحامدي لكن في المبسوط
والكبراني وغيرهما يمين مجاز ليس لان اليمين مشروع وبه بنية منخفضة واعلم انما ذكره اعظم ما يقطع به حق مسلم وفي المحيط انه
بان غموس ياتى صاحب به اسي بذلك احاطت ولا يرفع الا القوتية المنصوح والاستغفار لانه اعظم من ان يرفعه الكفارة
بجملته المنعقدة وحاطة عليه طائفا وقيل انه عطفت على وجهه على تقدير كونه حاله من فاعل (كاذبا) وفيه انه على تقدير كونه
مستأنف لم يستدرك قوله وهو موصوفه ولو تركه وقال بما ذكره ان كان انصر انه اسي الفعل الماضي او الترك الماضي وكذا الاحمال
في الاحوال حيث اسي مطابقة الواقع لا المطابقة للواقع فان الاضافة باحق ليس لانه كما عرفت واعلم ان الكذب يستعمل غالباً
في الاحوال واكثر في المتعقبات وهو اسي الفعل او الترك موصوفه اسي لا يطابق الواقع لغو سا قط لم يتعلق به حكم وفي الاطلاق
الغلو ما لا يتدبر وفي الزايد عن ابن عباس هو اليمين في الغضب في الاختيار عن ابي حنيفة انه قول الرجل لا والله وبلى
والله وفي المنعقدة انه غموس عندنا ومثال اللغو في المادة في الاحمال ان يقول والله ما دخلت الدار والله زيد طائفاً انك
وقد كان بخلافه وفي المحيط لو ارد رجل ان يقوم لآخر فقال (يا الله) اكره بغيري فقام لا يلزمه كفارة لانه لغو من الكلام
ببرحي عفووه اسي ترك عقوبة لانه يستعمل الكذب وانما القطيع باللغو متابعه في المبسوط ولا يغير منصوص فلا يفتقر كونه مراداً او
طاعت على فعل او ترك اسي مستقبل اوقات زمانه فيعتقد وفي بعض النسخ منعقدة باعتبار اليمين ويسمى منعقدة ايضا
للتوثيق السالك اياها بالقصد والنية وكفر فيه اسي في المنعقدة من الايمان فقط دون الغموس واللغو وهو الصريح بالاشارة
ان حشمت في يمينه بالكسر اسي نقضها وانهم فيها واحشمت الذنب العظيم كما في طلاق الطالبة وفيه اشارة الى ان الكفارة
لم تغير الا بعد الحنث والى انه يجمل ان يكون البواحنث ويمين كما على فعل الفرض وترك المعصية وبالعكس ان يكون الحنث
خير من البكر كما على جبران المسلم وغيره وان يكون البخر كما على المباحاة كما في الاختيار وغيره ولو هو او كرها حلفت او حنث

اي حنث

اى وجب الكفاية وان كان احكامنا او احسننا بطريق اسهوا والاكره كذا ذكر المصنف وفيه نزاع الى ان سهوا وكذا تميز تقدم على عالمه
 الا ان تقديره غير جائز على الاصح والى ان كثرنا بالفتح فانه بالضم الكرامة واسهوا كالنسيان في اللغة الغفلة وناسب القلب الى الغير كما
 في القاموس واما عرفنا اسهوا من النسيان فانه فقد ان صورة حاصلة عند العقل بحيث يمكن من ملاحظتها اى وقت نشاء وتسمى
 هذا سهوا وهو لا يمكن منها الا بعد تحصيل سبب جديد يسمى نسيانا عند الحكم كما في التلويح فالاولى ذكر النسيان وان علم
 من السهو حكم آخر منه بالطريق الاولى ويدخل فيه ما جرى على لسانه من اليقين عند اراة غيره ويسمى هذا خطأ كما في المستغنى
 والتقيد بتعين اسم من الاقسام وعرفنا جملة مؤكدة يحتاج الى ما يصدق به من اسمهم دال على التعظيم ويسمى بالمقسم وجملة مؤكدة تنسب
 بالمقسم عليها وجواب القسم فهو ان من اليقين ويحلف الشاملين للشبهة الآتية ولما كان المقسم به بشيء فاني نفسه قال بالثبوت
 اى يصدق باسمه دال على ذات الواجب تعالى فهو اسم للذات وذات عند الاكثرين وقال بعضهم انه في الاصل صفة انساب علما وفيه
 اشعار بان باسمه الشاملين يمين وهو المتعارف عند صدر الشهد وذكره القدرى انه يمين مع نهية وعن محمد بن يمين مطلقا كما
 في المحيط والاطلاق دال على انه يمين وان كان مرفوعا او منصوبا او ساكنا لانه ذكر اسم الله تعالى مع حروف القسم وخطأ
 في الاعراب غير مانع كما في النهاية او باسمه مرفوعا لفظ دال على الذات والصفة معا فانه اسم على راسي من اسمائه
 تعالى ولو غير مختص به ولم يحلف الناس به ولم يكن صريحا بخوبى كالحلف كما في الاختيار ورواية كالتحسين فانه لم يستعمل في
 غيره والرحيم يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن يمينيا بلانية والاول هو الصحيح كما في المحيط والكلام مشير الى
 انه لو قال والله وان كان يمين وفي النوادر انه يمين احد وقال والله والله فاحدة بالاتفاق والى انه لو قال والله
 والرحمن والرحيم واخرى وحكم فكل منها يمين على وجه دعائه ان الكل يمين واحدة كما في الصغرى والحق اسه من لا يتبع منه
 فعل فهو صفة سلبية وقيل من لا يتيقن في وجوده الى غيره وقيل الصادق في القول كما في شرح المواقيت وفيه اشارة
 الى ان (حق الله تعالى وحقا) لم يكن يمينيا وفيه خلاف سياقي او بصحة هي عرفا صفة يمكن الاشتقاق بحالها
 بهما اى يحلف العرب بتلك الصفة بلا ورود مني احتراز عما يحلفون به من سخا الآباء والابناء فانه قد نسي الشريعة من
 صفاته تعالى ذاتية او فعلية وقال شيخ العراق ان اليمين هي الاولى لا غير الاولى هو الاصح كما في النسبية والفرق ان
 الذاتية ما يتعلق به حدوث ممكن او لا يجوز وصفه بغيره وانما هي بخلافه على القولين كالعلم والخلق كعقود الله على عبده
 من حدوثه او عدمه النظم من حدوثه او عدمه اسخط عن منزلة من جعله هو جلاله اى كونه كامل الصفات وكبير رايته اسه
 كونه كامل الذات وعظمته اى كونه كامل الذات اصداله وكامل الصفات بعباده اى كونه جسيم شامخ منه كل من
 الفعل والترك بسبب ادعائى لا يصدق القيمة بخير الله فانه حرام عن ابن عباس انه قال لو حلفت بالله كاذبا احب الي
 من ان احلف بخير الله صادقا وعن ابن مسعود انه قال لا تشرك بالله شئ من صفاته بخير الله وعن ابن عمر انه قال
 احلف بخير الله شرك كما في النهاية اشعبي فما قسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والنهي وغيرهما ليس للعباد ان يحلفوا

یحیی بن سنان (رحمته الله) است که این کارنامه و بویین ایضا کما فی المبیط او علی عهد محمد بن ابی علی عهده کما فی النظم وان لم
 یضف هذه الاضافات الى النص ولم یقل علی الله یحیی بن سنان او عهد محمد بن ابی یوسف اذا قال الله علی یحیی و یحیی بن سنان
 یوجبها علی نفسه و الا یقول ان فعلت فلیس یحیی کما فی المبیط وان فعل کذا می بان دخل الدار مثلا فهو کافر و یحیی
 او یهودی او نصرانی لا یحتمل الخلال الذی یحیی فان المعنی هذا الفعل المباح حرام علی لانه علقه بالكفر وان لم یحیی بن سنان
 من الکفر و الطاهر ان کونه علقه بخاصیج جعل الشرط کما کان مثلاً فانه لیس هو معینی فی الماضي لا یستفاد منه مستقبل اصلاً بخلاف کما ان
 فعل کذا فهو کافر و آت کما مرفوعه اشارة الى انه لو قال ذلک شیء فعله لیکفر لیس ان یحیی ان یحیی بن سنان لیس کما یحیی بن سنان و ان یحیی بن سنان
 باحدث لیکفر لانه لما اقام علی بحث لرضی بالكفر کما فی الدیة و الی ان من الایمان جملة شرطية غیر مفسرة بجملة یحیی بن سنان و اما صلیح
 للمنع او حمل و شرطاً مطلق عن الشخص و الوقت فلو قال انت طالق ان شئت لم یکن یحیی لانه تفسیر لا یحیی الذی لیس
 یحیی لانه مقید بالمرأة و المجلس کذا لو قال ان مت فانت حرة فانه تدبیر و کذا لو قال انت طالق غدا یحیی انت طالق
 فی فرج الناس لان الفعل بدخول (فی) معار معنی الشرط کما فی المبیط (و سگند خورم بخدا می قسم) ای یحیی بن سنان فهو مجاز و شرطية
 لیست بقسم کما مرفوعه اشارة الى انه لو قال (و سگند خورم بطلاق) فلیس یحیی کما فی الخلاصة و الی انه لو قال (و سگند خورم بدون
 بخدا می) او قال (و سگند خورم) لم یکن یحیی و لیس کذا بخلاف ما لو قال (و سگند خورم) فانه اخبار ان صدق حث
 و الا فاشی علیه کما فی المبیط و حقا لا فعل کذا لم یکر فی شیء من الکتاب و قد خلت المناقش فیها و مناه لا محالة کما فی المبیط
 لکن فی النظم انه لیس یحیی عند المتقدمین و اکثر المتأخرین و فی المصنوعات الصیح انه لیس یحیی و فی قاضیخان الصیح
 انه ان اراد به اسم الله یکن یحیی و حق التعلیل یحیی علی الصیح لان معناه ما یستحقه علی عبادته من العبادات کما
 فی المبیط و عن ابی یوسف انه یحیی و عن ابی حنيفة انه یحیی اسفاً ای الذی یات و فیها اشارة الى ان بحق التعلیل و ذابلاً لظن کما فی
 قاضی خان و الی ان بحق رسول الله لیس یحیی و ذابلاً لالتفاق و کذا بحق الکعبة و الاسلام و القرآن المساجد کما فی النظم
 و حرمة اسم من الاحرام و هی ما یحرم ترکها (و سگند خورم بخدا می) لیس یحیی لانه و عدو فی المبیط انه یحیی یا سگند خورم بطلاق
 زین و الاحسن (او) مکان (یا) الا انه راعی تناسب الطرفين و ان فعله فعلیه ضعیف و مخطو او لعنة اعم من اللعن و هو لعن
 من رحمته فی الدنيا بالقطع التوفیق و فی العقب بالاتباع فی العقوبة کما فی المفردات و هذا فی حق الکفار و انما فی حق المؤمنین
 فاستقامهم عن درجۃ الابرار و مقام الصالحین کما فی کراهۃ الکفرانی و غیره او اما ان ای ان فعله فانما زان او سارقاً
 شارب خمر او اکل ربوا او دم او میتة او خزیرة الیکون قسماً و یحیی بن سنان و بعده و الفرق بینها و بین الشرطية السابقة
 ان الکفر ما لم یستقط حرمة مجال سجدة بالاشیاء فان حرمتها سقط عند الضرورة فکل ما هو حرام مؤبد فاستحالة علقها بالشرط
 و الا فلا و المتبادر ان لا یفصل بین المقسم به و علیه و لو کان الفصل کسمة فلو علقه و قال قل (یا یحیی) فقال (یا یحیی) ثم قال (یا یحیی)
 آوینہ بیانی فقال که روز آوینہ بیا میم فلم یأت قالوا الا حث علیه کما فی قاضیخان و کذا فی الخلاصة و الکبری و یحیی بن سنان قالوا آوینہ

فيشعب كثير من المسائل وحروف القسم هي احرف الواو والياء والتاء فتفتح بالواو ومع ان اقسامها الباء والهمزة اكثر استعمالا
 في القسم والفرق بينهما ان الواو مختصة بالظواهر بخلاف الباء والتاء مختصة بالبدن والاضافة تشير الى الاختصاص ومنها ان الامم مختصة بالبدن
 في الامور العظام معني الباء ومنها من كبسهم ومنها المختصة بربى كما في الرضى والى انما هو منوعة للثمة وما وضع له الا ايمهم كما في الكشف
 ويظهر ما هو حرف القسم الاصل من الباء كما في الكشف والرضى فيكون من قبيل تقديم المعنوى الا انه بلاق بنية كالتد
 اى قسم بالله لا افعاله في اختيار الاضمار شعاريان اجمالا بعد اسقاط الباء مجرور وفي الكشف ان النصيب اكثر في الرضى
 هو المختار وفي خلاصته يجوز فيه حركات التثنية والاسكون فيه عند ذكرها وفي التثنية قيل لم يكن بيننا الا اذا كان مجرورا ولو قال له
 واراد يعين فبين في قوله كالتد اشعار بان لاجل اسقاط جاز ترك المعزة والهاء عوضا في جميع ما قسم به داغية الكونية واما عند البصرية
 فخير جاز ولو ان قالوا لا بد ان يكون في الكشف لكن في الرضى ان اجماله مختص بجواز الترك وكفارة اى كفارة اخلت
 واخذت بقرينة السابق واللاحق على ان الاصل هو الاضافة الى السبب هي مبالغة فاعل والتاء التثنية لا للنقل كما طعن لها
 غير لازمة غالب الباء وانما هي بها لانهما سارة للامم عتق رقبة اى اعتاقه لان النية شرط في التكفير وقدر وجه العتق مقام
 الاعتاق فمن النظر الاصل عتاق رقبة او اطعام عشرة مساكين مثلا فان مصرف الكفارة والركوة واحد والعشرة
 اعظم من الحقيقة وحكمى كما بينا هما من الاعتاق والاطعام في الظاهر فان كانت مصدرة كانت عتقا وهما تان كية فالو عتق عتقا
 عن كفارة بينين جاز عتق عن احد هاهنا العلماء التثنية كما في الظاهر ولو اعتق ثلث رقبات عن ثلث كفارات ونوى اعتاق
 كل عن كفارة بلا تعين جاز عندكم كما في الظاهر كذا في المحيط وذكر في كشف المنار ان الكفارة لم تدخل بالاجماع فاليمين اذا
 تعدت تعدد الكفارة لكن في المينة عن شهاب الائمة ان الايمان بالله اذا كثرت تدخلت وكفى كفارة كما قال محمد بن
 المنجاء عن جابر بن يوسف انها لا تدخل وشرف الائمة لا يفتى به او كسوتهم اى كسوة تلك العشرة فيجوز ان يكون مسكينا واحدة
 ايام او عشرة مساكين عشر ساعات من يوم عشرة اوثابا وثوبا واحد ابان يوديه الى مسكين ثم يسره منه اليه والى غيره با
 او غير ما كان للتبدل الوصف تان في تبدل العين لكن لا يجوز عند اكثرهم كما في الكشف لكل منهم ثوب جديد وخلق يكون
 الانتفاع به اكثر من ثمنه الجديد بان يفتق مثلا بالجديد ستة اشهر وهذا رتبة على ما قال الفقيه ابو الليث وذهب ابو البركات
 الى انه ان كان بجان يجوز به الصلوة يجوز وقيل يعتبر في الثوب الوسيط الصالح لا وسط الناس وهو المشبه بالصواب على
 ما قال الساجي انى كما في المحيط ليست تمامته بدنه اى اكثره كالملة او حبة او قميص او القباء واما العامة فلا يجوز في ظاهر الروا
 واما الجديد اذا كانت سابقه كما في المحيط وذكر في النظر ان الكسوة لرجل بالوارى به عورة ولا مائة درع فخار في ظاهر الاصو
 وعن ابى يوسف يجب كسوة معروفة ازار قميص له وازار درع لها قلعة بحجر السمر او يل على ما ذكره القدرى في هذا اذا ارتد
 بالبدن ما هو مجاز من جميع الاعضاء واما اذا اراد يديه ما هو حقيقة من العتق الى الترك فان الرجلين ناقلتان واليدين
 باطشتان والرس طليعة فينبغي ان يجوز لانه جميع سره والة تقديره او تحقيقا تحريم (شاور) ولو اراد يديه التبان بضم التاء

وتشديد الباء وهو من ادبل صغير متقارب شبيه سائر الحروف الغاية للملاحقة فينبغي ان لا يجوز له ان لا يمتثل لاي فرق بينهما الا بان يكون
 داخل الرجل من اللسان ضيق وربما يكون داخل القين فينبغي ان يجوز في المحيط عن محمد بن السراويل يجوز وعنه انه لا يجزى للمراة
 لا وقال ابو يوسف لا يجوز لها ان لا يمتثل لاي فرق شبيه الى ان لا يمتثل لاي فرق شبيه الى ان الواجب احسن من التثنية
 لم يمتثل فان الفعل معين فلم يجب الكل على سبيل البديل فاذا اتى الواجب سقط الباقي والاول نهي عن جمهور الفقهاء والنشائي
 نهي عن بعض العراقيين والمعتزلة منهم فخذ الجوهري اذا اتى بالكل كان الواجب واحدا منها هو اعلا ما قيمة ولو ترك الكل كان مجازيا
 بواحد هو ادنا ما قيمة لان الفرض سقط بادر له واما عند غيره فمما اذا اتى بالجميع ثياب ثواب الجميع ولو ترك الجميع يعاقب على
 ترك الجميع وتامه في الكسوف فان حجب عنهما من عن هذه التثنية بان لم يكن له فضل عن كفاية مقدار ما يفر ولم يملك عين
 المنصوص عليه وقت الاداء لا وقت اليقين والاولى ذكره في المنظار صاعده وجوب التثنية اياهم وعنه انه اذا كان له
 قربة لا يشترى به طعام العشرة الا يصوم وعن ابن قاتل ان كان له ذلك الطعام قوت يومين لليوم في الاصل لو كان له مال مع الدين صام
 بغير قضاء واما قربة ففيه اختلاف المشايخ كما في المحيط وذكر في الزهد بن لو بن ابي بن المعسر والافندي بالالكفر به ثم ثبت القارة
 بالاجماع والاداس متتابعة حتى لو مرض فيها او اخطا او حاضرت مستقبل بخلاف كفارة الظهار والقول واعلم انه لو اخطأ
 كفارة اليمين ثم لم تسقط بالموت والقول وفي سقوط كفارة الظهار خلاف كما في التثنية ولم تجز الكفارة بالاحسنث لانه
 اسبب فلو رست عليه اعيدت وهذا التصريح بالاشارة اليه في السابق كقوله ومن حلفت بالقسم او بشرطه على معصية
 كعدم الكلام مع احد ابويه او غيره بان يقول والله لا اكلمه اذ ان كلمته فعلى نفسه ان لا يكلمه شيئا والا فله الفاء كما ياتي
 حيث اى وجب ان يحلف نفسه على كفارة لغيره لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين اسس قسم عليه ورأسه
 غير ما فيه منها فليات بالذي هو خير منه ثم يكف نفسه وفيه دلالة على ان اليمين اذا كان على معصية وجب الحنث بالطريق
 الاول كما في المستصفي وقد قال صلى الله عليه وسلم من حلف ان يعصى الله فلا يعصيه والكلام والى على ان
 الحنث قد يكون خيرا من البر والعكس كما مر وقد صرح به النهاية والكفاية وغيرهما في اول الايمان فمن الظن ان لا دلالة
 للحديث على كون الحلف على معصية وان الحديث والى على اشتراط كون الحنث خيرا من البر وجه لم يشهدوا ذلك
 في الرواية فليس الا من فرط جملته كمال هو لا الا كمة العظام وقصور تتبعه ككتبهم المشهورة بين الانام والافكار
 في حلف كافر مجوسي او يهودي وان حنث حال كونه مسلما والاشغال في حلف غير مكلف وان حنث
 مكلفا فان العصى او المجنون اذا حلف ثم كلف ثم حنث لم يكفر كما في النفس ومن حرم ملكه على نفسه بان
 يقول هذا العسل او الكلام فلان حرام على او حرام ست مرات متوالت كقوله لا يحسدكم الله عليه لانه تعالى المحرم
 وان استباحه اى فعل ما حرم عليه كفر عن يمينه لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فاعلم ان الله
 من الدراهم حرام على فان اشترى بها شيئا حنث بخلاف ما اذا وهبها او تصدق فانه ياد به سحرهم الشراة وقا

سنة
 السيف المذكور في الحديث
 احمد بن ابي حنيفة
 من الجوزة ما ذكره
 علي بن ابي طالب
 حيث قال في حلف النكاح
 بن منصور بن ابي
 عبد الرحمن بن ابي
 عن عمر بن ابي
 قال سمعت رجلا
 بن عمر بن موسى
 بن علي بن محمد بن
 علي بن ابي طالب
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من حلف
 على يمين في حلف
 في حلفها لاني
 في حلفها لاني

وانما اختار ملكه على حاله اشارة اسلمانه لوعزم انهم ثم شرب كشر على المختار وفي البقال لوقال الخضر سيد ارام على فليس
 يمين والقياس على انهم يقتضي ان يكون يميننا على اختلاف ومن الى حقيقته لوقال بجاءه كلامكم سيد ارام على منبت بكلام
 احد هم الكل في المحيط ومن نذر باجودا جيب قصدا ان بنسبه نذر اسطفا غير معلق بشرط بقرنية التقابل
 مثل ان يقول سيد على حج او عمرة او اعتكاف او نذر على نذر وارواه شيئا بعينه كالصدقة واما قيد النذر به
 لانه لو نذر بقرعة نفسه ان او صلوة او اجازة او بناء المسجدا او السقاية او عمارتها او اكرام الايتام او عيادة
 المريض او زيارة القبور او زيارة قبره صلى الله عليه وسلم او اكلان الموتي او تطلق امرأته او تزوج فلانة لم يلزمه
 شي في هذه الوجوه كما في النظم وكذا لو نذر بالداء او بغير كل صلوة عشرة واختلف في النذر بصلوة عليه صلى الله
 عليه وسلم كما في الحديث ولو قال الله قل ودخل في الدار ولو في الميعين فميين وان لم يكن له نية فليس يمين ولا نذر
 كما في المحيط او غير ذلك من شرط يمين او يمينه وجوده بحلب مفتحة او دفع مغفرة كان قد هم بما يبي
 او شفي الله من يمين او مات عدو فليد في يوم من يوم او نذر في كل صلوة او صلوة في حيد الشرط بان قام الغائب مثلا
 وفي بيان نذر ولم يمتنع من العدة بالكفارة في هذه بين بلا خلاف وعن محمد بن ابي حنيفة ان في نذر ما فضل
 كذا في الامت في الاصل كما قال ابا حنيفة ولو قال الله نذر في حيد او نذر في حيد او نذر في حيد او نذر في حيد او نذر في حيد
 بهندين على فلانة او يمينه كذا في نذر في حيد او نذر في حيد او نذر في حيد او نذر في حيد او نذر في حيد او نذر في حيد
 ان يجمع من الوفاء في النذر المعلق او المعلق الى الكفارة فانه يمين كما في المنصرت ومعلقا بما لم يرد
 من الشرط كان يمين او شربت فليد على كذا او نذر في نذر باعتماد الصيغة في ظاهر الرواية او نذر
 عن يمينه او نذر المعلق او المعلق الى الكفارة فانه يمين كما في المنصرت ومعلقا بما لم يرد
 وغيره من غير ما ذكره من النذر المعلق الى الكفارة فانه يمين كما في المنصرت ومعلقا بما لم يرد
 اصحابنا من النذر المعلق الى الكفارة فانه يمين كما في المنصرت ومعلقا بما لم يرد
 من الكفارة في الصغر والرجح من الوفاء الى الكفارة وهو اختيار السرخسي وغيره ولفظي كما في الخلاصة

فما حصل من جامعين بالاسم او بشرطه الى غير ذلك من النذر المعلق الى الكفارة فانه يمين كما في المنصرت ومعلقا بما لم يرد
 من غير ما ذكره من النذر المعلق الى الكفارة فانه يمين كما في المنصرت ومعلقا بما لم يرد
 واما في غير ذلك من النذر المعلق الى الكفارة فانه يمين كما في المنصرت ومعلقا بما لم يرد
 (حاشا) فانه اسم لكل مسكن غير كذا في الكفارة فهو اسم من الدار والمنزل الذي يشمل على مسكن او مسكنين او ثلاثة
 وكجسرة نظير البيت فانما اسمها حجر البناء والداخل هو الاقفال من خارج الى داخل سواء كان ركبها او ماشيا من الباب
 او من غيره وفيه شعار بانه لو دخل احد من ركبها او ماشيا من الباب او من غيره

او حجة لا يثبت ومن يدعي حجة ولو كان بديهيا يثبت في الوجهين كما في المحيط وتخرج الثوب منه بسكون الزاوية من
 ركوبه كسائر الزاوي النزول كما في بعض النسخ وهو في الاصل مكان النزول كما في القاموس في العلم غير ان الالاسم اعتمادا على الاول كما في
 او مكان الاو في الموضوعين بالاسكث تناسخ فيه تأكيد الفار او لا يدخل هذه الدار وهو داخلها فقط كما في دام على القعود
 فيها فانه لم يثبت احسان الا ان يخرج منها ثم يدخل فيها فانه يثبت وفي الاسكن نزه الدار او البيت او المحلة
 او اسكنه بقية تخصيص المصروف القربة لا يجرى من خروجها بالانفاق الا ان يخرج منها فانه لا يثبت ثبوتها كما في ومثاله
 اجمع حتى يثبت بوجه كسائر الزاوية فانه انصح من الفسح بقى فيها كما يثبت لو بقي شيء لا قيمة له وهذا كله عند ابى حنيفة
 كما في النظم والمداينة لكن في المحيط والكا في وغيرهما ان مشائخنا قالوا انه لا يثبت عنده الا بقاد ما يقصد به السكنى وعند غيره بقاد
 ما يتأتى به وعليه الفتوى كما في الزاوية وعند ابى يوسف ببقاد الاكثر وعليه الفتوى وهذا اذا طفت بالعربية والا فلا يثبت بغيره وخروج
 بنفسه بنية ان لا يعود برفق المصدر الشبهة الكلام مشير الى انه لو اخرج متاعا الى اسكنه شملها لم يثبت وقيل يثبت وهذا اذا لم يطلب
 منزلا والا فلا يثبت اجماعا كما في المحيط والى انه لو لم يخرج بان كان شرفا او ضيقا او خافا من اللص او سد الباب لم يثبت
 كما في النظم شجاعت المصروف العوان دخل الرض وكذا القربة فانه لو خرج بقية من المصروف لم يثبت بلا خلاف واما في القسمة
 ففيه اختلاف المشايخ والاصح انها كالمصروف كما في المضمرات وفيه اشعار بان لو خرج بنية ان لا يعود ثم عاد للسكنى ولو ساعته ثبوت
 وبانه لو عاد للزيارة او لنقل المتاع لا يثبت كما في المحيط واعلم ان البر لا يبطئ الممين في الفعل الممتد كالسكنى وليس كما في خزائن
 المفتين وحديث في الايجاز من نزه الدار مثلا من الخروج وهو الانفصال من الداخل الى الخارج لو حمل الحملات
 واخرج باهره لثقت الخروج وفيه اشعار بان لو خرج بقية منه لم يثبت وقيل خست كما في المحيط لا يثبت ان حمل واخرج
 بلاهره مكره لا يثبت الا يكتفى بالمتاع والافقه اختلف فيه المشايخ ويعني ان لا يثبت عند الشافعيين كما في المحيط وفيه اشعار
 بانه اذا دخل بعد الاخراج ثم خرج اختيارا فقه خست وهو الصحيح وقال حفص ان لم يثبت وهذا رفق بالناس كما في التمر تاشي
 او ارضيا قبله لا يتقال الفحل اليه وهو الاصح كما في الخلاصة وفيه من الى انه لو دخل بعد الاخراج ثم خرج يعني ان يثبت كما
 في صورة الاكره واللاتى بالكتاب ان تترك هذه الجهة لانه مفهوم سابقه ومثله ان لا يخرج الا يدخل انفسا ما من يحصل
 والادخال بالامر وبغيره مكره او ارضيا وحكما من يثبت وعنده وبهذا ظهر وجه جميعه الاقسام ودون احكام وفيه اشعار بان لو
 على الاتناع عن الدخول ففي الحث اختلاف كما لو دخل بعد الادخال والصحيح ان يثبت كما في الكافي ولا يثبت في الايجاز
 منها الا الى اجنزة مثلا فخرج من باب داره اليها حال كونه يريد ما ثم اى بعد الخروج والارادة او هو يرب الى
 امر آخر من مثل المسجد اذا لم يخرج الا اجنزة والذباب الى امر آخر بعده ليس بخروج اليه حتى يثبت وفي التمر تاشي انه يثبت
 لان استثنى خروج مخصص الا ان ينوي مرة اخرى واعلم انه يراعى اللفظ والغرض في الايمان وقيل يراعى اللفظ لا الغرض
 وقيل يراعى ابى يوسف واما عند الطرفين فيراعى الغرض وحديث في الايجاز من بلدة الى مكة مثلا والادلى الى الهند

لانه لا ياتي بالسلم يخرج من رغبته يريد لها ورجع اليه حتى يخرج لا يخرج في الايمان اي كانه حتى يظهرا فان الايمان
 عبارة عن الوصول واذن ما به حتى يخرج وجهه على ما روي عن الصاحبين في شرطه الخروج الوصول في الاصح كما في التمهيد في غيره
 وقال نصير بن يحيى ان كاتبا في شرط الوصول وهو الصحيح كما في ان خلاصته وفي الاكتفاء اشعار بان لولوى بالذات الايمان وان يخرج
 فلما لولوى واما قال (اذا رزق كوي من روم) فكذلك فرق بين (بشيد) و(بشيد) بسكنى فلو خرج عنه نية ان يخرج ثم عاد فيخرج
 يخرج كما في التمهيد وفي وانما يبين كانه ولم ياتهما الا في آخر جز من اجزاء جوده لان عدم الايمان حينئذ
 يتحقق وحش في وانما يبين في الاستطاعة ان لم يات متعلق بجنس بل ما لم يات كمر من او سلطان
 او غيره فان الاستطاعة معرفة القوة من حيث سلامة الاسباب والآلات وقد وجدت بل الايمان (دين) اي صدق ويا
 من دينه اي وكل الى دينه بالتخفيف اي بتركه كما في الطلبية في الاستطاعة الحقيقية فاعل دين وهي القدرة التي يبينها
 الله تعالى في العبد عند الفعل وهو شرط عند الجمهور لا ملة وفيها اشعار بان لم يصدق قضاء وفي رواية صدق فان الانسان
 اذا لولوى حقيقة كلامه فان كان الظاهر لا يخالف صدق ديانته وقضاء الاخرى بقدرية قضاها واما في الكبراني وذكر في التمهيد
 في التمهيد ان الاستطاعة ثمة استطاعة الاموال كالزاد والراحلة استطاعة الافعال كالأعضاء والسياسة استطاعة الاحوال
 هي القدرة على الافعال التي فهم عليها جملات الاولين في تسميات بالتوفيقية والاخيرة بالتكليفية وشرط للسير في الاستخراج
 الاياذنه اي الاستخراج الاخرى بالقدرة فاذن في غير النسي لكل خروج شرطه فاعل شرطه هو اذن بالخروج
 لا بشرط كما ظن على الاصح على انه يلزم منه تقييد فعله بغيره فيقع في اللفظ والمعنى وفيه اشارة الى انه يشترط ذلك الشرط
 في غير اذني او بوجه دستور من (او) كبري دستور من كمان في النظم وكذا في الابريضاني او اذني او امرى والى انه لو اذن
 بلا فهم لكونها نائمة او عجيبة فليس باذن لا يتحقق بدون العلم والى انه لو قال عينيت الاذن مرة لم يصدق قضاء كما تامل
 ابو يوسف ربح خلافا للطفلين ولفي بقوله ولو اريد الخروج عن مودة الاذن لكل خروج قال لو اكلم اريدت الخروج فقد اذنت
 كاس الكل في الصغرى لا يشترط للسير لكل خروج اذن في الاستخراج الا ان اذن اي حتى اذن او رضى اليه هو او اذنا لعل
 بالاذن مرة وعن الفراء في الحكم مثل الاذنه كما في الصغرى ووجه انه بتقدير الباء او مصدرية في تقديره كل وقت الاذنت
 اذني الان الاذنه في التحريم من يرجع بقوله لا يكثر لها واسم العلم اخذت اقوى على ان احتمال النكاح ثابت فيه كما بين
 في الاصول وذكر في الكافي انما اورد به الاذنه صدق قضاء وشرط للحش في ان خرجت انت من الدار فانت طالق
 وان ضربت عبدك فعدى حرد الضرب فعل موكم لمرة خروج منها او مربية او مربية ضرب عبدك اوله
 فعلم ما فاعل شرطه في فعل المربين من الخروج والضرب فهو مصدر مضاف الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول فورا
 في الحال فلو كانت ساعة ثم خرجت او ضربت لم يثبت بها الف وفيه اشارة الى انه لو قال ان لم يخرج اوله لم يذهب من هذه الدار
 ولولوى الخروج وانما باب دول السكنى والفور لم يثبت بالتوقف والى انه لولوى السكنى او الفور ودال على انه في غير التمهيد

والى بالقرابة حقيقته في تنبأه من تمام اقسام العيين فان سلفه قسموا الى المودة لفظا ومعنا والموتى كذلك مثل
لا فضل كذا ولا انفعاليه يوم ثم زاد الامام تالماسمى عين الغور وبين حال مما هي المودة لفظا والموتى معنى كسامر والفور
في اوصاف مصدره فارتت القدر اذا علمت ما سلفه لمسته ثم للحالة التي لا يثبت فيها كمانى النهاية وشرط لا يثبت في قول ان
الفرق بين اى الكلت ما عام الخلة بعين ان قال له جل تعال انفع الامام من تعال الى حبي وفي الاصل معنى الرفع ولم يجر منه
غائبه الا في لغة من انفع الاله المشقة بابل لا تخبر به فاعل شرط ونسبة للحال معناه اى الامر فلو تخبرى لامعنه لا يثبت لان
التجارب فيقيد بالاسمال ابد وكفى لا يثبت مطلقا للتخدي سواء كان منفردا او معه او مع غيره ان ضمه الى الصفت
اليومهم فقال اى تعديت اليوم فلما وهكرب العبد الماذون في التجارة سواء كان عليه دين او لا والدين مستحقا
كسبه فيه اسم الا ان يتقرب الى الله تعالى سواء نواه ام لا الا اذا لم يكن عليه دين الماذون من يتفرق
بكسبه البراء بان لم يكن عليه دين اصلا او كان ولم يتفرق ولو نواه اى مركب الماذون فان مركب لا يثبت لولا فلو علمت ان لا يثبت
مركب في مركب مركب الماذون فان يتفرق الدين لا يثبت لولا ان لم يكن عليه دين او كان ولم يتفرق لا يثبت
الا ان لوى مركب الماذون ونهرا عنده واما عند ابي يعقوب فلا يثبت في الاحوال كلها الا ان لوى وعنده محمد بن حنيفة في
كل الاحوال وان لم ينفذ الاضافة الى الماذون مشير الى انه لو مركب مركب المكاتب لم يثبت ولو علمت لا يثبت دابة
ولا يثبت له لم يثبت الا اذا مركب الفرس او البرذون بكسبه الباء وفتح الذال المعجمة اى الفرس التركي او البغل او الحمار ولو علمت
ان لا يركب فرسا فركب برذونا او بالعكس لم يثبت ولو علمت ان لا يركب خيلا فركب احدا منها ضفت الكل في النظر والفظ
راسب كما قيل كاني قاضي خان وليقيد بالاكل اى اصيل ما ياتي فيه المفض الى جوفه بغيره سواء مضافه لاولى لك ولو علمت
ان لا ياكل من ثمره البديهة او الجوزة فاتباع كذا حنث كما في المحيط من غيره الخلة من الخيل من ثمره من الثمر
بالثبات لانه اى حمارا ما يخرج منها بلا صنع احد فثبت باكل الطلع واخلال والبلج والبسر والربط والقروا حمارا في شحم الخيل وكذا
باكل الدرس الا اذا كان مطبوخا لا يثبت باكل ما يتجر منها كالناتف ولفيفه واخل وفيه اشارة الى انه لو قطع منها غصنا فلو
باخرى فانه فاكل من ثمره لا يثبت كما في التمر تاشي والى انه لا يثبت باكل عين الخلة والى انه لو كان عين الشجرة ما ياكل حنث
باكل عينها كالرياس وقصب السكر والى انه لو كان كاخلاص فباكل ثمرها وهذا اذا لم يكن له نية والا فلي ما نوى ان يحمله الا ان كان
في التحصيل وابقيد بالاكل من هذا الهمزة بفتح الواو واحدة برة وانما احتار اسم الجنس لانه قلما وقع العيين على البرة باكله
اى باكله وقضاها بالقاف والاضاء المعجمة اى كسرها فلو ابتاعه صحيحا حنث بالطريق الاول كما في الكرماني فانه اقترن بالقتل مما
يتخذ منه كالحجر والسويق فانه لا يثبت فيه عندده واما عنددها فاصح ان يثبت ليعرج الحمار المستعار ولو اكل ما خسر من
نوع البر الحمارت عليه لم يثبت كما في المحيط وهذا كله ان لم يكن له نية فان نوى عن البر لم يثبت باكل خبره وسويق بالاجماع
كما لا يثبت ان لوى ما يتخذ منه فاكل عينه كمانى النهاية ومن هذا التوفيق باكل خبره فلو نوى عينه لم يثبت باكل

منه

خبره كما في المحيط فلا يثبت على الصحيح كما في الغمرات لو استقده اى ابتلعه بالسيا كما في المقدمه فمن الطعن انه في هذا المعنى غير مشهور
كما هو اى استقفا فامثل ما هو مستفاد فلو قلنا هم كمن كما انت اى انت كائن واكل الشواء بالكسر وانضم بالفتح المشوى اى المطبوخ
الا السكك فلا يثبت باكل الجوز والباذرجان والبيض المشوى ونحو ذلك لم يثبت كل شواء ولا فعل بالوى كما في المحيط او ذكر في النظم ان
(ربان كره) شيل الخبز ايضا واطبخ اى المطبوخ بما يطبخ ويقع حال كونه من اللحم كما في الاصل وذكر المصنف ان له ماله مرق و
لحم او لحم فحم يثبت بالقلية الياسنة وفيه روى الى انه لو اكل من مرق اللحم خشت لما فيه من اجزاء اللحم كما لو طبخ ارض او عدى بلوك
ومسكه انه لو طبخ لبس او زيت لحم يثبت ولو نوى بلطخ خشت بالكله كما في المحيط ونحوه في غيره واما في حرفنا فيثبت لكل الطبخ كما
في الزاوية والى انه لو اكل لحم الادوى او اخضر خشت والصحيح انه لم يثبت كما في الكفاية واكل الرأس برأس يكسب اى
يدخل في الثمانية جمع تنور الخبز بالتشديد وبما ع وشترى في مصرو اى اختلف فيثبت باكل رأس الغنم او بقرة
واما عندنا فما باكل رأس الغنم خاصة والمغول في زماننا العادة كما في الغمرات والاسم يثبت باكل رأس السمك والجوز واطبخ
والجوش الاباليتيه كما في النظم واكل المشيم الذائب بالانار شحم البطن اى الكلية فلا يثبت باكل ما على الامعاء ولا بما اقتطع بال
ولا بما على اطرافه اى سمي بالسمين كونه شحم ودفن في من الشحم على ما قال ابو حنيفة قال لا يثبت بالثلاثة فلا خلاف فيه الاول
كما في الكفاية ونحوه في غيره واما في حرفنا فلا يقع اسم شحم اطرافه كما في الاختيار ولا خلاف انه لا يثبت باكل شحم اطرافه
باسم يسميه كما في الكفاية وفيه اشارة الى انه لو عزل شحم اطرافه اكل لحم يثبت ونحوه قياس قوله كما في المحيط والى انه لا يثبت
باكل الاليتيه كما ياتي ولا يخفى ان الشحم باللبس فلا يولى التقسيم والتاخير والخير بالانيتية بخير البير والشمع ببلاد وبقا وقلوب
في موضع الاعتقاد وفيه خبر الشحم يثبت باكله كما لو جفف الخبز ودفن فيه بواك كما في المحيط لاخير الارز والجوز والذرة
سبل بالاعتقاد وفيه يثبت لو كان معناه او الفاكهة مثل اللابن على ما قال ابن الاثير ففى صيغة نسبة معناه او فكهة وتخصم
دون الاستعداد والاستعداد او بالفتح اى بمثل التفاح او المشمش (زره الو) او (الو) واخرج واستعمل والمقيد العنقا
والستق واللوز والجوز والتوت والبطيخ وليس بفاكهة عند السرخسى لا العنب والرمان والربط فامعنا ما قد
يستغنى عن كمال التفكه فلا يتناول مطلق الفاكهة ونحوه واما عندها فافكهة نظرا الى الاصل وعليه الفتوى
ولا خلاف في ان اليابس منها كالنبيب وحبل الرمان والتمر ليس بفاكهة كما في الكفاية والفتا بالكسر وانضم بالفاندية
(خيار درازم) والخيار (بادرنگ) والبالاد السمسم والجوز والشرب مثلثا نشين اصيل ما لا يتاخر
فيه المصنع الى جوفه اقيه فلو حلف لا يشرب هذا البين فيشرب فيه الخبز فياكله لم يثبت وقال المستغنى ان الاكل والشرب
عبارة عن عمل الشفة واخلاق فلو حلف لا ياكل ونى فاشى فابتلعه لم يثبت كما لو حلف لا يشرب وشفه فمسه رانه فمسه
وابتلعه لانه لم يعمل الشفة فيها كما في المحيط من نهر بالسكون واسكره مجرى الماء الفاقص بالفتح بالفتح وهو
وهو تناول الماء من موضعه بفيه لا بالفت والانا كما في القاموس فلو جففه نحوه وشرب بفيه خشت وان لم يدهن

بالحديث

سجلية فيه كما في الكشف وغيره لكن في الملبسة انه انما يحث اذا دخل المار وتناول بغيره وشربه الى ان اذا شرب من قن
 حث كما في النظم والى انه لو طغى على نهج عينة شرب من نهج عينة كره او اغترافا لم يحث وذو بلاغات كما سنه المحيط فلما
 يحث لو شرب منه بايا او كفت فاذا نوى الاغتراءت صدق ديانته وهذا عنده داما عنده بها بالاغتراءت اما بالكسب فقد
 اختلف المشايخ فيه وان نوى الكسب صدق ديانته وقضاؤه من قال انه اختلافت لان لا يمان كما في المحيط وغيره بخلاف
 احاطت على شرب من مائه فانه يحث بالشرب منه كره او اغترافا عندهم كما في المحيط لكن في النظم انه يحث بالشرب
 بالاناء والاغتراءت وانما لم يقل بخلاف الشرب مع انه اليق بالسابق ليكون تنصيصا على المراد في الموضعين وتخليصا لاول
 اي مالك امر بادر جلا ليعلم بكل داعي فاسق خبيث مفسد من الهمر باحتريك كما في القاموس في البلبل جال في الآفة
 بانك اي نربان تسلطه على اهل هذه البلد فلم يحجب الاعلام بعينه اليه كما لم يحجب على الغور فان لم يعلم حتى مات او غل
 فقد حث كما في الزاد والشرب والكسوة والكلام وال دخول عليه المقصود منها الايلاء والتكليف والافهام
 والزيادة بالحجوة فلو قال والله الاضرب زيدا او كسوة او اكلته او دخلن عليه فم يفعل حال حيوة زيد لم يحث ولا حث
 والمخرب في القبر كحي بقدر ما يتألم به وهو اقرب الى الحق فلو طغى الاضرب مائة سوط بغيره واحدة ان يصل اليه كل سوط
 كما في الولوحي وقيل (بوثنانية) انهم صرنا الى الالباس دون التمليك ولو نوى بها السعة لم يحث بالالباس بعد امو
 كما في الهداية ولو دخل عليه في المسجد حث على المختار كما في المضمرات لا يقتيد الغسل بالحجوة فاعلمه بعدة حث
 والقريب والسبع والعاجل بما دون الشهر في والتمليك يمينه الى قريب من الزمان وقريبا او سريعا او
 عاجلا وعن ان السبع بلائية اكثر منه وكذا عن بي يوسف ربح في العاجل كما في المحيط وعن بي حنيفة ربح ان العاجل
 ايام وعنه سنة وعنه انه مفضل الى القاضي وقيل ستة اشهر وقالوا ثلثة ايام كما في حدود التراضي واشهر بعيد وبها
 به على الجول من الاصطباغ زمان غورث كرفتن ويعني بالباء كما ذكره البيهقي واليقال صطبع الخبز باخل كما في
 نسخ المغرب مسجود واليه يشير كلام الفقيه في ابا دوى وغيره فمن الظن ما صطبع به بخر والمعنى ما يغس فيه ويكون به يقال صطبع باخل وفيه
 كما ذكره الطري فواهم اسم لما تودهم به كما في القاموس وغيره وهذا التفسير اولى ويدخل فيه عند الكل اخل والعسل والرز
 ولسن الذائب والشريد واللين والشيء وكذا المصالح قال عليه السلام نعم الا ادهم الملح ولا يذوب الا يكون الشواء
 او اكاكجين والبصل واللحم والفانيه والتمر والقصب والبصينة وسمن الجاد عند الشخين خلافا لما في النظم وذلك لانه
 عنه بما احتاج في اكله الى غيره فما امكن افراده بالاكل ليس بادهم وعنده ما ياكل مع حبسه عادة وهو يحتاج الى اختيار
 وعمايه الفتوى كما في التنزيب والي حث في الاياكل من هذا اليسر اولا طلع فاذا انقضى غيبا فاذنصر فاستبداد
 فخال او اذا غطى بغير الفارسية (غور تاخما) فاكاهه بطبا مادرك غير يابس من ثمرا اخل او من هذا الطريق واللين
 فاكاهه ثمرا مادرك يابس من ثمرا اخل كالزبيب يابس احب او شيرازا هو اللين الذائب اذا استخرج منه مائه

او اكلت او شربت او اغسلت او حكت او حطيت فعبدي خرو لنوسي عينا ثوبا او طعاما او شرابا او غسلا او امرأة
او شخصا معيناً لم يصدق اصلاً اي تصديقاً كلياً لادبائه ولا قضاء في ظاهر الرواية لان هذه الامور غير ملفوظ وغير مقصية لانها
غير محتاج اليها عند اليقين ومنع النفس بل عند المباشرة على التخصيص من صفات الالفاظ وعن بي يوسف انه صدق ديانته
وبه اخذ خصما من روحه وفيه اشارة الى انه لا يصح التخصيص في مصداق الفعل فلو قال ان اكلت ونوسي اكلانا خاصاً من الاكلات
لم يدرك فان المصدر لا يدل الا على المباشرة كما ذكره في التوفيق لكن في الجوامع لو قال ان خرجت واراد السفر خاصة دين فان
ما دل عليه الفعل نكرة منقضية والى انه يصح في الفاعل العام فلو قال ان اغتسل احد ونوسي زيدا فانه دين واسم انه لا يصح
تخصيص منقضة غير نكرة فلو قال ان لم تزوج امرأة ونوسي كوفية يمين لانه غير ملفوظ لكن لو نوسي الجمية او الجشية
دين كما في الجحيد وغيره ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا او غسلا من اجنبية او غير ثوبين وديانة وهذا
مخصوص بالعربية فلو قال للمرأة (اگر کسی را زنگند من دهم) فكلتا ونوسي احما خاصة لم يصدق اصلاً وعليه الفقيه
الاولي وثقال (لان كس) لفظ خاص فلا يصح تخصيصه كما في محيط لكانت مشكل لانه وقع في خير النفي المستفاد من الشرط
كما تقرر واحذور النبرجاء المتعدي غير الشرطية انما انتقدوا اسما لفظ المطلق والمقيد سواء كان تساهوا وغيره خلافاً
للابي يوسف فان اليمين عقد فلا بد ان محل عنده خبر مقبلي وان لم يقدر عليه كسئلة من السماء وعندهما خبر فيه
وجاء اصدق لان محل الشيء ما يكون قابلاً للحكم وحكم اليمين التبر والايمن بان او اكل الكتاب اولى بهذا الاصل فمن جعل
بانه لا يشترط ما به الكوثر اليوم وان لم يشترط اليوم فعبدي خرو لا ما فيه سواء علم به او لا وقد كان
فيه قصيد او شرب غيره او مات في يومه لا يثبت في الصور يثبت يوم بالاجماع واما بي فكلناك عند مالانه لا يثبت
في الاول في خمسة بل في الثانية بهلاكها وتعليقها وانما عند في حيث لانه العقد لكنه يعجز في الاول ويحل
في الثانية بالهلاك كما ذكر من الاصلين كما في عامة التمسك والالتزام كما يحيط والهداية والكافي لكن في استحقاقه والمصنف في غيرهما في
باب زفرته في استحصال عادة كما ياتي من المسائل واما في استحصال عقد كسئلة الكوثر بل ما فلم يثبت اجماعاً في النظم الخلفان
فيما اذا لم يعلم ان الاما فيه فان علم فثبت بالتفاق وان اطلق هذا الخلف بان لم يذكر اليوم فكل لا يثبت
عندهما لعدم ثبوت الاعتقاد ويثبت عنده في الحال للغير في الاول اسماً فيما لا ما فيه ولم يثبت في غيرهما انما يثبت
لان الخلق غير المحلف عليه دون الثاني اسماً فيما كان نصب فانه العقد اسلف فثبت عندهم انما عند ظاهر
واما عندهما فانه لم يخل اجماع المطلق بهلاكها فيلزم الجزاء وفي يصعب ان او يمين السماء او لا طيرين في الهواء
او لا طيرين هذا كله مثلاً او بهلاكها ليقطن فلانا او يعطينه ماله حال كون الخلف عالم بموته في باين
الاعتقاد كل من هذه الايمان التوهم وجودها بخلافها اذا التزم بهم جميعاً فانه لم يدخل تحت العقد متوهم وفيه اشعار بان
مسئلة الكوثر لم يثبت في تصور الشراي لا مكان ان يخلق الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء وحش

وقيل في قول محمد بن عبد الله بن ابي بشير الى انه لو جعل فوق المحلوف عليه بناء لم يحث كمان في المحيط ولا من حافت الركاب
على الارض او سطح او الدكان فجلس على بساط او حصيرة فوقها ولو حال بغية امي بحالت وبنيها امي الارض لبنايه
الذي يلبس حنث فلو نزع لباسه بسط عليها وجلس عليه لم يحث كمان في النهاية لكن حلفت لا تجلس على هذا السر فجلس
على بساط او فراش فوقه فانه حنث بخلاف ما لو سجد على سريره فوقه فانه لا يحث وفيه التصريح باعلم ضمنا كما لا يخفى
والا فليعلم التقيح على الابد على زمان حيوته من وقت ايمانه في موضع النفي وليفعله نقيح على هرقه ولحمته من الفعل لانه
في موضع الاثبات فيحث بوقوع الياس عن الفعل بهلاك الفاعل او تحمل الفعل وتبين ان ينذر بغيره كل منفي او ثبت
كلا اضرب واضرب لانا انفس قرينة ويعمل المشي الى بيت الله او الى الكعبة او مكة زرقتا الله تعالى يجب
عليه استحسان حج انتهاؤه طواف الزيارة او عمرة انتهاؤه السعي مشيا من باب داره ان قدر وقيل من موضع
يخرج من ذلك عرق اهل الشرق كمان في النظم وان نوى من بيت الله مسجد لم يلزمه شيء كمان في النهاية ويجب وهم اي فوج شاة
ان ركب في الاكثر وفي الاقل بقدره وعنه الى حنثه انه يجمع عن وجوب الحج او العمرة الى الكفارة يعني ان يكون
اليمن كافر ولا فلاحا وعنه ان اخبر به شريك ايمانه كمن لا فلاحا وعنه ان شاء فعل ما وجب وان شاكف والا فلاحا
ظاهر الاصول وعليه الفتوى كمان في الردفة ولا شيء جعل في اخسار او الذباب او السفر او الركوب
او الايمان الى بيت الله لانه لم يلزم الاحرام او المشي الى احرامه او السعي لاجرامه ويجب فيها حج او عمره
عند الصالحين او الى الصفا والمروة والبيت المقدس والليث في غنم الشيخين يجب قبيل امي قال الميرزا
له ان لهم الحج العام امي استه بالتخفيف فانت حرمتم قال حجت وانكره العبد فشهد امي الشاهدان فليخبر في شجرة
العام يكون فوفه وليتق عند محلي لانها شهادة على خبر يلزمه عدم الحج وقال ان الشهادة على النفي مردودة مطلقا تيسرا
ولا اعتداد بآثار ان النفي بالاثبات او امانة العلم بالنفي وتامه في الكافي وحنث بصوم ساعده
جز من النهار في الايام هو لانه صوم شرعا اذ هو اساك مع النية وهو متحقق به وما زاد عليه تكرار المحلوف عليه
كمان في المحيط وغيره لا يحث به ولو قسم اليه يوما او اليوم او صوما حتى يقيم الصوم يوما تاما لان المطلق ينصرف اليه
كما ذكره الكرخي ولم يذكر محلي في كتبه فذكر القامني الى الميثم انه اذا نوى المكسر حنث وعن بعض مشايخ العراق انه
يحث فطلقا وكان قالوا يستحب ان يصوم يومه ليعتد به على كمان في المحيط لكن في الكشف ليس بصوم ولا الاشارة بالنية وكثرة
صحيحة عنه وكثرة غيره عن ابي يوسف في الاصل في حنثه في اشتراط رفع الرأس من السجدة ولا رواية في كمان في المحيط كما خلف
في القارة ولا رواية فيه كمان في الطهيرة الا ما دونها زيادة الاينع واوضح اليه سلوة فشفع حنث فلا يشترط تعدد الشهادة
وقيل يشترط والا شبه انها لو كانت فرضا بامان يشترط والا فلاحا كمان في المحيط لا اقل منه لاجابة اليه وحنث او طاعت
وعتقت بول بيت في قول المرأة او جارية ان ولدت فانت كن امي طالق او حرة وعتقت الولد امي لا يقبل

وربما مثلاً فانه لو لم يملك شيئا لم يحتج لان الاستشارة تكلم بالباقي من المستثنى منه بعد المستثنى والايضا كشيء مستثنى
ولا يفيده فهو في حكم المسكوت عنه فكما قال السلي في شيء لا يملك الامانة اكله الامانة او دونه فشيء زائد على ما لو لم يملك من غير ان يملك
بان المتعارف بهذا اختلف في الزيادة فذهب كل فريق الى ما يشيرونه في الاشارة الى ما فاشتم ورد او يا سمينا فانهما
والريحان فقه نبات لا ساق له وقيل حينئذ لا يعرفه فانه نبات له راسخه طيبة كما في الاختيار لكن في المنزلة بان الريحان
نبات ولما رتب سحر وعند الفقهاء ما لا ساق له راسخه طيبة كما لو رتب كالاس والورد والورد راسخه طيبة فحسب كاليانين
وفي جامع ابن البيطار انه زهر كل شجر واشتهر في الذي يؤخذ منه العرق والياسمين كالياسمين والياسمين كالياسمين
وفقهما وهذا اذا كان معرب ياسمين والا فالياسمين واحد اسمها كالمصاحب والعالم كافي القاموس واليه تفصيل في فتح الباري
والياسمين المصاحبة والورد ليقعان على الورق فيشتكين دون الدين ومن الطين دون الزنبب والساق فان في
النهاية وغيره انه لم يطلع ان لا يشتري لنفسه فاشترى دهنه لم يحنث بالمعروف وبه عكس الحكم في عرف غيرنا والمفرد
حقيقه فيها او من عموم الحجاز ولو خلف ان لا يشتري الورد والياسمين له فاشترى دهنه لم يحنث ولو اشتري
ورقه حينئذ حقيقه وعرفه بالايضاح في ان الورق مستدرك

فصل حنث في لا يملك ان كلمة حال كون المحلوف عليه ثانيا لانه وصل الى سمعه وان لم يسمع بشيء من الايقاظ عليه
مثلاً فانه اذا كان في النهاية واليه يرجع ان لا يحنث في شيء من الايقاظ عليه اياها الى انه لو ناداه مستيقظا ليعيد اليه حيث يسمع صوته ان يحنث
اليه حنث والى انه لو خلف ان لا يحنث فلا تاقه مبرر يقول يا مازنا سمع كذا لم يحنث والى انه لو سلم على قوم فيهم
المحلوف عليه ولم يقصده بالسلام لم يحنث لكنه حنث بفساد الاكتمار مشعر بان فهم المحلوف عليه ليس بشرط حتى
لو خلف ان لا يحنث بعبارة لم يعرفه حنث الكل في المحيط وحنث في لا يملك فلا تاق الا باذنه اى فلان ان اذن فلا
ولم يحنث المحلوف على بالاذن فكلمة اذ الاذن هو الاعلام وقال ابو يوسف ونظر انه لا يحنث بحصول الاذن بدون العلم
على ما ذكره ابو سليمان قال الضعيفين الشيخ ان الاذن هو العلم بالاجماع وانما اختلف في الامر كافي التهمة وتمة الكلام ثم
وفي شعرا بان لو اذن العبد بالتجارة ولم يعلم به لم يحنث واذا اذن بالاجماع كافي الظهيرة وغيره كمنع النهاية وغيره انه صار اذا
عند العرفين وحنث في لا يملك صاحب فدية الكسب فيما عدا صاحب فدية لانه يعاوى الشوب وفي لا يملك
هذا الشباب وكل شيء المانة محار عن الازمنة اذا الشباب ليس يبيع الى البيدين الشباب فدية من سبع عشرة والكامل
من اربع وثلاثين والشيخ من احدى خمسين الى آخر العمر كافي التهمة وذكر في القاموس ان الكل من احدى وثلاثين والشيخ من
خمسين الى الثمانين وشرع من البلوغ وعن ابى يوسف من خمس عشرة والكامل من ثمانين والشيخ من خمسين الى آخر العمر كافي التهمة
على الواسطة اشعار بان لو كان المحلوف عليه صبيا فصارت له الحنث بالتكلم وفي التعريف اشارة الى انه لو كان منكرا لم يحنث كما
قال لا يملك صبيا فكيف يملك كافي الكشف وحنث او متوق في هذا القرن حر ان يعقبه اى القرن او يحر ان اشتريته

ان عقدي باع او اشترى باختيار للبائع في البيع والمشتري في الشراء ثلثة ايام عنده ودية موطوعة عندهما لانه في الاول
يملكه البائع الا ان اتفقا وفي الثانية ملك المشتري عندهما او صار المعلق كالمبخر عنده وفي هذا اختيارا شارة الى انه لو اشترى
اختيار لم يفتق ولم يثبت وذكر القدر في ان لو باع باختيار احدهما حنث عند محمد خلافا لابن يوسف لان الشرط مطلق
البيع والبيع الفاسد كالصحيح على الصحيح وفيه رفر الى انه لو عاهد بمقتضى او دم لم يحنث كما لو اشترى مكاتبا او مديرا او ام
وتيسل يحنث به الكل في المحيط وفي ان عبد الم عبد العبد فكذا اى امته حرة مثلا فاحقق العبد او غيره لانه قد تحقق
ان لا يبيع وفيه شحار بائنا او مديرا امته او استولى با حنث وبانه لو قيد البيع بوقت واعتق او مديرا قبل مضيه لم يحنث عند الطبري
خلافا لابن يوسف كسنة الكوز وحنث الحالف لو فعل وكيله في كل فعل يبيع حقوقه الى الموكل لان مقصده التوقي
عن جميع الحقوق وذا لم يوجب له امته اليه يحنث في مثل حلف النكاح بان حلف لا يتكلم فلانه ثم وكل فلانا بالنكاح فكنتم حنث
وكذا لو وكل قبل حلف اوزر وجمافضولي واجازة قوله لا اذا فعل فلا يحنث على النكاح كما في الكافي وعن اصحابنا لا يحنث بكاح
وفيه شارة الى انه حلف ان لا يزوج امته او بنته بصغيرة يحنث بكاح الوكيل وعن محمد لا يحنث كما لو كان يخلو على بنته او
امته الكبيرتين الى المرأة كالرجل في حكم التوكيل كما في الظهيرية والى النكاح افساد كالمصحيح فيا ذكر ما في الضمري وذكر في غايه الخان
لا يحنث بافساد وحلف الطلاق سواء كان التوكيل به قبل الحلف او بعده ولو طلق بفضولي فاجاز قبل الرجوع بطلان حنث مطلقا
وقيل ان اجاز بالقول يحنث وبالفعل بان خذ بدل الخلع لا يحنث كما في المحيط والخلع والعتق اى الاعتراف سواء كان التوكيل
قبلا او بعده فان علق الطلاق والعتق بشرط لم يحنث به ثم وجب شرط لم يحنث ولو حلف او اخنث كما في النظم
والكتابة اذ لم يكاتب نفسه والا فلا يحنث بكتابة الوكيل كما في النظم فينبغي ان يذكر بافهام لا يحنث والمصلحة عن
وهم محمد لانه كالنكاح في مبادلة المال بغيره وفي حكمه المصلحة عن الكار على ما ذكره في الوكالة والهيئة ولو فاسدة
وعن ابى يوسف انه لا يحنث حينئذ كما في الاختيار وعن محمد لو اجاز بجهة الفضولي حنث كما في المحيط والصمدية
والقرض اى الاقراض بان يدفع كذا الى رجل اعطاه آخر وكالة قرضا والاستقراض كذا في المحيط والكافي وغيرهما
لكن سياقي ان فيه خلافا ويمكن ان يحل على ما هو متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض وكذا لو قال المستقرض
وكلت ان تستقرض لي من فلان كذا درهما وقال الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك كذا ولو قال اقترض
ببلغ كذا فهو باطل حتم لا يثبت المالك الا للوكيل كما في وكالة الذخيرة والايدياع والاستيلاء
والاعارة وان لم يقبل المستعير فمجرد الاعارة حنث عندنا خلافا لرفر وعلى الخلاف الهيئة والصدقة
والقرض كما في النظم وذكر في الاختيار ان في القرض عن ابى حنيفة روايتين وفي المحيط انه يحنث
بالاستقراض والاستعارة فلو حلف لا يعير ثوبه من فلان فبعثت يخلو عليه وكذا لا يقبض المستعار فاعاره
حنث عند رفرو يعقوب وعليه الفتوى لان هذا الوكيل رسول فلهذا اخرج الوكيل كلامه مخرج الرسالة بان قال

ان فلانا يستعير منك كذا فاما اذا لم يقل ذلك لا يحث كما لو حلف ان لا يعير شيئا ثم رده على دابة كما في الحديث
والتسليم كما اذا حلف لا يسبح شاة وهو ممن لا يسبح حنث كما في النظم وفيه اشعار بان اذا كان ممن يسبح نفسه لم يحث
وغيره بالاجابة كما اذا حلف لا يضرب وهو ممن لا يضرب عبده فانه غير ضربه حنث وفيه اشعار بان ذكرنا فينبغي
ان يذكرنا بين فيما لا يحث وفي الميتة قبل الزوجة كالعبد وسببنا في خلافه وقصدا للمدين وقصدنا في التخييل
في وكالة الخالصة والبنار والخبياطة والكسوة بان حلف ان لا يكتسبه فانه غير به واما الحسب
(برداشتن) وكسبه ما يرتفعه خود نشايدن) ولكل وجه وتسلیم الشفعة كما في قاضيان والشركة والتسليم
كما في الصغرى والاباء والافان كما في الزامه وتسلیم الشربة وهو من الابرار امتنا في العمل كما ياتي على انظم
واعلم انه لو نوى ان يفعل نفسه في شئ الكراه والافاق به العتق صدق ديانة وفي التمتع وضرب العبد
تضار كما في الكافي لا يحث فعله وكيفية فيما لا يسبح حقوقه الى المدخل فان مقدوره التوقي عن رجوعه الى يد وقدر
حصل ذلك فلا يرتفع في ملكه المبيع بل يملكه لا يسبح ثم وكل غيره فبما لا يحث اذا لم يكن متوليا بنفسه الا فقه حنث
وكذا الحكم فيما ياتي من الافعال كما في النظم وفيه اذا اختلفت بين الاطراف وهو ممن لا يتجره فانه غير به شفعة فينبغي
ان يذكره فيه والتوقي فافيه من الاطراف والشهادة والاجابة وعن ابى يوسف استنباه من التوقي لاجابة
كما في الحديث والاستحباب وقد اختلف من عدم اختلافنا وعن ابن عباس عن ابي بكر عن ابي بكر عن ابي بكر
وفي الطبرية انه لا يثبت بغير الاصل من غير مرجع وعن ابى يوسف فيه وان كان واحدا من ابى يوسف العجوى سواء كان
اقرارا او انكارا وهو بالبيعة بالسبح على الختم كما في الخالصة وفيه اشعار بان اختلاف في التذمة وضرب العبد بغير الاصل
او عبدا لغيره او حر او ان يمسح به وان امر به الاب اذا كان معلما كما في كراهية الميتة او سلفا ناه او قاضيا
كما في الكافي فينبغي ان يدخل فيه الحسب بغير الاصل فانه من حل له ضرب من امره فينبغي بالضرر من الاصل بالسبح فلا
لان منقذة التائب يرجع الى الواو لا الى الموكل كما في الاختيار والاشكال ان تلك المنفعة حتى الضرب فلا يرجع الى الواو الا
ماطر من الائمة ان المداير على يرجع الحقوق وعنده فالتسكيب في الفرق بين ضرب العبد والولد يرجع المنافع خروج عن
القانون واعلم ان ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الابعين فلا ينبغي ما ذكره من ان خصار ما في المتن كما في الكافي
وفي احمدى وعشرين كما في لقيته ولا يحث احسانا في الاتيكل ولا يثبت له فقر القرآن اوج او طار او كبر وعاد في ملكه
او من خارج ما قيل حنث منه وقال ابو الليث ان حنث في الكوتيرين ان حلف بالفارسية وعليه الفتوى كما في الكافي
وفيها شارة الى انه لو سجد الفتح على امامه بالقرأة لا يحث كما في الحديث واولهم اكلمه انت طالع يقع اليوم في ملكه
المملوك من ابي على مطلق الوقت لانه قرن مع غير متد بقرنية فامر في الطلاق فمن الطعن انه تسامح في الابل لاق
على مطلق الوقت بالاذكر اهل وصح نية المنهار في الحكم لارادة الحقيقة وعن ابى يوسف لا يصح وليامه اكلمه

رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ رُبُّهُ فِيهِ

نحمدك يا من عيناك كفاية وهداية وقاية على كل وقتنا بليلج الكتاب المنقوش الفقهاء والالالباب وهو لعل الفقه كنه من كنه

المجلد الثالث

جامع البربر

مرکز مشاوره

بجميع الناطق والمصدق المولوي محمد احسان الله الكنوي الفرنجي محلي حماة الشريعة

في الحج والعمرة والزيارة

بين الكاشين التمتع بالبيع وقيل ما تم فيه قبالة بالابان والاولى صح كفا في الاختيار واذا وجد اى الايجاب القبول لرفع البيع
بلا شيا للمحاسن فقيه شارة الى ان البيع تم بها ولا يحتاج الى القبل كفا في المحيط ويعرف المبيع بالاشارة اليه بالعرف
المبيع الحاضر ولا يحتاج الى معرفة تذكير التذير بالسكون والفتح اى الكسبة والصفحة اى الحالة التى عليها الشئ من حليته
بان قال عشرة اشياء من التبريد مثلا الا فى المسلم كمن فى ثوبه اسلوا واموال الربوية مما كان المبيع فانه لا يعرف تذكير كما هو
المشهور ولو كان الشئ كالكيلى بالانتموهج الا ان يختلف ولا يجازى بالبيع كفا في الاختيار. وما ذكرنا من تحقيق المتن فلهذا غير مخالف
للمشهور من انه يعرف تذكير كما كان عليه ولو كان الشئ وجوبا يا حذو اى بالاشارة حاضرا وذكر القدر والصفة فاما
اى الاضافى الذمة ولا الفيسر ولا الفيسر انما فى بيع كميل او ذون كما اذا باع صبرة من البصرة من البصرة والبيع
مختلفة لغيره كفا في القاموس وغيره من غير الزاد بانتموهج وهو المحبس بالكيل ولا وزن كما ذكره المطر فى الاضافى
انحص من الفسخ عند الاصولية بالمحسب كالتبريد فانه لا يخرج فيه لاحتمال الربو فاشترط العلم بالمماثلة فى الاضافى
وانما عرف باللام اشارة الى انما الفيسر اذا دخل تحت حيا والفسخ كفا اذا باع نصف من من البصرة من منه فضا عدلا
اولى الربو انما عرف من بيع او فسخ على اعتبارين او الم وما يتبعه كفا ياتى ومطلق الشئ الذى ذكره دون
صفحة باللام للمعنى الاول من الشئ فانه ياتى من المماثلة كما مرنا مطلقا والمذكور يتناول المماثلة على اى حال
كانت على على الاسراج اى اكثر نقود البلاء فى التفاضل وقال ابن الفارس الى اطن الرامد والواو والهمزة خيرا ولم
انه لو قال بعت الدار والشوب والبيع فعلى الدار والهمزة والواو انهما معا باء الا المتفاوتان اولى
رواج النقود جميع النقود التى هى الدار والهمزة والواو فى الاصل تميزه الدار وهم وغيره كفا في القاموس ففسد البيع
ان اختلفت بالبيع اى قيمتها فان استوت جميع وصفها على ما قدره من اى جنس كان وان كان البيع شئ من الدار
ووافقا واخر من الشئ او القيس كلوا احد وافر من هذه الا فرادى فغيره من كل قدره بالبيان مجموع المبيع والشئ
ويشغل فيه كل اثنين او ثلثة فان لم يخطوا وحقا لافرادا كالمكيلات والميزونات والعدد ياتى فمقاربه كما اذا باع ذو
العصبة كل فغيره من راجع المبيع فى واحد منها الا غير الا اذا علم عدد الكيل فى المحسب بالكيل او الشئ فانه لا يخطوا
كان للمشتري خيارا لكشفه ان شاء راعى ما ذكره من الشئ وان شاء تركه وقيل فكم المحاسن مع انه اذا كان قابلا
بالمحسب والا يوجد عدم التفاوت بان تفاوت اثنين من الاشياء كما هو ديانته كالاغنام والاشياء او التوبة كان زعيان فاما
الذراع من مقدم البيت والشوب اكثر قيمة منه من غيره كما اذا باع جزء الاغنام كالاغنام فموجب المبيع واغنىد احد الا
كل ولا يابى بعض بجائته ففقيه الى المنازعة وبذلك علمه واما عندنا فصح فى كل فى الصورتين بلا حيا للمشتري ان رآه غيبه
الشئ كفا في المحيط وغيره ثم اشار الى ان البيع صحيح بلا خلاف ببيان مجموع المبيع والشئ بلا بيان كل فقال فان باع بمصروف
مجازة لغيره المذموم اى مجموعا من المصدق والموزون او المكيل فان المصروف بالضم مخرج من الطعام بالكيل ولا وزن على انه

[illegible]

لان كون الشيء مملوكا بالملك له مشروع في التملك كمنه مستفتر بالبيع كما في النجاة وكذا اشتراط اقبول الكفاية والسبيل ولذا وجب
بالشفقة كما في النظم فاذا لم يملك عند فعله ثبتت احكام الملك في مدة النجاة كمنه مستفتر بالبيع كما في النجاة وكذا اشتراط اقبول الكفاية والسبيل ولذا وجب
بالنجاة لانه يملك وشيخه كمنه مستفتر بالنجاة اذا اخلت المشتري ان ملكه فيه حر وكذا اذا اخلت المشتري ان ملكه فيه حر وكذا اذا اخلت المشتري ان ملكه فيه حر
عن الاستبراء اذا اخلت المشتري في مدة النجاة وكذا اذا اخلت المشتري في مدة النجاة وكذا اذا اخلت المشتري في مدة النجاة وكذا اذا اخلت المشتري في مدة النجاة
عنده وتثبت عندها وعن ابي يوسف اذا اشتري عبد اعلى انه بالثمن لم يملكه بالثمن بل بالثمن الذي دفعه له المشتري ولا المشتري على دفع
الثلثين اليه ولو دفع احدهما بغير الآخر كما في البيوع والشفقة اي فسخ الوعد بغير النجاة بان يقول احدنا غشيت بغير البيع
او تركته كما هو اختيار الاصل في رفع العقد الا ان يعلم صاحبه فلا يشترط ان يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به
لنجاة فلا يملك ان علم احدنا فان فسخ فيها ولم يعلم صاحبه فهو موقوف عند الطرفين ففسخ وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به
العلم كما في الحيوان ولو اخلت صاحبه في الايام الثلاثة فان طاب من القاض ان يفسد به فان صاحبه ففسخ فيه ففسخ فيه ففسخ فيه ففسخ فيه ففسخ فيه ففسخ فيه
لفرضه كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع
على باب البيع ان القاض يقول ان فسخه فلا يملك ان يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به
في رواية يفسد به الى ذلك وفي رواية لا يفسد به كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع
لفسخه على علم صاحبه فلا يملك ان يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به
وسبيل البيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع
كما في الكافي وباعثه وحنونه في المدة فلا يملك ان يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به
من القول العام ففسخ فيها ففسخ فيها ففسخ فيها ففسخ فيها ففسخ فيها ففسخ فيها ففسخ فيها ففسخ فيها ففسخ فيها ففسخ فيها ففسخ فيها ففسخ فيها ففسخ فيها
او يحتاج الى انه لا يملك في غير الملك كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع
الاشتغال بغيره لا يملك على الرضا كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع
مستقوما او يفسد به او يفسد به او يفسد به او يفسد به او يفسد به او يفسد به او يفسد به او يفسد به او يفسد به او يفسد به او يفسد به او يفسد به او يفسد به او يفسد به
والوطي والمس القليل وانظر الى الفسخ بالشفقة والاسكان والمدة والنجاة والشفقة والاسكان والمدة والنجاة والشفقة والاسكان والمدة والنجاة والشفقة والاسكان
كما في البيوع ثم فسخ في خيار التعيين فقال وشرا من احد الثوبين او العبدين او احد شيئين ففسخ في البيوع ثم فسخ في خيار التعيين فقال وشرا من احد الثوبين
المشتري بالقول او الفعل احد اثنين او فصاحح الشراء او فسخا لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به
الارادة للتعامل في الاول دون الثاني والاكتفاء بشير الى ان خيار الشراء لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به
ففي شري احد الثوبين على انه بالخيار ياخذ بها شرا وهو بالخيار ثمانية اشهر وهو الصحيح على ما قاله الامام في شري كمنه مستفتر بالبيع كمنه مستفتر بالبيع
فيه روايتان في الاول ليعيد بدونه العقد ويلزم في احدهما فلا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به وانما هو لا يفسد به

[illegible][illegible]

三

أي بالمره البائع في هذه المدة ونها تكيد سابق واخترار عماري عن أبي حنيفة يخرج ان الخيار للبائع البعيا كما في العمارة وبما ذكرنا
في السابق فله ان لا يتنازع فيه يكون الخيار باعيا الى المار به المشتري ومطالبة اي خيار الروية وخيار الباطل فله ان لا يتنازع
فيها حقيقة كما مر في خيار الباطل او ملكه يملكه اذا اشترى الباطل الى المار به المشتري ثم رآه فاردوه فانه لا يلزم له ولا يحتاج
الى ان يرد به عليه عند المشتري ومن لم يرد المشتري ثم المار به المشتري فله ان يرد به عليه عند المشتري ومن لم يرد المشتري
الى الذي يرد به عليه كما في الخيار وقصرت في حجبها غير اى غير المشتري سواء كان ذلك الغير سوا البائع او عاين من عاين في غير
فيه الاتفاق والتبعية والاجارة والزمين والتمتع مع تسليم كل البيع بل خيار الباطل سواء كان المشتري في خياره ام لم يكن
الرؤية وليعده بالخيار في تصف لا يطيل والانه ان لم يطالب المشتري قبل قبضه وادانته بالتبعية غير محتاج ان يعطى
مالا يحميه من التلف والبارز للمع كالمبيع سحيا من البائع ثلثة ايام ومساومة اى من المبيع على المشتري للمع مع ذكر
الشن ومتبعا للمساومة يطيل هذه التفريعات بالخيار بعد ما اى الرؤية فله ان لا يطالب به هذه التفريعات قبل الرؤية وذكر في
العمارة ان خيار البائع لا يطالب بخيار الرؤية الا في رواية الحسن منه فذكر في العمارة ان السبع كما قيل وقال السعدى ان السبعة لا يطالب
وبما قول ابى يوسف خلاف المخرج ويعتبر روية المقصود ومن المبيع لتقدر روية الكل كوجه الامتداد والعبد اذا اراد ان يظلمه او
يلتزمه فله الخيار ووجه الدارته وكفها ما عند ابى حنيفة وقال يمدح غير النظر الى كونها بالغير عنه انه لا يتغير النظر
الى وجهها او جسدنا والنظر الى قوامها الا يكفي وعننا بحقيقة في البرزخ والحمار والبغلة بان لا يرد شيئا منه الا ما فرغ منه من التمام
وفي شاة الحقيقة لا يرد النظر الى منعهما وسائر جسد ما وفي شاة الام لا يرد من حتى يظلمه ان السبع كما في العمارة والكل من حركه المعجز
والدارية من الاسماء الخالصة في الاصل ما يرب على الارض وفي العرف ما له قوائم اربع كالفرس والموتى من كل الحيوان على روية
وطاهر غير اى العلم من شوب كما لا بأس بقوله الفوائد فله الخيار ان وجه الباقى روية روية جميع العباد ما كان له
الوجه ان من شوب جميع مكلفين غير روية كالا وجه جميع عن شوب اذا كان البطلانة دون الطهارة روية البطلانة وفي المكاء الوجه دون
ووجه الغير علم من شوب كان اشارته الى روية احد الطرفين وانفذين غير كاف فاد اشترى ربا با داته وانما شوبها من لم يرد
الخيار وكذا اذا اشترى مينا با داته ورأه دون اللب والى انه اذا كان عدويات متفاوتة كالخيار الباطل في الخيار فله ان يرد واحد اذا
كانت متفاوتة كالخمر والبصير فولية البعض يكفي اذا وجه الباقى مثل المرأى وكذا المكمل والموزون اذا كان في وعاء واحد وانما في خيار
فان كان متماثلا فذلك عند العراقة فان كان روية في خياره ويرد الكل عند الروية على البيع اخراعى في غير الصفقة وفي
الكرم روية داخله وفي البستان روية رؤس الاشجار واذا اشترى ما ناسه الارض كالبصرة والبصرة فولية البعض على روية روية
عنده با فاحتمل به على الباقي في غلبة روية فهو لازم الكل في المحيط وموتى مقصود من الدارته انه اذا كان فيا متماثلا
شعوان وبيان حقيقتان فولية الكل مع روية البعض فولية روية الرتبة والعلو الا في بلد يكون مقصودا بعضهم اشتراط روية
الكل وبه الاطراف والاستحباب في البيت الصغير الذي يجر (غلة خا) يكفي روية الخارج كما في الخيار ويعتبر نظره كغيره في الاستحباب

أي بشره غير مبين فلو اشترى شيئا من الموكل كان الموكيل خيار الرؤية وفيه إشارة إلى أنه لو كان بشره مبيناً لم يرد له الموكل خيار الرؤية والى أن رؤية الموكيل بالرؤية لا يكون كونه الموكل فلو كان الإنسان برؤية ما اشتراه ولم يرد له فقال إن بيعته فخره
فخر مبني على الإيجاز كما في المتن أو بالقبض أي وكيل المشتري شيئاً لم يرد له بقضيه وقد آراه فليس للموكل المشتري أن يردده عنده و
الامتياز فخر فلذلك آراه وعلى هذا الخلاف إذا اشترى شيئاً على أنه بالتميز فلو كان وكيل القبض فخر إذا كان موكلاً إذا كان موكلاً
فخر القبض لا يطل خيار المشتري وفيه إشعار بأن خيار القبض لا يطل قبض الوكيل بالقبض وهو الصحيح كما في المحيط وصورة التوكيل بالقبض
أن يقول كمن وكيلاً من قبض لا يعتبر عنه ثم ظهر رسولاً بالبشره أو القبض وصورة أن يقول كمن لي رسولاً من قبض لا يرد له الموكل
ببيعته البراءة وحسن العمل بالبيع فيما يحسن وليس بالبيع ولا قبضه لتمامه وفيه فيما يشترط وفيه فيما يذوق وفيه في العقار
من أحد عنده ما يبيع ما يبيع وقال الحسن لو كان قبض قبضه وهو أشبه بقوله ومن لم يرد له لو قيد بالبيع لو كان قبضه لا يرد له
خياره وقال بعض الأصحاب ليس بخيار ولا اشتجار فإذا رضي سقط خياره وحكي أن على المشتري خياراً فخرها حتى انتهى إلى موضع منها
فقال إن هو فخره كدس فقلنا لا انفصال فيه لا تسلح في لانا لا يسوفاً فليكن كسوف في كافي الميسر ولو عرفت أنه لم يرد له خيار
له ولو عرفت أنه لم يرد له خياراً إلى العتق كما في المحيط وفيه إشعار بأن هذه الأعمال من البيع غير مسقط لخياره وكلام الكفاي في بيعه
مسقط وفيه إشارة إلى أنه لو اشترى ما لم يرد له ما يذوق فخره لا يطل مسقط خياره ومن رأى شيئاً فخره ثم اشتري ما رأى من الشيء فخره
أن يغير ذلك الشيء عما كان عليه عنده وفيه إشارة إلى أنه لا فضل بين طول المدة وقصرها والى أنه لو لم يغير ليس له خيار بل
فصل بينهما كما أشار إليه الكفاي لكن في النواصي عن الزهري وإن لم يوجد فيه أن من اشترى ما رآه فلا خيار له إلا أن
بعضهم لا يفرق ما عداه قيل إن اشترى ما رآه غير قاصد للبشره فخره خياره والقول للبايع مع يمينه والنية على المشتري
إذا انفصل في غير ذلك لا يرد له كما في الظاهر لأن قالوا إذا كانت المدة قصيرة فإن كانت لبيعة بان رأى أمته شابة
ثم اشترىها بعد شيرتها ثم وسمها بالبيع أنها لم تتغير فالقول قول المشتري كما في الكفاي والقول للمشتري مع يمينه والنية
على البايع في غير ذلك أي المشتري المبيع فيضاف إلى الفاعل وقد في هذا القول
فصل في خيار المشتري بغيره وهو خياره بغيره كما كان عند البايع ولم يرد له المشتري عند البيع ولا عند القبض كما في الهبة
أو راداً إلا أنه لم يكن خياراً بغيره لا يخلو على الناس ثم علم أنه يجب كافي المحيط وفي كلامه إشعار بأن البيع هو وعند البايع ما لم
يوجد عند المشتري لم يكن له ولاية الراد كما سيأتي ثم حذف العيب وجعل الكشف فقال لا يرد له العيب ثمه نقصاً ولو ليس
عند المشتري على اختياره الراد وفيه إشارة إلى أنه إذا كان له خياراً فخره فخره الناس بغيره الناس بغيره أي راد المشتري
على وجه البيع بان يكون بغيره البايع أو بعضه القاضى وعلى التقديرين فيسقط فخره قبل القبض فلا حاجة إلى أحد بينهما
فيسقط بغيره راداً وهذا كله إذا لم يكن من إزالة العيب لكونه ناقص المبيع بالنية والافساح الراد كما في قوله
قالا لا يرد له خياره على كل شيء بل ما لم يخلو من المساكه ومطهر من شيء والا باق كالكفاي في بيعه

وشرعا استخفا العبد من المولى ثم ادعى بطلان المصاهرة المستوع وليس بباقي لو فرغ من حمله او قرينة الى بلد او العكس فان باق
والاشهر بسيرة الدفكر في النخزلة والاصح فالباقي والبول في الفراش بلام العمد اي باق صغير وبلول صغير وسيرة صغير
لمال وان لم يكن عشرة دراهم وقيل ما دون درهم ليس بحبيب ولا فرق بين ان يسرق من بولاه او غيره لكن سرقه المالك من الموصى
للاكل ليس بحبيب لعقيد بحبيب فكل من نذر الثلثة من غير المميز بان يكون ما دون خمس سنين ليس بحبيب على ما قيل فلو عا
واحد من نذر في صفه في الماشي فقد رده وقيل لا يشترط المعاودة بل وجوده في يد البائع والاول الصحيح ومن باع
من عطف حمله على حمله والتقدير الباقي والبول والسقرة من شخص بالغ عدا او امه بحبيب آخر فلو حدث واحد مناهات لم يضر
عند البائع ثم في الكبر عند المشتري لم يرد له لانه من الكبير للخبث ومن الصغير للمرض وقلة المبالاة ومنه قولهم المبيع وقيل
اكثر من يوم وليلة وقيل ساعة بحبيب واحد اي في الصفه والكبير فلو جرت في الصفه عند البائع ثم جرت في الكبر عند المشتري فلو اراد
ولو لم يجز عنه فقدره عند كثير من المشايخ المسائل في الجيد والصحيح انه لم يرد برون المعاودة وعليه المحسوس كما في الكافي
واعلم ان العقل مقتضى الطلب شعا على الدافع والخبثون انقطاع ذلك الشاع مبين الدافع كما في النجاة والمختصين
البارقة من تحت وانما البقرة من الغنم وغيره كما في القاموس والاول مراد الفقهاء كما في المبسوط والفقهاء في النكاح
المبيحة والفاصلة بين البيع والقبض فبينة ومراهم من الابطال كما في الطائفة وغيره ومن الظن الفاسد الناشئ من قلة التماس
ان في المفسر لم يرد منه حصة الراحة منتنة او طيبة لانه قال ارادته الصنان ليعلم المصلحة ومنه في الابطال على ان عدل المصلحة
الطيبة من البعير لا يخفى على عاقل والثرثا والتحول منه اي من الزاكن من بذر الارادة بحبيب فيما اى سنة
الجارية لا فيه اى العبد لانه لا يستقرش في الجيد ليس الاولان بعينه الا اذا كانا فاشيين والزنا عيب فيه يد يا فيه
اشارة الى ان تكليفه من الفعل الصحيح بحبيب لكن في العمدى هذا اذا كان باا جروا لا فليس بحبيب برونه فاسد ان ينسب
الولادة ليس بحبيب وفيه روايتان والى ان المعاودة لا يشترط في جميع العيوب في النخزلة وغيره لا يشترط الا في الزنا
الزادى ان ترك الصلوة وغيره من الذنوب عيب والكفر عيب فيما اى في الجارية والعبد لعدم الايمان على المصداق
الدينية والاستياضة وارتفاع اى انقطاع حقيق ثبت سبع عشرة سنة وخمس عشرة سنة فبينة والافضل الاشمل في
آوانه كراهي المبيد بحبيب لانه علامة العار والاطلاق لا يخلو عن شىء فان ادنى سنة شهران وخمسة ايام في رواية محمد
ايوم كما في الخلاصة ومنتان في رواية الى حقيقه فزوه بياخذ القاضى لقلده وثلاثة اشهر في رواية الى السنن
في اثبات اقرار البائع او كوله ولا يقبل قول الامة ولا يسمع الذم على الادنى الا انقطاع الجيد او الجور
فمتان الولد الكبير كما في الجيد وان طهر عند القاضى عيب في البيع فلو باع قبل النكاح في المحكمة لم يثبت بان
ي كائن عند البائع بعد ما مات المبيع عند المشتري او عتقه اى المشتري في البيع محال اى باه باله وصوره
بيع المشتري على البائع بالانقضاء اى بانقضاء العيب بغير التخرج هو انما وتباين القبيح

ببيع

وعليه
كما في
العيون
كما في
او استوا

تجربة تقوم بالاعيب مع عيبان كان التفاضل عشر فيرجع بعينه المشي في هذا فانه لا يرجع بشئ ان ظهر عيب عندها خلاف
 الابي يوسف بعد ما اعتق على مال وقيل المشتري فان قيل غير من القيمة وعندها يرجع بالنقصان كما في المغر است
 الاصل انه ان تلف المشتري من غير فعل المشتري كالموت يرجع به وكذا من غير فعل الغير كالموت في ملك الغير لا غناق بجانب
 واما التلف بالضرر كالاغتراق على مال فلم يرجع له عيبا اكل بعينه من الطعام المشتري فلا يرجع بالنقصان ما اكل وبقى ولا يرد
 الباقي وعن ابى يوسف يرجع بنقصانها وعندها يرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى فان المكيل والموزون في حكم
 شئيين كشيء واحد واما عند باقي حكم شئ واحد واما اذا كان الطعام في وعاء لا يفتح حكم شئيين بل خلاف ذلك لا يرد في وعاء
 بالاتفاق كما في الويل والعمادى او بعد ما اكل كله فلا يرجع بشئ عنده هو الصحيح كما في المحيط وغيره ويرجع بالنقصان عندها وعليه
 الفتوى كما في الاختيار وغيره او بعد ما لبس ثوبين فخرق الثوبين من اللبس فلا يرجع بشئ عنده وهو الصحيح وقال يرجع بالنقصان
 اشعار بان لا يخرق لاسر ليس لم يرجع بالنقصان بل خلاف كما في المحيط وغيره فلا وجه لما قيل الظاهر ان المراد تخرقه بحيث يفسد
 مستمكا والافلا فرق بين التخرق وقيل الثوبين مع انه يرجع فيه وان ظهر عيب فيه لم يرجع به احد في بيع المشتري عيب جديد
 بفعل المشتري او فعل الاجنبى او باقته سماوية كما في العمادى يرجع المشتري به اى بالنقصان وفي النية لوزال العيب الجديد
 الرجوع به جاز والمبيع بدل النقصان خلافا للمعنى انى وما لى الترخا الى الرد اذا كان بدل النقصان قائما والافلا الا
 ان ياخذ اى المبيع البائع كذلك اى مبيعا غير ماله بجهته النقصان ماله ثم يحيط اى ياخذ زمان عدم اعتلاطه
 بملك المشتري كما اشترى ثوبا وقطعه ولم يحيط وقيل تنارة الى ان لا يعتلاط بملكه لا ياخذ البائع وذا بالاعتلاط وان رضى
 به المشتري كما اذا زاد زيادة متعده غير متولدة من المبيع كالصنع والنجاة والاباز والامثلة متولدة منه كالمسحوق بال فلان يمتنع اخذ
 في ظاهر الرواية ان رضى المشتري فان ابى وطالب نقصان انصاف فليس للبائع اخذ عند اثنين خلافا للمعنى واما النقصان المتولدة
 كالولد والثوب والاشغال فقبل القبض لا يمتنع الرد بالعيب ويرجع بالنقصان واما غير المتولدة كالسنة والعتبة فلا يمتنع
 الرد فيصنع القهني الاصل في زيادة المشتري مجانا كما في المحيط وغيره فلا يرجع المشتري على البائع بالنقصان ان باع اى
 المبيع قبل اى الاعتلاط لانه اذا لم يكن من المبيع امكان الرد وقيل اشعار بان لو باع بعينه لم يرجع بالنقصان بجهته باع وكذا اقبل
 الباقي على الصحيح ولم يرد عنه كما في المحيط يكون له عدم الرجوع ويرجع به ان باعه بعينه اى الاعتلاط لانه اذا لم يكن من المبيع
 امكان الرد وان ظهر عيب فيه لم يقبله البائع كسب الحوز وشحوه كالنور والفسق يرجع المشتري بالنقصان من ثمنه انى
 المكسور المنقوع به لانه الرد بالكسور الا اذا رضى باخذ المكسور ويرجع بالكل من ثمنه في تخيره اى المنقوع به بان كان خالفا
 او ثمنه او لم يكن ثمنه لبلان الرد فيه وبالقى وقيل تنارة الى انه لو كان بقتله قيمته او بعض من ثمنه بجهته غير و
 قبل الطل العقد فله القدر ويرجع بكل الثمن الى الاول كالمشتري وعلى هذا الوجه والرداء والقصد والقصار فان قطع ووجد مقتله
 يصلح لكل حيوان يرجع بالثمن ان رضى بالنقصان كما في الكمانى واذا اراد على الا باقى اسع نحو الا باقى

والمعنى

والقول على الفراض الوترية المجنون من عباده لا تعرف الا بالخبر بان يقول المشتري ان المجنون كان في يد البائع وقد وجد في يدي
 وزاد في غيره كلاما في العقر والكبر فانه ليس بصحيح في الاختلاف كما فيقال انما يفتى اوقع عند المشتري فان اكد اشبهت
 المشتري انه اوقع عنده اي المشتري بالبيعة ان كانت او تناول البائع اي اقتناء عن كماله على العلم بيقين
 الا باق عند المشتري ان لم يكن للمشتري يقين وقوة اشعاع بان تحليف البائع قول الكل وقوله في الكافي وغيره انه يحلف عند
 واما عنده ففيه خلاف والاصح انه لا يحلف ثم بعد ذلك ان انكر البائع الا باق عند المشتري واما حاله فان قد المشتري
 على اقامة البرهان والبيعة برهن ان اوقع عنده البائع او على انه اوقع بالاباق وان الحال تحته او حاقه اي البائع
 على القيات لانه تحليف على فعل نفسه وهو تسليم المقتود عليه سلبا فلا يرد في يقيني ان يكون تحليفا على العلم لانه على فعل الغير
 وهو الا باق انه باعه وسلمه وما اوقع عندك فقط انضم الطار وتفتيها تحفته وحركات الطار في كافي والقاموس و
 على المطن باع العبد وانه اكره غير ما وشه الا باق عند البائع الى وقت تسليمه فانه حال من فعل كل الفعلين الفصل الثاني
 الحدود والبيعة في الحيل والخيرة والتحفة والكافي والذخيرة وغيره او به ان لا يجوز ان انشا عيين والمفتيين في زماننا
 قد تروا باسما ككلمة قطانة يحلف انه لم يلق في الارز منه الما حيلة في يده ولا في يد البائع اذ لو كان في كفي البائع لانه قد يربط
 من التكليف على انه لو اريد ذلك ليقال بالابق الا عندك ثم اشار الى عبارة اخرى في كفيته التحليف بربطه من ان يربطه
 فقال او حلف بالله ما لحقني الرواحي حق هو الرد على غيره الرواحي اي بسبب شيعية فان حلفه لا يرد على البائع وفيه
 اشعار بان لو استخلف البائع على الرواحي حلفه ان لا يربطه في الربطه الرواحي على ما قال اكثر العلماء واما فخص هذا النوع من البيع
 لانه لو كان مما يغيره الاطباء والنساء فواحد من كفي وان كان الانسان اوطر او كان مما هو الطار كالا صبي الزائدة رد ولا
 استخلاف وتما في الذخيرة والاشن بالاجبار على المشتري وان يقبل البيع او اوعى العيب الموجب للفسخ بان لم يربط
 البائع عن كل عيب لم يربط به ولو اوعى العيب حتى يقبل من عند القاضى فانه ليس عدم العيب يفتي او الحكم بالفسخ البائع
 او يفتي على ان المشتري رضي بالعيب بر عن كل عيب وتناول المشتري عن الحلف على الرضا او البراءة وهذا اوق
 العيب كسقي الدواب للاطلاق بخلاف سقي الكسك في مداواة الجرح والاستحمام روايان كما في الحيل وركوبها في
 في حاجته اي المشتري رضا فان تصرف المشتري بعد العلم بالعيب يعرف المالك مطبل يحقه في الرد لانه دليل الامساك
 بخلاف ما اذا وجب في الدابة عيبا في السفر وخاف على الحمل ان اتركها فانه يرد بالانه معذور كما في الزايد لا يكون رضا
 ركوبه له على صاحبه او سقيه او شراؤه غلظه مستحسنا ثم اشار الى تعليل فقال ولا يرد منه اي المشتري من الركوب
 للفرد وقيل ان الاخيرين فهو لان على الايدي لم يجره كاشيخوخة او لصعوبة كالبهايمة فالركوب بدون العجز والصعوبة نفس كما
 في التمراشي ونقل عن النخاية والكفاية تفصيل لم يوجد فيه ولو شري نحو عبيد من مما استفتي كل منهما بالآخر
 في الانتفاع كشوبين وروحي ثور غير الوفين واخر زيه عمالا يستغني كزوجته الما الوفين وزوجي نعم ودماعي باب

ا في غير المذبح كما في الكوفة، لكن في المحيط ان بيع ثمن الجوس باطل، ابا يوسف نقله في المحرر وخرج عنه جميع المفسرين لانه يقع
 من حيث الاتفاق في الارض ويحل فيه قس وتور من خذف لاستيناس البيع لانه لا يقسم له ولا يقسم من ماله وكذا في بيع برون
 مكتوب اليد ان على المالك ان ياتي بالمدينة بالمعنى اى بطل بيع هذه الاشياء بالبريد او باليد بوقية اشارة الى ان بيعها بالبريد
 غير باطل وفي الشرح ان بيع غير متقوم بالعرض باطل كالبيع بالبيع كمال في التوقف انه فاسد عند بعضه وبطل بيعه في
 اى عبد جاسم في الكحل فقه الى من البدين وبيع تركه اى يتركه الى يتيمة منها وان اسمى فتم
 كل من البدين وجاز في القرن والكتابة ان سمي عندنا كما في الكافي وغيره لكن في الحديث والميسر وغيره انه فاسد في ما عدا
 كما فسد قبل التسمية عندهم والظاهر ان حكم بيع الباطل ان لا يصير البطلان ملكا له من المتباعد في اى فساد
 باذنها فالقوة من امانة يملكها عند من يملك القيمة عندنا كما في الاختيار وهو صحيح على ما ذكره في شرحه
 كما في قاضي خان وفتح البيع اى بجميع اركانه وشروطه واصوافه الخاجية المتفرقة في شرحه الى مملوك له من غيره
 او مكاتبه وام ولد المملوك ثم اوصى الى قرن غير اى البائع فهو اركان ذلك القرن في المشتري او غيره من جهة من القرن
 في الصوتين وان لم يسم احد من المالكين فصح الى وقت اى موقوف كما اذا باع ضيقة لبعضنا وقفت فانه في المالك
 بوجهه عند المشتري والسعدى وفيه اشعار بان اذا باع كراهية سبب لم يخل المسمى فيه وذا اذا كان نادم او لا فقد دخل
 على ما قال بعضهم كما في المحيط وفسد في العرض بيع العرض اى غير الثمن بالآخر ونحوه بالمعنى يتقوم وبطلان في آخر
 اى اتفق واصوافه دون اركانه وشروطه وكذا فسد على اى بيع نحو انما بالعرض لان النية مقصودة لا تكون بخلافه والخبر
 المتين على الغنا ولم يغير طاني سلكه عدم الجواز لاحتمال البطلان فهو ليس بالنسب كما ظن واعلم انه من شرطه في افساد
 مما يفسد البيع من جهة اشياء على ما في المشايخ من عدم المالك والغرفة والحياته والعجز عن التسليم ووجود النقص والشرط
 يجوز ويضيق المباحات اى غير المملوك كطبخ الصمغ وحشيشة وطير الهوام وسكك الحجر وانه واد البير والذئبة قبل ان
 تملكه بخلاف الاخر فلما في حوضه من نخاس او منقرا فصح باع جاز بشرط ان يقطع الجارية حتى لا يخلط المبيع بغيره ولو
 اشترى كذا وكذا فقه من ما افترت به من جاز وعنه لو اشترى من ثمنه كذا وكذا فقه من باءه على ان يوقها في فقه جاز
 انه فاسد لان الماد معدوم والقصر لم يجهز كما في المحيط والادوية بالعرض لا بالشركان بيا به باطل كما ذكر في الشرح ولا يجوز
 بيع الاقدرة للبائع على تسليمه من مملوك كبير او سكاك خذو اى في بيتا جيب ليكر اخذ الا كسيلة اى باحتيال منه وفيه
 اشارة الى انه لا يجوز بيع الابن الا اذا علم انه نادم اليه فصح المشتري بالانتظار على ما قال الكوفي وقد يكتفى من المشايخ الى انه لو باع
 ابيته الى عقد جدير والى انه لو باع فسخ حمام بالنهار لم يخرجه بالليل جاز ولو باع ما دخل موضع لا يستطيع الخروج عنه فانه باطل
 وبهذا اذا لم يتيه له موضع الا فيجوز بطل خلاف كما في المحيط والى انه لو بيع ما يطير في الهواء فلو عاد الى بيتيه جاز كما في النهاية او
 الا يصير للبايع كما اذا باع جذعا في حفن او لبته في جدار او دراعا من ثياب من خرج شجرة من طرف مملوك او غلته بغيره او حقت

البيع
 في البيع
 في البيع

مثل هذا الخلف وفي الاكتفاء بشعار يجوز بيع اجزاء غيرهما كالشعر وغيره ولو تيقنته وفي العصبين اتيان كفا في المحيط ولا يجوز بيع
 جباله يتيه ولما قبل في لحيته فيجوز بيع جباله السبع المذبح وكلمة اللحم المخمر وان كان للسوق فانه لا يلزم لان لا يمتنع في المحيط ولا
 وود القرأى الابسيم خلافا لمحمد وكذا اللبي يوسف الا اذا لم يظهر القرنية كما في المداية لكن في المحيط انه قول الشيخين والفتوى
 على قول محمد ولا يصح فيه لفتح اليام اي بذكر الشعر او بذكر وود بالفارسية (نظم بيله) لانه يتفقد من حيث ذاته خلافا
 لما في الجوز لانه كبد البطيخ وعليه الفتوى كما في الخلاصة ويجوز ان يتعلق اختلاف بيع الدود والياف في التجديد على صاحب
 يجوز بيع دود القز ويمن بتلفه ولا موضع العلوي علو السفلي كسائر الفهم ومنها فيهما المعيد سقوط اسر العلوي لانه لم يمتنع
 الا حتى يتعلق بغيره او اساقه فلم يكن مالا ولا متعلقا به وفيه اشارة الى بطلان بيعه بعد سقوط اسر السفلي واسر البعير العلوي
 سقوطه والى جواز بيع الشربون الارض لانه متعلق بالمال وفي رواية لم يمتنع لبياله وهو غير متعلق بالمال والى جواز بيع الطير
 وحس المورد ولم يمتنع بغيره عند العامة للجماله والبيع السيل وحس التيسيل فلم يمتنع بالاتفاق الكل في المحيط والبيع متعلق بالمال على انه
 اتم وهو عيب وبالحسن اختلاف انه فاسد او باطل كما في الكرام في وفيه اشارة الى انه لو اشترى شيئا على انه النجدة فاذني عليها
 فالبيع جائز كما اذا اشترى مضاعف على انه ياقوت شامر فاذا ابراهمه ان لا ان للمشتري ان يغيره فاذراه والاصل ان الاشارة واثنية
 اذا اجتمعت في عقد فان كان المشار اليه من خلاصته جين المسوق فالعبرة له والاشارة لغو فالبيع باطل لان البيع معدوم والذكرة
 والاشارة في بني آدم جنسان بخلاف البهائم وان كان من خلاف وصف المسمى فالعبرة بالمشار اليه والمشتبه لغو فالبيع جائز واسر
 ان العبرة للمسمى اذا لم يعلم ان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فاما اذا علم انه فالعبرة بالمشار اليه فالبيع باطل منسك هذا الحكم
 وانشاء الى عيب قائم جنينا القصد العقدة على العبد كما في المحيط ولا يجوز بيعه لغيره بشرامه ما باع البائع من سلعة او غيره باسواء
 كان الشراء من البائع او من قام مقامه كالوارث وسواهما كان البيع لنفسه او لغيره بالوكالة ما قبل مما باع من الفتن
قبل نقد كل شئ امي شئ ما باع الاول او لحيته لان بين التبيين شئ به المقابلة وهي مثبتة لشئ به الربو والشيء
 في الحركات كالحقيقة وانما ترك فاعل الشراء ليشمل شر امين لا يقبل شهاوته للبايع كعبد ومثل ولده ووالده سواء كان
 شراؤه لنفسه في حياة البائع او بعد وفاته عند علي قول بعض المشايخ واما عند ابلي يوسف فلا يجوز شراء الوارث مطلقا خلافا
 لمحمد وانما قلنا من البائع لانه المتبادر فلو اشترى المشتري الثاني والموهور له او الموصى له جاز وفي قولنا قبل مما باع اشارة الى
 انه لو اشترى مثله او اكثر جاز والى ان الفساو عند اتحاد الجنس فلو اختلف جنسه جاز وفي قوله قبل فانه ثمة اشعار بان لو اشترى
 بعدد يجوز وبان المبيع لم يغير لحيته فلو تغير جاز كما اذا تغير معمر الكل في المحيط وكذا اشترى ما باع البائع او وكيفية حال
 كون ما باع مع شئ آخر لم يغيره امي ذلك الشئ قبل نقد ثمة الاول ولم يذكره لاسبق ثمة متعلق بالشر الاول
 او الاقل او الاكثر لكن يكون حصة من المبيع الاول اقل من ثمة فيما باع متعلق باليجوز فيصير فيما لم يبعه فلو اشترى حارث
 بالف ثم باع مع عبد به من البائع قبل نقدها جاز في العبد وفسد في الجارية لانه شر باقل مما باع ولا يسير الفساد لضعفه

وفوائد القيمة وقدرت ولو بيع المسلم مكان الممن من الاستدراك ولا شراء ريت ومن الرتيون على ان يوزن فيطرقه
 بشرط وزنه معه وان يطرح للطرف كذا في احد عشر طرطا مثلا لانه شرط نافع لا يقتضي العقد سحلا في شرط طرط مقدار
 وزن الطرف فانه يجوز لانه شرط يقتضي العقد وان اختلفا في الطرف ومقداره قال القائل للشرطي مع يمينه ولا يخفى
 انه مستغنى عنه بقوله لا يجوز ولا يفيد البيع بشرط حرفه الباء او على دون ان وان كان خلافا الظاهر فان ان يطل للبيع
 وان كان في شرط ضرر الا في صورة ان يقول بعتك ان معنى فلان به فانه قال لا يفصل سحرا بخلافه فاذ وقت ثلثة ايام
 في آخره النهاية وغيره والمتبادر ان يكون بلا او فلو قال بعت هذا العبد بالثمن درهم وعلى ان يقتضي عشرة حبار البيع
 كما في المحيط لا يقتضي العقد اي لا يجب ثمن البيع وفيه اسسه ذلك الشرط يقع في احد سحرا اي المتعاقدين كشرط البائع
 ان لا يسلم الى المشتري الى شهر او اقل واكثر او يقرضه بالالا او يهبه او يتصدق عليه بما لا او يجره او يبيعه وكذا في الشرط
 او نفع لم يبيح بمتى اي ثبت له حق فيصحب منه طلبه مثل ان يبيع عبدا بشرط ان لا يخرج من ملكه او يسوقه او يكتسب
 او يدير او غيره ذلك فان كل واحد منهما مفسد للبيع وفيه اشارة الى ان البيع جائز بشرط يقتضي العقد كشرط تسليم البيع
 والشحن او الملك للمشتري وكذا في شرط فيه مقرر لا حدها خلافا لابي يوسف وكذا بشرط فيه نفع لم يبيح بمتى كشرط ان لا
 يخرج من ملكه فان كان المشتري اكثر تعاهدا به وكذا بشرط لا يفتح ولا يفر كما اذا باع طعنا بشرط الاكل كما في
 المحيط وكذا بشرط ان يفتح بغيره بشرط ان يفتح من اجنيا وراهم فان الشرط باطل كما في الاختيار والارائه لو كان شرط لا يقتضي لكن
 يلزم كاعطى المشتري الكفيل او الممن بالشرط لا يلزم كمن يرد الشئ بغيره كاجل او الاجل ولم يرد لكنه متعارف كالانصاف
 وخدو البائع تعاهدا كان البيع فاسدا لكنه صحيح كما في المحيط وغيره ولا البيع بشرط هو تاجيل الشئ والبيع العيين الدين
 اجل اي زمان او شرط الوجوه في كمال الاجل كوقت قدوم الحاج او اخصا وفيه اشارة الى انه اذا باع مطلقا ثم اجل
 به الاجل صحيح واخر المطالبة والى ان الاجل المعام في المبيع والشحن الممنين صحيح لكنه باطل كما في النهاية والى انه لو اجل
 الشئ في المخرج او صوم الفساري او فطر اليهود فان كان معلوما فصحيح والا ففاسد كما في الاختيار واما حيل اللان في النوع
 في يومه العامة وهو اول يوم من فردين ماه وفيه فراخ خاصة وهو يوم السادس منه وفيه فراخ السلطان وهو اول يوم يكون في نصف
 شهر الشمس اول وجه من وجات الحمل وفيه فراخ الجوش فيقال في يومه المقيدين وهو اليوم الذي دخل فيه الشمس الحوت والمجران
 نوعان عامة وهو اول يوم من فراخها على يوم السادس عشر من شهره وخاصة وهو اليوم الحاموي والعشرون منه
 الفساري سبعة وثلاثون يوما في مدة ثمانية واربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اجتماع
 النيران الواقع بين ثمانين شباط وثمانين رز ولا يجوز يوم الاحد ويوم السبت لا يوم السبت الثامن من الاربعة يكون
 فطرهم يعني عيدهم يوم الاحد في ذلك فطر اليهود وان ياكلوه سبعة ايام من ثمن من الشهر السابع من شهر تاخيرهم ابتداء
 قبلهم في يومه موافقة لموسى وقومه عليه الصلوة والسلام فانه يخرج من مصر في الخامس عشر وعبر عن الجحش

ولا يمين جاني او مبر او ام ولد او مكاتبه او غيرة ولا يمين زوج غير محرم مثل ولدي يمين الغوين من الرضاخ والزوجين واليمين
 اذ كانا رجلين لكل منهما شقة او بصري رجل او رجل وامرأة او مكاتبه او مضاربة وتامة في النظم وعن ابي يوسف ان بيع احدكما باطل عنه
 انه جائز مكره في غير الوالدين وفيه اشعار بان الكراهية تمتد الى البالغ وان ضيا بالفقير وقيل ان اراها وصيا به فلا يفسد بغيره
 عن ابي يوسف وعنه لا بأس ببيع المهر المستحق اذا ضيا كما في الحيض ولا يكره بيع من يغيره والمراية النسبية بغير العارية حلت له عليه
 وسلم واشارة الى صورته هي ان ينادى الرجل على سلفه بغيره وبنايه ويزيد الناس كما ان يرضيا بغيره وفيه اشعار بان لا يكره
 بيع ما ليس له وبيع ما لم يدرهم وهذا عند ابي يوسف خلاف ما في الخبرات وعنده وتامة في كراهية بيعه في النسب
فصل في الاقالة اي اقالة البيع غير السلم فانه ليس ينسخ كما في تحالف الهداية فسخ للعقد ان كان في حق المتعاقدين
 فيما ثبت بنفس العقد من غير شرط فيجب عليه البطلان والتمس الاول كما ياتي ولا يسلط بالشرط الفاسد بخلاف البيع وبيع ان يبيع منه
 قبل استرداده المبيع ولو كانت بيعا بطل وبيع استرداده المبيع بلا اعادة الكيل والوزن وانسخ لغة النقص والتفريق كما في القاموس
 وشرع رفع العقد على صحت كان قبله بالزيادة ولا النقصان والتمس قدام المحققين والحكم في مثل اقاله الوارث وفيه اشارة الى انها
 لغة الفسخ كما في القاموس فان الاحكام الشرعية على وفاق المعاني اللغوية كما في عوالة الهداية وقيل ان اقاله القول السابق فان الفسخ
 للسبب وبما من نبات الباء على ان يحال الى الابواب مما يحتاج الى السماع كما تقرروا الى انها شرع الفسخ والعقد عند الغنم
 منه والى انها باطله ان لم يمكن جعلها فسخا والى انها يحتاج الى الاستحسان فيقول فيح بلفظي ماض وبار وماض عند اختيار الفسخ
 على اختلاف النسخ فتمت اقالة بعد ولادة المبيعة المقبوضة او الزيادة المنفصلة بالغة الفسخ بخلاف المنفصلة فاشيا
 لا تمنع كما لا تمنع الزيادة في المبيع قبل القبض يبيع من جهة المشتري من البائع في حق ثالث غير العاقلين هو انه سجد في حق
 تعالى فيما ثبت بالشرط لا بالعقد فيجب بها اي الاقالة الاستبراء في الجارية فانه حق الله تعالى والتد ثلثها ويجب بها الشفعة
 في القمار فان الشفعة ثلثها ويجب الثقبان لو كان البيع السابق صرفا ولا نقط الزكاة اذا اشترى بعروض التجارة عبدا للخدمة
 بعد التحول ثم روبا ليس بغير قضاء فاسترد العروض فملكته في يده فابيع في حق الفقير وصحت الاقالة تمثيل المثل الاول و
 ان شرط في حصة اي المثل الاول واخره بغير عاقل انما تبطل عنده بغيره كمن في الحيض والاحسن تقديمه به الحمله لانه من فروغ
 الفسخ او شرط الاكثر حال كونه منه اي من المثل الاول فيكون للثنتين و يجوز ان يكون اللام زائدة ومنه قبضه او لغيره
 اخر عاريا عن اللام متعلق به اي اكثر منه كما ذكره الرضوي وكذا وصحت بمثل وان شرط الاقل لا يفسخ هو رفع ما كان قبله
 المثل ويلغو غير الجنس والاكثر والاقل الا اذا تعيب المبيع عند المشتري فانه الفسخ بالاقل وصار المحطوط بارا فقصان
 العيب فانه اصل الى حقيقته وفرعه واما اصل الى يوسف فموان الاقالة في حق الكل الا ان لا يمكن بان كان المبيع منقولا غير متعيب
 فيجعل فسخا الا ان يمكن بان كان المبيع عرضا بالكا وعنده ولام فبطل واما اصل محض فانه الفسخ الا اذا تعذر بان رافعيه مع الا ان لا يمكن
 فبطل كما في المفسرات في جميع ما ذكره من الصور ارجح مع الا الاخير عند ابي يوسف لان ما يقبضه وكذا عند محمد والاساس دسته

التي هي من اقل فائده لا غير متقدرة في اختلاف الحيوان و تعلم ان هذا الاختلاف فيما اذا احصاست الاقالة لم يلفظ الاقالة اما اذا
 اشير اليها في المناقشة المتعاركة والادعاء فانما يقع خلاف كما في البيع في غير ذلك ولو كان يلفظ البيع في جميع خلافات كما في الاختيار
 ولو اشير اليها في الاقالة فلا كذا في البيع لان اقله ان يقع في البيع لان الاقالة لا تقتضي بقاها بقاها المتعدد
 عليه في جميع الاقالة في البيع لان البيع من جهة كما في المبيع والاك بيعه امي المبيع كونه احد
 المبيدين في جميع الاقالة لغيره اي المالك لم يمنع في الباقي الكلام مشير الى ان المالك لم يبدل في بيع الاقالة لكن في
 الاختيار وغيره انه لم يمنع في الصرف لان الاثمان لم يتعين في الاقالة

فصل في البيع فقه جعل الشئ من البيا وغيره ما اشير اليه ليقول ان يشترط اي يحصل بان يشترط بغيره الا في البيع
 بيع الاصل من الشئ من البيا وغيره ما اشير اليه ليقول ان يشترط اي يحصل بان يشترط بغيره الا في البيع
 به اسه ياقام على البائع من الشئ من البيا وغيره ما اشير اليه ليقول ان يشترط اي يحصل بان يشترط بغيره الا في البيع
 مع فحصل اي زيادة شئ معلوم من البيع فيمنع به التولية ولا يصح بيع (وه ياروه) الا ان يعلم بالثمن في المجلس كما
 في الاختيار وقوله (وه ياروه) عجمي مضافا عشرة باحد عشر او عشرة وعشرون باحد عشر او عشرة وعشرون باحد عشر
 استحسانا او باحد وعشرين قياسا والا وانه يبيع بجمهور كما في التولية وما قلنا من معنى باشره في البيع من المصنفين
 يمتنع بالقياس والمالك كونه يمتنع او ممتدة او وراثته كما في التولية وقوله اشارة الى ان البيع باعتبار الثمن اربعة فان الثمن
 السابق ان لم يكن ملحقا اليه فهو المساومة وان كان ملحقا في المثل تولى له والزيادة مراعاة والمفتقان في تفسيره الى ان
 والمجوز في الموضوعين خبر وجرى الضمير مجرسة اسم الاشارة بالاسماع من الثمن ما وقع عن الكل ان قوله به بناء باشره
 وعن البعض انه حينئذ ان كان المراجعة من طرف الجملة يمتنع المساومة وان كان من طرف الفرد يمتنع المساومة
 بلا تقدير المجزوء وشملها اي التولية المراجعة ثم اراه قبلما يمتنع كيلي او عزلي او عدوي متعاركة لانه لو اشترى بشي
 لا يباع تولى له ولا مراعاة لجملة القيمة لا يمتنع الا بالتمتعين وكان عليه ان يريها ويبيع من يملكه لانه لو اشترى بشي
 ممن يملكه كالتسوية يجوز لغيره على اداؤه وان لم يملكه ليل البيع لانه القيمة بغيره كماله في المحيط وغيره وانه اي البائع
 تولى له مراعاة ضم اجماع الفقهاء الى راس المال من القصر الذي كافر به من ان يبيع في البيع اجماع الفقهاء كالمس
 فانه المصدر في الحرف غالبا واجر المحل وكذا الدابة وتحتها كاجر الصباغ والحياد والعتال والقطر والكرى وسوق
 الغنم وفتحة الرقيق وان حيوان وكسوتهم بالمعروف بخلاف اجرة الطبيب والبيطار والحنان والراهن وعلم الفرائض والشعر
 وغيره من الاعمال فانما يوجب زيادة في البيع او قيمة لغيره وما لا فلا كما في المعصرات وفراشا قاربه لانه لا يضم (الباج)
 الذي اخذ في الطريق الا اذا عرف بين التجار بالضم وكذا اجرة المسار الا اذا اشترطت في التولية الى ان ما عمل بيده
 من قماره او خياله او غيره لا يضم كماله في المحيط وغيره ويقول البائع اذا ضم قائم البيع على يملكه من الدراهم

او المنتسب بكل من الصغر والشبهة ونحو البقر ونحو الثوب المروي والمروي حبسان لثقتان الاتحاد المذكور والبر والشعر والتمر
والملح كيلي اي منسوب الى الكيل والنسب والفتنة وزني ذلك وغير ما اي الاشياء الستة يني على العرف اي عرف زمانه
صلى الله عليه وسلم او زمانا فالاموال الربوية غير مقصورة على استيفاء عرف كيد ووزنه بالنفس لم يستطع قلي ووزني ابد كما هو
اما بالاض فيه فما عرف كيد ووزنه على عمده صلى الله تعالى عليه وسلم فكذا وان خالف عرفنا والمعرف فما المتع عرفنا وهذا
عن الطرفين وانما عنده فما المتع عرفنا وان كان كليا او فنيا على عمده صلى الله تعالى عليه وسلم كما في المحيد وفيه شارة الى حوا
كون الشيء كليا او فنيا وليس كيلي ووزني كما لو فانه عند الشخبين ليس كيلي ووزني وعنده كيلي ووزني كما في اخره والى انه لا
في الجوان والزرعي والعدوي لثقتا فجاز بيع ما به جواز بائتين منه كما في النظم وغيره فان وجد الوصفان اي القدر والمهتر
معهم الفضل والمساواة اسم من شاي تاخر كالتسوية على القطعية كما في الطلبة والمعنى حرم هذا المبيعان بسبب الفضل الحقيقي
والحكمي فلا يحل كل ولو لم يبق الفضل لكن يجوز فيه سائر التصرفات مع الكد اتمه لانه يبيع فاسد في تاخير النساء فإبانه انك من باب النقد
كذا كفر منك ولا خلاف بخلاف منكر لولا النقد بخلاف ابن عباس رضي الله عنهما كما في الزاهدي وروى رجوعه عنه على ان الصحابة
لم يبيعوا الاجتهاد وفيه تحلة كافر او كالك صواب النصارى فيهما خال دون كما في الميسور وغيره وان عد ما اي الوصفان حلالا
الفضل والمساواة عشرة اذ من الاشياء بغير ثمن او ثمن وان وجد احداهما وهو القدر في الثمنين والثمنين والمجنس
في الثمنين حرم المساواة اذ اسلم قفيز ثمن في قفيز شعير لا يجوز لوجود الكيل في ثمنين كذا اذا اسلم الحديد في الزعفران لوجود الوزن
فيهما وكذا اذا اسلم الدرهم في الدرهم لوجود الوزن في ثمنين وكذا اذا اسلم ثوبين في ثوبين لوجود الجنس في ثمنين واما اذا اسلم الدرهم
في الزعفران فحوزه لانه لم يوجد الوزن في ثمنين او ثمنين بل في ثمنين وكن كذا اذا اسلم الفلوس في الرصاص لانه لم يوجد الجنس و
الوزن الا اذا صار كاسد فانه صار وزنا فوجد الوزن في ثمنين كما في المحيد فقط فله حرم الفضل في بيع قفيز بغير قفيز شعير و
نفس اذ من الاثواب ثمنها القدر فان القدر والمجنس ثمنان في اثبات التسوية لوجوب حرم الفضل الحقيقي والحكمي كما في الحديث
فكانا معا لولا انه لكان الفضل الحقيقي قوي والحكمي ضعيف فكل منهما صالح لان يكون عليه ثمنه دون الاول فلا يني ان حرم الفضل
مع احدهما الفضل كماله ولا يجوز ان يباع الكيل بمثل الامساك كليا فلا يجوز بيع برب يساوي او لا اذا علم انها ثمنان كليا
الارواية شاذة عن ابي يوسف وقد اخذنا من اصحابنا كما في اخره وعليه الفتوى لعموم البلوى كما في الفصوات ولا الوزن في مثله الا
تساوي او فوا فلا يجوز بيع الدرهم بمثل يساوي كليا الارواية شاذة عن ابي يوسف انه جاز اذا اعتاده الناس الكلام مشي الى الجاه
تراخي كليا كيلي مثل ثمنان جاز وكذا لو باع وزنا بوزن مثله مثل ثمنان كليا كيلي كما في المحيد واعلم ان الكلام معطوف
على الشرطية فيكون مصداقها التخييرية فلم يكن كبر كما ظن واجيد من الربوية والمروي من رواد الكرم رواد قاي فسد
ويجوز ان يكون من رادى كرهى روى لثقتين فهو روى اي بالاك من روى عليه لم يقيد بخطاءه كما في القاموس فهو موهو او
ناقص على فصيل ومضاعف منسوب سواء اى مشاويان في حكم الربوا وكذا لو باع البعير بغيره من الربوي

جاءوا كونهما ملكا للبرمجيد و باعه الوصي فابدل بالردى لم يجر وكذا لو باعه المرفيع حتى اعتبر من الثلث كما في حكم أم الحسن وجاز بيع حقة
من بر وازار و عدى او نحوه و هي لبيع المعهدة و يكون الفاعل بالاعتين كما في الصحيح والمقاس كمن في المغرب العاموس والطلبة والنبات
علا الكف حقة تين ولو من جنس لانه كقابلة اخففة الجيدة بالروتين فيساويان وفيه اشارة الى ان كل واحد من البديلين من المبيعات
او لم يلبخ لصفه مبيع او خفي على الرايتمين والعبارتين فلا بأس به واما اذا بلغ احد هاون الآخر ففيه روايتان فلو باع فحل
من لصفه القف من البقية فمعه جاز على رواية الاصل كانه مكره على ماري عن ابي يوسف انه يكره ان يبيع حقة بتمتين وكان القيل
ان ما حرم منه الكثير فقد حرم منه القليل كما في المحيط وغيره وجاز بيع فاسق لبايدين باعيا سهماي بسبب تين ذوات البيلين ففهموا
فسا لها البسيلة لا معنى مع كما ظن فانه حال ولا يجوز تنكيه ما جاز كما اقر جميع العيين على نحو فلو كبر او بده البيع لم يجر عند محمد لانه يشر
كالدعم وقال ان الثمن بالاصطلاح وقد طيل مثله وفيه اشارة الى انه لو كان كلاما واحدا معا غير معين لم يجر كما في النهاية وبيع المثل
من الشاة او البقر مثلا باحويوان الحى ولو من جنس متفاضلا لانه موزون بغيره وقال محمد لم يجر في الخنس الا اذا علم ان المثل
من لم ذلك الحيوان ليكون بعين باراء السقط وفيه اشعار بانه اذا كان مذبوحا غير مسلخ اي غير مفصول عن السقط لم يجر وانه اذا
لم يكون مفصولا لانه لا يجوز اذا السلخ ونسأ و كما في المحيط وبان يجر لم يبيع جاز وفيه روايتان وعنه ابي حنيفة ان المثل
اذا طبع خرج من اوزن حتى جاز بيع بعض متفاضلا كما في الخنزيرة ولا بأس بوجوه المثل واحد باثنين يراى كما في الطرية والغير
المفصول بجنسه ولو غير مفصول تساوى كليل لانه كليل وعنه الفضلاء انه انما جاز اذا كان مكسعين وفيه اشعار بانه لو بيع وزن المثل بغيره
روايتان كما في الطرية وبيع الرطب بالبرطيسا وبيع الرطب بالتمر كذلك وبيع الرطب بالبسر والتمر بالبرطيسا وقالوا
لا يجوز بيع الرطب بالتمر لانه صلى الله عليه وسلم سئل عنه فقال انفقوا في اخف فقل نعم قال فلا اذن واجيب بالسؤال
عن البيع نسيان على الصحيح كما في سنن ابي داود والراون السوال التنبية على اشتراط المساواة لا الاستعلاء فلهذا النفي بعدم المساواة
بين النقد والنسيئة كما اشير اليه في نهاية المعنى فمن الظن السور والجواب بان السوال حينئذ لا يلزم استفساره عليه الصلاة والسلام
وبيع الحب بالبرطيسا والحب بالبرطيسا وبيع الحب بالبرطيسا وبيع الحب بالبرطيسا وبيع الحب بالبرطيسا وبيع الحب بالبرطيسا
عن ابي يوسف في الجوز والبرطيسا او مياح لا يشتبه اى بيع البرطيسا بالبرطيسا او مياح لا يشتبه اى بيع البرطيسا بالبرطيسا
تساوى كليل او يبيع البرطيسا او مياح لا يشتبه اى بيع البرطيسا بالبرطيسا او مياح لا يشتبه اى بيع البرطيسا بالبرطيسا
الا ان يعلم تساويها بعد الجفاف واليبس كما في الطرية والتمر المتقطع او البرطيسا المتقطع ستم مفعول من الفع الربيع في النجاسة اذا
القاه فيها ميتة وسخج منه اكله كما في المغربى الذى اصحابه ما وافق بالمتقطع فمما اى التمر والبرطيسا لا يشتبهان عودا
الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه كما ظن على ما ذكره الرضى وهذا عند الشنخين خلافا لغيره وفيه اشارة الى ان الجوز
يبيع احداهما بالبرطيسا وتذا عنه خلافا لشنخين كما في الكافي وغيره والبرطيسا اختار قوله في تعيين تساوى كليل اقدم بالبرطيسا
الاصل اشتراك المعطوفين في القيد كما اقر وكلام الاستعلام على ان الثمار كالتفاح والكمثرى كلها جنس واحد وان غلبت

وقد ثبت شيخ الاسلام الى ان الابرار قبل القبض غير صحيح فان كان نية الامور قبل القبض فهو حط بالانفاق وان لم يتحقق باصل العقد وان
 كانت النية قبل ذلك لا يبرأ من البيع عن شيخ الاسلام فلم يجب والمقبوض عند كفاي الميط من التوهم الطاهر ان النية ان كونه
 للمشتري توهم وضع المشتري المريد الموهو في الزيادة الحقيقية في الجاس فان القبول شبه كفاي الاختيار وغيره فمضى المشتري
 بقرينة ما بعده ان يبقى البيع بحيث يكون محل القابلة في حق المشتري فلا يصح الزيادة في الثمن بعد ما باعه او نسخ انزل المشتري
 ثوبا بالمالا بالبيع بخلاف ما اذا قطع وخاطب الثوب للمشتري فبمصالان البيع باق فلو اشترى عبيد بن صفقة بالفضة ثم مراد
 ما به ان يثمن الزيادة على قيمتها بخلاف ما لو خطفانه فيصف وهذا هو الرواية وهو صحيح وعنه انه صحيح وان لم يثبت البيع وعنه ان
 في انفسه في بيع عبيد كفاي الميط في البيع وان لم يثبت فالمزيد يتحقق بالعقد فيجعل كانه وقع على الاصل والمزيد ما فاق المشتري
 وزاد وفتح البائع عن الميزاجير عليه ثم اشار الى دفع توهم ان اشترى شيئا ان ياتخذ بالثمن الاول في الخط والبيع في الميزاجير واستدرك
 لكن الشئ فيما ياتخذ البيع بالاقل اي الثمن الاقل من الثمن الاول الباقي بعد الخط وهذا في الخط ظاهر وانما في الميزاجير فلا يتعلق به
 حق الشئ بالعقد الاول وفيه شاع بان ما زاده البائع او خط المشتري من البيع اخذ الشئ الكلال حقه تعلق به وصح وجاز في كل
 كل من اي مال واجبة العقد والاستهلاك والاستقراض محمل الى حل معلوم او مجهول مما لا يتقاربه كالحصا وتيسر على المديون وفيه
 اشعار بان تعجيل البيع وهو صحيح والقبول وان يكون المديون ميا معلومات واجله الدائن بوال اشارة لم يصح هذا التاميل قبل هذا
 قول محمد خلافا لابي يوسف وهو الاصح عند بعضهم لكن اختلفوا في ان الاول قول الكل كفاي العادي والايه والاسلم والصريح في كفاي
 انما يجزى عنين الا القرض بالفتح والكسر فان تعجيله لم يصح وحرم لانه معاوضة انتفاع فيصير له نسبة كما ذكره المصنف فالان
 ذكره في الفصل السابق الا ان التعويل على انه عارية اتموا وانتها كفاي النماية وغيره فلا يصح ان يبدل صح لانه في المعنى ان تعجيله
 كل من الا القرض فانه لم يلزم ولدان اخذه متى شاء بقي ان الاشارة لا يخالف عن شئ لان القرض ان العلية من مثلي فنية ودعوية واليز
 عند الموقف في فعل تسليم كفاي كفاي الكرماني وغيره من المتداولات وفي اتقا موسى الدين باله ارجع القرض بالا اجل
 واعلم لو ارجع المستقرض القرض على احد يدينه فاجله القرض مدة معلومة لم يصح ولم يطلب قبلا لان الحق المبرور ثم عطف على قوله
 لا يجوز فقال ولا يدخل في العارية في الاصل معصية في البني ويدخل فيه الباطل لم وادرس شيئا كان متعلبا به والمقتضاج
 اي مقتضاج الخلق وكذا التعلق بالعارية (كلميدان) ولا يدخل في مقتضاج القفل والعلم اي علم المبرور من ان من تحت القفل لا غير ولم
 يدخل الى ضمان السماع في بيع العوار فيفسد لان المراد ما يدخل تحت العقد ورون غير من نحو السوام والكمية اني المستراح
 ولو في الشارح والمراد بالطنج والبير في بيع الدار بطريق التبعية لان الدار لم ما وادرس غاية الحائط والاصل ان ما قبل
 بالنبا يدخل في البيع من غير ذكره اما لا يتصلح فلا يدخل الا اذا كان مالا يجري فيه النسيئة عرفا لا يدخل في النسيئة اما ان
 احد طرفيها على جدار هذه الدار والطرف الاخر على جدار دار اخرى او على اسطوانة التاني تكون خارج الدار تمام في الايمان
 الا بذكر كل وغيره من هو اي ذلك الحق لها اي الدار صفة من تحت الشئ تابع لا بدله منه كالطريق والنسيئة كفاي الكرماني

وغيره او بغير افتقار اي بذكر ما افتقار جميع مرفق كبسير ففتح الفاء وليس يوجب على المجرور كما طعن فيه اشعاره بانها من شرط ان يشترط
 هذا طاهر لرواية عن ابي يوسف انه اعلم فانه تابع الدار مما يفتق به كالشجر والطلع كما في شروء الصيرفي او بكل حق قليل وكثير
 بالواو كما قال محمد بن ابراهيم او لا بانه فاجبت العموم كما في النثره وهو داخل فيها او خارج منها لا بدون الواو على ما اختارنا
 كما ذكره الصيرفي والحقبة منه حق مقدم لا لتقليل وكثير فان الصنف لم يوصف ولا بكل على الراي كما تقدم وهذا التقدير اندفع
 طعن ابي يوسف على ما يذهبون الامتعة فيها وطلع من عليه يدخل الزوجه والولد والاختارات وفيه اشعار بانها مرادف للاربعين
 والكسبه موصوف به كما في الكشاف والظاهر لا يدخل بدون اخذها عند المالك حقيقه وكذا عندنا اذا لم يكن فتحا الى الدار والافتقار
 مطلقا كما في الكافي ويدخل الشجر ولو غير شجر صغير او قيل لا يدخل غير الشجر وقيل لا الكبير غير الشجر ولا الصغير مطلقا وفي دخول فواضع
 الاختلاف خلاف والاول اصح لا لقوله بالارض الفاعل قرار لا المخرج وما في حكمه كالورد والاسن والقطن والبطيخ والشجر البارز
 في بيع الارض لانه لم يتغير فلو عرس للقطع كشجر احط لم يدخل كما في المحيط وفيه غبار بان النسخ اذا لم يصير قيمه لم يدخل كما قيل
 والصواب ان يدخل ولا خلاف ان الممنوع لم يدخل كما في المضرات ولا يدخل النثر كالارض في بيع الشجر ويدخل الارض عند
 وعن ابي يوسف روايتان والثوى على انها تدخل لكن بمقدار ما مقدار الشجر وقت البيع فلو او غلظا فامان نجت منه وقيل
 مقدار ما يكون فيه عروق لا بقا ذلك الشجر بدونهما وقيل مقدار ما يخذلها اذا قام الشمس في كبد السماء كما في اقرار الظهيرين
 اذا اشترى مطلقا وما اذا اشترى للقطع بدون الارض فهو مقلعه مع عودقه على ما عليه العادة لا الى ما يتيسر من العروق الا اذا
 اشترى البايع الفاعل على وجه الارض او كان في القلع مفرقة نحو ان يكون بقرب حائطه فيؤمر ان يقطع على وجه الارض فان قلعه او
 ثم نبت من صلبه او عودقه فان نبت للبايع وان قطع من اعلى الشجر فلا يشتري كما في المحيط ولا يدخل العلوي في بيع بيت هو
 مسقف له بل يترك في النهاية الا لشجره اي شرط البيع وهو ان يخصص على البيع متعلق بما له الشجر فلا يدخل الزرع والنمر والعلو
 في بيع الارض والشجر والبيت الا بذكر كل واحد منهما باعيانه فلا يدخل من الاغصان الشائكة وعن ابي يوسف ان الاربعين
 يدخلان في كل منهما ولا العلوي في بيع منزل هو ثمة موضع التزول وشروء الدار وفوق البيت واطرافه بيتان كما
 ذكره الطبري لكن في النهاية انه اسم لما اشتمل على بيوت ومحم مسقف ومطبخ كسكنه الرجل لحياله والدار اسم لما اشتمل على بيوت
 ومساكن ومحم مسقف الا بذكر ما ذكره في بيوت واحد من الاغصان الشائكة وفي الكفاية انهم قالوا انفسهم في عرف
 الكوفة واما في عرفنا فدخل العلوي في بيع مسكن غير كان او كبير (نجانة) الاوار السلطان فانما يسمى البيوت (كالبيوت)
 والاشجار والبيوت فانما لا تدخل في البيع الا بذكره واللام لاهلها سيل الماء والنهر في ملكه من شرط الارض وانما
 وفيه ان لا يدخل في بيعه الا في موضع يتجاره ببيع الارض بلا شرب بطريق الدار عرضه عرض للبايع الذي هو غلظا وطوله
 منه الى الشارع او اعظم منه ومن طريق خاص في ملك انسان وقت البيع فلو سدا الطريق القديم لم يدخل بذكره فالطريق
 الى الشارع العام والى سكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط لكن في اختلافه ان الاخرة لا يدخل الا بذكره

بغير حيلان الطريق النافذة فانه لا يدخل في هذا ان كان له حق المرو كما كان قبل الشراء ويحل الطريق وانواه في الاجارة للدار وتكون
 بلا ذكر او غير ذلك فليس له ان يرد بها ويملكها الربح والهدية الموقوفة به لا يرد من المشتري الوالد اي ولدته امته عنده بلا استيفاء
 ان استوفى امته على المشتري بغير حيلان النافذة كانه وقية اشعار بان الاول يذيل في القضاة بالامتناع كما قال بعض الحكماء الاصح ان
 القضاة بالاول يخطرون القضاة وقية القضاة كما في النماذج وان اشترى المشتري بغير حيلان امته لا يرد الوالد بالاول لا لقرار
 بغير حيلان ولم يرد في حكم الاقرار كما في العمادى ولا كما في غير ذلك فاذا قال القضاة ان ليس للمشتري ولا لولائه الفسخ وقية امته
 مشروع في البيع الموقوف كما وجد فيه بكن البيع مع استمرار الاعتناء وهو الامانة لكن لم يوجد شرط القضاة وهو الملك الحيا كما في النماذج
 ما وجد في الفصول من احد ذلك فقول بانه فسخه او البيع وان لم يبق اركان البيع وقية اشعار بان في فسخ بيع الفصول في البيع
 الى القضاة ولا يرد اي الملك اجارة بالان يرد من المشتري بغير حيلان او يرد من المشتري بغير حيلان او يرد من المشتري بغير حيلان
 كما اذا قال بانه فسخه في ظاهر الرقعة انه رد عليه الفتوى او في تقديم اشعار بان البيع لم يفسد لاجاره وارثا لملكه بعبارة
 كما في العمادى وفي النماذج ان انشاء الملك شرط الفسخ والاجارة ولذا لم يفسد في قوله ان يبقى العاقل ان البيع
 لان الاجارة موقوفة على البناء اركان العقد ولو كان ثوبا ففسده ثم اجاره ربه القسب لم يفسد ملكه البيع وفي الكتاب اشار الى العلم
 به عند الشراء ان شرط الاجارة فلو اجازته علم فمرو لم يفسد الملك كما في العمادى قوله ان الله الملك بانه ان يبقى في يد البائع أو يرد
 مع بقائه في العلم كونه شرط الاجارة فلو اجازته علم فمرو لم يفسد الملك كما في العمادى قوله ان الله الملك بانه ان يبقى في يد البائع أو يرد
 الاجارة شرط الاجارة فلو اجازته علم فمرو لم يفسد الملك كما في العمادى قوله ان الله الملك بانه ان يبقى في يد البائع أو يرد
 ان شرطه كما في العمادى وهو ان المشتري لم يفسد ملكه عند الاجارة المبيع فبما ان البائع كوكيل له وهو
 كما في العمادى فلو اجازته علم فمرو لم يفسد الملك كما في العمادى قوله ان الله الملك بانه ان يبقى في يد البائع أو يرد
 ففصول في فانه كان شرطه كما في العمادى قوله ان الله الملك بانه ان يبقى في يد البائع أو يرد
 قبل الاجارة بالقول في جوارحه العلم وجازعه العلم فمرو لم يفسد الملك كما في العمادى قوله ان الله الملك بانه ان يبقى في يد البائع أو يرد
 ان شرطه ان الاجارة الملك بانه ان يبقى في يد البائع أو يرد

الاول بقوله ان الاجارة المبيع المخاصة في المسلم الاول والمسلم الثاني متعقبة لا يحتاج الى شرط كسائر
 في بيع المسلم المتعقبة من المسلم وهو ان يبقى في يد البائع أو يرد
 ثم شرط البيع في بيع المسلم المتعقبة من المسلم وهو ان يبقى في يد البائع أو يرد
 في البرى قدمه اليه عليه فاشترى مسلم وبيع له مسلم والمبيع مسلم فمرو لم يفسد الملك كما في العمادى قوله ان الله الملك بانه ان يبقى في يد البائع أو يرد
 كما تقدم انه لا يرد ان المسلم في راس المال الذي اشترى المسلم بغير حيلان او يرد من المشتري بغير حيلان او يرد من المشتري بغير حيلان

بقضية ما ياتي حال كونه جنسا بجنس اى قضية بفضة او ذهباً بذهب او جنسا بغير جنس اى قضية بذهب او ذهباً
 بفضة او ثوبا وذهباً بذهباً وفضة فيجوز بيع احدا لجنسين مع غيره فيصرف حصته التجدين الى الصرف واما الاصول ان المنة
 اذا اعيدت فالثانية عين الاولى والاشارة بالعكس فليس بكلي وانما سمي بواجب دفعه ما في يد كل من العاقلين الى الآخر و
 شرطه اى شرط جواز الصرف وصحته كما هو المبادر واليه ذهب بعض المشايخ اذا لم يوجد في مجلس العقد كالموجود
 وقت العقد وسياتي اشارة الى ما قال بعض المشايخ من انه شرط البقاء على الصحة والى كل منها اشار محمد
 في الكتاب كما في الذخيرة التقابل في اى اشتراك لمتعاقدين في قبض الثمنين قبل الافتراق بالبدن حتى لو طار
 قعودهما في مجلس العقد واعني عليها اذ ذهبنا فسرنا اونا فقهنا بوضوح ومن ثم ان النوم افتراق وعنده ان النوم الطويل
 افتراق وعنده ان جعل الصرف كالتحقيق فيلزم ما هو دليل الاعراض كالتقيام من المجلس في هذا الشرط اشارة الى شرطه ان
 لا يكون فيه اصل ولا خيار شرط بخلاف خيار العيب الروية فان افتراقا من غير تقابلين ومن اجل اشرافنا في البيع
 ولو تقابلنا في الصور قبل التفرق القليل صحيحا كما في المحيط ولم يذكر ما هو شرط البيع من التساوي في الوزن اذا كان من
 جنس واحد اعتمادا على ما سبق في الربو اعلى انه بصدد الشرط المختص فلا يبيح بذهب بذهب مجازفة لم يجز الا اذا
 تساويها قبل الافتراق وان وقع التقابل في البعض من البدلين صح البيع فيه من قبيل التقدير الحكمي اى في
 ذلك المقبوض من البدلين فسد فيما لم يقبض في مثل انا وفضة طرنت وقبض من الطن ان منه تسامح وفقد فان
 ان وقع قبض البائع في البعض من الثمن صح البيع فيه اى فيما يقابل ذلك البعض من المبيع حال كون المبيع في انا فضة
 فالصواب في انا فضة ان وقع في البعض صح بقدره وصار الانا مشتركا بينهما فيكون المشتري منه بقدر ما يقبض
 الثمن ولا خيار له لان عيب الشرية من قبله حيث لم يقد ببيع ثمنه وانما لم يذكره على سبيل التمهيد اشعارا بما قال
 بعض المشايخ ان التقابل بشرط بقا الصرف لانه لو جعل شرط الجواز في ان لا يبيع هذا العقد عند اى ضيقه
 لان الفساد في البعض اذا تمكن في صلب العقد ليس الى الكل عنده خلافا لما كانا كالتقسيم بخلاف ما لو كان شرط البقاء فانه
 لا يمكن في صلب العقد بل هو عارض فيصح فعلى هذا يشير الى كلا القولين في التقابل في وكذا اى مثل الحكم في مع الانا
 الحكم في سبيل مثل السيف واللباس وغيرهما المحلى اى المرين بعين الذم سبب اذ الفضة فالمحلى اعلم من الذهب في المقتض
 ان في صلب السيف الحلية اى امكن تخليصها وازالتها من السيف بل لا ضرورة له الى البائع فصح البيع في السيف والحلية
 جميعا بقدر ما يقبض وصار السيف مشتركا بينهما وهذا اذا باع ثمن من جنسها او اكثر منها فان كان من خلاف جنسها جاز كسيف
 كان واذا كان مثله او اقل او لا يرى انه اقل او اكثر لا يجوز لاني السيف ولاني الحلية وفي السفة اشارة الى انه لو كان
 السيف موهبا اى مطلقا بالذم سبب والفضة جاز البيع مطلقا لان بالتبعية صارت مستمرا وانما جازع الوزن اذ لا يمكن
 وزنها الا بالاختصاص فلم يبق موزونا كجثة من الحطة كما في المحيط ويعرف من القبض اسس قبض البائع الثمن

وان سكن المشتري او لا الى ثمنها اي الحليته كما او بعضا ثم الباقي الى ثمن الحديد وان لم يقبض شي من الثمن بطل
 البيع فيها اي في الحليته لانه صرف نقد شرطه وفي التخصيص اشعار بان جميع البيع في السيف لانه بيع الاكثر منه في الثمن
 وقوله بطل مذكور في الهداية وغيره بالكتاب في قاضي خان في بيعه الصرف بالافراق قبل القبض ولا يبطل وبل يتعين المقبول
 للوفاء واثباته والظاهر انها يتعين وان لم يخلص الحليته من السيف بطل البيع اصله اي في الحليته والسيف
 لانعدام شرطه ولا يخفى انه اشار بهذا الكلام الى رعاية حسن الاختتام

كتاب الشفعة

عقب البيع بها لانها جده على انه شرط عند الجمهور وهو الشرط سببها كما قال شيخ الاسلام في لغة فعله بها من
 بمعنى مفعول عن قولهم كان هذا الشيء وتوافقت به آخره اي جعلته زوجا له في الاصل سببها الملك المشفوع به كما في البيع فيها
 فعل ومن لغة الفقهاء ابيع الشفع الدار التي تشفع بها اي يؤخذ بالشفعة كما في المغرب وشرعا كما في المحققين وان المنقول
 كالشجر والبناء فانه منقول لم يجب الشفعة فيه الا بغيره العتق كالدراو الكرم والرضا والبئر وغيره او تامة في اثر الطلاق المتبنا
 ان تملك ملكا طيبا لا طلاقه واحترز به عن الخيف كما اذا اشترى غير الشفع بالاكراه فانه لا يفسد بغيره الا بغيره لانه لا يفسد
 كما ياتي على المشتري المتجر والمالك طرف جبر واحترز به عما ملكه بلا عوض كما في البتة والارث والهدية او بعوض غير من
 كالمهر والاجارة والخلع والصلح عن دم عهد فانه لا يفسد في شيء منها وحصل فيه ما وسب بعوض فانه اشتراك انما كما هو
 فان المشتري لا يرضى به في الاكثر ويؤتمن من جبره فانه كما ذكره ابن الاثير والاسن تركه لانه استدر كجملته على بطل
 شفعه في ثمن العقار المشتري به في المثالية والقيمية والمالزم بالخط والبناء ونحوها فخرض فاحترز به عما اذا افذه باكثر
 او اقل منه فانه بالشر لا بالشفعة وحيث كانت تلك العقار فقدره في الشفعة لا بقدر الملك اي ملكه
 عليه الاستحقاق اتصال الملك لا قدره ولذا قسم على التخصيص بالبيع شريك لصاحب نصفه وثلاث وسدس من دار له جار
 احد من ثلثة جوارب وثانيها من جانب والاثني للثاني اي للشريك فهو فيل بمعنى الفاعل من فاعله شاركه في نفس العقار
 المبيع اي في كل جزء منه اي بعضه فيثبت الشفعة في البيت ثم في الدار ثم في الاساس كما في النظم وعقبه وفي
 اضافة الثبوت الى التملك اشارة الى ان الطلب واجب على الكل وان لم يكنوا من افذه الا ترى ان الجار
 ان لم يطلب الشفعة لمكان الشريك ثم سلم الشريك الشفعة لم يكن للجار شفعة كما في الثامن عشر من الجملتهم بعد
 ما لم يكن فيه شريك او كان لكن بطل شفقة بوجه ما ثبتت للجار لانه لا يفسد لانه ذكره التنبيه على انه المسمى بالخط
 حقيقة فان الاول والثاني في بيان بالشريك كما اشار اليه الاسمي جاري وغيره فيكون ذكره على سبيل المشارة
 في حق المبيع اي فيما لا بد له منه من تابع له وعن ابن يوسف لا شفقة للغير مع الشك في الرقعة وان لم يملك
 كالشريك بالكلية شرب من العقار بينهما فانه لا يفسد من الشفعة ولا يفسد من الشفعة في الرقعة وان لم يملك

وغيره من النظر في الحسبان ان يحصل متعلقا بطلبه او عند ثبوتها اي عند وقوعه او عند احوال كونه من بائع فلا يصح الشهاد
عند بائعيه ليس له ان يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
ان لا يشهد له في حقه وانه ما كان في الجبيل او غيره من شدة حره او غيره من غير ان يكون له ان يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
من يملأ من حقه وانه ما كان في الجبيل او غيره من شدة حره او غيره من غير ان يكون له ان يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
الذين من كل واحد من بائعيه في الشفعة كما في قولنا ان كان في الكافي وغيره ان يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
وقد اشارت الى ان لا يشهد له في حقه وانه ما كان في الجبيل او غيره من شدة حره او غيره من غير ان يكون له ان يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
كما في الجبيل وغيره كمن يشهد له في حقه وانه ما كان في الجبيل او غيره من شدة حره او غيره من غير ان يكون له ان يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
الى ان يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
اي الطالبين طلب من المشتري ان يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
والثاني الاشارة الى ان لا يشهد له في حقه وانه ما كان في الجبيل او غيره من شدة حره او غيره من غير ان يكون له ان يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
ولم يشهد له عند المشتري لطلب الشفعة الا بعد ثبوت غيبته مدة السبق وتام في النظم لطلب الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
او هو قول وسجح او اجاب سلا ما قبله او تمت عطاها ليس باعراض كما اذا اتمم الاستيفاء قبل الطرح او بعد بكملة او سال
من كية الشئ كما في الافتياح ثم اي بعد الطالبين من الطالبين بائعيه لطلب الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
اذا لم يملك المشتري العقار اليه بان يقول الشفيع انما في ان غلبا ما يشترى عقاره او يرد وانه ما يشفعه بقتل
كذا انه ليس له ان يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
والمضمرات في غير ما من المتداولات انه روي عن الصادق عليه السلام ان من يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
بطل اصله عند ابن حنيفة فهو يدعي باعنه محققا لحياته انما في المشايير كانه في حقه والمضمرات في غير ما من المتداولات انه روي عن الصادق عليه السلام ان من يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
فقد اشكل في الهداية والكافي ان الفتوى على قوله ويستثنى الا عند من في لك فبنا غيره واما احدنا من هذه الطلبات بما
لم يطل الشفعة كما اذا علم بالبائع نصفه اليسل واما الطالب الى البيع او طالب حواشيته او غيره من الطالبين المضمرات في غير ما من المتداولات انه روي عن الصادق عليه السلام ان من يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
غيره كما في الجبيل او غيره فاذ طالب الطالب الخصومة سال الى ان يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
فسال الى الشفيع المدعي عن موضع الشفيع به وحده ثم عن سبب الاستحقاق ولا تعلق الاسباب ثم سال المدعي طالب
الى الشفيع به ملك الشفيع فان اقر الخصم ملك الشفيع المدعي به من عقاره او سلك عن الجبيل او غيره من الطالبين المضمرات في غير ما من المتداولات انه روي عن الصادق عليه السلام ان من يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
اما على العلم كما قال ابو يوسف لانه فعل الغير نحو ما تعلم بان في الشفيع ما لا يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره
والفتوى على الاول كما في الكبرى او بمنزلة الشفيع على انه ملكه بان اقام الشاهد من ان هذا العقار الذي يجره له العقار
البائع ملك هذا الشفيع تبطل ان يشترى هذا المشتري هذا العقار وهو له الى الساقه لا تعلم ان يخرج من الجبيل او غيره من الطالبين المضمرات في غير ما من المتداولات انه روي عن الصادق عليه السلام ان من يرد على ما ذكره المتقدم من وعده بام ان الساطع في حاضره انصهر في الشفعة وذكر الشيخ الاسلام وغيره

ان هذا العقار لعنه الجار لا يكفي كما في المحيط وعن أبي يوسف لا حاجة الى البرهان سأل القاضي انضمام المدعى عليه عن الشراء
 اي شراء المشتري للعقار وقال بل الشفعة فان اشترى انضمام المدعى عليه او سئل عن الخلف عليه الثبات
 فان كان ثبوت الشفعة متعلقا بغيره فعلى السبب بان لا يثبت الشفعة او لم يتبع وان كان متعلقا عليه فعلى الحاصل بان لا يثبت الشفعة
 هذا العقار الشفعة من اوجه الذي ذكره على المقضي بامر في الدعوى فثبت اشعار بان المشتري لو انكر طلب المدعى عليه حلف على العلم
 ولو انكر طلب المقر في الثبات لا حاجة اليه كما في الكبري ولو كان المدعى وكيل شفيع فادعى المشتري تسليم الشفعة سلم العقار سلم
 ولو كان وكيل فادعى الموكل التحليف كما في قاضي خان او بر من الشفعة على انه اشترى قضى القاضي في ظاهر الرواية له اي الشفعة
 مهما هي الشفعة وعن الطر فثبت ان لا يقضي بالاحضار للمشتري وان فقدت قضى كما في الاختيار وان طلب المشتري اجلا بغير
 او ثبوتها فادعى المدعى ان قضى فقد لزم الشفعة احضار المشتري فلم ينقده حسمه القاضي كما في المحيط ويحسب المشتري
 الدار اي العقار اي الثمن ولا يسمع القاضي البينة ولا يقبل خصومة الشفعة على البائع اذ يدعي حتى
 يحضر المشتري فيفسخ بحضوره اي يزيل القاضي بحضور المشتري الاضافة من المشتري الى الشفعة في قول البائع
 بعت منك فيصير الخاطب بالكان شفيعا مع بقا الباقي فان بناء الشفعة على البيع وتغيره من المحسوس رعى سهم الى احد
 فان لم يتبدل باصابتة غيره تحلله وانما اشترط حضوره ايضا رعاية بحق اليد والمالك ومقتضى بالشفعة كما في الهداية لكنه
 مستدرك لان هذا الشفع يتضمن له والعهد بالجمع جواز الرفع على البائع طرف يقضي او خبرته ابو عتبة من العهد
 الحفظ باعتبار ما يبيح حقوق العقد كضمان العذر وتسلم العقار والصالح القديم وعن أبي يوسف ان العدة على المشتري
 ان ينفذ الثمن البائع وفيه اشعار بانها تسمع على المشتري يد بالحضور البائع لانه اجبى على المشتري عدة وله منع كتاب الشراء
 لانه ملكه كما في المحيط وللشفيع ثبت خيار الرجوع وان رآه المشتري وخيار العيب لانه بمنزلة البائع والمشتري كالمشتري
 مشير الى انه لا يثبت له خيار الشفعة والاحل لعدم الشرط وان شرط المشتري في الشراء الرجوع اي برادة البائع
 منه من العيب الرجوع عليه بالعيب والقول للمشتري مع اليمين عند اختلاف المشتري والشفيع في قدر الثمن لانكاره الا
 ولا يتحققان لا شرط كون كل مدعى عليه وهو مقفود في الشفعة وبنيته الشفعة على الشراء ثمن قبل اجتهاد الطرفين من
 بنية اي المشتري على الشراء اياك منه لان المذموم بنية الشفعة وفيه اشعار بان لو اختلف البائع والمشتري او هما والشفيع
 فنية البائع احتى لانها ثبت الزيادة ولو ادعى المشتري ثمنه وادعى البائع اقل من ثمنه اي من ذلك الثمن
 اخذ الشفع العقار لقوله اي ثمن الذي قاله البائع بلا يمين حال كون ذلك القول صادرا منه قبل القبض اذ
 البائع كل الثمن سواء قبض المشتري العقار او لا لانه خط من البائع وفيه اشارة الى ان البائع لو ادعى الاكثر لم يأخذ به فانها
 تينا فان تمامه في المحيط واخذ الشفع بقول المشتري حال كونه بعد ادى القبض لان البائع حينئذ اجبى واخذ
 الشفع العقار في صورة حوط بعض الثمن بان قال البائع حطت من المشتري بعض الثمن او بغيره منه

سواء كان قبل قبضه او بعده او زيادة الثمن من المشتري ولو بالتجديد يا قلها اي الثمنين ففي الحظ استند
العقار بما وراء المخطوط لانه اتفق باصل العقد وفي الزيادة اخذه بالثمن الاول لانه حق الشفع فكلية الزيادة
البطلان حقه وفي حط الكل وسببته قبل القبض وبعده بالكل فلا يصح في حق الشفع لانه لا يتحقق باصل العقد لكنه
يصح في حق المشتري واما الابرار عن البعض او الكل فقبل القبض كالبته واما بعده فلا يصح لاني حق الشفع ولا في حق المشتري
وقد مر في البيع وفي الشراء اي شراء مسلم من مسلم من مثلي اي كيل وموزون او عدد وتعارف بمثلها واما قسدها لم
اذا اشترى من ذي حجر او خنزير او شفع مسلم فان اخذ بقيمة الحجر او الخنزير كما في الثاني وفي غيره اي شفع
كالعقار والحيوان والاقمشة بصفة الثمن وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كما في الذخيرة ففي صورة
عقار كذا اشترى احد عقار كذا اخذ كل على المعلوم والمجهول اي اخذ كل من الشفعين عقارا وهو شفعته
او اخذ كل من العقارين بقيمة العقار الاخر لانه بدله وفي صورة ثمن مؤجل اجلا معلوما فانه اذا جمل الاجل كالحصاة او
فاسد بجمالي اخذ ثمن حال او في ثمن مؤجل طلب الشفع في الحال اني مجلس فان سكت منه لم يملك فلا
لا ييوسف واخذ العقار بعد الاجل في الحال وفي بناء المشتري في العقار قبل القضاء بالشفعة وفي غير شفعة
فيه بالثمن اي اخذ العقار بالثمن في الصورتين وقيمتها اي بقيمة المبنى والمنحوس مقبوض من اي مستحقين للقطع
فان قيمته اقل من قيمته مقبوضا بقدر جرة القلع اي رفع البناء والغرس كما ياتي في النصب او كلفت المشتري
قلعها الا اذا كان في القلع نقصان بالارض فان الشفع له ان يأخذ مع قيمة البناء والاعراس مقبوضه غير ثابتة
الي يوسف ان الشفع يخرجه من الترك الاخذ بالثمن مع قيمة البناء والغرس بالواقع كما في النهاية فلو اشترى وارثا
باشيا كثيرة ثم جاء الشفع فهو بالخيار ان شاء اخذ بالشفعة واعطاه ما زاد فيها وان شاء ترك ولو جعل مسجدا
او مقبرة ثم حضر الشفع قضى له بالشفعة وله ان يقبل المسجد وينشئ العتي كما في المحيط وذكر في النظم انه لا ينقص المسجد
شفعة كما لا ينشئ الموتى وليست الشفعة الا في بيع صحيح للعقار موجب نحر وجب عن ملكه الباقي من كل الوجوه
فلا شفعة في بيع الوفا لان حق البائع لا يقطع راسا كما في قاضيهان فيه اشعار بثبوت الشفعة باقرار البائع بالبيع
ولو انكره المشتري كما في المحيط ومهمة بعض مشروط في العقد مقبوض خفي مشاع فان هذه البتة بيع انتهاية
الطلب عند التقابل في ظاهر الرواية كما في المحيط وفي غير الاصول اشكال ثبت في البتة كما في قاضيهان ولا يثبت
في بيع نحو شجرة ثم من المنقولات كالبنايع او مباحا قصدا او مباحا قصدا فيثبت الشفعة فيها بتبعية العقار فلو
اشترى نخلة باريها فبها الشفعة بتعالي الارض بخلاف ما اذا اشترى ليقبضها حيث لا شفعة فيها لانها تقايسة كما
في البناء والزرع كما في المحيط فالحسن ان يقال (ولاني نحو شجرة) ولاني البيع خيار للبائع اتفاقا اذا لم يبيع
لم يخرج عن ملكه بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري فانه يخرج من ملكه للبائع اتفاقا وعن ابي حنيفة رجا انه لا شفعة

في خيار المشتري واذ كان الخيار لها فلا شفعة لابل خيار البائع كما في المحيط الا بعد سقوطه اي الخيار للبائع
فانه ثبت له الشفعة حينئذ وفيه اشعار بان لا يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند البيع والاول اصح كما في الكافي والاشارة
الصحيح كما في الهداية واللا في البيع العاشر ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ فلو وقع فاسدا بعد امكن صحته فمقتضى
حق الشفعة الا بعد سقوط فسخه بالبيع او البناء او الغرس فان له الشفعة حينئذ بخلافه فانه لا يسقط الفسخ بالخيار
فلو باع مبيعاً سقط فسخه والشفعة ان ياخذ بالشئ الثاني او بالقيمة كما في المحيط ولا في رد الخيار اي اذا اشترى
عقار فسلم الشفعة ثم ردوا المشتري بالخيار روية او شرط فلا شفعة للشفيع ولو بعد القبض لا في المودعين مبيع
بل فسخه لاسفاره وبسبب خيار عيب بعد القبض بلا فسخه لان له فيه الشفعة كما لو قبلها فلا شفعة لورثه بخلاف
بلا فسخه قبل القبض وبقيضا قبله او بعده كما في الزايد ولا من اي لو قيل باع ما كان يجب عقاره من عقار موكل
يلزم منه البطلان عليه او مبيع له اي لو مكل باع وكيله يجب عقاره لانه باع مبيعاً او ضمن المالك بفتح عين
ضد الاستحقاق فلا شفعة لهما منه في عقار البائع لانه كالبائع بل الشفعة لمن اسه لو قيل اشترى ما يجب عقاره
من عقار موكل فطلب الشفعة من الموكل او اشترى له اي لو مكل اشترى له وكيله عقار يجب عقاره ويطلبها
اي الشفعة فطلبها واستأجرها بان قال بالقبضين احدا سقطت شفعتي فيما اشترى او قال لذى اليد سلتها لك او قال
للكيل سلتها لك فتسلم وان كان المبيع في يد الموكل بعد البيع وان لم يعلم بوجودها لا يطلبها قبله اسه البيع
يلزم استقاط الحق قبل تحققه ويطلبها المصلح عنها على ما هو في المشفوع مع بطلان اى المصلح فلا يجب البطلان
فان للشفيع ليس الا حق انفذ المشفوع وانما استثنى المشفوع لانه لو مصلح على بيت معين مثلاً منه لم يطل الشفعة لان الثمن
مجهول فله اخذ الكل بخلاف ما اذا مصلح على شئ معلوم منه كالنصف فانها تبطل ويطلبها موقوف الشفعة قبل
القضاء الا بعد فلو ارثته اخذه وعديه منه لا موت المشتري فلا شفع ان ياخذ ولو باعه الوصي او القاضى لبقاء الابدان
وهو الانفسال بالملك ويطلبها المصلح منه بالشفيع به قبيل القضاء يسعياً تا فله باع بالخيار لم تبطل وشفيع بالضم
اي اخذ بالشفعة وملك بها حصته احد المشتريين اي نصيب بعض جماعة اشترى عقاراً حصة واحدة فكل
شفيع حصته كلهم لانه ليس اخذوا حصة بغير الشركة وفيه ايماء الى ان الشفع لم ياخذ نصيباً حصة قبل القبض وهذا اذا لم يود
الشفيع والمشتري الثمن الا فيما خذ وعندهم انه لم ياخذ الا بعد القبض والاول الصحيح كما في الهداية وغيره والى ان المشتري
لو لم يتجه ولم ياخذ بعض عقار البائع لضرر الشركة وذلك بخلاف عن اهلها كما في الذخيرة ومن الظن ان المصنف قد
عن عبارة الهداية والكا في والشفيع ان ياخذ نصيباً حصة المشتري لعل وجهه صحة الحكم بجواز الشفعة سواء كان قبل
قبض المشتري او بعده فتأمل لا يشفع حصته احد الباعثة اى البائعين عقارهم للضرر على المشتري وفيه اشعار
ياخذ حصته كلهم وعندهم انه يانذ حصته قبل القبض واعلم انه اذا طلب حصته فهو على شفعة في الباقي وقيل بطلت

١٥١

واذا اشترى دارين او قريتين منفقة واشتفع واحد لا يشفع احدكما وان كانت بالمشترى والاخرى بالمعسر في شئ منهما او
 بغيرهما انخرطت فان سلم الشفع فخره ان يرد بان اخبر ان المشتري بغيره فخره وعمره او سلم المشتري بالفت
 من الدار اعم فخره ان اشترى باقل منها لا تقطع شفعة لانه استكثر فان ظهر انه بالكثر لقطا او ظهر انه اشترى بشئ اى
 كليل او بوزن او بعددى متقارب بقل او اكثر لا تقطع شفعة فان ظهر انه اشترى بغيره فخره فخره ان لم يقطع كما
 قال الطرقيان على ما في الاسرار قال ابو حنيفة في رجل اشترى دارين بدينار على ان يبيعها على من يشاء او بغيره فخره
 فمن عدم الشفع من مستحق الكافي والهداية في الشئ اطلاقا في الشئ اطلاقا لا يبيع من يبيع شفعة في الشئ سلم الشراء
 بالفت فخره ان اشترى بالفت او اكثر فخره ان يبيع باقل في الاكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع
 الشفعة قبل الشراء فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع
 عند ذوقه قال ابو يوسف انما لم يكره بعد الشراء بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع
 لا يكره كما في المحيط وذكر في الواجبات انما يكره بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع
 وهو المختار وكره ان يبيع في الربوا بان يبيع ما يبيعهم ونفسه باكثر من ثمنه وكره ان يبيع ما يبيعهم ونفسه باكثر من ثمنه
 السائمة بغيره فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع
 ان يبيع عليه احد وقد ايدى ما عنده ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع
 وشهرا في المنام ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع
 جوز حيلة في استقاط الزكوة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع بالكثر فخره ان يبيع
 استقاط الشفعة في آخر الكتاب اشارة الى حسن الاقتسام كما هو شأن دلي الباب

القسمة

كتاب القسمة

سقط بالشفعة مع احتمال كل على المبادلة ترقيا من الادنى الى الاعلى الجواز ما وجوب القسمة في الجملة هي اى القسمة
 بالكثر لغة اهم من الاقتسام كما في المغرب وغيره او التقسيم كما في القاموس لكن الانسب بما ياتي من هذا القاسم ان يكون
 مصدر قسمة بالفتح اى بنزاه كما في المقدمة وعرفا للقيمين الحق اى تمييز كل مما يتولى صاحبه اثباته ومقاطعة من المال
 فيخرج تعيين الديون ولو قال تعيين المالك ثم يشكل بالمبادلة فان الحق يستعمل غالبا في المالية المشكك اى
 المشترى بين اثنين فمما عدا قبل ذلكا للقيمين وتعيين اشعار بان القسمة متفق من بين الامران والمبادلة فان ما يشك بكل كان
 بدونه له وبعضه لصاحبه فبا اعتبار الاول فتراد بالثاني مبادلة الا ان احد جارات في بعض النسخ او اشار اليه فقال فطلب
 فيها اى رجح من بين القسمة وبين تشديد غلب الا ان اى القسمة بالمعسر اى المشكك اى الكليل والموزون المعزى وتارة
 لعدم التماثل بين الربا منه وجوبه فيها انما هو لانه اى الما عدا انى الجاهلون في غير ما عدا من القسمة من القسمة

المتقولات لتفاوتها بين البعاضه واذا كان كذلك فليأخذ كل شريك من آخر حصته بعينه صاحبها وان لم يكن
ويجب كل نصيبه من اجتهادهم اي في المثلي وفيه اشعار بان القاضي لا يجبر احد منهم على القسمة فيه الا اذا كان المثلي من جنس
واحد الا لاخذ بعينه صاحبها ولا يمنع من اجتهادهم لانهم ليس من جنس واحد اي في غير المثلي ونسب الامام نصيب كل سهم من رزق
اي يحصل للثمن رزقا هو ما يقع به من مال كشيء الى بيت المال المعهود او الى مكان معهود لمال الخراج وغيره مما اخذ من الكفار
كالجزية وصدقة بني تغلب فلا يرزق من موهبة الاموال بلثة الباقية كبيت مال الزكاة وغيره الا يعطى القرض لمقتسم
المال بالسهم ويجوز التشديد على الاجر على المتقاسمين وان لم يقتسم الامام قسما باجتهادهم فقد رزقوا على اجر المثل
فذلك المنصب لان النفع لهم والكلام مشير الى ان الثاني في القسمة واخذ الامارة ككثرة غير متب كما في المحيط كونه الامارة
انه لم يأخذ القسمة بل للكتابة بقدر اجر المثل وهو الاختيار وهو اي امر الامام ثم يقسّم على عدد الموهوبين اي في
التقاسمين وعندنا على قدر انصافهم والاول الصحيح فان الموهوبين هو التمسك لا غير كما في الامارات وعنده ان التمسك
على الطالب للقسمة دون المتنفع عنها فالاطلاق شتران اجر الكيل والوزن على هذا التمسك والاصح انه في قدر الانصاف
بما خلت كما في المبسوط في كسب كونه اي التقاسم غير الا في شيئا وانما خالفته الهداية في ترك الامين المشهور بالانصاف
على الماسا اي بكيفية القسمة لانها من جنس عمل القضاة كما في الهداية وفي التعليل اشعار بان يدين الامر بغير حيزها
كما انها غير واجب في القضاة على ما ذكره ثم يرد بالوجوب الوجوب العرفي الذي وجبه الى الاولوية كما اشار اليه
الاختيار وخرانته الفقيهين واللاحقين من جهة انهم قاسم واحد ولو بلا اجر منهم بغيره في الامر عليهم كما اشار اليه المحقق
وتجه بعض في ذلك كذا ما روتنا من صحة تقسيم احد بامواله ان يقول ولا يجزى في القسمة يعني لا يجزى في التقاسم
فانما لانه لا يجزى على العقد كما في الهداية والكتابي وغيره وفيه اشعار بان لا يجزى في تقاسم الاموال الا اذا اشتركا كما قال في القسمة
والقسمة على ما في القسمة من القسمة والغير لا يثبت كما في القسمة ان يثبت كونه الامام فياخذ بالانفراد في ذلك الا في القسمة بين
الزاد وشمسهم المال بين الشتر كالتقسيم بين القسمة ان اشترى كل سهم سهمين بعد القسمة كما اذا كان السهم
بين اثنين كسهمين وقسم السهم بين اثنين كسهمين بين القسمة ان اشترى كل سهم سهمين بعد القسمة كما اذا كان السهم
بطابق صاحب القليل مع ابا صاحب الكثير ان لم يفتح جميع الاثر صاحب القليل القليلة حصته والاشترى
بطلب المتفق بجهته ولو وادوا قبل بطلب غيره المتفق وقيل بطلب كل منهما والاول اصح كما في الهداية وغيره ولا
اصح كما في الاختيار وغيره وهو اليد في يد ابي جبار في القسمة كما في المضمرات وغيره ولم يقتسم الا بطريقين
ان يقتسم كل سهم القسمة وادوا القسمة بالحصته وفي رواية يقتسم القاضي جميعهم وفيه اشعار بانهم او قسما او فلكم
باز كما في المحيط ولا يقتسم الا بغير ان الاختلاف انما هو في قسمة جميع بان جميع حصته وادوا في جنس واحد حصته الاخرى لا
نفش القسمة في قسمة ان يثبت في بان يقيم كل عيش بالفراد فلو كان القسمة ابا وشمسا مثلا لم يجمع نصيبا احد

في القسمة

خصا عن الميت وباقى الورثة ليسمع البينة وتقسيم كما في الهداية فالطلاق لا يخلو عن شيء ولا يدخل من خارج التركة
 الدرهم والدينار في القسمة أي قسمة التركة عقارا كان ومنقولا المأخوذ منهم فلو كان في قسم فضل ليسوا له
 بل بما كان من اجنب المقسوم فضل البناء فانه عوض عن الارض ومن القيمة وعن أبي يوسف يقسم الكل باعتبار القيمة وعن أبي
 الاصل ان يقسم الارض بالمساحة ويجوز ان يسوي النصيب للوجود او البناء الفاضل بالدرهم والاول قول محمد وهو حسن ووافي
 للاصول وينبغي ان يستثنى ما اذا تعذر بان يكون قيمة البناء أصناف قيمة الارض او يقع لها سببها جميع البناء فانه يجعل القسمة
 في البناء على الدرهم والنفي اما بمعنى عدم الجواز او بمعنى ترك الاول وتام الكلام في المفترقات والاختيار وان وقع
 عند قسمة العقار فمسيل قسم لاصد المتقاسمين او طريقه في قسم متقاسم آخر منه حرفة ذلك المسيل او الطريق عنه أي
 عن هذا القسم إلى آخره وذكر كل من المتقاسمين الحق والآن ان كان الحرف بان يكون هذا القسم ساحة ليصلح مسيل أو
 له والآن ان كان الحرف عنه بان يكون فيه هذه المساحة فقسمة القسمة بغيره فلو كانت نفسا او كان يصح ان لا يستلزم كل منهما
 بالمتعلق بنصيب الآخر فلو قسم صفقة فيها بيت طريقه فيها ومسيلة على ظهرها فان كان لذكر البيت كما لا بد من صحة القسمة والا فلا
 اشارة الى ان القسمة فاسدة وان ذكر الحقوق لكسها لم تقسم حينئذ لانه قد ذكر في كل منها بالقيمة الطريق المسيل على ما كان عليه من عليه
 وذكر الى كم انما تقسم وان لم يذكر الحقوق لبقائها على حالها كما في الكافي وغيره وانما استعمل الطريق الدار الاخرى في كل
 وفور ولا يشترط طوره والحجوة فلو لم يفرق بين طريقه وبين طريقه لم يكن طريقه ولم يفرق بين طريقه وبين طريقه وان اقر احد المتقاسمين
 بالاستيفاء لأي يأخذ تمام حصته من المقسوم ثم ادعى ان بعض حصته منه وقع في يده صاحبه غلطاً صدق
 ذلك في هذه الدعوى بالحق وان كانت والا استجاف فان عطف لم يبرح عليه دليل وان نكل جميع المحتضان ثم قسمتها على
 تعد النسيب في انما صدق لانه يدعى فسخ القسمة فلا يصدق الا بالبينة على ما قالوا كما ذكره المصنف وفيه اشعار بالضعف
 ولذا قال في المفترقات انه تشكل لان البينة ترتب على دعوى صحيحة ولم يوجد لنا قسمة وقال صاحب الهداية والكاظمي
 ان لا يقبل دعواه لتناقض وفيه اشارة الى انه لم يوجد رواية وقد صرح به في شرح الطحاوي والمحيط والذخيرة وغيره
 ويجوز ان يرد بالغلط الغصب فيصدق البينة والا فالقول للمدعى عليه كما في هذا الكتاب لا وجه ان يرد بالحجة او اقراره
 ولذا عرفت والرواية في البسوط وغيره وشهادة القاسمين على المتقاسمين بعد اختلافهما في الاستيفاء فبطلت القسمة
 وقال الطحاوي انها لم تقبل بالتناقض اذ تضمنت باجدة واليه في بعض المسائل ففسخت القسمة اجماعاً ان كان
 بالقسمة مشاع في الكل أي في نصيب كل واحد من المتقاسمين كمنه وادلان المستحقين كمنه في القسمة على
 رضاه وفيه اشعار بان الحق يقضي بين من نصيب كل لم يفسخ لانه ان كان الباقي نصيب كل لم يرجع ذلك جميع بقسمان
 نصيبه كما اذا كان المدعى بها فاستحق عشرة ادرع اربعة من هذا وستة من ذلك فانه يرجع بذراع على الاول لا يفسخ
 ان استحق بعض حصته احد كما لو كان جزءاً بعينه مما اصاب واحد منهم او جزءاً شائعاً بل يرجع المستحق عليه

مبطل للبتة كما سيصرح به المصنف وكذا لا يصح وبفسه ببتة ليدن في خسرع فان استخرج وسلم مع استحسانا ونحوه كفسو
على اظهر الغنم وتمر على شجر وزرع وغل في ارض فلو وسبب دار ابيها متاع الواهب او جوالها او جربا فيها طعام الواهب لا يصح
لان الموهوب مشغول باليسين ببتة ولو وسبب المتاع والطعام دون الجواق والدراوس لم جائلان الموهوب غير مشغول
بغيره بل هو شاغل غيره كما في قاضي خان ولا يصح وبطل لعدم الوجود ببتة وقتي في بزو ان ملحق البرد وسلم المقت
وكذا ببتة الدهن في السهم والزيت في الزيتون على الاصح وقيل يجوز اذا اسلط على القبض كما في المحيط وببتة ما كان مع
الموهوب سببا ارجح منه وليس يحضر منه من الوديعة والحارية والرسن ونحوها ماسة لا يحتاج الى قبض جديد بان يرجع
الى الموضع الذي فيه العين فينقضي وقتها مكن فيه من قبضها فان القبض حين اذا تجافستنا وبالشك فيه واذا تغير الاتوب
الا الا على من لا بدني فقبض الوديعة مع قبض البتة تجانسان انها قبض امانة ومع قبض الشراعتي ان لانه قبض ضمان
فلا يتوب الاول عنه كما في المحيط وشبهه في شرح الطحاوي كذا ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره كالبيع المضمون
بالثمن المبرور والمضمون بالدين يتوب قبضه عن القبض الواجب كما في الاستقضة وشبهه في الزايد في فلو باع الموضع
احتاج الى قبض جديد وتماسه في العاوي كبتة الاب المطلقة معه فانها ماسة لا يحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله
اولا وقبضه في الطفل حال كونه حاقلا وقبض من يريه اي الطفل وهو اي الطفل معه وقبض الزوج
لزوجته الصغيرة بعد الفرقة بالكسري بعد البحث الى ببتة معتبره في القبض في ببتة الاجنبي له اي الطفل
فلا ينبغي زاد به لصغيرة وقبض زوجها المبعوث اليه جاز وكذا اذا وسبب جنبي لطفل حاقلا وقبضه بغيره ببتة تسانا كما جاز
قبض ببتة الاجنبي لطفل من يريه من الجدة والاب والعم والام ووصيه او اجنبي وهو في عياله وان لم يكن حاقلا وكان بوجه ضارفي
بذه العصور على اقاويلهم نحر الاسلام وقال بعضهم لم يجز قبض غير الزوج حال حصة الاب الاول المختار كما في المصنفات فمن الظن
ان في الاطلاق تسامحا اذا القبض لم يصح حال حصة الاب الاس من الزوج ومنهم من قال ان الصغيرة اذا كانت بحاج شمس المهر قبض
الزوج عليها كما اذا لم تنزف الى ببتة وجاز قبضها بنفسها حينئذ ولو مات الاب وجاز قبضه ببتة منقطعة جاز قبضهم لم يملكه كما في المحيط
وصح ببتة اثنين او اكثر معا واراوا احد من موهوب له بالاجماع كمال القبض وعكسه بان سببا احد واراوا اثنين او اكثر
لا يصح وبفسه عنده للشيوع فذا فالها فان القبض بحرة فالشيوع من طرف الواهب غير مفسد بالاتفاق ومن طرف الموهوب لم يفسد
على الخلاف فلو قال الرجلين ببتة كمانه الدار لهما العفا ولهما النصف جاز عنه ما الو قال ببتة لك النصف ما ولهما النصف ما فلم يجز
لاشبات الشيوع في العقد ولو وسبب لاجنبي صغير في عياله وكبير او قبض الكبير مع الاعند الى خيفة من عن ابى يوسف انما فاسدة الا ان
يسلم الدار الى الكبير ثم سبب لدارها كما في الظهير فلو وسبب لدارها لم يجز في قواهم كما في الزايد في كتمان صدق عشرين او اكثر
الدارهم على اثنين فانه في الخلاف لان التصديق ببتة جاز عنه وصح التصديق على فقيرين عند جاز في رداية عنه ولا يصح في رداية
كالجدة لرجلين في مسألة الصدقة روايتان هو الاظهر كما في المبسوط وصح ببتة كمانه في العاوي ولا يصح ويكره لانه الرجوع عنه ما في ببتة

سيفا فحمله كينا اسيفا آخر ولو بسبب شاة فبذبحها الرجز بلا خلاف كما في المعنى وصحها بطيها اي جامع الموانع السبع حروف
 ومع خرقة فالخروف لا تمام المعنى والتبني على ارادة الحروف فمابعد قال الال الزيادة المتصلة والميم موت احد سهاو الجين
 العوض وانما الخروف عن الملك والزار الزوجية والتفات القربة القربة المالك للمالك المعنى التكميل ان ومعه كاشة بحال
 كان الا انه لم يولد تخرج وجهه فالخروف الطوف وخرقة اي لثقبه وقد كيه التكميل على نحو قوله تعالى ان رحمت الله قريب
 من المسنين ولما في الاطراف آخر خرقة قد صدق خرقة من خرقة تمال خرقة فلان اي تخلف والعكاز العزة والخزم
 بقصتين مع خاتم خرقة باسمه سراج وخرقة الرجز عن البينة بشرط فتح البينة من الاصل فلو ملك الموهوب في
 يد الموهوب لم يرد الرجز لم يكن للواهب ان يضمنه لا جهة الموهوب وهذا الاصل مشكل في صورة الزيادة المنفصلة
 اذا العقد لم يرد على هذه الزيادة وبذا عند الصاحبين على رواية الجامع واما على رواية الاصل من ابى سليمان انه عقد بدين
 عند محمد ربح اذا كان تراض فاذا اوسب وسلم ثم وصي الثاني وسلم ثم رجع هذا الواهب ببنية ففما فليس للواهب الاول
 ان يرجع على هذه البينة بالاتفاق اذا وصل الى الواهب الثاني ببنية او ارث او وصية او شرا او غيره ذلك كما في المحيط
 وهي اي البينة بنية كانت او غير بالمشترع العوض خرقة بنية او غير او عند العقد اي بشرط خرقة فله على دون الياس فانه بيع ابتداء
 وانتهى اجماعا وصورة الاول ان يقول وميت لك هذا البند على ان تقضي هذا الثوب او كذا او غيرها وصورة الثاني ان يقول
 وميت الثوب بالف درهم كما في النهاية وفيه اشعار بان اذا كان حرف الشتر كلمة ان بان يقول وميتا كذا ان كان كذا
 ينبغي ان يكون البينة باطله كالبيع واذا كان ميتا ابتداء فشرط قبضه اي قبض الواقفين الضمين وقد يعين الى
 المفعول ثم يطل بالشئ مع المقارن ويرجع كل غنها وهذا من بيان لنفي البينة السابق كما وعدناه في جميع اشتمالها بعينه
 اتصال القبض في رواية العيب الكائن بالموجب وخيار المروية وثبتت الشفعة مع شرا طما ولا يرجع كل بعد
 ذلك ولو استحق ما في يد احد ما يرجع على الآخر بما في يده ان كان قائما وبقية الكاوان ستمشني الواهب المحل بان قال
 وميت هذه البينة او الناقة الاحملها او شرط في البينة فالبينة يرجع من شرط نافع لاحدها او الموهوب او غيره مما في البيع
 لوطا اي الاستئثار والشرط لان المحل وصف لم يكن من جنس المشتري منه ولهذا لا يجوز بنية والشرط في البينة العقد ومن العلق
 ان الاثر توصي الضميمة لما في غير مرة وصحت البينة اي بنية الجارية والمحل ما وان اشترى المالك المحل ثم موهبا الى
 وصحت البينة اي بنية الام كما صح اعتناق المحل وان وبرة اي المحل ثم موهبا الى البينة لانها بنية المشتري
 بملكه بخلاف الاول وفي قاضيان لا يجوز البينة فيها في رواية وقيل جازتها فيها جميعا فاذا ذكره في البيع العهرى بالضم اسم
 من الاعمار كما في الصحاح يقال عمرته الدار عهرى اي جعلته اليك نسمة مائة عمره فاذا ماتت عادت اليه كذا في قوله في الجارية كما ذكره
 ابن الاثير روى اي العهرى في الشريعة يحصل من قبل وان لم يدر العهرى في قوله اي العهرى في قوله في الجارية كما ذكره
 على قوله او اياه روى المعجم والمعهول بان قال في المعجم داري بدينه كذا او بدينه كذا في قوله في الجارية كما ذكره

فهي لو شئت اوصي بمقتكلك ولحقكك من اجبك وبذلك تملكك صحيح في الحال وان قال املككك واري هذه حيوتك ولحقكك من اجبك
فهذه عارية تصير بلفظ الاسكان وهو تصرف في المنفعة كما في المبسوط وذكر في قاضي خان انها ان يقول واربها منك على انك ان مت
قبلي فهي لي وان مت قبلك فهي لك واطل في الشريعة الشرط اى شرط الوعد على المهر ولو شئت كما في الجاهلية فالدار للمهر له
حال حيوته ولو شئت بعد ماته ولا يصح ويطل الرقبي بالضم من المراقبة وهي لغة ان تعطى للنساء ملكا وتقول ان مت فهو
لك وان مت فلي كما في المبسوط والصحيح والمقاييس وغيره وهو الصواب وكونها من الاقارب لم يقل بل بعد كما في المغرب باعيز
وشريعة عند الطرفين ان تقول داري لك رقبى اى ان مت قبلك فهي لك كناية عن قولك ان مت قبلي فهي لي
واتمام المهر به اخر از اعن سماجة ذكره رقبته مونه وعند ابي يوسف ح ان يقول داري لك رقبى ان مت قبلك فهي لك فارقبى
اسم من المراقبة بالاتفاق كما في الكرماني وغيره واختلف في تفسيره بنار على انها متضمنة للشترطس فقالوا انها تخلط بالخط وهو انظار
موت الموهوب ليتكون بالملك وقال انها تملك في الحال والشترط وهو انظار موت الواهب باطل فتكون صحيحة والاول هو الصحيح
كما في المضمرات وغيره فمن النكاح ان يقول بان الرقبى من المراقبة لان كل واحد منهما يرقب موت صاحبه كانه يقول ان مت فهي لك وان
فهي لي لا يلزم شيئا من التفسير بل من الاقتران النسب الى الصحاح من ان الرقبى اسم من الاقرب والصدقة على غيره لا يصح
ولاشيت الملك الاربعة في المجلس او بعده اذ كانه صدقة على نفسه افضل عند ابي بكر اذا كان محتاجا وعلى غيره عند
او اصدقه على الشدة والباس بالصدقة على من سأل الناس الحافا الا اذا علم انه ينفق في محبة كما في المحيط ولا تصح في شترط لغيره كما
اذا اصدقه بصدقة او شترط انما يثبت استداره ولا يجوز اى يوجع فيها اى الصدقة لانه اخذ الثواب فيلزم وفيه شترط ان الفقير لا
يستويان في عدم الجود وقال بعضهم ان له الجود على الغنى وفي هذا الكلام لطاقة رعاية حسن الاختتام كما ان الغنى على من سأل له الصدقة

كتاب الاجارة

عقبه بالعبارة ترقيا من الاصل الى الادنى فانه تملكك للمنافع لا الاعيان وهي لغة محركات الخيرة كما في القاموس بيع المنافع كما في
فانما وان كانت في الاصل مصدر اجز يجر يا جر بالضم اى صار اجز الى انها في الاغلب يستعمل بمعنى الاجارة او المصادرة لقيام بعضها
مقام البعض فيقال اجرت الدار اجارة اى اكرتها ولم يحج من فاعل بهذا المعنى على ما هو اخص كذا في الرضى لكن في القاموس
وغيره انما اسم الاجرة ويقال اجرة المملوك اجرا او اجرة اياه اجارا وهو اجرة اى اكره اى اعطاه ذلك باجرة وهي كالاجرة بالوجود اليه
من الثواب وشترط بيع النفع في حق الحكم لاني حق العقد فانه بهذا الاعتبار يبيع عين قائمة مقام النفع فتبيع الملك في النفع ويدل على
فساخته ولذا اجاز الاضافة الى المستقبل بان قال اجرتك واري هذا الاجارة في حكم عقود منقولة تحيد والتعقودا على حسب حدود
المنافع والنفع المنفعة وهي اارة عن اللذة والراحة من فح الخواير وغيرهما كما في غصب النهاية وفيه اشارة الى ان الاجارة
منفعة بما يتعقد به البيع من لفظ ماض ونحوه وتعلقوا في الاعتقاد بلفظ الحال مع النية والى انما يتعقد بالتعاطي كما اذا استأجر
بغير عهداوانه لا يجوز للتعاقد بينهما من حيث لصغر الكبر لانه لو جاز ليقدر وقبلها على كبر الاول جاز وهي اجارة مبنية بالتعاطي

انما التصحح بالانقضاء لا بالبقاء فلا بد ان يكون التصحح بالانقضاء لا بالبقاء
 من غير ان يكون التصحح بالانقضاء لا بالبقاء فلا بد ان يكون التصحح بالانقضاء لا بالبقاء
 منفعة في غير العروض لانه شرط شرط في غير ما ودين اى شئ كالمكيل الموزون العددي المتقارب او عين اى كالمشاي
 والدواب وغيرهما يعلم النفع قدر ان يذكر المدة وان طالت كسكنى سنة او اكثر لكن في اجارة الوقت
 اى الموقوف سواء كان دارا او ارضا او غيرهما الاصح ولا يميز ويطلبها القاضى فوق ثلث سنين ولو لم يشترط
 ان لا يواجر اكثر من ثلث وعقد كل سنة عقد لكنه كلام محل فانه ان شرط الواقف ذلك لم يصح والا فالتحريم ان يصح
 في البيع وان لا يصح في غير ما الا اذا كانت المصلحة في عدم او لصحة فانه امر مختلف باختلاف الزمان المكان كمانى المهرات
 ومن الظن ان المشايخ يجوزوا النعم بغيره البعض شأنا الا اذا خيف دعوى الملكية بطول المدة كما في قاضي خان فان بعض
 المشايخ ان اضطر المتولى في ذلك يمنع الى القاضى حتى يواجرها وقال بعضهم بغيره فانه لا اول لازم اتفاقا وكذا
 الباقي على الصحيح كمانى نظيره ويعلم النفع جسا بذكر العمل اى عمل متعلق بكل خاص فانه مقرب لنفع المستاجر فك
 المحل كصنع الثوب فانه اذا ذكر ثوب القطن او الصوف مثلا دون ما يصنع به عرف فليس النفع وفيه اشارة الى ان شرط
 بيان قدر الصنع بان يبين انه يجلبه في الصنع مرة او مرتين حتى يصير شيئا وهذا اذا كان الصنع كما لا يختلف الا في شرط قدره
 اشير اليه في الكافي وذكر في الاختيار انه يصير معلوما بالتسمية كما اذا اجار له رايا بكل شئ معلوم فانه اذا عرف قدر المحل ونسبه
 ولسانه صارا معلوما بالصنع بالفتح فتكون بالكم الصنع يعلم جسا وقد اشارة الى بذكر العمل مع الاشارة الى انتمائه كقول هذا
 الطعام مثلا الى ثمة اى موضع كذا لانه اذا عرف ما يقوله مع موضع يقضى اليه صارا معلوما ولا يجب الاجرة اى اداء
 الاجرة عينا كانت او دنيا وقيل انها واجبة دنيا بالعقد نفسه لانها تنفذ ساقطة فسادا فيه شعار بان نفس الوجوب ثبت
 بنفس العقد كمانى الكراوى بل يجب تثبيت الملك فيها حتى يجهلها اى باء الاجرة قبل استيفاء النفع من غير شرط ولا شرط
 ففى عطف الجمله بخلاف على قوله تعالى وقد يسجدون في السجود الى قوله فاستمعوا له وهم انصتوا لعلهم يرحموا
 فيه تساهلا لانه جميع بين الوجوب بين لفظ نعم الاولى تاخير عن المصلحة فانه لا ينافى الوجوب كما في الاول او بسبب
 بشرط اى بشرط تجليل في العقد لانه سقط حقه او باستيفاء النفع اى اخذ كذا او التمكن منه اى اقدر على النفع في المدة
 التى در عليها العقد في المكان الذى اضيف اليه العقد والاجارة صحيحة كما هو المتبادر اذا كانت فلسفة فقه شرط الاستيفاء
 وتسليم من جهة المواجه فلو استاجر دابة يوما للركوب خارج المصالحى مكان كذا فوجب له ان يدفع له دابة يومه بالركوب لم يجب شئ كما اذا
 في المصالحى لم يكن من الاستيفاء في مكان العقد وكذا اذا اشترى عبدا واخره البائع للخدمة يومه بالركوب لم يجب له ان يدفع له
 من جهة المواجه كمانى المحل وغيره فوجب الاجرة له واستاجر دابة فوجب له ان يدفع له دابة يومه بالركوب لم يجب له ان يدفع له
 وسقط الاجرة وقيل لا يجب في نفسها خلافا كمانى الكافي وغيره بالعقد اى بان غصب المصالحى استاجر دابة فوجب له

[illegible]

لا يبرأ على المسمى فان كان مساويا لاجزائ الشئ اذ اذ عليه فاجزائ الشئ وان كان قل منه فالمسمى كما في الكبر ما في وضح دلزم
 اجارة دار وارض كل شهر كذا اى بعشرة دراهم مثلا حال كون تلك الجارة كائنه بل بيان المدة اى جملة اشهر
 كسنة اشهر وفيه اشعار بان لو بين جملة المدة كعشرة اشهر صرح في الكل كما في الكافي في واحد هو الشهر الاول وقيل في
 الاشهر الثلاثة الاول كما في النهاية وفي طرف الصحيح فقط اى موقوف في الشهر لان كلمة كل للمعوم وانه مجهول فاذا تم اشهر
 الاول فكل منها من الاجارة بحضر صاحب كذا بلا محضه عنده خلافا للطرفين وقيل لا يصح بل اختلاف كما في النهاية ووضح ذلك
 في كل شهر بعد الشهر الاول حال كونه مستمرا في الدار في اوله اى في السابعة الاولى من الليلة الاولى وقيل في الليلة
 الاولى وبذا صرح كما في المصنوع والصحيح احد الطرفين الثلاثة اما ان يقول قبل مضي الشهر الاول فنحن الاجارة فتيقظ الفسخ
 الى انقضائه كغيره فيلزم ان يقول قبله فنحن العقد اس لشهر ففسخ عند بلال الملل او ففسخ في الليلة الاولى مع يوم
 وبذلك اذا لم يعجل بالاجارة والافسخ كل فيما عجل كما في النهاية وان سمي في الاجارة اول المدة قربان قال ابن ابي
 المرحوم فذلك المسمى اول المدة والاسم اول المدة فوقت العقد اول المدة فان كان وقت العقد حين يزل
 بضم الباء وفتح الهاء اى يصير الملل اى اليوم الاول من الشهر كما في النهاية اعتبر باليلة اى الملل فان اللام
 يروا الجمع الى الجنس كما تقرر والماكين وقت العقد حين يزل الملل بل في ابتداء الشهر فالايام اعتبرت فان استأجرت
 فعلى ثمانية اوجه اما على شهر في اليوم الاول منه فيعتبر الشهر بالملل لانه اصل والايام كالبدل اوفى اثنا عشر بالايام لا في
 الاصل واما على كل شهر في الاثنا عشر فيعتبر الكل بالايام بل اختلاف الماعنه فلانه وقع في الانتهاء واما عند سماعنا فيعتبر بالايام
 اذا كان آخر المدة معلومة ومما غير معلومة فيجب اعتباره بما يليه واما على شهر معلومة كاشي عشر شهر اى في اليوم فيعتبر بالملل
 نفس او تم اوفى الانتهاء عند سماعنا فيعتبر الشهر الاول بالايام ويكمل من الاخر واما في الشهر باليلة وعنده فيعتبر الكل بالايام كما
 المحيط والخيرة وغيرهما فعنده كل شهر ثلثون يوما والسنه ثلثمائة وستون وعنده ما يعتبر باقي من الشهر الاول مع الاخر ثلثين يوما
 والبواقي احدى عشر شهرا لايكافي الحقائق فيغيره فالسنه عدد عددية لا شمسية والقمرية وغداية لها قمرية لا غير والمتمم لا يربط بالام فانه لا يربط
 عما تنتمي الحجة فالسنه تتم على عاشر في الحجة على كل حال ان تتم على تسعة وعشرين اى لا يربط كبر عيد الاى في سنة واحدة
 فمرة احدى اى اول المدة والثاني في آخرها باحصل ما ذكره المصنف من نطق ان نظامه ان هذا الاستدلال في السكرانما في سنة
 القمرية واما اذا اعتبرت السنه بوجه اخر فيجب تذكره وان ذلك الاستدلال على ما ذكره الامام الزمخشرى في حجة بذكره في العمدة في التفسير
 قطعا وايضا مثل هذا الاستدلال بوجه على ما ذكره من الحق المتعارف ايضا لا يستقيم لطلاق ان الشهر الاول عند سماعنا بالايام ثلثين يوما انتهى
 فمده سنة شكل على كلام المصنف يشاء واما عدم الاطلاق على ما ذكره بامتناع الكل فخال كما هو في الاصل وان كان حين يزل الملل
 يعتبر شهر العدة باليلة فانه كانت كانه بدأ بالانطلاق وذا كان في ابتداء شهر في حق تضييق لطلاق اعتبره بالايام فانه في حق انقضائه
 عنده واما عند سماعنا فيعتبر شهر واحد بالايام وشهران باليلة كما في لطلاق المصنف فذكر في النهاية تعلقا على اجارة الميسر ان المدة في بدء المدة في لطلاق فاقول

مستوفى وصح اجارته انما هو فيجوز اخذ الحامي الاجرة بغيره بعض العاقل لان شريعتنا باثباته صلى الله عليه وسلم وكذا بعضهم اخذوه
 النساء لانه قلما يتخلوا اجتماعا عن قننه والصحيح انه لا باس باثباته لانه لا يخلو النساء جميعا للضرورة كما في الكفاية ولا الاعتبار للجماعة مع عطل
 المسلمين كما في الاختيار وكذا اجارة الحامي فيجوز اخذ الاجرة عليه لانه صلى الله عليه وسلم اعطى اجرة واهل الدار عند الاشغال كما في النسخة
 باجره معين لانه عقد على منفعة هي تربية الصبي اللبن تابع وقيل عقد على اللبن لانه المقصود والحذمة تابعة والاول اقرب
 الى الفقه كما في المعايير وهو الاصح كما في الكفاية لكن المسمى قال ان الثاني اصح لانه لو كان اللبن يتعالم يستحق اجرا فمن ردوه
 على هذا الكذا لم يخلو لبن ميت وتما في النهاية وفيه اشعار بان طعام الظهور وكسوتهما على نظر الا اذا اشترط في العقد كما في المحيط
 وبانه صح استيجار الظاهر الكافرة والفاجرة كما في المضمرات لكن منعي عن ارضاع الحمقاء فان الرضاع بغير الطبايع كما في تفسير الزمخشري
 ومع سببها مائة معلومة لطعامها وكسوتها وان لم يوصف كل منهما وجب الوصف لهما وقال لا يصح اذ لم يوصف والاول
 الاستحسان وفيه اشعار بان اذا استاجر به راسه او كميل او موزون لا بد من القدر والوصف واذا استاجر بالثياب فلا بد من تشييط
 السلم كما في المحيط والمفروض وطعامها في الظاهر الموزون وان خيف بحبل لانه حق ثابته بالكساح لا يطل الاجارة لا يجوز وطعامها
 ميت المستاجر لا ياذن لانه ليس له ولاية الدخول في ملك الغير فعلى هذا لا يجوز الوطى في المهرهون ولا اي الزوج في ترك طاعة
 مشهور بين الناس فتمت اى اجارة الظهور ان لم يكن من طلبة عار بارضاها او خيف موته لصبي بان لا ياتخذ لبن غيره كما في المحيط
 ان لم ياذن بالاجارة لهما اى الظاهر لانه يصير بها لان اقرت بنكاحه اى لا يفسخها ان كان له زوج محمول لا يفسخ زوجته
 الا بقولها ولا يل لصبي فتمت اى اجارة لان اللبس فيسبب بالمرض واجعل وفيه اشعار بان انظر والتمسك وضع
 لا يفسخ منها بلا عذر لكونها ميتة فجوز او سارقة او بينة الخلق او متنفقة عن السفر بهم او ان لا ياتخذ بها او يتقيا اللبن ولا يكون
 معروفه بالظهور وكان هذا اول اجارة لهما او يتكثر اذ اؤتمرا كما في المحيط وعليها غسل لصبي وغسل ثيابه من النجاسة لا
 الدرن كما في الكفاية وصحاح طعامه اى فضله وطبجه ووصفه بانفع ويجوز الضم على نحو غلظتها بتنا واداء باره والمضى على
 التقديرين استئجار الدمين وفيه اشعار بان ليس عليها ثمن ما يلج الصبي كالزحان والدمن بذاني عرف الكوفية وعلى ابيه اى
 الاجري اعطاء الاجرة على هذه الافعال للظهور في الوصى من ثل الصبي فلا يطل الاجارة بموته وقال ابو بكر البجلي انما تبطل
 اذا كان للصبي مال وعليه ثمنها اى ثمن نحو العاقلون والنياب الطعام الدمين للعرف ولا يخفى انه مستدرك بالاشعار السابق
 فان ارضعت لبن شاه اى صبغ في فيه لبن شاه مثلا لم يصب لبن نفسها فيه لم يتحن الاجرة كما في الكفاية وغيره او غلظة
 طعام من القدر او الغلظة كما في المعنى في شمس المهره قل اجرة لانه لا يسمى ارضاعا فان جسدته الظاهر
 فالاعتبار ليمينها باليمين وان اقام كل بينة فيمينها وانه اذا اشهدوا انها ارضعت لبن شاه ومارضعت لبن نفسها فالتكفي بالنفي
 لم تقبل لانها شاهدة على النفي بخلافه الماوى فان النفي فيها دخل في ضمن الاثبات كما في المحيط ولا يصح وتبطل الاجارة عند
 الموت بين الزوجين اى كذا جهادته بغيره فلو كانت على امر مباح كتعليم الكتابة والنجوم والطب والتبشير جازت

بداية المجتهد

بداية المجتهد

ولزم بدله ففسخ بخيار الشطر قبل ان يقضى بالايام الثلاثة فلو استاجر وكانا شهر ا على انه بالخيار لكانت ايام الفسخ فيها فلو فسخ في
 الثالث منها لم يجز اليومين لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار كما في المحصر وفيه شعارة بالانه لا يثبت له حضور صاحبها
 عليه خلافا للفظين الاول والخيار وقيل للمتقاضي الخيار في ذلك كما في المضمرات وفسخ بخيار المروية فلو استاجر قطعاً
 من لاي صفة واحدة ثم ادى بعضها ففسخ الاجارة في الكل وفيه شعارة بالانه لا يشترط في هذا الفسخ القضاء ولا ارضاء موعدي ان
 يكون فيه خلاف خيار الشطر ففسخ بالخيار دفع اللزوم وفيه شارة الى انما يتفسخ بالعقد وقيل بتفسخ والى الاول ذهب غايه
 المشايخ وهو الصحيح كما في الكافي والى انه يفرد به صاحب المعنى كما في الاصل لكنه الصحيح انه لا يفسخ بالقضاء وضمارة قول من يفسخ بدونهما
 عند ظاهره فلا يفسخ بالدين كما في التمهاتشي وهو اى العذر لزوم ضرره وهو نقصان احد المتعاقدين بدنا او مالا لم يستحق ذلك
 الضرر بالفسخ ولم يلزم به كسكونه مثل قلع السن الصحيح في موقرة والوجع ضرر استوجب له قطعاً في شأه فانه يفسخ بالفسخ
 ضرر القلع ومثل الحبس بالدين في الحقوق دين من جنس النفقة او غيره ببيان او ببيان لا يقتضي ذلك بالدين بشي لان
 ما اجز المؤجر من نحو القمار استاجر فانه يفسخ لما ذكرنا ثم يباع وقيل يباع فيفسخ الاجارة كما في قاضيان ومثل سفر مستاجر
 عبداً لآخر منه مطاوعة بالانقياد بمصر او للخيرت في المحصر فان المولى يضرر بمشقة السفر ولست استاجر تلبية السفر وفيه شارة
 الى اشتراط تحقق السفر فان انكره المواجه استفسر القاضي عن من يسافر معه وقيل ثبتت ثبوتاً بالسفر وقيل القول فيه
 للمؤجر وقيل للمستاجر بخلاف ما ذهب اليه فثبت على السفر بل هذا الكثرة والقدر مسمى والى ان سفر الاجير ليس بعذر
 الى ان سفر مستاجر او للسكنى عند الكل في المحيط ومثل افلاس مستاجر وكان مثلاً لم يتجر فيه فانه عذر للافلاس
 الى ادا بدله الاجارة بلا شرط وفيه رضى الى ان حقوق الدين عذر بالظرف الاول والى ان غنى الكان
 ليس بعذر ككساد السوق وفيه خلاف كما في المينة ومثل افلاس خياط مستاجر عبيد الخياط معه فترك عمله وفيه دلالة على
 انه يعمل لنفسه فانه المتبادر للوعلى لغيره فان لم يكن عذراً لانه تيسر بالابرة والمقرض والى انه لو ظهر خيساً فاشفع
 القاس عن تسليم الثياب اليه كان عذراً لكلوى الدين كما في المحيط ويدرأه كثرى الدابة عن سفره
 اى مثل انقلاب راسي مستاجر الدابة من السفر الى المحضر عند العقد وبعده ولو في الطريق وفيه رضى الى ا
 يدرأه كثرى السفر بادم الدار من القلع والهدم عذر والى ان البكر بالهدم في الاصل وادعى مصدر بدله
 لثبانه راسي وهو ذو بدواته والاكثر اما لا يستاجر خيالات مثل بدو المكاري اى جسر الدابة فانه
 ليس بعذر لجواز ان يبعث اجيراً او يملكه فلو مرض المكاري كان عذراً وعليه الفتوى وخلاف ترك خيالة
 مستاجر عبيد الخياط معه ليعمل ظرف ترك في الصرف فان ذلك لا يترك ليس بعذر لا مكان ان يخطى احد في
 جانب ماله وعمل في الصرف في آخره وفيه شعارة بالانه اذا استاجر وكان الخياط فارد ان تتركه او شيعة فعمل عمل آخر
 كان عذراً كما في الدابة وخلافه يبيع ما اجره اى اذا باع الاجر المؤجر من المستقرى لم يكن البيع عذراً لان المستاجر

لم يفسر وفيه إشارة الى انه لو باع باذنه لم يفسخ وان لم يفسخ لم يعتبر في حق البيع فلا يفسخ من يده حتى يصل اليه مالوه
الى ان البيع باذنه نافذ في حق الاجرة والمشتري فلا يفسد البيع بعد فسخ الاجارة وهو الصحيح كما في المحيط وفسخ الاجارة
بإفساخ يموت احد العاقلين اي احد من الاجرة والمستاجر او من الاجرين والمستاجر ان الاجارة تنقضي ساعة وساعة
فيستوقف على حيوتها وفيه إشارة الى انه لو مات احد الاجرين او المستاجر انفسخ العقد في حصته دون ابي كفا في الكافي وقد
يقدر اشتراط الضرورات فمن انزل ان يفتقض بما اذا كانت المكاري في الطريق فانه لا يفسخ حتى لا يبلغ مائنا وكذا اذا مات المزارع
المستاجر لارض المزارعة لم يفسخ بطلانها اذا مات الموقوف عليه فانه لا يفسخ حال كونه في عقد بالنفس فان عقد احد العاقلين
الاجارة بغيره فلا يفسخ بقام العاقلين حقيقة كما لو كسب اجر او مستاجر وفيه إشارة بانه لا يفسخ بغيره اذا كانا وكيلين للاجر
والمستاجر كما في قاضيخان والوصي والاب والناضي ومتولى الوقف ولو موقوف عليه ولو قال مالك الغاصب داره
منه فربما هي خارج من داري والا فبرغ فاجرتما كل شهر بكذا اي في عليك كل شهر ما في فسكت الغاصب لم
يفسخ داره بحسب المسمى لانه فسخ بالاجارة بطريق التعاطي وفي اضافة الدار اشعار بانه تفرقها عن ملك الغاصب منه
فلا يفسد واقام الغاصب منه الغيبة ولو بعد ستة اشهر ففسخ بان لا يراد الاجرة على الغاصب وصح اربعة عشر شهرا مضافة الى
الايان لتقبل الاجارة مثالا في ذي الحجة اجرتك هذه الدار بكذا من هذا المحرم الى ستة اشهر لان الاجارة تنقضي
ساعة وساعة وفيه اشعار بانه لو اراد انفس هذا الاجارة قبل مجي ذلك الوقت ولم يجز فلو عمل بالاجرة يملك في رواية جاز فلم
يملك بالتعجيل والفتوى على الاول بانه لو باع قبل ذلك صح البيع وعليه الفتوى وبانه لو علق وقال في وسط اشهر اجارة
رأس شهر كذا فقد اجرتك لم يجز كما قال ابو القاسم الصغار ذهب الفقهاء ابو الليث والوكيل الاسكاف انه جاز الكل سنة
قاضيخان والفرق ان الاضافة تنقضي سببا بخلاف التعليق لان في انفسه على ان التصديق بدنه هم غدا فمحله جاز
وقال ان فقلت كذا في ان تصديق بدنه هم لم يجز وتام في الاصول وصح بالاجماع فسحها كما اذا قال فاسخك غدا
الاجارة رأس اشهر الا في وقال اذا جاز رأسه فقد فاسخك لم يجز وقال السرخسي جاز والفتوى على الاول كما في قاضيخان
وعن صاحب المحيط انه لا يصح جمعا كما في العمادي والمهر اربعة والساقاة كما اذا قال فقلت انك هذه الارض والاشجار
لثلاثة اشهر او لثل فيا بعد شهرين هذا الوقت والوكالة كما اذا قال بع عبدتي غدا فانه يصير وكذا لا يصح تصرفه الا بعد اربعة
وتختلف في القول قبله وصح الرجوع اجماعا بشرط علم الوكيل كما في العمادي والكفالة بان قال فقلت بنفس فلان غدا
والمنظار ثمة كما اذا دفع عشرة دراهم الى فلان وقال بعد ايام صارت عشرة عشرين عمل به منظارته بالنصف فانه لم يفسخ
الاغنياء ورثتها عشرين درهما والقضام والامارة اي تفويضها كما اذا قال الوالي لزيد كن قاضيا او ميرا في بلد كذا غدا
او قضا شارب ان الحكم لم يصح مضافا عليه فتوى كفا في الخلاصة والايها مدي جعله صيا والوصية والطلاق والعتاق
والوقف مضافا الى مضافات الى الزمان مستقبل كما اذا قال ارهنى هذه موقوفة غدا وصح العارية والاذان الخ

مستأفنين كما في العادي وفيه شعار بانهم يبيع ليعتق كل منها وقد صح ليعتق المزارعة المساقاة كما في النهاية وينبغي ان يكون لا يبيع
فسخ كل منها غير الاجارة مضافا لا يبيع المبيع اذا عقد مضافا كما اذا قال اقول لك عيدي غدا واجازته اى المبيع اذا عقد فسخ
كما اذا قال اجرت المبيع غدا وفسخه اى المبيع ولو بوجاهة اقله قال احد العاقبين فسخت المبيع بعد مضي ستة اشهر لم يفسخ
كما في العادي والفتنة فلم يفسخ ففسخت غدا هذه المار على كذا وعلى هذا الشكر والمنة والصدقة والنفكاح و
المحقة والصالح عن بال خلاف الصالح عن غير المال كدم عمرو ابل بالدين اى عن الدين كما اذا قال بآتيك غدا
على عليك ولا يبيع العفو عن التقصا مضافا كما في العادي وفيه شعار بانهم يبيع ليعتق كل منها مضافا كما في النهاية وانما آخر
الابرار من الالى عارية حسن المنة فانه لفتنة الفصل

كتاب العارية

او - ولما الاجارة مع استعمال كل على التملك لا غلطاً من جهة العوض هي اى العارية بالتشديد وقد خفف منسوبه
او ارفان طلبها بحسب على ما قال الجوهري وابن الاثير وروى الغريب وغيره بان العاري والعارية او تية على ما
هو انفسهم وفي المبسوط وغيره انها من العينة كذا في الثمار بلا عوض ورده المظري وغيره بالمشقة فانت استعارة منه فاعاره
واستعارة الشئ على قدره من العوض وان المتسوية للعارية اهم من الاعارة ويجوز ان يكون من المتساويين
التي اوجبه ان يكون الا بالامتنان المستترة كالكرسي وكرة الزاوي وشربة تملك نفع من عين مع بقائها احتراز عن فرض
نحو المراءم وعن المبيع والمنة وروى المذهب لكرخي اياحة الانتفاع بما لك العين فان استعير لا يوجب له الاجارة جائزة فيسا
يملك بلا عوض لا يوجب له الا في فائدة الناس في الاحتياج به والباح لا يملك ان يبيع غيره كما في المبسوط بلا عوض احتراز
عن الاجارة ولا يفسد من يذبح من المرونة فانما العارية دون المنة لانها لم تكن الاتملك العين وفيه شعار بان العارية
نفس بالتملك ولا يفسد الا بالقبول جميعا كما دل عليه قوله وتصح العارية باعتراف ارضي اى جعلتها عارية لك لكن
في المصنفات ان لا يكون الا بقبول شرط القبض ونحوك اطلقك ارضي اى اعطيتك ما حصل من ارضي
فان المنة في الاصل ان يعطى رجل رجلاً ناقه او شاة ليشرب اللبن ثم يرد على انه ضيف الى ما ينتفع به مع بقائه عينه فلو
ضيف الى ما ينتفع به بقاؤه عليه كالدراهم كان هبة كما في الاصل ومثلتك على واثني اى اركبتك عليهما فان
الحمل هو الاركاب واخذت منك عيدي اى اذنته لاستخدامك وداري لك سكني مذهب يعني الاقائمة او اقم معني
الاسكان حال اى مسكنة او تية لى ملكه اى اى اى ملكه سكني وملكك سكنك بالملك وداري لك عيدي ظرف اى مدة عمراة
مصدرين اعترت كما في البنية سكني يميز وتفسيره للفتنة يفس على العارية ويرجع المعير عن العارية المطلقة او المقيدة متى
شما من انهم يتكلمون جارة والامتنان يبيع كما اذا استعارت رجلاً وجعل في يديه ثيابا فاسترد في العوار فان لا يرجع وله ان يشترط في موضع جرد
فيه فلو كان له ثيابا فاسترد في يديه ثيابا فاسترد في العوار فان لا يرجع وله ان يشترط في موضع جرد

ما كمل تسليم فلا يضمن بالملك بعده لانه الى ايهما هو المتعارف من رد العواري الى دار الملك كما في الهداية وفيه اشعا
 بان لا يجل لو كان خارج الدار ضمن به لان الظاهر انها يكون بلا حافظ كما اشير اليه في النهاية في الكلام شيرا الى انه لو ردنا
 الى منزله لم يضمن كما لو ردنا ولم يجد صاحبها ولا خادمه فربطنا في داره على معاقبة كمان في الحية وغيره وروى مع من في عيال
 المستعير كونه او عبده او جديره فوجازت مسامحة اى اجارة مسامحة جيري بسال فادون او مشاهير فوجازت
 بماه فادون الا بما وثقه لانه ليس في عياله كمان في الهداية او مع جديره بها اى مع من في عيال المستعير كاجير او ولده او
 عبده اى جدير من عباده ليقوم على واثقه اى تبعه باو لا يقوم عليها تسليم الى ما كمل في غير ضمان له ولا له الوهاب
 عليه اما ضمان العيول فلا يجب بعد فلو ملك في يد العبد لم يضمن ضمان العيول وقال الشافعي القياس ان يضمن في ضمانه في الحيط
 وفيه اشارة الى انه لو تعار عبدا فرد الى داره او مع من في عياله بر من الضمان وادى انه لو رد الدار به وبعده الى ائني
 ضمن في رد الدار الى من لا يقوم عليها تسليم ولا صح هو الاول كمان في الهداية وغيره كرو مستحقا غير نفيس كثيرة القيمة
 كالقدر والقصعة والكوز ونحوها الى دار الملك فانه تسليم بخلاف النفيس كعقد جوهرة فانه ليس بملك الا بالرد الى المبيع كمان في الهداية
 بخلاف رد الوديعة والمقصوب الى دار الملك فانه ليس بتسليم فضمن بالملك لا اذا رد الى المالك رد الوديعة بين
 يديه وقال شيخ الاسلام ان الوديعة تعار بغيره وعليه الفتوى كمان في الهداية وعارية المتقدين اى الدرهم والدينار
 والمكيل والوزون والمعدود والمتقارب كالفلوس النافقة قرض فانه عطاء واحد كالعارية وان ضمن بالملك
 قبل الانقضاء ولو لم يملك بان استعار صير في دراهم لتسوية الميزان او تبيين الدكان كان عارية لا بغيره
 فلو ملك لم يضمن كمان في الكفاية وغيره ووجه اعانة الارض للبناء والغرس بالكسوة والفتح وله اى المير في
 العاريين ان يرجع عنها لانها غير لازمة وان يكلف استيعارها اى البناء والغرس في الحال فضمن المير
 لاستيعارها نقص اى نقص عنها بالفتح اى بسبب قلعه ان وقتما اى عين وقتا لا عارية لا بغيره ورجع قبل اى قبل تمام
 الوقت فلو كان قيمة البناء والغرس فاعانى الحال رابعة ودرهم وفي المال عشرة ضمن ستة ودرهم فذكر الحكم ان له ان يضمن
 المير قيمة ما كان في الحال فيكون ان يرضى الا اذا كان لرفع مضره بالارض فحينئذ يكون الجواز للمير كمان في الهداية وغيره
 فيه رد الى ان الضمان في العارية المطلقة بعينه ان عليه القيمة وادى ان الضمان في الموققة بعد انقضاء الوقت فيقلع المير البناء والغرس
 الا ان يرفع القلع فيضمنه قيمته الموققة لا فان كان كمان في الحيط وكذا بته تزيه الرجوع عنها قبل اى انقضاء الوقت لانه خلف
 الوعد الذي هو علة المناقضة فيجب الوهاب بالوعد كمان في النخلة ولو اعاد الارض للمير فبها لا ياخذ من المستعير تحسنا لان
 المستعير يملكون حتى يحصد الزرع من حصده اى جاز وقت الحصاد بالفتح والكسوة قطع الزرع وتماسه في الرضى وجاز ان يرفع
 من حصده الزرع بغيره بالفتح كمان في المير وغيره وقت العارية او لا وقت كمان في اصل وكذا الحكم ان المستعير لو اراد
 الارض قبل ان يستوفى المستعير ان يقطع الزرع وان يترك باجره المثل الى الحصاد وكان له البيت لم يملكه لانه لا يجب

مؤثر فان كان سفر الابد منه ولم يكن في المصير في عياله لم يضمن عندهم واما اذا كان سفر الابد منه فلا ضمان عنده وان لم يضمن
وكذلك عند ابى يوسف ربح ان قربت والا فيضمن ما عند محمد ربح فيضمن مطلقا وفيه اشعار بان لو كان الطريق مخوفا لا يسافر بها
وضمن بالاعمال كما في المحيط ولو حفظ بخيرهم اى بغية نفسه وعياله بان استاجر اجنبيا ليحفظها وحذره ليكون حافلا لا مودعا
كما في الكفا في ضمن المودع او ذلك الغير فيه اشعار بان لو دفع الى عيال صاحبه ضمن كما ذكره القدرى لكن في الجامع
انه لم يضمن كما في العماوى الا اذا خاف الحرق اى حرقا محيطا بجميع محلهما بالتحريك وقد يسكن النار كما في الصحاح او الحرق
اى غرق سفينة الوديعه بالتحريك مصدر ويجوز السكون على ان يكون اسما من الاغراق فوضعهما عند جاره فانه
لم يضمن استسما وفيه رضى الى ان كان المبيع الى سن في عياله فرفع الى اجنبى ضمن كما في الكفا في والى انه ان ارتفع الحريق و
لم يضره يضمن على ما قال بعضكم كما في العماوى او عند فلكب آخر فانه لا يضمن لانه طريق الحفظ وفيه اكله اذا كان الحرق
مشهورا بين الناس والام يصدق فيه الابا بغيره كما في الكفا في فان حبسها اى اسكنها المودع بعد طلب ربهما ولو حكمها لكل
على ما في المضمرات قاور اعلى التسلية اى تسليم الوديعه وفيه اشارة الى انه لو استردا فقال لم اقدر ان اعرضه هذه الساعة فتركها
فملكك لم يضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء الى انه لو استردا فقال طلبها غدا فملكها كان من الغد قال بملكك
لم يضمن ان بملكك قبل قوله اللهم او الى انه لو قال في السر من اخبرك بعلامة كذا فادفع اليه ثم جازى بملكك العلامة ولم
يدفعها اليه متى بملكك لم يضمن والى انه لو طلب في ايام الفتنه فقال لم اقدر عليه هذه الساعة لبعدها او فليس الوقت غدا روا
على تلك الناحية فقال غير عليها لم يضمن والقول له الكل في المحيط او ان محمد ما اى انك الوديعه بعد طلب المالك او قائم
مقامه بغيره بانه الحفظ كما هو المتبادر وفيه اشارة الى انه يضمن بمجرد العقار كالنقل وعن ابى حنيفة ربح في العقار رواه اثنان
والى انه لو انكره بعد طلبه بان قال المالك ما حال ووليعنى فقال ليس كذلك عندي ووديعه او انكره بلا حضوره او في وجهه عدو
مخافة التلصص لم يضمن كما في المحيط وعن الجرحى انه انما يضمن اذا انقضت عن موضعها كما في الزايعى او خلط الوديعه حاله حتى
لا يميزه ماله عن خلط الجنس كالبين بالبين والبر بالبر والدرهم بالدرهم او بغير الجنس كاخل بالزيت والبر بالبر والبر بالبر
عنده في هذه الصور لان الخلط يملك من كل وجهه قال انه كذلك اذا خلط ماله بالمال من غير جنسه واما اذا خلط جنسا بجنس غير
فتشارك فيها فملك من ماله وكذلك حكم المانع عند محمد ربح واما عند ابى يوسف ربح فقد ضمن صاحب الكثر كما في الاختيار وغيره
وفيته اشارة الى انه لو اخلط بغيره لم يضمن به بغيره بل خلاف والى انه لو خلط على وجه تميز لم يضمن والى انه لو خلط بعض عياله
لم يضمن بغيره بل لو عذر صغير او تامر في الكفا في او فعدى فيهما بان كانت ثوبا او دابة فليس او ركب او عبدا
فاستخدم وليس قسما للجنس حتى يكون جعله قسما له من قبيل التسامح كما ظن نعم لو تركه لما ذكره في الزايعى التقدس
او حفظ الوديعه في داره ولو احرزها المودع به اى بحفظها في غير داره اى غيبه فيه الدار ولا باس
ايحال ان يضمن كما في الرضى وفيه اشارة الى انه لو امر بالتحفظ في دار البيت او في الجانب منه او في الضيق في

فحفظ في بيت او جانب او صندوق آخر او يساره لم يضمن لانها لم تتفاوت في الحرز كما في الكرهاني او حملها بالثمن
اي جعل المودع الوديعه حيث لم يعرفها الورثه من جهله اى نسب الحمل اليه عند الموت اى لم يبينها عند موته
ضمن اى المستودع في هذه الصور الست لانه غائب فيها ويعني ان يستثنى من الاخير ست صور متوكله وقفه
عنده غلة الوقف مستودع عنده مال يتقسم وخارجه الغنيه وانما الغني عنده مال الشريكة على قوله ومعتوه او ما يترق
محمور عنده مال احد فادرك واما بلا بيان فانه لم يضمن في هذه الصور كما في المحيود وغيره وان ازال الشحري بان
ترك البس او الكوباد او الاستخدام سيما في الالهيات الواجب بالتدبير وبهذا اوسع ثمانية اشارة بالضماني في الوقف
فصلوا في بعض الوديعه لفظه ثم لم يرد في مكانه فضمن فضمن ثم لم يرد في مكانه فضمن لم يضمن اصله والاول الاصح
لان الاخذ بغيره الا لفظه ثم لم يرد في مكانه فضمن فضمن ثم لم يرد في مكانه فضمن لم يضمن اصله والاول الاصح
اذا انشئ متران والنصب احد في الاخرى انشئ في الاخرى اى المودع والمالك شريكة اشتراط فالمالك من مالها منقسم
ليضمن كاشية فيه ولا يرد في المودع الا في المودع كافي الا اصله ولا يضمن كافي في المودع فضمنه ان يضمن
ما اودع من قبلي او مثلي كاشية فيه والكيل في المودع الا في المودع لانه لا يكون له ولا في المودع فضمنه ان يضمن
ان يسلم اليه من نفسه كما قال ابن المنافع والاصح ان القيمي لا يضمن بالمال كافي الاختيار ولا اصله المودع وعين بالفتح وفهمها
اي الوديعه كذا الى ان يرد في المودع كاشية فيه والكيل في المودع الا في المودع لانه لا يكون له ولا في المودع فضمنه ان يضمن
يقسم من حيث الزمان ولوروقه فضمنه ان يضمن في المودع كاشية فيه والكيل في المودع الا في المودع لانه لا يكون له ولا في المودع فضمنه ان يضمن
وضمن دفع الكل انقص القيمة في المودع فضمنه ان يضمن في المودع كاشية فيه والكيل في المودع الا في المودع لانه لا يكون له ولا في المودع فضمنه ان يضمن
عند احد الى ان يضمن صاحب المال جازو لم يرد في المودع كاشية فيه والكيل في المودع الا في المودع لانه لا يكون له ولا في المودع فضمنه ان يضمن
اذا اودعها ليقسم عند رجل فمكنت فضمنه ان يضمن في المودع كاشية فيه والكيل في المودع الا في المودع لانه لا يكون له ولا في المودع فضمنه ان يضمن
والمتمنين كما في المودع ولا يضمنه المودع عن الكسح الى من لا يضمن بعض عياله من عظمته فلو قال لا يضمنه الى
امرك او ابنك او عبدك او غير ذلك المودع لم يرد في المودع كاشية فيه والكيل في المودع الا في المودع لانه لا يكون له ولا في المودع فضمنه ان يضمن
فموضا من كافي المحيط ولا يضمنه المودع في المودع كاشية فيه والكيل في المودع الا في المودع لانه لا يكون له ولا في المودع فضمنه ان يضمن
وانما خص النبي بالذكر مع ان الامر كذلك لانه قد اشار اليه في السابق كما ذكرنا الا ان يكون له اى لهذا البتة
خلل ظاهر فانه يضمن بالسخاف وفي شرح الطحاوي ان كان البيت الاخر ائتمن من المودع كاشية فيه والكيل في المودع الا في المودع لانه لا يكون له ولا في المودع فضمنه ان يضمن
المودع الوديعه الى من ليس في عياله بغير اذن ولا ضرورة كل الحق فمكنت في المودع كاشية فيه والكيل في المودع الا في المودع لانه لا يكون له ولا في المودع فضمنه ان يضمن
ضمن المودع الاول بلا خلاف واما المودع الثاني فلا يضمن عند خلافهما فان الثاني ائتمن من المودع كاشية فيه والكيل في المودع الا في المودع لانه لا يكون له ولا في المودع فضمنه ان يضمن
فلو ضمن الثاني رجع على الاول اذ لم يعلم ان الاول مودع واللام يرجع على ما اشار اليه اعمد الى كافي التراجع

ولو ادعى الغاصب المصوب الموضع ثم ملك في يده فممن ان يثبت من الغاصب الموضع وانما يرجع على الغاصب انما
 لم يعلم انه غصب كما في الامامي ولفظ الغاصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم الغصب في الغنائم يدل على الفراغ عما تقدم
 في الجملة فيصالح ان يكون من قبيل من الممنوع والمذاعل اعلم بالصواب

كتاب الغصب

افترس الودعة مع مناسبه المتداولان الخيانة موقرة عن الامانة وهو لغة اخذ مال او غيره من الغير قهر او قبول غصب بغير
 الزوجه المجل وعلمه منه غصبا وكثيرا يسمى به المصوب وشريعته اخذ مال اخر از عن اقدالدم والحرم والمقتة وكف من تراسه
 وقطرة ما هو منفعة فلو منع صاحب الماشية عن ثمنها فملك لم يضمن كما في النهاية مشفقوهم اى سباح الانقاع شرعا احتراز
 عن اختاره والحرم والمعارف عندها محترم اى حرام اخذه بلا سبب شرعي احتراز عن مال الحر في دارهم علمنا اى اخذ اثاره لا الخفية
 احتراز عن السرقة فموجب ضروري مشروك عن اهلها بله الا ان مال ملكه احتراز عن نحو المهرين والمعارف بغير ميل وذلك لاخذ
 حقه لا يرد اى تصرف المالك عن ملكه واحتراز عن اعتبار كماله في حاله اصل ازالة اليد المحقة لاثبات اليد المطلقة ولذا لو كان في
 يد انسان ديرة فغصب عليه ما يده فوقت في البحر ففقد منتهى وان فقد اثبات اليد ولو تعلق به ثمنه لم يضمن لان وجه الاثبات
 لعدم ازالة اليد لا يخفى اى انه لو قال هو ازالة اليد اى ازالة اليد لكان حسم في ذلك في ازالة اليد اى انه على ضربين ما هو
 موجب للضمان فيمنعه من ازالة اليد وما هو موجب للرد فيمنعه من اثبات اليد فلهذا الغصب موجب للضمان في العقار لعدم ازالة
 اليد لانه في حله لا نقل والتصرف في المالك بالتبعية عن فقه الغصب موجب للرد واثبات اليد بغيره عند الشيعين واما عند
 فقه العقار غصب والبيع الاول في غير الوقت في الثاني في الوقت كما في الامامي وغيره حتى لو ملك العقار بان غصب عليه
 الما او قطع ثمنه او وجب به ايسر في يده اى الغاصب المصوب الموضع عند بيعه او فسخه او حرمه وانما لم يضمن بغير الزرع والشفع
 في غصب الارش والكرم لانها لم تنقل عن مملوك او في حكم العقار كما في الامامي وبما تضمن من العقار بان فاته جز منه
 او غيره ففقد من السكنى والزراعة والحداثة ونحوها فيضمن اذا فادى فلو لم سالك الدار ضمن بالبناء والقيمة على الخلاف
 كما في الهند ولو اخذ التراب من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن له قيمة وقيل لو مر بالكرس وان كان له قيمة فقد ضمن لان
 لم ينقص كما في فاضل خان لكن في النصف ان يملك العقار وتقدم له المصوب عند ابي حنيفة ربح خلافا لهما ويعرف النقصان
 بان ينظر بكم شئ جاز به الارض قبل النقصان وبكم بعده فالنقصان قيمة ما نقص كما في النصف واستثنى اى العبد ولو شتره غصب
 حتى لو ملك ضمن القيمة او غصبه لصاحب العبد وازالة اليد عن ابن رستم عن محمد ان استخدا م عبدا مشتركا ليس لغصب وقية شعار
 بان ركوب الابل مشتركة ومملوك غصب فيضمن صاحبها ولو ركب فترل وتركه في مكانها لم يضمن لان الغصب لم يتحقق
 بدون النقل كما في المجلد وفيه ان يكون الاستخدا كملك لا غصب جليسه اى الجالس على البساط او في الدار لعدم
 الازالة وحكمه اى الغصب لا ثم اى استحقاق النار لمن علم ان الما فادى مال الغير فلو لم يوجبه فلا ثم لكنه يوجب الضمان

يتعلق بالازالة وينبغي ان يعلم ان الغصب من الكافر اشد لانه معاقب بالنار اذا لم يضع عليه وبال كفو الدائم ولا يكون له
 طاعة ولذا اقالوا ان خصوصية الهداية اشد من خصوصية الادب كذا في المضمرات ورود العين المضمومة في مكان غصبها لثبوت
 القيمة بتفاوت المكان حال كونها قائمة موجودة في يد الغاصب سواء كانت مثلية او قيمية فلو كانت القيمة في بلد مخصوصة
 اقل مما في بلد الغصب فينبذ للمفسوب منه ان ينظر او يرضى او ياخذ القيمة يوم ان خصوصية مكان في العبادي
 ومنه ان تقدير قيم اشعار بان رد العين انما فانه الموجب الاصل على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بانخفاض
 فان الجمهور ذهبوا الى ان الموجب الاصل هو القيمة كما في رد العين والكان في حكمه العهرم اي ضمان العين بل انما
 بالكلية بفعله او بفعل غيره او بآفة سماعية وجب في المثل اي ما يوجد له مثل في الاسواق بل انما هو معتد به كذا في
 رحمه الله الا انما يشكل بنحو التراب اصحابه وانما تجب فيه القيمة في المثل اي مثل لما كان في موضع ان خصوصية عند شيخ الاسلام و
 موضع الغصب عند الامام السرخسي كما في المحيط فان كان القيمة فيه اكثر فله مفسوب منه بخيارات الثمانية وان كان اقل
 فله مفسوب بخيارات الاربعة ان ينظر كما في العبادي كما تكميل المتقارب والموزون المتقارب والعدوي والحق اريد
 والزعم المتقارب اي ما لا يتفاوت احاده في القيمة وانما قيد به لانه ليس مطلقا بل من حيث الاثر في السوق والمنطق
 المنبر بتقدير الزاد بالفارسية (طواي مخزون) قيميان ان كان الاول كيليا والثاني وزنيا على ما قال صدر الاسلام و
 السبجاني الى ان المثل للكيل العدوي المتقارب كل موزون مصنوع يفرض بعضه فان قطع المثل بحيث لم يوجد في الاسواق
 كما في الكرماني وغيره او لم يوجد أصلا كما في شرح الطحاوي فقيمة عند أبي عبيدة راجح يوم من قيمته ان اي يقضي بينهما بالراجح
 كما في الخزانة وهو الصحيح كما في الخففة وعند أبي يوسف راجح يوم الغصب هو اعدل الا قول كما قال المصنف هو المختار في الاصل
 النهاية وعند محمد راجح يوم الانقضاء وعليه الفتوى كما في حيرة الفتاوى وبما في كثير من المثل في صرف الكلف اية وجوبها
 في غير المثل اي ما يتفاوت احاده في المادية من القيمة يوم الغصب بالاجماع كما في المضمرات هذا اذا كانت
 بالكلية وكذا اذا استلكت عنده واخذ بها قيمة يوم الاستللاك كما في الاختلافات كالعدوي والزعم والحق اريد
 والحيوان وكل موزون غير ذلك المصنوع وما دونه من موزون او كيلين كالبر والاشجار والنباتات والثمار
 في العبادي فان روعي الغاصب المملوك اي هلاك المفسوب جيبس في ذلك الغاصب الا انه يقر بالغصب فاذا انكر اقام المثل في
 ان يقبل البينة في حق الجيبس فيكون له ان لا يشترط بيان الجيبس من المصنف والقيمة قبل باشتراط حتى يعلم المثل في معنى ما كره
 الى راي القاضي انه اي المفسوب الموقفي ولم يملك قطعه فحينئذ يقضي بالقيمة وفيه اشعار بان بورخي بالقيمة قبل الجيبس
 ثم يقضي بها عليه وقال بطلوا ان يقضي بها حينئذ لكل في المحيط نعم اي بعد رد التلوم والعلم بالملك تقضي بالقيمة بالبدل
 مثليا او قيميا وفيه دلالة على ان الموجب الاصل رد العين والقول فيه اي في مقدار البدل لا الغاصب
 مع يتيه لانه المنكر ان يعلم للمالك حجة الزيادة التي ادعاها فان القيمة تحتها وجبت تلك الزيادة ولم يعتبر قول الغاصب

حيثما وثقيا اشعار بان له لم يقيم واقام الغاصب حجة القالة لم يقبل وهو صحيح كما في النهاية فان ظهر مذهبنا في ذلك فثبت ان الغاصب
اي حال كونه قيمته اكثر مما ضمن الغاصب به وان قل كذا في الف وفيهم كما في الزايد واما حاله في ضمن الغاصب لقوله
اي الغاصب مع يمينه اخذ هذه اي المصوب الظاهر للمالك ورويه له لانه لم يقيم ضما او مضى الضمان الى الجار
فما نمان بان رضي بالبدل وترك المصوب في يد الغاصب وقيمة اشعار بان لو كان القيمة دونة او مثله لم يكن له خيار لانه توفيقا
ملكه لكن في ظاهر الرواية اختياره هو الاصح كما في الهداية فلا ادعى ترك قوله (قيمة اكثر) وان ظهر قيمة اكثر او مثله ودونه
وقد ضمن الغاصب لا يقبله اي الغاصب بل يتكوله او يقبل المالك او يدينه فهو اي المصوب للغاصب لم يضمن
المالك به وان اجر الغاصب المصوب او الامين الامانة كالعارية والوديعة او ربح الغاصب والامين بالتصرف
كالبيع فيها اي المصوب والامانة تصدق الغاصب والامين وجوبا بالاجرة والربح عندنا خلافا لابي يوسف ربح وقيمة
اشارته الى ان كل من الاجرة والربح صار ملكا له المالك فثبت انما بحث بسبب تصرفه في ملك الغير وكل حلال عنه ولا يضمن
تلك اداة الضمان والى انما لا يصرفان في حاجتهما الا اذا كانا فقيرين فان غنى من المالك تصدق بثلثه والى انه لو ادعى الى المالك
حل له التناول لزم والى انما بحث كما في الهداية والى انما لا يصرفان حل لهما من تكوينا بالحق والتداول الاستتار كما في الكافي في الاصل
المصوب والامانة وراهم ادونا غير لم يشرى لم يضمن اليها وقت العقد بان اشار الى غيرهما او طلق المثلين ونقدتها او اشار
اليها ونقدت غيرهما فانه لا تصدق به لانه حلال وفيه اشارة الى انه لو اشار اليها ونقدت بثلثه لانه وان لم يضمن بالاشارة الا ان
ضمن نقد يورثا بثلثه عند الكرخي وعليه الفتوى دفعا لخرجه في هذا الزمان كما في الذخيرة وغيره الا ان مشائخنا قالوا انه
لا يطيب بكل حال وهو المختار لا إطلاقا لم يسلطوا الجاحدين الى انه لو تزوج باحداهما او اشترى امته او ثوبا او طعاما
حل له التناول ولم تصدق بشي في قولهم لان الاجرة عند اتحاد الجنس وكل منهما على الف للدينهم او الدين كراشيد الدين في الهداية
وفي غيرهم ثم شرح فيما يجب للمالك فقال وان محض شيئا وغير الغاصب يراه بالتصرف فيه احترام عن صبي غصبه فصار
بالتحريم فان اخذه بالضمان فزال الى سهمه احترام عن كانه فكتب عليه او قطن فغزاه او لبن فغصبه فغصنا او عصية فخلله فانه
لا يقطع به عن المالك قيل في قطع كما في الجيرة وعظم منافعها اي اكثر مقاصدها احترام عن درهم فسكبها بلا ضرب فانه
وان زال سهمه لم يقطع عن المالك عن كافي الجيرة وغيره فلم يكن زوال السهم عن عظم المنفعة
كما في ضمنه اي الغاصب المصوب وملكه بغير الضمان على الغاصب كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المتقدمين قال بعض
المشايخ ان سبب المالك في غصبه عند اداء الضمان كما في الميسر وقلوا الى المالك ان اخذ القيمة واداء الضمان لم يكن له
كما في الهداية لكن على من الامام يفتي ان الصحيح عند المتقدمين من مشائخنا على قضية نهيب صاحبنا انه لا يملك الا عند
تراضيه المضمين بالضممان او قضاه القاضي به واداء البدل كما في الذخيرة وغيره بل لا حل للتفريط به لانه ملك خبيث قيل ادوا
به اذ شئنا او قيمته او حكمنا او ضمنه اي كالم ادنا كالم كما في الهداية وغيره وفيه اشارة الى انه لا يتخلص عن وباله بعد

انما قيل

ادام البديل بلا توبة والى انه كل بعده بلا استئصال لكنه لم يحل كمانى المحيط وغيره كذبح شاة او ابل وبغيره مع سلخها وبيعها
وطبخها فانه حلت غير با فلا يزول الاسم بالسلخ ولذا لا يقطع به حق المالك ضمن النقصان كذا بالناسيب لا يقطع وقيل يقطع
اذا كان للاراب قيمة كمانى الزاهدى وتنبه اشارة بانه لو طبخ الحنطة او اللحم لغصب بصدار ملكه بلا حل ولا عند ملكه فحلت
وكذا لو منصف طعاما مضمونا فاقبله وشرط اطيب عنده وجوب البديل وعندهما ادائه وعليه الفتوى كمانى الاختلاف وغيره
جعل صغرا وحديدا او ساجدة مضمونة امانة مثل كوزا ونلسا او سكين او بابا فانه مضمونة وملك بلا حل بخلاف جعل الجهرين
القيمة والناسيب انما ادور بها او دينار او فان الاسم بان فحلت عنده للمالك بلا شئ عليه اوله وضمن مثله عندهما وفيه
اشارة بانه لو وقع در اسم الى نافذ ليقدر فخرها وكسرها الا اذا امر بالغمر على ما قالوا كمانى قاضيهان وفيه اشارة بانه لم يضمن
بعضهم على ما تقر ولو خرق ثوبا مضمونا بالتشديد او التخصيف كمانى المضرات والاولى لا يثبت لى الخرق الفاحش
فلما تخرين فى تفسيره اختلاف والصحيح ما اشار اليه بقوله وفوت بذلك التخرين بعض العينية وتبقى بعضها لبعض
وبقى بعضه بالاداء وفى بعض النسخ بكلمة او كمانى نسخ الوفاية وهى بمعنى الواو كمانى اثنى وغيره فان الاول هو الصحيح كمانى الكريانى
والاى راية والمحيط وغيره فمن الظن الحكم الجرم بفساد كلامه بانه يفسد خرق فاستبعض بعض الذين ينفذون منعه
اى الثوب المالك عليه اى الخرق واخذ منه قيمة سالما واخذ منه الشرب الخرق وضمن المالك مخزقة
لنقصانه وفى الخرق الميسر ضد الفاحش قوت الجود لا قوت احتسار العين وبعض النسخ كما اشار اليه فى الجود كمانى
ضمن ما نقص لانه يقبض من وجهه قليل الفاحش بالنقص ربع القيمة والميسر من قليل النقص القيمة ودون قليل المالك
بعده ثوب او ما يصلح له قليل بربع فيما اى ابل الصناعة فماعد واما حشا فاحش وميسر فميسر قليل ان يكون فاحش فميسر
فميسر الاول صحيح وانما ذكر هذه المسئلة ههنا لانه غصب حقيقة او حكما او بنى عليه بعض مسائله من قطع وثوب المضمون فاحشا او
الكل فى الجود الاول ان لا يوجب النقصان اربعة وفى الكل ضمان الا فى الاول تراجع اسعر وقوت جز من العين وقوت وصفت
مخرب كقوت السبع واليد فى العبد وقوت معنى مرغوب كقوت حرفة فى العبد فى يد الغاصب كمانى الزاهدى ومنه شئ
بنائه فى ارض غير مضمونا او غرس شجر كذا كمانى الغاصب بالقطع اى قطع البناء او الشجر والرواى والارض
فانته الى المالك ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض قال الكرخى انه لا يورثه يمينه ويضمن القيمة وهذا هو الصحيح
كمانى النهاية وبه افق بعض المتأخرين كصدر الاسلام وارجس ولكن نحن نفقه بجواب الكتاب ان بهما الاشياء كمانى العاوى
وحال لا بد من معرفة ان القلع انما يحل اذا لم يقبض عليه بالقيمة والقليل لا يحل قليل لا يحل لانه تضييع المال بلا فائدة
كمانى الزاهدى والمالك ان يضمن للغاصب قيمة بناء او شجر او ثوب فله اى قائم فى الارض لاقبضه مقلوبا
اذا المقلوع قيمة اكثر من القائم فان المونة والاجرة صرفت فى قلع المقلوع دون اقامته كمانى النهاية وطس
معرفة القيمة ان يقوم الارض بلا بناء او غرس فنقوم مع احد ما مستحق القلع فيضمن الغاصب مثلا اذا كان

فقد ارض بدو عشرة دراهم ومعه مستحق القلع خمسة عشر فيمن المالك خمسة للغاصب وسلم الارض معه للمالك
ان يقتص الارض به اي القلع وردى بشام عرب محمد ان الارض ان يقتص به اخذ الارض وضمنه النقصان
وليس له ان يخذ الا لشجار فيمن يقتص للغاصب وانما ذلك اذا فسد الارض بقلعها كما في المحيط وغيره وان حذر التشديد
او مضر الغاصب الثوب الا بين ضمنه اي ضمن الغاصب قيمة ذلك الثوب حال كونه ابيض وسلم الى الغاصب
او اخذه اي الثوب وعظم ما زاد او اصبغ فيه لان اصبغ مال مقوم للغاصب للمالك ترك الثوب على حاله اصبغ
على حاله يبيع الثوب ويبيع الثوب بغيره على قدرها كما في المحيط وان سواد ذلك الثوب ضمنه اي ضمن المالك قيمة
ابيض او اخذه ولا يشئ بالغا للغاصب وقال ان اسود كما تحرق في حكم اختيار فيمن او يفرم وقيل ان كان الثوب
مبارا وقية بالسواد فاجاب قال ان يقتص فما قال وقيل ان هذا اختلاف من ان فاجاب على عادة بني امية ومسا
على طريق الدباسة على ان يارول المشيد شاو ابا يوسف في لون ثوب اللبس قال حسن اللالوان كالتب كيت ب التـ
تعالى فاستحسنه مارول وتبعه من بعده كما في الكرماني وغيره وان باع الغاصب العبد المذهب او اعتق ثم
ضمن ثوبه البيع امي بيع الغاصب لا يعتق لان المالك ان قص كفي انفاذ البيع لا يعتق وفيه اشارة الى ان
انضمن قيمة يوم الغصب ويوم البيع سواء في النفاذ وفيه حكم لا اذا ضمنه يوم الغصب الى ان يباع لم يشرى ايضا
فمن المالك الغاصب لم يضمنه البيع الثاني وقيل في هذا ان لا يضمنه ماله كما من وقت الغصب كما في العمدى فروا له الغصب
وتأوه متهمه كما من الحال او يضمنه ماله كما في المالك ولا يضمنه ان يملكه اذا لا يملكه الغاصب عن
به المالك والاحسن ترك الشرط اعتمادا على الاستحسان لا يابا العمدى بان المالك فخرج او اكل او باع وسلم الممنوع
في بيع الغاصب ايا من المالك بغيره لا يضمنه المالك الا فيمنه وسلم اذ في ان المالكما بالشرب او القمار
الممنوع او اكل او في غيره فلا يملك المالك من ضمنه وتمامه في النهاية وفيه كذا في ثوبه انما اذا اتخذ بالتخليص فلو
اشبه لا يشرب او يبيع لم يضمن كما في الجواهر وشبهه كذا في المالك وسلم اذ في من يضمنه ومنافع الغصب
لو تضمن ان المالك ما سجد وثماني يده فلو غصبه بغيره خزان او دابة واستعمل اياها ثم رده على مالكه لا يضمن به شيئا بانه لو
ضمنه بغيره منافع يضمنه الا انك لا يضمنه بالطريق الا اذا كان المالك المصروف ذلك الجور اياها بالاستعمال ثم ردها الى المالك
ويستثنى من منافع غصبه لو فقه فانها تضمنه وعلى المشتري ان يضمنه من منافع الا جارة غصبها واعترض على ما
ذكره من الاصل اعترضوا فليدبروا في الاستدلال وجوب اجرة المثل وعليه الفتوى بخلافه
السكران يقتص من منافع الربا اذا اشترى من المصنفين او من غيره من المصنفين بالبيع من المصنفين فانه يضمن قيمتها
ان المالكها وقال المصنفين وفيه كذا في ثوبه ان المالك المصنفين بالبيع منه وعن ابن خنيفة ربح فيه وايتا
كما في المصنفين من المصنفين من المصنفين بالبيع منه وعن ابن خنيفة ربح فيه وايتا

ولو جوهرا واخر عن نحو القصاص والحد واليمين فليكن اخذه منه اى استيفاء هذا الحق من ذلك المال واخره عن
 نحو ما يفسد كالجهر وعن نحو الامانة والمدبر وام الولد والمكاتب لكن لا يتناول ما كان قتل من الزين كالدين اى مثل ما
 فى الزينة ولو حكما من نحو بدل الاجابة والكتابة واجباته وفى الكلام اشارة الى انه جاز بالعبد المضمومة اما بنفسها مما
 المثل او بعينه كالمغصوب والمقبوض على يوم الشراء ولم يقبض من سبيل البعج الفاسد وبديل الخلع فى يد ما واه فى يده او غيره
 كالمبيع قبل القبض فانه مضمون بالشئ كمانى الكريانى وسياق من الظن ان المناسبات ترك الكاف وان كان
 فى الشئ مالا الى نعم المناسبات ترك الحكم الى التعريف وهو عقد وثيقة لطرف الاستيفاء ومقتضى الزين بايجاب
 كونه شك بالمال على من الدين او خذ الشئ بهناه وقبول كارتقنته سواء صدر من سلمه او كافرا وعيدا وسببه
 او اصيل او وكيل فالقبول ركن كالاجاب واليه مال اكثر الشايع فانه كالمبيع ولذا لم يثبت لمن حلف انه لا يدين
 به وان القبول وذهب بعضهم الى انه شرط صيرورة الاجاب علة لانه عقد تبرع ولذا لا يلزم الا بالتسليم ويثبت لمن حلف
 به بلا قبول كمانى الكريانى ومن الظن انه غير تام لكون اليمين تبرعا والقبول فيه ركن لانه على هذا الخلاف كما مر ويلزم
 الزين ان سلم المهر من فاقبض شرط لزوم فليكن ان يرجع قبله واليه مال شىخ الاسلام وفى الاصل انه شرط اجزا
 وهو الاصح كمانى الذخيرة وفيه اشعار بان التخلية كفى كما مر به وفى الجواهر اذا تصادقا على القبض كفى حال كون المهر من
 محو اسم مفعول من نحو اجمع اى مجموعا غير متفرق كالتم على الشجر كمانى الزادى او معلوما يمكن حيازته فان كونه مجهولا
 ينحل قبضه كمانى الاختيار او مقسوما فانه لم يصح مشا عكمانى الكريانى مفرغا غير مشغول بحق الخير كالارض وتخل المشغول بالثمن
 والتمتية غير مشاع كمانى النهاية والاختيار وغيرهما او غير متصل اتصال خلقه كاتصال الثمن بالشجر كمانى الكريانى ولا يفي
 الاستدراك على تفسيره وفيه نظر الى انه لو رهن دار فيها جدار مشترك لم يصح كما لو اتصل جدار منها متصل بجدار
 مشترك الا اذا استثنى الجدار وقال نجم الائمة ان انحاطوا مشترك صح الرهن فى العرصه وسقف والجدار كمانى الزادى
 والى ان الصفات المهر من بهذه الصفات ليس بلازم عند العقيل عند القبض فلو اتصل واشتغل غيره كان فاسدا بالاطلا
 وكذا لو كان شائعا وعند بعضهم يكون باطلا وهو اختيار الكرخى فلو ارتفع الفساد عند القبض صح صحيحا لان كمانى الكريانى والتخلية
 رفع الموانع والكلين من القبض تسليم فى ظاهر الرواية وهو الصحيح كمانى الهداية وغيره وعن ابى يوسف رجع ان التسليم لا يثبت
 فى المنقول الا باخذ بالبرج كمانى الكريانى كمانى المبيع الصحيح دون الفاسد فانه واجب الاطعام فلا يفي فيه تخلية ومن
 المهر من ولو رهن فاسدا هو باق كمانى يده ولو فسخ العقد وعند الكرخى المقبوض بالبرج الفاسد امانة كالمقبوض بالاطلا
 والاول اصح كمانى الذخيرة باقل من قيمته اى قيمة الرهن عند القبض كمانى الاختيار ومن الذين اى يدين القيمة
 اقل من قيمته ومن الذين مرتبا فكلية من تفصيلية المفضل الدين اولاد القيمة ثانيا والمفضل عليه بالعكس ومن الذين ان
 الاظهر بالاقبل كمانى بعض النسخ وكذا كمانى الكريانى ان الصحيح الاقل لان من تجب فيه القيمة والمحرقة لا يتناول التركة الا ان كان

منها فتمنى ثلثا بخلات الفضل منها فان الفضل صلح ان يكون بعضا منها لان المعرفة يتناول المعرفة فانه قاسمة
فهي لم يشترع النجاة وتمت الكلام في طلاق المريض ولا يخفى انه مشعر حكم المساواة ولذا فرع فقال فلو ملك كل المرين
في يده وهما اي القيمة والدين سواء اي تساويان في المقدار سقطت فيه راسا لا سقيفا وان كانت قيمته اى
المرين اكثر من الدين سقطت قيمته الى المرين شي فالفضل امانة اى كان زائدا على الدين من المرين في يده كان
اياه فلم يضمن بملكه وفي قيمته اقل من الدين سقطت منه وبقيته بقدره اى ذلك الاقل ورجع المرين الى
المرين بالفضل من دينه وتبني اشعار بان لو ملك بعض المرين قسم الدين على المال كالموجود فلورين
دار قيمته الف بالفضة خرجت في يده قسم الف على قيمة البناء والعمرته يوم القبض فاما اصحاب البناء سقطت اصاب
العمرته بقي وقامه في العمادى وحفظ المرين وجوبه على المرين كالمودعة فبعض عيال كالمودعة والولد
والعبد والاجير كالمودعة اشعار بان المرين يواظف بآثاره المودعة ولذا قال وان تعدى المرين في المرين كالمودعة
والبيع والبيع والركب والسكنى او الاستخدام بلا اذن والسفر ضمن كله بكل قيمته كالغصب اى مثل ضمان الغصب
لا المرين فلا يضمن ما زاد بل عليه قيمته يوم القبض في القيمي والمثل في المثل الا اذا قطع قيمته يوم الخصومة ونسبه
اشارة الى انه يحرم الاتقاع من المرين بلا اذن له واما بلا اذن فيكره كما في المضمرات وغيره ولا يكره كما في
المدينة فلو اراد استئجار الاذن قال كلما نهي عن الاتقاع كان ما دونه في مدة المرين كما في الخزانة ولا يصح من المرين
والمودعة فيها اي المرين والودعة رهن واجارة واعارة ولو عذ عياله وايداع عند اجنبي هذا التصريح بالعلم
ضمن فان لكل تعدى كما لا يخفى ولا يصح في المودعة بالفتح الاول اي المرين فصيح فيه الاجارة والاعارة وكذا الايداع
وتبني اختلاف عند اصحابنا وقامه في العمادى ولا يصح في المعار الاولان اي المرين والاجارة فيصع الاخران وقد
نظم لكل فقال نظم جسد المرين فقطمى دار دور عاريت راعوه ومرعون كمن مرين ومودعة تابل اين
چاريت بشنوار صدر اشترية اين سخن ولا يسطيل المرين عقد الوصل واحد من العقود الاربعة لانه
عقد النسيئة عقد المرين لكن يضمن بالملك حينئذ كما هو اى مثل ضمان الغصب وتبني اشعار بان لو عاود
الى الوفاق عاود رهنه دبراً عن الضمان كما في العمادى جعل الخاتم ففتح التام وكسر با في التخصيص البني واليسر
بكسر الصاد وفتح الاصبع الصغرى تعدى استعمال لاحفظ وتبني اشارة الى انه لو جعل الخاتم فوق خاتم المرين
اذا كان من جنس الخاتمين كما في قاضيخان وجعله في اصبع اخرى ابهام او سبابة او وسطى او غير حفظ سواء كان الخاتم جلا
او امرأة وقال مشاخص انه تعدى منها في ضمانته وقامه في العمادى ولا يخفى انه لو قال وجعل الخاتم في غير الخاتم حفظه كان
مغنيا عن سابقه واذا طلب المرين وبقيته في بلد العقد اهر المرين باحضار رهنه ان لم يكن للمرين مؤنة حل بقية
التالى الا اذا وضع المرين بالثقة عند عدل فحينئذ لا يورثه وتبني اشعار بان لو لم يقدر على حضاره فسلط عليه فلو

کما فی الذخیره فی سیم کل وینه عند احضاره لتبعین الحق ثم یسلم رهنه وقیه مرالی انه لو سلم بعض الیهین لم یومر بتسلیه بعض الیهین کما فی الیهین وکذا ان طلب ین فی غیر ملید العقد امر باحضار رهنه وقل لا یومر ان لم یکن للمهرن مؤننه حمل ای ثقله ولا یخفی ان المؤننه یرفع مؤننه الحمل وقیه اشعار بانہ اذا کان له المؤننه اجبر الراهن علی اقتدار الیهین ولا یومر بالاحضار لکن ان طلب الراهن التحلیف یخلف علی البعات ما یلک الیهین کما فی الذخیره وعلیه ای المهرن مؤنن فی التیم وفتح الصخره جمع مؤننه حفظه ای ما یحتاج الیه فی حفظ نفس الیهین کاجرة ای فظ و البیته و ماوی التیم فلا یزیم شی منہ لاشترط علی الراهن کما فی الذخیره وعلی الراهن وان لم یکن فی الیهین فصل مؤنن بقیه ای ما یحتاج الیه فی نفس الیهین کالطعام و الشراب و اللباس اجرة انظر و الراعی و العلف و فی البستان و کرى الانار و تلقیح السخل و جذر و اقتر و غیر ما یمالیصله وعلیه العشر و اخراج و جعل الالبی باضم ای اجرة راده من الضرار و عدا و اة ابحر ای معاجنه و من الدوا و اجرة الطیب و عدا ای اجرة منقسم و کما باحصص علی المضمون ای ما دخل فی ضمان من الیهین و الالمانه اسلم یدخل فیه منه و هذا اذا کان الیهین و قیته الیهین سواه فلورهن عبد ابالف قیته الفان فابق فردہ رجل من سیره اسفر فاجعل علیها نقصان و علی هذا المدا و اة و قال مشائخنا هذا و اخرج عند المهرن و الا فلی الراهن و قبل انه علی المهرن فی الحالین کما فی الکرمانی و اما اذا کان اکثر فغلیه بقدر المضمون و علی الراهن بقدر الزیاده کما فی الخزانة و اعلم ان الراهن اذا ناب فانفق المهرن علیہ شیئا بلا اذنه فهو مقطوع الا اذا جعله القاضی وینا علی الراهن فیحرج و الا امر بالانفاق لم یرجع علیه عند اکثر المشایخ و عنه لو انفق بالقضاء و هو حاضر لم یرجع و عند ابی یوسف یرجع حاضر او غایبا کما فی الذخیره و لکن فی قاضیخان انه لو کان حاضر و ابی عن الانفاق فامر القاضی به برجع علیه و به یفتی

فصل لا یصح و یطل کما فی المعطوفات بعده علی ما فی التفت و غیره رهن مشاع و لو لم یقسم و من الشریک شید و امقار ناکرهن نصف الدار شاعا و طاریا کرهنما ثم التفت فی النصف مثلا و اما بطل لان هذا الشیوع راجع الی النخل المهرن و ما یرجع الی النخل فالبقا و کلا ابتداء و قد قالوا باستنار البیته من هذا الاصل لاننا لا یحتاج الی القبض الا عند العقد و لا یحتاج فان حکمه و ام القبض کما فی الکرمانی و غیره فمن الظن انه انقسم بالبیته و عند ابی یوسف راح ان الطاری غیر باطل فالباطل مالا یكون مالا و لا یكون المقابل مضمونا فانقبض مشاعا لم یدخل فی ضمانه و من محمد راح انه دخل فی ضمانه و لو قبض مفرزا لم یکن رهنه الا بتجید العقد و انما لم یصرح بالبطلان لان بعضهم قالوا انه فاسد فلو قبضه مشاعا کان مضمونا و لو قبض مفرزا اعدا و جازا و الفاسد ضد الباطل و یتقنی ما کان الراهن شین فانه لو کان لرجل علی رجلین دین علی کل علی حده فربها به عبد مشترکا بینهما کجیع حقه ربها و احد احاز و لو رهن کل نصیبه من العبد لم یخر کما فی الذخیره و لا یصح رهن مکر علی النخل و نه الی النخل و لا رهن ترسح ارض او نخلهما و نه ای الارض و قیہ اشاره الی انه لو رهن باجموعهما جازا لانه یدخل من الارض فی الیهین و ذلک معلوم محین و الی انه لا فصل حد یحس الاخر و سلم الیه مضمونا و امر المهرن بالفصل و القبض بنار

والى انه لو رهن الارض دون النخل جاز نهرواية ولم يجز في ظاهر الرواية والى انه لو رهن بدار الارض لم يجز كما في الذخيرة
ولا يصح رهن الحرف وفروعه اى المدر بروام الولد والمكاتب ولا يصح بالامانة استئجارى بمقابلته ثمانية مندا كالمدينة والحوار
والمستاجر واشفعة ومال المضاربة والشركة وبضاعة وغير باحتى لادفع زيدا عند عمره ووديعة واخذ ريد من عمره ريبا ثم
وفيه اشعار بان لو اخذ برود العارية او بدل الاجارة رهنها جاز كما في النظم ولا يصح بعين مضمونة بغية حارس الثمن وغيره مثل
المبيع في يد البائع حتى لو اشترى عينا ولم يقبض فاخذ من البائع رهنها بامكان باطلا ولذا لم ينص البائع بشئ
بهلاك الرهن قال شيخ الاسلام انه فاسد لان المبيع والرهن مال الفاسد لمحق بالمبيع في الاحكام كما في النكاح والى ذكر
في المبسوط انه جاز الرهن فقبض بالقل من قبضة من قبضة اخذ الفقيه ابو سعيد البروجي ابو الليث عليه الفتوى كما في الكفاية
وغيره ولا يصح سبيل بمقابلته القصاص بالنفس او ما دونها حتى لو كان رجل على رجل ثم عمد فزمن القاتل سبيل
لم يصح وكذا اذ جرح رجل رجلا جرحا حتى فيها قصاص فمن رهن الباجر به لانه لا يكون الاستيفاء من الرهن وقية اشعارا
اذ قتل رجل عمدا ثم صلح الولي على مال معاوم او قتل رجل خطأ فقتله القاتل على ما قلته بالدية فاخذ الولي بالدية
رهنها جاز وكذا اذ جرح جرحا لا يمس بطاع فيه القصاص فقتل القاتل المجرع بالارش فاخذ به رهنها جاز كما في النظم
وصح بعين مضمونة بنفسها وهى ان ينجز عند الهلاك بالمثل في المثل وبالعقوبة في القيمة كالمقصود بالدية
والكتابة وغيره وهذا التفصيل بان المبسوط قال شيخ الاسلام ان الرهن بالرحمة بان الرهن كمانى الذخيرة وصح
بالدين كما هو لو كان ذلك الدين موعودا بان رهن شيئا ليقضه المهر من كذا اى عشرة دراهم وانما
قيد به لانه لو لم يعين لم يبلغ لم يكن مضمونا في الشرع من الروايتين وعن ابى يوسف رحمه الله عليه القيمة وعن محمد بن
لم يستحسن اقل من درهم وعن ابن عباس انه يقرضه اشار كما في المنيعة لكن بنى الكهري انه قول الطرفين فحكمه بغير مضيعة
بضم الهاء واللام او سكونها اهم من الهلاك في يد المهر من عليه اى المهر من يجره بكمه بما وعد من المسمى كعشرة
دراهم وهذا اذا كان المسمى مساويا للقيمة او اقل فانا اذا كان اكثر من القيمة فهو من لها كمانى الكفاية وغيره
وانما اطلق تابعا للمدراية وخير فمن الظن انه لم يفتى فيه لانه غير متعارف لاننا لا نسلم ذلك ولو سلم لا نسلم ان يفتى
به كما لا يخفى على واقف بهذا الكتاب اعلم انه لو سمي فقال المهر من لا يفتى فيه فابعدت اى ربه استى اى اى كفاية
فتحت فملك الرهن كان عليه الاقل من الرهن ومن المسمى كما في الذخيرة وغيره وصح الرهن براس مال المسلم
ومن الصرف قبل الافتراق ولم يصح عند فرج لانه يستبدل وروبان لا يستبدل اخذ بصورة وبنى ولا يفتى
في الرهن اخذ مستنى فان اعين امانته والمضمون هو المال والى وجه بمقابلة المسلم قبل الافتراق وبهذه وعن فرج
روايات فان ملك رهن راس المال ومثل بصرف ومن الظن ان المضمون شامل الرهن المسلم فيه فابلى بما تبنى
ما بعده ككلامه في الشرح نادى باعلى صوت على البطلان في محالين قبل الافتراق فقد اخذ المهر من قبضته بانه قبضه بقبضه

لرأس المال وثن بصرف او اكثر فان كانت قل لم يصح الا بقدره كما اشار اليه فقال وان افرق
 المتباينان تفرق الابدان قبل نقد اى عطار رأس المال وثن بصرف وقيل هناك للرهن بطرا اى المسلمون
 لعدم القبض حقيقة ولا حكما فان الرهن لم يصرف ايضا بحقه الا بالملك واما لم يذكر حكمه بين المسلمين فيه وهو انه مستوف
 بحقه لانه يعلم من حكم الرهن بخلاف حكم اخيه وتقيم الرهن ويلزم القبض عدل غير المرتهن وقية اشعار بشرط كون
 عاقد بالغالاذا القادر على القبض كما في المحصر شرط اتفاق المتعاقدين في العقد وضمه اى الرهن عنده اى العدل
 ولا اخذ اى اخذ الرهن لاحد من اى الرهن المرتهن منه اى العدل وقية مرالى انه لو لم يشترط الوضع فوضع جازا فذلك شهر
 اليه في الاختيار والى انه لو دفع العدل الى احد من المضمينين لكنه ضامن القيمة فبعت القيمة الى عدل آخر لانه ضامن كما في الخيرة
 وملكه اى الرهن معه اى العدل سواء كان في يده او يد امرأته او ولده او خادمه وجميعه ملك الرهن لانه كالمترتهن فان وكل
 الراهن العدل او غيره من نحو المرتهن ببيع اى الرهن مطلقا او عند انتهاء اجل الدين صحيح ذلك التوكيل بالبيع مطلقا
 او عند حلول اجله بشرط ان يترتب الكفاي قاضيه ان وغيره فخصيص بالكل من النظم وقية مرالى ان تجيل من الرهن
 لم يفسد الرهن بخلاف تجيل نفس الرهن لانه نيا في دوام الجبس كما في المذنية والى انه لو وكل غير عاقل فباعه
 بعد بلوغه لم يصح وهذا عنده خلافا لعمان العدل فلو لم يقبض الرهن حتى حل الدين بطل الرهن كما في قاضيه ان
 فان شرط هذا التوكيل في عقد الرهن لم يفسد التوكيل لانه من توابع العقد بالغرل اى عزل الراهن في
 بيعه العقد وقية مرالى انه لم يفسد الرهن لانه لم يملكه كما في المذنية والى ان الراهن لم يفسد بل رضاء المرتهن
 وذا خلافا والى انه لو وكل بعد الرهن انغرل بالغرل وبذا ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح انه لم يفسد كما في الخيرة
 لكن الصحيح انه انغرل كما في قاضيه ان ولم يفسد هذا التوكيل بموت احد من الراهن او المرتهن او غيره وقية اشعار بان
 لو وكل بعد الرهن ومات الراهن انغرل على ما قال بعض المشايخ ولم يفسد عند غيرهم كما في المضمرات الاموت
 التوكيل فانه دفع الوكالة فلا يقوم وارثه مقامه وعن ابى يوسف ربح ان جديته يقوم مقامه وبذا خلافا جواب الاصط
 وفي التخصيص اشعار ببقاء الرهن فاجبر الراهن على البيع كما في الذخيرة فان حل الاجل والراهن او وارثه
 بعد موته غائب ابى التوكيل ان يبيعه اجبر بالاتفاق التوكيل على البيع اى جسد القاضى ايا ما حتى باع بان ابى
 بعده باع القاضى عندهم وقيل لم يبيعه عنده كما في الكزبانى وقية مرالى انه لو حضر الراهن لم يجبر التوكيل بل جبر هو فان ابى باع
 القاضى عندهم او لم يبيعه عنده والى انه لو وكل بعد الرهن لم يجبر التوكيل كذا ذكر الكرخي وروى عن ابى يوسف وعنه ان يبيعه
 في الذخيرة كوكيل للمدعى عليه بالناس المدعى بالخصومة اى جواب الدعوى غائب موكله وابا اى ابى التوكيل فبعت
 فاني جبر التوكيل على الخصومة لئلا يطل حقه واذا باع الرهن العدل التوكيل بالبيع فالتمس الرهن وان لم يقبضه لقيام
 مقامه بالبيع فملكه اى الثمن في يد العدل كملكه اى الرهن في يد المرتهن فيسقط من الدين بقدر الثمن وقية اشعار بان جله

ان يبيع الرهن بكل من الحجرين وان كان الدين حقة كما في الذخيرة

فصل ح وقف على اجازة المرتهن وعن ابي يوسف راجع فذهب الرازي بلا اذن المرتهن رهنه كما وقف على اجازة
الرازي يبيع المرتهن الرهن فان اجاز جاز ولا فلا وله ان يطلعه ويبيعه رهنه ولو ملك في يد المشتري قبل الاجازة
ولم يحز الاجازة بعده ولا رهن ان يضمن ايما شاء وتام في شرح الطحاوي ان اجازة رهنه البيع او قضى بالرهن
وبينه اي الرازي يضمن الرهن ان لا يرهن او المرتهن فانه الاقرب لهذا البيع فلا ضرورة الى اعتقد جديد فيملك ملكا صحيحا
فيل ما كاسد اكبيع الفضولي وعن ابي حنيفة راجع انه يحتاج الى عقد آخر كما في الذخيرة وفي موضع من البصير طان يبيع جاز
وفي آخر فاسد وفي آخر باطل ويؤمل لكل في المدقوف وتام في النهاية وفيه اشعار بان له بلا اذنه من رجل ثم من آخر
فاجاز بيع الآخر كما في الزاهدي وصار رهنه رهنه في ظاهر الرواية لان المبدل حكم المبدل وعن ابي يوسف راجع انه لا يصير
رهنه الا اذا شرط المرتهن عند الاجازة صيرورة الرهن رهنه او يبيع الاول كما في الذخيرة وان لم يحز المرتهن البيع وفسخ لا
في القول الاصح لان حقه ان يبيع لا غير في موقوفه فيفسخ في رواية ابن سناء كونه عند الفضولي حتى لو استغله الرازي فلا يبدل
للمشتري عليه واذا كان موقوفا يصير للمشتري الى فك الرهن فيسلم له يبيع او رفع للمشتري هذه الحاشية الى
القاضي لم يفسخ البيع فيشترى بالرهن ان ذكروا في الرهن بلا اذنه فقبل الفسخ لم يحز ذلك التصرف في حق المرتهن اصلا
لم يطل حقه في الحبس الا بعد قضاء الدين كالباع والاجارة والكتابة والمهنة والمهنة والقرارات فان تصرفه تصرفا لا يقبل
الفسخ فقد بطل الرهن واليه اشار فقال وصح بلا اذن المرتهن اعتناقه اي الرازي موصرا او محسرا وتدبيره وموقوفه
رهنه فان فعلها اي فعل الرازي هذه الافعال الثلاثة مال كونه غنيا ففي اي فهو في صورة كونه رهنه فان لم يحل
سواء كان حالا في الاصل وموقوفا ثم حل اخذ من الفاعل لما الدين ولو جبر المالك اليه قد انقضى الرهنه القيمة لانه
يقع مقاصته بقدر الدين فلا فائدة فيه الا اذا كان الدين من خلاف جنس ما حبس به بالبر جديده كما في الكافي وفي دينه لو حل
وللتفتيش لم يقبل وموقوفا قل منه قيمته اي الدين لا تعدى في حق المرتهن حال كونه رهنه عند ولا ضرورة الى تقديره
يكون كما ظن الى محل اجله وفعله فقبضه حيثما اذا كانت من جنس حقه والمحل ايسر ايسر انما فان مضاربه مكسور
ان فعلها فقيه اولى مما في بعض النسخ في صورة الاعتق اي الاعتاق سعي في اقل من هذه الثلاثة من قيمته
قيمة العبد يوم الاعتاق ويوم الرهن ومن الدين اي سعي المرتهن العبد لتحصيل العتق عنده وتكميله عند تاني الاقل
من هذه الثلاثة فقبضه الدين سواء كان حالا او موقوفا الا اذا كان من خلاف جنس فحبس ورجع المرتهن على الرازي بقيمة دينه
فقبل على السعاية كما في الذخيرة وشرح الطحاوي وغيره في التفسير انما نقص اي ان كانت قيمة اقل من الدين سعي فيها اذن
كان الدين اقل سعي فيه ورجع العبد الساعي جاسعي على سيده الرازي ان ساع غنيا وان فعلها مسر في خصته
العتق من تدبير الاستيلاء سعي في كمال الدين سواء كان حالا او موقوفا ان كسرها مال المولى بخلاف المعتق كذا

لا يزا على قيمة وقيل ان كان موكلا سعى المدين في جميع القيمة وجعلها رهنه مكانه ولا يرجع للمدين المستولدة على
سيدته فنيا لانه مال واطلاقه اى الراهن رهنه كاعتقاده اياه غنيا ففى دينه حالا اخذه وموكلا قيمة رهنه الى اجله
ولا ضرورة الى قيد غنى الاستحالة لانه سعى المدين لا رجوع ولا رهن ولا عياله لانه لانه اى الاجنبى ضمنه رهنه قيمة يوم
اتلفه وكان الرهنان رهنه مع اى المدين فلو كان الدين الف القيمة الرهن فالتلفه اجنبى وقيمة خمسائة ضمن خمسائة
وصارت رهنه وسقط من الدين خمسائة كانا هلكت باقية ورهن اعاره رهنه رهنه او اعاده احد بهما باذن حيا
آخره رهنه سقط من المدين رهنه اى الرهن فلو هلك فى يد المستعير بغير شئ ولا يسقط شئ من الدين ونكل منها
اى الراهن والمدين ان يردده اى الرهن المعار من الاجنبى حال كونه رهنه لانه لكل حقا والاصل فى ذلك ان الرهنان
ينعدم ببدل العارية واليرفع عقد الرهن وان مات الراهن المستعير المدين قبل رده اى الرهن المعار الى
المدين فالمدين اى الرهن من سائر شئ رهنه اى الراهن لبقاء العقد فلا يكون الرهن بينهم والغرماء جميع الغرماء
بهو مشترك بين المدين والدين المراد وانما يخص الاعارة اذ فيه الاعارة والرهن سبيل عقد الرهن وينبغي ان يذكر الرهن
اذ حكم حكم الاعارة كما فى الذخيرة ومدين اذن من قبل الرهن بالاستعمال رهنه ان هلك الرهن قبل عمله او
بعده ضمن المدين كالمدين لبقاء الرهن وان هلك بماله عمله بلانته لا يضمن لانه يد العارية حتى لا يسقط
من الدين واذا كان لو قرأ المدين من المصحف الرهن باذن الراهن فلهلك حال القراءة لم يضمن من بعد الفراغ ضمن لانه
عادر رهنه وفيه شعار بانه لو استعمل بغير اذنه فلهلك حال الاستعمال ضمن وان كان فى الذخيرة ولو اباح سكنى الدار
للمدين فوقع بسكناه خلل فحرب بعضه لم يسقط شئ من الدين لانه صار بالاجرة باريه ولو اباح له اكل مسال البستان
او لبن الشاة فلا بأس به ان لم يكن مشروطا والاصار فرضا فيه فقه فيكون ربه كما فى الجواهر وصح استعارة شئ
ليس رهن ذك الشئ بدين له فان أطلق المصير المعار الذى اراد الراهن رهنه عن قيد او قيد بقيد كجبري المطلق او
المقيد عليه اى الاطلاق او التقيد فان أطلق فللراهن ان يرهنه يامى جنس او قدر او مرقم او زمان شاء وان قيد بواجبة
منها لم يجز لانه اذا يكون او جنس سهل من جنس آخر وكذا فى البوتى فان خالف الراهن المستعير فقه قيد وهلك
المعار ضمن به القيمة بتاعده المستعير بتعديه بالتسليم او المرقم بالقبض فحينئذ يرجع المدين بالدين والاضمان على الراهن و
فى الاول ملك الراهن المعار وتثبت عليه احكام الدين فى روايت ابن سماعة لانه اخرا الملك عن الرهن فان سلمه لغيره
ثم ضمن صرح الرهن لانه ضمن الراهن بالتسليم فملك قبل المدين وتثبت عليه فى ظاهر الرواية الثبوت الملك بالتعاطى قبل اذ
لانه ضمن بالقبض بالتسليم الا ترى انه لو قبض بالانسان واعطى بدله ثبت بيع التعاطى وان تأخر التسليم عن العقد بالقبول
كما فى الكبرى وان وافق المستعير بقيد به المصير وهلك وصار ذم عيب فقد روين وفاه اى فقد ضمن المستعير
دين اذ يذ القدر رهنه اى ذك المعار فان كان قيمة مثل الدين او اكثر ضمن قدر الدين وان كانت اقل وجب على الراهن

الرهن

للمرتهن بقية الدين ولا يمنع المرتهن عن دفع الرهن للمعار الى المعير فانه يحج على دفعه او اقتضى المعير من الرهن ما يفي به من الرهن
المعير له حتى يقتضيه ملكه بخلافه اذا تبرع به من الرهن فانه لا يمنع عن دفع الرهن جسيمة ولا ضرورة الى قوله فملك
رهنه وتخلص ملكه عن يده ومن انظر لكل على عدم اتناع قبول فان بالبعد ان يقتضاه الدين بالي عنه الا اذا حمل على الجواز وجب
المعير اقتضى الى المرتهن على الرهن المستعير لانه مختص بغير تبرع كما هو المشهور لكن في ما يخصه من الرهن لا يوجب عليه بقية
المعار حتى لو كانت قيمة الفاء ورهنه بالفين باذن المسير وقضاهما المعير لم يرجع الا بالالف ولو ملك المعار مع الرهن
في يده قبل رهنه او بعد فملكه لا يقتضي الرهن لانه لم يتصرف الدين منه وجبناية الرهن على المرتهن ان يفرج
مصدر من الرهن على نفس المرهن العبد او طرف منه مضمونة اي ضمن الرهن بهما والضمان زهق لتعلق حتى المخرج
فالرهن كالا جسي في الضمان وجبناية المرتهن على الرهن تسقط من دينه بقدر ما من الاستعانة تسقط ملك
الجناية بقدر ما من دين له حاله هو او اهم او دنا غير فالضمان للعبد فان كان الدين بغير ملكه لم ينفذ شيئا منه وكان
الدين على الرهن وجبناية على المرتهن لكنه لو اعوز عنه سقطت منه كفا في اكله رهنه وجبناية الرهن عليه كما
فصل محرم من الرهن على طرف الرهن او المرتهن عدا او خطأ او على نفسه مما وجب الفداء او الدين بان تسقط حنفا او بغيره
عبد او الرهن منى او جنون وعلى الحاكم العبد هدرى ساوفا ضمن ورجه الاعتبار شرعا بالنسبة الى الرهن فلا خلاف
فيه لانه جنائية المملوك على المالك وكذا بالنسبة الى مال المرتهن لان التطهير عن الجنائية واجب عليه فلا فائدة في وجوب
الضمان وعنده اذ كان القيمة اكثر من الدين يعتبر بقدر الامانة واما بالنسبة الى نفسه فعنده لما هو واما عندهما فغيره
بغير فائدة هي دفع الرهن اليه فليل الرهن ولو ابطال المرتهن الجنائية فهو رهن بحاله وكيفية اشارته الى ان الرهن يقتل الرهن
او المرتهن او الاجنبى يقتضيه لانه حر في حق الدم وليل الرهن والى ان جنائية على ولد بها او على مال غير محال لا جسي في حاشي
الزادى ونحو الرهن اي زيادة المتولدة من الاصل كالولد واللين والصفوة والوبر والعقود والاشياء الثمينة والاشياء
كالاصل فغير المتولدة كالسبب البهية والصدقة ليس برهن فليس لاولى دون الثانية فللمرتهن ان يأخذ من المرتهن كل ما
يخالف الاصل في انه ان ملك به ملك بغيره فلو شرط شيء من الدين الا الاكث من فانه اذا ملك سقط من الدين باذنه لا بد من
فتمام وقاس المبدل وان ملك الاصل وبقي المتولد حكما كما اذا اكل الرهن او المرتهن او اجنبى من الثمار بالاذن فانه
لم يسقط حصته تاكلا منه فيرجع به على الرهن وكما اذا ملك الاصل بعد الاكل فانه قسم الدين على ما وجب على الرهن
ما اكل لكل من شجر الطحوى فكله فانما يقتضيه اي الثمار وكيفية انه يقتضيه من الدين على قيمته اي الثمار يومهم الفاكهة لا قيمة
وعلى قيمة الاصل يومهم القيمة بغير الرهن وقيمة الاصل من الدين فاذا ولد له الجارية المملوكة بالهبة والدية
كل الف مسار بها فله اخذ منه بلا ضمان ولو ملكه انما له الامم بالهبة ولو ملكه فله ان يبيعه او يهبه او يقر
قيمة لولده حتى يغيره الى خمسة اية واما انما يملك الرهن ولو ولد له فله ان يبيعه او يهبه او يقر

على الراهن بثلاث في هذه الصورة وعلى هذا البواقي وتبديل الرهن برهن آخر يصح كما اذا رهن الرهن عبد الله ثم جاء بجارية وقال خذها مكان العبد فرد المهر من العبد اليه فانها تصير رهنه وان لم يقبضها فلو ملكك الثاني بعد الاول ملكك
 امانته وتبديل بالتبديل لان يد المهر من على الثاني جمانة فلا تنوب عن يمينان كما في الهداية وهو المهر من رهنه فاضيق
 ان اقامته الشيء مقام غيره وانما يكون اذا زال الاول عن مكانه فبقى رهنه ما قبض غايته في الباب من جعل فسخا في ضمن رهنه
 مقامه وقامه في الكرامة والزيادة التي تسببه فزيادة قصدية احتراز عن تنبيهه كالنار فيه اي الرهن يصح قبل قضاء الدين
 لا بعده مكان الاول في الزيادة محجوب عند المهر من قسم الدين على قيمته يوم القبض ان زادت بعده فلو رهن عبد الله ثم عبد
 كانه قيمته كل مائة فملكك احد هاتين مائة في الزيادة في الدين لا تصح عند الطرفين من زفر من خلا فانه الاول تحسافي
 فانما رهن عبد الله بمائة قيمته اثنان ثم اخذ منه مائة على ان يكون العبد رهنه بالمائة ثم مائة فانه يسقط الدين الاول بفضل من العبد
 امانته بقى الدين الثاني بل رهن عند رهنه واخذ منه فسقطت بهت الدينان جميعا ولو ملكك الرهن في يد المهر من بل رهنه كما اذا رهنه
 عن الراهن بعد الهبة او الابرار اي ابراء المهر من الراهن بان يقول ابراءت ذمتك منه ملكك الرهن بل رهنه من الضمان
 لانه امانته والقياس ان يضمن كما قال فرج لا يملكك بل رهنه من المهر من لو ملكك الرهن في يد رهنه بعد القبض في قبض المهر من
 من الراهن لا غير تبرعا او ملكك الرهن بعد الصالح اي صالح المهر من مع الراهن عن الدين على عين او بعد الحوالة او حوالة
 الراهن المهر من بالدين على رجل سواء كان الراهن عليه بن اسم لافانه ضمن قياسا وتحسنا لوجود الدين تجزأنا لبراءه ولذا
 لو ابرأ رهن الدين المديون بعد الادا كان له ان يستره كما في الهداية وشروحا وفيه اشعار بان الراهن اخذ المهر من المهر من
 بعد الحوالة كما في موضع من الزيادة وفي موضع آخر انه ليس له فيرد المهر من في هذه الصورة ما قبض من الدين بدل الصالح
 ويطلب الحوالة بالملك لمحصل الاستيفاء كما في المنظم وغيره وفيه اشعار بان الدين ليس بالكثير من قيمة الرهن والافنيته
 ان لا يطلب الحوالة فيما زاد عليها لان الاستيفاء التام لم يتحقق والى ان الصالح لا يطلب وكذا ضمن لو رهن رجل من آخر
 عبد الله او الف درهم بالف درهم ثم تصادقا اي نوافي الراهن المهر من على ان لا دين له عليه ثم ملكك الرهن في المهر من
 ملكك حال كونه مضمونا بالدين الموجود لوجوده ثم يثبت بذكره حاله بعد النفاذ في اخذ المهر من من المهر من على ما قال
 بعض المشايخ في موضع من الجوامع انه ملكك امانته واليه ذهب بعض المشايخ كما في الذخيرة وهو صواب على ما قال
 الا يهمل في الكفاية وقالوا الا خلاص فيه كما في قاضي خان والاحسن ترك العاطفة في الذخيرة وغيره انها اذا تصادقا
 بعبد ملك الرهن فهو مضمون ومنه قاضي خان انه اذا رهن عند انسان عبدا بغير حنطة فمات العبد ثم ظهر ان
 الكفر لم يكن على الراهن كان الكفر على المهر من لان الكفر كان عليه في الزيادة ووجود الدين من حيث الظاهر
 في صحة الرهن فيرجع على المهر من بالكره لقيمة الرهن والرهن المظنون مضمون عند الصالحين عن ابني يرفق
 انه لم يكن مضمونا وكيفه ما في ملكك المهر من كما يراعى في باب حسن الحنطة

[illegible]

وقت الكفالة متعلق بالبرأين تسليمه عند القاضى لوجود الاستيفاء وهذا فى زمانهم دائما فى زماننا ان شرط ذلك لم يبرأ الا
 بالتسليم فى مجلس القاضى لفساد اكثر الناس وبقيت كما فى المضمرات وغيره حتى الكفالة بالتسليم اشعار بان لو اقر المكفول له الدار
 قبل المكفول عنه لم يبرأ الكفيل عن الكفالة كما لو اخذ من الكفيل كهيئة الخلفاء فى المنظم وان مات المكفول له فلو صليوه اشتهر بطلان
 اى الكفيل به اى المكفول به بقية مية مقام ليست وقية مزالى انه لو سلم الى وصى قاضى آخر ان يطالب بالاحضار وكذا ان سلم الى
 وارث كما فى المضمرات والى ان لكل من الوصى الوارثان يطالبان باذاتهما وليس كذلك فان الوصى مقدم على الوارث
 كما فى الهداية والى ان الكفالة فى غير ما فلو قال باو او كفى الوتية لكان جن لا مكان الاستدلال بالتقديم وان كفى رجل نفسه
 اى المدين بال كذا على انه اى الكفيل ان لم يوافق اى لم يات الكفيل المكفول له به اى المكفول عنه فالوفاء على
 المصنف ان يقول لثاني بالبراء على ما هو القياس عند البعض عند المذكرة فخر الاسلام وقاضيان فى شرح ابحاث فقهائنا
 المعلوم بحجته باخر المال الذى له عليه كونه مجهول ثبت باقرار الكفيل وبينة المكفول له وانه دهم مثلا سوارا فلو قيل اننا
 دبرنا ولا وانه سوى الدين مائة له آخر فان فى هذه الاشياء صحت الكفالة عندنا خلافا لمذاهب وناس فى المحيطة وغيره صحت ذلك الكفالة
 الكفالة بالنفس الكفالة بالمال القياس ان الثانية لا تصح لانها سبب لوجوب المال وتعليق بالاحضار بانها ترك القياس
 بالتعاضل فان لم يسلم الكفيل نفس المكفول الى المكفول عند ضمن الكفيل المال لم يبرأ من كفالته بالنفس سادى المال
 اولادنا وقتت مائة غير مقيدة بدار المال كما فى المحيطة وغيره فمن الظن انه يبرأ بالاداء وان مات المكفول عنه نى بذهبه
 قبل القضاء والمدة ضمن المال فاخذ من تركته لتحقق الشرط وانما ذكره هذه الاشياء رد لما توههم انه لم يبرأ لان الكفالة تبطل بوجه
 كما فى الكفا فى نفس راية سابقة تعنى هنا كما ظن وقية اشعار بان لو مات الكفيل قبل القضاء لم يبرأ من كفالته
 فان اخذ من تركته كما فى النهاية وهى الكفالة بالمال اى بنفس المال او بفعل يتعلق به كاحضار الامانات ونحوه والى ان
 فيصح الكفالة بالنفس المال معا كما عرفت اشعار بان كفى المسلم عن الذى بالبحر الذى وهذا اذا كان كفى لطلبه بالاداء
 كما فى الهادى فتصح الكفالة بالمال كفالته مرسله اى حاله نحو كفلت بماله على فلان ومضافة نحو كفلت بما يبت اسد منهم
 وان جهل المكفول به جهالة متعارفة فلو كانت فاشته غير متعارفة لم تصح وقية مزالى اننا تبطل بجهالة المكفول وعند مائة
 او مضافة وهى تبطل بجهالة المكفول عنه فى المضافة والى ان جهالة غير مائة فى الكفالة بالنفس وهى على هذا التفصيل ايضا
 الكل فى النهاية اذ اصح دية اى لم يقطع من المتعاقدين لا بالاداء ولا بالبراء كما فى شرح الهداية وغيره فخرج عن المصنف
 بشرط اختياره فانه سقط بالنسخ وكذا بدل الكتاب فان سقط بالتعجيل كما فى المشايخ لكن فى المنظم انها تصح ببدل الكتاب بشرط ان يبرأ من كفالته
 صحيح ولم يصح الكفالة به كما ياتى فالحسن ان يبرأ بالموث من شرط متعلق بقوله فيصح نتيجة السابق ولا يلزم من ان الكفالة باعين لم تصح
 لذا قال فى الهداية ان الكفالة بالاعيان المضمونة تصح وقية اشعار بان الكفالة بالنفس تصح بدون كمال كمالها كمالها كمالها
 من ان المكفول به مجهول وقية اشعار بان لو قال بما اقره لك فلان فهو على ثم مات فلان لم يبرأ من كفالته كذا فى قاضيان ان كفلت

من کفیل له بالمال یا مورا بهای دارنده نماید و ارغواوه المال المذمومة فی الاصل شدة المطالبة يقال فلان لازم فلان ای صحت
 مصاحبة الاقرباء من اربعة اقسام کفیل اصیل حتی یخلصه ای دارنده علی نحوه حتی یخلصه فایضا معطوفة علی الشرطیة دون الجاهل یعنی
 رجوع علیه کما ظن وفیه اشعار بان لو کان کفیل مرأة یلزمها و الاصح انه استاجرا مرأة لیلازمها کما فی الهم وان حبس کفیل حبسه
 ای الاصل لا اذا کان کفیل عن احد الا بدين او الجدين فانه ان حبس کفیل هم بهیثم قضا او الخلاصة و ابراهیم ای ابراهیم الطالب
 الاصل و تاویل السیري ذلک الابرار و الساجیل بالنسبة الی الکفیل فلا یطالب بالدين و فیه إشارة الی ان داره سری الیه ای
 ان تخلفه لا سیري اذ کلفه لا یفید ابرار ای کلف کما فی السیري و الی ان تخلفه سری الیه بذلک غیر طالب الیه کما فی الزاهدی الا کلفه
 ای ابراهیم الکفیل و تاویل السیري الی الاصل لانه لا یجوز ان یفرع تابع الاصل من الکلام مشیر بان ابراهیم الکفیل من الاصل معنی بدوین
 و بذلک غیر معنی فی ابراهیم الاصل من دیر بهصرف فانه یوقوف علی قبوله و فانه فی الجحیط و ان حصل کمال الطالب الکفیل عن الهم
 من الدرهم علی ما منه ما یجوز الکفیل بعد الادوار علیه بهای مائة لا بالغ وفیه اشعار بان یبرئ کل منها ما یصلح و بان الطالب
 یطالب الاصل بتسعة لانه لم یصل الیه الا مائة و ذکر الالف لثباته فی فلو سألته علی مائة فاحکم کذا کما فی الجحیط و ان صاحب الهم ان
 علی حبس آخر من کفیل و موزون اربعة فبالا لفت صحیح علی الاصل لانه بالصلح ملک ما فی ذمة الاصل و ان صاحب
 عن موجب الکفالة من مطالبة لا سیري الاصل لانه لم یبرأ الا کفیل و لا یصح و یطلب کما فی اطلبة تعلیق البقرة عندها
 ای تعلیق کل من الطالب و الکفیل بارة الکفیل عن الکفالة بشعره و یحس لیس الطالب فیمنفعة بخوان قدم برفان و انما برئ
 من الکفالة و عنه یصح لان علیه المطالبة فکان اسقاطا کالطلاق و انما یصح لان فی الابرار تعلیق کما فی تعلیق ذکر فی الجحیط لو کان
 بنفس جل علی انه یتقی رای الطالب بنفسه فانما برئ منها کان جائزا کما سائر البراءات ای مثل تعلیق باقی البراءات مما یتعلق
 به یطلب لوقال ان جازید فانما برئ من شئ بهذا المبیع او من حجر کذا و غیره و لما ذکرنا ذکر فی العمادی ان تعلیق بشد ما کان
 صحیح کما اذا عطل بدیون لعیال دائل کذا من منیة فقال لعل ان اعطیة فقد برئک عنه و لا یصح الکفالة لعل ان یستغفیه
 من کفیل کما اذا کفل جل عن جانی للطالب یا یحد و وای بنفس حد القذف و المسرة و الزنا و الشرب القصاص فالله
 لا یجری فی العقوبة بذلک الا انه مستدرک بما مر ان الکفالة بنفس المالح لا یصح بالاعیان المضمونة بغيره امثل الکفالة هو البائع
 للمشتري یا المبیع ای بالیة علی معنی انه لو ملک قبل القبض وجب علیه قیمة و انما یصح لان العقد قد انفسخ بالملک فلا شیء
 علی الاصل فما ظنک فی الکفیل و فیه اشعار بانها یصح بتسليم المبیع لان تسليمه بعد فقد الشئ لازم علی الاصل لکل فی الکفالة
 بخلاف الشئ فانه ینص صریح و بذلک مستدرک کما لا یخفی و لا یطهر یون فانه مضمون بغيره و لذلک لو ملک لم یجب علی المبیع
 شئ لکن فی الاختیار انما یصح علی الاصح بالمضمونة بغيره یا المبیع و المبیع و یطلب بالملک لا قدره قبل الملک العجوة و الالبان
 سواء کانت واجبة لتسليم کالتانیة و التانیة و غیره واجبة لتسليم کالبوا فی لکن شیء تخلفه انما یصح و واجبة لتسليم کالمبیع و المبیع و غیره
 کالودیة و العارية و المستاجر و مال المهنارة و بشکرته فانما غیر مضمونة و انما یكون المکفول به مضمونا علی الاصل

تفصيل الفاسد ثم الباطل فان الفاسد منها الكفالة بالكتابة وعثمان الدين المشترك المضارب الكليل البطل اسودا على
 بالشرع بسلام المحظوظ المصنوع غير متاخر في ان يكون لاخرين من الاربعة بالملين وصح ضمان الخراج موطفا او بغيره
 فانه من مطالب من جهة المقابلة او غيرهم بدلا عن سائر المحظوظ وغيره وقيل ريد به الموظف الذي يمدد الامم في كل سنة دولته
 التي على الخراج فانه لم يجب في الذمة وقيل شعرا بانه لم يدرج ضمان الزكوة لانه عبادة غير بل عن شي كافي النهاية وغيره ضمان
 النوايب جميع النوايب اي الكاوشة وشعرها البصر بسلطان على الرعية لمحتكم كاجرة حفظ النوايب في نصب الدواب السكاك كالأمن
 واملحرج المهن فانه من اجب كليس به طاعة الامام وقيل بمنزل من جهة سلطان الجاهل غير حق ولكن يعلم ولا يفتي به ليدان سورا
 في الزيادة ولان اكثر النوايب في زماننا لم يدرج من ضمن من فقه فتخير له كذا في المسئلة وقيل لا يدرج ضمان باياضه لظلمته
 في زماننا ظلمه وقيل يدرج وعليه الفتوى كذا في النهاية وذكر انكر ما في انه يصح تقييد كذا في المكين في بيت المال كغيره وقيل انكر
 والتقوى وضمن النوايب اي ضمان التقييد قيمي بين البشر كمن عند طلب احد بها وان اتمنع الاخر عنه وقيل لا يدرج غير ذلك
 وقيل ان ما كان من الدواب انما في كل وقت فنانته وغيره رتب فقيمه وما ذكرنا من تفصيل ظهر انه قد استدرج قوله في
 تلك النوايب القسمة بغير حق وبالغير حال ان يحسب ما دونه على عبد حتى يعيق كمال اقر عبد مجبور باستدراكه وكذا هو
 او بانه انما يدرج او فرضه او احد امراته كمن يغيره وقيل بحال على من فضل باني المال مطلقا وغيره بوجوبه وقيل
 وانما يدرج في الكفيل غير مبرور بيا الى انه لو سبته فله عليه ما يدينه او اذن فاقرب من فهو عليه في الحال الى انه كفضل من غيره
 بحال ولو بطل عوى بيع من ضمان الدرك فممن باع دارا كفضل عنه بالدر كمن قبول التبرع فلا يستحق ثم ادعى الكفيل
 ملك له او كذا يطل عواه لانه نيا في احكام البيع ودرج عوى بيع من شاهد كتب بامر او غير شهود ملك او شهد
 فيه او شهد عليه على حدك اي قبالة البيع طرف كتب كتب فيه اي في ذلك الكتاب باع فلان ملكه اي بيعها او انما
 او لا زيا وغيره مما يدل على صحة البيع فان في تلك الشهادة اقرار بانه باع اهو ملكه لان كات فيما كتب اشارة الى ذلك فلا يصح عوا
 وتقية يرضى الى انه لو قال احد كتب شهادتي فيه فله كتاب له او شهد بذكره صحيح وعواه كما كتب باع فلان فاقوله باع ملكه بخلاف
 وعواه شهد به كتب فيه شهد على اقرار العاقد من بان كتب فاقوله بالبيع عندي او جرى البيع بمشهدى او شهد
 فلان بالبيع او غيره مما لا يدل على صحته فانه من عوى لانه ليس فيه اقرار بالملكية ولا يحفى ما في هذه المسئلة منها عند
 ذوى الالباب بمره بآية الاطراف من ختم الكتاب لانه اعلم بالصواب

كتاب الحوالة

اور بعد الكفالة لا ينال شخص بالدين ولو لم يسم ليعين بخلاف الكفالة هي لغة دالة على الانتقال فانما اسم من حدث يدركه
 والمال على رجل فاحتان يد به عليه فانما يسمي زيد محال محال والمال محال ومحتال هو الرجل محال عليه ومحتال عليه قد
 لعلى قوله المحال للمحتال فانه بلا نسبة وافع لمؤنة اوصلة ومن المثل انه غير لعد لان في التاج المحتال له صاحبها بغير

الفقه فانه محل النزاع فكيف يستدل به وشريعة اثبات دين على آخر ولو حكما في ضمن عقد او لاوي تامة بما ذكرنا لم يستدل
عنه حواله الدين الهم الوديعة كما ظن فان بحواله صار المحال عليه مجورا على الاذات واحترز به عن الكفالة بانفس وغيره فان الدين
وصف شرعي قابل للنقل الشرعي بخلاف الاعيان فانها محسوسة غير قابلة للنقل بحسب الاخرى المحال على اشراى على محتمل عليه
بقضية المقام فمن الظن يخرج عنه احواله على المديون يدخل فيه اثباته بغيره للسابع على المشتري والقرض للقرض على المشتري فلو كان
لان في الاول اثبات دين للمحال على المحال عليه في الثاني ليس كذلك احترز به عن الكفالة على القولين اراجح والوجه
مع عدم بقاء الدين ولو حكما على المحيل الى المحيل بعدد اي بعد اثبات الدين وبذلك اكيد له وما قال بعض المشايخ
ان الدين باق في ذمة المحيل فانما اثبات المطالبة وذكر شيخ الاسلام انه قول محمد الاول قول ابي يوسف راجح وهو صحيح
فلو حال الراهن المدين على غيره لم يصح اشتراؤه او الرهن عنه ولو ابرأ المحال الدين عن المحيل لم يصح اشتراؤه
عند محمد راجح وقال بعضهم انه لم تثبت نصا منها اثبات المطالبة او الدين كما في النهاية لكن في الخلاصة الدين باحواله ينتقل
الى المحال عليه ويرى المحيل عند العلماء اثباته لكن في المحيط بالدين بعد اصرار شيخنا لا يحل لم يصح كماله على الجميع والظاهر
تقرير رسمي وتعيين معنى احواله من بين سائر الافعال فان ابرأه هو العقد المخصوص فليس فيه دورانة توقف الشيء على توقف
على ذلك الشيء بحيث لا يتصور الا من جهة ذلك الشيء كما في اساس الاقتباس وغيره وراى كسان الشك في الاشقة على الاول
بهذه القضية فهي اى احواله بشرط عدم بقاءه اى المحيل كماله وهذه اى الكفالة بشرط بقاءه الا لا يصح حواله الى كل
واحدة من احواله والكفالة تستلزم الاخرى عند تحقق موجبه فلو قال اعلنت بشرط عدم بقاء المحيل وكفالت بشرط بقاءه الا لا
كان كفالته وحواله لان العبرة للمعاني وتصح احواله بالاثبات ودين للمحال على المحيل بان يتعارف احواله لانه لا يتم
النقل كما في الكفالة وتصح به اى بدلين له عليه المتعارف ان يكون الدين معلوما والا فلا تصح كما اذا قال اعلنت جميع ما يذوب
لك على فلان كما في المنية برضاها اى تصح برضا المحيل والمحال في الزيادة انما تصح بلا رضا المحيل ورجح صاحب المنية
حيث لم يقيم الدليل لانه كما في الكفالة فلا قال للمطالبة لك على فلان كذا من الدين فاحتمل به على فرضي به الطالب
صحت وبرئ الاصيل ورضنا المحال عليه هو ان كان عليه دين او لا قيل لا يشترط رضاه كما في الزايدى وذلك في شرط
التفسيرية انه لا يشترط اجماعا وفيه رعاى الى انه لا يشترط حضور المحال كما قال ابو يوسف راجح لكنها باطلة عند الطرفين بلا حقيقتهما
كما في النظم والى انه لا يشترط حضور المحيل والمحال عليه كما في النهاية والى ان احواله في الشرع ليست بعقدية وعقدية لان
يقول المديون للدائن اعلنت بالاك على من الدين على زيد وقال الدائن قبلت كما في المستدعي فمير المحيل من الدين
الذى احاله المحال على المحال عليه لتعريفه ان حامل منية كذا كذا طرية قوله الا ان ينوي حقيقة يعلم اى بذلك الدين المحال به
بجوت المحال عليه اى بسبب مونة حال كونه محال اى لم يتبرك علينا ولا دنيا ولا كفاية او حلفه اى كفاية المحال عليه
منسكرا احواله موصوفة بقوله لا ينجز للمحيل والمحال كما في قاضي خان وشريح الطيوى فالاعتقاد بالمحال ظن عليها

تملك الحوالة فانه عند تحقق احد بندين الامر من عاد الى الجبل وعند انه لا يعود وقال اي الصاحبان ان التوى يكون بجموعه
من الامر من المذاورين وبان فلسفه في القاضى لاحتال عليه قضاة بالاساس من غير عليه حال حيوة وقد اشعار بان لو غاب
الاحتال عليه بحيث لا يدري مكانه بعينه لم يرجع الاحتال على الجبل الذين لكنه ربما طلع فجا الحال الى الجبل وقال ان رنوخو
كمن غي دهم فقال الجبل سست من كيرم ازوسى تو انهم گرفت رجع الجبل بالدين على الجبل للطليل الحوالة كفى الجهر
والاجس تاخير البراة المذكورة فانه حكم مشترك بين قسمي الحوالة المطلقة ان الجبل باكاله الجبل على الجبل عليه ولم يكن عليه دين
او عين من المقيدة الى الجبل باله عليه من احد جهاد فخصبنا فاشار الى الارلى مقال وقصص حوالة شئ من بن وعين على شئ
او بلا ذكر شئ يجب للجبل على الاحتال عليه فان اذاه على الاول يرجع باذاه على الجبل لانه قضى دينة بانه وعلى الثاني
الجبل الاحتال عليه كفى قاضيان لكن لو حال لانه من بن الحظفة ولم يكن للجبل على الاحتال عليه شئ ولا الاحتال على الجبل
لم يصح الحوالة ولذا لو قال قبل الاحتال عليه فلا شئ عليه كفى المذبة ثم اشار الى الثانية فابتدأ بالعين فقال وقصص بدوهم
الو وليقه اى بال الامانة كذا نيز الوديعه وغيره او يبر السورع الاحتال عليه من موجب بده الحوالة بهما كراى تالك الدليم
وكذا بالههم المقصود اى باكون منمنو على الاحتال عليه ولم يبر انما صلب الاحتال عليه بهما كراى لانافات الى
ضمان كما منها بانية بخلاف الوديعه وقصص بدوهم الجبل عليه اى على الاحتال جبر ايقم اشار الى حكم آخر من الجبل فقال
فى المقيدة فلا يطالب احدى لى طالب الاحتال عليه شئ من الوديعه والمقصود والدين الاحتال فلا يطالب الجبل
وفى الحوالة المطلقة للجبل الطالب ايضا فلا يحتال لى طالب ليس للتقديم فائدة فلا بهرة ولا تطليل الحوالة ولو قيدة
باخذ ما كان عليه اى الاحتال عليه من الدين والمقصود او عمد من الوديعه للجبل ان ياخذ الدين او عين من
الاحتال عليه فى المطلقة لانه لم يتحقق بحق الاحتال لعدم الاضمان اليه بخلاف المقيدة فانه ليس له ان ياخذ منه لانه صار
شغولا بالحوالة فلو دفع اليه ضمن وكبره لى مقيدة وهى لغة وشريعة بضم السين سكون الفاء وفتح التاء اسم من السفينة
بفتح السين اقراض بالاليا خذه صديق وقيل نفسه فى بلد آخر ثم ذكر بعد تمام المعنى عليه ان يحتال ان يكون من تتمته
فقال لسقوط خطر الطريق اى اشرافه على الهلاك فى الطريق فيكره وان لم يذكر هذه المنفعة وقيل انها يكره اذا ذكرت
والا فلا بأس به كفى فى النهاية وانما ذكر فى الحوالة لانه احال الخطر المتوقع على المستقرض ولا يخفى ما فى سقوط خطر الطريق

من سماعي حسن الاختتام

كتاب الوكالة

وهنا محبة بالحوالة لانه وان اشتمل كل على تفويض لكن الوكالة بلا نفع وهى لغة بالفتح وكيسر اسم من الوكيل كفى الصبح
وتغيره بالكسر والفتح معسكر كل فهو وكيل فعيل بمعنى مشغول لانه سوكو الاميد الامراى مفوض اليه وتولم الوكالة كخفاه والوكيل كخفيا
مجاز بملاقته اسمية كفى فى المغرب ويطلق الوكيل على الجمع والمؤنث كفى فى القاموس وشريعة تفويض التصرف الى غيره

اي اقامته احد غيره مقامه في فعل شرعي معلوم مورثا حكم شرعي كالنكاح والطلاق المورثين للحمل احرته فان الامام محمد
فلا حاجة الى زيادة امر شرعي كما ظن ويخرج عنه اذا قال نيت كيلي في كل شئ فان لم يصير وكيل لهما لهما التصرف في الاستحسان يصير
وكيل لهما بحفظ نفعي ان يزداد حفظ كما في التحفة وكذا يخرج عنه الا يصيب فانه نيابة بالولاية المتعقلة اليه وان اقامته بالنيابة وقيل
فيه توكيل مسلم ذميا ببيع مال غير متفق مكايالي ونحوه اشعار بان القبول لم يشترط فلو قال كلنا كسب بطلاقنا ولم يقل لهما طيبت
ولادوت ثم طلقا وقع استحسانا لانه دليل القبول كما في المبسوط وفيه ايراد الى ان القبول بشرط ولو حكى وبشعر كل امرئ
وشروطه اي شرطه ففصل تلك الوكالة ان كلكه الموكل اي بقدر الموكل على التصرف المفوض اليه الا بالتوكيل بطل ففصل
انه خلاف عاده في اختيار رائه دون رائفه فان المسلم لا يملك بيع المحرور والخنزير وشرا لهما وقد صح عنه خلافه التوكيد لاني
في تصديق الحسن في تيسير سبب لانه قادر عليه ان اشبع بغير رضائي كما في المصنفات وان يصح قوله اي يدرك الموكل
ذلك التصرف بان يعلم ان البيع مثلا سلب للملك الشرعي جالس له وان هذا الغني فاحش ذاك ليسير كما في الكرماني
فتوكيل الصبي والمجنون باطل وقيل فاسد فأكبر ووافق لا يجد العقد كما في المحيط وغيره وشعره حكمه ان يقتصر
التصرف بان لا يضرل فيه والا فلا يقع عن الموكل وفيه من ان يعتد به صلح ان يكون وكيله لانه يعقله ويقتضيه وان لم
يرجع المصلحة عن المفسدة والى ان علم الوكيل بالوكالة لم يشترط خلاف المحمد رح فلو وكل ببيع عبده وطلاق امرأته ففعل الوكيل
قبل العلم جاز خلافا له كما في المحيط وغيره فصحيح توكيل المحرر البالغ العاقل بقرينة الآتي او المحرر الصبي او العبد الصبي او البالغ
المأذون من جهة الولي المولى العاقل مثلها اي مثل المحرور والمأذون فيوز توكيل المحرر البالغ او المحرر الصبي او العبد الصبي او البالغ المؤذن
فالاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة فمن الظن انها تسعة من ضرب ثلثة في ثلثة ومع توكيل المحرر البالغ
والمأذون صبيعا قلا وعبيدا صبيعا او بالغيا قلين حال كونها محجوبة عن التصرف فالاقسام اثني عشر من ضرب اربعة في ثلثة
ويخرج المحقوق اي حقوق العقدا الواقع عن هذا الصبي والعبد الى موكلهما لا اليهما لقصورهما في اشعار بان يحق
يرجع الى الوكيل لما ذون منها وهذا اذا وكل بالبيع واما اذا وكل بالشرا فالى الموكل سواء كان لشرا حلالا او محرما كما في المحيط وغيره
فكل ما موصوفة اولى من الموصولة والظرف التوكيل اي صح التوكيل لكل عقد يعقد به اي يصدره الانسان بنفسه
بنفسه وبولاية نفسه عن الغير كالبيع والهبة والصدقة والوديعة وغيرها ولا يشكل بتوكيل المسلم او الذمي ذميا او مسلما ببيع
او شرا لهما او بالتوكيل ببيع المسلم والاستقراض كما ظن فان الكفالة كافية للدين الثالث مستثنى بقرينة الآتي والاربع مستثناة
كما سيجي في التوكيل ولم يرضي بعضهم بالخصوصية اي اجواب المصريح او الدعي اي صح كما في المستصفى والاجواب اركان
ادانكار كما في التلويح وقال بعض المشايخ انه لم يصح بلا رضاه والصحيح ان الخلاف في اللزوم كما في التفسير ففصله لا يلزم
عندهما يلزم وهو المختار فلا يرد الوكالة برد انفسهم كما في النباة وغيره وافق بعض المتأخرين باللزوم عنه ثبت المدعى عليه
وبعد منه عند اضرار المدعي وهو المختار عند الامام الحنفي وشمس الاسلام وبها اركان مقبها صحها والافقه لا يمتنع بالاجماع

بأن في الظهيرية وفي حكم المرضي المخررة التي لم يجد لها المخرج الا عند الضرورة كما في النهاية فلو وكلت بالخصومة
وتوجه اليها الميادين لبحث القاضي اليها عدولا مستحلفا وشاهدين على الحلف او النكول وتسامح في خزانة المفتحين
الاطلاق مشعر بان صارا وكيل في هذه المخررة بالانكار والاقرار جميعا وله ان يستثنى الاقرار عند محمد بن عبد الله
بالي يوسف كما في الظهيرية في كل حق للرجل والمرأة ولو شيعيا على الناس وعندهم او معكم وبالعكس ومع بايضا
اي ادا كل حق واستيفائه اي قبضه الا في حد مصدر اي استيفاء في حد من الحدود وقصاص بغيرية موكله
عن المجلس كما اذا قال الموكل وجب لي على فلان حد او قصاص في النفس او الطرف فوكلت ان تطلبه منه فان استيفاه
بدون حدس الموكل باطل بالاجماع لسقوطها بالشبهة وتغير حاله ان صح التوكيل باثبات الحد والقصاص مثلا
لابي يوسف والى انه صح التوكيل باستيفاء التعزير كما في شرح الطحاوي وسيجمع الحقوق اي حقوق عقود وقصود
من غير الصبي والعبد المجهولين الى الوكيل دون الموكل ولذا جاز للوكيل ان يوكّل غيره بهذا الحقوق ولم يجز
للموكل كما في النهاية وانما اكتفى بالحقوق لان الملك يثبت للموكل ابتداء كما ياتي في كل عقد فيه مباداة
ملك بملك كما في بيع سوى سلم وقد شير اليه تنكيره في الاطلاق رفر الى انه لو باع بحضرة الموكل فهي ترجع الى الوكيل
كما في الصغير لكن الصبي يترجع الى الموكل كما في الجواهر والى انه لو كمل هذا الوكيل غيره بالبيع فبغيرته فالحقوق الى الوكيل
الثاني هو العيّن كما في الكافي والى انه لو اضاف العقد الى موكله فهي ترجع الى الوكيل كما في العاوي قال شرف الدين ابو جري
انها لا ترجع اليه في تخصيص شعابا بخلاف كمال لا يخفى وشرا وان اضاف الى الموكل دخلا في العاوي وقيل لو
وكل بالشرا فالحقوق الى الموكل لا غير كما في الخزانة و اجارة واستجار وصلاح محسن اقرار دون انكار فان الحقوق
فيه الى الموكل المدعى عليه ثم اشار الى تفصيل الحقوق فقال فيسلم الوكيل المبيع الى المشتري في الوكالة بالبيع ويقبض
اي البيع ان لم يأت منه الوكالة بالشرا فبغيرته فالحقوق الى الوكيل كما في البيع وسيجيب عليه اي الوكيل ممن يشتراه
في الشراء وان لم يأت به الموكل كما في الصغير ويخا صم بالفتح في الاستحقاق والعيب فالو مستحق المبيع ببيع المشتري
بالشرع والوكيل بالبيع ان قلنا ان يرد الى الموكل بغيره لوجود المشتري عيبا واشتبه عليه بغيره بقضار اخذ الثمن من
الوكيل ويخا صم بالكسر في الاستحقاق اي استحقاق المبيع فرجع الوكيل بالشرا الى الثمن على البايع دون الموكل
والعيب اي عيب المبيع فرده الوكيل على البايع وهو في يده فان سلم الى الموكل فلم يرد له الا برضا الموكل الكل في شرا
الطحاوي واعلم ان المصنف قد ترك قيودا في كثير من المسائل اعتمادا على الناظر المتتبع كما ترى فلا وجه للقول بالتساوي
هنا حيث لم يذكر قيود وهو في يده والرد بالعيب كخا طن ويخا صم بالفتح في طلب شفعة ما اشترى من عقار فاشفيع بخا صم
الوكيل بالشرا وهو اي العقار في يده اي الوكيل بخلاف اذا سلم الى الموكل فانه يخا صم وان الوكيل لا يشترى الوكالة فله في
معطون على ما قد مر في الاستحقاق بغيره الخ لا تساهل بانه معطون على ما هو معمول لكل من الفاعلين كما نطق في قوله عليه

مشتركة اشعار بان متى صار الوكيل بفعله مدعى عليه اجبره المدعى على هذا الفعل تسليم البعيج وغيره ومتى كان متبرعا
 لم يجز الموكل عليه قبض البعيج والرجوع في العيب الاستحقاق فان كان شيئا وكل موكل بعهده الا فحال والله فان تبرع وارثه وان فوكل
 الموكل كذا ذكره المصنف لكن في التحفة ان الموكل لم يباشر بنفسه فان العهدة على الوكيل متى سيجب عليه قبض البعيج وغيره وفي
 لوائح بحقوق الموكل في العهدة على الوكيل وفي عيوبه سبب قاضين ان الرد بالعيب على الوكيل في ما ذكره المحيد اذا غاب الوكيل
 او مات فالحقوق تنتقل الى الموكل وفي نظرية او اخر الوكيل في قبض البعيج وكل الموكل يقبضه ويقبض ان يكون له حقوق
 الاجابة والصلح على ما ذكرنا وثبتت الملك للموكل اي موكل الوكيل بالشر او ان اضاف الى نفسه شيئا فان الوكيل
 نائب في حق الملكصيل في حق الحقوق وانتقالا بسبب ائمة حكيمية عند الكسبي وهو المختار عند أبي طاهر الدبائش الاول
 عند القاضى الى زيد وهو الاصح كما في النهاية وغيره فالحقوق قسرت على شراى الوكيل تميزه بنية الموكل
 لانه ثبتت الملك للموكل وان كان بطريق الانتقال فانه لا يستقر ملكية الوكيل بل ينتقل من ساعته والملك مستقر
 شرط لثبوت الحق كما في الكسبي فالحقوق لا يعق بالاتفاق كما ذكره المصنف فالاولى ان يقرم عليه بالظهور اثر الخلاف ويرجع
 الحقوق الى الموكل في كل عقد ليس فيه سبب ملك بملك كما في نكاح وخلع لان الوكيل فيها سفيرى كما في حكاية غيره فلا
 يلزم عليه شيء كما في الكفاية وغيره وصلاح عن انكاره لانه قد ابرهن له كل دون اقراره بانه سبب ائمة او صلح عن مضمونه وشركه مضادة
 وفي عتق على مال كتابته وتصدق وسمته واستجاب واعارقه وبسبب ائمة وايداع وبيع من ارضه وان اقرضه ارضه
 مال او عينة ولم يذكر الاستقراض لما صرح في الايمان فلا يصح التوكيل به عليه الفتوى كما في المشرقة فاما ان كان باطلا يريد اطلاقه على
 اصح الروايتين فلا يطل السبب المجهول وكيل زوج بالمهر ولا وكيلها اي الزوجتة يسببها الى الموكل ولا يسبب الخلع
 للزوج المأذون بغيره والمشتري من البائع الوكيل منع الشئ من موكل بالعمه اي موكل وكيل ببيع عبيد او مبيعا محجورين
 مرفاضة البائع عهدة فان وقع المشتري من الوكيل الشئ اليه اي الموكل صح البيع لانه حقه ولا يطل السبب انما السبب
 بالوكالة الوكيل الشئ طلبا او طائفا فمصدره وحال يجوز ان يكون الفعل مباحا لا اطلاقا لطلب الشئ واشتري طلبا او مطلقا
 فانما لا فائقة في الاخذ ثم الدفع ولذا لو كان للمشتري على الموكل من وقع المقامته به كما في الهبة ونحوه لا يطل السبب الى المشتري
فصل في البيع والبيع الوكيل اي وكيل ببيع كاله مطلقه وشراى اي شراى ذلك الوكيل فلو قبضه بنية البيع كما
 اذا قال بئ من شئت فباع من يرد شهاوته له اي ذلك الوكيل للول او الزوجة او غيره للمته فلو ببيع لوباع من نفسه او ولده
 او ولده او صغيره او اضافته البيع للغير فلو باع باطل من ثمة بغير فاحش البيع بالاتفاق وكذا بمثل الفدية او بغيره
 في رواية عند ويصحان عندنا فلو باع بالشر من القيمة صح بخلاف كما في النهاية وغيره فمما رز الى ان لو باع من يرد بالموكل
 صح كما في العادى الى انه لو امر بالبيع وبيع الشئ فرفع اليه الشئ من باله اسكت لم يصح لانه وكيل بالبيع لا بالشئ وقيل
 لو علم الموكل بذلك وقت دفع الشئ اليه كان مباحا ليعطى كما في النهاية والى ابنه يباع من ابى الموكل وابنه وعهده صح كما في المختار

وصح عنه بيع الوكيل بها مطلقا وليس الاضافة على نحو ما عرفت فان ابا عبد الله اضرار بما قبل من الشئ او غدا او احشا او كثر
منه انا ذكره ليشاؤك كل بدل فان القلة امر اضافي فلم يكن في ذكره اشتراطا كما لم يكن في الاكثر من الشئ في الغيبة
وتأخير الشئ مطلقا وقال لا يبيع الا بالثمن يبيع بالثمن في الغيبة او في التمسك بشئ فلو باع الى نفسه بدينار من ثمنه
خللا فاما لو باع نقد او اخر الشئ صح عنه خلافا لابي يوسف فصح وفيه اشارته الى انه لو سمي الشئ في ثمنه لم يبيع ولو باع باكثر
من كسافي النظم والى انه لو ابيع بالبيع بالثمن لم يبيع كما في قاضي النخاس كذا بالعكس كما في الخزانة ومع عنه بيع نصف
اي اجنس ما وكل وان ضرره البتة عيضا كالعبد كما في المتعلق ببيعة مطلقا وعندنا ان الاجنس لا يبيع الا بالثمن الا اذا
بان بانه قبل ان يبيعه لان الشئ كونه عيبا وصح اخذه ابي الوكيل بالبيع به ولو باع بالثمن الا اذا اضراره فانه لم يبيع
عنه بان اخذ منها ثمنه او اجنس لثمنه لان الشئ كونه عيبا وصح اخذه ابي الوكيل بالبيع به ولو باع بالثمن الا اذا اضراره فانه لم يبيع
والثمنه ليس ان يبيع الشئ في يده ابي الوكيل وان تولى ابي مالك على الكفيل من الشئ بالثمن الكفيل لا يبيع
عنه فكذا في الكفيل في يده ابي الوكيل ابي من كل شئ بشرط ان يبيع من ان كان الثمن من يبيع الشئ في يده ابي الوكيل
به القومون كلهم في رواية يبيع الناس بها في ابي مالك في رواية يبيع الناس بها في ابي مالك في رواية يبيع الناس بها في ابي مالك
الكل ابي الوكيل من يبيع الناس بها في ابي مالك في رواية يبيع الناس بها في ابي مالك في رواية يبيع الناس بها في ابي مالك
اشترى ذلك الوكيل شيئا بعشرة دراهم فاشترى به ثوبا بعشرة دراهم فاشترى به ثوبا بعشرة دراهم فاشترى به ثوبا بعشرة دراهم
بعض بعشرة دراهم فاشترى به ثوبا بعشرة دراهم فاشترى به ثوبا بعشرة دراهم فاشترى به ثوبا بعشرة دراهم
فلزم الوكيل بهذا هو الحد الفاصل بينهما وبه يفتي كما في بيع الصعري وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام ان هذا التحديد فيما اذا لم يكن له
قيمة معلومة في البلد كالعبد اما اذا كانت معلومة في البلد كما يتغير بغيره فالزيادة لا تنفذ الى الموكل وان كانت تلبس بالانعتبار
القومون انما يكون فيما يحتاج اليه كما في الجيرة وعلى رواية الجامع عن محمد بن ابي نعيم في العشرة او اقل من نصف درهم في الجيرة
في العشرة في العروض زيادة نصف درهم والجواز زيادة درهم وفي العقار زيادة درهم كما في شرح الطحاوي في زاد في بيع الخزانة
في الجواز رده نيم وفي العروض رده بازده وعمل الحسن العكس في ذكره في التمسك بشئ انه في الكل رده نيم عند بعض في الكفاي ان
ما ذكره في الفاحش عند بعضهم عليه يدل كلام المداينة لكن الاول في اكثر الكتب في الضابط ليسير الغيب ليسير الغيب ليسير الغيب
فالحسين في الجواز والقاف في زيادة العروض والجواز والعقار والنون والالفة والبار الى نصف درهم ودرهم في غير هذا الى
انه لو اضرار شئ لم يبيعه لان الشئ كونه عيبا وصح اخذه ابي الوكيل بالبيع به ولو باع بالثمن الا اذا اضراره فانه لم يبيع
اليسير الغيب اذا كان منفردا اما اذا كان مع الفاحش فلا يبيعه كذا في رواية يبيع الناس بها في ابي مالك في رواية يبيع الناس بها في ابي مالك
عندهم بشرط ان يبيع الشئ في يده ابي الوكيل وان تولى ابي مالك على الكفيل من الشئ بالثمن الكفيل لا يبيع
نصف فلا يلزم الموكل الا بعد ثمنه الا اذا اضرار الشئ في يده ابي الوكيل على الكفيل من الشئ بالثمن الكفيل لا يبيع

بالله واما شرأثم للصغير ما فهم صح والا وضع شمه ولا يصح تصرف عبدا وكاتب او كافرا في مال صغيره اسلامان ماسوي البيع من التصرف
لم يصح منها كمانى الكفاية ولا من لذي ذى والمستامن الجزى والمتردى مالك ذلك الصغير لا يقطع ولا يملكه الكفار عن المسلمين كما
في الكافي والامر بشراء الطعام لم يثبت عليه في صورة دفع ورأى كثره بحيث يشتري بهاني
البر لا يجوز التيقن فلو اشتري احد بها لا يجوز على الامر كما لو اشتري بها شيئا او لحما او فاكهة لا يجوز عليه في دفعه ان كان الى الكوكل شيئا باراد
او باراد لا دفع له لا يصح التوكيل وعلى الجزى في رأيه فليطعمه بحيث لا يشتري بهاني العرف الا بشراء كثره يشتري بها شيئا لا يجوز على
الامر وعلى التيقن في رأيه فليطعمه بحيث لا يشتري بهاني العرف الا بشراء كثره يشتري بها شيئا لا يجوز على
مثل ربه الى ثلثه ولو شرط مثل الرتبة الى خمسة وسبعة كمانى الكفاية فاسبعة على هذا لم يكن الكفاية كمانى ما في التيقن ان ذكر في السيرة
بلفظ قليل كثره بما ذكره وهو مرجع عنده وعليه يدل كلام الكفاية في غيره وقالوا ان الطعام في عرف الكوفية على البر وقضية و
خبره في عرف غيره على ما يطعم وهو القياس قال بعض شائخنا انه ما يمكن كثره بل اودم كالحمد يشوي دون البر وقضية وقال احد
المشيد وعليه الفتوى كمانى الذخيرة والامر بشراء الطعام في متخذ الواليتية اي طعام العرس استخذ بافتح اسم زمان على التيقن
لو كثر ان رايهم او توسطت العرف والامر بشراء حمارا وقرنا بفعل يصح بلا بيان التيقن يصح انما ما يركب مثل الكوكل ولذا لو
امر فاض بشراء حمار لا يجوز عليه ان يشتري بقطع الاذن او ان يرب منه كمانى الجيدة والامر بشراء وارتفع ان ذكر كثره ما و
محالته ما يقع على داره وكل فيه وجواب الظاهر انه يصح ان ذكره كما في الجيدة وذكر في التيقن ان ذكره ان كان في عين
الى يوسف لا بد من التيقن والمهر والامر بشراء شيء غير معين يصح ان طعم خمسة المئين في النكاح من وجه وذكر كثره عين ذلك
التيقن اي بين نوعا واحدا ترك الففة فان النوع صار ملويا بغير التيقن كمانى البداية وعن ابى يوسف ان من عرف
الى مثل ما ليس بحال الكوكل فبانه شاة الى انه لو كان معلوم الجنس من كل وجه كاشاة والتفريق وان لم يكن التيقن الى ان
جهان ونصف غير رافة كمانى الجيدة لا يصح ذلك الامر بذكر التيقن ان فحش جهالة خمسة بان جعل الجنس من كل وجه فذلك التيقن
بما علم منها كما لا يخفى وفيه حار بانه لو بين نوع ذلك الجنس مع وريد بالنوع الجنس اسائل كالحمار كما ذكره المصنف في هذا هو قاض
الحمار ليس بجنس فل عند احد كالتيقن الشامل للذكر والانثى المختلفين في نبي آدم والثوب الشامل للديباج والكتان والقطر
والدراية الشاملة للفرس والبغل الخاخرة كمانى الهداية وغيره او لكل ذى قوائم اربع كمانى العتية وفي المفردات انما الفرس
خاصة وصدق عندهم الكوكل لانه ابن بشير وعبد ولو عينا ومن الظن انه يشترط تعيين عبد في قوله شريت عبدا ايضا
للامرفحات ابى عنه وقد قال الامر بل شريته لنفسك ان وقع الامر التيقن الى الكوكل وقضية شاة باراد فاعلم
وهو حى صدق الكوكل بالطريق الاولى كمانى الهداية والا يدفعه ان فالامر الكوكل صدق لانه انما التيقن وفيه شاة باراد لو كان
حيث صدق الامر بالطريق الاولى عنده واما عند ما كان ذلك ذاك وكل غير معين الا صدق الكوكل شاة في الهداية والكوكل بالامر
جنس المبيع اي يشتري واما انتارة عليه نه شهر ولم يرد انه انما لانه مناقشة لغيره والامر من امره فليس في انتارة لغيره ثمنه

وفيه شعرا بأنه لو كان ذلك لوكيل صحيح بالطريق الاول وبأنه لو تشيى الاقرار صحيح وصار وكيل بالانجاز كما لو تشيى الاشكال صار وكيل بالافعال
كما في الذخيرة وذكر في الصغرى انه لو تشيى الاقرار بخصرة الطالب صحيح والام البيع وقال محمد بن ابي ابي الفتح لا يصح اقراره على موكله
المدرى او المدعى عليه عند الطرفين عند غيره اى القاضي غير انه لو تشيى ذلك الاقرار بالبيعة خرج عن الوكالة لمكان التناقض قال
ابو يوسف صحيح اقراره عند غيره ايضا للموكل لا غير غزل وكيله وكالاته مسئلة او معلقة لان الوكالة حقيقة فلو قال غزلتك عن لوكالات
كلما انفرد عن الوكالة المسئلة بالاجماع كما في الصغرى ولو قال كلما غزلتك فانت وكيلى ثم قال رجعت عن لوكالاته المسئلة انزل على
قول كثير من المشايخ وبقيت كما في المحررات وفيه التمسك بملك خارجة مخفية من الوكيل باخلاط اطلاق وامتثال وتوكيله بسؤال الخصم
يدخل فيه جود الوكالة فان جود ما عدا الكفاي فصح وفي رواية لم يغزل بالجود ولو وكل ابن ابن بدين نحو جبل يبيع داره بسؤاله عند
الاجل كان له غزله قبله كما في الجواهر واضافه الوكيل لعدم فائدة الغزل وكذا تعلق بوكالاته حتى لا يغيره لانه لو كان في ضمن كفاي او بين
كما في الذخيرة وفيه شارة الى انه لو تعلق وكالاته بشرط ثم غزل قبل جوده صحيح وعليه الفتوى والى انه لا يطل لتعلق الغزل بالشرط كما
في الخلاصة ووقف غزل الوكيل على علمه اى الوكيل بسؤال من كتاب اليه ورسالته ولو من عبد صغير وان خصمه عند الغزل
وان لم يصدقه وبغيره العمل لم يغزل الا بالتصديق وعندهما التمسك اذ انهم صدقوه كما في الحديث ولا بد ان يرجع ضميره
الى الموكل واننى وقف غزل الوكيل نفسه عن الوكالة على علم موكله كما في الكفاي وتبطل الوكالة بالبيع والشراء وغيره
بموت احدهما اى الموكل الوكيل فيقتل الحق من التمسك بالبيع والشراء بخلافه الى ان كان احدهما كما في العهد
وذكر في فصل الوكيل بالشراء من الجحيط ان الوكيل لو مات تحت الرد بالبيع لو تشيى اذ ونيته ان لم يكن فله كل في رواية ولو تشيى
القاضي في اخرى ويشيى منه ما اذا باع الوكيل بالبيع الجائز ثم مات الموكل فانه لم يغزل كما اذا وكل الوكيل وكذا ان مات
موكله الاول فانه لم يغزل كيل الوكيل كما في الفصولين تبطل بسبب جنونه اى جنون احدهما بحيث لم يبق له البيع والشراء كما في
الذخيرة فلو اختلفت عقلا بالبيع بحيث لم يعرف الشراء لم يغزل على الموكل كما في الكبرى وجنونه لا يفسد الوكالة بغيره او بغيره
شتمرا عنه وبقيت واكثر السنة عند ابى يوسف رحمة الله عليه كالاته عند محمد بن ابي ابي الفتح وهو صحيح كما في غيره وهو علم ان
الوكالة انما يتحل بالموت والجنون اذا كان الموكل يملك غزل الوكيل اما ان لم يملك كما فعل في باب الرهن المرأة في الاصل بالبيع
فلا يغزل بموته وبقونه كما في الصغرى ولما قهره بالكسرى ومول احدهما بالرد بالبيع مال كونه مضمنا وان لم يحكم القاضي بالشراء
وقال لا يطل بان حكم بطل عادا احدهما من الحرب مسلما ولم يحكم على ادمي بالبيع والوكالة عندهم وان حكم بغيره والوكالة عندهم بخلاف
لابى يوسف حكم كما في الكفاي وانما ذكر الاربعة المحقق لان تصرف المردوان فلهذا عند ما كانه يتوقف عنده وكذا تبطل بغيره كل حال وان
الموكل مسكنا بما اى اذا وكل مكاتب وكذا بالبيع مثلا ثم صار قتيلا بطل وكالاته وكذا لو وقع تصرف في مال الغير لا امره ونهاه ففصل بكذا
للتنبيه على العامل البيد لا الماظن ان فيما بينه وبينه وبينه علم الوكيل لما شبهه به وخصمه اى الموكل حال كون الموكل مادونا اى اذا جبره
المادون الموكل عن التصرف بطل وكالاته وكذا لو كسره الكلام مشير الى ان المكاتب المادون اذا وكل رجلا

بأنه قاضي أو مخصص لم يطل كالتة بالحجر أو الحجر كما في النهاية وتبطل الوكالة في حق من لم يوكل ميرحامن الشريكين بسبب افتراق
 نهرين الشريكين عن الشركة شريكه عثمان أو مفادضة وقيل فيه كما في المستصفى وفيه دلالة على أن الوكالة باقية في حق الموكل وإن
 كان في دلالة المفظ على ذلك غفلة ومستدل صاحب الكفاية على ما ذكره في الجامع أن أحد المفادضين لو وكل جلا بالشركة ثم
 افتراقه تبطل الوكالة في حقه وقيل أنه قياس غير ظاهر على أن في النظم لو وكل أحد من المفادضين وكلما جلا لم ينزل وكان كيدا لكل منهما
 على حدة فإن فعل أحدهما كفعلهما ولو وكل لشركا كان غنا جلا ثم افتراقه انزل لو علم بالافتراق ولو وكل أحدهما جلا لم ينزل إلا إذا
 كان اشتراك بينهما أن يعرف كل على حدة فمن الظن أنه لو وكل كلاهما ينبغي أن لا ينزل في حق كل منهما وإن لم يعلم به أي بموت
 الموكل أو جنونه أو حاق به ما أو غيره أو فراقهما أو كسبه أو كسب كل من الموكل ميتة أو الجنون الملاحق والمكاتب والمأذون
 والشريك انزل حكمي والعلم شرط للفعل الحقيقي كما في الجواهر والنظم وغيرهما فهذا الحكم عام لكل من ستة فلا وجه لتخصيص المصنف
 والتشايين بالاشارة الأخيرة وتصوره لو وكل فيما وكل به تصرفا بغير الوكيل عنه سواء علم به أولا لا البيع والبيع مع التسليم
 والاعتاق والبيع والاستيلاء والكتابة وما إذا كان تصرفا بغيره كما أذن العبد في التجارة أو رهنه أو أجره فلا ينزل فلو باع
 الموكل بالبيع والوكيل ما فوض بينهما عند أبي يوسف ربح والشركي من الموكل عند محمد ربح لأنه باع ملكه فهو أولى كما في الاختيار
 وغيره ولا يخفى أنه موقوف على افتراق الشريكين فيكون يقيد باليقيد فإن لاصل اشتراك الموقوفين في القيد وأنما يقيد به
 لأنه لا يناسب أن يقيم على قوله لم يعلم فلا يرد أن الحسن تأخير القيد وإنما ختم على مسائل الغزل رعاية لمحسن الاختتام

كتاب الشركة

أورد هذا لو كانت الشركة كشركة كما سيظهر في المتن بالكسر والفهم كما في القاموس من سهم ومصدر شركة مخ كذا بالكسر فهو
 شريك أي مشارك كما في اليونان وغيره فهي كالشركة خلط للملكين كما في المفردات ويطبق على العقد كما في النهاية وشركة
 اختلاس اثنين أو أكثر يخلط كل واحد كما في المفردات ولما كان قريبا من المعنى قسم بلا تعريف فقال ضربان أي نوعان شركة
 ملك أي اختلاس واحد باخر بسبب ملكية لافادة بمعنى الباء وهي شرعان أي ملكا شتان فصاعدا عينا وهي ضربان
 اختيارية بان يشترعا عينا أو يوصيا أو يوصيا لهما فيقبلان أو يستوصيا عليهما في دار الحرب أو يخلط مالهما أو غير ذلك جبرية بان
 اختلاط بحيث يتغير رة تميز بينهما أو وثامالا أو غيرهما في الاختيار وغيره وبذا باعتبار الغالب فإن من الهجرة شركة كذا في
 كما إذا يهب لرجح ثبوت في دار بينهما فانما شريك كان في الحفظ كما في النظم فلو بدل عينا بامر كان ولي وكل من نهرين اثنين
 كاجنبي فيما أي في الاعتناء عن تصرف مضمونهما كان لصاحبه من جفتا وباع أحدهما نصيبه من بناء وشريك من اجنبي بلا اذن
 شريك لا يجوز كذا الرزق والشجر وباع من شركة دار وخن هشام لم يخبر كما في البيع الصغير وإنما قيد بالمضلل لا أحد بهما الصعي
 على سطح دار شركة بينهما كما في المنية والمخاض راعة أرض مشتركة بينه وبين غائب أو ألفت لأرض فلو اقتسما أو زاد الر
 قوة ليس له ذلك كما في غصب الكبرى وشركة عقدا أي الشركة القابلة للوكالة أو اتفقت بسبب العقد بقرينة الآتي وكرهها

المفاوضة عناناً في جميع التجارات لا تتغير المساواة وتخصيص غير ظاهرياً انه اذا فقد شرط من شروطها صارت عناناً كما في
 شرح الطحاوي وغيره وفي العرض من العقار المقبول من جهة الارث والمبتدأ والموتة وغيره لا يفتن من العرض نحو القلوس التي
 والتقدير اخل في العرض بقي العقد مقادير فتنه لانه لا يخرج من الشريعة ومنها شركة عمان ويقال شركة العنان بالكسرة اسم محلي ارباب
 من بعض مصاديقه عن بعض بالضم والكسرة عرض فكانه عن بعض ما شئنا فاشتركا فيه كما في المقاسم والعن بمعنى الجبس فكانه عن بعض
 مال من الشركة او شركة عن بعض التجارات في ماله كما في الاختيار واما مصدره اى عارضه فكان كل واحد يعارض الآخر كما في
 اليدوان وهو وشركه بين اثنين كل واحد منهما حر او عبد مسلم او ذمي وصبي او ذن او بالغ او امرأة في كل تجارة او نوع منها
 كالجارة في الدقيق وفيه اشعار بان المفاوضة لا يكون الا عامته وذكره شيخ الاسلام انما قد تكون خاصة ايضا كما في الخيرة
 وتسعى بين ماله اى مال كل منهما دون بعض ويبقى مع فضل مال واحد منهما وتسوى الربح بينهما ومع تساوى مالهما مع تفاوت
 الربح بينهما فيصير بالطريق الاول في الاول مع تفاوت وفي الثاني مع تساوى سواء كان العامل كل منهما او احدهما فلا قسامة ثمانية ليشير
 ان الكل صحيح لكن لم يصح بان العمل لصاحب لاكثر والربح بينهما او الواحد المتساويين بربح اقل فان شرط ذلك كان باطل والربح
 في الاول اثباتاً وفي الثاني بينهما كما في المعنى وغيره ومع كون مال واحدهما ورأسهم معاً او كسوراً بغيره او سداى روية لفظة
 ومال الآخر وناسير سواء كانا متساويين في القيمة او لا وفيه اشعار بان المفاوضة لا تقع مع اختلاف رأس المال وبذلك روية عن الشيخين
 في المال والرواية ان يصح اذا تساوى في القيمة كما في المعنى ويبقى خلافه في المخرج وفيه اشعار بان في المفاوضة يشترط الخلط في
 قياس في الاستحسان لا يشترط كما في المبسوط وغيره وكل من الاثنين مقابل شئ من شئ من التضمن الوكالة ولو كليل اصل في الحق
 لا يخرج اى لا يطالب بغير شئى صاحب لانه لا يتضمن الكفالة ثم اى بعد المطالبة يرجع على شركيه بحصة شئى الشريك او اده من ماله
 لانه وكيله في حصته وفيه اشعار بان ان واه من مال الشركة لم يرجع كما في المفصحات وبانه لو لم يكون اصل لم يرجع عليه كما اشير في البنية
 ولا يان ما في الوكالة ان الوكيل يرجع على الموكل وان لم يوجد كما نحن لان بين الوكالة الصراحة والقوتية والضميمة اى
 فتر كما لا يخفى ولا تصح ان اى المفاوضة والعنان الا بالانقياد اى الدرابهم والذناير فلا يجوز بالمصوغ منها في الروايات
 كلها فانه بمنزلة العروض كما في المعنى والقلوس لما فتنه اى الدابة فان الشركة تصح فيه عند جميع والمشتوع والشيخين انهما
 لا تصح كما في المعنى والفتوى على قول محمد بن كمال في المفصحات وقال الاسيحي في المبسوط انهما تصح به على قول الكل لانها صارت
 باصطلاح الناس كما في الكافي والتبليغى بوجه الذهب الفضة قيل ان يضربا وقد يطلق على غيرهما من المعدنيات كالنحاس والفضة
 واكثر اختصاص بالذهب منهم من جعله في الذهب حقيقة وفي غيرهما كمال ابن الاثير والنقرة اى لقطعة المذابة من الذهب
 او الفضة كما في المنسوبة والمراد غير المصروفة فهي سكرية بالتبرؤ لم يذكر في الكافي ان تعامل الناس بها اى التبرؤ والنقرة
 فان لم يتعاملوا بها لم يصح كما اذا لم يكن ذلك عرف ظاهر وظاهر الذهب انما لا تصح بها كما في المبسوط ولا تصح ان الا بالعرض غير التبرؤ والنقرة
 اى كل شئها اى الشريكين انفسه عرضة تصح عرض الشريك الاخر وتفاضل صارا مال كل شئى كباينها شركة

المفادضة عننا في جميع التجارات لا تتفاد المساواة. وتخصيص خبرنا به فانه اذا فقد شرط من شروطها صارت عننا كما في
شخص الطحاوي وغيره وفي العرض من العقار المقبوضين بين جهة الارث او المبتد او الوصية وغيره ويشتمل من العروض نحو الفلوس المأني
والعتار او اخل في العروض التي تقدمتها وضمته لانه لا يخرج من الشراكة ومنها شركة عمان ويقال شركة العنان بالكلية كما سمعنا في الدوا
من بعض صديقي عن بعض بالضم والكسرة عرض فكانت عنهما شيئا فاشتركا فيه كما في المقاس والعن بمعنى الجبس فكانت حبس البعض
بالعن الشركة او شريكه عن بعض التجارات في ماله كما في الافتياد او ما مصدره عانة اي عارضة فكان كل واحد يعارض الآخر كما في
الديوان ووجه وشركه عن اثنين كل واحد منهما عز او عهد سلم او ذي وصبي اذون او بالغ او امرأة في كل تجارة او نوع منها
كما تجارة في الدقيق وفيه اشعار بان المفادضة لا يكون الا عامته وذكره شيخ الاسلام انها قد تكون ناصية ايضا كما في النخبة
والسبعين ماله اي كل من هادون بعض وبيع مع فضل ال احد هادون السبعين هادون مع تساوي ماله مع تفاوت
الزوج بينهما فيصير بالطريق الاول في الاول مع تفاوت وفي الثاني مع تساوي سواء كان العامل كل منهما او احد هادون لا تقاسم ثمانية عشر
ان الكل صحيح لكن لم يبيع ما كان العمل لصاحب اكثر والمبيع بينهما او لا احد المتساويين يرجح اقل فان شرط ذلك كان باطل ويجوز
في الاول اثلاثا وفي الثاني بينهما كما في المعنى وغيره ومع كون مال احد هادون السبعين هادون السبعين او السبعين هادون السبعين
و مال الاخر و ثمانية سواء كانا في القيمة او لا وفيه اشعار بان المفادضة لا تقع مع اختلاف رأس المال في دار واحدة عن اثنين
في تلك الدار وانه لا يبيع اذ انساوا في القيمة كما في المعنى وبيع بلا غلط خلافا للفرج وفيه اشعار بان المفادضة لا يشترط الخط في
قياس في الاستحسان لا يشترط كما في المبسوط وغيره وكل من الاثنين مقابل شريكه لتضمن الوكالة والوكيل اصل في الحق
لا يخرج اي لا يطالب بغير شريكه صا حله لانه لا تضمن الكفالة ثم اي بعد المطالبة يرجع على شريكه سحبه بغير الشريك او اده من ماله
لانه وكيل في حصته وفيه اشعار بانه ان واه من مال الشركة لم يرجع كما في المضمرات وبانه لو لم يولد اصل لم يرجع عليه كما اشير في البنية
ولا يمان في الوكالة ان الوكيل يرجع على الموكل وان لم يولد كما نحن لان بين الوكالة والصحة القوية والضعيفة
فما كان لا يخفى ولا تضمن ان اي المفادضة والعنان الا بالانقياد اي الدارهم والذاتين فلا يجوز بالمصوغ منها في الروايات
كلما فانه بمنزلة العروض كما في المعنى والفلوس لنا فقه اي الدارجة فان الشركة تقع فيه عند جميع والمشتبه عن اثنين
لا تصح كما في المعنى والفتوى على قول محمد يرجع كما في المضمرات وقال الاسيباني في المبسوط انها تصح به على قول الكل لانها صارت
باصطلاح الناس كما في الكافي والتبليغ جوهري الذهب الفضة قيل ان يضربا وقد يطلق على غيرهما من المعدنية كالنحاس والفضة
واكثر انضماصا بالذهب منهم من جعل في الذهب حقيقة وفي غيرهما كما قال ابن الاثير والنفقة اي لقطعة المذات من الذهب
او الفضة كما في الفرس والمراو غير الضرورية فهي سكرية بالذهب ولا لم يذكر في الكافي ان العامل الناس بها اي التبر والنفقة
فان لم يتبعها لم يجرى كذا لم يذكر ذلك في ظاهر ظاهر انما لا تصح بها كما في المبسوط ولا تضمن الا بالعرض غير التبر والنفقة
او ان لا يبيع كل منها اي شريكين نصف حصة نصف عرض الشريك الاخر وتفاضل صا مال كل شريك بينهما شركة

ملك ثم عقد ان شركة عقد مفاوضة او عتانا فصار نصف مال كل منهما ثلثا بالمثل على صاحبه فان حصل الربح فهو ربع مال مضموه على
 نصفه وكذا الخواص نصف عرضه بنصف ورأى الاخر وثق البضائع عقد عقد مفاوضة او عتانا وكذا لو كان مالهما سائجا لم يخط
 كالكلي والوزن في كل واحد من جنس واحد فخطا فوخت شركة ملك ثم عقد ان كفا في شرح الطحاوي وهذا اذا تساوى القيمة ولو تفاوت كان يكون
 قيمة متاع احداهما اربعة مائة وقيمة الاخر مائة بلع صاحب الاقل اربعة اقسامية بحسب الاكثر ولو كان احدهما اجرة ثم ثلثا بالمثل او على قدر
 قيمة البعدي والردى كفا في الغنى ثم رأس المال بعد البيع عوض او ورأى فيه خلاف فذكر في المسبوبات وملك كفا في مال المفاوضة
 والعتان كفا في المتعة او مال احداهما قبل الشركة ومن ثمة المالك فيشترى بالمال الشركة لاسيما ان المال محل العقد فلو ملك مال
 احداهما فاشترى الاخر به كماله كمال المشتري له خاصة وهذا اذا اطلق العقد واما اذا قيد بان قال يشترى كل فاشترى ثم ملكا للشركة
 مشتركة لشركة عقد كمال قال محمد بن يوسف في بيع كل منهما جميعه وقال الحسن ان شركة ملك فلا يشترى الا في الغنى وغيره وهو على
 المالك يقع على صاحبه حال كونه قبل الخط في يد ايهما او يد ايهما لانه باق على ملكه وهو بعد الخط لا يقع الملاك
 عليهما لانه لا يميز بينهما في السابق كفا في وكل من يشترى مفاوضة وعتانا ان يبيع مع اى جعل المال بضاعته ويروج
 ويضارب اى يبيع مضاربة ويوكل بالتصرف كالبيع والمال في يده اى كل منهما مائة فلا يضمن الا بالتعدي كفا في ركن
 المتداولات لكن في النظم ان لكل من المفاوضين ذكره وان يعبر استخدا او اجرة يتاجر يستقرض ويكاتب ما دون عبد الشركة
 شركة عتانا ويخاضع ويرهن في بيعه لا يصدق ولا ينفذ ولا يقرض والشركة شركة عتانا لا يضر بشرك لا يملك
 ولا يبيع ولا يفاضل ولا يهبط لا يصدق ولا يهبط ومنها شركة الاعمال شركة الايدان وشركة التضاريف وشركة العتال في بيعه
 كالصنف والعينة او جميع صناعات كرسائل ورسالة فان الصناعة كالصناعة معرفة الصانع وعمله ولا يقال شركة المصنعة وشركة
 التقبل من قبول احداهما العمل والقائه على صاحبه كفا في الطلبة وهي ان يشترى صاحبان اى عاملان بسيدهما
 اى لا عرض لكل ولا عين فلا يشترى بامته اكون كل عاملان في الشركة باعتبار الكالة والتكليف يتقبل العمل في بيعه من كسبه
 مباشرة ذلك العمل ومن لا يحسن لانه لا يتبعين على التقبل اقامة العمل به بل ان يقيم بمعاونة واجرته وكل واحد منهما غير عاجز
 عن كفا في المبسوط كتحيا طيسر او خياط وصانع تنبيه على ان اتحوا العمل والمكان ليس بشرط وان اتفقا لم يكن شركتهما
 وفي الكافي اشارة الى انه مع شركة الدالين وقال المصنف اني انه غير صحيح والى انه مع شركة العمال كفا في المينة ان تقبل
 العمل اى محل العمل له فان العمل عرض لا يقبل القبول وقيمة اشعار بان تقبل كل منهما شرط وقد ذكر في المينة ان احداهما لا يقبل الا
 عمل جاز وقد اشترنا اليه وذكر في المينة انه لو كان من اعدادة ومن اخذ عمل فسد الشركة باجره بينهما تساوى او متفاوت صح
 هذه الشركة خبر بعد خبر ذكره لقوله وان شرط العمل في المصنف في المال اى الاجرة لثلاثا ولا يخلو ان كانا من اشعار بان في الشركة
 تكون مفاوضة وعتانا عند استعمال الشركة والمطلوب ينصرف الى العتانا فانه التعارف كفا في الكافي ولزمه كمال من الشركة في
 مطلقه عمل قبله احداهما فلا يرد ذلك العمل ان ياخذ بهما شاء ويطالب كل منهما بالاجرة وان لم يعمل الا احدهما وبيع للمر

والبيع ان لا يضمن عند بيعها وان علم على هذا ما اذا وكل باء الزكوة ثم ادعى بعد ادائه الموكل كفا في الكفاية وان اويا بغيره صاحب
معادى في زمان واحد ضمن كل من الشريكين ان لم يعلم باء او قسط غيره اى نصيب صاحبه ولم يضمن عند بيعها كفا في الزيادة
والعكس ونذكر في الكفاية ان كلا منهما لم يضمن صلا عند بيعها وفي ذكر الاداء والضمن ان رضى الى ختم الكتاب والحمد لله

كتاب المضاربة

ان المضاربة

او رد بعد الشكر لانها كالمقاربة لا تستعملها عليها هي في اللغة مصدر مضارب فلان اغلان في مال اى اجرة المضاربة
في الارض اذ اسار فيها كفا في المغرب كلاهما مجاز من المضرب كفا في الاساس وانما اشترطه المادة على المقاربة التي هي لغة اهل المدينة
مؤنثة لنفس المضربون في الارض وهذه المسئلة سارا المضارب فاعاها لتسبب بل لملل وفي الشريعة عقد شجرة في المربح
بان يقول رب المال ونفقة مضاربه او معاملة على ان يكون لك من المربح جزء معين كالنصف والثلاث او
غيره ليقول المضارب قبلت نفقة مضاربي ان كلا من الايجاب والقبول ركنا الطرف للشركة واشترطه من شرطه يكون
البدن في الارض فان الحاصل من المربحة يسمى في العرف بالخارج وعن الشركة في رأس المال لا غير فانه شرط مضرب
المضاربة كفا في الكفاية فلم يكن التعريف جامعاً بمال طرف المربح من رجل او اكثر وعمل من رجل آخر او اكثر فاكفى بالمال
لكن يخرج عنه ما اذا كان العمل بينهما فانه مضاربة كما ياتي وهي المدافعة المقصودة من التعريف ايداع حكما او لا
اى اول اوقات المضاربة وهو زمان كان بعد القبض وقبل العمل فانه ايداع حينئذ لا نه خالف باذنه بلا وثيقة وغير ذلك
وانما النصف اول لان الوصف فيه ضعيف بدون الموصوف كما بينا المرئى وتوكيد حكما من حيث علمه لانه تصرف في مال باهر فشرطه
حكما ان يرجع المضارب لاستحقاقه بعض المربح وعوضه حكما ان خالف رب المال والمربح للمضارب كانه غير طيب عند الطرفين
ثم زيد في الوقاية على قول المشايخ في المشهور ومعه المصنف فقال ولما عقر حكما اى البضائع فان الاسم يتل بمبنى المصدر
كالعطاء على الاعطاء ان شرطه عند المضاربة كل المربح للمالك وقرض حكما ان شرطه عند كل المربح للمضارب
اى العامل وانما اشترطه عليه شارة الى ان الدفع بلفظ المضاربة لم يصير مضاربة كفا في الذخيرة واجارة او شركة او مزاجنة فاسد
حكما ان فسدت المضاربة وبما بينا من تفسير الضمير وغيره من زيادة قوله حكما نظرا لدفع ما ادعاه المصنف وغيره من التسايل هو
ان المضاربة عقد شجرة في المربح فكيف يكون ايداعا واجارة فلا يرجع له اى المضارب بل اجرة مثل عمله يرجع المضارب او لا
يرجع وهذا ظاهر الرواية وعن ابى يوسف ربح اذا لم يرجع لاجله كفا في الذخيرة ولعل رده بعث على ما ذكره في الاجارة ولا يشترط
اجرة على ما شرطه عند ابى يوسف وهو المختار كما اشترطنا اليه في الشركة فلا فالحمد ربح فانه عنده يجب اجرة عمله بالغا ما بلغ اذا
كفا في الكفاية وفيه اشعار بان الخلاف فيما اذا ربح واما اذا لم يربح فاجر المثل بالغ ما بلغ لانه لا يمكن تقديره بنصف المربح
المعذور كفا في المصنفين لكن في الوقايات اقال ابو يوسف ربح مخصوص بما اذا ربح وما قال محمد ربح فيما هو اعم ولا يضمن
المضارب للمال بلاك فيما اى المضاربة القاسدة وهذا ظاهر الرواية وبه يفتى كفا في الوقايات وعن محمد ربح انه يضمن

كما في الكبرياء وقال الطحاوي انه لا يضمن غنمه خلافا لما لا يصح انه لم يضمن عند الكل كما في العادى كما لا يضمن سنة
المضاربة الصريحة لانه امين في كواره ورب المال ان يضمن المضارب بالمال كما في فرض المال منه ثم ياخذ منه مضاربة ثم يبيع المضارب
كما في الواقعات ولا تصح المضاربة الا بمال الصريح فيه الشركة من التقدير والتبوء والفلس النافق لكن في الكبرياء ان المضاربة
بالتبوء والتبئين من المبيعين انما تصح بالفلس ولم يصح عند محمد بن علي الفتوى ففسد بالعروض الا ان يقول الدافع معه
وعمل بمضاربة في سنة فانه جاز لانه اضاف المضاربة الى المثل كماله الى المضارب على وجه
الكمال لا يمكن من العمل فلو شرط ان يكون للمال كل ليلة في يد المالك فسد المضاربة وان كانت لا تبطل بالشروط الفاسدة
كما في العادى وقوله اشعار بان لو شرط عمل رب المال مع المضارب فسدت وعن محمد بن ابراهيم الفريزياني ان شرط العمل
مع المالك او شرط ان يبيع كل من يبيع للمال والمضارب منفردا متى بدا له جاز كما في النهاية والاسباب شيوع كل المبيع بينهما حتى
لو شرط ان يبيع كل من يبيع في دار صاحبه او يكون له دراهم مسماة فسد العقد فان كل شرط يوجب قلع الشركة لفسد المضاربة واما غيره من
الشروط فبالمال غير مفسدة كاشتراط الوضعية على المضارب وذكر شيخ الاسلام ان شروط الفاسدة لا تفسد المضاربة على الاطلاق
كما في العادى وقوله اشعار بان لو شرط المبيع وراهن للمال معا او رأس المال فقط بينهما فسدت المضاربة كما في الاختيار
وفي الاكتفاء رزالي انما تصح وان لم يكن للمال ولا المبيع معلوما وفي العادى وغيره انها لا تصح والمضارب مضاربة صحيحة
او فاسدة في كل حال خصوصا اى مطلق المضاربة غير مقيتة ببلدة او وقت او سلعة او شخص او نوع تجارة فلو دفعه المال على ان يعمل
بذئب او غيره او في البرقية كما في المضاربة وغيره وقيل في الاقضية والمطلقة بالعمارة والمقيدة بالخاصة ان يبيع عنه
شيعة ولا يضمن فاحش فيه خلافا للصاحبين كما في الذخيرة الما بجل لم يضمن عند التجارة فانه لم يضمن عند جملتها
لا يضمن في حاشي خاين وذكر في الذخيرة والخاين انه لم يضمن بل ذكر الخلاف وان يشتري بنقد ونسيه يضمن ليعرفه المشتري
بغيره فاحش فخالفه ان قال له اعمل براكب كما في الذخيرة والاطلاق في شجر بجواز تجارة مع كل احد لكن في النظم انه لا تجزى
امر آتوه ولله الكبر العاقل وواله يضمنه خلافا للصاحبين ابن تيمية ورفيع ولا يشتري من عبده المأذون وقيل من مكانه
بالاتفاف وان لو وكل بهما اى البيع والشراء بنقد ونسيه ليسا قريبا من المضاربة بزاز او غيره فسدت المضاربة
ليسافر الى موضع يفتقر على المهرج الى اهل في يومه نحو فريسيان وثلاثة ولا يسافر سفرا يخوفنا يجمي الناس عنه في قوله كما في
فاشخان في مبيع اى يستعين بالمضارب باحد في التجارة كما في النهاية ولو كان مستعان رب المال فيبيع ويشترى للمضارب
حزبه اشعار بان الايضاع الى المضارب لا يفسد الا ان يرد منه بغير فروع فقال ولا تفسد المضاربة متى تاكيد غير محتاج اليه
اى بالبيع رب المال فلو امر المضارب بربا الى ان يبيع ويشترى له جاز في قوله كما في الواقعات ويؤجر ويحرمه ما وثير
ويؤجر من يؤجره ويؤجره ويؤجره على الاصل والاسباب على الاصل والاسباب على الاصل والاسباب على الاصل والاسباب على الاصل
فان كل ذلك من لوازم التجارة ولا يفسد المضاربة بالبيع والشراء لانه يبيع كانه لشئته والحق والكتابة والبينة والسنة والاسباب

اي لا يقرض على المضاربة كما اذا اشترى سلعة بثمن من ليس عنده من مال المضاربة شئ من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده
من جنس كان ثمنه على المضاربة ولم يكن من الاستدانة شئ كما في شرح الطحاوي الا باذن المالك بالاقتراض والاستدانة
فصار كغيره من التبرعات واذا اذن بالاستدانة فما اشترى منها الضمان وكذا المدين عليهما ولا يغير موجب المضاربة بقرض المالك على المالك
ولا يضارب المضارب لاحد في مال او لا يخلطه اي مال رب المال بماله اي مال المضارب الا ضمن في ذل اذا لم يكن الخلط متعلقا
في تلك البلدة والام الضمين به على ما قالوا كما في قاضي خان الا باذنه اي اذن رب المال بالمضاربة والخط لنفسه
او باعماله بربك فحينئذ يضارب بخلطه قليل هذا وقصر اي قال رب المال للمضارب عمل بربك فاشترى ثوبا
وقصر بماله اي غسله من قصر يقصر بالضم قصر وقصرة بالفتح او من قصر الثوب بالضم يد اي جده فغسله او حمل المتاع المشتري
من بلد الى بلد على دابة مستجرة بماله اي المضارب فهو طرفنا الفعليين يصرح المضارب به فلا يخرج بماله على رب المال لانه
استدانة بلا اذن صريح بخلاف ما اذا احتج بماله احمرى بخلافه ثوب مشتري صبيح احمر او بخلاف صبيح ثوب مشتري فاما قوله
او موصولة او معدية واذا زائدة في المورد كما صرح به الجوهري واحترز بالحق عن السوار فانه يقتضيان عندة بخلاف الجوهري فانها
زيادة في غير شريكه فيقسم بعد البيع منه على قيمة صبيح المضارب بزيادة الثوب لا بغيره بخلاف القصار والحق فانه لا يشترط
بما اوليس بالمال قائم حتى لو قصر بالتثا صائبه كما وسائر الاول ان كالحق ولم يذكرا اعتمادا على الغيب ثم شربا في حكم المضاربة بالقبول
فقال ولا يجاوز المضارب بلده اعيانه المالك بان يذكرا بعد المضاربة بالبيع المتيقن لا بغيره من احد من الاضطرار لئلا يملكه كما ان قال
وفتحة مضاربة بالكونة او في الكونة او قتل بالكونة مرفوعا او مجزوا او على ان يعمل به بالكونة او فاعمل به بالكونة او فاعمل به بالكونة
بخلاف ما اذا استقام الاستدانة به كاعمل بالكونة بالواو وبدونه فانه مشهور من رب المال للمضارب وكذا قال ان قلت
كذا فهو انفع واحسن كما في المحيط وغيره وكذا سبعة بالكسري متاعا عينه باحد من الالفاظ الستة والاشارة مثلهما
كما في الذخيرة فيقول مثلا دفعة مضاربة في الكرباس وفي قاضي خان لو شئ شيئا فاشترى غيره كان الربح على ما شئ بالان يقول
ولا يشترى غيره ولا يجوز ان يكون اشارة الى تعيين نوع من التجارة فلو قال وفوتة على ان يعمل في الشيء ياد المدقيت
او الطعام فقد اختص كما في شرح الطحاوي او وقتا عينه بما ذكرنا فيقول دفعة مضاربة بالبيع او او اثر يفتد او البيع في الزمان
ان التعيين ان يقول في الصيف لاني اشتت او في الخريف لاني الربيع او في اليوم لاني اليوم او في الشهر لاني الشهر او في السنة لاني السنة
المالك بما ذكرنا فيقول دفعة مضاربة بفلان فلان او في غيره من غيرهم كما في الذخيرة وذكر في الخرافة ان المشتري من غيره
جاز في رواية قال جاوز المضارب عنه اي عما عينه المالك فممن مال له كان فربح كغيره ولا يضره لانه صار مالا فاشية
اشارة الى ان حصل الضمان واجب بنفس الجاه به عنه لكنه غير قادر بالشر او فانه على غير قيمة الزوال بالوافق وفي رواية الجاه به انه لم
يفضل الا اذا اشترى والاول هو الصحيح كما في الهداية ذكره ان لو قال في شجر الا في موضع كذا من البلد كان له ان يتجرى على ابيه
كما في النظم وذكر في الذخيرة انه لو قال لا يعمل الا في سوق ككونة كان له ان يعمل في غير سوقه وما الى انه لو قال في غير سوق الا حرمه

فانه ليس مزارعة اذا الاول استعانة من الاول والثاني اعارة من المالك كما في الذخيرة ولا يصح وقف المزارعة حتى
ان الفضل ترك جابته وحق المزارع عند ابي حنيفة مخرج الا اذا كان البذر والآلات لصاحب الارض او للعامل فيكون
الصاحب مستأجر للعامل والعامل للارض باجرة وحقه معلومين ويكون له بعض الخارج بالتراضي وبهذا حيلة نزال الجنب عند
وانما لم يصح بدونها لاختلاف فيه من الصحابة والتابعين كما في الارض الاخبار عن سيد المرسلين صلوات الله عليه وسلم الى
يوم الدين كما في المبسوط وقضي ابو حنيفة مخرج نفسه وانا بلده ولم ينعها استعانة المالك كما في المختار ويدل عليه انه مخرج عليه السلام
كثيرة حتى قال محمد بن ابي الفوارس فيها لانه مخرج عليها وراجل في الوقف لانه لم يخرج كما في النظم وصحت عندهما للحاجب وهو
اي باعنه هاسن الحجة ليقضي كما في الوقفات والكا في وغيرهما وانه معتقده بشروط اي صحت بشرط صلابة الارض المخرج عند
التمتع لو كان فيما هو المقتضى من المزارعة فسدت اذا اضاف الى وقت فراغ الارض فيتمتع يجوز على ما قال الفقهاء كما في
الفصل الآخر من فائدها في ابي حنيفة العاقد من اي بشرط كونها حرة من العتق او صبيانا ودينين او دينين لانه لم يصح
ختمه بدون الالبية كما في الهداية فلم يخفى به فتركه اولى ووكه المدة كسنة او اكثر فان ذكره وقت لا يمكن فيه من المزارعة في فاسدة
وكذا ذكره لا يحيش احد بها الى شلها غايبا وجزء بعض وعن محمد بن سلمة انها بلا ذكر المدة جائزة ويقع على نزع واحدة وبه اخذ الفقهاء
كما في الذخيرة وعليه الفتوى كما في الصغرى وبالاول يفتى كما في الوقفات وذكره رب البقرة ولو دلالة بان قال فحتم
اليك لشرا على ابي ابراهيم اياها واستأجرتك لتعمل فيها فان فيها بيان ان البذر من قبل رب الارض ولو قال لشرا عما انشك
ففيه بيان ان البذر من العامل وان لم يكن شرا من ذلك قال ابو بكر البجلي يحكم العرف في ذلك ان اتحد والا فقد
فسدت المزارعة لان البذر اذا كان من رب الارض فهو مستأجر للعامل واذا كان من العامل فهو مستأجر للمزارع عند اختلاف الحكم
لابد من البيان كما في الوقفات وذكره حنيفة اي البذر كالبر والشجر فان بعض المزارع يصير بالارض وقد ذكر شيخ الاسلام ان ذكره
ليس بشرط استحسانه ولا صوبه انه شرطه ان لم يذكر فاسدة الا اذا رعاها فاقبلت جائزة لانه صار معلوما وعمه بان قال ما بدلي كما
كما في الذخيرة وذكره في اخره اي نصيب من البذر من جهة نصيب العامل لانه اجرة في حقه فيشترط ان يكون معلوما فان
ذكره لم يذكره صاحب البذر جائز بالانفاق لكن لا ذكره وذكره في اخره استعانة المالك في النظم وبشرط التخلية بين المزارع
والعامل فيقدر عليه في نفسه بما يمنع التخلية كاشتراط العمل على رب الارض ويجب ان يقول رب الارض سلمت اليك الارض
وهذا بشرط لم يذكر في الكتاب كما في تيممة الوقفات وبشرط شيوع الحب احب خارج عنها سواء كان البقر منها او لرب
البذر دون غيره بقربة الا في وشكل اذا شرط الفيت لا حد بها والبذر لا فرق فيه جاز كما في الذخيرة فمن الظن ان الحب اولى من الخاق
لانه لا جرة شيوع البقر الا كفا يشير الى ان علم المزارع بالارض لم يشترط وقد وجب العلم بها فانه لم يتم الرضا بدونه كما في التيممة والى
ان العقد في غير كذا هذه الشروط والمشايع استحسنوا جوازها بمجرد ان يقول المزارع اعمل انا في ارضك مزارعة ويرضى صاحبها بذلك
قال العرف كاف كما في الجوهرة ففسد المزارعة ان شرطه ما ينافيه اي ينافي الشريعة كرفع البذر ردانية معينة من الزرع

كما في المبسوط وفيه اشعار بان لم يثبت رواية في مقدار ما به الاسترخاء وان فسدت المزارعة وخرج بعد الغاء البذر فما كان خارج
لرب البذر لانه نمارك فان كان رب الارض طاب له الزرع وان زاد على قدر بذره واجبر مثل ارضه وان كان عالما باخذ مثل بذره
واجبر مثل بقوه ومقدار ما انفق وما غرم من اجبر مثل الارض ثم تصدق بالفضل عند الطرفين خلافا لابي يوسف كفا في التمتة والنظم والمأخوذ
اجبر المثل وان لم ينبت شئ او نبت وبذلك الامام في المثل للعبد اى مثل عمله ان كان صاحبه او مثل عشرة ان كان صاحبه او مثل
البقر والارض مكره بان كان صاحبه وكل ذلك من جنس التقدير وان وجد الخارج كفا في المقينة وان كان البذر مشتركا فالتاريخ
بينهما على قدر ملكهما كفا في التمتة ولا يبرأ واجبر المثل في هذه الفصول على ما شرط عند الشيخين لانه رضى به واجبر المثل بالغامض
عنده مخرج لانه استوفى منافعه وتطبل المزارعة بموت صاحبه اى رب الارض والمزارع وان كرس الارض وحفر النهر وسوى
السميات ولا يغرم وثره رب الارض شيئا فان مات قبل الشروع فلما اخذ ان يمتنع وبعد الشروع يخفص العقد كفا في التمتة
ان مات رب الارض بعد المزارعة قبل الغلات ففي بقا المزارعة اختلاف المشايخ ولومات بعد ما نبت قبل ان يستحصل بقى العقد
استحسانا الى ان يستحصل كفا في الذخيرة ويدخل في الموت لحاق احداهما بالآخر من ذلك لانه يبطل عنده خلافا لما كفا في النظم وينبغي
ان يكون الخون المطبق والجزء كذلك وتفسخ اى ويجوز فسخ المزارعة ولو بلا قضاء ورضاء كفا في رواية الاصل واليه ذهب بعضهم بشرط فيه
احدهما في رواية الزيادات وبه اخذ بعضهم كفا في الذخيرة بدين محو اى لهيبدين لرب الارض مضطرا الى بيعهما اى الارض
وقية اشارة الى ان لا مال له سواء الى ان لاحق للمزارع على رب الارض كقول الامام وتساوية السميات والى ان الارض
لم ينبت وقال بعضهم لا يبيع في هذه الصورة فان نبت لم يبيع بالدين حتى يستحصل كفا في الذخيرة وانما لم يذكر بالوجه الشفيع من جانب
المزارع كمنه وخيانة التفاء باسباب في المسافات ومنه غرامة سفره والدخول في حرفة اخرى كفا في النظم والى انه لو باع بعد الذخيرة
بلا عذر توقف على اجماع المزارع فان لم يجزه لم يفسخ حتى يستحصل ويضمن المدة على ما قال الفضلي كفا في فافسيحان فان مضت
المدة المذكورة عند العقد ولم يدر كماله اى لم يستحصل فعلى العامل لرب الارض اجبه مثل نصيبه من الارض حتى
يدرك الزرع الا اذا اراد قلعه فقل لرب الارض اطلع الزرع فتكون بينكما او اعطه قيمة نصيبه او انفق انت على الزرع واجره بما
تنفقته في حصته وفيه اشعار بان ليس لرب الارض ان ياخذ الزرع قبل الانه من الاضرار كفا في البداية ونفقة المزارع كاجرة المسمى
والحفظ عليهما اى العامل ورب الارض بالحصص اى يقدر نصيبها كاجرا لخصا ونحوه من الجمع والرفع الى البيعة والديار
والنذرية والحفظ وغيره فان الشك عليهما الى ان يقيم فاذا قسم فعلى كل نصيبه فانما ليست من اعمال المزارعة بل هي مؤنة ملك
مشترك بينهما كفا في الكفا وفيه اشعار بان هذه الامور لم يحتج بها ذكر من الشريعة السابقة بل عامته في جميع المزارعات كفا في البداية
فهذا الكلام جملة اسمية مستقلة ولم تكن معطوفة على جواب شرط كفا في بل على الشريعة فان شرط اجرا لمعنا ونحوه عند العقد
على العامل صم الشرط والعقد عند اى يوقف وبه يفتى العامل للناس وهو الصحيح في ويارنا كفا في المبسوط ونفسه في ظاهر
الرواية عن ابي حنيفة ان صح وهو مختار اكثر من شائع بل كفا في التمتة وذكر في المبسوط البداية والكفا في وغيره انه صح في رواية عن ابي حنيفة

اجرا مثل وان اعطاه بالشرط من النصف وغيره او اقل برهناه او اكثر جائز وكذا الحكم في كل مساقاة فاسدة كما في النصف وذكر في
 الزيادة ان الثمر اذا لم يخرج فلا شئ للعامل عنده في يوسف مع وقال له اجرا للثمن وفي الذخيرة ان سمي وتوافق بينا خرعته الثمر فان
 خرج ما يغني عنه في المساقاة فيصح والا فلا ولا يصح المساقاة ان ادرك الثمر اى انتهى في العظم وقت العقد لانه لا شر للعامل
 حينئذ كما لم يرعه فانه اذا دفع الزرع وقد استحصل على انه يبعده ويبيعه بذرية فانه لا يصح وعن ابي يوسف صرح انه يصح والاصل
 ان الثمر والزرع متى كان في حيز الزيادة ليصح المساقاة والا فلا كما في النظم وذكر في قاضيان انه ان احتج الى اسقي او الحظ جائزا
 والا فلا فان مات احدكما اى المالك والعامل وينبغي ان يكون اللعان بدراسيم كالموت وفي المبسوط او الحق صاحب البرهان
 ومن تافح يتقضى المساقاة والثمر في اى غير يدرك فان مات رب الارض يقوم العامل عليه كما يقوم قبله الى ان يدرك و
 ان كان كره باعده لورثته قال قال العامل انا اخذ نصفه الذى فلو ورثته ان يقسمه على ما شرط او يعطوه قيمة لغيره فينفقوا عليه حتى
 يدرك فيرجعوا بذلك في حصته العامل من الثمر ويقوم عليه وانه اى العامل ان مات وان كره رب الارض فان قال وثبت انا اخذ
 نصفه فرب الارض الخيارات الثلاثة وان انا جميعا فاختار لورثته العامل بين العمل والشرك فان ابا ان يقوموا عليه فلوثة رب الارض
 الحكم في البداية ولا يفسخ اى لا يجوز فسخ المساقاة الا بعد تركه كالمدين القابض ويلجئ في الفسخ الى القضاء او الرضى قدر
 وكون العامل مريض لا يقدر على العمل في الشجر او سائر احوال مثل خالنا كما في التمتة شجاف منه على شفعه فانه قد يشتر
 فيه بالحق وشيخ الذبيل والمرايح وغيره والشفع بالتحريك ورق جريد لتفعل اى غصنه ويقال للبريد نفسه الواحدة تشعفة كما في المغرب
 وفيه اشارة بان يحرم على العامل حرق شئ من الاشجار والدعام والعريش والقضبان المشدبة بلا اذن صاحب الكرم لان كلما
 ملكه في التمتة او على غيره قبل الادراك غصنه فان بعده يمكن دفعه من قوته بالتمتة وغيره من اى ان يحرق شئ من الثمار للضيف
 وغيره بلا اذنه لانهما مشتركة بينهما ولا يجوز له فان الرفع كذلك الا ترى انه اذا اكل هو واهله من ثمرة بلا اذن المصطفى فممن في التمتة
 ودفع الى آخره قضاه اى ارضاء سبعة خالصة فارغة وذكر ابن الاثير في الفرس الاخر فبما فرسا و يكون الارض والشجر بمنزلة الا
 المساقاة وليس له ان يشرط الشكر فيها كان حاصلا لا يعمل به هو الارض كما في الكلب اى وتبينه اشارة الى انها لو دفعها للفرس على ان يكون
 الشجر بمنزلة يصح والى انه لو شرط ان الثمر او الثمرة او الثمر بمنزلة يصح سواء كان الفرس لرب الارض او للعامل كما في النصف وغيره فله العامل
 قيمته غير سهم الفرس واجره عمله وان كان الفرس للعامل فالشجرة يوم تقبله وعليه اجر مثل الارض كما في النصف وغيره المسئلة ما شئ

بالانعام ويناسب تمام الكلام والسلام والتدا علم بالصواب

كتاب احياء الموات

عقب المزاجية به لان متعلقها الثمر من متعلقه والاحياء لغة هبل الشئ حي اى ذاقوه حساسية او ناطقة وعرفا المتصرف في ارضها
 بالبناء او الفرس او الزرع او الكلب او اسقى او غيره كما في الخلاصة في غيرنا اى الموات يفتح الميم ومنها لغة ارض لا مالك لها
 كما في الفاموس وذكر في المغرب لمعانة انه فعال من الموت في الامل ما لا روح فيه وفي المعية ارض غيسر عا مرة وشيخنا

ارفع من تلبس بها نفع اى لم يزرع الاقطاع ما لها اى الارض عنها بسبب ارتفاعها ونحوه من ثلثية الماء عليها او من ثلثية
الريال اذ الاحجار او حديد رتبانة او كونهما سنبطة وغيره وفي الكرا في وغيره انه تخدير لغوى زاد الشرح عليه لما يعرف بالكلية
سواء كان فيها آثارا اعمارة كالمسناة او لم تكن كما في النية لكن لو ظهر لها ما لا يبرر عليه وليس نقصانها كما في الخزانة وعن محمد
البيهي ما لا يبرر الحارة ولا يبرر منه التراب كالقصور الخرية كما في قاصين خان فما ملكه مسلم او ذمى او يملكه كمين موافا وان حضرت عليه اقرون
و صار من ثلثية كما في المضمرات و ذكر في الذخيرة ان الاراضى التى انقضت اهلها كالموات وقيل كاللحقة بعمدة عن العام اى البلد
القرية فان العام بعض المعصور كما في الصحيح وعند محمد اذا انقطع ارتفاق اهلها فموات ولو قرينة والاول قول ابى يوسف صحاح فصار
الحكم على الصد عنه وهو المختار كما في المختار وغيره وعلى الارفاق عند محمد وبه يفتى كما في زكوة الكبرى وهو ظاهر الدرر كما في
شرح الطحاوى ثم يرد البعد وقال لا يسمع صوت اى لا يسمع البعيد صوتها كما قال الطحاوى وزهبا لجر جاني الى انه صوت على
قد اذ ان الناس عادة كما في الخزانة وعن ابى يوسف يجرى الصوت على اعلى مكان وينادى باعلى صوت وعند البعد
خلوة كما في الذخيرة من اقصاه اى اقصا العام وطرفه فجهل الصوت من طرفه الاول والارضى العامة كما في التفسير
كما في اضافة اسم التفصيل الى معرفة لم يكن باسم جنس من احياء اى الموات لجر الموات لستى على ما روى عنه كما في الاختيار بالكتاب
والستى معا على ما روى عن محمد او باحدهما او بالفرس على ما روى عن ابى يوسف او البعاضة او الذريعة او غيره كما في الدرر
وغيره فلكل اى ملك الحي موضع احياء دون غيره وعن ابى يوسف ان عمر الكثر من المنصب كان احياء للجمع والمتباعد رانه ملكها
الشيعة وقيل المنفعة والاول اصح كما في الاختيار فانه راء اخر كان له ان يزرعها منه ان اذن له الامام في الاحياء فلو لم
ياذن له لم يملكه عنه وملكه عنه هو الاول المختار فان قاصين خان قد مره فذلك في اول كتابه والمتبادر ان يكون الجسمى
فان كان نوبيا فلا يملكه بلا اذن بل خلاف وان كان مستامنا فلا يملكه اصلا بالاتفاق كما في التلم وممن حجة ارض اى اعلمها
ولو بلا اذن بان يضع حولها احجارا او شيشا محصورا منها او يقيصها منه او يحرق ثوبها او يعز زحولها غصنا نيا لستة او يحضر فيها
بهر البعد فرباع كما في الذخيرة وغيره فالتميز بالاعلام كما نص عليه صاحب الاوضح فالاشتقاق من الحجر لمن غير محتاج اليه ولم يجرى
اى لم يحيط ثلث حجج مع الجمة بالكلية السنة وفحص الامام الى غيره اى غير الحجر وداياته فانه ان احياء غيره قيل نه انقذ
ملكها يتحقق الاحياء منه دون الاول كما في الدرر و قال شيخ الاسلام ان التخييع ينفيد ملكا موقتا ثلث شين وعند البعض لا ينفذ
اصلا كما في الكرا في وفيه اشعار بان لو احيى الحجر وتركها ثم زرع غيره كان للحجر النفع عنه وهو الاصح لان ملكه بالترك لا يزدول كما
في الدرر ومن حفر بئر في ارض موات في ثمة الامام بلا اذن عند الكل وبغيره ايضا عند حافله اى الحافر حرمها
اى ما يحيط بها مما يلقى فيه التراب سمي به لانه يجرى تصرف الغير فيه فهو فصيل بمعنى فاعل اسناده مجاز وفيه رمز الى انه لو حفر في
ملك الغير لا يستحق الحفر ولو حفر في ملكه كان له من الحريم ما شاء الى ان الماء لو غلب على ارض تركها الملك وماتوا او انقضت لهم الحيا
هتكو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن حريا العام جاز احياءا كما في المضمرات للطين اى لم يردى اى لم يردى التمسك منها باليد

والعقل يقتضي في الأصل مناج الأهل حول المأوى الناصح أي تهره التي ليست في شئها بالبعيد والمناصح بعير يستقي به والاضافة
 في الموضوعين لا وفي ملائمة العيون وراعا عامة كل مستقبضة كل متبذرة ربح اصابع وقالا ان حريم الناصح مستون عن
 مخرج مقدار ما يحبل اليه ولو اكثر من سبعين ولفتي يقول ابي حنيفة ربح كما في التهمة من كل جانب من الجانبين الاربعين
 في الاصح احتراز عما قال عشرة من كل جانب والاول الصحيح لان المأوى لا ياتي باحد دونها كما في الهداية والحريم للعين
 المستخرجة في ارض موات بالاذن فتمسكاته ذراع عامة كذا كما في كل جانب في الاصح كما في المبسوط وغيره وقيل ثمانية
 والاول اظهر كما في الزاهد وقيل ثمانية وخمسة وعشرون من كل جانب وقيل التقدير المذكور في خبر وعين اراهم لعلها
 واما في ارضه فيزاد لولا جوارها كذا فيقال المأوى الثاني كما في الهداية وشيخ غيره أي الحافر من الحفر أي لتصرف بحفر
 او رزق وبنوا غيره فيه أي حريم البئر والعيون لانه ملكه فان حفر آخره في حريم الاول فلا اول ان يسيب بئر عا وقيل له ان يابى البئر
 بالاصلاح جوار وقيل يسيب نفسه ويضمنه النقصان باز يقول ذلك قبل الحفر واوله فيضمن التفاوت كما في الكفاية وغيره فان
 غيره بالاذن في ممتلكاته أي ممتلك حريم البئر والعيون في جانب أكثر فله أي الغية الحريم من ثلثة جوانب دون الاول لبقوله
 حفرية اربعة على التعاقب فطريقه في الرابع وقيل له ان يطرق من أي شاء كما في الظهيرية وفيه اشعار بان لوجه البئر
 الا وهو بحفره فلا شئ عليه لان لما استحدثت الارض غير ملك له كما في المبسوط والفتاوى أي مجرى الماء تحت الارض فيقال
 دكارين كما في النهاية حريم بقدر ما يصلحها أي يحتاج اليه لانه الطين نحوه وقيل به عند جوارها عند فله حريم الا اذا
 ظهر الماء على وجه الارض فاذا ظهر في العين عن محمد ان الفتاة كالبئر في الحريم كما في الهداية وذكر في الاختيار انه موقوف الى
 رأي الامام والمأوى عنده للغير أي المجري الواسع للماء فانه فوق الساقية وهي فوق الجدول كما في المنزلة في مجرى كبر
 يحتاج الى الكري في كل حين واما عند ما حفر حريم بقدر النصف لطن النهر عند أبي يوسف ربح وعليه الفتوى كما في الكرا في ومقت
 جميعه من كل جانب عند محمد ربح ونه ارفق كما في الهداية والزاهد في وانحوض على هذا الاختلاف كما في الاختيار وفيه اشار
 ان المجري لو كان صغيرا يحتاج الى الكري في كل وقت فله حريم بالاتفاق كما في الكفاية وغيره عن كشف التوامض وذكر
 في الاختيار وغيره انه لا حريم للغير الظاهر عنده اذا كان في ملك الغيرة المأوية وكذا اذا حفر في موات خلافا لما لكن
 المحققين من شأنا قالوا ان له الحريم بالاتفاق بقدر يحتاج اليه لانه الطين نحوه وهو ارجح كما في التهمة وذكر في الكرا
 ان الخلاف في شئ ملك له مسافة فارقة قالوا ان حريمه لا يرضى لغيره الا في مائة سنة او عند جوارها ولا في الارض عنده وقد تسامح المصنف
 فانه لا نزاع عندهم ان به تساك لما في مائة سنة او اعلم ان حريمهم في موات خمسة اذرع من كل جانب كما في الهداية
 وقيل في الشريعة بالكسح المصنف في قوله الماء المشروب واكد به اشار بقوله نصيبا كما في الخط المعين من الماء
 الجاري او الكرا الحيوان او الجراد وشيخه زمان لا تنفع بالماء سقيها للزراع او الدواب وانما خالفوا به وذكر المعنى الذي
 دون الشرع لما يتوهم انه مراد في هذا المقام والشفقة في تصنيفه الأصل شفته او شفو فباللام بالتاء تحقيقا وفيه شبهة في

اي استعمل الماء الدفيع العطش والطبع او الوضوء او الغسل او غسل الثياب نحو كفا في البسوط فالشرب بالضم والفتح مصدر من حمل
وشرب البهائم اي استعمالها للتعطش ونحو ما يابس من البهيمة بالانطلاق وذلك لما في صوته من الابهام لكن بعض المتأخرين
باعتداسه والطبع كفا في المفردات والاكثاف لشعرا بان الزرع واشجار ليسا من اهل الشقة كفا في البسوط ولكل من بني آدم والبهائم
حقها اي حق الشقة فلم يكن كمالهم لانه غير عزز وكل من بني آدم حق سقي الدواب اي دوابهم فيكون من قبيل هذه الجوانب
ذكره لئلا يتوهم ان حق الشقة هي ان يشرب بنفسه ومن الظن ان افراده للتخصيص بالقياس فان المضي ان لم يخف اي فساد ولما
تجرب جاشب المهر كفا في الافتقار وغيره وفيه اشعار بان العلم والظن بالتجرب لم يشترط للمنع واليه يشير في الظهيرة والظن
بقريته الماني فافيه ما من ارض مملوكة فيشمل الساقية والجداول والبيوت والينين والحدود المملوكات كفا في التمتة في كل ما عرفت الحق
لم يحير باننا الا في ارضي انما في الاساس امر زاشي في وعاءه فلا حرج في حجرة او حبل او حوض مسجد من نحاس او صخر او حوض فليقل
جريان الماء فانه يملكه وانما اثر الامرار اشارة الى انه لو لا الدوس البيرة ولم يعبه من اسبابه لم يملك ذلك الماء عند الشئب اذا احرار
جبل اشقي في موضع حصين الى انه لو اغترف الماء من حوض الحمام باننا الحامي فانه يقي على ملكه الحامي لكنه احمق بمن غيره كفا في المنية
وفي لفظ الحق اشعار بان لو منع من غير المحرز وهو يحتاج على نفسه ومركبه كان له ان يقاتله بالسلاح لانه قصد اهلاكه بمنع حقه ونحوه
في نحو البيعة مملوكة له بخلاف الماء المحرز حيث يقاتله بلا سلاح لانه ملكه ومنه اذا كان الماء كثيرا او اما اذا لم يكن الا لاجل فانه يترك
على ملكه لما لك كفا في النهاية وغيره وكل من بني آدم حق الشرب اي انصيب الماء للزرع بقريته الماني ونصيبه الى حي
والدالية على جميع الامور بقريته الماني الا اذا اضر ذلك الشرب والنصيب بالعامية بان يفرق اراضيهم بشق نهر عظيم
للسيرة والرحى او حوض النهر لغيره اي غيضا الشرب بالنصيب اي فصل ما في المقاسم اي المقسم اي مجرى المملوكات
مخصوصه ليس حصا الشرب والنصيب منهم فلم يكن له الحقان لا برفضاهم كفا في القسمة والمقسم كالمجلس موضع القسمة اي موضع السك
المعهود كما ذكره المطرزي فالمقسم بمعنى القسمة افترار عليه وفي تخصيصه بالانفاذ من الى ان لم يجد شئ ماء البحار وان اضر بالعامية
وفي شئنا النهر اشعار بان ليس له ان في البيوت والعين والحدود المملوكات بالطريق الاول فان لصاحبها ان يمنع فاشق
الدخول في ملكه ان كان يحد الماء في ارض مباحة فان لم يجد فاما ان يخرج الماء اليه ويتركه حتى ياخذ بنفسه بالملك النهر كفا في
وغيره وكرى نهري اخراج الطين ونحوه منه فكري بنفسه بالنهر مثلا الحفر على قال المبيعي الا ان كلام المطرزي يدل على التمسك
لم يملكه ان لم يرض ما في المقاسم كمنيل وفراشه وغيره من مال مبيت المال اي المال المبيع من نحو الخراج والجزية
وون العشر والصدقة لانها للفقر او قبيحة شرابا ان اصلاح مسانه منه ان خيف منه فافان لم يكن فيه اي نية المال
شئ في اعامته اي الذين يطيقون الكرمي وموتهم من الالاغنيا الذين لا يطيقونه وكرى نهري خاص او عام
محصره في الشقة ملكا ذلك النهران وفضل في المقاسم على اهل الان في العام لو منع عنه كلام او بعضه يجرى عليه
انما هو امتنع الكل لا يجرى ولا عند بعض المتأخرين ولو امتنع البعض جبر على الجميع كفا في الخزانة يمنع عن غير الخزانة

شرب حتى يورث عليه من المنفعة كما في العيون في الانتفاع مشير إلى أن ليس الكرمي على بل شفة لا يتم شرب من في الدنيا وليس العيني
 أولى كما في الكرمي وقال بعض المتأخرين أنهم يجوزون عليه كما في الذخيرة من اعطاه خبرا غير او ظن للظرف وعا عليه انه
 يبرأني الكرمي من ان يبرأ منه ومن اسفله عند المتأخرين كما في الظهيرية وذكر في الكافي انه يترك بعض النذر من اعطاه حتى
 يفرغ من اسفله ومن جاوز كرمه من ان يبرأ من مؤنة الكرمي عنده واما عند ما فاكروا عليه جميعا من اول النهر
 الى اخره فيحسب الشرب والارضى ولفظي بقوله كما في التتمة وفيه اشعار بانه لو كان شربا في وسط ارضه لم يبرأ
 الا بالجملة وانه ارضه وهذا في النهر الخاص اما في العام فغيره او الموقوف في شربهم وفي الانتفاع من ارضه او اباؤه
 الكرمي من ارضه جازله فتح المالك في النهر الخاص وفيه اختلاف المشايخ وتامه في الذخيرة واما في النهر العام فمبني على ان يفتح
 بالطريق الاول في صحيح استخسانا وعوى الشرب اى شرب يوم او اكثر من شهر في نهر على الارض مع ان يبدل محذوم كما في
 قه بلكا بدونها وهو على عينية الوجود فلو ادعاه مع الارض مع الطريق الاول واما لم يذكر صحة الدعوى في آخر الكتاب ووجهنا
 على ان لا يبرأ منه وبسبب عليه اثباته بجملة الخصومة ليصح قوله وان اختلفت ارضهم وادعى قوم في شربهم من نهر مشترك بينهم لانه لم يبرأ
 كان شربا ارضهم شربهم عند علمنا بقدر ارضهم او المقتضون من شرب حتى الارض ويزجوز وقيل يقتضي ان يفتح
 كما في الذخيرة ومنع الشريك لا على بالنسبة الى الاسفل فمعه الكل الا الاسفل فان شربته فلما اذا كان لما بحيث لو ارض
 لم يسلك ليعمل كل منهم الى حقه في شربها اذا كان بحيث لو ارض الى الاسفل لا يمكن له الانتفاع بها بان كان النهر شفة لم يمنع كما في
 الذخيرة من سكر اى سدا النهر المشترك فلو ارض الماء من الجبل الى وجه الارض فاشترى لا يمنع الا على منه بل يكون لمن سبق
 اليه يد كما في الذخيرة وفيه اشعار بانه يشرب بقدر ما يرضى في ارضه بدون سكر كما في الهداية وسلكوا للنهر مصدر سكر النهر وسكر
 السنين فانه اسم منه وما سده منه النهر وقدمنا فيه الفتح تسميته بالمصدر كما ذكره المطرزي وان لم يشرب ارضه الا على يد غيره
 السكر الا برضاهم اى الشراك الباقية بان يسكره الا على حتى يملأ ارضه او بان يستغنوا عن الماء او يفتقروا على ان يسكر كل في نوبته فان كان
 من ان يسكر باج باب فلا يسكر بالخير والشراب لا برضاهم كما في المبسوط وتبين ان يذكر الا برضى الشراك من ان يبرأ بالاسفل فيشرب
 بجنتهم باعلاه ثم وثم وقال شيخ الاسلام ان مشايخ الانام تحسبوا في المقام ان يقيم الامام بالايام كما في الذخيرة ومنع كل منهم
 اى الشراك من نصبه حتى على ما اشترك ونحوه كالدالية والسانية والحجر القطرة الا برضاهم كما في المبسوط واما لم يذكر
 الاستئذان الا مشترك المعطوفين في القيد الا في ملكه الخاص لانه من اعطاه الى اسفله ملك مشترك بينهم بحيث لا يثبت النصب
 بالنهر بان يسكره صفة لا بالمال بطي جريانه او بامته فانه لا يمنع حينئذ لانه لا يكون لا لفتت فلا يفتت اليه ومنع كل منهم
 من التغيير المضر بالنهر او الشرب كمنع من النهر او تحويل الكوة اى مفتح الماء الى الزرع من الاسفل الى الاعلى او بالعكس وما خيرا
 عن نعم النهر بهذه الصورة : او قهلا او ترغها والاصح عند الامام الحلو اني انها لا يمنع ان اوزادها او نقصانها او ارتفاع
 ان كان موجبا لزيادة اخذ الماء او التقييم بالايام مثل ان يقال نجعل لكم اياما معلومة فسيبها كونا ما دلنا اياما معلومة فسيبها كونا

هو حق شرب ارضه الى ارض لا شرب لها او سوقة حتى يمتلئ الى هذه الارض او سوقة الى تخيل في اخرى الكل في المبسوط مما
 كان قد رجا الارض منهم لان التقديم ترك على قدمه لظهور الحق فيه وفيه اشعار بان اذ كان لرجل مياه في اوقات تفرقة
 في قرية لم يجر بمياه في وقت الارض منهم كما في الجواهر لكن في التهمة انه جازر والشرب ليوث كالتقصا من الدين الخمر ويوصي
 اي يصح الوصية من الثلث بالانتفاع به اي بان يستقي ارض فلان يوما او شهر من شربه كالوصية بالانتفاع بغيره ولا يساع
 في ظاهر الرواية شرب يوم او اكثر ويصدق عليه كمال في الذخيرة بل ارض لا مجهول لانه غير مملوك والاصل في فيه اشعار بوجوب
 ولو شرب ارض اخرى وهو الصحيح كما في التهمة الا عند اكثر مشايخ بلخ روح لا تعامل في القياس ترك به ولم يجر عند الفقيه
 ابي جعفر وسأفاده ابي بكر البجلي وغيرهما اذ القياس لا يترك تعامل بلدة واحدة كما في الذخيرة وكذا لا يصح ويصدق الاجارة
 اي اجارة الشرب سواء كان بلدا ارض او مع ارض اخرى فلو باعته وآجره مع الارض جاز ويدخل الشرب في البيع والاجارة
 فتبعية الارض كما في الذخيرة واليهيمة والصدقة والعارية والرهن والقرض والمهر وبديل النخل والصلح ومن سقى ارضه
 ولو كراما من شربه غير فاضل بان نظير كمال في الشرب لوجاز سعيه او كان ثلثا او قريبا فان اما اشياء في رواية قديمة
 اخرى وبالفن انما فخر الاسلام المسمى على البردوى فمن اثبت المغارة بينها فخطا لعل تاخير الائمة من سهو النسخ
 او الكلام من قبيل التجاذب فيكون متعاقبا بعده لفظا وبه وبما قبله معنى فان الاكثر من منهم الوقاية والهداية وغيره لانه ان
 وعليه الفتوى كما في التهمة خلاصة وذكر في الرازي من سقى من شربه غيره يرفع الى السلطان ليؤذره بالضرب والجس في التهمة
 ان الماء وقع في كرم زائد من غير نوبة امر بقلعه وعن بعضهم انه طرح منه التراب لميلول وقال الفقيه لا اثر به ولو قد قذره
 لكان حسنا وهذا افضل لبقاء الماء احرام فيه بخلاف العلف المنسوب فان الدابة او اسمن به الغنم وصار شيئا اخر لا يفسد من
 ارضه فحزرت ارض جارة اي صارت ذاتها كسقيها بالفاستية (ذباب) كما في الطلبة وهذا اذا سقى في نوبة قد
 واما اذا سقى في غير نوبة وراى حقه لفسد قال الامام جيل الزاهد كما في الذخيرة وذكر في التهمة انه اذا سقى شيئا غير معتاد ففسد
 وعليه الفتوى ولا شك ان رضا ذواته انقطع عنه الارتفاق فيلزم ختم الكتاب كما لا يخفى على اولى الاسباب

كتاب الوقف

عقب به احياء الموات لانه موات بلماحي له الآن ربنا افصح بيننا وبين قوسنا بالحق وانت خير الحكمين وهو لغة مصدر وقفة
 اي عسبه فهو واقف وهم وقوف ويطلق على الموقوف فيجمع على الاوقاف ولا يقيم اوقفة الا في لغة روية على قائلها كما في المغرب
 وفيه اشعار بان التضييق ضيق في الدار المصون ان اوقفة لم يسمح عند ابي عمر وفتح عند غيره على ان المقبرة بالقرية
 قياسية انتفى وشريعة عدة خمس العيون ومنع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقصورة على ملك
 الوقف فارقبة باقية على ملكه في حيوة وملك ورثة في وفاة بحيث يساع ويوجب الا ان ما ياتي من البذل بالمنفعة ياتي
 وفيه كل المسجد فانه ليس ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للوقف فيكون فيه وانما قيد بالقول انه كتب

والوقف

صورة التوفيق مع الشرط باللفظ لم يصرف وقفا بالاتفاق كما في الجواهر وجعلها على التصديق او نذر بالتصدق على وجه الخير بالمنفعة
منها فيكون من قبيل الاستغناء ويجوز ان يرتفع ويكون حكمه كما اشير اليه في التحفة ويشكل بالوقف على تحريمه صلى الله تعالى عليه وسلم
فان في جوازه روايتين كالحارثية في الجبس ملك التصديق بالمنفعة وفيه اشارة الى انه لو قال ارقتي هذه موقوفة
على المساكين صار وقفا فالقبول ليس مما لا بد منه وركن في التبرعات كالصدقة والى ان يسميه طلب زيادة الزلفى في العقبى
الا على واما شرط العام فلو جاز فاعلا بالغا والناس فلا ضائقة الى البعد الموت او الوصية خلافا لقوله توسع من حيث السعي
وغير خلاف الا انما فانها محمولة على الاضائة او الوصية كما في المبسوط وشريعة عندنا هو غير محتاج اليه حبس للعين ان الله والملك
الملك المجازي مقصورة على حكم ملك الله الملك الحقيقي تعالى وتقدر من التصديق بالمنفعة بقراءة العطية فلا يصح بعد
ان يكون ملكا من الخواص فيكون من قبيل المنفعة للمؤمنين وانما قدرا الحكم لانه لم يصرف ملكا لاحد ولا غير في الشرع كالسجدة الذي تظير لبعثة
كما في النهاية وبه يفتي كما في الوقفات وغيره وان قال بوجوبه لم ينزل في حيزه من خالفنا الشيخ في الوقف كما في المستغنى
وقال محمد بن الشيخ لم يصح عليه ولذا كنت راجلا فيه كما في النظم فلا يزول ملكا لما لك المجازي عن العين عنده
الى حقيقة روح وان علق بعبارة على الصحيح نحو ان مت فقد وقفت وارى على كذا كما في الهداية الا لاى لكن في صورة ان حكم
به اى جواز الوقف حاكم على بانه يزول ملكه حينئذ ويجوز انما يصير بعده ملكا لاحد وبه اذا ذكر الوقف شرط اللزوم ولا
لم ينزل ملكه الا اذا حكم بانه يوصى كما في الجواهر وصورة المرافعة ان يسلّم الوقف الوقف الى المتولى ثم يرجع عنه محتجا بعدم اللزوم
فيختصمان اليه فيقضى بلزومه فيجوز ان يزول بغيره لانه قضاء باختلاف فيه فلم يكن غيره ابطالا كما في الظهيرية ولا يشترط المرافعة فانه
لو كتب كاتب من اقرار الوقف ان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بلزومه صار لازما وبه ليس بكذب بلحق ومصحح
صحيح فانه منع لابطال فلا باس به وبه اذا لم يتخص بالوقف فان كل موضع يحتاج فيه الى حكم حاكم مجتهد فيه كاجارة
المشاع وغيره جاز فيه مثل هذه الكتابة كما في الجواهر وتطهير في المضمرات وغيره والحاكم مشعر بانه حكمه لا يزول
ملكه ولا يرتفع به الخلاف على الصحيح فلقا نفي ان يبطله كما في الحقائق والالاى لكن في مسجده فانه يزول الملك عنه بالشرط الا ان
عند الطرفين ونفس القول عند ابي يوسف ولم يشترط الاضائة والوصية فيه عند احد منهم كما في المحيط وغيره والالاى المصنفين
للمقطع كما اشتر الى الله والا لا يصح التصريح كما لا يخفى وفي التخصيص اشعار بانه لو جعل ارضه مقبرة او خانة او سقاية او حوضا او بئر او قنطرة
لا يزول عنده وكذا الوصية الى البعد الموت وهو صحيح كما في الخلاصة بنى فانه لو كان سائمة زال ملكه بحجره والامر بالصلاة فيما ذكر
الاجابة ولا كما في المحيط واقر رأي غيره عن ملكه من كل الوجوه فلو كان العا لمسجد او سفلى جوانيت او بالعكس لا يزول ملكه لتعلق
حق العبد به كما في الكافي وفيه خلاف كما في اذ جعل تحت حوضه تامة في النهاية لطريقه اى مع طريق المسجد بان جعل
سبيل عامته حتى لو اذن الناس بالصلاة في وسط داره لا يزول ملكه لانه لو لم يغيره حتى ابقى الطريق لنفسه فلم يخاصصه
وانما ذكرنا القيد مع القيد السابق لرواى توسع عن الشيخين انه يزول به ملكه كما سنس الهداية هذا لكن الصلاة

فطر في اسبوع كما جرى فلو صلى في هذا الوسط زال ملكه عنه كما في السراجية واذن للتاسع كل الناس في الصلوة اي لكل صلاة
 فيه فلو اذن تقوم والناس شهر او سنة مثلا لا يزول ملكه كما في المحيط وصلى فيه وان لم يكن باذان واقامة واحد سواء كان في
 او غيره فلو صلى جماعة او باذان واقامة صار سجدا بلا حكمة كما في التذخير وفي الاكتفاء بالاستثنايين شعار بان في غيرهما لا يزول
 وفي الصغرى وغيره انه لو اضاف الى ما بعد الموت فقال ارضى هذه صفة متوفية بعبادة حال حيوتها بعد كمال ملكه عنها بالايجاب
 وذكر شيخ الاسلام انه لو وقعت في مرض الموت لم يرضى رويته وقال الشرحي ان الباشرة في المرض كالباشرة في الصحة على اجماع
 كما في المنع وعنده محمد راجع القول تسليمه في الوقوف الى المتوفى في المجلس كما في كتاب جامع النظم وقسمه الى
 اياه بايق يقبض الحان نزول اية فيه باذنه والسقاية والحوض والسير والاستقانة التسليم والقبض للوقوف عليه شرط لزول
 ملكه عنده كما في قاضيه خان فلا يحسب الاكتفاء بالمتوفى وهو كالمقيم من كان وكذا لو اوقف في التصرف في الوقف ولذا انفرد بموته الا
 اذا فوضه حال حيوته ومما تارة فانه وكيل حال الحيوة ودمي حال المات كما في المحيط وغيره والتسليم الى المشتري ليس بشئ فانه
 الحافظ لا غير وهذا هو المشيروط الولاية لنفسه والافقة سقط اشتراط التسليم لانه شرط صراعي كما في النهاية قبيل الفصل عشرين
 ابي يوسف راجع يزول ملكه بنفس القول اي بان يقول وقسمته على كذا والكلام مشير الى انه لو كتب شرط الوقف باجماع
 بما تلتزم به لم يصرف وقفا عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود واشهدوا على بضمونه فانه اقر ارضى باني ووقفت كما ذكرت
 فيه او كلاما نحوه فيستند بصير وقفا وتماضي الجواهر وكفي عنده الاثبات كما في المنع وغيره وقوله اقوى من حيث انه اقرب
 من التيق وقول محمد اقوى لكونه اقرب من الاثبات كما في الكرماني وذكر في الخلاصة ابو عبيدة ج تضييق كل التضييق ولذا
 اخذ اكثر الاصحاب بقوله ابو يوسف قد وسع كل التوسيع ولذا افتى بقوله كما في الظهيرية والمضمرات ومحمد وسطي بين القولين
 ولذا اخذ به عامة المشايخ كما في الخلاصة وبه يفتي كما في الكبرى ثم شرع في تضييق قول ابي يوسف فقال صححه عنده
 وقت المشايخ وقت القبض محتمل للقسمه واليه ذهب المال ولم يصح عنه محمد لانه لم يقبض فما شاع وقف العقد فقط او
 لم يتقبل القسمه اصلا يصح وقفه بلا خلاف الا مسجد والمقبرة فانها وان كانا مغيرين بحيث لا يصلحان للصلوة والدفن بعد
 القسمه لا يصح وقفهما مشايخا بلا خلاف كما في النهاية والاطلاق والى ان اشجع الطائفة والمقارن فيسواء في التقييد بالطلاق
 لمن فلو وقفه جميع ارضه ثم استحق بعض معين منها كذا المصنف لم يعلل في الباقي اصلا ولو استحق بعض شئ كصنف منسا
 لم يعلل في الباقي عشا الى يوسف ويعلل عنه محمد كما في المنع وبه اخذ مشايخ بخارا وعليه الفتوى كما في المنع او مشايخ بلخ
 اخذوا بقول ابي يوسف وبه افتى المتأخرون كما في الخزانة وهو المختار عند المصنف وصح عنه عليه الفتوى ولم يصح عنه محمد
 جعل في الفقرة اي مشايخ الوقف كالأوصياء من ذواتهم وللفقراء مدة مائة فادامات صار الغلة لهم لتخصيص بالنفس
 ليس بمشقة فانه لو وقف وقفا موبدا وتثنى الغلة لنفسه وعياله وشبه مدة حيوته جازا الوقف بشرطه لم يوجب يوسف فادام
 انظر في اصحابه كالمالكين في المنع وقية اشارة الى انه لا يحل للواقف ان ياكل من وقفه الا بالشرط كما في المضمرات الى انه لو شرط لنفسه

الاكل فبات وعنده معايف من عينا وزيب روالى الوقف واما اذا كان خبر المير فلو رفته ويزاعند الى يوسف واما عند محمد بن
فليس فيه رواية ظاهرة واختلف الشايع على قوله كمانى المحيط وصح عنده وبه انتمى شيخ بلخ جيل الولاية بكم
والفتح امى تولى امر الوقف كالغزل والنصب وغيرهما لنفسه ولم يبيع عند محمد الوقف والشرط لان التسليم شرط به
انتمى الصدر الشهيد كمانى الخلاصة وصح عنده للتحويل الى افضل شرط ان يستبدل بالوقف بامى الوقف او غيره
اذا بيع ارضا اخرى اذا شئت ان يكون وقفا مكانه على شرطه ليس له ان يستبدل شيئا الا بشرط ان يصل الوقف عند محمد
صح الوقف وبطل الشرط لان الوقف يتم بدونه واشترط البيع فقط لبطل الوقف عند محمد وعن ابى يوسف انه جازو لبطل الشرط
كمانى المنفعة وقية اشارة الى انه لو لم يشترط الاستبدال لم يستبدل وان كان الى رضى الوقف بجهة لا يتحقق بامى كمانى قاضيه
وذكر فى الظهيرية انه قال ابو يوسف يجوز الاستبدال من الاشياء من لم يجوز فى الخلاصة قال الحسن بن محمد بن زيد
نقد اخطا وقال المصنف يجوز الاستبدال من غير شرط اذا اصفى الارض عن الربح وعن لا يقتضى به وقد عايننا فى
الاستبدال من الفسا واللا يبعد ولا يصح فان ظلمة الفضاة جعلوه حيلة الى البطل اكثر اوقات المسلمين ففعلوا ما فعلوا
بنا فى زمانه ونعم الزمان هذا هو شكك عنه واما زماننا فلا يبقى فيه اثر من الوقف فمستبدل لا من الموقوف عليه فمستبدل
به عليه ومع هذا انما هو ان يجد ثابته ذلك امر وصح عنده تركه وذكره كمانى لان الوقف يبنى عن ذكره
فالتاثير شرط بالاتفاق واما ذكره شرط عند الطرفين فلا يابى يوسف كمانى الهداية وغيره وذكر فى قاضيه ان ذكر التابيد
لم يشترط عند اصحابنا فلا يابى يوسف السمتى بالسكون فلو وقف على جهة يتجهم انقطاعها بان وقف على اولاده مثلا
صح فاذا انقطع ذلك لم يضره ذلك الوقف الى القدر المذكور وان لم يذكرهم فان المقصود هو التقرب اليهم
وذا حاصل بذلك ولم يبيع عنده الا اذا جعل آخره للمساكين قال ابو بكر سعيد صح ذلك بذكره فى قوله هو انما
فى المضمرات وصح عند محمد وقف منقول من مكان الى مكان محول من يمينه الى يمينه وان لم يكن تابعا للعقار
نفع عند ابى حنيفة وان كان تابعا وصح عند ابى يوسف ان كان تابعا كمانى الزايد وغيره وذكر فى الخلاصة ان نفع التابيد
بالاجماع فيه تعامل اى تعاريف كالصنف الموقوف على اهل المسجد ويقرأ فيه او فى غيره او على جيرانه او المارة
كالكتاب والقاس والمنشار والطست والجنادة وثيابها والسلاح والخيل والحمار والبعية واليشان والآلات الزراعية
والشجر والشرب مع الارض والحمام مع البرج والنخل مع الكوازة فلو لم يتعامل كاشيا بالحيوان لم يجز الا بالتبعية كمانى
وغيره وذكر فى الزايد ان الوقف المنقول جاز عند محمد وان لم يتعامل فيه وبطل عنه ابى يوسف ان لم يتعامل وعلميه
الفتوى اى يفتى بما صح محمد لاجبة الناس اليه وقيل لا يجوز وقف المصنف والكتب على المسجدة المكسوة ونحوه وعلميه
الفتوى كمانى المضمرات والاول الصريح كمانى قاضيه ان ولا يملك من التملك الوقف بالبيع ونحوه ولو لا حيل الالها
فلابدل ارض باخرى لقصور العمل وقيل يجوز دفع شئ منه الى ظالم طمع فيه لحفظ الباقى كمانى الجواهر وعن الحلواني يجوز ان يملك

تاریخ

[illegible]

شعار بانة لو اكل للسمن كره على ما قال ابن مقاتل وعن ابى مطيع لا باس باكلها خبز اكسور في الماء البارد للسمن كما في قاضيخان
والاشي اعلى من زرق بلبل غيلما خلقه وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله يعطي الخبز السمين معناه اذا تقه ليعين نفسه فلو اكل الوان
الطعام ثم تقيا فوجدنا فلما باس به كمار وى عن النسل انه علاج كما في التجنيس والاكل من المباحات حرام كما في المحيط وكره
كما في قاضيخان فوقعه الشيع وشيع وهو اكل طعام غلب على طعمه انه افسد معدته وكذا في الشرب كما في اشربة الكرماني وغيره واستثنى
ما استثنى المتأخرون فقال الا قصد غرض صحيح مثل قوة صوم الغدا وليلا يستحي خفيفه الحاضر والآتى بعد اكل قدر
حاجته فانه غير حرام فقه في المحيط من الاسراف الاكثار في الوان الطعام فانه منى الا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الاغنيا
قوا بدم قوم وحصل ولم يكره على الرمن المرأة يستعمل المفضض من الطهزين بالفضة من النار والسكين والسير والكرسى
واطراف المرأة والحجرة والمكحلة والركاب اللجام والشعر وغيره او التفضيض (ميم كوفت كردن) كما في الكرماني وفي حكمه
المنهيه من هذه الاشياء والمضرب الى الطهزين بالذهب اشهد وبالفنائه اى العريض منها فالاحسن المنهيه من هذه الاشياء
لانها ربما يكون يستعمل للنار والسير ونحوه متقيا وتجنبها بالفهم اليد وغيره من الاعضاء هو وضع الفضضة فلما شرب
منها ولا ياخذ ولا يكلمس الا على هذا الوجه ذكره استعماله عندنا لان استعمال الخبز اكل كل له ان الفضضة تابعة ولا اعتبار بالمكان
ويعصح وهذا اذا تميز الفضضة منها بالاذابة واما اذا لم تميز بان ليلى بانها فلما باس به بالاجماع كما في المفصلة انت وفيه شعار
بان استعمال الخبز حرام على الرجل والمرأة وسياق وحل عليها استعمال الاحجار بان يجعل النحاس او الرصاص او الصفر
او الشبه او الحديد او الزجاج او البلور او العقيق او غيره آنية مثلا فينتفع بها بوجه كمال في المضمرات وغيره وذكر في المغيرة
ان الاكل في النحاس والصفر مكره وفي الاختيار ان الخذف افضل قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اتخذ او انى بيته خذ فلان
الملك لا يكل ويحرم استعمال الذهب والفضضة للرجال بان يؤخذ آنية منها ويستعمل في الشرب والاكل والادمان والتو
والاكتمال فلو ادخل يده فيها واخرج منها شيئا فلما باس به كما في المحيط فينبى ان يكل الاكل على الخوان وعنه انه يكره كما في
الخلاصة وفي الاستعمال شعار بان لا باس باتخاذ الاواني منها للرجل ويستثنى منه استعمال البضعة والجوشن منها في الحرب لانه ضرر
وما ذكره شامل للنساء ايضا كما اشار اليه في السابق وبه صرح في الخزانة وغيره وذكر الرجال للاستثناء الآتى الاستعمال
خاتم منها على بيته خاتم الرجال فانه يحل عليهم واما اذا كان له فضان او اكثر فحرام كما اذا كان من الذهب فانه حرام عليهم
عامة العلماء وقالوا ان قصد بالتختم التحية فكرهه كما في الكفاية وفي الاختيار من ان يكون الخاتم على قدر شغال فما دونه وجب
ان يحل فضضة او عقيقا او فيروزجا او ياقوتا او زهرا او غيره وفي التجنيس لا ينقش صورة انسان او طير او هوام ونقش اسم
او اسم ابيه او اسم من اسماه كما في البستان لا ينقش (محمد رسول الله) كان ذلك نقش خاتمة صلى الله تعالى عليه وسلم
بنقشة اسطر كل كلمة سطر ونقش خاتم ابى بكر بن درهم القادر ادم وغيره (كفى بالمرء كفرا) واعطى ابا عمر وعثمان بن دلقبرن
اولئذين (وسلرهم) الملك (من) وخاتم ابى حنيفة رج (قل الخمر والافاسكت) وابى يوسف (من) غسل برائه

فقد ندم (من صبر طهر) ولو نقش به تسمى او اسم من صلى الله عليه وسلم تحب ان يجعل الفض في كفه اذا دخل الحمام
يجعل فيه يمينه اذا استنجى وفي المحيط بازان يجعل في اليمنى الا انه شعار الروافض وفي الهداية ان يجعل الفض في باطن كفه بخلاف
النسابة لانه زينة في حق من وفي الاختيار احتشم لمن يحتاج اليه كالسلطان والقاضي وغيره ترك الفضل وفي الكرماني منى الحكمة
بعض كلامه عنه وقال اذا صرته قاضيا فاحتشم في البستان عن بعض التابعين لا تحتم الاثنية ابيروكاتبه واحسن احتمال
حلقه منها بكسر الميم وفتح الطاء وقيل ان كان كثير فليكره كما في المنيته وفيه اشعار بان لو كان الكل اداكثر منها لكره كما في النظر
وعليه سيقت اى احتمال سيف على سيفهما اى الفضة وفي قافية بخان لباس بحليته المنطقة والسلاح وحامل السيف بالفضة
في قوله ويكره ذلك بالذهب عند البعض وهذا اذا خلص منه الفضة والذهب والفضة عند الكل في احتمال سحر اى
وفي وسط فض خاتم من ذهب في الخاتم لانه تابع ولا تحتم جديده ومفردى لا يميل ويحرم على الرجل والمرأة ان يجعل
حلقه خاتم من نحو حديد ومفرد وشبهه فان التحتم (انكشري كردن) كما في التاج وغيره وحجر شل بلور وفيه فوج وياقوت وشبهها
بالباوقيل بالفضة وقيل بالميم وقيل ان يشبه ليس بجو فلا بأس به وهو الاصح كما في الخلاصة ويشترى منها بالعقيق فانه قال صلى
تعالى عليه وسلم من تحتم بالعقيق فانه لم ينزل في بركة وسور كما في الزاهد من الناس من اباح التحتم بالذهب والحديد والحجر
في التماسي ولا يلبس رجل اى لا يجعل لبسته جميع الاحوال عند حمرير اى فيكون سدا وكلمة ابراهيم وان كان في
الاصل الا بلبس المطبوخ وقال لا يكره في غير الحرب وقال الاسجاني لا يكره عند ما في الحرب اذا كان ضعيفا لا يرفع مضرة
السلاح وقيل لا يكره في جميع الاحوال وهذا اذا لم يكن ضرورة والا فلا بأس به اتفاقا كما في الحديث عن محمد لا بأس بالجدس
اذا تاهب للحرب بالحرير وان لم يحضره العدو ولكن لا يلبس فيه الا ان يخاف العدو وفيه اشارة الى انه لو تركها للبرسيم
ثم ندف وغزل ونسج منه ثوب لم يلبس الى انه لو وصل على سجاوة من البرسيم لم يكره فان الحرام هو اللبس بالانقطاع بسائر
الوجود فليس بحرام كما في معلومة الجواهر الى انه لا يلبس وان لم يتصل بجلده وقال صاحب المحيط انه اذا لم يتصل به لم يكره
عند ابي ضيفه الى ان الابل هو الصحيح وقيل انه حرام على النساء ايضا وعامة الفقهاء انه حل لمن وحرم عليهم واسلم انه
جوز ان يكون عرقا يقيس وزره حريرا كالعلم في الثوب والى انه لا بأس ان يشد خمارا اسود من الحرير سدا عن العين والريق
النظرة الى الثلج وان يكون التكة حريرا كما في المنيته الا قد رار لبعث اصحاب كمالى وقيل مضمومة وقيل مشددة
في العرض دون الطول فان القيل منه معفو كما في الزاهد من اطلاقه مشعر بان يجمع المتفرق والظاهر ان الجمع كما
المسبوته وتؤمده ويغير شمه اى يجوز منه لا بد ان يجعل الحرير تحت راسه وجنبه ويكره عند ما به اخذ اكثر الاشياء
في الكرماني وعلى هذا الخلاف تعليل الحرير على الجرد والابواب كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس بالجلوس على سدا
في الحريرة والى انه لا يكره الاستناد الى وسادة من ديباج بنقش من الحرير وكذا اوضع سدا الحرير على صدره
في الحريرة بل ان هته اجماعا ما سدا بالفتح اى سدا من الثوب (ان تبار) البرسيم بكسر الهمزة وسكون اللام وكسرة الراء وتحتها

وحركات السير في العمل على اوجها كافي الصبح وانما موسد الحمة بالقيم بافضل من السدي بالفاسية (بانه يكون)
تجده سوا كان مغلوبا ومساويا للثمن كالقطن والكتان والصوف فان الاعتبار لاخر الوقتين قليل لا يلبس الا في
الحمة على الحرير والصبيح الاول كما في المحيط وقد نظمت شعرا في ذلك فيهم بودون في باب نوم وراشاد كيه پوشد بي خلاف
وليس بالاجماع كما في الحمة ابراهيم وسدا في غير في حربها فقط فلا يلبس في غير الحرب اجماعا وكما في لباس الصبي
وفيما اوجس في الما يتعاد والا ثم على الملبس ان القطن في خفاف اليد وفيه اشعار بان يكره كل لباس خلاف لينة فيجب
ان يكون من القطن او الصوف او الكتان على وقا في حمة بان يكون في القطن في الخفاف الساق وشتي الكم الى يلبس الما
وشد قد شير كما في القطن واللباس في الملبس الاخر في حمة كما في الشتر في لبس الاسود مستحب كما في الخالصه واللباس
بالشوب الاسود كما في الزايد في شير الرجل في الزايد الى ان في حمة من اعضا الرجل او بعضه فيكون من اسود كما في غير موضع
من الكشاف والنظر كما يتعدى بنفسه تعدي بالي كما في الاساس الاول في شير الرجل لئلا يتوهم ان الثاني ليس الاول ولا الثاني
فيما بعد وفيه اشعار بان لباس بالنظر الى الامر في جميع الوجوه وكذا الخلوة ولذا لم يوصر بالتقاب كما في التبيين وذكر الزايد في
لو نظر الى عورة غيره باذن لم يثم وتنظر المرأة حرة او مملوكة او كافرة من المرأة ومن الرجل الاجنبي سوى
ما كان بين السرة في حال كونهما متينين الى الركبة في حمة المعطوف مع العاطف على نحو قوله تعالى لا تفرق بين حدي
بين احد واحد لان بين يميني تعدد كما في يميني لحد من الغنى والعافية داخل تحت المغني لان الصد حية تشادل لسا
قال كنه عورة واسرة لا تلتصقا بالامر في حمة المعروف في سراجها واما الكشف لا ينكر عليه لا بالرفق بجلان العورة الغليظة فانه
يؤيد بان لا يفتح لانه صبح لينة ما دون السرة الى العانة تحوزة فلما في الفصيل كما في الكافي وغيره ويشفي ان ينكر على كاشفه برفق فانه حمة
الامر في الكافي ينكر على كاشفه الفخذ لينة ولا يذوب لانه ليس بعورة عند اصحاب الطوايف في الهداية عن ابى حنيفة
ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى المحرم حتى لا يذبح له النظر الى طهرها وبطنها وفيها ونظر الرجل من محرمه نسا
او رجلا او عورة بالفتح وكذا بالسفاح على الاصح كما في التمر تاشي ومن اشته فغيره ولو كانت اودودة او ام
مشتقة البهمن منية في ما دون السرة والنظر في المعطوف والفتحة مع ما يتبين من نحو الجنبين الفرجين والفتحة والرجلين في نظر الى
الشعر المراسم الوجه والاذن والاعين والصدرة والشدة والكف والعقد والساعد والساق والقدم ونظر عن غير
او يغفل من لينة الفخذ في السرة الى الركبة كما في المحيط ونظر الرجل من المرأة الا في حمة الى الوجه ويزال في فافهم
وان في زماننا نفع من الشابة ونظر السيد من السيد الى الوجه والعبد كالاجنبي وقيل كالحرم كما في التمر تاشي وفيه اشارة الى
انه يحل النظر الى وجه الاجنبية الا انه كرهه كما في ايمان الولوالجي وهذا اذا لم يكن من شهوة والافحام كما في نادرة القنادي
وكافحين تغليب اعي الكف والعقد ونظر الى ذراعها في رواية كما في الخزانة والاطلاق ناظر الى ان المنفصل كالتفصيل
فانه كل تفصيل في النظر في الاصل لا ينظر بعده كشعر اسما وقامة صدرها وعظم فراعها وساقها كما في الزهد وفي المرأة والآ

اشارة الى انه ينظر الى الصغيرتين منها كما فصل كذا في الذخيرة والكلام شبيه ان المحلولة كالنظر وان كان بها غير كذا فليس
المداية ويدخل العبد على سيدته بلا اذن بالاجماع كما في التعمية والى انه لا ينظر الى شياء بالرقية التي تحفظها كذا في الشائع والى ان
بان تكلم مع المرأة والامانة بالاحتياج اليه كما في حديد الميسرة وشروط محل النظر اليها واليه الا من بطريق ايتين عمل الشهوة
اي على النفس الى القرب منها او منه او المس لها او له مع النظر بحيث يترك التعمية بين الوجهة والجيب والتمسح بالجزء القليل الى
التقبيل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف والاوليون من صفات صنف يتطردون وصنف يصانحون وصنف يمازجون وفيه
اشارة الى انه لو علم منه الشهوة او ظن او شك حرم النظر كما في المحيط وغيره وفي السراجية لا ينظر امرأة الى رجل امرأة عن شهوة
الا عند الضرورة فانه ينظر الى الوجه وغيره ولو عن شهوة كالتقصا اى حكم القاضي فيهما او لهما كما في المشايخ والشهاب
اى اذ انما عليها اولها او تحلها وذكر شيخ الاسلام الامام ان لا يباح عند التحمل اذ قد يوجد من الشبهة رقيقة اشارة الى انه لا
ان يقصد القاضي او الشاهد قصدا للشبهة بل مجرد الحكم واداء الشهادة وتحملها كما في المحيط اى ان التحمل لم يصح بدون
وثبت شأدها فلانة كما في العبادى وذكر في المنية اذ سمع صوتها واخبرت به نساء عند ذوقه فكذلك كان له ان
يشهده وهو المختار وادارة المنكاح فحينئذ لا بأس بالنظر اليها ولو عن شهوة مما بالمنة لا عند الشهوة كما في المفصلة
وارادة الشرعى للجماع فانه ينظر اليها ولو عن شهوة لانه مضطرب ليعلم مقدارها ليتها وادارة المحرم او اذ كانا في الموضع
الا جنبى كالمحرم فيه ويدخل فيه معاينة القابلة عند الولادة وسهكت شفاف الغنة والبراءة ونحوه من المداية الى
موضع المحرم فيقدر الضرورة بان يستر سائر الموضع او يفيض بغيره او نحو ذلك ينبغي ان يعلم المرأة ان ادريها ان
نظرها بعد من الغنة والاختتان ليس بضرورة ولذا قيل يفتن الكبير نفسه ان تكن والالم ليعمل الا اذا امكنه المنكح او شربا
والطاهر انه يفتن وكان ابو حنيفة يرى لصاحب الحمام ان ينظر الى العورة ولذا قيل يباح كشف الفخذين في الحمام وكثير
في ملا الناس كما في الزاهدى والنحصى الذى قطع نصيبه ونحوه كالمحبوب والمختش والتزين منى النساء المحشية
بين شحمية الوطى وتلين الكلام عن اختيار كالحمل فى الامتناع عن النظر لان الحصى قد يجامع وقيل هو اشتغالها
والمحبوب يستحق ونيرل والمختش فعل فاسق وفيه اشعار بمنع مخالطة هؤلاء فى الكبرى من جوارى لطلقة من فقه الحق
والديانة وينظر الى كل عضا من كل مبدى الوطى فينظر من وجهه ومحاوكة وبالعاس جميع اليه ان من النظر
الى القدم ولو عن شهوة لان النظر دون الوطى الحلال ومن ابن عمر النظر وقت الوقاع ابلغ في تهويل الادة وفيه
الى جوار تجردها للوطى في بيت وقيل يجوز ذلك اذا كان البيت صغيرا لم يكن اكثر من عشرة اذ كان فى البيت والى النظر
لا ينظر الى فرج المظاهرة على ما قال ابو حنيفة والى يوسف رحمها الله تعالى ان ينظر الى الشعر والظهر والعصا فدا كسما
فى قاضيهان وان لى انه لا ينظر الى امته المحوسية والوشية والمزوجة والمكافية ولم يشتر كذا فانهم كالا ينجس كذا كما فى
الزائد ويشكل لمفضلة فانه لا يحل وطئها وينظر اليها والى ان لكل ان ينظر الى عورة نفسه الاولى الى ان ينظر الى عورة

من اكثر النظر الى سيرة عقيب بالنسيان من شاكل الصديق رضانه لم ينظر الى عورته قط كما في الكرامى وما حل قطسره
 اى كل عضو من كل من هذا الوطى اليه حمل مسسه فجاز من كل عضو الآخر فلا بأس بمس الزوج فرجها والزوج فرجها
 فان فيه رجاء اجر عظيم على ما قال ابو حنيفة كما في الزاهد وغيره ولو قل (ولكل ممن حمل منها الوطى مس عضونه) لكان
 مغنيا عن الحجة السابقة ايضا لان المس فوق النظر ولو كان الضمير للرجل كما ذهب اليه الناظر وان فيه لاحتياج الى قيد عدم
 الشهوة والضرورة لاخراج القاضى والشاهد والنكاح وغيرهم وشكل بمن وجه الاجنبية وكفما وان جاز صافحه بغير
 شهوة وفي رواية ليشترط ان يكون الرجل ايضا غير مشتبه كما في الكرامى ولا بأس بجارية عند شراؤها وقال مشايخ النيباح
 بلا شهوة وجاز من الرجل نظر اليه من الرجل والمحرم وعن ابن مقاتل لا بأس بان يطلى عورة غيره بالنزول كالتحان لانه يفيض بغير
 وقيل اذا كان لا زاركشفه جاز نعم الفخذ من فوقه وبه اخذ الحلوانى والاحتياط تركه واما من تحت الارزاعى بالعتاد والجهل
 الجاهل فحرام كما في الزاهدى واذا حدث المالك ملك امته رقبة ويد البشرا وروية او رجوع عنها او خلع او صلح او كتابة
 او شق عبد او صدقة او وصية او ميراث او سبي او فسخ بيع بعد القبض او دفع بجنابة او نحو ذلك واحترز بحدوث الملك عما
 اذا رجعت الابقه او ردتا المغصوبة او قلت المروونة او عجزت المكاتبه او انتقضت الاجارة او نحو ذلك فانه
 لا استبرأ عليه حينئذ بلا خلاف كما في المحيط وملك الامه اعلم من ان يكون كلا او بعضا حتى لو اشترى فسيب ثم لم ينه
 وقد حاضرت عندهم مما اراد استبرأ كما في النظم ولو كانت بكرا او مشتمرية ممن لا يطا او اصلا مثل المرأة والصبي الغني
 والمحجوب او شرعا كالمحرم رضاعا او معايرة او نحو ذلك عن ابى يوسف اذا تيقن بغيره رجما من بارى المباح لم يستبرأ
 كما في الصغرى صرم على المالك وطهها وودا عيه كالقبيلة والمعاملة والنظر الى فرجها بشهوة وغيره ما وعن محمد
 لا يحرم في المسبية ودا عيه كما في الكبرى حتى تستبرأ المالك او الامه اذا بنى للمفعول اى يلطس برأ
 رجما من الحبل فالاستبرأ واجب لو انكر كره عند بعضهم للامجاع على وجوبه كما لو انكر المهر ونهر من الصحابة وقال عامة
 العلماء انه لا يكفر لشهوة بغير الواحد كما في النظم وسببه نه وشا المالك كما ذكره المصنف وغيره هو المراد بما ذكره المصنف في
 من ان الاستبرأ انما يجب بالانتقال من ملك الى ملك فلو لم يملك من بعض القولين منه فاسد ان يستدل بما قال فان كان
 اذا انقضى فليس بعد القبض استبرأ وقبله لم يستبرأ فان الاول يدل على مناد قوله الاول والثاني على الثاني وهذا
 فان في الاول وجه حدوث المالك في الثاني لم يوجد واحد منها لان القبض ثم لا يخفى وقال فخر الاسلام ان
 الوطى وقال صاحب الخلاصة ان علمته استبرأ من الوطى بما لا يسبغ في فخرج من جهة الخير وشرطه حقيقة التخل
 في الجيلة او توهمه كما في الحاشية وحاشية بيان ما من خلط بقاء الغير ولا يجوز ان يكون الحكمة مومنة مستعينة بحالها
 سابق كما في الكرامى مسجضية كالبه بعد القبض من البائع او وكيله فلو وضعت المشتراة في يد عدل حتى تنقذ
 في حقت عنه ولم يحجب كما في الخزانة فلا حجة لحقيقة واقعة في انشاء سبب الملك لشرائه في انشاء القبض وبعد قبل الاجارة

في بيع النقص أو قبل التمتع في البيع الفاسد كما في الهدية ونحو رواية الأصول وقال الفقيه أنه قول الطبري في رواية عن
أبي يوسف وعندها كافيته عنه كما في النظم فحينئذ يحبس فلو اشترى مستحاضة لا يعلم حينها يدعيها على أول الشهر عشرة أيام
كما في المحيط ولو ارتفع حينها قبل انقضاء أيامه ترك حتى استبان أنها غير حامل على ما في الأصول وقيل هذا قول الشيخين
وقيل قولهما أنه لا يقرب منها سنتين وقيل أربعة أشهر وثلاثة أشهر وقال أبو طيغ شعيرة أشهر وعن محمد أربعة أشهر وعشرة أيام
وعنه نصفه كما في النظم وعليه عمل الناس اليوم كما في الخمراته وهو ارتق بالناس إلا هو طسنتان كما في الكراهية وليست
بشهر تام بعد القبض كما في كفاية الشعي يبين أن يكون فيه خلافاً لـ يوسف فلو حاضت في أثناء الشهر انتقل إلى الحية لعدة
في ذات شهر أي صغيرة أو كسيرة لقيام الشهر مقام الحصة ولو وضع الحمل بعد القبض في الحامل ولو من الزنا
فإن وضعت قبل القبض سبى بعد النفاس خلافاً لـ أبي يوسف كما في الظهيرة وغيره وأما قدر بعد القبض أو المعلق فإن شتركا
في القيود فمن الظن أن الماحس يقدم قوله بعد القبض على قوله بحضته وخص حيلة استظهار أي الاستبراء أو فيه إشعار بأن
ترك الحيلة ولذا قال محمد أنها كره مطلقاً خلافاً لـ أبي يوسف والماخوذ قوله أن علم المشرك عدم وطئ بالسماء في هذا
الظهر الذي يوجب فيه سبب الملك قول محمد أن علم وطئ كما في الهدية وقيل في قبيل قول محمد أو ما عندها فالحيلة سبب مطلق
كما في الخلاصة وإنما قيد بعدم الوطئ لأنه لو طئها فيه ثم باع قبل الحيض لم يجز أن يقال لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل
يؤمنان ببيعة اليوم الآخر أن يجتعا من امرأة في ظهر واحد كما في التمهيد وبالظهر لأنه ظاهر حال المسلم ولو طئ في الحيض
لم يكره الحيلة وهي أي الحيلة لم تكن تحتمل أي المشرك حرة أن ينكحها أي نكح المشرك الأمة بالنكاح البائع ثم انكح
النكاح يشترطها النكاح ولا يلزم الاستبراء إلا بالنكاح ثبت الفرائض الدال شرعاً على فرائض الرحم ولم يحدث بالبائع
الملك الرقبة وذكر في المنتقى أنه عنده واما عند أبي يوسف فالاستبراء واجباً ما عند محمد فحينئذ يشترط الاستبراء في
القبض والدخول قبل الشراء كما قال الحسن بن علي قال لحواء يشترط القبض كيما يوجب القبض كمال الشراء بعد سداد النكاح فحينئذ
مع ملكها يمين قال المصنف في كثير من الدخول تصير معتدة له بعد سداد النكاح فإنه إذا لم يدخل بها لم يكن عند الشراء معتدة ولا
لأن سداد النكاح سابق على الشراء فعليه الاستبراء بدون الدخول لتحقيق سببه كما في الظهيرة وبما ذكرنا ظهر أن المختار عند المصنف
المشترى الذي هو الامام فلا عليه ترك اختيار قول لحواء كما نحن وهي أن كانت تحتمل حرة لأن كراهية لم يخرج من هذا أن
ينكحها قبل البيع أو قبض الرجل الآخر الذي لم يكن تحتمل حرة بالنكاح البائع أو المشتري على أن يكون مراداً بالمشترى في التلقين
وبه حيلة الدفع إلى إطلاقها ثم يشترى المشتري أن نكح البائع أو قبض أن نكح المشتري ثم أي بعد الاشتراء أو قبض المشتري
ويطلق الآخر قبل قبض المشتري وبعده فالمصنف أشار إلى بيان وإثبات بل اتجهج أحدهما على الآخر في فانه أشار أولاً
أن وقت وجوب الاستبراء وقت الشراء وهو رواية الحميل ثم أشار إلى أن وقته وقت القبض وهو رواية الأصل فلو طئها
قبل قبض المشتري لم يمتنع على رواية الحميل وسبب ذلك رواية الأصل مطلقاً بعد قبضه فلم يمتنع على الرويتين جميعاً فمن الظن

وصح انزال الحجر من النار الى الجحيم لان الجحيم الاحسن الفرسة لان الجحيم اسفل
 فيه المذكور الانشئ وفيه اشعار بان لم يصح انزال الفرس على النار قد صح كما في شرح الطحاوي وصح سفر الامم ثلثة ايام
 وام الحول مستدركة بالامة بلا محرم ويكره سفره في زماننا لخلقة الفساد وعليه الفتوى كما في السراج وفيه اشارة الى
 انها لا علاج غير المحرم في الانزال والاركان قليل عولجت عند الامن من الشهوة والى ان الحرة لم يصح ان تسافر ثلثة ايام
 بلا محرم واختلف فيما دون الثلث وقيل انها تسافر مع الصالحين والصبي المعقود غير محرم كما في المحيط وصح عذره
 لا عند ما يبيع اعصم المعصوم يخرج من العنب من تحت هذه اى ممن علم انه يتخذ خمر ابيع المحرم من رجل متاهل ان يلبس
 امرأته كما في الكرماني والافضل الى بيعه وقيل انما لا يكره عنده اذا باعه من ذى النية مسلم والا فمكره بالاتفاق كما في
 الخانية وغيره وفي الجواهر على العيون ان البيع من الجحيم من المسلم فيكره لانه اعانة على المعصية وفيه اشارة الى انه لو لم يعلم ان يتخذ
 الخمر لم يكره بلا خلاف والى ان يبيع العنب الكرم منه لم يكره بلا خلاف كما في المحيط لكن يبيع الخمر ان يبيع العنب على الخلاء وكره
 استعماله الشخصي استعمال خاص بلخ سنة عشرة سنة في الدخول في الحرم واما قبلها فلا بأس كما في الكرماني وغيره وكره
 اقراض بقال بجنار وغيره شيئا من البراءة اهرم لو كان في يده مثلاً بشرط انه ياخذ منه اى البقال
 ما شاء وما يحتاج اليه بحسبه حتى يستوي بالقبالة لانه قرض برب نفعاً وهو الاخذ منه حالاً لئلا يلو او وعه ثم ياخذ منه
 لم يكره الا انه لو وضعه عليه كمانى الكمانى فلو تقررت بينهما قبل الاقراض ان يعطيه كذا او يحالها خذ منه متفرقا ثم اقرضه لم يكره بلا خلاف
 كما في المحيط واليه اشارة كلامه الا ان تخصيصه بالاقراض غير ظاهر فانه لو قال اشتريت مائة من الخبز وجعلت يائده منه كل
 يوم خمسة اماناً فبعية فاسد واكره مكره كمانى الكبرى وان يبيع من الخبز مائة مثلاً بمقدار الخبز المذكور وصح
 يصير شيئاً في الذمة وسلم الخاتم ثم اشتراه منه بما اراد ان يدفع اليه نحو البكر كمانى الخزانة وكره حرمة اللعيب بكسر اللام
 وسكون العين مستح اللام وكسر العين سكونها مصدر لعب بالكسر والاسم للعبة بالضم يلعب به كمانى القاموس فاللعيب
 مالا فائدة فيه اصلاً كمانى الكشف بالنزوه هو اسم حرب يقال له النزوة ايضا بفتح الدال وكسر الشين والشير اسم ملك
 وضع له النذر كمانى المهمات وفي زين العرب قيل ان اشير معناه الحلو وفيه نظر فالواحد من موضوعات ينشأ بورين او شيئاً
 بلوك الساسانية وهو حرام سقط للعدالة بالاجماع فانه كبير الشطرنج بكسر السين المعجمة والمجتمعة والمفتحة لبعته كمانى
 في القاموس معرب (شدرنج) يعني ان من شغل به ذهب عنه الدينوى وجار الغناء الاخرى فهو حرام وكسيرة
 عندنا بائنة اعانة للشيطان على الاسلام وليس كمانى الكمانى وذكر في التمهيد والمزيد وغيره انه لو قال ان هذا اللاعب يذهب
 الفهم غير محرم ولو حرم من النساء وبعته او القياس فامرأة طالق وقع الطلاق لا يحرص بالاثار والقياس في انوار الشافعي
 انه مكره غير محرم الا اذا كان على شكل حيوان اثنان به ثمار او فحش واخراج صلوة عن قنطرة او حياطة بالاصار صابرة وفي
 عمدة لا يروى شهادة ان لعبت في الايام من مرة وفي وضعة من اوم على اللعب بالشطرنج روت شهادته بلا اقتراح شكوكه موجب للمحرم

والوضيعة لم يربها بالسلام عليهم لشكهم من ذلك وقال لا يكره امانته واستحقاق الهم ذكره وحرم الغنا بالكسر والمدح للفقير
 في كل غنى غنى تقيته وغناؤه بالفارسية (اسم وكهنت) كما في اباركة الكرماني وعرفا ترويد الصوت بالاحسان في الشعر من الغنى
 التصديق المناسب لمحقق الغنا بفقدان قديم في الثلثة كون الاحسان في الشعر والغنى لم تصديق بالاحسان ومناسبة
 التصديق للغنى انواع اللعب وكسيرة في جميع الاديان حتى يمنع المشركون عن ذلك كما في الاختيار وغيره وفي المضمرة
 من اباح الغنا يكون فاسقا وفي شرح سيرة الكبيير للامام السرخسي انه كان صلى الله عليه وآله وسلم كره رفع الصوت عند
 قراءة القرآن والوعظ فمما يفعله الذين يدعون الوجود والجملة كرهه الاصل في الدين ومنع الصوفية مما يعتادونه من رفع
 الصوت فان ذلك كرهه في الدين عند قراءة القرآن والوعظ فمما ظنك عند سماع الغنا وفي الجواهر السماع والرقص
 الذي يفعله المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصص والجلوس اليه وهو الغنا او المراسيم وشايع تبايعهم واغفر لهم ولا في الوفا
 سماع الغنا من الذنوب وما اباحه الا لغير قليل من الفقهاء ومن اباحه لم يراعه في المساجد والبقاع الشريفة وقال صلى الله
 عليه وآله وسلم كان البليس اول من تعنى والنقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سمع الشرايطيل على ابا حنيفة الغنا وكان الغنا يابا
 كثير الولوج بالسماع فعوتب في ذلك فقال هو خير من ان تقعد وتغتاب للناس فقال ابو عمر وغيره من اخوانه بهيات يا ابا
 زائدة السماع شر من كذا وكذا سنة تغتاب للناس وقال السرخسي شرط التواجد في زعقته ان يبلغ الى حد لو ضرب بهم
 بالسيف لا يشرف به لوجع ومارود اعنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث التواجد فقد تكلم اصحابه لحد يشافى صحته وتكلم
 سرى انه غير صحيح وفي الحقائق ان مجر الغنا والاستماع اليه محمية وكذا قراءة القرآن بالاحسان كمنى قال مشائخنا الثاني
 والسماع اثمان وعن المغربي من قال لشل هذا القاري حسنت فقد كفر والاطلاق مشعر بان التقني للناس وانفكها
 ممنوع وفي شهادته انه غير ان التقني لا يستماع الغير كرهه عند عامة المشايخ وفي المحيط من الناس من جوز ذلك في العرس
 والوليمة للاعلان ومنهم من قال اذا التقني يستفيد نظم القواني ويصير فصيح اللسان لا بأس به وقال بعضهم التقني لنفسه
 لا حرج فيه ولا يكره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك كرهه عند علمائنا وحمل ما ورد من الاصحاح على انشاؤ الشعر المباح
 المشتمل على الحكمة والوعظ وفي المضمرة من اباح الشعر كان فاسقا ونقطة الغنا مشعر بان النظر في كتب الشعراء
 بان تحريك اللسان لا بأس به على ما قالوا كما في قاضيخان وفيه اشارة الى ان مجر النظر كرهه عند بعضهم والما حصر الغنا
 بالذكر مع التعظيم فيما بعد ايتا باليمن عنه اذ هو شائع بين الناس ولذا انجز الى بعض الاطباء وكل امواى لعبت
 بالثلاثة بمعنى كما في شرح التاوييات والاطلاق شامل لنفس الفعل واستماعه الفعل كالرقص والسخرية والتصديق والتقليد
 الاقمار من الطنبور والبربط والرباب والقانون المزمار والصنج والسمارة والبوق واليقال بالفارسية (سفيد موه) فلما
 بها كرهه لانهما من الكفار وكذا كره ضرب النوبة للفاخر والمباها فاضرب للثبته فلا بأس به كما اذا ضرب في ثلثة اوقات
 تكريم لثلاث فحيت من الصور لنا سبته منها فبعد العصر للاشارة الى الفقه المنزوع وبعد العشاء الى الفقه الحنبلية

[illegible]

انه كبره ان اشتراه من نفسه ميل كفا في المحيط والاصل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المحكم لمعول اي من بعد عن ربه الابرار والابرار
 يراد المعنى الثاني للعن وهو الابعاد عن رحمة الله تعالى لانه لا يكون الا في حق الكفار او العبد لا يخرج عن اليقين بان كتاب الكبر في كتاب
 في الكبراني لا كبره حبس حمله ارضه بلا خلاف ان لم يتعلق بهما حق العامة ثم صرح بما اشار اليه في السابق فقال ولا غلظة
 مجلوقة اسه جابها المالك اسه بلده من بلده آخر ولو قيل بان من له الحق العامة جامع في البلدة وقد قيلت
 الخرافات وليست بحسب ان يبيع فانه لا يخلو عن كرامته كفا في التمر تاشي ويكره تسخير الحاكم اي تقدير الامام او القاضي
 الشمن للطعام وغيره للناس اي ارباب القوتين ولو محكمين فيا مبيع ما فضل عن قوته وقوته عياله سعة
 اعتبار السعة في ذلك مثل القيمة او الغبن ليعرف ان باع فيها دالا آخره مرة اخرى ووعظ وهدو فان قيل والاصح فيه غيره
 على ما يرى فاصح فباع الخوف لم يحل للتسكير لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل ال امر مسلم الا بطلب لنفسه الا اذا ائتم
 الارباب اي تجاوز احباب القوتين عن قيمته اي قيمة ذلك القوتين فعداها حشبا بان يبيعها بضعف القيمة كما اذا شفا
 بنفسين وباعوا بامة فلما باس بنفسين ان يسير له منا بشورة اهل الراي فان باع باكثر مما سعه جاز واصحناه القاضي وان لم
 يبعه اصلا باعه الحاكم عندهم وموا الصريح وتما في التمر تاشي والمحيط وغيره ما ونيه اشارة الى ان التسخير في القوتين لا يغير
 صرح العتاني والحسامي في غير ما لكنه اذا تعدى ارباب غير القوتين فطلما على العامة في تسليم الحاكم بناء على افعال بوبه
 ينبغي ان يجوز والله اعلم وحل تنزهها لاحكامها منازع قول فرواي خبر واحد يميز كيف كان ذلك الفرد حر كان وعبد
 ذكره او شئ مسلما او كافرا عدلا او فاسقا وما في كيف كفا في اذا ما وقده وفيه اشعار بان تميزه بزيادة العبد لانه خبر جليل
 الشهادة فانه اثبات لا يبرح في المعاملات جميع المعاملة بالفتح من العمل فحل يتعلق به قصد وهي حق العبد عرفا فالمعاملات
 خمسة المعاملة المالية والمناكحة والمناكحة والآمانات والتركات فلو قال احدنا باع زيد من عمره ونكح او اوتي عليه
 او ادع او ورث قيل قوله ولم ينك ولم يشتر ويانة فان قال واخبر كما فرغ من تسليم شيرت اللحم المعهود مساهم او كفا في قبل
 في حق الشراء منه وحينئذ حل كلفه بالتبعية لانه خبر صادر عن عاقل قبح الكذب عنده لان قبحه عاقل وان قال ذلك الكافر شيرته
 من مجوسي قبل وحرهم اكله وفيه اشارة الى انه ملك فبيته فلم يكن له الرجوع كما لو اشتراه واخبر احد انه دينه مجوسي وان كليم
 الرأى يشترط في خبر الفاسق وليس كذلك فانه لو قال في قد اشتريت به الجارية من فلان ووهبها لي او تصدق بها علي
 وكنتي بها وكبرائه انه كاذب لم يقبل قوله كما لو استوى لوجهان كفا في الكشف وغيره والى انه انما يقبل قول الفرد او
 لم يكن له منازع فلو ارسل جارية في يد رجل يدعي انها ملكه ثم رآها في يد آخر يدعي ان هذا الرجل يملكني ونقصه ساسني لا
 له ان يشترها لانه قد ثبت له منازع هو الغاصب بقراره كفا في المحيط وقيل قول فرد بلا منازع وقد ثبت له العدل
 اي عدله اي كونه منزه عن اعمال يعتقد حرمته في الديانات جميع الهداية بالكلمة لفته (دين ارشد) وعرفا حق العبد
 تعالى وهو على اثنين عبادات خمسة الصلوة والزكاة والصدقة والحج والجهاد ومنه اخر خمسة من حرمته قتل النفس ومنه جرة

قوله وجهد القوتين في بيع ما فضل عن قوته وقوته عياله سعة

أخذ المال ومن حرفة يتكلم المستر ومن حرفة تلعب العرض ومن حرفة فلع البيضة كالخبر منه عن نجاسته الماء فانه يقبل من
عبد او امرأة فاعلم شيرب ولم يتوضأ به بل شيرب كالأخبار عن الحل والحرمه اذ لم يكن فيه زوال الملك كالأخبار عن ربه في
رؤسهم وكما لا فناء ورواية الاحاديث واشتد الخ كافي الزاهد في ولا يخفى انه مسلح ان يكون مثلاً للجميع افعه الله اليه
وقيه اشعار به فبديل قول المفتي غير العدل لم يجب بشكل بما في القنية ان في رواية الحديث والفقه عنده شيرب لا يخطئ
من وقت السماع والمروية الى حين الرواية وعندنا لا يشترط ذلك وفي خبر الفاسق بنجاسته الماء ونحوه والمسلم الذي
صدر عنه كبيرة او واظط على صغيرة والمستور الذي لم يد رعد الله ونسقه تسمى وفي رواية الحسن عنه ان المستور كان
لكن الاصح هو الاول فان كان كبراً انه صادق تيمم فلو توضأ لم يجز وان راقه فاحوط وفي العكس فوضأ كافي في الكافور
ان في قلبه ان الكافر صادق فان راقه فاحسب والصحيح المقطوع امي الناقص العقل كالكافر وفي اهل الامم ان فيصير
في الكاشف وتتم على التحريم شارة الى انه طلب كتاباً لا يشترع فيه كما لا يخفى واعلم ان من جعل الحق متعدد كما لمعة اربعة
للعامى الجيار من كل نبي سيواه ومن جعل واحد كعلينا التزم العامى اما ما واحد كافي الكاشف فلو اخذ من كل
مذهب مباحه صار فاسقاً ما كافي شرح الطحاوى للفقيه سعيد بن سعد فيجب المذهب الصلابة امي اعتقاد كونه
حقاً وصواباً كافي الجواهر ومثلاً نحن قالوا ان مدعيها صواباً يحتمل الخطأ وروى مذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب كافي
المصنف في فقه ايرى يحتاج اليه لاقامة الفرض من الفقه فريضته وتعلم نحو السنن كالاذان مستحب كره التعلم للسياها ومنه الكلام
وراقه راجحة كافي خزانة المفتين في ذكر في العمان ان من شغل في شغل الى البعده وتعلم المنطق كشراب الخمر وفي قوة القانو
جعل الجبال صحاب المنطق علماء وفي الجواهر ان الاشتغال بعلم الجدل تضيق العرف في البستان ان التعليم والتعليم للبرية
اجزائي تحفة المسترشدين انه لا يجوز ان يعلم ويتعلم ويستحب كل علم ضد السنة كالنجوم ونقص الدين كاقاويل تفرده بجبال افلا
او تقرير للدين الباطل ولحقه الفاسد وفي الظهيرة لا يحيل النظر في كتب المقتولة ولا امسا كما في الزاهد في الكتب اخبرنا
عن الانتفاع بها في علمهم والرسول في الصلاة ثم يحرق الباقي وان القاها في الماء الجارى كما هي او دفنها فلا بأس وفي
المصحف في الحفنة لا يجوز ان يحل المصحف بالصحف ولو شغل الورق ان كواخذ من الاخبار وتعليقها في المصحف وكتب
التفسير والفقه فلا بأس به لو شغل في كتب النجوم والادب كره وفي تحفة اخذ الفاعل من المصحف كره وفي الخزانة
فيجب طلب العلم بلا اذن لانه لم يكن عاقلاً وفي التحفة كره لمسا كان شعار النجاشي الدين فيجب اجابة الدعوة الا اذا كان
منكراً في بيته او طريقه او عالم غير حلال او قصده رياء او في الزاهد في يجب ان يعلم اطفاله ويقص شاربه ويحلق عانته ويظف
بانه في كل اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشر يوماً والزاهد على الاربعين ثم وفي السعودية يتيه ان في تعليم اليد
اليمنى ويحتمل باسها والرجل بنحصر اليمنى ويحتمل بنحصر اليسرى وفي التهذيب قص الشارب ان يوازي حصى
الشفة العليا وفي السراجية لا بأس ان يؤخذ اطراف الحية اذا طالت ويكره الجاوس للمصيبة شدة ايام او

في السجدة واما في غيره فمخصصة للرجال ويمنع المرأة عنده ولا يطعم لم شئ كما في المدينة ويكره اتخاذه انصافه في هذا الايام
وكذا اكلها كما في خيرة الفتاوى ويستحب زيارة القبور فيقوم بخدرا الوجه قبره وبعد كما في الحيوة ويقول عليك السلام
ويغفره مستقبل القبلة وقيل الدعاء قائما اولى وقال السرخسي لا بأس بالزيارة للنساء على الاصح كما في الخزانة وذكر في
المحيط ان يارثها وان لم يكره الا ان لا يولى هو الشرك

كتاب الاشربة

اور بعد الكراهية لانها اقرب من الحرام بخلاف الاشربة بجميع اشربة اسم من اشربة اي ما يشرب ما كان او غيره
صلا لا او غيره وفي الشريعة ما حرم منه وهو اكثر من عشرة عند بعض اصحابنا والمضاف مخدوف اي شربة الاشربة و
اصولها الثمار كالعنب والتمر والزبيب الجيوب كالبز والذرة والدخن والحملاوات كالسكر والفيانيز والعسل والاباب
كل من الابل والرياح والمتخذ من العنب ستة انواع اوستة ومن التمر ثلثة ومن الزبيب ثمان من كل الميواد واحد وكل منها على ما
في وطبيع سيا في تفصيله حرم الخمر ما في القرآن من دلالات العشرة ساكنة في اعدا الاوثان والتسمية بالرحس والكون
من عمل الشيطان والامر بالاجتناب تعليق الفلاح به وايقاع العداوة واليقاع بالخصماء والصدقة عن ذكر الله تعالى
والصدقة عن الصلوة والنبى بعصية الاستفهام الموصى بالتمديد الشديد ولذلك سميت بالانتم شربة لا تهم حتى تنزل عقوب
كذلك لانهم يسيب بالعقول وبما خمر لانها مأخوذة من الخمر بالفهم وهي ماوة العجين واصله من ام الخمر شربة بالانتم
المبسوط قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا وضع الرجل قدح من خمر على يديه بعينه طائفة السموات والارض فان شربها
لم يقبل صلواته اربعين ليلة وان وادم عليه ما فهو كما به الوثن والا ولى ما خمره ليل يلزم الاستدراك وتقدم حكم الشئ
على نفسه وهي امي الخمر فانها من الموثقات الساعية الواجبة التائيد والاول للاعتراض بليل ان الوصلية الشئ
يكسر النون وسكون الياء والهمزة ويجوز التشديد على القلب الادغام اي غير النقيض كما في المغرب فالنقيض ليس من فروع
لم يبق خمر او فيه خلاف كما اشير اليه في الهداية فمن قال انه لم يبق خمر لم يجد باكله الا اذا سكر وعلى هذا ينبغي ان لا يشاربه
الهرق بالمسكول ولا يجتث في يمينه من قال واصله لا اشرب الخمر وشربا عرق على ان معنى الايمان على العرف ومن قال انه بقي
خمر فقد انعكس الحكم واليه وسبب الالباب السرخسي وعليه الفتوى كما في تفتة الفتاوى ونقل الزاهد عن المبسوط انه لو
فيها سكر او فانيه حتى صار علوا حل لزوال مرارته وقية اشعاره بان لوزال مرارة الخمر بالطبخ حل كما في القنية من ما
اقر ان من غير العنب فلو اخرج الماء من ثقله بعد عصره كان بمنزلة النقيض كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم
انه بمنزلة الخمر حتى يجد شارب قطرة منه كما في الفهم فلا اي رقع اسفله او اصله لا ارتفاع كما في المقاييس وشي
اي قوى بحيث يصير سكر او قذف بالزبد بالتركيب كما راه بحيث لا يبقى فيه شئ من الزبد فيصفو ويرق فلم يبق
هل عند الكل عند بعضهم في النظم قال بعضهم انه حل عنده ولم يحل عنه ما قيل ان المختار انه يجوز الاشتراك في عدمه

والاشربة

بها متيما كما في النماية وان قلت حال من الخراي حرمت حال كونها قليلة استرازا قال بعض المعتزلة ان الحرام
هو الكثير المسكر القليل فانه حرام بالاجماع كذا في الذخيرة ولو ترك القيد من الاولين اكتفوا بما يأتي من قوله اذا عدت و
اشتدت وذكر القيد من الاخيرين منه لكان افيد واخصر كالطلاء بالسكر المدفاه حرام وان قل فالمقصود من التشبيه
مجرد الجمع في هذا الوصف لا المبالغة حتى يلزم ان يكون التشبيه باقوى واشهر وفي التشبيه تسامح والعطف حسن كما ان
وهو ما عرفت فالص كما هو المتبادر فلا يشتمل النجس ولا الجهورى كما سياتى طبع قبل الغليان بالنار او الشمس فذهب
اقل من تشبيه وقيل واذهب بالطبع ثلثة قطعا ونصفه نصف وادنى شئ منه باذن والكل حرام كما في النماية
وغيره والباذن بكسر الهمزة والفتحة كما في القاموس معرب (بادون) وهو الخمر كما في الفائق وعناط نجاسة تشبيه
امى عنط نجاسة الخمر والطلاء كالبول كما في الهداية وفيه ان نجاسة الطلاء خفيفة في رواية وهو محتار الامام
والفتوى على الاول كما في الكرماني وفيه اشعار بان الخمر نجس العين كما قالوا في الكرماني وغيره ان جوهر الخمر كان عينا
انما صار نجسا باعتبار صفة الخمرية فلم تكن نجس العين والاولى تركه بان نجاسة الخمر لان كتابا للهارموني في نجاسة
بنجاسة الطلاء لا يكون نجسا الا اذا اشتدت ويمكن ان يقال انه قد مر للاشعار بان نجاسة التقيين خفيفة كما هو متبادر
في المبسوط وان كان في الهداية انها غليظة فان شربها وشرب فقيح التمر امى السكر ونقيع الرزيب شرب امى غير مطبوخين
فانما حرمانه ولو قلسيلين والنقيع اسم مفعول من لمزيد او الثماني في المقرب يقال نقيع الرزيب نجاسة ونقعه اذا القاه
فيها ايتى بل ونجس منه الخلاوة وقال ابن الاثير انه شراب يتخذ من رزيب وغيره من خمسه طنج واليه اشار في الصحاح والاساس
فلا حاجة الى قيدين والسكر لفتحيتين فخص به صير الرطب فيكون التمر اليابس كالرزيب مجازا عن الرطب بجلالة الكون لغيره فغيره
لكنه يومئذ هو سائر الاطعمة الا ان يقال والنقيع البسر الرطب التمر والرزيب كما في الذخيرة واما ان يترك التفسير فثارا ما في ربو
الكافي ان التمر اسم جنس من جين معتقده موروثة الى ان يدرك والحق بعض البسر الفضيخ بالفساد والحق المعجنتين من الفضيخ وهو
كسر الشئ المجوف اذا غلقت الطلاء والنقيع ان الطمر متعلق بجرم واشتدت فان كلما اذا كان ملو اهل اتفاقا
واذا اشتدت فكذلك عنده خلافا لها واذا قد رقت بالزبد حرم اتفاقا وترك هذا القيد لانه اعتمد على السابق وحرمة
الخمر وان قلت اقوى من حرمة هذه الثلاثة وان كثرت للقطعية والظنية فيمكنه استحلالها لانه دخل في الايمان بتصديق
مجموع النزل على صلبة الصلواة والسلام فاذا حجب واحد كان حجب الكل كما في الكرماني فيفسق شاربها ويحجب شرب قطرة
منها ولا يجوز سبها ولا يضمن تلفها قيمتها اذا كانت مسلم فقط فلا يفسد مستعمل هذه الاشربة ولا يفسق شاربها ولكن لا يفسد
لا يحجب الا اذا سكر ويجوز سبها ويضمن تلفها قيمتها عنده وقال لا يجوز البيع ولا يضمن المتلف وعن يوسف بن يعقوب سبها
اذا طبع قد سبب اكثر من النصف واقل من الثلثين الفتوى على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد المتلف السية
واما اذا قصد ما هو يعرف بالقرائن فالفتوى على قهرها الكل في المضمرات وفيه اشعار بحرمة الانتفاع بالخمر

من كل وجه كما في النية ولو كانت العطش المملكت على شربها فان سكرها لم يحيد الا اذا شربها زائدا على قدر الحاجة كما في الاشربة
وحصل العصير المثلث من التثليث (سيلي كرون) بان يطبخ بالدار او الشمس حتى يذهب ثلثاه ولا يعتبر بها خرج من القدر
من شدة الغليان من الزيد فلو طبخ عشرة اصوع من العصير فذهب صاع بالزبد يطبخ الباقي حتى يذهب ستة اصوع ويغلي
فيخل كما في الكافي ويغلي ان يطبخ موصولا فان انقطع الطبخ ثم اعيد فان كان قبيل تغيره بحدوث الحرارة وغيره حل والاحرم
وهو المختار للفتوى وان يكون سفلى قدره مستويا كغلامه وان ينقسم ارتفاع القدر ثلثه اقسام متساوية ويكتب على
كل علامة فتما ويطبخ الى ان يرجع الى العلامة السفلى كما في خزانه المفاتيح في العنبي استمر من العصير الزبدى والتمري
فانما يحلان باذن طينة وفيه اشعار بان المثلث ما عذب خالص وذكر في الكشف انه اذا ذهب ثلثاه باليطبخ ثم قوا
بالدار وترك حتى يشتد يسمى ثلثه الا انه خالف لدائمة الكتاب فانه يسمى باسم آخر كالجودى والاستعمال الجودى والحمية
منسوب الى حميد فانه صنع ابو يوسف ويعقوبى لانه اتخذ له ارون الرشيد والنجع مسرعا (يختم) وفي الروضة
انه مثلث صلب من الماء بقدر ما ذهب عنه من العصير وشية بل بعضهم اوفى بطبخ بعدد الماء واليه ذهب الفاضل وعلية
الفتوى كما في اللام شدة او قاذفا بالزبد كما في الحقائق وغيره فمادام ملو اصل شربه ملاذات واذا اقدت بالزبد
حل عند الشخبين بالمسكر ويحرم عند محمد وان لم يكفر مستحله كما في النظم وعنه مثل قوله وعنه انه كروه وعنه انه موقوف كما
الهداية وفيه اخذ الفقيه وهو الصحيح كما في شرح مجمع البحر من الاول صح كما في النهاية والنهاية وقا في النجاشي
اهل سمرقند والحمية كما في خزانه المفاتيح وهو الصحيح لان الحمى عود في العقبى فينبغي ان يكل من حبه في الدنيا فهو
ترغيبا كما في المضرات ولما يلزم تفسيق الصعبة بمرض كان يحذر شرب الناس فيها لئلا يضر الطعام ويقتوى على الخا
في ايام رمضان ليعطى الفقراء بعد الطعام فقال رجل من النصارى انما نضع شرابا في مهننا حتى يالسا ثلثه فذهب
ما افترق ثم ناول عبادة وامر العمار ان يتخذ للناس للاسترا كما في الكرماني وحل بغيره المسمى بغيره كما في غرر الحقائق
اليابس والربط البسر وتجدد الكحل كما في الزايدى والبنيد شراب يتخذ من القمح والتمبيه او العسل او الدار او غيره بان
ياقنى في الماء ويترك حتى يستخرج منه مشتق من البند وهو الاقار كما اشير اليه في الطبقة وغيره وبنيد التمبيه حار
كون بنيدهما مطبوخا او في طنجرة فالفرق بينه وبين النجى بالطبخ وعنه كما في التمه وان يشرب ذلك البنية بوقته
بالزبد وفيه خلاف المثلث كما في النظم وغيره ولا يخفى انه حال كسابقه فلم يتعلق بالمثلث فلهذا لم يبق من قوله شراب
كما ظن وعنه ابى حنيفة لا احرم ديانته ولا اشرب مروة وعن وكيع انه كان يشرب في ليالى رمضان للفتوى على
كما في الكرماني وعن ابن مقاتل لو اعطيت الدنيا بخدا فغير ما شرب مسكرا وما فقيت بجرته البنية من بنيد جودى او بنيد
في نفسى من البنية مثل الجبال وكيف لا وقد اختلف فيه الصحابة كما في التجميع عن ابن جبير البنية بما اكل
لا اذا ذهب ثلثاه باليطبخ كما في الكشف او استشرب طرف حل بالمسكر اى يذهب البنية الى ان يذهب ثلثه

والنبيذ في الغمامة فلا يشترط بالاجماع السكر الموجب للحل عند دونه وما سكر من القمح الاخير هو الحرام عند مالك لان العلم به
كما في السقاية وغيره وذكر في النصف ان القمح المسكر حلال مكره عند ابى يوسف فالحرام هو السكر عيبا بشرا بالانثاء او غيره
اي تحفة توجب بشرة السرور فان نوى بالشرب واحد منها فالجواز المشي حرام كشر قطرة والبنية ويجوز
وان لم يسكر كما في المنفعة وغيره فيما عدا ريان عينة حلال كما في السراوية فان قصد به احترام الطعام والمقوى في
البيات على القياض او في الايام على العياد او على القتال لا علة الا السلام او التداوي لدفع الالام فهو
الحل للامانة من علم الاناس وفي النصف قال محمد كل مسكر مكره ولم ينفذ بالحرام وينبغي ان يكون مثل الخمر مشقيا
عن كمال العاطم وصل بالانفاق الخليلان اي بار الرقيب التمر او الرطب والبسر المجتمعين المطبوخين او في طينة فلو جمع بين
ما لعنب التمر او الربيب الاحل لم يوجب منه بالانثاء كما في الكافي وانما ذكره مع اندراجها قبل ليكون
على اصحابنا ان لا يفرقوا لا يحل عندهم وحل عندنا خلافا لما في بعض السبل يسمى بالفتح بكسر الباء نقطة وفتح التاء ونبيذ
البنين ونبيذ البيريسين البندركس رايم كما في المغرب ونبيذ الشعير بالفتح بكسر الشين ونبيذ الذرة يسمى بالسكر الكضم
السير والكان وسكون الراء كما في المغرب وغيره ومن الظن انه نبيذ البروان لم يطبخ اذا شرب فخلط بالانثاء
وان شربه فلكه وقذف بالزهر ومكره بالانثاء وهو حرام فخلط بالانثاء مقيده بوقية اشارة الى انه لو شرب واحد
منها لا يحرص بالانثاء وما حمله ان شرب نبيذ البسوس الحلاوات بشرط حلال عند الشيخين فلا يحسد السكر ان سكره
لما لم يحرص عند محمد بن حنفية وبقية كما في الكافي وعليه الفتوى كما في الكفاية وغيره وفي الاكتفاء من الى ان لبن البابل اذا
اشتم لم يحل من ان سكره شيخين ومحمد بن عيسى مكره واما عندنا فالحلال السكر منه حرام بالانثاء والحد والطلاق على الخلاف
وتماسه في التمر تاشي والى ان لبن الرماك في الفرسه اذا اشتم لم يحل وبذا عنده على ما قيل والاصح انه يحل كما في الهداية
وذكر في الخزانة انه يحل عند الصاحبين مكره عند الشيخين عند عامة المشايخ على قوله وعنده كراهية تنزيه وتماسه في التمر تاشي والى
ان النبيذ انما هو الذي في شجر القصب حرام لان النبيذ العقل وعليه الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان شرب
السكر لانه لا يزيل وعليه يحل في الهداية وغيره من ابانة النبيذ كما في شرح اللباب وتماسه في شفاء الجيران للعلامة القاني
وحصل نقل الخبر ولو كان ليجازي اي عمل كالتقاء الملح والماء والسمك القحاة والنار عند ما وقعها الى الشمس عند بعضهم
والصحيح انه لو لم يكن لاصحابنا من وقوع الشمس عليها بل نقل كرفع سقف الخيل نقلها فاصب شراب في خله ساء ولم
كما في العلم في خلاصة التمر بالسكر صارا مضاعفا وان غلب خمرا واذخل فيه بعض المحمودة لا يصير خلاصته حتى لا يذهب تمام
الخمرة وبعده بها يذهب كما في التمر اذا ووقعت في العصير فارة فان خرجت قبل التفتيح وترك حتى صار خمر اثم تخلط
او خلط بالسكر في بعضه كما في السراوية ولو وقعت قطرة خمر في جرة ماء ثم صب في جيب فلن يفسد وعليه الفتوى لا ينبغي
ان يفسد كالعصير ثم يهرق في الماء لا بأس به لان مذهبنا ليس بقتيل واما القبيح الانثاء فلا يكون باطلا

والصحيح

قبل العقدة ولو جعل بن معني في كمان الكمان لم يستقم كما لا ينبغي وعروقه اي الحلق بالمعنى المذكور في المغرب لا وادع عروق
 الحلق في المذبح وكون التفسير للمذبح الاختياري على من يعبد من جهين وفيه تغليب لاولين ليسا بعرق الحلقوم اصله
 الحلق زيد الواو والميم كمانى المقائل مجرى النفس لا غير والمجرى على فصيل مهور اللام مجرى الطعام والشراب اصله
 العدة المتصل بالحلقوم كمانى لتبيينه الديوان في غيرهما كرجع الطلبة ان الحلقوم مجرى الطعام والمجرى مجرى الشراب
 العينان الحلقوم مجرى الماء في الميسطين انها عاكس ما ذكرنا موافق لما في الهداية من النظر ان سوا الكتاب والودجان
 تشبه الودج بمختلج لغيره فان عظاما من جازي قد ادم العنق بينها الحلقوم والمزق وعين شجر عروقه الحلقوم والودجان في
 الزايدى وحصل الذبح بقطع احدى ثلث منها الى الاربعه عشرة وبقطع الاولين واحده الاخرين عند ابي يوسف قطع
 اكثر كل واحد منها عند ثلثه فلو قطع النصف كرهه غير كمانى اغانية وغيره الاول اصح كمانى المصنعات وعند ثلثه بقطع
 الاولين واكثر الاخرين وهو المصحح على ما قال مشايخنا كمانى بالسطوة والاكفشار شعار بارئ لا يشترط خروج الدم ولا الجركة
 لكن ان لم يعلم حيوية يشترط احدى كمانى الطبيعية وقال بعضهم العبرة للدم على كل حال وقال بعضهم للبركة كمانى النظم
 ذكهم بخرم الذبح فوق العدة الواقعة بين العنق وهذا التفريق ظاهر لو حمل على خلاف الظاهر بان يفرع على زكوة
 الاختيار على ترتيب الاولين وتفرع غير ظاهر لو حمل على الظاهر بان يفرع على الحمل لان المذبح مبداءة من القلب
 الى الدماغ وقيل انى قال للام التمتع في حوز فوق العدة لقطع اكثر المذبح وبه هذا الاستاد والستناقي ولما
 ان يستغنى امام معتد في القول والعمل فلو اخذنا به يوم القيامة اقتناه كمانى النهاية وفيه اشعار بان اذا كان
 المستغنى به ثباتا على ذلك خطايا وكذا السابغ له وان لم يكن جهدا لم يجز ان يؤخذ به كما تقر وحصل الذبح بكل
 ما فيه حرة كقصبة ومهيب وصفه وحجره وخرق رقيق وشب محمد والاستاد وطهر اقا علي بن غيبره وعين غايه وان لم
 لم يحل اذ الذبح بيديه بالضرر ولو كانا متروعين على السكين حل عندنا وان كره وتذكير الصفقة على التقاليد فان السكين
 وقية اشار الى انه يجوز بغير القرن القاطم كمانى الميسط الى انه لو توقدت النار على المذبح والقطع العروق لم يحل على
 قال بعضهم وحل عند بعضهم كمانى بان الاحكام والاول شبه الصواب كمانى الزايدى وكره ولم يحرم النسخ بفتح
 النون اي باطلاق الذبح النسخ ثلثه وهو شيئا مبين في حوز القفار بخدر من الدماغ يقال بالحرثية خيل الرقية وبالغارية
 حرام فخرج ان كرهه كراهية تنزيه ولذا قيل انه مصحح فان اصله حرام المذبح العظيم وقيل النسخ ان يدر استدى ليلته مذبحه
 وقيل ان يمس عنقه قبل ان يسكن عن الضرب فان لكل كرهه لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة كمانى الهداية فاجبه
 منته عنه واعلم ان الزخشة هي قال في الكشاف والفائق والاساس وغيره ان المعنى الاخير انما هو للذبح بالبا
 دون النون وصوبه المطرزي وغيره الا ان كواشي رده عليه بان النجاء بالبا لم يوجد في اللغة وقال
 ابن الاثير انى لما بحثت عنه في كتب اللغة والطب التشرى فلم اجد منه غير ما في النسخ الفاضل التقارن ذلك

ليس بشئ وكره السليح أي نزع الجلبد بالفتح وكون السرفانه الجلبد قبل ان يسير واهي يسكن عن الاضطراب ان بعد الجلبد
الفتح والسليح كما في الهداية فانظر متعلق بالمصدرين وقال بعضهم ان السليح قبله لم يكره كما في التمهيد وتسمية اشعا
بانه لو ابان عضو قبله كره كما في بيان الاحكام وكره كل تعذيب بالتعذيب بل لا فائدة في تعذيب بعد تعذيب كما في الجلبد
والذبح من لقتل او قطع المراس بحرة واحدة او الشفرة بين يديه بعد الاضطراب فان قال صلى الله عليه وآله وسلم اهدت
اليهاكم الاخر اربعة فاما وراثة قتلها وسفادها وتقطيعها وان كان من قبلها بالهداية حتى يهرسها كما في صيد السمك وطوبى لذي النجا
عن شارب ان ضرب الدرّة جائز فيما كره كراهية تشريه وشروط محل الذبح كون الذابح مسلما او كتابيا حرييا او غريبا
او ذميا ولو كان الكتابي حرييا محل فذبح الذي كلفه الا برص بالكرامة تجزئه وطهارة وان كان غيره اولى الكتابي المذنب او كان
الشخص الكتابي احرقة حائض او نفسا او جنبا كما في لقتل او حنونا او معتوبا او صعبا او اوصدا يورث حيا
اي اهل الميتة وكون محل بها كما في الكرماني او كون محل تقطع الاوداج كما في المحيط والمحيط على تقطيع الاوداج
من حيث هو اي حلقه بالجزء كما في الكرماني واصل ان كل احد من المعطوفات السابقة واللاحقة متعبد بتقدير الفاعل في الاشتراك
اصل في التبرك كما تقرر من الطرفين انها قيدان للصحة ويعلم حكم الباقي بالماضية او كان الذبح اقلقت اي صا فافترق
قلعا الخاتمة احتريزة على نقل عن ابن عباس انهم يحرزونه اورا ترس اي اكرهه فانه معذورة في ترك التسمية لاسيما
فانه اسم غير حاصل يجعل لا كبره فان الغضوة منه به كما ذكره الرضوي فليس من التسمية في شئ كما نطن الكتاب في التسمية
والحرثي والجوسي اما فذبح الصبا في غير كرهه عند لا انه من غير عيب وكرهه عند لا ان منهم من لم يفرق بين عيبه وبين
الكره في وجبه انهم لم يقرروا لا بالادريس لكن غلطوا الملائكة كاتين لاعتقادهم فوقع منه وان كان منهم من يقبل في وقتها
عبادة واعتباره اولى لان الحرمة تغلب عند الاشتباه كما في المبسوط او هو كراهان صا حرييا او كتابيا فانه لا يفرق
طه ولا تارك التسمية اي ذكر الذابح اسمه تعالى والمحجوز على الذبيحة عند ذبحه تعالى فلهذا لا يفسد ما فيه اشتراك
التسمية بشرط المحل ويدخل فيه كل اسم من اسمائه فلو قال اهدا وغيره لم يجز كما في الهداية فلو سمي لم يذبح لم يلح كما في
الكبرى والاسم اسم الله كما في الفتاوى واستحب عند البقالي اسم الله واكثر الكبر وكذا عند المحلواني الا انه كره سحر الواد
كما في المحيط وقال البقالي هو المتداول منقول عن ابن عباس كما في الله اية وانما قلنا ذكر الذابح لانه يوسم غيره لم يلح
كما في المحيط وانما قلنا المحجوز لانه لو قال اللهم اغفر لي لم يجز لانه دعاء كما في الهداية وانما قلنا على الذبيحة لانه لو سمي
عند الذبح لا فائدة على عمل لم يلح وانما قلنا عند الذبح لانه اذا فصل بينه وبين التسمية جعل كثير من المحل وقال الشافعي
لو عد الشفرة لم يلح فلو سمي على ذبيحة ذبح غير ما سمي انما قلنا فلهذا قال لانه لو سمي وقبح لهدوم الا يذبح ويغير من العظام الا
لان ذبحه على الاضحية لا يذبح الا باليد من يديه لياكل بين يديه في غير ذبحه اذا ذبح للضيف فانه لله تعالى واهذا يفسد
بين يديه لياكل الكل في الرابدي وان سمي التسمية عند الذبح صح اكله لانه معذوره وحرمة الذبح

ان عطف على اسم الله تعالى غيره نحو بسم الله واسم فلان لان تجريد التسمية فريضة كما في التسمية وقيل شارة
الى انه لو رفع الغير لم يحرم كذا الوصل فيه امتثال الشايح كما في التمر تاشي والى انه لو قال بسم الله ومحمد رسول الله
يحرم كما في الهداية لكن في التمر تاشي انه مكروه والى انه لو اعاد الجار وقال (بسم الله وبنام فلان) لم يحرم كما في الجليل
وكره الذبح كما في الهداية او الدعاء كما في المحيط المجمع فصل الذباج بالتسمية الدعاء او غيره والحال انه لم يعط
ذلك الغير نحو بسم الله اللهم تقبل من فلان والهم اعزلي او بسم الله صلى الله تعالى عليه وسلم وحل
الذبح ان فصل غير التسمية كمنها صورة ومعنى كالذبح قبل الاضجاع وقبل التسمية نحو اللهم
من ثم اضجع وسمى وقيل عز الى انه لو دعا من الاضجاع والتسمية او بعد التسمية نحو اللهم تقبل مني ثم اضجع
وسمى وقيل عز الى انه لو دعا من الاضجاع والتسمية او بعد التسمية كره وفي التحفة ينبغي ان يدعى قبل التسمية
او بعد الفراغ عنها منفصلا عنها او بعد الذبح لورود الشرع في هذا من غير الجليل اني قطع عن قول الكاشغري في هذا
عنه عند صدره لان موضع التسمية لا يحكم عليه ما سوى ذلك من الحلق عليه ثم غلط فالنحر اسهل من الذبح كما في
وكره وجهها الخالفة السنة كما في الهداية وغيره وهذا ايضا لم يقرر لمعرفة الكراهية فاحفظه وفي البقرة والنعم
اي ندب وسن في جهاد كره نحرهما فان سفل الحلق وادعاء موار في النعم والذبح التسمية المضمرة السنة ان نحر البقرة
ويخرج الشاة مضطجعة وكذا البقرة كما في الخلاصة وذكر في التفتان وبس الذبح ان يضح بالرفق وعلى اليسار ويوجه الى القبلة
وليشد ثلث ثوبه ثم يقطع وينسج باليمين ويحد الشفرة ويسرع في الذبح واجرار الشفرة على الحلق وكفى في الهداية الحرج
والرمي لو يوتا العمران في النعم اي كل حيوان النسي ان لم يكن له يدان ورجلان كالدجاجة والحمامة والابل والبقرة والنعم
والحمار الوحشي والطي النعم يقتضين قد يسكن في الاصل الاصل في الشاة او الابل لا غير كما في القاموس فوحش اي صارد وشاة
وتقفز او لم يكن في وجهه مكان الضرورة فلو علق وجابه بشجر لا يؤخذ فرماصل فيه شعار بانه لو قتل بنية الزكوة لم يعمل عليه لم يكن
حل كما انتمس الولادة على البقرة فادخل في فترها جارجا ولو كانت قدرة على ذبحه كما في المحيط وغيره او سقط النعم في بئر وكان
ولم يكن في وجهه شاة للنحر اي قطع او دابة ولم يقدر على اخراجه فان دابة وقد اشكل عنده انه مات منه كل فان علم انه
لا يموت منه فمات لم يكل كما في الذخيرة فلو سقط شاة في بئر قطع من ضلها للحسن كما في الخزانة الا يكفي الحرج بل ينجح ليعمل في
استانس لانه لا حاجة اليه الا اذا توش ولا يكل عنه خمسين ميت وان ثبت شعره وجد في بطنه شاة او بقرة او دابة
او غيره وقالوا انهم خلقه ليعمل لانه متصل حتى يفصل بالقرص فيتمتع بها وتنفذها بنفسها فقلنا لا نسلم ان يذبحها بغيرها فقلنا
الغذاء يصل اليه في شاة كما في الكرابي والاول هو الصحيح كما في المصنوع الا يكل فوناب محلي ككل حيوان يصيب بالذبح فلف الرابعة
وبالخط الذي يلف كل سبع من الماشي والطائر كما في القاموس فقلنا يصح ان يذبح البقرة والنعام فان كانا باذبحا من سبعين
الباقيهما يذبحان فليس يختلف في الذباج قال عاذا فليكون السباع ليعلموا طير فلا حاجة الى قوله ولم يذبح طائر وقد يطلق على

الواحد المراد بهما لعل ذكره لموافقته الحديث سبع ذناب كالاسد والذئب النمر والفهد والكلب الضبع والفيل والسنور
 الابل والوحشي والنصب والخنزير والسنجاب السمور والفنك والعلق والقرد واليربوع وابن عرس ابن اودي وطيور غريب
 كالعقاب النمر والصفور والباري والباشق والشاين الحداة والبغاث والاباس باليس ندى مخلب كالحطاف والتمرس
 والسوداني والزرزور والعصافير والفاخنة كمانى قاضى خان وكالدسبى المويجة والخفاش نى راسى كمانى الحيط والعنق
 كمانى السدائيه والبعوضى روايه عن ابى يوسف كمانى العنابي والمديد والعلق والطاوس كمانى البضرات انعامه كمانى
 وذكره في نظم انه كبره العقاب والعلق والفاخنة ولا تحشرات الصغار من الدواب جمع خمسة محر كمنيا كالنار والورقة
 وسام ابيض والقفند واجتية والصفير والنمور واليرغوث والقل والذباب والبعوض والثراد والاباس بدو والنمور
 قبل نفع الروح لان الارواح كمنى قاضى خان وقيل ان تحشرات بنام الارض كاليبروع وغيره فغيره ان انا
 يتقل من ذوات السم كالعقارب وآكل ان تحشرات محر عند احوال كبره عند غير كمانى القنفذ ان اشاه لو حلت من كلب
 وراس وارب هارس الكلب اكل الاراس ان اكل العلف ون اللحم او صياح صياح انهم لا الكلب واتي بالمشوي كان
 له الكرش لا الاما كمانى انظم ولا يحرم الا لبيته دون الوحشية وان هارت البية ووضعت عليها الاثاب فلو انما عند هاتى
 الاخرى فاحسبكم للاح كمانى انظم ويدخل فيه محر ولبنه وشحمه الا انه متفق به على الصحيح كمانى اشنى ولا يتقل عنه
 وكذا عند هاتى ان كان النازى فرسا واما ان كان حمارا فالصحيح انه لم ياكل كمانى البضرات والاباس كمانى حنيفة
 وفيه اشارته الى انه محر اهم عنده وقيل انه ينج قبل موته بثلاثة ايام عن حرمة محر وعليه الفتوى كمانى كفاية البيهقي
 ثم انه محر كراته تنزيه في ظاهر الرواية وهو الصحيح على ما ذكره في غير الاسلام وغيره او كراته تحريم هو الاصح كمانى الخلاصة
 والدرية وهو الصحيح كمانى الحيط والغنى وقاضى خان والعاوى وغيره بالانه على الله تعالى عليه ولم يمت عن كمنى البضرات
 والكمير كمانى الكمانى وغيره والى انه حل عند غيره كالحاجين وفي البضرات انه لم يكره عند هاتى كمنه وهو الصحيح
 ومانى انجاس الكمانى انه مأكول بالاتفاق قول بعض على ما نقله القاضى الامامى على انه لا ينافى كراته محر عند والى ان
 لا ياكل لانه متولد من اللحم والاصح انه ياكل كمانى قاضى خان وغيره والى ان شحمه لا ياكل خلافا لها والضبع بغير البهائم وكونها
 واليربوع الذى بالفارسية (موش دشتى) ونه تخصيص بعد التعميم ردا على الشافعى فانما يحلان عنده والاصح مجازة
 عن العرب فانه ثلثة انواع الاتبع نافية سواد وبياض والاسود والزرخ الذى ياكل يحق الا ياكل الا حقيقة وثبتت
 وفيه اشعار بان له لواكل كل من ثلثه الحنفية واحب جميعا حل ولم يكره وقال الكبره والاول اصح كمانى اخبرته وغيره وفى الكشاف
 روى الى انه حل اكل الابل والبق والنم الجلالة والدياجية الخلاه الا انه كبره كراته تنزيه كما اشير اليه في النصف نجس
 الابل اربعين يوما والبق ثلثين والخنزير سبعة والدياجية ثلثة وقيل التثنية والدياجية هو كمانى انظم والمختار
 فى الاولين عشرة والنم اربعة والدياجية ثلثة كمانى الكبرى والاصح ان نجس الى ان يبول الراحة الثلثة من الفخذ

كما في المحيط وغيره واما ان دخل الغدود والذكور والاشيان والاشياء والعصيان اللذان في الحلق والمرة والعقيدة الا انه كره
 كراهته تنزيه كمان في بحر المحيط وكذا الدم الذي يخرج من اللحم والكبد والطحال ورون الدم المنفوخ فانه حرام على النفس والاحياء
 ما في اي ما يكون تولده ومعايشه في المار سوي سمك لم لطيف لغيم الطارسي لم لعل الماروات فيه بلا اذنة من لطفو
 وهو العلو والامات باقة وهو الطاني فويل كما اذا ملك لفيق المكان والتمركم او ليدخ حبة او احصاه حديد او اكل
 ووارث في المار او وجد في بطن كلب وسمك او وجد على وجه المار وظهره من فوق او غمره المار غمره فلو قتل حراما
 او بده لم يكل عنده خلافا لمخرج هذا الفرق كمان في الخزانة وحل الجوار بالواحدة والنات حقت الفرة وكان جرح المار
 يسمي المعاش كما قيل ان يفسد السمك اذا انخرع عنه المار يصير جوارا كمان في البسوط وانواع السمك كالمار يسمي والجرح يسمي
 وغيره وحل الاطلاق قول الشيخين فان انواعه حلال سواها عند مخرج كمان في المضمرات وقيل ان الجرح يسمي من المضمرات
 باطل لانه ليس بالمسح انما لا يفسد بعد ثلثة ايام بلا زكوة فانه لو صاد نجوسي جوارا او سمكا او كركم لم يفسد به كمان في المحيط
 وغيره وخراب المار يسمي ويقال له خراب الزئبق ايضا وهو طائر صغير اشبه احمه الرجل السود البدن دار يديه غراب لم يكل
 الا احب سوار كان القبع او اسود او انا فانه من الذخيرة والعقود هو طائر طويل الانيب فيه سواد وسيف من
 يقال له بالفارسية (عكة) وعن ابى يوسف روى انه كره لان غالب الكلب الجيف كمان في الزاوية وعن مخرج اذا كان
 كرهه واذا القه احب لا كرهه كمان في المحيط والارنب للذكر والاشي مذكورة في جميع النسخ ومن تركه فقد سمي انما ذكر
 لانه روى انها كانت امرأة لا تغسل من رجليها ففسدت كمان في الكرامى منها اي الذكوة وانما ذكره لانه كمال يفسد في يوم
 النامي من ثم تركه لعل في القيد وهو ان يذبح ثلثة تحل بلا ذكوة وانما ذكر الذكوة ليكون دالا على الانتهاء
 استفاد من القطع مع الدال على الصحابة اشارة الى قطع الكتاب النمام كتاب آخر اليه

كتاب الاحجية

عقب باب الزاوية انما كالتصديقه او بها ايها التفتحة اي النسخ من ابام الاصحى هي تقسم الفرة وكسر على نحو ذلك كمان
 وقيل انها مسوقة الى الاصحى فيه ان لو جيب على انما ان يقال فحوتها لان الالف الثالثة او الرابعة ان كانت مشطوبة قلب
 واولى الثانية كما تقرر ولا يجوز ان يقال انها منسوبة الى الاصحى او حتى فحوتها الواو ويزيد الالف على فحوتها القياس ليويد الاخير
 ما في الاختيار انما من شي يفسد او اكل في الاصحى لانه تدرج وقت الفصحى تسمى الواجب باسم وقته فهي ما يدرج يوم الاصحى
 من الجوار ان خصوص الفصحى من وقت في اخوان كما مر في الباب او الفصحى بمعنى الفصحى كمان في الكرامى والمضمرات ويؤيده
 ومفهوم الواجب في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف روى انها منسوبة وعن الطرفين في رواية كمان في فاضلهم وذكر الطحاوي انها واجبة
 عند من ستمه عنه بما هو اختيار الامام في الدين انما يشار الى كمان في الاختيار او صحيح انها واجبة كمان في المضمرات الا ان جربها
 دون كفارة اليقين وقد سبق ان وجوبها ورون وجوب صدقة الفطر كمان في الذخيرة ويشترط له ليدار الفطرة و

لنا ما مضى كمانى لغزات وغيره وفيه اشكال لان ليته الرابع لم يكن وقتها لما خلاص الا ان يقال المراد فيما بين ايام الاختصاص
واعتبر الاخرى آخر وقتها للفقير وضده اننى فلو استغنى في احد الاولين في تقضى الاخرى تقضى الغائب بالسنة او بالانفاق
او غيرهما سقط الاختصاص ولو فتر ثم استغنى وجبت ولو شى في احد ما فقير ثم استغنى في الاخرى عاد على انفسه كمانى لغزات وتصل لم ينفذ
وبناخذ كمانى الذخيرة وغيره والاولا والموت فلو ولدني اليوم الاخر على ابيه الاختصاص له كما مر ولو بات في الاخرى سقطت حتى لم ينفذ
عليه الا يصار ولو بات بعد الاخرى فليس المنور وانما فانه لو شى في يوم فقير فليس في الاخرى فليس فيها لانها لم يجب عليه كمانى
ولو سلم الكافر في الاخرى او بلغ الهوى او قام المسافر وجبت كمانى المنيته ولو قدم مسافر ليلة وعزم الإقامة فيه خمسة عشر يوما لم ينفذ
ومادة العبد بين الجمع على ما قال نسي خان في كمانى بجر المحيط ولو عتق في الاخرى سقطت كمانى الزادى وكراهية تشرية
في السهل اى في كل اهل تامل بين هذه الايام لاحتمال فقد شرط الذبح وغيره فيجب في النار كمانى النهاية وتبقى اذا مضى ايام
ولم ينفذ ثنى او فقير السافر للاختصاص بان قال ندرت ان مضى شاة او مضى ولم ينفذ فانه يقع على الشاة كمانى الاختصاص او قال نسي
كمانى مضى بلو على ان مضى او ندرت على ان مضى كمانى الكفانية وتبقى فقير شى للاختصاص بان نسي عند الشاة او مضى بنهاية
متعلق بالناذر شى جميعا بصدقه كما مضى فيبقى بصدق الاختصاص الواجب بالنذر او بالنيته عند الشى ولم ينفذ على الشاة
زوجه وكذا زوجه عبده كمانى المنيته والاطلاق يشير الى ان القليل وكثير سواء في ذلك فلو اوجب على نفسه عشرة اشياء لم ينفذ لكل
على الاختصاص وقيل شان كمانى لغزات حيث لان الارادة انما عرفت قربها في زمان مخصوص ببيان الاختصاص كمانى الاختصاص فانه
تصدق بغيرها اخرا فالتصدق بها كالتصدق بعين فيما لم يقصو كمانى الذخيرة وان جرد تصديق لغيرها فان كان
قيمتها اكثر تصديق بفضل لو اكل منها شيئا غرم قيمته وان باعها بما يتفان الناس تصديق بغيرها بالاختصاص بفضل كمانى
واعلم انه اذا ملكت ملكا لاختصاصه وجب اخرا عند اتمه بخرا وكذا عند غيرهم ان لم يكن مغيته والا فلا شى عليه فان شى اخرى
زوجه او ابى فلا فضل عندهم ان مضى فبما مضى بالافضل عند اتمه بخرا ان كان غنيا لا ياكل كمانى لظنهم وغيره فبقى
الغنى غير النادر للاختصاص فيصير قيمتها اى قيمته بطل للاختصاص كمانى الاختصاص او قيمة شاة وسط كمانى الزادى ولا ينظم وغيره
شى للاختصاص او لا شى وانما اشترنا الى اضافة العهد لان شى لى مع المنيته غير موجب عند الاكثرين فذكر الزادى ان
ينفد حتى مضى الايام فلا شى عليه وروى انه تصديق لقيمة شاة وعلم ان موجب للاختصاص ففصل اخذ فيه الروايات المتشابهة
بعضهم ان كلام الزاديات والى على ان شى لم ينفذ بغيرها وكلامهم هو ان على ان غير موجب على ما روى عن شيخنا السلام
ان شى لم ينفذ بغيره موجب بالروايات وشى لم ينفذ بغيره موجب في ظاهر الرواية وروى الزهري انى انه غير موجب هو المختار عند شى
ذكره الحكماء انى ان شى لم ينفذ بغيره موجب في ظاهر الرواية وروى الطحاوى انى ان موجب كمانى الذخيرة وذكره في الشارح ان من شى شاة
لغنى بالنيته عند الطحاوى ولم ينفذ عند الجمهور لان القول على ان شى بغيره موجب بها والمختار انى ان شى على ما قبل عليه كلامه من
الغنى والى صحيح الحديثين روى من غلب الضمان تام له سنة من غيرها ففصل كمانى السنة الثانية والسنة الثالثة

والابل الخامسة وميل غير ذلك كما قال ابن الاثير وفي الشريعة ما في عليه اكثر الحول عند اكثر كذا في الكافي وهو اكثر في المحيط
 بما دخل في الشهر الثامن في اخره ما في عليه ستة اشهر وفي ما يجوز اذا كان عظيم جسمه ما اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا دخل فيه
 بشفة الثانية وفي المحيط معنى كونه عظيمه انه اذا رآه انسان لطيفة ثانيا في الزايد هو عند الفقهاء ما لم يمتد شهر وذلك ان عرفاني
 انه ما يكون ابن سبعة اشهر وعنه ثمانية اوتسعة وماده بساجل واما قال من الضان لانه لا يجوز من المفرد وغيره بل اخذت كذا في المحيط
 وشوه لكن في المحلة القدر من المعركة يخرج من الضان مما في عليه اكثر الحول وصح النبي كالكريم وهو في ثنية بالكره السكون
 هي الا فرس الرابع التي في مقدم الغم قصصا عداي فذهب اسن حال كونه زائدة على ثني من غيره اي الضان وهو
 اي ثني ابن حول من الضان والفرس الا فرس من ثني مع الجند وهو من الضان ابن ستة اشهر من المعزول الى اخوه
 وابن حولين من البقر وعنه جبهو الفقهاء ما دخل منه في الثالث كذا في الكافي وابن خمس من الاحوال من الاابل وكذا
 نظم ثنيابا ابن حول وابن ضعفه وابن خمس من ذي ظلف خبث ولكن في كتب اللغة هو من ذي ظلف ما دخل في ثنية الثالثة
 ومن ذي ظلف في السادة وكذا في المحيط الا انه قال هو من ثني ما دخل في الثانية ثم قال في كل قول فقهاء فهم يوافقون في اللغة
 في الاكثر في الزايد من الاابل ما دخل في الخامسة والاول اصح وفي الاكثر شعاعا بانه لا يدرج الجدي والحمل والبقدر
 كذا في المعمرات والاول حشى الاما ذكرنا في الزايد وينبغي الاضحية الشوا لا يفتح الذي جنب من الشاة وغيره وكذا الجربان
 الجربان في الجدة واما تاجان اذا كانتا مئنتين كذا في الكافي ونقال ان يقول باستاك يقيد بالجربان والجربان التي لا قرن
 لها خلقه وكذا الخطار التي في سبب قمرها بالكره وغيره فان يفتح اليك الى الخ لم يخرج وكذا الغار التي لا انسان لها يعلق ونها في ظاهر
 الاصول وعن ابى يوسف رحمه الله ان فربب اكثر لم يخرج وعنه ان فربب اكثر من النصف بانه كذا في النظم وينبغي قطوعه لسان
 العلقه وقال الزنجري انها الشاة لا النقرة لانه يأخذ العلف باللسان الشاة باسن كذا في ثنية ونقصي بالنفس فيخرج العاجزة
 عن الجماع ولم يصنفه الاثني كذا التي بها لكي ولعل كذا في النظم وعلم ان لكل لا يخلو عن عيب المستحب ان يكون سليما عن العيوب
 الظاهرة فما جربها جرب مع اكابر ثمة كذا في المعمرات لا يدرج عجوها لانه في عظمها من الهزال كذا في النظم والابن المنزلة كذا اذا كان
 لها بعض الشحم كذا في المحيط وقال ابن غنيما في اذا تشارت الشاة او بقرة في غير وقتها وكان في عظمها من جازع عن بعض الشايع لا يدرج
 الجفني لانه لا يدرج ثمة كذا في ثنية وعنه جارب لا تشي برجلها العرجار الى المنسك اي المذبح فلو شئت ثلثت قوائم وضعت
 الرابعة وضعت خفيفا على الارض وسعان بها تامل جاز ذكره شيخ الاسلام كذا في الكافي وعلم انه لا يدرج غنم لم يكن له احد
 الحليتين او ذوب بانه واما في البذنة فلا يمنع الا اذا ذوب كلتاها كذا في الخلاصة ولا يجزي الجلالة التي لا ياكل الا جيف كذا في
 ولا يدرج عند ما ذوب من الاضحية اكثر من ثلث اذنها او عينيها او يتيها او ذوبها الواحدا اذ لا اكثر حكم لكل
 وعنه ان الذبيح يذبح وعنه ان الذبيحة على النصف وهو قواما في النصف عنهما روايتان اختار ابو بوب الشافعي
 الاكثر ما ذوب نحو ما جاز وعنه الفتي كذا في الزايد وذكر في مائة الفتاوى ان كل عيب مانع لما ان كان اكثر من النصف

لا يجوز بالاجماع وان كان اقل منه يجوز بالاجماع وان كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر رواية وعنده لا يجوز في نظم وطريق مرفوعة
المقدار في غير العين فلا يشترط ما فيه من فائدة لا يشترط بعد منع الحلف يوما او يومين ثم يقرب اجابت منها قليلا قليلا فاذا ذكر من مرفوع
اعلم ثم يشترط في صحة القريب اجابت كذا في الغاوت بين ابو حنيفة ان ثلثا مال الذميب ثلث وان نصفه نصفه وعلى ذلك ما ذكره الزاهد
والكلام شير الى انه لا يخرج النقي ليس اما ان كان واحد بهما عن الطرفين انما اذا خلقت بلا فنيين جانبا كافي في كل واحد الى انه لا يخرج
ما ذهب من الاقوالين على ما قال ابو علي الرازي وقال ابن سنان في بيع كافي في نفسه والى انه لا يخرج لعمياء ولو عوراء لم يخلو عنه الاية
والذميب فلو خلقت بلا ذميب عن ابى يوسف في انه لا يجوز كافي في الحيط والمرد من الذميب لعظم الطويل فالشعر لم يقبل الا عند تميزه ولو جرد
فانما منه كافي في نفسه والاصل في الذميب على ما قال المصنف ان كل ما يزيل النفقة على الكمال الجمل على الكمال فهو كافي في الحيط
في كل اذا كان معينا عن الشر او اذا كان بعده فقد منع في حق ابو سنان في رواية ابى سليمان انما في رواية ابى حفص في غير ذلك
احكام كافي في نظم وغيره وان ثلث قبل النسخ احد بجمعة ما شتر كافي به في وقال في رتبة وهم كافي لاستتة الباقية النسخ وجمعة
عن البيت وكنهم صح عنه وعنهم سخاؤا عن ابى حنيفة في حق النسخ وصدق الوترية في حق البيت ذكر الزعفراني في صحيح عنه بطريق اما
عند ابى يوسف في فاليست ان اجبها بيننا اجبر الوترية على النفقة عنه والا فاما وفيه اشار بان لا يشترى للامنية ولم يفرج في ان كان
في رتبة في الوترية ان كانوا سبقه ففصحوا بها عن نفقتهم جاز كافي في نظم كبقرة ذبحا ثلثة عن اصحبه وثقته وقهر ان في الحج فانه يبيع
وكذا في الوترية سبقه في ملكه في الاجتماع وجزءه لبيد في الحلق والنفقة او التلويح فانه يبيع في ظاهر الاصول عن ابى يوسف في الاصل
ان يكون ان جنس واحد فلو كانوا مختلفين في كل واحد تقرب جاز عن ابى حنيفة في انه كافي في نظم وان كان احد هم
اي اشترى كافي في نهديك ورتة او غيره كافي او هريه للحم لا يبيع ويكون الكل سجلا لانه ليس تقرب وفيه اشعار بان لو كان بعضهم
مشطوا بعض مريضا فصار العام للماني جازيهم وكان الطاعني تطوعا فصدق للفقهاء بقبلة ثلثة وسط كافي في نظم واصل
انني في الموجب على نفسه الامنية كما هو مقتضى ما في اي ان ملك الامنية فلا ياكل انني الموجب بالنذر او غيره وكذا الفقهاء في الماندر
والاطلاق والى على انه لو شئى عن ميت بنير امره من ال نفقة جازي اكل الفصحى هو مختار لانه المالك الشوايب ليست وكذا في شئى عنه
بامره من له واختار ان لا ياكل لانها ملك الميت فتصدق كافي في نفقات وغيره ويوكل اي طعم انني الماندر من يشترى
ويجب من يشترى فقير او غنيا مسلما او ذميا ماشاء ومنه في مقتضى ثلثها على فقره واختار ايضا ثلث الا في الامايراب
والادخار ثلث كالاية في النسخ ليعمال فيهم هو سنة والد رتبة للفقهاء في ان ما ورتة لسا بقين فان ياكل منه بقدر ما يظفر ثم يصدق بالباقي
واجب ان ياكل في كل واحد له ولغيره في رتبة النواصم كافي في كفاية اشعبي في اشعار بان لا يقص عن ثلثه ويستحب كافي في الاختيار
فيجب ان ياكل منها الفصحى كافي في الذخيرة في شئى ان يصير الى فقره الرتاف ان كان الامنية فيه فان المشترى كان كافي في اخلاصه و
نذر بتر كافي في ذلك المصدق ويجوز ان يرجع الى الذميب الذي عيال اي من عليه نفقة جماعة طرقت نذر بتر بوجهة عليهم
اي العيال وفيه اشعار بان لو كان عليه نفقة واحد لم يكن الترك نذر بتر الذميب مبيع لان حسن اي النفقة

كتاب الصيد

عقب به الاجتهاد لانهما واجبه وذو اباح الا اذا كان الشئ فيكون كروا وهو مصدر وما كسر به ونام ولا اخذ فهو ما لم يذوق كصيد على الصيد
صيدا وهو على قال لمطر زري حيوان تمنع تنوش طبعه لا يمكن اخذه الاجتهاد فيخرج عنه لم تمنع مثله الدجاج والمطافذ الممر ومنه ان يكون قوائم
وخبان يكلم عليهما ويقعد على الفراش حتى يتجاءلوا تنوش مثل الحمام او مناه ان الياقوت الناس يلهو بها واليطيعها تنوش ان الهيات و
خل تنوش ياكلها كالبطي لا يمكن اخذه الاجتهاد اي يملكه احد في القاموس غير الصيد فمنع الا انك له فالصيد من الجلال فيشكل قال ابن
الاشير قيل يقال لشي صيد حتى يكون تمنعا حلالا لا انك سهم من لما كولد صيد المملوك لا نبت ثعلب كلام اسدي في نظر الى انه لا يطلق
على الادب حقيقة واذا كسبت فيصير لا البطال الشجاعت ببالنشاط وكله الملك عند الاخذ ولو كانا ايضا لم يشبهين بالحيوان السهم
فما شأني لاول فقال كل صيد كل في ناب ككلب الفهد والتمرد والاسد وابن من لربنا الخنزير وغيره فوفى فخلب كالمطر ابا
والباشق الحداة وغيره فوفى شارب ان الاناب له ولا خلب لم يخل صيده بلذبح لان لم يخرج كمانا انكراني وارجح الاتي في عن تفصيل الادب
صيد كل سبع وايد باصا بالناب فخلب من ماله ناب فخلب كما مر في الذبايح وشبهه فخلبها اي لم يخل في ناب كل ذي خلب اخذ به
بطريق اشرع فكل ما ذكرنا من سباعه ان يخل من صيده من عن ابى يفسد في انه يشبه منه الخنزير كانه يشبه العبد كذا الاسد والذبا
لا يملان الخنزير للثمة والخاسته وقدي يخل الحداة بالذبا لكل في فخرات وغيره في ظاهرا رداية فكل من يعلم لكل فخر العلم لم يخرج الاسد
والذبا الحداة كمان في ان الاسد والذبا لا يصور فينا التعليم فقه قال في البيع فخلبه وان خنزير عنده الى حقيقة روح
يخس العبد على اني تجر وغيره على ان ككلب من العبد عندهم وقد حصل صيده بالاتفاق الباتة فخلب فوفى شارب ان الصيد
يكل باخذ من ان لم يعلم كمان في المنافع والاولى توحيد الغمير وجرهما اي طبع السبعين خبر من الصيد الحقيقي زكوة الاضطراب فخلها و
خما اي جلسا على صيده حتى قتل لم يخل قبل بل عند مجر واما عند فخل الفتوى على الاول كمان في الذخير فوشني منه لباك ولحق
فانما قوله فخلها فخلها بالاتفاق كمان في نظم فاني قاضي خان ان اخرج شبهة فقتل الباني حلال لم يخل لهما على ظاهرا رداية
والاخر على غيره كمان في الاكتفاء شير الى ان الاول ليس بشرط منهم من شرط منهم من شرط ان كانت الحراقة صفة كمان في الحيط وغيره
وشبهه ارسال سلم او كتابي سبعين فلو انقلت من صاحبه فاخذ صيدا وقتله لم يكل كما توكل بالعلم ارسال احدلانه لم يقطع فوفى
اشترط كمان في الصغرى صهييا حال ما انصاف اليه ارسال فوشتر طافه ان التسمية به فواتر كما عدا عند ارسال ثم حره منها فانه جرحه
وقتل لم يكل وقيل كمان من اشترط شرط النجس فلو ارجل مجوس او من ادوس لم يكل بخلاف الاخر كمان في الحيط وغيره على مقتض
بالقوائم او انما حين تنوش اي تنفخ اي على صيد فكل صفة اخرى فيشرط ارسال على الصيد ولو غيرين فلو ارجل على صيد اخذ
صيدوا لكل في ومن في وجلة ارسال كمان في قاضي خان وشبهه طان الايشا كمان في جرح السبع لم يفتح اللام المشددة ما لاكل
صيد من سبع غير علم او علم غير مرسل او تارك التسمية عدا وغرة فلو ارجل سبع لم يعلم وشا كغيره لم يكل في جرح صيد لم يكل في شبع فيه
البيع والحرم والاحترار عنه يمكن فخرج لهم خبايا ولو شاكر في اخذه ودون الجرح كونه كونه تحريم على البيع كمان في الحيط وفيه شعار

بأنه لو رده عليه ذمي أو مجوسي أو دابة حل كإني لا افتياك لكن يشترط أن لا يشارك في الرد من أجل صيده كالمجوسي والخنزير والمشتهر
 أن لا يطول للاستراحة وقسمته أي توقف العلم بعد الإرسال فلو كان استخفى الفقه في رسالة حتى أتته الصيد وقسمته
 أكل وكذا الكلب فحل مثله ولو أرسل البازي فمكث ساعة على كمين ثم أتبع الصيد قتل فلا بأس بأكله وأكل خبر الصيد لا بأس
 أو بال لم يؤكل كإني لا يحيط فلا دلي أن لا يشغل بهل آخر بعد الإرسال كإني أنظم وغيره على أن عدم الطول امر غير مضبوط في الأصل
 أن شرطه الجارية خمسة العلم والترح والارسال وعدم المشاركة وعدم الاشتغال بالغير وكان عليه ذكر شرط سادس أن
 لا يقعد عن طلبه بعد الإرسال كإني أنظم وغيره في تعليم المعلم بضم الباء ولم يمسك أكل الكلب من ذمي النابت في الأصل
 كل سبع عقور غلب على النابج كإني أقاموس في شرطه ترك الأكل ودون سائر السباع كالفهد وغيره كإني لأن شرطه ترك
 والواجبة وأعيادهم سلا جميعا لأن عاونه الأقراس من إشارته كإني الاختيار والكراني وغيره ما ذكرته أنظم وغيره أن الفقه في
 منس فإنه كالكلب فلا يجوز أن يكون لمضى تركه كل سبع الكثرة الاستعمال وهو الكلب الفهد لا غير وذلك لم يرض الحكم أبو القاسم
 ثلث مرات متواليات لأنه معتبر في كثير من الأحكام ولم يعتبر الأقل لاحتمال أن التكرار لا يشيخ أو خوف أن الفهرس في كل أربع
 وفيه ظاهر الرواية للصاحبين رواية عنه وأما ظاهر رواية أبي بصير في أن الفهرس فيه إلى رأي العلم والصيداوين أو المقاييد
 لم يعرف جهتها أو أنها قال أكل إلا أنه لو ضرب من دم يصيد لم يغير وأما تركه لم يغير العلم بالكلية والطمع والجناح والظفيرة
 وغيره كإني فأنشأ في غيره ورجوع البازي بدعي خاصة أي يعلم ذمي الكلب عنه ما يرجعه إلى صاحبه بمنعائه إياه
 والأحسن إيجابه العقول وأعيادهم سلا فإن كلاً منها شرطه كإني الكراني وغيره وتصهر كل ما يصيد من طائر والبازي
 بالتخفيف ولقد قيد نوع من العقور كإني أقاموس في غيره فإن أكل الكلب في حاله الاستطاعة شيا من نحو العلم بعد تركه
 أي الأكل ثلثاً من المرات ثمين جملته أي ظهر أنه لم يمسك بعد وأما ترك الأكل لأنهم فلا يؤكل ما قد صاود ذلك الكلب
 قبله سواء قد راو أو قبل أكل منه ما صاود قبله ثلثة أيام أو أكثر كإني أنظم وقيد في ملكه البيت أو المغارة والأوقع أن يصر
 فيهم ما بقي منه ولا يحرم عنه ما هو الأول الصحيح كإني الزاد وقيد شعاره بأنه لا يحرم ما أكل إذا حكم بالحرمة لا يتصور أن يملكه
 وقد فات المحل لأكل كإني الكراني واليه إشارتي الكافي وغيره وههنا شكك بأن الحكم بالشيء لا يقتضي الوجود لا ترى أنا حكم
 بحرمة الأثمة المقتضية عند دعوى الولد حرته أو لا يؤكل ما يصيد بعد حتى يعلم تركه لا كل ثلثاً أو حكم المفوض على التبيين
 فلو قرأ البازي من صاحبه ثم صاود لم يؤكل لأنه جازل ثم أشار إلى بيان ثلثين فقال وشرط المحل أن لا يمسك أو أن لا يمسك
 أو الكلب إلى سهم إلى منع تنوش يؤكل التسمية عند الرمي في شرطه يناسب شرط الفهرس فلو رمي به أو ممنون لم يعقل أو مجوسي
 مسياً أو قتل يصيد لم يؤكل وشرطه الصحيح فلو دقه سهم لم يؤكل فقد الزكوة وعدم شرطه إلا ما منع الخلف السابق
 أنظم وشرطه أن لا يقتضيه الرأي أو ما روى عن طلبه أي المرمى إليه أن غاب عن بصره متحاطاً سهمه أي حامله إياه وقد روى
 من في سهمه إلى الوجه في كلب بن أن لا يتخلل بيني أهل غير داروفان باب المجازة في نفع وهو لم يمسك

الذي هو التكلف في الطير ان واما ارجح حمل اسم فيه اقتدار شيخ الاسلام الرامى اذ لم يستعمل لعل آخر واثبت في اليد فوجد فيه
سهر ولا يكون به شيء اكل استحسانا واما شرط الاحتمال فيقين ان ارجح بالرمي لا بسبب آخر كرمي آخر ووجه على خبر على علم
يقين بان ارجح برمي اكل وان لم يتجمل كمانى الكمانى وتعلم في نسيان الحيط وفيه اشياء بانته لوقعه عن ثم وجب ميتا لم يوكل و بان
بده الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة ربح انها مقدرة بنصف يوم اوله فان طلبه اكثر منه لم يوكل وفي المني واما ان السبب
اقل من يوم اكل كمانى لم يضره ولما فرغ من بيان حكم الرسل اليه والمرى عليه يتبين شرع في حكمه حينئذ فقال وان
او ركه اى الصيد الرسل او الكمانى في الاصل ما بالسبب او اسم حال كون الصيد حيا في كانه فان تركه اى الكمانى
كلا حتى مات حرم و هذا اذا لم يكن من شيء بان يكون في الوقت سنة ومع انه الذبح فاذا لم يكن منه بان لا يجد الا انه اصلا او يجه
لكن لا يفي من الوقت ما كان من تحصيل الا انه والاستعداد للذبح لم يوكل في ظاهر الرواية وحينئذ لا يجهل و هذا اذا كان
فيه من النجوة اكثر من الذبح بعد الذبح واما اذا كان مثله فثبت حكمه في اجماع كمانى الهذلية وغيره ولا كلام مشير الى انه
لومات قبل وصول الذابج او مع وصوله او بعد وصوله فاصل اكل وبنه اخذ كمانى في نظم كمانى او اقله اى شل حية في وقتها
مع ارض لغير حية لانه لا يفرق الجمل في الاغلب الاكل كمانى في الاقتدار والمعرض كالحرب سم له يلزم قد فذوقا فاذ انكر
به ارض كمانى القناس اسم بلارش وقين الطرفين غليظ الوسط يصيب بغيره ووان حده كمانى القنوس او شبهة
لفهم الباء واللال طينة مدرة يرمى بها فيقتله ذوات حرة وان جرحه لا احتمال ان يكون يقتله في شاربانه لانه لا يقتله
ذات حرة حل لانه قتل باحدة فاحاصل ان الموت ان كان بارجح يقيناً يحل ان كان لا يقتل الا بطل كمانى او ركه اى الكمانى
فان ما يجهل او سكين فاجرحه بالحد يحل وان اصابه القنار او يقتضى الاكل كله في الاقتدار او رمى صيداً به او بجره
وجرحه فوقع الصيد في الماء لا احتمال الموت بالماء او وقع بالماء لم يرمى على سطح او شجر او حائط ثم وقع على الماء فوقع
لانه تروى والاصل انه متى دخل على صيد عسى ان لا يركل وهناك كذلك لانه يجوز ان يقتله التروى والسقوط فلو وقع في الماء
على السطح او الارض او الاجرام المبسوطة حل ولغيره في الحل واحتمل ان يجرى الى الانوار بالصلح على نحو كلب او لانه
كالارسل فيما لم يرسى مثله فلو نبتت احد من نفسه على صيد فانه جرحه وراو طلبه بجره لم يحل و بجره بجره لم يحل كما اذا لم
يخرج ولو اتهما اى الزجره الارسل من مسلم او كتابي ومجوسى او ذنبى او سحر او حرم او ترك الشبهة بغيره لانه ارسل
لانه اوى من الزجره فلو ارسل مجوسى لم يوكل وان زجره مسلم بخلاف العكس فذا اذا زجره المجوسى في ذنبه فلو وقع ثم
زجره لم يوكل كمانى الذخيرة وان اخذ رسل خيمه بالارسل اليه من الصيد حل لوجود الارسل لانه لا يجهل كمانى حرمه
بانه لو اصاب خيمه ما حل كمانى فاضحان لانه لورى صيداً فاصابه وتفتت اصاب اخسه ثم وثم حل الكمانى كمانى ثم
كصيد رمى اسم او سكين اليه فقطع عضو منه كاللينة رات فانه حل لقطع منه من الصيد لانه لم يقطع منه بغيره
بانه لورى الى سكة حل لقطع الا لانه حلالى بان افضوا بان تمامه وتعلق بجرحه فوجب الا يتيم بالعلم والاتل وتغير

اعضوا نظرا الى انه قليل بحيث يتوهم لبقا الصيد بدونه فان لم يتوهم حل الكل وعلى هذا الاسل يدور المسائل كمانى الذخيرة
 قطع الصيد انما هو اكثره اى ثلثاه مع عجزه وثلثه مع راسه او قطع نصف راسه واكثره اسه الراس او متد
 اى شق طول انبصحين اكل كلة اى اقطع منه و لقطع لانه لا يعيش حينئذ فيه اشبارانه لقطع عننا بهن من حل كل
 بالطريق الاول لان الاول من القلب الدناغ كما هو واذا رمى صائده يدها فراه صائدا آخر فقتله الاخر فان
 الصيد يجوز ان يسلم بعد الرمي الاول فهو اى الصيد الاول لانه اشبه ونفيه رضى الى انها لو سبعا او اوجدها بعد الآخر
 قبل اصابت الاول فقتله كان لها مكانا في النهاية والى انه لو علم ان يقتل بالاول كما به الطريق الاول او يقتل بالثاني
 في البداية وحم عليه لا مكان يقتل بالثاني فمن الشاى الى اى الاول قيمة اى الصيد لا تخان مجر وحاشية عن الافاثة
 الاحال عن افضان اليه كما ظن ان كان الاول اشبه اى اخيه عن غير الانتاع جوده ما يدل عليه من حسم ومن
 والاكين الاول اشبه بان يقي متنا فراه الثانى فقتله فله الشاى لانه لاخذ وحل تحقق الزكوة وليصا وجواز ما ياكل
 من الحيوان وما لا ياكل كالتب واختره يرفع اشعر عن النعم والزرع وانما اخر مسأله الصيد كما يصيد غير الماكول
 اشعاره اسرعاية حسن الاختتام فانه وال على عدم البقاء

كتاب القيط واللقطة والالبق

عقبت بالصيد لانه في الغالب اسبابه ملكا ووجه الجمع والتشبيح بالاشيى لانه لقط والقط واللقطة والبق والالبق فاللقطة اسم
 مفعول من القطة كالتصير وانما شئ من الارض قد رايته لم ترو قد يكون عن رادته وقصد كمانى القاطس فوشى ماخوذ من الان
 وشعره افضل لم يردى لانه يخرج في الطريق او غيره خوفا من الفقر او الزنا واللقطة لفهم اللام ونج القات سماعا بانه الفاعل و
 ايسر ما قيا سماعا لانه مفعول كمانى القطة وقال الانهرى لم يسمها بالسكون لغير الليث كمانى الغرب وانما قيل له بالفتح
 مما ان جعله كالداعى الى الالتقاط وقيل انه اسم المشتق بالسكون للمقط والاول اصح كمانى الاختيار وذكرنى القاموس
 انها بضم والفتح او السكون ففتح من اسم مفعول من الالتقاط وكان التناقل فمى لقة الاخذ او الماخوذ وشعره مال
 بلا حاف لم يعرف ما كى سوار كان من اشجرى او العوض او الخيول ان الالبق صفة من ابن العبد كسمع وضرب ومنع البقا
 واما فذهب بالخرق والكد على او استغنى ثم ذهب كما سفي القاموس شعره مالوك من البشر فمن ملكه سو خلقه ثم شرع
 فى بيان احكام كل سرشبا فابتدأ بالاول فقال رفعه اى القيط وان لم يخف بالهك احب وافضل لما فيه من الحسم
 وان خيفت بالهك بان وجهه فى المار او بين يدي سيج يحجب رنعه ويفرض فى قاضى خان انه يستحب لو علم عدم اهلاكه
 لو علم اهلاكه لا يحال كما للقطة فاما اختاره بالخرق احب ومنه الخوف يجب وذكره الذخيرة ان اخذ من ان حاف الملك مباح
 ان لم يخف من فواياها اختاره ثم ظاهرا لانه ان اخذ افضل وقيل الترك وقيل اخذ من انزل فضل فى المشايخ
 اختياره الاخذ من فواياها اختاره ثم ظاهرا لانه ان اخذ افضل وقيل الترك وقيل اخذ من انزل فضل فى المشايخ

قاضي خان هو الشيخ سيدي زيات واللام شير الى انما نوعان بالاطلاق هما جوا كما لقوة وقشر الزمان وسما بل الباقية في الاخرى
 بعد رفع احصاء ويكلم الاخذ على المختار كما في كرامية الزمان والى الملب وجوا حبشانه انما لا يخدم لا تم ليرت كما في الوجود
 اى اللقيط حزن جميع الاحوال في الشهادة والنكاح والاعتاق والجرادة والحد ونحو ذلك لانه اى الا في وقتها احكم بحجة رقه
 اى حجة احد على انه رقيق فانه حينئذ يكون عبدا واتجه بعينه ايتست على المتقط اذا كان اللقيط متغير او يثبت على اللقيط او
 تدر ليه اذا كان كبير كمانى انظم ونقطة اى اللقيط بالرفع في بيت المال فلما انقضى المتقط بلا امر الامام تخرج فيه باشر
 رجع على بيت المال اذ مات في صفه وعليه ذاك كمانى انظم وفيه اشعار بان محروا بالاعتاق كفى للمرجوع كما قال بعضهم
 والاصح انه لا يرجع الا ان يصر ويقول على ان يكون ذلك وعليه كمانى الكمانى وجباية من الدية ونحو ذلك في ميثاق
 المال كمان دية توفى بغير خطا ببيت المال وفي عهد الامام ان تقبل قاتله وان يباح على الدية وقال ابو يوسف سج
 ليس له الا الصلح كمانى انظم وارثه اى تركته فان بيت المال ليس من اوارثته شي كما تقرر في محله لانه اى ببيت المال
 بعد الوارث النسبى والسبب الا ان جعل الامام ولاه المتقط فانه كان له لان من العلماء من قال انه كالمستحق ولو واسل
 اللقيط المتقط او غيره بعد البلوغ جاز الا اذا كان له ولاه ببيت المال بان ينفصل عنه بيت المال فانه لا يجوز كمانى المحيط
 ولا يوجب حقه اللقيط جبر من اخذ اى المتقط لانه سابق اليه فله ان يبيع الى غيره باختياره فلو دفع اليه لم يضره فانه
 ا بطل حقه بالاختيار كمانى قاضي خان وثبت استحسانا لمصلحة الجور والعدو ممن يدر حقه اى من المتقط او غيره اذا
 لم يدر مع المتقط واللقيط حى فان مات لم يصدق الغير الا بالتحجج وفي تخصيص النسب اشارته الى انه لو ادعى عبده لم يصدق
 وفي تركه الفصل اشعار بان المرأة لو ادعت انه ابنها لم يصدق ثم قيل هذا اذا كان لها زوج والا فثبت نسبها كمانى المحيط
 ولو كان من يدعى حليين حرين او عبيدين عوتها معا سوا اما البنية او لا وسوار وصفها ولا فانه صار ولدا لها شيها
 وبما انه عدم الاولوية وفيه اشارة الى انه لو ادعت المراتان لم يثبت النسب من واحدة منها كما قالوا وما عند فثبت منها
 لكن عند التعارض لا بد من تحجج نصاب الشهادة في رواية وامرأة في رواية فان اقامت البنية ثبت منها كمانى المحيط والى
 لو ادعى اكثر من حليين لم يثبت منه وهذا عند ابى يوسف رجع وما عند محمد رجع فثبت من الثلث لا الاكثر وعن ابى حنيفة رجع
 ثبت من الاكثر كمانى انظم او كان من يدعى من حليين متهمين اى الحليين حتى الادار الا ان يصيف احدهما فان طاهره
 ان النسب ثبت منها ولو وصف احدهما كونه ليطف بالمواد ولا يثنى من الحلق شي كمانى انظم علامته ملصقة به كحجبه
 اللقيط وفيه رفر الى انه لو وصف واخطار ولو في بعض ثبوت منها كمانى المحيط من لطن ان يكون الوصف مطابقا للواقع
 مجرد تأكيد الى انه لو اقام احدا من العديين بنية ثبت منه بالطريق الاولى كمانى لم يضر ان كان المدعى عبدا فيكون
 معطوفا على حليين ولا فصل ليس بقاوح كمانى وكان اللقيط حرا لانه قد قيل له انحره فلا يسل بحرية النظام والشك
 كمانى الدية وفيه اشعار بان لو ظهر ان زوجته امه كان عبدا كما قال ابو يوسف واما عند محمد رجع كمانى بالنسبة وان الكلام

مشير الى انه لو ادعى عبدا وحرفا لنسب ثبت منه لامن العبد كمانى الكافى او كان له دعى فوسيا وكان القبط مسلما بتمامه
ان لم يكن اى ان لم يوجد في مفرهم اى الذين كسر لهم او قرتيه او تبعد كبيت نارا او كنيسة وفيه اشارته الى انه لو ادعى
مسلم وزى فالتسبب من اسلم الى ان اسلم القبط وكفره باعتبار المكان هذا ظاهر الرواية وفي رواية اعتبره ابو احوال ان له يد اوى
وفي رواية الاسلام نظر القبط كمانى الاختيار والى انه لم يعتبر الزنى منهم من اعتبره فلو كان عليه رضى بل اشترى كان كافرا ولو وجده مسلم
فى اسجد كمانى المحيط وما شهد من كمال عليه اى القبط كان له عملا باطاسه وفيه اشارته لوشد على دابة هو عليها كان اكل له عن
مخرج ان كان حال تمسك عليها كان له والا فلا كمانى المحيط صرف اليه اى صرفه ليعتقل الى ما يحتاج القبط اليه من الطعام
والكسوة وغيره فان الاول باطس قاضى فانه قيل لا يحتاج الى امره فان المال له تصدق فى نفقة مثله كمانى الاختيار ولو تعلق
من الغنمين بغير فائدة التفتت ففهم من يفتيه وصدة فقه لانه نفع محض ولذا يكسب امره وصية فله في حقه نظر الى لا يجوز له
ان يحاكمه بغير القربة كسلطانه فان كسبه اسلم ان من رضى بقتل المال فى الذخيرة لا يجره بالقيمة والا فمن ان يكسب قيل ان لا يجره
لم يملكه بغيره والا فمن ان لا يجره فانه كمانى القبط فى التجارة اعتبارا بالامضى فى الكلام تسامح ولا اجابة من القبط
بما خذ الاجرة لنفسه اعتبارا بالتمتع بملكان الام فان لما اجازته وانما اعاد وكلمة الام والمال قابل القدر ورى ان الاجابة والاول
اصح كمانى الاختيار ثم شرع فى الثاني من مباحث الكتمانى والقطة المعروفة وكوشيرة اناشيد بالالفان القيمة بالقطر والا
بالتمتع وبطلان ان التمسك عند القدرة شاذ من على اخذه ليرد على ربه فان وجب فى طريق او غيره فليس جازم
عند التمسك فان اطلقه فليس له من الا اذا ترك لا شها ونحوه ظالم كمانى قاضى فان قيل انوا تحقير لاشهادا انه اخذه لنفسه فوضا
ويانته كمانى المحيط وفيه الاشهاد ان يقول شهد انى اخذتها للرد او من يمسك به بطاسه او تعلقه قد روى على اوى منى لقطه كمانى الزك
وغيره والا ليشهد عليه من بعد المالك عنده لانه غاصت تحت الاخذ ان جحد المالك كسبه خذها للرد اى انكر قول المالك انه
اخذتها له ايكس قال محمد بن ابي القاسم بالانما انا نة على كل حال فالقول ببيع ليمسك ابو يوسف مخرج مع محمد بن ابي القاسم
والاول الصحيح كمانى القبط ووجه اشارته الى ان البائع ولو يبيع سوارى ليمان تبرك لاشهادا فاشهد بالوجه او وصية وعرف
ثم تصدق كمانى القبط وادى لانه لو صدقه المالك لم يمسك ذابا لاتفق كما لو امرته اخذها لنفسه فانه ضامن بالاتفاق الى انه لو
رد الى مكانها ثم باعها لم يمسك قال اسلم بن اذروا قبل ان يفتل من ذلك المكان الا فقد ضمن من محمد بن ابي القاسم
خطواتهم رد على رضى من القبط فلو اخذها لنفسه اما اذا اخذها للرد ولم يمسك اصلا كمانى المحيط وعرفت اى جيب
تدريث القطة التى تسمى كمانى القبط كمانى القبط بان ينادى جوارى كل جبهة من ضاع له شئ فليطعن عنده كمانى القبط
فى الذخيرة فلا حاجة الى ذكره شيئا او يفتى كمانى القبط كمانى القبط فانه اقرب الى الوصول وفى الجوامع النكاح
كالبواب لسا حيد الاسواق فانه الى حصوله اقرب من كمانى القبط كمانى القبط كمانى القبط كمانى القبط كمانى القبط
وغيره وهو الصحيح كما قال المصنف عليه الفتوى فى ظاهر الرواية انه عرفه فاشهد لنفسه كمانى القبط كمانى القبط كمانى القبط كمانى القبط كمانى القبط

اخره عما سبق ولم يجمع مع المناسبة الثانية ثالثة وقوعه وانتهى فقد انقضى وهو انقضاء المدوم من فقهه فقد انقضى انما
بالكسر منه كاني القاموس ويقال نقضته اذا ضللتها او طلقته وكلما تحقق فانه قد فعله اليه ومنه في طلبه كاني في المصيريه وشبهه
غائب اي بعيد عن اليه ولم يذكر المناسبة لانه من احكام المشركه ولم يكن تعليقا كما طرح الا لان كان مجازا لا قسرية لهم بل انهم
اي لم يعلم حقيقته ولا موته ولا مكانه ثم اشار الى حكمه فقال حي في حق نفسه اي في ايتعلق به من الاموال وغيره بالحكم انما
الذي هو الحكم بمقتضى الامر الثابت وبغير شبهة كلفه واقع فلا شك في عدم الاختصاص من زوجه او النكاح معلوم

والموت مجهول ولا يقسم باليمين ورشته ولا يفتح اجارته ولو لم يكن له وكيل فيقيم القاضى من قبض حقه اى يمين
وكيل القبض غلامه ودينيا اقر به بر يونه وان لم يقدره فلا يخفى من الدين الجود الذي يقدره المفقود ولا في نصيب له في عقار او
عروض في يد رجل لان وكيل القاضى باقبض ليس وكيله بالخصوص بل بالاجماع لكن توفى به فقد وتامته في المحيط وسخط بالبيع
القاضى ما يخاف فسادا من ماله كالعروض والثمار قبل توقض عبده او ارشته من ماله الايام جاز به وفيه اشعار بان
لا يبيع بالشفقة وعن ابو حنيفة الا ان لا يبيع وغنه ان باع فقد له فيه كما اذا علم انه حيا غائبا من سنة بل ارجع كمانى السنة
وفيقيق القاضى من نحو درهمين ما يخاف فسادا على ولده والويه وعمره وغيرهم من سجن حتى الشفقة في ماله حال
حضوره بلا فساد القاضى فلا يفيق على الاخ والاخت والخال وغيرهم من الاستحقاق الشفقة الا بالقضاء ويست في حق
غيره اذا الاستصحاب دليل حقيق غير ثبت فلا يرث المفقود من خيره اى يوقف قسطه من مال مورثه في يمين
عبد لان مكان حيوة فلو مات رجل وترك ثنتين وابنا مفقودا اعطى نصف التركة لها ووقف النصف الاخر
الى سبعين سنة من وقت ولادته كما قال محمد بن الفضل ومحمد بن حاتم وعليه الفتوى وعن ابي حنيفة رج الى ثنتين
سنة وعن بعضهم الى ستين قيل الى سبعين وعن الثمثة الى ثمانين سنة وعليه الفتوى في زماننا وعنها الى مائة وعن ابي حنيفة
الى مائة وعشرين سنة الكل في المهرات وفيها طائفة الاصول كمانى النظم وعن محمد بن ابي حنيفة الى مائة وعشرين وعن ابي يوسف الى مائة
وخمس كمانى ضوء السراجية وعن ابي مطيع الى مائة وسبع كمانى المشايخ وفي طائفة المذهب الى مائة الاقران كمانى البداية
وفيهم روى عن محمد بن فضال موت جميع الاقران في جميع البلاد وقيل في بلد وفيه ارفق وقال شيخ الاسلام انه احوط
واقيس كمانى الذخيرة وقال بعضهم نفوذ الى راي القاضى كمانى اليانبع وقال مالك الا اذا رعى الى اربع سنين فليج
عمره وبعده كمانى ان لم يولد اقبى بني موضع الضرورة يعني ان اللباس على ما ظن وثبت موته باقامته البينة على وكيله او من
يره ماله كمانى المحيط فان ظهر المفقود حيا بالبينة او غيره فافله ولك اى قسطه الموقوف من مال مورثه اى ثبت ملكه في
ذلك وبعده اى بعضى هذه المدة يحكم بموته فيما كان له من استحقاق طرف يحكم يوم تمت المدة التسعون طرنا
موتة فتعقد عرسه كما تعقد للموت اربعة اشهر وعشرون شهرا وخمس اوضع حل وفي الفار اشعار بان اعتبار العدة
على المدة المذكورة وفيه دلالة على انه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يوقف على قضاء القاضى كما قال شرف الائمة
وغيره وقال نجم الائمة ان القاضى عبد الحليم نص على انه يوقف عليه كمانى البينة ويقسم ماله بين من يريته الان او رته
الموجودين عند ملك تلك المدة فلا يرث منه من مات قبله ويحكم بموته في مال خيره من حين فقدده اى المفقود لانه حي
بالاستصحاب الغير المثلث غير ما وقعت له من قسط الى من يرثه اى يخذ الارث من ذلك الغير المورث
عند موته اى ذلك الغير وفيه مع رعاية حسن الاختتام بالنطق به اخير من طائفة ان القاضى في الاغلب ميت

رَبَّنَا آتِنَا جَامِعَ النَّاسِ لِيُذْهِبَ

عَنْكَ يَارَبَّنَا غِيَاثَهُمْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا فَقَاتِهِمْ عَلَى أَوْقَاتِنَا طَبْعُ الْكِتَابِ الْمُنْفِي لِلْفَقْرِ بِأَدْوَالِي الْأَبْيَادِ بِوَعْدِهِمُ الْفَقْرَ كُنْزُ الْكَثْرَةِ زَائِدِي

المجلد الرابع

جامع الزمر

ترجمة

بمصحح الفاضل المحقق والعالم المدقق المولوي محمد احسان الله الكنوي الفسره نجي على حماد الله

في المطبع الميراثية لكسومج بالوسط



آخره مما تقدم لان الصالح اذا سبى ما يدر اثره ولذا قيل انه اعز من الكعبة والامر والزمر والاضرب وهو قد ودو يقصر وقد اتم
الائمة الملقبة في سنها قال توفان شيم الى انه تمام اشئ قولاً او فعلاً وقال كنة اشترع انقطع بخصوصه او قول يلزم صدر
عن ولاية عاتق الله اهل اشئها واما اي المستحق للشهادة بالاسلام والحرية والعقل والبلوغ مستحق للقضاء بذلك و
انما جعل على نحو قوله بنو ناسا بنو اشعار اكمل لبا كنة فيشير الى ان القضاء مثل الشهادة فيما ذكرنا من شروط الائمة
وكذا في شروط العقل وهي اشئها بركة والضبط والاداء في شروط قبول وهي العدة وغير كما في النهاية وغيره في كبرائه
ان شروط العقل اعني حسن النظر في العاقبة والضبط اي حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء والعدة اس
الاختصاص بسن خطور اربعة الدين وفيه رمز الى ان كل شئ من القضاء صالح ولو جاز لا فلو لم يصلح غيره كان واجبا عليه ولو جاز
الصالح في غير فيه ولو كان صالحا في غير اربع فكله ولو علم غيره عنه فحرام كما في الاختيار وغيره وفيه بيان
اي ينفذ القضاء يجوز قبول الشهادة من الفاسق اي المسلم الذي اقدم على كبيرة او قصر على صغيرة وفيه اشعار
بان قضاء المستور صحيح بلا قبح كما في الكشف وبان العدة شرط الاولوية وهذه اظهر الرواية وفي النوادر عن صاحبنا انه
لا يجوز قضاؤه كما في الاختيار لكن لا يقبل الفاسق القضاء وجوبا وفيه اشعار بان الوالي اتم في تقليده كما ذكره
والله اشار في قيمة العدة بين ان القاسم يجب ان يكون عدلا لانه من عمل القضاء والتقليد جعل القسادة
في المنق وشرا حكمه وال يكون ظان قاضيا في موضع كذا ولا يقبل شهادة اي لا يجب قبولها لكن يجوز كما في

كشفت المنار وذكر المصنف انه ياتهم بالقبول فان اعمد الشرط لوجوب القبول للصحة وفيه إشارة الى ان القاضي والمفتي
 اثنان بالرواية المروجة كما افاده القاضي الامامى والى انه لا يقبل فتوى الفاسق لانه من البيانات وقيل يقبل لا يخرج
 مما ينسب الى خطأ كما فى الاختيار ولو فسق العدل اى صار فاسقا بالرشوة او شرب الخمر او الزنا او غير ما بعد كونه عدلا
 يغزل اى يجب على الوالى غزله فلا يغزل به كما فى الطهيرة وغيره وذكر فى الهداية والمنفى ان يستحق الغزل معنى زكوا بوزن
 كما فسره العلامة الكروى على ما فى النهاية ونهاية هر الرواية وعليه شائنا كما فى الوقاية وهو اصح وعليه الفتوى كما فى الوقاية
 وفيه اثنان بان حكمه نافذ بعد فسق كما قال البرزوى وذكر ان خصاف انه باطل فيما ارشى لافى غيره وبه اخذ اكلوا فى الشرع
 كما فى العمادى وقيل يغزل القاضي يصير رتبة فاسقا وهو مسمى عن الائمة الثالثة ومن اخذه اى انقضاه بالرشوة
 شائنا هم من الرشوة بالفتح كما فى المقامس فمقتضى ما يصلح الى الحاجة بصانعة اى بان يصنع شيئا ليصنع كاشيا كما قال ابن الاثير
 وشريعة ما اخذه الاخذ فلما سجدته يدفعه الدافع اليه من هذه الجهة وتما منه فى صلح الكراى فالتشبيح الاخذ والرشى الدافع لا يصح
 قاضيا على الصحيح فلو قضى فى اجتماعه لم ينفذ فلما صرح آخران بطلان كما لو قضى القاضي بالشفاعة عنه بعضهم كما فى
 الفصولين واعلم ان ما دفعه الى التودد وهو حلال من ايجابين واما الصيرورة قاضيا وهو حرام منها واما نحو ذلك على
 نفسه وامله وهو حرام على الاخذ بلا خلاف وحلال للدفع عند الاكسبة من واما ليستوى امره عند الوالى فان كان
 ذلك الامر حراما فحرام على ايجابين ان حلالا فحرام على الاخذ ان اشترط وحلال للدفع عند بعضهم وحرام عند آخرين
 الا ان يستاجر مائة معلومة بما يدفع اليه فانه حلال للدفع وكذا الاخذ عند الاكثريين وكذا عند بعضهم والرشوة
 لا تملك ولذا كان له الاسترداد ولو اصلح امره كما فى المنفى والنهاية وغيرهما والاجتهاد وان قال بعضهم
 شرط للمال ولو لم يكن يجب ان يكون عالما بالفقه موثوقا به وعن ابى يوسف ان المتورع حب الى من اجتهاد وان
 كونه عالما بالفرأض كفى وقيل يجوز تقليد ايجابى والاولى ان يكون عالما كما فى الاختيار والاجتهاد ولغة تحمل التهمة
 اى المشتقة وشرعية بذل الحقيقة تمام طاقته بحيث يحس من نفسه العجز عن المزيد على التحصيل عن حكم شرعى وشرطه ان يكون
 عالما بمعانى مقدرة خمسة آية وثلاث آلاف حديث واردة فى الاحكام لغة بان يعلم معانى المفردات والمركبات وفروعها
 فى الافادة فيشترط علم اللغة والصرف والنحو والمعانى والبيان بحيث يعرف تلك خطابات العرب وعاداتهم فى الاستعمال
 وشرعية بان يعلم المعانى الماثرة فى الاحكام وان يكون عالما باقسامها من نخاص والمشتك والمجمل وغيرها وبقسامتها
 الحديث وعالما بحال الرواة لانها كما تعتذر فى هذا الزمان بكثرة الوسائط فلا دلى لاكتفاء بتعديل الائمة الثقات
 كالطحاوى وغيره وعالما بوجوه القياس وشبهاتها واحكامها واقسامها وعالما بالاجماع ومواقفه الاكثر من مخالفة وهذا
 اذا اجتهد فى جميع الاحكام واما اذا اجتهد فى حكم دون حكم وهو جائز عند العامة فشرطه العلم بوجوه القياس وما يتعلق بذلك و
 لا يشترط علم الكلام ولا علم الفقه وان حصل بمنصب الاجتهاد فى زمانا مجر وممارسة كما فى كشف غيبه ولذا قال

الامام الشريفي لو جمع حفظ السبوط مع العلم بغيره بغير انتقاد في احد مكان له هذا المنصب كما في شرح ادب القاضي وقيل لم يمتد
 من قدر على اتيان حجة قوية كتابية او خبرية او قياسية بصحة قوله كما في النظم لا يطلب القضاء اى لا يميل احد اليه بالقلب فيه شعار
 بانه لا ينبغي ان يميل اليه للسان بالطريق الاولى في غاية البيان يطلب القلب ولسوال باللسان وفي المنهات ان يطلب
 عن الامام ولسوال عن الناس وكلها ما كرهه وبانه لا يميل ليل الشفاعة كما في خلاصة قال ابن عمر رضي الله عنهما بان لا يميل
 قاضيا وقال ابن عمر رضي الله عنهما في حق القاضى ما بعدل فباخرى ان يطلب منه كفا فافراجه بعد ذلك قال عليه السلام
 جعل قاضيا بين الناس فمخرجهم من بين يديه واما ان يزدى وتاويل بعض الحديثين ان جعل قاضيا بينى ان يوتى جميع دونه
 وشهوته الروية وكره الله ان يميل قاضيا يوجب له عند الله ما لا يدخل فيه اى لا يدخل في القضاء الا من شق
 عهده اى عهده عليه والاحسن بعد له رفيعه اشارة الى ان الفاسق لا يدخل فيه وكذا العدل الذى لا يثق به له ذكر قاضى فان
 كبره عند اجماع شرفه والى انه لا باس بالخول عليه لانه فرض كفاية لكن مع ذلك وجب الترك كما فى الكرماني والاكفاد
 مشهورا بانه لا يجوز اخلافا للمكرهى والخصاصة وغيرهما من علماء العراق وبو اختيار ابى حنيفة راج وقد امتنع عنه حتى ضرب
 اسواهما ثم ابداه حتى يميزه فياخذهم بوجاهة وقال شيخنا بانه لا باس به اذا كان صاحب حاله آمن من نفسه اجور من غيره المنع
 كما في خلاصة ومن قلده قضاء رسال من الغرول او واحد من شائعه والاشنان احوال ديوان اى خريطة فيها احوال
 راجع اليه او يمسكوك ونسخ نصب القوم وتقدير النفقات وغيره من ذوات الحكمة اى مصلحتها اسلامه وروان فربوا من
 التضييق الى ابد الالوا وياك تشقا لا كما في الازهر واليه يشير في اصحاح وغيره لكن في القاموس انه مكسور وفتح
 بجميع الحروف وكتاب يكتب فيه اهل الجيش والعلية واول من وضعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال ابن الاثير انه فارسي حربي واما تصنيف
 الى قاضى قبله لانه لا يسال ما في يد شخص من الديوان او لا يوس عليه من الزيادة والنفقات واما سالة لانه يحتاج
 للمراجعة كما في الانتصار لكن في خلاصة انهم جمعوا على انه لا يميل بما يجرد في ديوانه وان كان مخوفا واما ما في ديوان نفسه
 فان كان ذاكر التمسك بها وانه يميل به والافلا وقال لا يميل به فليقل وفيه اشارة الى ان الغرول يجر على
 وضع الديوان ولو ملكه وفيه خلاف كما في مالكمه انهم اجمعوا على انه يجر في العمورتين ولا خلاف انه يجر اذا كان من بيت المال
 والى ان السلطان يجره بلا رتبة عن ابى حنيفة راج انه لا يترك على القضاء اكثر من حول كيد لا يسيى عليه فيقول لافسا وفيه كذا
 خشي عليه كسبان العلم فادرسه ثم عد اليها حتى نقله كذا ما في شرح ادب القاضي وفيه شعار بان القاضي لا ينبغي
 ان يشتغل بغير قضاء ولو درسا ولا يميل القاضي ليقول في حق الجيوس للماطلة او غير ما يقول القاضي لغيره فانها
 الغرول باقرار الجيوس وبنية المدي فان لم يكن خيرا فليس عليه او حبس الى ايام كشمه يري من يطلب فلانا الجيوس حتى فان حضر
 جميع بينهما والاخذ منه كفيلا بنفسه ان وجهه والاخيلة كما في شرح ادب القاضي وفيه شعار بان شهادة على فعل نفسه لم يقتل
 فلا بد ان يشهد على نفسه شاهدان سواء تم بضميه كما في السبوط وكذا لا يميل بقوله بان لا توارى بينة في غلة الوقت كما اذا قال ثبت

والقاضي لا يعزل الا اذا علم به وعن ابي يوسف ان لا يعزل الا اذا نصب آخر مكانه كما في المتن وفيه نظر الى ان النائب
 العزل يعزل نفسه وهذا اذا رضى الوالي به واقام غيره مقامه وكذا الامام له سلطة نفسه كما في الجواب ولا يعزل النائب بموته
 اى المفوض حال كونه موكلًا بل هو اى لان نائب المفوض فان بل يعنى الامام على هو المندسب عنه الكوفي مع انما دخله
 على اجمالية نائب الاصل حقيقة وهو الوالي او الموكل فمن ادليل المستلزم وفيه إشارة الى ان نائب القاضي يعزل بموته
 كما في رواية الناطقي ولم يعزل عند كثير من المشايخ والى ان قاضي امير الناحية يعزل بموته لكن لم يعزل قاضي الوالي بوجه
 كما لم يعزل امرأه كما في المتن فلم يحسن ان الاتسار كلمة الوصل وفي القاضي او الوكيل غيره اى غير المفوض اليه ذلك ان
 اتخلف او وكل ثم فعل نائبه ما امره به من نحو القضاء والكلح والخلع والكتابة ورون نحو الطلاق والعقاق ولهذا لم يصح
 له عند الاول عنده اى بحقيقة غير المفوض اليه على ما قال بعض المشايخ في نحو ابيع كونه لم يصح عند اعلمته الا باجازة او
 فعل نائبه نيابة واجازة غير المفوض اليه هو للتاكيد او كان الموكل قد راي عين الشئ ولو لم يكن كبدل الاجازة ففي
 عقد الوكيل يصح فعل النائب وان كان الاول فانما الكل في مكانه الصغرى وبما فعل برائتك وبقاؤك يوكل
 غيره ويكون غير وكيل عن الموكل وكذا لا يعزل الثاني يعزل الاول ولا بموته وكلما يعزل بموت الموكل والقضاء
 بحكم سوغ صاحبه فيه على خلاف ما ذهبه اى ابتداءه واعتقاده ما سيجب فيه ذكره لانه لا ينفذ عندها وعليه الفتوى وينفذ عنده
 كما في الكافي وذكر في خلاصة انه ينفذ عنده خلافا لابي يوسف راجع ولا روايته عن محمد راجع وقال بعضهم خلافا في انه لا يجوز
 ان ينفذ يقول غيره عندها لا ينفذ عنه محمد راجع ينفذ وفي الصغرى لو قضت برأى غيره فاسيا ثم ذكر انه اخذ برأى في
 استقبال ونفذ قضائره عنه خلافا لابي يوسف راجع او غامد الاية قد اى لا يجوز بل يرد عنه بها وعليه الفتوى او
 روايتان كما في الكافي والفتوى على انه ينفذ كما في الصغرى وقال ابو علي الشافعي انه لا يجوز عند الشيخين ويجوز عند
 محمد راجع وقال الامام طهير الدين لا روايته عن محمد وذكر ابو بكر الرازي انه لو قضت بثلث من ماله مع العلم لم يجز في قوله
 وذكر الخلاف في بعض مواضع في حل الاقدام عليه كما في المتن وغيره والقضاء على وفاقه اى وفاق مذهبه
 يجعل الحكم كالحكم في جميعها عليه اى يصير اختلافه في تنفيذها عليه لا يردده قاض من قضاة المسلمين عند جميع
 المجتهدين كما هو المشهور لكنه مشكل فان فيه إشارة الى ان اية حقيقة الاختلاف كما قالوا الا ان محمد راجع اعتبر شبهة
 الدليل ولذا نفذ قضاءه بشهادة رجل واحد رأتين في حدوده القضاء اعتبارا باطلاق النص في شهادتين ولم ينقل
 فيه خلافا يعاين كما في الذخيرة والى ان خلاف الشافعي ونحوه معتبر كما ذكره الصغرى وغيره لكن بجهات لم يعتبر الا ان
 المصدر الاول الى ان لا يشترط كونه عالما بانه مجتهد فيه والصحيح انه يشترط كما في اخراته ونحن نقضي بانه لا يشترط كما في الصغرى
 والى انه لا يشترط ان يكون القاضي مجتهدا كما قال المختصان لكن ذكره الامام الشافعي انه قد اشترط كما في اخراته وذكر في
 الذخيرة ان الحكم القاضي في محل مجتهد فيه انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه وحكم من ابتداءه على رواية اسير الكبير وسجى انه

فانما يتبين من ذلك قضاؤه وشهادته في حكم المدة والفاقد كما هو فيه من ان لو لم يكن بالتحكيم وقت التحكيم ثم صار بلا له
وقت الحكم لم ينفذ حكمه كما اذا كان عبدا او صبي او كافرا فاعتق او بلغ او اسلم كما في المغني في غير هذا من احد ودكانا وشرع
والسيرة والامان والقذف فلو حكم فيه كان باطلا بلا خلاف فانظر متعلق بالتحكيم وقودا في قصاص فلا يصح حكمه وهذا هو
عنه واختار الخصام لكن في رواية الاصل قد صح ذلك قياسا على غيره من حقوق وهو الصحيح كما في شرح ادب القاضي وغيره
شامل لاطلاق وعتاق وكتابة وكفالة وشفعة ونفقة والديون والبيع وكذا غير ما سن الحديث كما في اطلاق الخصام
وهو الصحيح من هذه سبب الا ان كثيرا من شائنا تنوعت في اشياء كثيرة لا يتولى بها كمالا يتجاوزها كمالا في المغني وذكر في خلاصة ان حكمه في الامور
الخصام وما لم يثبت ان نافذة على الاصح لكن لا يقتضي به وفي اخره ان لو استنتج في نفسها فافتى به بطلان ليس في سوان فلو قبل
فان فتوى لفتة لا يجال الحكم المولى ولا غيرها اى خصمين حكمه كالمولى بالنية والاقرار او انكول لانها ولاء عليها صح اختياره
الحكم باقرار احدهما او بعد الله شهادته حال ولا يثبت اى حال بقاؤه لانيه الحكم كما اذا قال لاحدهما قد اقرت عندى او قاست
بنيته لانه قد استفتى فان قد حكمت به عند عليك فانك لم تقضى عليه الاقرار واقامة بنية نفذ حكمه لانه يملك انشاء الحكم في حال ولا يثبت
فلو قبل ان يقول حكمت به لم يصح في ذلك وفيه شارة الى ان خبره باقرارهما وعد التحكيم والى ان لا خبر بعد الحكم
لم يصح بانيته لان قضاءه لولا لانيه كما في الهداية كس في البسوط انه لم يصح بعد اتمام مجلس الحكمته لانه صا غير وفي المغني انه
لو خرج عن الحكم وقد انكره نفذ لان الحكم كالموتى وكل منهما اى خصمين ان يرجع عن حكمه قبل حكمه عليها فان لم يجرى في غير محتاج الى
الاتفاق بخلاف التحكيم ولذا لو حكم بعده لم ينفذ لكنه لو اجاز العاقل بعد الحكم جاز فان رفع حكمه اى الحكم الى قاضى سواه
استفاه ونفذ ان وافق حكمه بغيره اى عتقاد القاضي فلا يفسخ بعده وبطلان ان خالف بغيره فلا ينفذ بعده وان كان
مجتهدا فيه وقال الطحاوى ليس للقاضي ان يبطل حكم الحكم كما في الزايدى ولا يصح القضاء والشهادة لمن يكون بينهما
اى بين القاضي والقضى له او اشاهد او شهود له ولا اقرار وتبينة فلا يقتضى ولا يشهد لولد وان فصل والولد وان
علا ولا الزوج للزوج وبالعكس فلو قضى للزوجة او ابنه او حفاه اخر كان باطلا وقيل جاز ذلك ان وافق بغيره وفيه شمار
بان القضاء والشهادة يصحان عليه ما دلت الراجح وانهم وانما ومن بينهما ضاع بلا ولا ثم شرع في مسائل شتى فقال
وصح الا يصح ما ارجى جعل الغير وصيا له بعد موته بلا علم الوصى بايصائه حتى لو باع شيئا من المركة جاز وبه اظهر الرواية و
عن ابى يوسف انه لا يصح بلا علم الا يصح التوكيل بلا علم حتى لو باع شيئا من مال الموكل لم ينفذ اتفاقا وشرط عند غيره عدل
او شورين المسائل من نفس الماتية واليقيل خبر فاستبين لان خبر الفاسق واجب التوقف وقيل عندهما وفيه شمار بانه لا يثبت
لفظ الشهادة لعزل الوكيل اى وكيل مطلق حتى ان غير فافهم متعلق به كوكيل مبيتا وكالمنه في فتاوى ابن عمر بن ابي نعيم
دران وصياتي تحت الكلام في الوكالة وعلم السيد اى شرط غير عدل او شورين علم السيد بجهالة غيره حتى لو خبر بها
فاسق او سقو بجاهل لم يثبت عند اللغاة عنده وعلم الشفيع بالبيع للعقار حتى لو خبر بغيره غير عدل لم يثبت شفيعه عنه

ان في شبهة من حق الشهود له سائرنا - كما في الخبر انه قلوه شهد بعدة لم يقبل كما في الذخيرة وشترها اي اخذوا شهادة في احمد و
فصل من اخبار الائمة اشاعة فاشتهه ويقول وجواب في شهادة السبعة فشهد انه اخذناه ولتصريح قال لا يقبل سرقه
والاصح بعد القطع كما في وتصابها اي اقل الشهود للامة يا اربعة رجال للباينة في الشدة على ائمة من اثنين و
لما هو في النفس والطرف وباقي احمد وغير الزمان اسرفه وانقضت والمعان واشرب رجلان لا رجل وامرأتان
لكن في القضاء لا نفي بتركيب الشراة كشعبة له ليس وتصابها للبيكاره وجودا وعدا فان شهدت انها لم يجرى عمل في
انهم لم يفرقوا شيئا وان شهدوا ان البيعة شبيهة بغيره على البيكاره ثم يروى ان ائمة شترنا بشرط البكاره والولادة
فشهدت انها ولدت هذا المولود فلو شهدوا ان البيعة شبيهة بغيره على البيكاره لم يقبل عنده في حق الائمة خلافا لما يقبل في حق المولود
بالايمان وعيوب الشهادتين فيهما لا يطالع الرجال عليه امرأة واحدة والاحوط امرأتان ولا حسب ثلث
والخبر عن اخبار اربعة كما في الاختيار وفيه شارة الى انه لو شهد رجل بالعترة او بالولادة والرتقاء لم يقبل
والاصح انما يقبل ويكمل عليه ان يمسروا على ما لا يمسروا مع قصد الشهادة كما في الخبر انه دلى ان يطالع عليه الرجال
لم يجرى شيئا ومن يمسره كاشهادة على جماعات النساء في تمام كما في الكافي وفيه ثامن الحق بالامكان او غيره كالنكاح
والطلاق والعنف والبيع والوكالة والوصاية وغيره رجلان او رجل وامرأتان او ثلثا وان وفيه
شمار بان لا يشترط بالزائد على الاثنين وان كان عدل كما في دعوى الاختيار وشيئا منه فادفع به بان المكتوب فانه
يقبل فيما شهدا في العلم فمقدور كما في التحقيق وشترها اي وجب لكل اي لو جوب قبول شهادة الرجال والنساء في احمد وروى
من حقوق السدالة لئلا يشكوا وشترها الا ان جازها هو محرم في دينه وسما في تفصيل وفيه ثمانية بانه لا يجوز له قبول
قبل الائمة اي خبره وابلوسه والاسلام وبانه جاز لقبول بغيره ككافي كسنة الشاة وغيره الا ان القاسم
ثم كما ذكره المصنف في القضاء وفي الزاوي او اخرى القاضى يصدر في شهادة القاضى يقبل والا فلا وشترها
لكل لفظ الشهادة فلو قال ائمة لم يقبل ثم شهد في قيس كسنة ان الادا اجمع بلفظ في غير لو كانت
والتحقيق لفظ شهدا وما في المعنى وقال العرافة انه ليس بشعر في شهادة النساء في الولادة وغيره والاول
هو صحيح كما في الكافي وفيه شمار بان لفظ شرط نفس القبول لا لوجوب خلاف ائمة كما في الكافي وفيه ثمانية بانه لا يجوز
هنا لما شمار به في قضاة الكاهن في البيان كما في كماله وليس القاضى سرا وعلاية عندهم من حال
الشاهد جاره والى سوقه فان لم يجره فابل محامه من كان عدلا صاحب خبرة بالناس في طالع ولا فقير وشيئا
يكون في ما يجره او جازب اخرج والتعديل وفيه شارة الى ان يخرج والتعديل قبول ان بعد الشهادة والى ان تعديل
الشهود عليه صحيح الا اذا كان فاسقا او مستورا لانه وان كان اقرارا على نفسه الا انه لا يوجب القضاة على القاسم
والى ان القاضى اذا عرفت جرح الشاهد او عدله لا يسأل عنه كما في المحيط فلو عدل في قضية لم يستدل

في اخرى الاواطالت المدة وتكلموا فيه واتبع قولان ستة أشهر والتقويض الى القاضي كما في المصنفات فيسأل
عنده بما سوا الاطالقا غير مقيد بطن انضم وعنده وحق دون حق والاعتماد على حيلة روح فيسأل او اطن النظم
الا في احد ودو القود وتلفت انه اختلاف زمان او برهان وچه اي باعند هامن انه يسأل بلاطن لفتني كما في
المشاهير وقوله في الاختيار اني تنبت كثير اسكتيب الى كبر الازمي فلم اجد له ربح قوله على قول غيره الا انه لم يسمه
لفساد الزمان وكفى السؤال بقراري كفى سره بان يثبت غلبا الى المكي رسول او كذا با فيه اسما والشهيد ووشاهه
ومما لم يكتب تحت العاقل عدل ولم يستور و الفاسق فاسق واتعد اعلم فتم الكتاب باسم يقول القاضي
للمدعي في غير العدل في شهودك وان يقول ابره او لا يثبت الى اعلانية بان تنبج القاضي بين المكي والشافعي
ويقول للمكي انه الذي ندمه اتميه اشعار بان يفتي بكيفية التفرقان الاصل اشتراك اعطى فبين من يفتي وعن محمد
ان تركبة اعلانية بلاد وفتنة وتركبة التمر احد شرع وعليه الفتوى كما في المصنفات وغيره وشكل ما في الاختيار
يسأل سر او اعلانية وعليه الفتوى والاثنان احوط والواحد كاف في التزكية اي تعديل الشاهد بان يقول
المكي هو عدل او فتنة وقيل كلاهما ليس ببريل ولو قال لا اعلم منه الاخير لكان تعدلا على الاصح بخلاف ما اذا قال
لا اعلم منه الاخير في كلسا فانه ليس بتعديل على اللاح والبلغ الا لفظا عدل فتنة فانه لا يشهد كما في المحيط وفيه اشعار بان شرع
في تركبة التمر عده واحد او امرأة واحدة بخلاف اعلانية فان اعلانية الشهادة والحد وشرط فيها كالعذر انه في كل كما في
الهداية وغيره فتركة ليس كما ينبغي والاثنان احوط والواحد كاف في ترجمته الشاهد اي في تفسير كلامه بلفظ اخرى
القاضي وهذا مصدر ترجم فالتماء اصلية ومنه العزيمان فبين في فتح التاء ومنهم يحتمل تفسير اللسان كما في الفاكوس
وترك الاضافة اولى اذا الاثنان احوط في ترجمته اي اعلانية في التزكية وفي الرسالة اي فيما نقل من كلام
القاضي الى المكي وفي العكس وهذا كله عند الشافعيين والاعتماد على شرط العدل في التزكية والشرعية والرسالة وعنه
لا يشترط احد في تركبة السر ولو كان قضا لا يثبت الا بشهادة الاربعة الا شرط الاربعة عنده كما في المحيط ولا يشترط بصحة
الشهادة الا شهادته فان شرط العلم فيجوز ان يشهد بكل ما سمعه او بعينه كالبيع والاقرار والطلاق والعتق والقبض والقذف
والقتل مما يثبت بدون القضا فلو توسط رجل بين رجلين وقال له لا تشهد عليهما بما سمع ساعدا له ان يشهد به كما في
مستدرج وفيه اشعار بان الاشهاد ليس بلازم في حق كان في الكبرى انه في اعلانية والبيع وفضل لا اذا كان المال
قليلا كدعهم لان في التزكية خوف تلف المال الذي فيه تلف البدن الذي هو جرم وقال آتاهونا انه نيب الماس في
حق لم يثبت الا بالتقاضي مثل الشهادة على الشهادة فانه شرط فيها كما ياتي ولا يشهد في دقعة من راعي خيل فاد
عنه نقض فانه واما في ذلك فانه فيها شهادته وعليه بما يشابهه في خطه وانه اعده واما عندنا فمشموع وعليه الفتوى
كما في السقائل وقال غيره انه يشهد او اتيقن انه خطه ولا يوجد شهادته غيره كما في اعلانية وقيل لاختلاف في الشاهد

انما اختلاف في القاضى ان اوجه شهادته في ديوارة وفيه اشعار بانظم يشهد وان تذكر كمال اسما دة او خبره قوم ثقة وفيه اختلاف
كما في الدماية وقال اخصاف ان من شرط صحة الشهادة عنده ان يتذكر كماله وصحة وصلاحه وصفته ومارجته والا فان شهد
فمرو عنه ابي يوسف راج ان يكون له صك سلو دعا والا فليشهد وان يقين انه خاتمة وعنه محمد راج ان يذكر خطه وبه يستفتى
كما في الخلاصة ولا بالتسامع من قبيل من افضل كقولهم وتتمسك به من في السموات الاية فلا تسامع فيه كما من . بالتقدير
لا يشهد به بسبب التسامع لا ايمان وبوجه نقل عن اخبره عن الاشهاد وهو حاصل من العلم بالتواتر او الشهادة او غيره ولو كان
عدلا كما في الكافي وغيره وما ياتي الا فليعلم عن ثمانية الا في النسب فانه فاذ ان يشهد انه ابن فلان بن فلان بن فلان
من سبع من جماعة عنده او عدلين عندهما وقيل يشهد به عدهل وفي الغريب لم يقبل الا اذا شهد عنه عدلان من بلده
على الصحيح كما في شرح ادب القاضى وغيره والموت فانه لو شهد به من سبع من قوم عنه بعضهم ومن عدل عنه آخرين و
وغيره لم يقبل القاضى شهادته بانه غير عدلان فشهد به بعدا ولو اخبر واحد بالموت والاخر بالحيوة اعتبر العدل لو كان
كل واحد عدلا اعتبر الموت كما في النهاية والسكاح فانه يشهد به من سبع من جماعته وعدلين عنه بها وقيل يشهد به عدل كما في
الحيوة وذكر في النهاية انه لو اخبر واحد جماعة انه لو حضر مجلس عقد فلان ثم عده جاز لهم ان يشهدوا به والدخول بامرأة لا حكم كالمعد
وغيره في الخلاصة لا يشهد بالتسامع في الدخول ولا يشهد بالاشبوت المخلوة وولايته القاضى اى كونه قاضيا في ناحية كذا
فانه لو شهد من الناس بانه يشهد به وفي اصل الوقت ان يشهد ان هذا الشيء وقعت على موضع او جماعة كذا وفيه بشاره
الى ان ذكره في شرط حتى لو لم يذكره لم يقبل شهادته على ما ذكره في غنيته كما في الكافي لكنه ليس بشروط على اختيار ان كان
وفقا قد يخصص الى الفقهاء كما في خزائن المشتتين وذكر في النهاية ان كان وقفا مشهورا لم يعرف واقفه لم يقبل
بما ذكره على اختياره وفي النهاية انه شرط بكل حال على الصحيح ثم ذكر جملة ستانفة بالتسامع كما من فقال لا يشهد به على المختار و
ان لم يكن رواية على شرطه اى شرط الوقت بان يصرف الى المهرس كذا والى المارة كذا مثلا وفيه اشعار بانه لو شهد على
اصل الوقت وشرط لم يقبل لانهم صاروا فقهه بالشهادة على شرطه كما في الاسترخاء والشهادة او ابل بعضها بطل كما في جوابه
والاكتفاء يشير الى انه لا يشهد بالتسامع في القتل ولا في المهر وقيل فيها ولا في المطلق والعتاق ولو لا دخلا فالابن لو سجد
كما في الخلاصة والى انه لا يشهد به في الاملاك وسها بها كالبيع وابنه ومهدة كما في الذخيرة الا اذا اخبره طرف اى يشهد بالتسامع
فهذه الامور اذا اخبر بها عدلان او رجل واحد اتمان في شرطه بعدد ولا يشترط بعدالة ولا لفظ الشهادة على ما قال بعضهم
كما هو ظاهر من الاختار وذكر في اعمادى انه يشهد بالتسامع او سمع من احد ودونى القذف او السوا او الجسد وسد في ظاهر
وكذا من يصحى لم ينكر لكن الاشهر انه ان كان واحدا فلاها شرط والا فلا ثم شرع فيما ليس من الشهادة بالتسامع بل بالعدالة
فقال ويشهد بالتسامع اى جالس اى كل من اى رجلان في ناحية يجلس كل من يقصدا لاجل حال كون الجالس به
عليه فقصوهم اى امدعى ولمدى عالقة قاضى اى يشهد الرأى على ان ذلك جالس قاضى بده الناجية كذا في صدر اى راج

و امر الله سبحانه ان يثبت واحد بينهما انبساط الارواح كما لما نقه و انجيل فان في التاج الانبساط و التاج شدن
 انما هو سره على انظاره و كذا ايشهد الى شئ و عارف مال با و ضافه كدوده و حقوقه سوى الرقيق الكبير فان غير المبرور
 سن الرقيق كما يستعمل و عن الالهة الثلاثة انه كالكبير كذا في الذخيرة في قوله تصرفت بعزها و بوجده و ان طروقة
 الداعي لا يخلو عن شارة اليك كما لا يخلو بالضم جمع المالك و ذي المالك اى تصرفا مثل تصرف المالك انما يملك المالك
 و الوكيل على انه اى ذلك الشئ ملكه اى تصرفنا و فيه رفر الى انه بشرط مع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك الشئ لى ايد
 و قبل ان لا يشرب طوبى بالاول نافع و الى انه لو لم يملك المالك و المالك او اى المالك و عرفه و لم يملك لكن سمع من اناس انه
 لا يشهد انه ملكه كما في النهاية ثم احذر ك ما يؤيد من اجزاء التقييد بها مع فقال لكون ان قال اشاهد في كل من
 انتم له سوتة او الواحد الداعي عند فاض ان شهادتي بالتسامع او يحكم الية اى حكم تصرف المالك على تلك الشهادة
 و بطلت شهادته على الصحيح لان ترك الاطلاق شئ عن اعتراجه به في تلك الشهادة كما في الكافي و غيره و هذا قول لاهوت
 كما في فاضى ان كنهنا لم يطل في النكاح و نسب اذا قال لا سمعناه من قوم لا يصدونوا و لو سمعوا على الكذب و كذا في الموت اذا قال
 اخبرنا بشفقة و كذا لم يطل الوقت على ما قال المصنفان كما في احدى و من شهد على موت زيد بقرينة الا على فلا تسلم فيه
 كما من انه اى بناء على انه محض و يجوز كسر العزة على التخييل و فن زيد او انه حصل عليه فبطلت شهادته و هذا ايضا ان
 بالكرامى و ما يثبت له الموت كما لا تسامع لانه لا يدفن ولا يصلى الا على ابيست فكانت شهادته على الميت و هذا هو المكين الشاهد
 منها في غيره بان لم يكن من وثقة و لا موصى له و الا فلا يعتمد على خبره كما في احدى و غيره و الحسن تقديمه على قوله و
 يشهد راجع مجلس كما لا يخفى

فصل في تقبيل الشهادة جواز من اهل الامور الذين خالفوا في العقيدة من اهل القبلة و كانوا است فرقوا
 المكفر و المشرك و الظالم و البصير و العائنة و معاوية رضى الله تعالى عنهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم
 من الاشياء على علمهم ان الله تعالى الى يوم القيمة و القدر و القدر و القدر و القدر و القدر و القدر و القدر و القدر
 ابيه و كذا فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم
 فتم ثمان و عشرين فرقة كما في النور الامن و تقدرهم فيهم كما في الشهادة و غيره من شروح الهداية لا يقال فيهم بهذه الاشياء
 صارة و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم
 الى ان كل من كفر منهم كانت جهنم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم و انما فيهم
 الى يوم القيمة من كفر منهم قبل شهادته كما في النور الامن و تقدرهم فيهم كما في الشهادة و غيره من شروح الهداية لا يقال فيهم بهذه الاشياء
 بن سوى باكونه فقال ان عليا الله الاكبر و سفيان الصغر فانه لم يزل شهادته و غيره من شروح الهداية لا يقال فيهم بهذه الاشياء
 الشهادة و غيره من شروح الهداية لا يقال فيهم بهذه الاشياء

والا فلا يقبل قول الشاهد والمدعى في ذلك كما في المبطوط ولا من مملوك قن او دبر او مكاتب او ام ولد او متفق ايهما لا نه
ليس من اهل الولاية على الغير ولا من محدود في قذف اي قذفه وان تاب لان تمام حده برؤسها وقرينة مشاركة
ان الشهادة قبل احدى تقبل وعنه تقبل اكثره وعنه لم تقبل بشرب سوط واحد والى ان شهادة الاخر التائب مقبولة كما في الكافي
والى ان المحدود في اشرب ونحوه تقبل كشهادة الفاسق بعد التوبة وقيل لم تقبل شهادته الا بعد توبته شهر وقيل بعد سنة ومعه
انه مفوض الى ابي ابي بصير او القاضى كما في الكيسرى في الاكتفاء وشعر بانه لو اقام بعد اربعة سنين الشهود على صدق مقالته
صا ومقبول الشهادة وهو الصحيح كما في الكرماني الا من حده في قذفه حال كفره فاسلم فانه تقبل شهادته على ابي ابي اسلم
حديث العدة التي وقية اشعار بانه لو شهد قبل الاسلام لم تقبل شهادته على الذي كما في الكافي ومن عدده على عدده لم يقبل شهادته
اي بامر ونوى من غير شقة كما في بعض نسخ العدة اية ولا حجة ولا خلاصة ولا اختيار وغيره من اهل اولاد فلو شهد موسى بن ابي
وغيره لم تقبل وفي عالم الهن وغيره من كتب الحديث انما من اهل اولاد تقبل اذا كان عدلا وهو الصحيح عند صاحب الفقيه لكن
لا يخفى انه لا يعارض ما في كتبنا من ان نفسه قد قال ان الاول من يذهب المتأخرين فلو لم يذهب في زمانهم وزماننا ومن
سيد لصدده ومكاتبه وامه ولده لانه شهد بنفسه تقبل على انهم ولو شهد له فروا القاضى ثم اتوا بما لم تقبل
لثبته الكذب ولا تقبل الشهادة من شركية لشركية فيما يشتركانه من التجارة فزونا الشهادة والاولى يشتركان فيه فانه
لا يصح الاخذ انفس والاضافة للمهمل اي شركة انسان فانما لا تقبل للشركاء المتفاضل لانه لا يكون الا سعة
جميع المال وقية إشارة الى انها تقبل فيما لا يشتركانه فيه كالنكاح والوصية والحدود ومن حيث يفتح النون على التثنية
والنكر فصح كما في التذريب ثم فسره فقال تقبل الروى من التشبيه بالنساء في التزيين والتكئين من الرجال واما
اذا كان في كلامه بين ادنى عضلة تكسر فلو كانت تقبل اذا كان يمد يده لغيره وامرأتان ومن ما يسمه في مصائب
الناس ولو لم لا اجر فقبل من نوح في مصيبة نفسها كما اشار اليه الكافي وغيره يعني ان لا تقبل لان هو متاخر ام كما يسمونه
والنوح الذئبة بالبحا وتعدو الجاسن ومغيبته اي من تغنى وتشد شعره في كتمته او غيره كتمته هو متاخر كما في الذخيرة وغيره
كتمته كتمته بالتغنى بين الناس فحجروا تغنى لم يقطعه كذا في الكرماني واما من اشرب اي اصر على شرب الاشربة
المسكرة في غير الخمر فان الحد من الامام على الامم واتباع الامم دون الله اوى واما اشترط الادمان لم يفر فيه اشتهر
والا لم يخرج من اعدائه وانما استثنى الخمر لان مدس شرابا بالامم وساقط اعدائه كما في الكرماني وفراثة المقتنين و
اليه اشير في الذخيرة والمصنفات وقية إشارة الى ان مدس المسكر يخرج من اعدائه كما في المحيط وذكر في النظم انها
لا تقبل من شراب الخمر والمسكر بلا تاويل وفي الاختيار وغيره انما تقبل من محمد روح من شراب ابي زيد تناول الا اذا مسكر
او شرب على الامم وفيما حال المصنف انما تقبل من شراب الخمر بقول الاطباء لا علاج له الا الخمر لان حرمتهما فلا
كما ذكرنا على ان الاصح انما حرمهم او شرب بعض شيء في طلقه ونحوه مما ينفعه لا محالة كان سباحا كما في التمر تاشي وغيره

[illegible]

وفي العكس اختلاف الشايع كما لو ادعى بسبب سند مستند وشهد بالانحياز او ادعى بسبب طلاق وشهد بانحياز ولو ادعى مطلقا
 وشهد احدهما بالسبب والاخر مطلقا تقبل ولو ادعى بسبب وشهد به احدهما والاخر مطلقا لم تقبل الكل في الجملة ولو ادعى
 الابراور وشهد بالصلح تقبل كان الشايع جليسا كحق ووقفه بان كان الابراور من البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاستفاد كما في
 البنية كما اتفق الشاهدين لفظا ومعنى بحيث يدل لفظا هما بالوضع على معنى واحد بالمطابقة لا التضمن عند اختلاف
 والاعندهما فالعبرة بما اتفقا عليه اذ فيه إشارة الى ان البنية لا تقبل بدون الدعوى وذو في حقوق اعياد والاخير
 انه لو شهد احدهما انه قال لا امرأته انتة ثالثة وشهد الاخر بنت برنية لم تثبت شيئا وان اتفقا معنى لانه لا يدل بالوضع على
 الطلاق والى انه لو شهد احدهما على البنت والاخر على البنتية تقبل والى انه لو شهد احدهما على الغصب والاخر على الاقرار لم تقبل
 كما في الكافي وانما جعل موثقة الشهادة الدعوى شيئا لانه لا يشترط فيه موافقة من كل الوجوه الا ترى انه لو ادعى الغيب وشهد
 بالثبوت بالاتفاق كما في النهاية فمرد الشهادة عنده من احدهما في لهت او انه او طلقه والاخر الغيب ما واثبتين او طلقته
 لان الدلالة على الاقل التضمن في غير موثقة تقبل عندهما على الالف او المائة او مطلقا عند دعوى الاكثر فانما اتفقا على الاقل
 فيه وعند دعوى الاقل لان المدعى كذب بشايعه الاكثر ولا يصح قوله كما في بعض استلانة اذ لم تثبت الالفان لم تثبت ما في اذن
 من الالف لم يصفى ضعف قوله وانه ثمانية سو والادب كما لا يخفى وثبتت في شهادة الالف من احدهما والالف واثبتت
 من الاخر الاقل الالف بلا خلاف للاتفاق في الدلالة وان اتفقا عليه والمائة كلمة اخرى فصار له اثبتة وخمسة عشر و
 ذلك عشرة وخمسة عشر عند دعوى الاكثر ان ادعى الاقل وكنت بقى شهاد واحد لانهم يثبتون الاكثر اذ ادعى الاخر
 لعيانة البنية بقضاء المائة او الاربعة شوا فبه التوفيق لا يخفى على الاصح كما في النهاية ان قصده الممال جزاءه جارية
 ان قصده الشاهد ان في شهادة الالف والالف واثبتت ثمانية شوا فثبت ذلك فان قصده عقد لم تثبت فلم يكن له حكمة في ثبوت
 كما في بل حكمة لا تثبت العقد بذلك اى لا تثبت بشهادة الالف واثبتت عقد من العقد وكما البيع بهما اى لا تثبت عقد
 منها عند اختلاف الشاهدين على هذا الوجه لان المدعى كذب احد الشاهدين فلم يبق الا شاهد فلما فرق بين دعوى الاقل
 او الاكثر من موجب او القائل وفيه اشعار بانها لو سكتا عن جنس التمس تثبت العقد كما في اول دعوى اركان يانني
 ولما قرر صلاح فرع مشتعل على فروع فيما تفصيل فرع ذلك وان كان موضع مثل ذلك لطولات فقال تقبل على
 الشهادة وثبت الاقل في شهادة عتق سبال هو اذ كان بطريق الكتابة او غير ما وصلح عن قود على مال ورهن وخلق
 ان ادعى من له المال اى المولى والمولى والمرتن والزوج فلو ادعى المولى عتق عبده على الالف واثبتت وشهد احدهما
 بذلك والاخر بالالف ثبت الالف ولو ادعى عتق على الغيب وشهد بذلك الشاهد ان لم يقبل عبده وقبلت عندهما ثبت الالف
 ولو ادعى الالف لم تثبت شي وفيه ايما ولى انه لو ادعى اعبدا عتق او القائل صلح او الرهن الرهن والمرة المخلع وشهد الشاهد
 لم تقبل فلم تثبت شي والاجارة تنع اى دعوى الاجارة كدعوى البيع اذ كانت في اول المسئلة اى مدة الاجارة

كما في قاضي خان وبانه لا يشهد اصل على شهادة نفسه ومع رجل آخر على شهادة اصل في النهاية لا يشهد قاضي فرعي هذا
الاصل وفرعي في ذلك الاصل في شهادته رجلان مرة على شهادة احد الاملين ومرة على شهادة اصل اخر وفيه شعار بان لا يشهد
اصل على شهادة نفسه وفرعان على آخر وقد جاز ذلك كما في النهاية ويقول الاصل اصل كل من الفرعين عند التمهيل
اشهد عند الحاجة الصريح الا يشهدوا فلو شهد رجل واحد مناك رجلين على شهادتي فلو لم يذكر ولم يفرغ فسا
لا يثبت فانه معلوم كما في الحيط اني اشهد بكيد ابي بان فلان ابن فلان ابن فلان او عندى له بالنسب وهم واثبت به من
الحجرو وفيه شعار بان يجب ان يقول عند الفرع وقت التمهيل كما يشهد عند التمهيل فان كان الاصل والفرع الاصل والفرع
في النهاية وفيه لكونه في الشارح ان تاخير في القول عن الاصلين يتم ويقول الفرع اي فرع كل من الفرعين في شهادته ان قال انا
اشهد في علي شهادتي بكيد القديمة على ما ياتي ليس يتم وقوله فلان ما يشعر لوجوب ذكر اسم الاصل كانه اتم به وجده كما في التمهيل وقال
فلان لي شهد على شهادتي بكيد لك هذا انما لا يثبت فلا يثبت في قوله كاني قاضي فان يحتاج الاصل في الفرعي او العكس
تثبت في ثبوت او كفاية والاداء فيها في خمس سنين والاصل بالافضل ان يقول لاني لاني شهادتي بكيد في شهادتي بكيد في شهادتي بكيد
شهادة فلان كيد على ما قال المصنف وفيه شعار في حق الفرع والاصل في حق الفرع وفيه شعار في حق الفرع وفيه شعار في حق الفرع
كما في الحيط وفيه شعار في الزاوية فيحتاج الاصل والاداء في حق الفرع وفيه شعار في حق الفرع وفيه شعار في حق الفرع وفيه شعار في حق الفرع
ما قال المصنف ان يقول الاصل شهد بكيد او شهد بكيد على شهادتي بكيد او الفرع شهد ان فلان ما شهد عندى بكيد او شهد في علي
شهادته فامرني ان شهد على شهادتي بكيد او شهد بكيد في حق الفرع وفيه شعار في حق الفرع وفيه شعار في حق الفرع وفيه شعار في حق الفرع
الفرع الذي هو عدل عند القاضي الاصل الذي لم يعلم عدله بان قال هو عدل وعن محمد بن ابي ابيج كيد على نفسه وفيه
ايراد الى انه لو قال الفرع ان الاصل ليس عدل ولا عرفه لم يثبت شهادته كما قال الخصمات وعن ابي ابيج ان لا يثبت على نفسه
على ما قال المحلواني كما في الحيط والى انه يجب ان يكون الاصل عدلا فلو خسر الاصل او فسد او غيى او رتب لم يثبت شهادته فرعه
كما في التمهيل والى انه لو غاب كدشته ولم يعلم بقاؤه على عدله قبل شهادة فرعه ان كان الاصل رجلا مشهورا كما في التمهيل وفيه
صح تعديل احد الشاهدين الفرعين الذي هو عدل عند القاضي الفرع الآخر الذي لم يعلم عدله لانه من اهل التزكية وقيل ان التزكية
الماضي لا يصح لانه مشهور بانه يترفع شهادته كما في النهاية وفيه شعار في حق الفرع وفيه شعار في حق الفرع وفيه شعار في حق الفرع وفيه شعار في حق الفرع
اشهد في ذلك كما في التمهيل وانكار الاصل قبل موته او بعد موته اشهادة في هذه الحالة يثبت شهادته الفرع فان شهد به
ان كان يثبت شرط وفيه ايراد الى ان انكاره الاصل يثبت والى ان الاصل لو نفي الفرع عن الاداء لم يثبت وفيه خلاف كما في الحيط
بذلك الى ان حضور الاصل لم يثبت شهادته الفرع وفيه خلاف كما في حضوره بعد القضاء وبناء على ان القضاء بشهادة الاصل والفرع في حق
الاداء القضاء في حق الاقرار في حق الاقرار وحكما بلا اكره ان شهد زورا بالفرع اي كدشته اي بغيره اي بغيره اي بغيره اي بغيره اي بغيره
لم يثبت في حق الاقرار جمع ما كانوا وان لم يكن موقفا في اهل محلة وقت بعثه جميع ما كانوا ويقول بين انما في حق الاقرار في حق الاقرار

اقره ههنا و اخره عن الشهادة لانها حجتان الا انها قاصرة ههنا في الائمة اثبات الشيء باللسان او بالقلب و ههنا وضد الانكار
دون الحق و فانه يختص باللسان كما في المفردات و في الشريعة اخبار اى اعلام بالقول فلو كتب و شار و لم يقل شيئا لم يكن اى
و يدخل فيه ما اذا كتب الى الغائب و ما بعد فله على كذا فانه كالقول شرعا كما في الصغرى حتى اى بالثبت و يقطع من عين و غير ذلك
لا يستعمل الا في حق المالكية كما في فتح غنمه ما دخل من حق التزوير و نحوه لا اثر عليه اى الغير الخبر على الخبر و به يتميز عن الانكار و الدعوى
و الشهادة و لا يقتضيان على ما نحن باقرار الوكيل و الولي و نحوه انما يتبعه من انبواب شرعا و حكمه ظهور المقر به اى الخبر بالمقر له
لا انشاء و ههنا لا اثبات المقر به بلفظ و لذا قالوا ان المقر له اذا علم ان المقر كان في اقراره ضم اخذه منه لم يلح ديانة
الاخذة عن طيب نفسه فانه يملك بهتد كما في الكفاية و غيره و انما لم يكتب بالاثبات عن انبني و جميعها بالائمة في ردوا قال
بعض المشايخ ان الاقرار انشاء كما في العمادى و غيره و انما يطلق شهادة الى ان تصديق المقر لم يشترط و ان ارتد بوجه و لو
ضم رده لم يصح الرد كما في الكافي و لو رده ثم اعاد اقراره صح الاقرار كما في الزاهدى و لما كان الاقرار خبرا فصيح اى فصح الاقرار
بالخبر للمسلم لانه ليس بملك فيومر بالتسليم اليه لا يصح الاقرار بملك لا اى او عتق بملك لانه ليس بانشاء و الا فصح و لو
المكره و فيه اشكال لانه لو اقر بما لا اذ او كاذبا لم اكرهه صح و ذلك و في كراهه قاضى خان انه لم يصح ديانة فلو اقر حر فان اقرار
العبد وان صح في احد و لا يقدركه لم يصح بالمان مكلف فان اقرار الجنون و الصبي لم يصح الا اذا كان ما ذونا و صح اقرار الكافر
كما سياتى حتى صح اقراره و لو كان ذلك الحق مجهولا لا يدرى و لو كان انشاء لم يصح لانه تملك بمحولى و فيه اشكال

لما رجع احد هاتين القضاة على الاخر وقد ماى دين بصحة ودين المرض المعروف اسبب على دين ثالث هو ما اقر به ولو عينا في يده
في مرضه لانه يبدأ بالاقوى فالاقوى وقدم الكل اى كل من دين بصحة ودين المرض المعروف اسبب واطلوم بالاقرار فكل
افرادى فانه اكثر استمالا على الارث فان حق الورثة لا يتعلق بالثمة الا بعد الفراغ مما يتعلق اليه وان شمل الكل اى كل منهما ماله
فمن يظن ان تكميل الكل نسب بقوله وان شمل وقية شجار بما مر ان الاقرار ليس تكميلك والاطم بجزء الا بقدر الثلث الا تصديق الورثة
ولا يصح ان يخص اى من المرض باختياره غيره كما اى ذودين من الدينين الاولين من غيره بقضاء وقية اى دين لك
الغير لان فيه ابطال حق الغير ومن يظن ان اظهر ترك التفسير وقية رفر الى انه لو خص اى من المرض بغيره بذكره في حجة السامية
ولا يصح اقراره بدين او عين لو ارثه عند اقراره فلو اقر لايه بدين لم يلزمه لكن في اعمادى وقية رفر انه لو اقر مرضى مسلم لانه
الكافر اسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لمراته بدين المرض وقية اشارة الى انه لو اقر ورثته ولا يبنى لم يصح وقال محمد بن ان اقراره
لابنى بقدر نصيبه صح والى ان يصح اقراره لو اقره وبنى في ذلك في احواله انه لو علم حاكم بصحة الاقرار ولو اقر لم يحكم بطلانه ولم يصير
الا ان يصحده لبقية اى يرضى بقية الغير بذلك لتخصيص بقية الورثة بذلك الاقرار فيكون الاستثناء متعلقا بالثمة لا
بما ذكره المصنف ومن يظن ان لفظ التصديق يرويه فان باب احواله مفتوح كما ذكرنا لكنه يشك بما ذكره في التوضيح ان الاستثناء
انما يقرب اجل المعطوفة فيصرف الى كل عند الشافعى والى الاخر عندنا وهو المذهب عند متقضى البصرة كما فى الرضى وفيها ذكر
شعار بان التصديق يعتبر ما يكون قبل الموت واليه اشار لتعليل صاحب المدة حيث قال لانه يتعلق حتى الورثة بماله في مرضه و
بذلك اجاب ابنه نظام الدين وحافده عماد الدين كما فى اعمادى لكن فى وقية التفسير ان لادوية فى التصديق قبل الموت لكن
خزانة المفتين بانهم لو اجازوا قبل موته لم يعتبر ولهم ان يرجعوا باعتبار بعد تكميل اقراره فاعلام جعل نسبة وولوله مثله لمصلحة ان
او على بقية وصدة اعلام بعده اى الاقرار لان البتة ثابتة بينهما وقت الاقرار الا انها غير ظاهرة فيكون اقرار الورثة لا يبطل
اقرار المرأة بغيره ان كان تلك المرأة بعده لانه لم يكن وارثا عند الاقرار ولو اقر رجل بثبوت اعلام اى ولو كفى في تكميل البتة
جعل نسبة فى بلد هو فيها وهو المراد من مجول النسب فى كل موضع كما فى البتة لكن فى حقائق الكفاية ان المراد ما جعل نسبة فى بلد
يقوله فيه فان عرف نسبة فهو معروف بالنسب ولو لم يثبت اى اعلام مثله اى المراد بان يكون الرجل اكبر منه باثني عشرة سنة و
نصف والمرأة اكبر منه تسع سنين نصبت كما فى المصنوعات وصدة اعلام فى عدة حيوة او مما يعطى على اقرودون غيره و
لا حال من فاعله والا لزم ترك اعلامه وانصافه بالتصديق حال الاقرار فيثبت منه نسبة اى اعلام قصاصه من الورثة و
ولا يؤثر انكارهم نسبة وابتعاد ان يرمى انه اعلام نفسه فلو ادى انه اعلام اى بغيره ثبت نسبة وكان كالاقرار بالان كما فى الخيرة
وانما شرط جملة النسب لان النسب لم يثبت من شخصين وانما شرط التصديق اشارة الى انه لم يثبت نسبة بغيره والاقرار والى انه
شرط ذلك فى اقراره ليعقل فلو كان غير عاقل لم يشترط التصديق كما فى الشافعية وكان المراد ما فى حقائق قاضى خان ان شرط
تصديق المقر له قول بعض المشايخ واصحح انه لا يشترط اى تصديق غير العاقل وشرط تصديق الزود مع اشراف

الميتة او شهادته نحو قاطبة من رجل او امرأة في اقراره اى الزوج بالولد اى الذكر او الانثى لما فيه الزام النسب
على الزوج وفيه اشارة الى ان احد هذين الامرين انما يشترط اذ اقام الحجاج بينهما واما اذا كانت عدة فيشترط تصديق الزوج
ثامنه عنده واما عندهما فيكشف شهادة واحدة كما في دعوى الكفاي والى انما لو لم تكن ذات زوج ولا عدة ثبت النسب كما قالوا
وقيل لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج كفاي النماية ولو اقر رجل بنسب من غير ولا وقرب بينهما كالخ والعم وابجد
وابن الابن الاصح اقراره بنسب وان وجب التقدير في خصائمه ولا بد لثبوت نسب من الميتة كما في القصة وفيه شاهد بان يصح
اقراره بالولد بن وشتر فيه اشترط ثلثة كما في الكفاي والى انه لا يمكن في النماية داخلته وغيره من ابناء اولاد انه
لا يثبت نسب الام بالاقرار وشتر فيه اشترط من ذلك اقراره وان كان الاقرار في حق النسب على الزام النسب على غيره كمنجه
في حق الارث الا اذا كان مع وارث ولو بعد اقرارهم فانه لا يثبت الاقرار بغيره فلو اقر الخ والعم او خالة كان الارث لهما دون
الامم يشترط نسب الام ليراث الارث المحروقة ولو اقرها من غير نسبه ليراث الارث المحروقة كما قالوا لان الارث اربع فانه خيلته لبيت
الامم كما في اقراره ومن اقرها من غير نسبه ليراث الارث المحروقة كما قالوا لان الارث اربع فانه خيلته لبيت
اولاد يثبت اقراره فياخذ المقر له عنه ما يقدر له من الميراث كما في قوله تعالى في الميراث ما ذكره الماروي عن ابن عباس
ان ثبت نسب من نسبه اذا كان به الارث الا في ميراثه من ميراثه ولو اقرها من غير نسبه ليراث الارث المحروقة كما قالوا لان الارث اربع فانه خيلته لبيت
وهم مثلها بغيره ما قبله خبره ووجهه في نسبه ليراث الارث المحروقة كما قالوا لان الارث اربع فانه خيلته لبيت
اى المقر من الذين لان الاقرار بغير نسبه ليراث الارث المحروقة كما قالوا لان الارث اربع فانه خيلته لبيت
وفيها اشارة الى ان ميراث الارث المحروقة من ميراثه من ميراثه ولو اقرها من غير نسبه ليراث الارث المحروقة كما قالوا لان الارث اربع فانه خيلته لبيت
ان اشرك ابو جارية او غيرها الى انه لو اقر احد من ميراثه من ميراثه ولو اقرها من غير نسبه ليراث الارث المحروقة كما قالوا لان الارث اربع فانه خيلته لبيت
قال في خبره ان ميراثه من ميراثه ولو اقرها من غير نسبه ليراث الارث المحروقة كما قالوا لان الارث اربع فانه خيلته لبيت

كتاب الميراث

اخر ما عدا الاقرار وشهادته لانها تكون في ميراثه من ميراثه ولو اقرها من غير نسبه ليراث الارث المحروقة كما قالوا لان الارث اربع فانه خيلته لبيت
لانها لا تكون ميراثا الا اذا كان ميراثا من ميراثه ولو اقرها من غير نسبه ليراث الارث المحروقة كما قالوا لان الارث اربع فانه خيلته لبيت
والا اى الميت والميتة في ميراثه من ميراثه ولو اقرها من غير نسبه ليراث الارث المحروقة كما قالوا لان الارث اربع فانه خيلته لبيت
النماية في ميراثه من ميراثه ولو اقرها من غير نسبه ليراث الارث المحروقة كما قالوا لان الارث اربع فانه خيلته لبيت
شتر في ميراثه من ميراثه ولو اقرها من غير نسبه ليراث الارث المحروقة كما قالوا لان الارث اربع فانه خيلته لبيت
انفس انه منقوض بدعوى الوكيل والولى والوصى لما عدا في الاقرار وما كان من باب على الميت عليه فستر ما عدا اشارة

الی حکم فقال والمدعی شرعاً من لا یجبر علی لا یکره علی هذه الخصومة ای الخاصة طلب الحق فلا یسکرل ما کان فیہ خاصاً من وجه
آخر كما اذا قال قضیت الدین بعد الدعوی فانه لا یجبر علی هذه الخصومة اذ ترکها والمدعی علیه من کبر علی هذه الخصومة وارجو اب
فلا یسکرل بوجهی البتة فانه مدعی علیه معنی فیما اذا جبر القاضی علی الخصومة للیتیم وانهما فها بذلک وعدل مما یستفید بتعریف شارة
الی اختلاف المشایخ فیما فیصل المدعی من لا یجبر الحق له علی غیره والمدعی علیه من یجبر بان لا حق لغيره علیه والمدعی من یسکرل بطلان
والمدعی علیه من یتسکک بانطاهر وجهی انما تصح فیہ اشعار بان الدعوی كما کون صحیحة تكون فاسدة فاصحیحة ما یعلق به جهنم
ووجوب حضور وابطال بطلان بوجهی اذ انکر والا ثبات بالبنیة ولزوم جهنم لمدعی ولفاسدة بخلاف ذلک بان لا یکرل لمرته لئلا
علی تخلف اذ ثبت کسب مدعی علی غیره انه وکیله ویکون لمدعی مجهولاً فی نفسه کما فی الکفایة بذکر شیء ای قول دین وعلین علم حبسه
جنس ذلک لدین وقدره بان یقال شارة شاقیل من الذبیب وکما یل من بختة وفیه شارة الی انه لو کتب ورة دعوی بمانع غیر
تفر بر ما سمع کما شبر البیة فی خزانة والی انه لا یشترط بیان النوع کالریعة وبنیة کما یجید کالسبب کالبیع والقرض کما یشرع بانطاهر
الا انها شرط کما فی الذخیرة وغیرها و ذکر فی مدانیات البیة ان بیان قدر کما غرة وصفه وصدار المال شرط فی دعوی قبالة فی الیة
ولا یشترط بیان عدد وخطوط و ذکر انه ای اثنی اربعین بقرینة قوله فی ید المدعی علیه ای فی تصرفه بحیث ینتفع به من علیه فسن اظن انه
نسابل فی البیان حیث شرط بینه الدعوی طاقاً و ذکر کسب من القدر وهو مقتضی بالبدین و فی الاضافة شارة الی انه لو احدث یدیه علی
عقار فی ید غیره ولم یصر بینه اذ اید ولذا لو علم به القاضی امر بتسلیم الیه والی انه لو اذنت لیس من اجل علی انه لک ثم ادعی واقام بذیه علی
ذلک تقبل لانه خارج بقیة کما فی اعمادی و فی دعوی المستقول یرید علی ما ذکر من کسب القدر وانه فی ید المدعی علیه قوله بغير حق
لاضمال ان یكون مجوساً بمثل یشترط ما قالو کما فی الیه ایه وفیه شارة بان یرید فی اقراره انما یتبع بعض المشایخ کما فی قاضی الخزانة
وهو ختمار عند کثیر من اهل الشرط و فی الکلام ضرر الی انهم لو شهدوا انه ملک لمدعی بلا ذکره فی ید بغير حق لم تقبل والا صح ان تقبل کما
خزانة بنیة من و فی دعوی العقار لا یثبت الیه ای ید المدعی علیه الا کجته ای بنیة تامة فلو ادعی انه لک بلا ذکره فی ید
لم یصح وان اقره و الیه وقیل ان الیه یصح بالاقرار کما فی الیه ای فحیلت علی اهلک فیکفیه فلو اقر به امر ترک تعرض لکن لا یقبل البیة
علی اهلک بدون ثبات الیه بالبنیة وفیه شارة الی ان هذا حکم جائز فیما اذا ادعی اعتنا بسبب وقصر هذه الدعوی بالاقرار بالیه
والی ان فی المستقول ثبت الیه بالاقرار والی انهم لو شهدوا انه فی ید المدعی علیه لم تقبل فی ظاهر الرواية وعن محمد انها تقبل فاعلم انه
اذا شهدوا انه فی یدیه سیاهم نقاضی انهم شهدوا عن سماع او معانته لانهم بما سمعوا اقراره انه فی یدیه وانه انما یسکرل بطلان
البیع مثلاً سیاهم عن ذلک فانما شهدوا بالملک للبائع و اهلک لا یثبت بالاقرار کل فی اعمادی او علم القاضی بالیه فانه بمنزلة
جثة الا فی بعض الاحکام کما فی الموطا لاث و لم یصل البیة ای انما تصح بطلان المدعی والمدعی علیه بالمدعی علیه کما کان و دینا منقولاً و
عقار الان فائدة الدعوی جبار نقاضی لمدعی علیه علی نقاضی المدعی و لا یجوز للقاضی الا اذ طاله به فانتع کما فی الاختیار فلو قال
لی علیه شارة و ید المدعی علیه علی ذلک لم یصح دعواه بالملک قبل القاضی مرة حتی یعیان بینه وقیل لا یصح و یجوز صحیح علی ما قال ابو نصر کما

استخلاصه وغيره و اجتهاده اى باجتهاد المذهب عليه ما يوجب المدعى مجلس الحكم ان ثبت اليه كما اذا شهدوا انه في يده قبل بوجبه
فانما تقبل لان اثباته لا يزول بالشك ان لم يكن جهاده بان لا يكون له حمل وكونه كالمسك الذي عرف ان فان لم يكن بان يكون له
حمل بان يكون بحال لا يحمله انسان الى مجلس القاضى الاباحية او لا يمكن رفضه بحد واحد او يختلف حظه في البلد ان على اختلاف
لم يجبر على الاجتهاد فان كان مهجرة او قطعا او حرجي فالحق القاضى ان يجتنب نفسه او يثبت ان يسمع الدعوى وانه ينفى ثم اذا كان
خارج لمصر فمذهب كما في اعمادي وذكرك في اخره انهم لو شهدوا بشئ فيجب عن المجلس قبالت وان لم يكن جهاده بخلاف
ما قال بعض احوال انه لا يقبل ليشير اليه اى المدعى المدعى عند الدعوى والشاهد عند ادائها واما الف اى المدعى
عند فالا استخلاصه لانه شرط الاعلام باقتضى ما يمكن وذكرك في القاعدى الاحتياط ان يجمع احوال بين الاشارة بالاصح و
وبين اسم الاشارة وشار اليه فيقول انك اريد من محمد عليه الصلوة والسلام بدين حيثما دعوى فيكونه حيزى (دو في ليست)
كذلك دعوى بالاشارة ثوبه فيكون صافى فيكونه كاذبا في انكاره وذكرك في اى انما يصح بذلك قيمة مال ان تعذر جهاده
بالملك فلو لم يكن بالاصح الدعوى بالتعاقب الروايات كما في حين جهاده بخلافه وقيمة اشارة الى انه لو كان فاما يصح و
هو الاصح كما في محاضرته واما ان لا يشترط ذكر الملوك والذكورة والافوته وامن في الدابة وقيمة خلاف كما في اعمادي
وقال احمد ابو القاسم ان هذه اعماد صفات المدعى لازمة اذا اراد اخذ عينه او مثله في الشئ واما اذا اراد اخذ قيمته في الشئ
فيجب ان يتقن به كقيمة كذا في حاضرة اخرته وذكرك احد وجميع احمد هو ما يميز عقارب عن غيره مما لا يتغير كالدور والاراضى
فالصور والطريق والشر لا يصح احد الا ان يزيد وانه نقص ويحرب وانه عند خلافها وهو المختار عند شمس الاسلام الاربعة
او اثنان ثمة عند اثنان ثمة لوجود الاكثر على ان اقول يعرف به كاحدين والعرض باحدهما وقد يكون ثمة وعن اى ثمة
يكفى الاثنان وقيل الواحد في دعوى العقار لانه عرف بها وقيمة مخرالى انه يميزها بينا واما عند شيخين بالموجب ثم ان
ثم اثنان والى انه يميزه واثبتوا وانه عند خلافها فلما لم يجد وقضى بجهة ذلك فقد والى ان ذكر لمصر والقرية واما
لا يميز كما قال بعضهم وذكرك لمصر في اى انه لو سمع قاضى يصح هذه الدعوى وان حسن ان يميزها بالاعم دار في بلد كذا في
مكة كذا في مكة كذا الكل في اعمادي واما شرط ذكره اذا انكر المدعى عليه واما اذا اقر بعد الدعوى فالقاضى يأمرو
بالتسليم اليه لان كماله لا يضر بالقرار كما في القاعدى وذكرك اسما واصحابها اى احمد وده واما تسليمهم
اذا اصاب الى اصابا احمد اى اصابا واما حسن اصابا واصحابها الى اصابا فيقول في كل حديث الى ملك فلان
بن فلان بن فلان وقال ابو يوسف لم يشترط ذكر كجد واليه ذهب منهم والاول اصح فلو قضى بالشئ في نفسه والعبارة لا
الا شراك فلو شتر رجل لا يتلج الى ذكر النسب وفي ههناة الاصحاب شمار بانه لما ذكر المالك فيقول لزيد ارض المالك في
يد اهلاني ولو كفى باليد يصح على ائتمار و لزيد ارض وقف على مسجد في يد اهلاني و لزيد ارض من تركه اهلاني
لارض و رثة فلان لجهالة كما في اعمادي واذا صححت الدعوى بما ذكره سال القاضى ان يخصم اى المدعى عليه

ادعاء من حيث واما خلق الباقي من اثبتيات الى تفصيل ثمار اليمين فقال وحلفت بالاتفاق السارق عند اذنه اخذ
المال ومقتضى بالتشديد ان كل واحد يقطع يده لان المال ثبت بالنكول الذي فيه شبهة بخلاف القطع وبما ذكرنا من تفسير كلامه
فان قوله من قال انه ساج في الاستنار وادعى ان يقول الا في النكاح ونسب ادعى فيما لا ادعى ان يقدم احد والمجان عليه
الصورة مختلفة ويؤخر النكاح ونسب فيقول لا ادعى فيما لا ادعى ان يقول الا في النكاح ونسب ادعى فيما لا ادعى ان يقدم احد والمجان عليه
منها على طريق الاستيناف فقال وحلفت الزوج بالاتفاق اذا ادعى عليه زوجة طيلة اقامته لها عليه فيثبت ان كل
الزوج نصف المهر قبل الدخول او كله بعده وكذا حلفت بالاتفاق منكر القود في النفس والادوات فان كل من
دعوى النفس حليف حتى يقر فيقتص منه او حتى يحلف فيطعن من ليس والاكيس ايدوا وان كل فيما دونهما هي النفس
يقتص منه لان طرف كمالا في وقاية النفس يجرى البذل في المال فائدة قطع الخصومة فيجرى في طرف ولا يقطع السارق
بالنكول كما في لان الخصومة شرطية فلا يكون البذل الذي هو ترك الخصومة سببا كما اشار اليه كذا في وقال ان النكول
اقرار في شبهة فيلزم اليه في هو تين وان قال المدعى في بنية حاضرة في اسرار وفي ايسر طلب حلفت الخصم حلفت
الخصم عنده وحلفت عند ابى يوسف في هو تين وقول محمد راجع مضطرب والاول اصح كما في الزيادة وفيه اشارة الى ان
حلفت او قال انهم غيب مسافة اسفر كما في الزايد في فلو حضروا قبلت شهادتهم وان شرط عند تحليفه ان لا يسبح بعد ذلك
شهادته لانه في ان لو كان له بنية عادته حاضرة ولم يقل بذلك كان له ان يحلف كما قال سميت الامة لكن قال شرف
الامة هو اذ لم يكن اذ لم يكن حلفت كاذبا فلم يجر في تحليفه كما في قضاء البنية وكيفيل من انكفيل نفسه اى يؤخذ
من المدعى عليه كغيب نفسه ولان طلبا بخصومة وضع ان يكون الواحدة كغيبا وكغيبا وان عطاه فله ان يطلب اليه بالتفصيل
بنفس الوكيل وان كان المدعى منقولا فله ان يطلب اليه مع ذلك كغيبا بالعين بخصمه كما في كفاية وطهارة شيرازي ان القاضي كغيبه
ولو لم يطلب المدعى وهذا اذا كان المدعى جابلا بخصومة واما اذا كان عالما فله كغيبه القاضي بطلبه كما في الجرم والى انكفله ولو كان
الخصم معروفا وله ادعى حقير من محمد راجع انه لا يجرى بطلان اذا كان معروفا لا يجرى نفسه المدعى شيرازي بطلان كذا في كفاية وطهارة
ايامه مروي عند ابى حنيفة ومكييل الى جيلون القاضي كذا في اربعة اقسام في السارق كما في كفاية وطهارة في الزايد
واما في زماننا فالاول ارفق لانه يحل كل يوم كما في البنية وهو اصح كما في البنية فان في عن عطاه بالتفصيل لانه في ادعى في الزايد
مع الخصم نفسه ايامه حشوا في الزايد في ان تاتى حليف على يد السارق والخصم في الزايد في ان تاتى حليف على يد السارق والخصم في الزايد في ان تاتى حليف على يد السارق
سنة وله ان يطلب منه بولده واجانه فان لراى الى المدعى على اصح كما في القاضي فان في غير شيرازي من المدعى في بنية حاضرة في الزايد في ان تاتى حليف على يد السارق
المدعى من انقضاه التنازع من راجع حليف منهم لان المدعى يحتاج الى طلب الشهود وغيره كما في قضاء البنية وتامه في كفاية وطهارة
بلازم المدعى الخصم لغريب اسافر قد راجع حليف كذا في غير فان اقام بنية والاكيف ويدعى في بنية حاضرة في الزايد في ان تاتى حليف على يد السارق
في لازم كما في البنية لانه غريب فيلزم ان الغريب بالزمن كغيب في الزايد في ان تاتى حليف على يد السارق

اکثر اقتضاة وقال فخر الاسلام ان القاضى يحلف ما براه على من احوال السبب الا ان يفسر المدعى من اى المدعى عليه جواب
 يحلف على احوال فحلف بنبذ المدعى السبب بلا خلاف نظر الى دعوى شفعة باجواز فانه ربما يحلف على سبب الشفعة ۷
 لانه لا يجب الشفعة فان اشترى المدعى عليه اذ كان شاهدا فحلف على احوال ما له قبله شفعة لانه لا يبي ذلک لیس بفسر الشفعة
 فيحلف على سبب ما اشترى ومن اظن ان المدعى عليه قد يفسر بطلان الشفعة بتأخير الطلب لانه لا بد للقاضى من الاضطرار
 والاولى به المدعى عليه لانه تمسك بمعارض سقوط المدعى بالاصل حيث ثبت حقه بالسبب لموجب له من الشراء وكذا
 يحلف على سبب بلا خلاف في دعوى سبب اى فعل لا يتكبر ولا يرتفع برفع اليمين مما يفسر به والاحسن ان يقول الا
 ان يفسر المدعى او لا يتكبر سبب كسب مدعى على سببه عتقه فانه يحلف ما عتقه لانه لا يعود فيقتل بالاعتناق والامر
 لا يشرق بل يقتل والهرب الى دور الحرب كسب سبب نادر الا انه رواية عن ابى يوسف وفي ظاهر الرواية ان يحلف على احوال
 كما في الذخيرة ويدخل في الكافي ما اذنى على حائط غيره او اجري منير با على سطحه او رمى ترايا في ارضه او شق في ارضه نورا
 فانه لا يتكبر فحلف على سبب كما في الاختيار وفي الامتعة والوسيلة والعبد الكافر اذا اذيعا عتقهما يحلف سببهما في
 ظاهر الرواية على احوال ما هي او اذنى احوال لان لم يترك عليها البروة والحاق وسبب وعليه نقض احمد والحاق وابى
 ومن ابى يوسف ان يحلف على سبب وتماسه في الذخيرة وكيف على اعلم اى علم المدعى عليه بالمدعى من ورث شيئا من
 علم ذلک يعلم القاضى او اقرار المدعى او بنية المدعى عليه فادعاه آخر فقال له القاضى بالتد تعلم ان هذا العبد لم يوفيه ابراه
 الى انه لا يحلف وارث الدين قبل وصوله اليه خلافا للخصاف والاول ائتمار وعند الفقهاء وقاضى خان كافي العلم الى انه لو لم يوف
 كونه سيرا فحلف على ائتمار تحقق سببه من كون ائتمار في يده كما في الذخيرة والى انه يحلف على ائتمار لانه اقوى من العلم
 ولو حمل عنه فعلى عليه كسب في هذا الموضع كمال كافي لهما دى ويحلف على ائتمار بالتخفيف اى قطع ما دعى عن المدعى
 ان ومبب فنى له اى المدعى عليه او اشتراه المدعى عليه بلا بنية فم ادعاه المدعى بلا بنية انه لم يوفيه ابراه او اشتريه
 بالتد ليس به بل كمال المدعى وفية رفر الى انه لو وقع المدعى على فعل المدعى عليه من وجبه وعلى فعل غيره من وجبه كما في العقود حلف على
 ائتمار وهذا الشكل لان ائتمار فعل الغير موجب تحلف على العلم واعتبار فعل نفسه على ائتمار يرجع جانب لبدء اداة كزيادة الزجر
 وسنة ثنى من هذا الاصل له وبالعيب فانه لو اشترى عبدا ثم ادعى كسره ففى يد البائع حلف على ائتمار مع انه فعل الغير فحلف على
 فعل الغير لما يكون على العلم اذ قال المدعى عليه لا علم لي فحلف على ائتمار الا ترى انه لو اقر الوكيل بالبائع ان الوكيل قبض الشئ
 وانكره الوكيل حلف الوكيل على ائتمار بالتد قد قبضه الوكيل الكل في الذخيرة والى انه في كل موضع يجب ائتمار على ائتمار فحلف
 القاضى على العلم لا يتبرر وكذا الوكيل لم يتبرر كمال كافي لهما دى وصح فدا يحلف واصلح عنه اى من يحلف كما اذا توجه
 حلف على المدعى عليه فاعطى مثل المدعى او اقل او صاحبه من دعوى حلف على اقل من المدعى فانه يصح ذلک وبسقط ولاية
 الاختلاف بعده ونما يصح صيانة بوضعه قال صلى الله عليه وآله وسلم ذبحوا عن امرئكم باسموكم وقد روى ان عثمان بن عفان

يصح الصلح لانه انما يصح لدفع الخصومة وذو تحقيق في الفاسدة وقال بعضهم انه لا يصح لانه انما يصح لاقتدار المدين المستتر على الخصومة
 وتامه في قضاء الكفاية وذكر في الزايدى انهم قالوا ان الصلح صحيح بعد الفاسدة وهي ما يكون صحيحا بخلاف ابطاله كما اذا ادى على
 ليس عليه فصاحه على بدل معلوم ولذا المدعى حق الاستدراك كما في الخلاصة وغيره والى هذا ذهب بعض المتأخرين الى تنويعه في ما ينبغي للقاضي
 ان يباشره نفسه الا اذا كان وجه القضاء غير مستبين ودعت الخصومة بين يدين في قبيلتين او محرمين فان قوت بين يدين قضى بينهما
 كما في الذخيرة وصرح اصحاب ثبت الملك للمدين في ابدلين وقد ثبت غير الملك للمدعى عليه كوقوع البراءة من الخصام باقرار
 كما اذا ادى عليه بالاقرار بعدى عليه ثم صامه على شئ من اهل النفسه فانه قد صح ذلك بالاتفاق وبغير شرط فلو لم يصح
 ومن سكوت كما اذا ادى عليه وكف فسكت عن الاقرار والاعتراف فصاحه ومع انكار كما اذا ادى ذلك فانه المدعى عليه وانفا
 فصاحه فانه قد صح عندنا حتى قال الامام ابو جعفر ان هذا الصلح يجوز كما في نظم ومن لم يصور لها تزيدي ان الشيطان لم يمل في
 اتيان الهداية وبقضاء في نبي آدم مثل ما عمل من مبال الصلح على الاعتراف كما في النهاية قالوا ان الصلح باقرا كبيع ان وقع
 اصح عن مال من مال شئ اعتبر فيه ما اعتبر في البيع فقيس به الاول لثبته اذا كان احد ابدلين عقار او مكان او وقع
 عليه صلح شليا اخذه الشفع بثلث من ابدل وان كان قريبا اخذه بقيمة بخلاف ما اذا كان ابدلان عقار او فانه لا ثبته في واحد منهما لانها
 ملك المدعى بالاقرار كما في شرح الطحاوي وفيه اختيار استل من لهما من خيار شرط والروية لم يصح في احد ابدلين وتفسيره
 كالباع جهالة ابدل الى الصلح عليه وفيه شها لصحة الصلح على معلوم ولو عن مجهول وبه وجه صحة على مجهول ولو عن معلوم فلا بد من بيان
 الصلح عليه بذكر مقداره فحسب فيما اذ فصاحه على درهم او دينار او فلس لان معاملات الناس تنفي عن بيان المصنفه فيقع على النقد
 والغالب وبذكره مع المصنفه فيما اذ فصاحه على الشئ او شئ من كيل وموزون مما لا حمل له وبذكره مع مكان التسليم فيما لا حمل له وبذكره مع
 والزعم والاحل فيما اذ فصاحه على ثوب وبالاشارة والتعيين فيما اذ فصاح على حيوان كما في الهادي يكن في قاضي خان ان الصلح عليه
 او عنه اذا كان مجهولا وجب الى التسليم نفسه بهالة والا فلا فلو ادى حقا مجهولا من دار فصاحه على حق مجهول من ارض لم يجز ولو ادى
 على ان تبرك كل منها ودعواه جاز ولو ادى حقا مجهولا من دار فصاحه على مال معلوم لمسلم المدعى عليه المدعى لم يجز ولو ادى حقا
 المدعى ودعواه جاز ولو ادى حقا معلوما فصاحه على مجهول كان على هذا التفصيل وما استحق جناية من بعض المدعى في يد المدعى
 عليه رد المدعى اليه حصته اي حصته ما استحق من بعض العوض الى ابدل وفي الكلام ايماء الى انه لو استحق كل المدعى رد المدعى
 كل العوض والى انه لو وقع المدعى شيئا الى ذي اليد واخذ المدعى منه ثم استحق لم يرجع المدعى الى المدعى عليه بما وقع اليه لانه زعم
 انه اخذ حصته وانما وقع اليه لدفع الخصومة كما في الهادي وما استحق منه اي من بعض العوض في يد المدعى وفي بعض النسخ ابدل
 يرجع الى المدعى عليه بخصته من المدعى والمدعى ان يرد الباقي ويرجع بكل المدعى كما لو استحق كل العوض وهذا اذا كان استحق
 لم يجز الصلح فان اجازة وسلم العوض للمدعى رج استحق بقبضته على المدعى عليه كما في شرح الطحاوي والاولى كاجازة ان وقع
 الصلح عن مال منبثقة لوجود معنى الاجارة من تملك المتنازع بموضع فشرط التوقيف اي تعيين مدة الانتفاع فيه

بان اعتبار البديل باجل زائد على المهر اذا اعتبر المهر ساقطا فلم يخبر ان يغير بعض المهر بديل المصالح كما من والاول اصح كما في الاختيار
وقفيه انما ربانة لو ادعت المطلق عليه فصالحا على مال على ان يكتدب نفسها ونبراس المدعى بطل المصالح كما في المحيط ولا يجوز المصالح
عن دعوى حد من المهر ودخلوا اخذوا نيا وسارقا وشارب خمر وسكران وادان يرفع الى المحاكم فصالحه على مال ان لا يغير
اليه بطل المصالح ورد عليه كما في الكرياني وكذا اذا اخذ قاتل المصالح او المصالحه فصالحه الا ان هذه سقطت بالمصالح الواقع قبل الرفع
الى المحاكم بخلاف سائر الحدود وانما بعد الرفع فلا يسقط اسلاما وقية ايجاد الى ان الامام او القاضي او صاحب شارب الخمر على مال
عفا عنه لم يصح ورد الى المالك كما في قاضي خان دلي ان المصالح يجوز عن دعوى التفرقة وقية اختلاف المصالح كما في المصالح عن
القتل وقدر دلي انه لا يصالح واحد عن حق العامة كما اذا صالح عما اشرعه الى طريق نعم للامام ذلك اذا كان فيه
مصلحة المسلمين ويضع ذلك في بيت المال وتماضي في الذخيرة وبطل المصالح كان هو اى ذلك المصالح كبيع في انه ببادلة
لكم بملك من اقرار على الوكيل اذ اليه يرجع حقوق التمسك وهذه المسئلة قد ذكرنا في الوكالة وبطل المصالح ليس من المصالح كبيع في
انه ليس ببادلة لك بملك كما يصالح اى كبذل صلح عن وجهه عند ذكره في الوكالة كما ذكرنا بطل المصالح بانكار على الوكيل
او على بعض دين يدعيه اى ذلك البعض على الموكل لا يهتبط بعض فكان الوكيل غير مختصا فلا عليه الا اذا ضمنه
فحينئذ يواخذ بقدر ضمان وان صالح به عيارجل فمضروبي يغير المصالح عليه وضمن البديل وقال المدعى صالح
فلانا على اني ضامن او صالح وضافت المصالح الى المصالح كما قال له صالح فلانا على اني ضامن المصالح
على اني او عبدي او عيالي كما قال ما حتى من وهو ان على فلان على كذا او اثار الى نقد من الذهب او فضة او غير
سواها فقال على نذر الالف او اعبه او اطلق المصالح من التمسك وقال صاحبك على اني او عبدي او نقد اى سلم البديل
صالح في نذر المصالح بل اجازة المدعى عليه وبطل في اكل على المصالح بل يرجع الى المدعى عليه ولا علاقة بشيء
ان اقرار المدعى عليه وانكاره سواء في اكل وليس كذلك فان في صورة ضمان ان كان المدعى عليه تفرقة وقت على
اجازة والى ان المدعى ان كان مينا او دنيا فهو الا انه ان كان مينا او دنيا فهو الا انه ان كان المدعى عليه بطل المصالح وصار
مشتريا من المدعى وتفرقة المصالح اثار بانه لو صالح باهره نقد المصالح على المدعى عليه وعليه البديل الا ان في صورة ضمان
البديل على المصالح عند الامام المحلوي وذكر شيخ الاسلام انه عليه وعلى المدعى عليه ايضا فيطلب المدعى به بهما شاء اكل في
المحيط وان طلق ولم ينفذ البديل ان اجازة اى المصالح المدعى عليه بلا فاء بخلافه لا يشرع بانه لم يقصد ان يشرع بقاء
للاولى كما تقرر لهم البديل المدعى عليه كما قال بعضهم وقيل صح المصالح على المصالح ولم يوقت الا اذا لم يذكر البديل كما في
الكفاية واللاخير المدعى عليه لم يرد وبطل سواء كان المدعى عليه مينا او دنيا او بطل المصالح اى المدعى عليه على جليل
عليه اى من اقر للمدعى على المدعى عليه بالبيع او الاجارة او تفرقة المصالح او غير ذلك لا يخفى ان المصالح على من اقر المصالح على
بعض المصالح منه فليس فيه تسليم كما من اخذ بعض حقه وحط اى اقطاع وبراءة المصالح من اقره قال المصالح

على ان المصنف لم ينقل في حكم كمين فبما حقه كما طرح في الاكتفاء شعره لانه لا يسلك ولا يشهد ان لاطم نريد به الا ان يخرجهم فيشك كمان في الذخيرة
و هو للعبه فاما كان او به او مكاتب او مستعمي نصفها وهو خسون جلدته وقال لا يكمل احد من سبي لانه حر يدون واقننه ولهدية
وهم الولد كالعبد وان كان الذي حره والاولى ترك هذا الكلام لانه سيذكره قبيل حبش التفرير ولا يحسد سيده عبده واستسه
بلا اقول ان الامام اوصاه بانهم تتم بانه نقصان ماله ولا يتبع ثيابها اي ثياب المرأة لانه خورة وهذا تصريح بما علم كل متقن
الا ان قراي التباس الذي من جلودهم وغيره او كشواي الثوب المكنوس من قطن او صوف او غيره فانها تميز عن الا اذا علم كل
غير ذلك ويستدل المرأة بالستة في كل مكان علم لانه حتر وجاز في الرجم المحقر الى اسرة او يصدر له ماله لانه ربما اضطرب فكشف اجوده
وفيه ثمار بان كلامه من المحقر تركه من كمان في المحيط وذكر في المداية ان المحقر من لا يحفر له لانه لا يمان في التشهير وهذا تصريح بما علم
ولا جمع بين جلده ورجله في المحسن عند صاحب المطاير وغيره من جلدته ثم يجمع ولا بين جلده ونفسي اي اخراج من جلده في غير المحسن
وقال لثامني جلده مائة ونفسي سنة ولما ان بعد في الابتداء الا لا يدا باللسان ثم نخرج بحبس في البيوت ثم نخرج بجلده مائة ونفسي سنة
البكر بالبكر اي في حد زني رجل لم تخرج باهرة لم تخرج وجلده ورجل في الثيب بالثيب ثم نخرج بجلده مائة في كل من ثم نخرج وتوفر
الحكم بالرجم في المحسن و بجلده في غيره كما في الكافي الا سياسة اي مصلحة المسلمين في تغريب الاحد اذ فيه يجوز سياسة جميع بين الحسد
والنفسي كالنفسي فقط لانه نفسي عمره فمضرن ايجاج من الهذية الى البصرة وهو غلام مبيع الوجه فهاق بالنساء وامن لا يوجب النفسي
الا انه فعله سياسة فانه قال ما ذنبني يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك انما الذنب اني شئت لا اخرجك من كمان في لكشف وغيره
توفيه ثمارة الى ان سياسة لا تقيم بالزنا بل يجوز في كل ثمانية والاربع في فيه الى الامام على ما في الكافي كقوله يتبع تبههم منه فثارت به عنة
وان لم يحكم بكفره كما في التمهيد و سياسة مصدر راس الواو الى الرعية اي امرهم ونهاهم كما في القاموس وغيره فالسياسة مستعمل مخلو
باثنا و هم الى طريق النجى في الدنيا والآخرة فهي من الانبياء على خاصة و امامته في ظاهرهم وبالشتم ومن سلاطين الملوك على كل من
في ظاهرهم وغيره ومن العلماء في خاصة في باطنهم لا غير كما في المفردات وغيره ورجل المريض المحسن في حال ولا بجلده لم يضر
غير المحسن الا بعد البصر اي اعمه فانه يحسن المريض حتى يبرأ فيجلده فبما ثارة الى انه اذا كان مريضاً في لباس من يبرأ بجلده عليه طيلة الكافي في
والى انه لا بجلده في آخره و البراءة بعد من ثقلت كمان في شرح المطاوي والى انه لو كان خفيف ثقلته وثقت عليه الملاك حرجه خفيفاً مقدار ثقل
كما في التمهيد وذكر في حشر التاويلات انه حينئذ يجر في حد الزنا ونحوه ان يجمع الا واطمة بمرارة واحدة بحيث يهله به كل واحد منها
و يجمع كمال بعد المصنع اي وضع الولد ان كان له من الاب والجد والعم فانه يمانه عن الملاك في شدة جواربانه لا تحسن كمال هذا او ثبت بالاقرار
فان ثبت بالبينة ثبوت شاة المهر وان قالت بكل فان قالت انها بذاك حبست بنتين ثم حبست كمان في الاختيار و بجلده بعد التقاس كمال
ساعة او اكثر لانها مرفقة ولانها تفرق من ثلث خيانتها في طهارة فلو كفي بالمريض يانه و كالحق كالصحة حتى لا يضره و جاعل
كما في المحيط و يبرأ اي يمنع احد عن الوطى بالشيعة اي بسبب الشبهة هم من لا يشبهه وهي بابن الحرام و كالحق و خطا و هو باب كمان
نخلة الادب و يبرأ في الكافي من انما ايش بالشايت و ليس بثابت والا و في ما فسر المحسن في القاموس وغيره انما التباس هو الزنا

كل من اراد ان يبيع سكر ولا يبيع فيه كما في التمر تاشي والى انه لا يبيع سكر البين عند الشينين خطا فالحمد لله كما في الخزنة والاول الصبح
كما في قاضي خان وبالشان في بيعي نفاذ الزمان كما في الشاية وقد مر منه في الاشارة والى انه لا يبيع سكر بمحصل من نحو الاثيون في
البحر اشيا رفي متن البرزوي وقلت انه مسكرهم لا و قد اقر الماخوذ به ابي بشير بآخر او شيند مرة واحدة عندهما و قد مر في
مجلسه بندي بوضوح والاول الصبح كما في المصنوعات صاحبها ابي عاقلا فلو اقر بسكر ان لم يبيع وان وجد منه سكر آخر لانه
بطل قرار السكران باحد دو النجاسة عند تعالي بعد من يقرر على كلام كما في قاضي خان وغيره وانما ترك في الوقاية في
القيس لان في التهمة وغيره ان السكران كالعصا في اقراره وفعال الا في الردة فانه لو اردت لم ين امره او شهد به است
بشرب آخر او شيند السكر بجلال ان فلو شهد به انسا لم يبيع كما مر وفيه ما والى انه لو شهد به بما بالسكر من آخر والاخر بالسكر من
البنيد او احد بهما بالسكر والاخر بالقرط لم يبيع فلو شهد به انسا لهما القاضى عن يمينه آخر فان كل سكر يبيى بما يجازي ثم كفيتم بشرب
ثم عن زمانه ثم عن مكانه لاقبال الاكره والتقدم وكونه في دار الحرب فاذا بينا ذلك من ابي الشاربي حتى يقال عن بعد انما كما
قاضي خان وعلم في كل من حوزة الاقرار و الشهادة شرب مضاد الى القاضى في القول اى شرب ذلك آخر او شيند طوعا
اى شرب طوعا فلو شرب بالاكراه او لشرب لم يملك مقدار ما يروى في سكر لم يبيد لان ذلك السكر باه مباح وقالوا لو شرب بقداره و زيادة
و لم يبيد كما في حالة الاخذنا ثم الاكره لم يثبت الا بحد فلو شهد عليه بالشرب فقال اى شربا عليه لم يرتفع بحد عنه كما في قاضي خان
يبيد الماخوذ بالبرج او السكر مع الاقرار ومع الشهادة فيمنع شرط البرج او السكر مع كل منهما عند الشينين اما عند محمد فلا فيمنع شرط البرج مع الا
والاول الصبح كما في المصنوعات وفيه ثمانية الى انه لا يبيع الماخوذ بالبرج مع السكر بالاشهاد بالشرب كما سبكه وفي الخزنة انه لا يبيد
انه من قر بالشرب وشهد عليه لم يبيد بل انما يبيد كما انما يبيد قاضي خان واما بنو شعير المجهول المتعلق في شرب الى ان يبيد وخالصه عند
للماهم والاولاة وفيه ثمانية عنده كما في المخطوطات قاضي خان في رستاق وفيه وثلاثة وائمة اسما جدي على ما قال شرفنا الائمة المكي في المنة
وقال انه يشرب الى انه لو شرب اكلال ثم دخل الحرم لم يبيد او اكل الى الحرم لم يبيد لانه قد شرب اكلال اذا شرب في الحرم فانه قد شرب كما
الحدادى وشينى منه الاخرى فانه لم يبيد وشهد عليه وثار به بشاره معهوده تكون قرارا وكذا الذي فانه لا يبيد الا بعد التعذر عند
ويجوز عند ابي يوسف بن الاصل الشرب بالسكر كذا الطريقة فانه لو وجب عليه حد قبل ان يبيد او اقيم عليه الاصل الشرب كما لو شرب في حال رديته كما
قاضي خان صاحبها فلو شهد على السكران لم يبيد حتى يبيد السكر فيمنع من ان يبيد السكر بالاشهاد بالبرج بل الاقرار ولا شهادة فان
استكثر اكل الشرب على ان يبيد فوجد منه اربعة آخر او مجرد التفتي فانه قد شرب لائن طوع او مجرد السكر لانه قد سكر من ارباب وفيه ثمانية
على انه لا يبيد بحد الاقرار بالشرب او السكر كما في قاضي خان ولا يبيد الشهادة لكن بحد البرج على ما قال علاء الدين جاني كما في المنة بحد
السكر لانه فسق كما في قصاص الجحد و بحد الاقرار كما في الجحد بحد الشهادة على ما قال ابو يوسف في الصغير التبرجاني وقال نجم الائمة لو افند
السكر ان توجد منه اربعة لم يبيد لكنه يفر ولا يفر التفرير الى نوال السكر كما في القينة ولو شرب ابنيد بلا سكر غير كما في قاضي خان
ولا يبيد ان يرجع عن الاقرار بالشرب بصحة الرجوع عن حقوق الله تعالى من شهد به اى يجب شئ موجب حد يبيد

مقتادهم بولته يعني انهم يمكفون في الصحاح وشعر عامياني قريبا من امامهم وذلك اشهاد خبر اوزار والاسناد وما جازم على مقتضى
 فلا حاجة الى حذف مضاف كما ظن وفيه اشعار بان التاخير للستر مانع القبول لما فيه من تهيئة النفس بالتاخير وانما قال قريبا لان
 امامه لانه لو كان بعيدا منه بان كان في موضع لا يكون فيه قاض او كان لهم عرض او مانع آخر لم يرد كما يمنع اتفاقهم قبول الشهادة
 يمنع تمام احد بان يهرب بعد اقامته بعضهم فلو انهم اتفقوا في التاخير لكان في الذخيرة الا في قذف فانه لم يرد لانه لم يمكن من الشهادة
 الا بعد الدعوى فيعزى بالتاخير وفي الاكتفاء اشعار بان اتفاقهم مانع لقبول الشهادة في احد الشرب والزنا وكذا في السرقة فان
 لاشهاد ان يشهد قبل الدعوى لاجل عيب السارق والى ان يحسب السارق منه ففى التاخير ثمته الا انها معتبرة في ضمان فبقضى به
 لا بالقطع كما قال وضمن من ضمان او تضمنين السرقة بالنصب او ارفع اى السارق وان اقر به اى بعد مقتادهم و
 لو قريبا من امامه ولو حقا لكان في ضمان في الاقرار غير معتبرة اذا الانسان لا يعاوى نفسه وهو اى اتقادهم للشر
 بزوال المصح عند الشك في بعض شهر عند مخرج اعتبار ايسار احمد وذلك في المضمرات وذكر قاضي خان في بعض شهر من
 وقت الشرب في ظاهرها رواية وانما اعتبر الزوال لان الازالة بالمعاجزة غير مانعة للحكم في الذخيرة ولغيره اى الشرب كالزنا
 والقذف والسرقة بمعنى شهر اذا لم يكن بينه وبين القاضي هذه المسافة على ما روى عن الائمة الثلاثة بمعنى شهر وعنده
 منقوض الى راي الامام كما في المضمرات وعنده سنة وعنده ايام كما في الخزنة وعن مخرج ثلثة ايام كما في المحيط وذكر في نظم
 التقادير قد عشرين يوما من وقت الوجوب الى وقت الاستعداد والاول صح كما في المضمرات وان شهد برئى اى شهد اربعة بزازات
 وهى اى لثنية غالبة حد الزاني ولم ينظر حضور الزانية كما في العكس لعدم شرط الدعوى لثبوت الزنا وفيه اشعار بان لو اقر الزنا
 وهى غالبة حد كما في المحيط وان شهد بسرقة من غائب لا يحيد بالقطع لان الشهادة على السرقة بشهادة بلكا سرقة للسرقة
 منه وذلك يقبل بلا دعوى وفيه ايماء الى انه لو اقر بسرقة من غائب قطع وبذلك استهان وفي القدر وري انه ينظر حضور السرقة
 ويطلب بها عند خلافه لابي يوسف ح كما في المحيط ووصف حد السجدة اى جلده للزنا والقذف والشرب فلا يرد بالاصح
 من القطع والقتل للسرقة وقطع الطريق وكفى حد واحد لثبات كثيرة اشبه بنفسها كما اذا رثى مرارا او شرب مرارا او سرق مرارا
 او قذف واحد او اكثر بجملة واحدة او اكثر مرارا فانه يحد واحد لكل نوع لحصول الزنا جاز به وكذلك لو اقيم على القاذورات
 وسعوى وسوطا قذف آخر لم يغير الاسوطا واحد المتدخل ونحو ذلك فاذا اختلفت بنفسها كما اذا رثى وقذف وشرب وسرق
 بسبب لكل هذه فلو جمع ذلك مع قتل بداسي القذف ثم قتل سقط الباقى كما في الاختيار وعن مخرج او ضرب بعض احد في الخمر
 ثم شرب او رثى باخرى لم يغير حد مستقبل كما في المحيط واكثر التفسير الذى هو بالسوط فانه قد يكون غيره كما ياني وهو في الاصل
 المنع ولم يفرق للمعنى الشربى المراد عمدا وعلى علم من تعريف احد ان التعريف عقوبة مقدرة مقامه تعالى او بعد عقوبته باليسب
 حد من المعاصى بالفعل كما بين في بعضه في احوال متفرقا واما قولى بعضه بين هنا فمقتضى وطشون وسوطا اى ضربا بالسوط عنده واما
 عند ابي يوسف ثلثة وسعوى وفيه ثلثة وسعوى وحقول محمد من ضرب عن ابي يوسف ح لو اى القاضي عزى بانه

والقطع فلو اقتطع عن ذلك يوم لقطع نقصان العين قطع لانه منهن على سارق فكانه فاعلم بخلاف ما اتقص للسرق فانه لا يقطع
لانه غير منهن عليه وعن محمد انه يقطع وذكر الطحاوي ان المهر يوم الاخذ وعن محمد بن لو اخذ نصف دينار قيمته عشرة قطع ولو اقل
لا والمتبادر ان يكون الاخذ بمرة فلو اخرج من الخزانة من عشرة قطع فخل فيه وكل لم يقطع مضروبة فلو اخذت اربعة عشر
وقيمة اقل لم يقطع فيقوم باخر تقدير من يقطع بالشك ولا يتقويم واحد وبعض من القومين مملوكا فلو قطع باخر تقدير
او اقطع مضروبة بالدعوى ثم ادى منوعا عن وصول يد الغير اليه وهو في الاصل الجوز في الخزانة اى موضع حصين بلا
متنازع فيه مملوكا ومهر فلو قطع باخذ الاثني بجملة بئال غير ولا بالاخذ من ليد والقيمة وميت المال بمكان اى بسبب موضع
معد حفظ الاموال كاله ورود الكاكين والكنائس والنجام والهندوق والمذهب ان حرز كل شئ معتبر كخزينة حتى لا يقطع به
لو لم يقطع بغير سبب من سبب شخص كخزينة فلو قطع بالاخذ من لصي والنجون ولا باخذ شاة او بقرة
او غيره من مرغى معمارى ولا باخذ المال من نائم او اجملة تحت راسه او غيره اما اذا وضع بين يديه ثم نام ففيه خلاف
شروط القطع يكون المال متقوما وان لا يكون متاح الاصل وقفا فلو ان لا يتسارع اليه لفساد وان يكون يد السارق منه صحيحة
فلا قطع بالاخذ من سارق وسائر الكس في آثار السائل حاط المحيط بكل ذلك من المسائل فان اقر المالك بها اى اسرقه طائفا
كما هو المتبادر فلو اقر كذا كان باطلا ومن المتأخرين من افتى بجملة وسيل ضرب بغير كفا في خزنة المفتين وسيل الحسن عنه
قال بالقطع الحزم لا يظهر اعظم لكن في الواقات لا يفتى به لانه خلاف الشرع وفي التجنيس عن عصام بن ابي اسلم عن
سارق اتي به وهو منكسر فقال عليه يمين فقال لا يسرق ويدين بالوسط فحاضر به عشرة حتى اقر فاني بالسرقة فقال
سيان اتمار ايت جوارا شبه بالعدل من هذا مرة عند جهادهم في ثوبين عند ابي يوسف سرح وهذه الرجوع اليها كما في الكافي
او شهد به رجلان عدلان فلم تقبل شهادتهما او شهد به رجلان عدلان فلم تقبل شهادتهما او شهد به رجلان عدلان فلم تقبل شهادتهما
كما في المحيط وغيره وسالهما اى وجب على الامام انما ان يسلل اليه وانشاء ما به اى اسرقه انتزع عن نحو الغصب
والسرقة الكبرى وكيفية اى لان الاخذ فلو يكون بالقطع كما اذا دخل يده في الدار واخرج المتاع ومتى اى لان التقادم
مانع اقطع اذا ثبت بالبينية دون الاقرار كما ذكره المصنف قبله ولذا اطلق فيها فلا عليه كما ظن واين اى فانه لا قطع
بالاخذ في دار الحرب والبنى وكلم سرق لانه لا قطع بالانصاب اذا كان السارق منه فالباع من مجلس القضاء كما في المحيط فلا اطلاق
لا يخلو عن شئ ومن سرق احتراز عن الاخذ من سارق ذو يرحم محرم ونحوه ويؤاخذ اى بين المقر والاشهاد جميعا
قطع سارق بده سوا كان المقر وغيره من الكسبة فان قر بها ثم هرب ان كان في قوره لا يقطع مصحة الرجوع عنه بخلاف ما اذا شهد
ثم هرب فانه يقطع في قوره ولو اقر عدلان بغير ثبوتهم فقال حدتها هو مالى لم يقطع واحد منها كما في المحيط وان شارك في الاخذ
اى ما فوق الواحد وحساب كل انتم القيمة على السوا وقد نص صاحب من عشرة دراهم مضروبة قطعوا اى قطع الامام ذلك كجمع
وان اخذ بعضهم دون كلهم بوجود الاخذ من الكل معنى فانهم معاونون فان صاحب كالا اقل من ذلك لم يقطع وفيه ما الى ان لو سرق

و مال سيدة من بيت سيدة و سيدة من بيت سيدة و لم يذكر ولا شتر اكل لا تغيب لانه مجاز بلا قوت كماله و من بيت
 عرس السيد و زوج سيدة و مكاتبه و عبده الماذون و مال ضيفه من بيت ضيفه من ارضه اذن
 بال دخول في بيت آخر فانه في القطع رد اتيان كافي الحيا و فيه ما رايته لا فخر من بيت غير الماذون في قطع بالاتفاق و لو اعتمد
 ما ياتي من قوله بيت اذن مكان جائز و مضمون اى غيبته لان فيه نصيبا و لا يخفى ان لانه ان كان من العسكر فالمنفعة دخل في
 مال الشتر و لا يخفى ان العانة و مال اخذه من جملة ما كان له حافظا له و هذا اذا اخذه منه سارا و اما اذا اخذه به ليل فانه من جملة ما
 امر بحفظه كافي الضمات و قد شاع بان له عتقا و ان من اقول ان محام في بعض الاماكن لا يملكها كافي الاختيار و انما حصل محام عتقا في هذا و قد
 لان في السيرة لو اخذه من محام و لم يملكه حافظا له فانه من محام و لم يقطع عنه محام في محامه و من بيت اذن لانه في قوله
 لا اقلل الخبز فلو اخذه من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه فيه لان المسجد انما يصير حرزا باحفاظه و لو اخذه من الحانوت و انما نهارا
 فذلك لك و اما ليل فانه قطع الا اذا اقيم الدخول فيه من الليل فانه لم يقطع لوجود الاذن كافي للاختيار و لا يقطع ان
 اخذه و لم يخرج من الدار لان مال الملك قائم و الدار متين و الحانوت و نحو ذلك كان حرزا بنفسه و لم يقطع عنه
 ارتفاع المنزل لا اسكته و لا انفي ذات القاصه كافي الكرماني و ان اخذه و مال اى على من هو خارج من الدار و من
 لان لا اخذه لم يوجب نهارا و هذا عنده و اما عنده فانه يقطع الدخول الاول و جميع كافي الضمات و من ابي يوسف راج ان له و قد راج
 به فيها فلا قطع على الاخذ و به قد كثر من المشايخ كافي الذخيرة و ان دخل به من الباب و شتر في بيت و اخذ فانه قطع
 بالاتفاق و عن ابي يوسف راج انه يقطع كافي النظم و فيه ايماء الى انه لو دخل فيه و وضعه عند الباب او الشتر ثم خرج و خذه
 قطع و فيه اختلاف المشايخ كافي الذخيرة و الى انه لو اخذه من ابلح الاسفل قطع و بالاتفاق و قد امكن الاعلى و فيه
 خص الا فاقطع عند العانة كافي النظم و ان طرقة اى شق بابيه الدار خارجة من كم غير زان خارجة و لو فعل الا
 يكون الصرة من خارج الكم متصلة بوح لم يقطع بالطول الا اذا لم يخرج على الثاني اما ان يكون من اخل الكم فلا يقطع بطولها
 اذا دخل باطلا و دخل به في الكم و اخذه فانه قطع كما اذا كان العرة خارجة غير مبطنة و دخل به في الكم و اخذه فانه قطع و لو كان
 مربوطا على ظاهره و لم يقطع بالطول لانه اخذه من الحرز و هذا كافي و على هذا الوجه الرباط و ان لم يقطع لان الدار خارج الكم و على سبيل
 ان يقطع بكل حال لان الحرز بالكم او صاحبه و ان سرق اى اخذه جملها بالجم و الحسن و ليس له و يبيع اكل من القطار بالكمسرى و ان
 المقطورة و المقرب بعضها الى بعض على نسق احد كافي القاموس و جملها بالجم و المسيرة اى هو القوم من المتاع و انما يقطع
 لكونه و ان لم يكن من قطار كما اشير اليه في المحيط و غيره من الطر ان لاسن فتمتيم الطرف على جملها ايضا على ان لا اصل الشتر اكل
 في القيد و انما لم يقطع و ان وجد السائق او القامد او الراكب لان كلا منهم قاطع مسافة او ناقص متاع لا حافظ و قطع بسارقين
 او غيره ان حفظه به اى حفظ المسروق من الجيران لا بل في كل من المتاع ما كلفه و فيه ايماء الى انه لو سرق شاة او بقرة او دابة
 من المرعى و مع الراعي من حفظه قطع و الا فلا و به انفى كثير من المشايخ و الى انه لو اخذه متاعا من بيت السوق ليل و عنده

حافظ قطع و الا فاجل ان كان الحزب بالمكان فانه يقطع بالخذوان لم يكن مع حافظ في المحيط او فاهم انما حفظ عليه
اي مع السروق من الحمل او غيره فان عليه يحكي المصاحبة كما في القاموس وغيره فانما هو المصنف وغيره من قبله او غيره
ففيه اشعار بان السماع بحيزه باللفظ في حال ثبوته سواء جاز تحت ربه او غيره او بين يديه و هو الصحيح قبل ان ينام ويهين به
لم يقطع كما في المضمرات فلا يخلص في الصحراء او المسجد او الطريق وهذه مستانه فهو مخزوف في البقال ان السماع اذ كان بحيزه
قطع وعن محرر لو كان عليه فانه او رواه او منقطع لم يقطع وكذا لو سرق من ثمنه حليا كما في المحيط او ان شق الحمل
اي جاز على الارض او على ظهر جبل اخذ منه شيئا اي اخرج منه بيده ثمنه عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشئ بنفسه ثم
اخذ لم يقطع لان الاخر اخرج عن الحزب شرط او ان اوصل بيده او شيئا آخر تعلق بالسماع في حقه وقولكم اذ لم يقطع
واخذ منه او اخرج من مخرج مصورة اي حجرة وار فيها مقاصير اليه حتمها اي لو اخرج السارق من ثمنه زل اكره
في كل منها ساكن على حدة كالمدرسة الخفاق والاشاعات الى صحن بركة الدار التي يتفقون بفتح السماع لانه اخرج من حيزه او كل
مقصورة حرزا و سرق وانج صاحب مقصورة منها من صاحب مقصورة اخرى الى مقصورة و ان لم يخرج اليها
بجلائل ما اذا سرق صاحب بيت من بيت و اصغيرة في كل منها ساكن فانه لا يقطع ما لم يخرج من الدار او دخل السارق
حرزا و القلي شيئا منه في نحو الطريق كصحن الدار وغيره ثم خرج واخذ ذلك الشيء لانه ما يخرج صاحب الحزب بعد ذلك
الي انه لو اخذ غيره قبل ان يخرج او بعده لم يقطع خلافا لافرح كما في النظم او حمله على نحو حارسا قد و اخرج لان حيزه لانه
للسوق وفيه ستر الى انه لو اقبل في نرقوس في الحزب فخرج واخذ من الخارج لم يقطع وان لم يكن في الحزب لم يقطع فانه
اخذ من المشايخ كما في المحيط او الى انه لو وقف على طائر فطار الى بيته لم يقطع كما لو اطلع دينار فخرج كما في الخلاصة وغيره الى
لو خرج من الحزب ثم اكل لم يقطع كذا لو حمل على كلب فخرج به لاسقه والى انه لو دخل مرطبا وترك باب مفتوحا فخرج الدابة بنفسه
بها من بسكة لم يقطع ان صاحب حتى خرجت فان كانت ثورا او قال شئ من شئ يقطع ان قال يوش يوش لم يقطع فان كانت
حمارا او قال يوش يوش و ان قال يوش لم يقطع كما في النظم ثم خرج في كنفه فاقطع يوش يوش السارق اي المني من فاكه
لم يقطع في المرة الاولى بالاجماع و طائفة مشعر بان المني لو كانت ثورا او قطعت الدابة فطقت و طائفة بالرواية عن البيهقي صاحب
لم يقطع من زرع يفتح الزاد و سكران من جوارح و حية لم يقطع في المني و هو بالان لم يقطع الدابة ان كان جوارح خنزير
لهذا لا يقطع في الحزب ولو لم يولد يوش السارق كما جاز الحزب و مقيد كما في آخره ان يوش يوش يوش يوش يوش يوش يوش
من كلب يوش يوش و الى السرق و هذا كله اذ كان اليد المني جوارح فان كانت دابة او قطعت قطع الرجل اليسرى و لا كما في الرواية
فان عاود الى حذو سرقا لم يقطع او راعيا لا يقطع اليد اليسرى و لا الرجل اليمنى في اشعاره بانه يشترط لكل من قطع
واليد اليمنى كل من اليد اليسرى و الرجل اليمنى صحيح فلو كانت احداهما مقطوعة او شللا او مقطوعة جوارح اليد او مقطوعة
الايمن او الاصبعين او ثلثة في رواية سوى الاربعة و بالرجل عرج لا يقطع الشئ لم يقطع لغيره فليس

بطشاً او شيئا كما في الاختيار واليه يشير في شرح الطحاوي لكن في المحيط بشرط في قطع اليد اليمنى ان يكون اليسرى والرجل اليمنى
صحيحين فلو قطع اليسرى لم يقطع اليمنى ولو قطع الرجل اليمنى سقط القطع لكل من قطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمنى لانه لا ينفوت جابر
المنفوت بطشاً بل يغزر آتسارنا على ما قال بعض المشايخ كما في الكافي او غيرهما كما في الاختيار ثم يبين في قوله حتى يذهب ووجه
التوبة منقوطة الى راي الامام وقيل منته الى ان يلبس ثياباً صالحة في ذمته وقيل يحبس سنة وقيل الى ان يموت كما في الكفاية
وللاهم ان يقتله سياسته كما في المختار وشطر السرقه الثابتة بالافراد والشهادة خصوصاً ان المال ليس له حكم كالاب
والوصي والوكيل ومتولى الوقت او خصوصته ذوي اليد بالتقنين حافظ اي ذوي يد ائمن او ضامن كالمووع والمستصير
والمتاجر والمضارب والمستضع وشحوه من الغاصب والمضارب على سبيلهم اشراراً ويعقد فاسد فبما في منه الرأين فانه
لا يجاهم الرأين الا بعد قضاء الدين واحترز بما حفظ عن سارق فانه لو سرق منه لم يقطع بجهوده واحده ولو مالكا لا يقطع
بجهوده فالا في خصوصه بجهوده وهي بذلك ويداناً كيد اودع ويدينان كيد بجهوده على اسبوع في الاختيار ولو قطع
من مال ان يقي في يد سارق او غيره بالشر او نحوه او الى مالكا لانه لم يزل عن ملكه ويرجع على السارق من ملكه بما دفعه اليه
والا يبق بان ملك او تهلك الا فيمن سارق ولا يملك السارق منه فحين سارق وعنه انه لو تهلك ضمن وعن محمد بن
انه ضمن وبانه لا تضام ولو تهلك غيره ضمن ويرجع بما دفع على السارق وفي المتن ان كلما سرقه فاسد فبما في منه الرأين فانه
فلا يقطع لم يفسد كما اذا قال مالكا انما ضامته لم يقطع كما في المحيط في شرح في السرقه الكبرى فقال ابو بصير لم يقطع
وهو سلم او ذي حرا وعبد قطع الطريق على معصوم اي زجر المارة من سلم او ذي في حرا او داراً على سبيل السرقه فضاء
دون القرى والاعمار ولا بينهما وقد اظهر المذاهب في يوسف ان من قطع الطريق من اجم على اقل من سيرة السرقه
المصر ليلاد عليه الفتوى ومما اشتهر لفتاوى المفسدين كما في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان هذا في زمانهم وانما في زمانهم
قطع الطريق في القرى والاعمار وعن ابي يوسف من اجم في اجم او بين القرى فان كان به صاحب سحره وان كان غيره فلا الا اذا كان
بالليل وانما قال معصوم شهادة الى انه لو كان واحداً لم يقطع لانه لم يكن للمارة قاصداً وحده ولو امرأة وعن محمد بن لو كان فيهم امرأة فمهر
اقيم احد عليهما وونهم وعن ابي يوسف من ان عليهم احد وونهم وعن ابي يوسف من ان عليهم احد على احد كما قال محمد بن وفي القدر في
صاحبنا انه لا حد على امرأة كما لا حد على ابي وونهم وذي رحم محرر من المارة وان بشره ولا على من كان جدهم منه فبما في منه الرأين فانه
كونهم كلهم كفيلين جنبيين في شبهة ذرية كما في الذخيرة وغيره فالاطلاق لا يخلو عن شيء يتعلق بمجاز فان لم يقطع المارة من الطريق
كما في الكفاية وقطع الطريق لخصوص كما في القاموس في جمع قطع كطلاب طالب انما قال على معصوم لانه لو قطع على سائر
اختلاف في وجوب حده ولما دارنه لو قطع بعض المارة على بعض لم يحد او الطريق في قطعهم كما في الاختيار وغيره فاعذرهم المعصوم
القاطع قبل اخذ مال المعصوم منه وقبل قتل عزر جس حتى يوجب ويغير سائر اصحاب عليه ويموت لانه خوف معصوماً وفي
قاضي خان عز وجل في جليله وقيل ان الامام لا يزال بطليبه حتى يخرج من دار اسلام كما في الاختيار وان اخذ قاطع المال

ونصيب كل من انطلق فصد ياب من ثمنه وراهم في طاهر الرواية وشرين ورسا في رواية الحسن كما في النظرية قطع يده ورجله
من خلاف اى يده اليمنى ورجله اليسرى بلا قتل ثم رد المال ان بقي او لا لم ينس في انهاء شعار بان هذا الحكم فياخذ قبل التوبة
فلو تاب قبل ان ياخذ و سقط عنه الحد لكن لقي حتى بعد من المال و انقصا من كفا في الاختيار و في الاخذ فمالي انهم لو لم ياخذوا اياهم
و دلوهم يلزم ان يتبعهم فان اخذوا مال حركان ان يتبعهم وان غاب الا اذا استملكوه وان قتلوا احداهم يتبعهم الا اذا حضر وتيسر
الحيط وغيره وان قتل القاطع حصوا بلا اخذ مال منه قتل حده اى سياسته لا قصاصا ولنه لم يثبت الى عضوا الاولياء لانه
حق الله تعالى وان قتل معه اى مع اخذ المال قتل بلا قطع وعنه ان يقطع وبعد القتل يدفع الى ابيه حتى يرفقه او صلب
بان يوزن شبة في الارض ثم يربط عليها شبة اخرى فيضع قدسية على تلك الشبة ويربط من اعلاه شبة اخرى ويربط عليها يده ثم
يلعن بالرجح تحت يده اليسرى وشرك الرجح حتى يموت بكمافي المنعرات او قطع اليد والرجل من خلاف ثم قتل او صلب
عنده واما عند ما يقتل او صلب ولا يقطع وعن ابي يوسف شرح لا يترك لصلب النفس وعن ابي حنيفة رجع ان لا امام ان يقتل
ثم يصلب ثم في طاهر الرواية تترك على الشبة ثلثة ايام ثم ينجل بينه وبين ابيه حتى يدفنوا بغير الناس بهيمة و من ابي يوسف رجع ان
يترك حتى يقطع فرفقه اذا اخذ قبل التوبة و رد المال طهره فان رد المال لم يحد لكن يدفع الى اولياء القاتل ليقبلوه قصاصا او يصالحوه
واما اذا تاب ولم يرد المال فقه قتل حده وقيل لم يحد بل دفع الى اولياء كفا في المحيط وغيره واما ختم على ذلك اشارة الى ختم
والشروع فان في قتل قطاع الطريق هلاكى اسافر على اسير

كتاب الجهاد

عقب بالسرقعة اشمال كل على يقتل ترقيا الى اعلى فان قتال الكفار عظم اجرا وهو في الجنة بدل ما في الفس من يقولون انهم
كما قال ابن الاثير وغيره وفي اشرية قتال الكفار ونحوه من ضرهم ونهب اموالهم وهدم معا بدتهم وكسر صناعاتهم وغيره وادبروا ابناء
في تقوية الدين حتى قتال الكفار باليد والرجل الذين خرجت الكفار لا كما بعد الاقرار والباغين فاللام للحد على ما هو الاصل والاكثر ان
قدسوه بالسيرة جمع اسيرة اعم من اسير كفا في لا يخرج نفقات الى اشرية ثم غلبت في اشرية على طريفة المسلمين في حاله مع الكافرة
والباغين وغيرهما واما ارباب الجهاد في الاضمار الى الاضمار فقال الجهاد فرض عين بشرط القدرة على القتال
والصلاح والازد والراحة وغيره كما في قاضي خان وغيره وحكمه ان يلزم كل احد اقامته ولا يقط باو البعض فالمنع فرض كل
بشرطه ان يحجم الكفار المذكورون على دارين ودار الاسلام اى اتوا اليها بقتل النفس المسلمين في ذرارهم و اموالهم فان علم من غير
منهم وقدر و اعلى ومنهم فاجبا وفرض عين في حقه ومن بعدهم فرض كفاية فندب في حقه الا اذا اخرج الاقربون او كاسلوا فانه
فرض عين في حقه ايضا ثم دفع الى ان يفرض على اهل الشرق والغرب جميعا فمن قام بسقط عنه ومن لم يقيم بلا عذر انهم
فاجبا وقيل اعلم بالنفس لم يجب على احد فان الانسان لم يجتأب باالم علم به وبعد العلم وجب على هذا الترتيب وكفى ان يكون
الخبر فاستقام وعبد الكما اشير اليه في الذخيرة والمحيط والمعنى وغيره وانما في ثمانين واما في الاية انما يصح :

ثم لموضع خمسة ثم قتلوا قتلوا ثم لهداية به في غير الاشهر الحرم في جميع الاوقات والاماكن في الحرم كما في الكوفة في جميع كل مسلم حتى المرأة
والجهد بلا اذن من الزوج وسيد لان هذا الفرض واجب وفرض كفاية اي فرض كل كانت وتقيم له وان كان فرضا على كل احد
بطريق البدلية بعد ائتمار المسلمين وقال بعض المشايخ ان الجهاد قبل الهجوم واجب وقيل تطوع وبصريح الاول فيجب على الامام
ان يجهز مسرعة الى دار الحرب كل سنة مرة او مرتين وعلى الرعية العانة الا اذا اخذ اخراج فان لم يجهز كان كل الاثم عليه وهذا اذا غلبت
طاعة الله وكافهم والا فلا يساح قتالهم بخلاف الامم بالعرف كما في الزاهد في الاطلاق مشقة يجوز الا ائتمار به في الاشهر الحرم واحد فرد
سرو وجب وودو القعدة وودو الحجة والحرم وان كان الفضل بان يصير اية في غير الكوفة قاضي خان ثم يشير الى حكمه فقال ان قيام
اي تعصب ليعرض من المسلمين العالمين به سقط عن الباقين اي باقي هؤلاء المسلمين في الاثمة بعض منهم ائتمار اي جميع المسلمين
العالمين به سواء كانوا كل المسلمين شرقا وغربا وبعضهم وفيه رفر الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين به بطريق البدل
وقيل انه فرض على بعض غير معين والاول المختار لانه لو وجب على بعض كان الاثم بعضا بهما وواحد مقبول والى انه في غير محييت
لا يجب على احد وجب على كل احد ومحيت يجب على بعض دون بعض فان كل طائفة من المسلمين ان غيرهم قد فعلوا سقطوا
عن الكل وان لم يجهز منهم ان لا يقوم به احد وان كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وان كل بعض ان غيرهم ائتمار به وكن آخره
ان الغير ائتمار به وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لان الواجب بهما منوط بطن الكفاية لان جميع العلم بفعل الغير وحده في
امثال ذلك في غير هذه التكليف به يؤدى الى اخرج وتماه في نتائج يعقون والى انه لم يجب على اجماع به وما في حواشي الكفاية
للاضطرار في ان يجب عليه ايضا فمخالف للثمة اولات لا يفرض على جميع لانه غير مكلف كالمجنون وعبد لان من ائتمار
مقدم على فرض الكفاية وفيه شعار بانه لا يخرج الولد الى الجهاد بلا اذن احد الوالدين وكذا المديون بلا اذن الدين كما في
العلم وامرأة حرة سواء كان لها زوج او لا لان من قرنا الى قد معاورة وفي الجهاد قد شئت شي من ذلك لا محالة كما في الحظ
فلا يخص بالزوجة كما طن واعمال ومقتضى بضم الميم فتح العيين اي لذي ائتمار والد اواسع اي لذي قطع يده لعدم القدرة على
الجهاد وفيه شعار بان من جرحه بسبب من الاسباب لم يفرض عليه كما يشير اليه في الاختيار واعلم ان من مات هذا الباعث فمعه الامام
والدارين فالامام من الملة اهل محل العقد ونفذ حكمه فيهم خوفا وقهر فلا يصير اماما لا بغيره كما في النظم وغيره ودار الاسلام ما يجري فيه
حكم الامم المسلمين ودار الحرب ما يجري فيه امور رئيس الكافر كما في الكفاية وذكر في الزاهد انما غلب فيه من المسلمين كانوا فيه من غير
ما كانوا فيه من الكافرين لا خلافت ان اخرجهم بغيره ودار الاسلام باجر بعض الاحكام الاسلام فيما دارا يصير ودار الحرب بغيره ودار الاسلام بغيره
احدا اجر الاحكام كفر ائتمار بان حكم الاحكام لا يرجعون الى قضاة المسلمين كما في الجيرة والثاني الاتصال بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما
بلدة من بلاد الاسلام لمدمر منها والثالث زوال الامان الاول في طهر ميث مسلم او ذي فيما آمنه الامان كفا راد طهر في الامان الثاني
كان المسلم باسلامه ولله في عقد الذمة قبل سبيل الكفرة وعندما لا يشترط الا شرط الاول وقال شيخ الاسلام والايجابي ان
الدار كونه بدار الاسلام ببقاء حكم واحد فيما كان في اعداى وفيه خلاصا ان يجعل هذه البلاد ودار الاسلام المسلمين في ان كانت

شهر الحرام يفتدي نفسه بالامان واما من ذكركم كما هو واجب فذلك المؤمن اذا علم ان ذكركم شريفا فان لم يعلم ذلك لم يوجب له غير حمله عند ان في دفع العقوبة كما في الحائط ونحوها امان الذمعي المستعين بالمسلمين لانه متمم وكذا امان اسير وناجر مسكين معصم اى وقت كونها معاصيين للمسلمين فيكون طرفا لصحة كفاية فان لم يسمع صفة في كلامهم وكذا امان من اسلم نفسه اى في دارهم ولم يجر بها جبرا لينا وكذا امان مجبى عاقل ولو لم يرتقا وعقد مجبورين عن القتال وصح امانها عند محمد بن وخطب قولا ابي يوسف بن وفيه شعار بانهم صحت امانها ما دونين واذ ابلغنا في العبد وانا الصبي فقد خلت فيه ولم يسمع عنه العاتية كما في الاختيار لكن الاصح ان يصح اتفاقا كما في المداية وغيره واما من مجنون لانه شرط الصحة الا ان يكون المؤمن محتجا مجابا في سبب الكفار كما في الاختيار بشارة اخره عن الصبي لان اقتراح الصبي العاقل بالمسلم حسن من اقتراح المجنون فقد مر

على الصبي ليس باحسن كما نحن

فصل في المنهم وقسمه ما فتح من البلاد وعشوة كفتحة اسم الجهاد والعهود والفتن اسير اى قهره من اعداء اذا اسلم اليه فانه عسكر واما اذا اسلموا فانه بالماخر خارجي او عسري قسمه اى المفتوح المقابل للقسمه بينهم الا ما هم بين الجيش اى جيشنا الفاتحين وحينئذ يكون نفس البلاد وعشوة وفيه شعار بانهم يسترقق نساؤهم وذراريهم وبيع الجسد والنفوس تقسيم الباقي بينهم وسياتي بالتبصيل للقتال و اقرار عليه اى من عليهم تملك السارق والفساد والذرية والاسواق وغيرها على رؤسهم وخمس اى على رؤسهم كما فعله عمر بن الخطاب قالوا الاول اولى عند حاجتهم والفتن في عند عدهما وخيرة لهم في الزمان الثاني فانهم يعملون باسم كفاية الاختيار وفيه شعار بانهم جاز ان تقسم لكل الا لار فتى جعله بانه لا يوقف على ما تامله بعد كفاية في المقتدر وفي الاختيار اى اولى ان لا يجوز ان من عليهم بقايمهم ويقسم ارضهم وسائر اموالهم ولا الرقاب والاراضي تقسم سائر الاموال الا اذا وقع ابيهم من بقولات ما يقسم لهم الرضا فانه حينئذ يجوز ولا يكره كما في الجهاد وغيره وفيه الامام في حق الاسرى يبيع ثمة قتل الامام الاسرى الذين باعهم من ايمانهم واد كانوا من الحرب او اخرج وفيه شعار بانهم لا يقتل النساء والذرية بل يسترققون أنفسهم المسلمين كما في الفتنة وغيره والامام في الاسر لا يهدى اى اسرى كائنين منهم نفع مطلق على قسم او قرض ليس من جهنم العائد في شيء كما نحن والاسير لا يخذل ولا يهدى ولا يجر ولا يبيع ولا يبيع الا اسرى بنتج الفتنة وسكون ايمان وعلى الاسارى بينهم الفتنة ونحوها كما في القاموس لكن لا يبيع منهم الا غير ما ذكره الرضى وغيره من الجهاديين فليس يبيع كفاية او استرققهم اى الاسرى المتكلمين منهم قسم كما ذكر او تركهم احرار الا ما ياتي من مشرك العرب والمسلمين وقسمه اى ما رى حصارا لنا عليهم من اجرة وطراخ فان الذمة اى والاسير والامان وفي اهل الذمة له فخرهم في عهد المسلمين واما من كماله بالامان وقدره ان لم يسمع ليو اهل ذمة لنا ونفخ فيهم اى لم يجر طلاق في الاسرى بلا شيء من الاسترقاق والذمة ونفخ فيهم اى طلاقهم ببدل هو المال وهو الاجور في المشركين ولا باس في اسير كفاية في المداية وقال محمد بن لابس: اذا كان كفاية لا يجر منه النسل كالتبذير اتفاقا كما في الاختيار واما اسيرهم واذ لا يجوز عنه ولا يجوز عنه ما والاولى كما في الزاد لكن في الجهاد لا يجوز في ما هو الرواية عنه انه يجوز وفي الاختيار قالوا ان كفاية لا يجوز عنه بل يوجب اسيرهم ويوجب

مطلقا عند محمد و نفی روهم فی دار جهنم ای در الحرب بعد من والقدار بما فيه من تقوية الكفار و انما عقب بها إشارة الى ان
 الشئ ليس مجردا من والقدار و طلاقهم من كلين و قسمه معتمده ای لا يجوز قسمة الغنيمة في دار الحرب و هو المشهور من ذهب اصحابنا
 لانهم لا يملكونها قبل الا حراز عن ابی یوسف صرح الامتياز ان القسمة كما في المصنفات و قيل كبره كراهية تحريم عندهما و كراهية غيره من المصنفين
 كما في الهداية و كما حصل ان القسمة ان كان هو الامام او كان في القسمة عن جهتها و فاختلاف في الكراهية و الا ففی انفرادنا و علی ان
 الملك بالاسيلا و الا حراز كما في الكراهية الا اید اعما ای قسمة ایداع بان لم يكن الامام باكمل الغنيمة فادعها الغنائم لغيره و ما
 الى دار الاسلام باجمع قسمة ما غنم و لا يجزى على ذلك في رواية ران لم يكن لهم باكمل فخرج و اخرج و قيل في المحيط انه قسمة بينهم حتى
 كلت كل في مثل نصيبه على قاتل و المروء بالکسرین المتماثلین باخذته و قيل المتماثل بعد المتماثلین و يقرب منهم و هو في الأصل
 الناصر كما قال ابن لا غير و هو الذي يرسل الى الجيش لينزله و ان في الأصل ما يزداد الشئ و كغيره كقصة ای حق الهدى و الامام
 قسمة ای في دار الحرب كقاتل فيه ای شاربها من له في استحقاق القسمة و في حكم المروء من مرض منهم او صار مجردا قبل شهود القسمة
 او من اسكنهم فخرج لهم و لو بعد الا حراز قبل القسمة كما في قاضي خان فلو فتح بلد من بلادهم او حراز منهم بدارنا و قسمه في دارهم
 اوجب في ما غنم منهم و لم يشار لهم كما في الاختيار و قوله ثم يشير الى انه لو قاتلهم في دارنا المتماثلين المستعینين لالمد و سقه بعد القتال
 كما في المحيط لا يشبه المتماثل سوقي ای رجل فسوب ای سوقي العسكر لهم لقاتل فانه لا شئ له فيه لانه تاجر فان قاتل فكان لقاتل
 و فيه اياد الى انه لو قاتل امرأة و ارجع خدته الزوج او عبد خدته المولى و لم يقاتل ليس له شئ كما في الاختيار و لا من مات
 سنا قبل قسمة الغنم بقرينة قوله ثم ای في دار الحرب فلا يجوز شيئا من الغنم و اما من مات بعد ما غنم فيورث بل خلاف كما في المحيط و غير
 و يورث قسطه من غنم من مات و لو قبل القسمة منها ای في دار الاسلام لتحقيق سبب الملك منها بخلاف ثم الا ان
 كلامه لا يتخلو عن تسامح و حل من مواعده كما ای العسكر ان اسلام و تعلقه كمناسم و غير ارجع و عبيد هم دون ابيهم ثم ای سفي
 دار الحرب طعامهم كالخمر و السم و الزيت و انما كونه مطلقا و يصل و اسكره و غير ذلك مما يוכל عادة للتعيش فان الطعام لغة ما يוכל
 عادة للتعيش اما مقصودا و لا صلاح الغير و الشاة مطبوخة مأكولة و ان لم يمسر اكلمها الا بالبيع كالبر و الشعير و اللحم و اما ما ثبت فيها
 من الادوية فان كان له قيمة لا يباح الانتفاع به و لا قيباح و الشرب كالطعام و لم يذكره لظهوره و خلقت كالسمن و الزيت
 و غيرهما باكله الدواب و لا باس بان يعلقها البر اذا لم يوجد الشعير لان كلما ربح الانتفاع به بجهة بباح الانتفاع به بجهة اخرى
 و هو من كالسمن و الزيت للاكل و الاستعمال بخلاف مثل و بن الخبيث فانه لم يוכל لكن جاز الانتفاع به للاحراق و حطب
 كالخشب و القصب و غيرهما مما لا حراق فان كان بعد الاستحاذة فصاع و له قيمة لا يباح احراقه و سلع و متاع و دواب مما هو
 حادثة ای بذلك الطعام و غيره فان لاصل الاشتراك في التقييد فلا يباح اخذ المأكول و الشرب و غيرهما الا مقدارا يحتاج اليه و
 اذا استعمل لصلاح و نحوه يرد الى انهم يوافقونهم الامام عن الانتفاع بذلك لانه اذا سألهم لا يباح ذلك انهم يدل على انه
 غير محتاج اليه و يجوز ان يكون التقييد في يدها الى اصلاح لانه اقرب و الانتفاع به بتقييد بالاحتياج بالتفاق الروايات الا انه

منه اولي ولا شئ من الخس فيهم لانهم سقط بوجهه صلى الله تعالى عليه وسلم ولقيهم فخرهم كما قال عامة العلماء انهم واكثر من قال
بعض اصحابنا انهم فروى القزويني سقط بوجهه وقال بعضهم انه سقط بوجهه واما من قال انهم فروى القزويني فانه لا يفتتح كلامه
تبركا وقال ابو حنيفة البرقي ومجاهد وعطاء بن سحابة انه لما رآه البسيت اخبرهم واتفق اصحابنا ان جعلوا الله تعالى عليه وسلم
سقط بوجهه كسهم بعضي وهو الذي يتما من اسن فيهم قبل ان يسقطوا لئلا ياتي الله اخذهم صلى الله تعالى عليه وسلم
ونما قال الله تعالى وانشروا نساءكم من شئ فان الله خسه ولما روى القزويني واما ما كان في ابن سبيل انهم
انهم بانهم كافي فيهم وقيل فيهم فاعار ما لا اسي بهنهم خمس اى اخذ منهم خمس الباقى للغير لاسن لا منسوبة كذا
لا قوة له بانه للغير عن اداة اسود به او لاجتماعه له من الانصار ولا اذن له من الامام فانه لا تخمس يكون لكل له لانه لم يدخل فيهم
لا عزرا له من بل لاكتساب الدنيا والكلام شير الى انه لو اعادوا واحد بلا اذن له قوة خمس ونه عند جيفه خرج خلافا لابي يوسف خرج بها
على اختلاف ان اقل لسهرة واحد او تسعة كما في التبايع والى انه لو اعادوا واحد او اثنان يا ذن بلا قوة خمس في المشهور لا تخرج
الامام لغيره بلا اذن كما في الهداية لكر في لغيره لو اعادوا ثلثة او اقل لم تخمس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف خرج انه لم تخمس الا
او اربعة تسعة وفي التفرع انهم قالوا لا تخمس عند الا بلا اذن او الجماعة وتخمس عند ما بالاشيخين ولو بلا اذن وعلم ان الاغارة في الار
سرعة عدد وانفس ثم قيل لا نسب كما في الاساس لانه يشترط التسون وقد سكر كما في الغرب وقيل بالفتح جميع مانع كما قال ابن اثير
ويجب للامام على باقى قاضى فان وغيره ان قيل وقت القتال اباح تحريكه عليه فلو قيل ان قيل من ارباح قتله كما في
غيره فانه لم يستحق القتل كما في الظهير وفيه إشارة الى انه يجوز التفصيل قبل القتال بالطريق الاول الى انه لا يجوز بعده لكن بعد
القتل لانه لا يفرق حتى انما ينزل الى اية يجوز في خمس لا معنى فان خمس المحتاج والى انه لا ينقل يوم الفتح اذ فيه الجلال حتى انغير
ولا يشي ان يطلق التفصيل بلا استثناء ويوم الفتح لكن ان يطلق فالتفصيل له وهو يقتضي لغة الزيادة ثم سميت انتمية لانها زائدة على
محلالة هذه الامة فان انما لم يكن جلا لا على سائر الامم وفي الشريعة لا تخمس به الامم بعض النسخ كما في المحيط وغيره ثم اشار الى تفسيره
فتاى فيجعل الاحد مثلاً شيئا زائدا على خمسة من انتمية بان يقول مثلاً من قتل قتيلا او جارا بسيروا به وبه او غيره من الاموال فله سلبه
او بعضه او كله وفيه إشارة الى انه يقطع حتى باقى النسخين بالتفصيل لكن لم يكسب لم يثبت الامم الا حراز عند جهاد اما عند محرم فقد ثبت بغيره
التفصيل فلو قال من سلب جارية فمى له فاصابها او سلب رجل فله وطبها او ابغيا في دارهم عند جهاد خلافا لمحمد كذا في الكافي والى انه
لا يشي ان ينقل جميع الماخوذ لان فيه قطع حتى انما يقطع قالوا انه هو الاول فان فعله مع سرقة جاز له ان يكون له في ذلك كذا
الاختیار والى انه لو لم يملك بان يقول من قتل قتيلا فله ان يقتله الامم كان له ان ينقل استحصانا عملا بالعموم بخلاف اقياس كما قال احمد
نكلم فقتل ثمان كان لقتلها استحصانا لا قياسا كما في المحيط وغيره كما سلب جميعا فلا تخمس الا ان يقول فله سلبه بعد خمس فانه
يخمس وكذلك ان جعل له المبيع او انصف او اثلث مطلقا لم تخمس الا ان يقول فله المبيع بعد خمس كما في الاختيار وغيره وقيل
نحوه اى سلب كما في الجرين والاراق والياب والاسير وفيه فركب في السلب يقتضي بمعنى السلب اى ما يخرج من الانسان وغيره

فبما انهم في القيمة جميعا كما في المحيط وغيره وعبد لهم اي الامم الحرة في الجهاد واما في الجهاد واما في الجهاد واما في الجهاد
عشق العبد في الامم التي لا تولى على نفسه واحرز بدرا واما في الجهاد واما في الجهاد واما في الجهاد
وفي غير اشرار بان ولاء يكون كافر في دارهم فلو جازنا مسلما ثم جاز عبيدة مسلما او كافرا كان عبد الله كما في المحيط واما في الجهاد واما في الجهاد
على دارنا فاسر حرب عبد الله مسلما ثم كاتبه او دبره ثم ظننا عليهم فانه عتق كما في قاضي خان كعبه سلم او دمي شراة كافر مستان
هنا اي في دارنا واولئك في دارهم فانه عتق عند خلافا لهما وفيه اشارة الى انه لو باعه احرار من تاجران او ظننا عليهم كان فيهم
وفيما عندنا كما في المحيط والاشهر من اننا جازنا ثم لم نهم واما لهم لانه دخل بابان فالتعرض غير الا اذا اخذ ملكهم ماله او اخذ
غيره عليه اي الملك فانه تيسر من جازنا ثم لا نهم فنفذوا الامم وفي قيد التاجر اشارة الى انه يباح التعرض بدرا لاسيما وان المملوك طوعا
كما في اية واما اخرجه التاجر من دارهم بطريق التعرض بدرا لملكه بالاسيلا لملكه حرانا لانه جعله بالغد حتى لو كانت جارية كره واما
للشترى كما للبائع بخلاف ما اذا اشترى شرا فاسد فانه لا يكره وطيبه الا للبائع فيقتصد في به لانه ملك خبيث سبيله ذلك و
لا يكون من التامين جزي من الاقامة ههنا حتى دارنا ثم لفسر الاطلاع علينا وقيل اي قال الامم له اي لخرى ان قلت ههنا
سنة ثم خرج عليه كسب الجهرية اي المال الذي يوضع على الندي وهي فعله من الجهرية كانه خريت وكفت عن قتله وهي باخراج وخرج اكرار
وقد ثبت ذلك بالكتاب واما في الجاهل وقا وقع عن الجهرية في ذلك تقرير الكافر على اعظم الجهرية وهو الكفر فهو دونه ووجه
الى الاسلام باحسن الجاهل وهو ان يكون بين المسلمين فيرى حاسن الاسلام فيسلم مع وقع شرة في الحال فان اقام ههنا سنة
وقيل له ذلك فهو قوي وفيه اشارة الى شرط القول والمدة قصيرة ومساكدا عليه كلام الكافي وغيره لكن في كلامه بسبب واما
على انه صار ذيبا بجهل واقامة سنة وفي قاضي خان لانه يضر مدة على قدر رايه والى ان احرار في استام من لم يعبر ذيبا بنفسه فزوج الذينة
كما في بعض نسخ الهداية قبيل باب النفقات واما في بعض نسخ الهداية ففسر لانه من هو لنا نحن كما في الهداية
وغيره واما في الكتابية المستامه قصيرة فمئة نفس تزوج الذي كما في خامته لكتب ثم اشار الى بعض احكامه فقال لا يترك الذي
ان يرجع الى دارهم بعد اقامته سنة ولما كان احرار على غير بن اشار الى الاول منها فقال ولا يغير جهرية ونعت بصالح لان في التغير
ترك الوفا بالعهد فلا يتعدى بالتغير كما لا يتغير بالوضع على بنى قلب من لمضا عفة وعلى بنى نجران من اكمل قلبه ولد من جاريته ههنا
ولد فادعيه معا وكبر الولد فهو بينهما في خمسة من هذا ونصف من ذلك كما في اسراجية وكذا لو مات الابوان جازما او مات
احدهما في خمسة من جهرية الا في كافي انهم ثم اشار الى المنزلة الثاني فقال واما في عطفوا على صيغة الجهرية كقولهم واقرروا على
الامم لهم يوضع على كتابي يهودي او نصراني او صابني فانه اخذ الدين من التوراة والابن جميعا عند بعض النسخ ومن التوراة
والنور عند آخرين ولا يوضع على صابني عند جاز لانه ليس من اهل الكتاب كما في قاضي خان وعلى نحو في حكم اهل
الكتاب الا في المناكحة واكل البهيم ووشى اي عابد وشن وهو ماله صورة كصورة الاثني مملوكة من جواهر الارض والحجارة
او خشب واهنهم صورة بلا خبث كما قال ابن الاثير محكي هو خلاص العربي وان كان فصيحاً بخلان الايجي فانه الذي في لسانه

عندما افصح بالحق وان كان غير مكاني في الغريب وفيه اشعار بان يوضح الطريقة على العربي والعجمي من الكتابي والجوسي وسنة
الاكتفاء وشارة الى انه لا يوضح على المبتدع ولا يسترق وان كان كافرا لكن يباح قتله اذا ظهر بدعته ولم يرجع عن ذلك
وتقبل توبته وقال بعضهم لا تقبل توبة الاباحية ولا جميعية ولا مفرطة ولا زناوية من خلاصة وقال بعضهم ان تاب المبتدع قبل الاخذ
والاظهار تقبل وان تاب بعد ما لا تقبل كما هو قياس قول بعضه من كذا في التمهيد اسامي وقال الكرخي وغيره ان المبتدع
الغير الداعي كالكتابي ان لم يكن بدعته كفا او الا يقتل كما لم يرد وقيل انه كسافق زناة صلى الله تعالى عليه وسلم كذا في الجواهر
طرحناه اي غني ذلك بذكر الثالث في اكثر سنة وكذا في المتوسط والفقير كما في البضرات لكل سنة ثمانية واربعون
وربما يوضع على المتوسط منهم نصفها اي اربعة وعشرون وعلى فقيرتهم كسب ربهما اي اثني عشر والاحسن ان
يقال وتوسط نصفها وبقية ربها وفيه اشارة الى ان الفقير هو الذي يعيش بكسب يده في كل يوم فلو فضل عن قوته وتوبت
عيا له اخذ سنة الرجوع والا فلا اقل ان فقير من لا حاجة له الى كسب لانه في حال والفرق ان المتوسط يحتاج الى كسبه
بعض الاوقات بخلاف الغني وهذا قول عيسى بن ابيان كما في المحيط وقيل الفقير المحترف والمتوسط من له مال ويعمل بنفسه
من له مال ويعمل باخره وقيل الفقير من له اقل ما عني درهم والمتوسط من له الزائد عليه الى اربعمائة والغني من له الزائد عليها
وقيل الفقير كسب والمتوسط من له نصيب والغني من له عشرة آلاف درهم وقيل الفقير من له اقل من نصيب والمتوسط
من له الزائد عليه الى عشرة آلاف والغني من له الزائد عليها كما في النظم والصح في معرفة هؤلاء وعرف كل بلد وفيه فقه المالك
فقير او متوسط او غني في تلك البلد فوكذا كذا في الكفاي وهو المختار كما في الاختيار لا يوضح على وشي عربي غريب
الى عربي احسن منه لانه انما الله اقاموا ابو ادوي او المدين فثبيل لا ارباب فان ظهر عليه اي غلبا اسلمون على هذا الوجه
فقط لانه وعشر سنة اي اقل من المرأة من هذه الملائكة فشي كشي ما اخذ من اموال الكفار وادكان غنيمة او جزية او مال صلوات
والاخر من طاعت على وشي فيكون فقير بما بعده كما هو الاصل فالمعنى لا يوضح على امرته فان ظهر عليه فطلقه وعشره فشي كما سفي
عاشه المبتدع او الباطن ان الوجه تاجر الفقير ويدخل فيه الزنديق اي المحدث لم يظن الكفر ان كان في الاصل مسلما والا فحين
عليه البنية كما في التمهيد وقال بعضهم ان المحدث اذا اظهر الفسخ يقول امام الوقت فكالمرتد وان لم يظهر فكالباغي وقال بعضهم انه
مطلقا كالمترد وقال بعضهم انه كالباغي ولا خلاف في وجوب قتال من لا يستتاب عنه لان وضع المظالم لا يقتضيه واذا قال
الوجه فترجى قتلوا الزنديق وان قال تبت وانا مواله ودرية فشي لا اهل الاسلام وقامه في الجواهر فلا يقتل شهابي من ذلك
الوحي والمترد الا الاسلام او اهل البيت فانهما اظهر فانهما بالحق في ايدى الله تعالى عليه وسلم واما المرتد فلا يفر بعد طاعة على محاسن الاسلام
ولا يفر في ان كونه في جرك قوله ولا على وشي ولا مرتد كان خسر ولا على ربها اي عابد من انصار في الاشياط الناس اي يتنزلهم
ويتنزلهم في الدنيا ويترك الملائكة في جهنم لاشفاق حتى ان منهم من سجن نفسه ونسج سلسله في حقه وغير ذلك من انواع التعذيب وعن
ابن حنبل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في رجل يبيع نفسه كسافي الكفاي في كسب في قاضي خان انه لا يوضح

منه ومنه على ان يادى على الاول كما في قاضي خان وكتفاؤه اياما الى انهم سقوا من اعمار افوا حش والربوا والهمز اسير واطنا سير
والغناء كل اسيرهم لان هذه الاشياء كبر في جميع الاديان ولا يكونون من اطار بيع الطر واطنير كما في الاختيار ومير الكون
اي وجب تنبيه عن اسلم لانه وجب تعليم اسلم وتغيير الذمى كما في الاختيار في زير اى لباسه فلا يلبس ما يخص باهل الذمى ولا يحكم كادوا
والامامة بل فيم اخشناس الكرياس عليه على صدره كالنساء كما في المحيط ومير في مركبه وسرحه اى سرح مركبه بحدت اخشان
والا يميز انتشار الضمير وسلاحه فلا يركب الذمى خيل لان كونه عز وجل لانه حال كاجه كاستحانة الامام بهم في الذب
عن المسلمين وفيه إشارة الى انه لا ينع عن كوسب اسرار لان ركوبه ذل ولا ينع لانه يتجه اطوار والبزودن كاطار وقالوا الا لا
ان لا يركبوا الا اسودرة كالمريض واذ اركبوا فاني لو افي مجامع المسلمين كما في التمر تاشي ولا يحل بسلامح اى لا يستعمله ولا يركب
فان فيه غرة وتغير الذمى بالشد فوق ثياب المستبج بضم الكاف وبالجميم هو ما يشد على وسطه من علامته بهامتا عن اسلم
وفيغنى ان لا يكون رقبته بحيث لا يقع عليه البصر الا بدقيق النظر وان يكون من اصفوف او اشعر وان لا يجعل له حلقه يشده
كما يشد اسلم لمنطقه بل يعاينه على ايمان واشمال كما في المحيط ويستج انصاري قلنسوة سوداء من الجبد وتزار من صفوف
يجعل ذكاب شريط غليظ مشدود على وسطه والامامة والزوار من الاربعين فنية تمنع عنه كما في قاضي خان ويركب على
سرج كالكاف في اية فيكون قروبس سرحه مثل مقدم الاكاف وقال بعض المشايخ يكون على مقدمه شئ من خشب
كالرانة والاول اصح لانه اوفق الرواية اجماع كما في المحيط وميرت نساء بهم عن نساء المسلمين في الطرق والحمام
فيتمشون في ثيابه الطرقي والمسلمات في وسطه ويعلمن انهن من مخالفة لادار المسلمين ويعلم اى يجعل علامته على ووجهم
للمسلمة فيقفن اى سائل لهم عند عطائهم كما هو العادة وكما هو الكلام مشعر بان لا يفتي بعلامته بل بعلامتين وثلاث وفيه
اختلاف وقال بعضهم انه يكفي بعلامته واحدة اما على الراس كالقلنسوة الطويلة المضروبة واما على الوسط كالسبيج واما على الرجل
كنعل سخا فضا وقال بعضهم لا بد من ثلث لان التمييز لا يعمل بوحدة الاحالة وقال ان النصراني يفتي بعلامته واهيودى بملابسه
والجوسى بثلث وراى حسن ان يكتفى الكل بثلث كما قال شيخ الاسلام وذكر الحاكم ان كان الدار طرية كفتي بعلامته وان كان
فتية فلا بد من اثلث كما في المحيط والمقصود التمييز على وجهه فيلزم من ثلثه التفتيم والتميز فيكتفى في كل بلدة بما تعارفه اياه من اعلامه
وتما في تفرقاته واما التمر تاشي ومصرف الجرحية واطراح لا يكثر كما في الشاهير والافى انهم وقاضي خان ومصرف
ما اتحد منهم اى من الكفار واما انوا من اهل الذمة واهل الحرب بلا حرب كمدتهم الى الامام وصدة بنى تغلب وطل بنى خزان
وعشرهم من وصدقه عشر الذمى صما كخبر البند اجمع مع طرية شيخ ابيهم والامام واهيودى فقهه الى الاسلام والمسلمين كمدتهم
اى مثل جماعة من الجاهدين الذين ينظرون موضع الخافه الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب فسد انهم حفظ موضع ليس له اسلام
وفي الاصل السد بالضم والفتح التوثيق وقيل بالضم ما كان خلقه وبالفتح ما كان صنعه والفتح بالفتح وسكون الغين اجماع موضع الخافه
من فروع البلدة ان كما في القاموس وفيه اشعار بانهم يعرفون الى جماعة يحفظون الطريق في دار الاسلام عن المعصومين مثل ناسجه

وحوض ورباط وبنيا وجسر الكسرة الفتح والفتوة كما في القاموس وفي باني على الماء للعبور والجسر بالعبور والنهر وغيره بينا كان في غير
 كما في المغرب وغيره وبنو بنو علي اضافة بناء مرج على ما ذكره المصنف من انه ما يتخذ من نحو خشب فيرفع والفتوة ما يتخذ من نحو
 الاجر فلا يرفع وهذا موافق لما في شرب قاضي خان وفيه خل فيه كرى انما عظام غير ملوك كالنيل وجون ورزق في نصيب
 العلماء وما يكفي للمفسرين والمحدثين ولا غير كما في الكبرى واخراته وفيها قال الامام للمهدى والرزق بالكسرة سم من الرزق
 بالفتح مما ينتفع به كما في القاموس وقال الرغب الرزق يقال للعطاء اجرى دنيو يا كان او دنيو لا نصيب ولما يصل الى اجون
 وتنفذ به وتماه ياتي في المعاملة والعمال بالنعم والتشديد جمع العمال يؤخذ في قول امير جل في ماله وملكه وعمله كما قال
 ابن الاثير فيدخل فيه المذكر والو اعطى بحق وعلم كما في النهاية وكذا الوالي وطالب العلم والنجيب والقاضي والمفتي والعلم باجر
 كما في المصنفات وذكر في النظم وقاضي خان ان الفقهاء والعلماء والقاضي والامام والمؤذن من اهل الاخرى حصة لنفسه
 وصحابه وليسوا منهم عند غيرهم والمقاتلة اي الجاهدين في سبيل الله فالتماثل باعتراف الجماعة ولا شك انهم كالعلماء واولاد
 في اعمال فالتخصيص لا يثبت وفيه تيمم اي اولاد العلماء واولاد العمال والمقاتلة لانه لو لم يعرف لهم الاكتمال لكانت لهم حصة
 الى اعمال المسلمين والمقاتلة وان كانت اقرب الا ان جمعية فقهاء في عندنا هرا والاحسن تقديمه لانه يعرف لهم اولاد كما في التفسير
 وفي الكافي شعار بان يعرف الى غيرهم كما عوان اعمال وفي الرزق بانه لا يحل لهم منها الا مقدر ما يكفيهم فان قصر سلطان
 في ذلك كان عليه الاثم واثم الظلم كما في شرح الطحاوي والاطلاق شعور بصرهم ان كانوا غنيا وليس كذلك
 فانه ليس لا غنيا نصيب من بيت المال الا القاضي والناظر وحكم القرآن والفقهاء كما في التمهيد لما فرغ من بيان احكام الشريعة
 والذم في شرع في المرتبة قربا الى الاعلى فقال ومن ارتدى ترك كلمة الاسلام ونعوز احياءه باقتدافه فمفعول مطلق كسور اية
 عرض كل يوم عليه الاسلام وان لم يرضه ذلك وفي النوادر عن اصحابنا انه اذا ذكر منه ضرب بامر جائم جلس على
 ان يظهر توبته وشنوعه وانما قال عرض وهو يجب لما سياتي على انه قد كثر مثله في كلامهم منها في الحديث انه لا بد من عرض
 الاسلام عليه ثم قال وهو يجب غير واجب لانه يبلغه الدعوة وفيه ايام الى ان اليهودي اذا نصر او بالعكس لم يمسح على
 الاسلام كما اذا نكح احدهما فان الكفر كلمة واحدة كما في الحقائق وغيره وكشف شبهته التي وضعت له في الاسلام قال
 آتمهل بعد العرض للتفكر جلس مرتبة ثالثة ايام لانها مدة ايلاد العذر وفيه شعار بانه لو ابي عن الاسلام بعد العرض لم يمسح
 قتل في الحال في ظاهر الرواية وعن الشيخين يستحب ان يميل بلا استئصال لرجاء الاسلام وقال علي رضي الله عنه
 عنه لان يهدي الله بك رجلا واحدا خير من ان يقتل باين اشرق والمغرب كما في الكرماني فان تاب بعد الايمان
 بكلمة الشهادة فيها نعمت وانما لم يذكر الكلمة وقد ذكر في الجسود والاصحاح وغيره لان ذلك ظاهر معلوم الا تبينه
 قتل وجوب التركة الاسلام كما في حديث البخاري وفيه شعار بانه لو تاب نبي من الانبياء عليهم الصلوة والسلام قبل توبته
 كما في شرح الطحاوي وغيره لكان في شفاء القاضي عن اصحابنا وغيرهم من انه اذهب الحققة ان توبته لم تقبل وقيل بالاجتماع

وهي اي التوبة بالتبصر والافتعال عن كل دين سوى الاسلام لانه لا دين له حتى يكلف بالتبصر عنه وفيه اشعار
بانه لو قال الكافر لا اله الا الله محمد رسول الله لصار مسلما كما في الروضة ولا يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات اذا علم انه الاسلام
ما قال الشيخ الجليل ويشترط معرفته به على التمسك عليه وسلم دون معرفته اسم الله وحجته على ما قال عيني الائمة كما في المنة او بالتبصر
عما يقتل اليه من الاديان تبرأ حقيقيا كما قال المكتابي لا اله الا الله محمد رسول الله وتبرأت عن ديني او حكيا كما انكر روثه فانه
رجوع منه الى الاسلام كما في التوبة وفيه اشعار بانه لو تكلم بما هو كفر ثم اتى بكلمة الشهادة على وجه العادة بلا رجوع عما قال
لم يرتفع كفره وهو اختار كما في التوبة وغيره وقوله اي التمسك قبل العرض اي عرض الاسلام عليه تركه بكم كما
بلا ضمان ودية على القاتل لان لا تدينه اذ ينجى بقتل ويؤول ملكه اي المرتبة بالردة عن حاله ولا سقوطه الى ان يبين
حاله لانه بيت حكما والموت يزيل الملك عن الحي وانه عنده وهو صحيح كما في التوبة واما عند ما فلا يزال لانه كلفه يحتاج
فان سلم عا وملكه اليه كما كان لانه صار كالحى ولو جابه الله تعالى بمتا كان الحكم كذلك لانه خلاف اعتقاد كما في التوبة
وان مات او قتل او طلق بدارهم وحكم به اي حكم القاضي بالحق تحقيق بداره عن ثلث ماله وام ولد له عن كله
وحل دينه بل عليه فانه اذ في الحال كسب اسلامه اي حصل من سعيه حال كونه مسلما لو اشره لمسلم اي سلم
كان وارثا له وقت موته حقيقة او حكما سواء كان موجودا وقت الردة او لا كما اذا علق بعد ما من امة مسلمة على ما قاله الروضة
محمد عن ابي حنيفة راجع او وارثا له وقت الردة وان لم يبق الى وقت موته ولا يطل بتحقيقه بالموت فان وارثه يتخلله على ما روي
ابو يوسف راجع او وارثا له وقت موته وبقى الى وقت موته فمن حديث بعد ذلك لا يرث على ما روي الحسن عنه وهو الصحيح كما في
التوبة في وغيره فليس اختيار الرواية الاولى لاتفاق اصحابين وكسب روثه فليس للمسلمين فيوضع في بيت المال عنده
واما عند ما فلا يرثه لمسلم لان ملكه لا يزال في الحكم لا يخلو عن اشعار بان الاحكام الثمانية تحقيق بدارهم بالحكم بالحق ولا ينفذ
قضاء القاضي الا ان محذرح قد نص ان القاضي يحكم بالحق ويجعل الدين حالا وقسم المال بين الورثة وما ذكره من الحكم
بالحق قول عامة المشايخ وقال بعضهم لا يشترط قضاء القاضي بالحق وانما يشترط قضاءه بشئ من احكام الموتى عنده
واما عند ابي يوسف فهو للوارث وقت القضاء بالحق وعند محذرح فله وقت الحق وتامه في المحيط وقضى من كل حال
حالي الاسلام والردة من كسب ملك احوال ففرض ما زينه في حال الاسلام من كسب الاسلام وما في حال الردة من كسبها على احوال
نفر راجع عنه واما على ما روي ابو يوسف راجع عنه فقد قضى من كسبه فان لم يبق فمن كسبها وروي الحسن عنه فانه كسب الورثة
بغلاف كسبها وهو الصحيح ونه اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافس كسبها واما عند ما فقد قضى ويؤونه من كسبها بدارهم وهذا
اذا كان له كسبان والافس ما كان بلا خلاف كما في المحيط ومطل كسبها اي لم ينفذ نكاح المرتدة في حال الردة بلا خلاف كما في
الروضة وفيه لان النكاح معتد الملة المستقرة وفيه اشعار بان نكاح المرتدة باطل وذكر في التوبة طهين في الكتاب ان كسبها باطل
او فاسد وكذا في حقه حقيقة او حكما كما اذا صاد بالكلب او لري مثلا وترك المسلمين اولى لانها بقتل النكاح والذبايح وطهين

وعن أبي حنيفة راجع ان الكوفة خرج كل يوم وتضرب تسعة وثلاثين سوطا وعنه ان الامة تجلس في منزل اولى وتؤدب كاطرة وتستمع
حتى تعلم كما في الجهد وصح نصرهما في مالها كالبيع والبيعة وغيرهما فان اهلست في دارنا والان فان ماتت او لحقت بدارهم فالتفت
بأهل عنده صحح عندها وفي التهمة ان كان نصر فاصح من اسلم صح منها بلا خلاف وان لم يصح منه فان صح ممن اتهمت اليه
من الامة كاليهود صح عندها وكذا عنده وعند بعض المشايخ ولم يصح عند آخرين لانها في حكم المسلمين بسبب ايجابهم على الاسلام
الا ترى انها لا تميز في الخمر وكسبها اى كسب اسلامها ورواها لورثتها الا انه لا ميراث لزوجها لانها بانتهى بالردة ولم يكن
مشفقة على السلاك متى تكون فارة فترت وفي انهم ان يترث منها عندنا احتسابا ان ماتت قبل العدة ولا يترث عندنا فرج
قياسا وترث المدة من الميراث بلا خلاف وصح عند الطرفين ارتداد اوصي بان اسلم نفسه او بالبيعة ثم ارتد قبل البلوغ
يعقل اى يعلم كليمه التوحيد والله تعالى واحد وان الاسلام سبب النجاة وان البيع خلاف الشري وحينئذ يحرم عليه امراته و
لا يبقى وارثا وانكسرت حكم عند ابي يوسف راجع وفي رواية عنه وفيه ايجاب الى انهم يصح ردة صبي غير عاقل كما لا يصح رده لجنون
واسكران ولم يشترع ابي يوسف راجع ان ارتداد اسكران صحح واختلف في حق احكام الدنيا وانا في الآخرة فلا خلاف في
ذلك لان العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم الشرع وانقل كما في الاصول وصح اسلامه اى ترتب احكامه
من عصمة النفس والمال وحل النكاح والارث من اسلم وغيره على اقراره بصبي العاقل وقد يقبل جميع ما خبر به
صلى الله تعالى عليه وسلم من ارتداد تعالى وفيه ايجاب الى ان هذا الصبي غير مكلف بالايمان وهو الصحيح وتماه في الاصول
ويحبر ذلك الصبي عليه اى على الاسلام ان ارتد ويحسب ويغيب ولا يقتل عليه ذلك الصبي ان اولى عن الاسلام
لان كل ملة ليس من اهل المحاربة ولما كان لا يتماثل مع الباغي فرض كفاية كالتماثل مع المردة عقبه به فقال والبغاة
جميع الباغي من اهل البيت وهو اتجاوز عن احدى وانما جميع في مقام احدى لانها لو جرد واحد يكون له قوة انزوح قومه سلطون
غير فاسقين هو البغاة وغيره اباودار الامارة كما في التمهيد على طائفة الامام اى طائفة العدل كما في المحيط وغيره و
في زناهم وانا في زماننا فالحكم للعلانية لان الكل يطالبون الدنيا فلا يدرى العادل من الباغي كما في العمادى وغيره
وفيهم رفرى انهم يكونون اهل البيت وان كان ثمة الامام اقل من مستهم لان المنزلة لا يفرق في حق الشارع كما في الكشف والى
يشترط ان يكونوا طائفة منهم على الحق والامام على ابراهيمي كمين في شبهة وان كانت فاسدة لانهم غير فاسقين بالاتفاق
فان لم يكن ابراهيمي منهم في حكم المصوص والى انه يشترط ان يكون الامام والفقهاء المسلمين والى انهم مكمون للبيعة كما في
شرح السادة واما فان طائفة الامام فرض والى ان الامام لا يطاع في عصيته بانفس والاجماع كما في المحيط والى انهم لا يخرجون
للعلم الامام بغيره الا ناهة فان طائفة جاز لهم اخروجه عليه اذا كانوا اثنى عشر الفا كالتهم واحدة فيقتل عليه حتى يمتنع بوجهه صلى الله
تعالى عليه وسلم فلا كانوا اقل من ذلك لم يسعهم اخروجه منهم تيقن الخبايا كما في المختصر وفيه عوهم احتسابا الى اهود
الجماعة وشيعة التمسك بالامام الامير فان تخرجوا اى مالوا الى غير مكان متبعين من افراد شئ عمل لنا عند علمائنا

قتلهم بدراى قبل ان يسدوا القتال كما في كثير من الكتب لكن في شرح التاويلات وجب كسر قتلهم بالاسلح ان يكن و
الاغلب بالقتال بالاسلح وفي كسفت ان لم يعزوا على اخراج لا يعرض لهم بالقتل ويحبس والا يجب على كل من له قوة
القتال ان يقاتلهم مع الامام وفي القدوري ان بدراى بالقتال قتلهم الا فلا ويجوز من الاجاز على جرحهم اى قتلهم قبل الجرح
منهم ان كان لهم فدية ويقع مولاهم اى نهب غنم من فرواسه وتقتل ان كان لهم فدية اى جماعة يلقون بهم فان
لم يكن لهم فدية لا يجوز ولا يبيع وفيه اشعار بان لو سرق منهم لم يقتلهم ان لم يكن له فدية والا قتله كما في الخطب فدية اى اى وجوب
الاجاز وكذا قتل الاسير كما في اصول فخر الاسلام لكن في المبسوط انه لا بأس بهما ولا يسيى في قتلهم وبنهم وعلمهم
واقرتهم لانهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار فهدى اولى كما في الاختيار وعلى هذا ينبغي ان يقتل ذراى ووال كما اذا كان
مع الكفار ويحبس بالعلم بلا فدية كما فعلت في رض الى ان يتوبوا فيه ويعلمهم بعد كسر قتلهم لانهم مسلمون ولا يقتل في الحرب
سلامهم ويحلبهم عند الحاجة فلو كانا غير محتاج اليهما وضع اسلح عند سائر اموالهم وباع اخيل وعيس ثمنه لا حياجه اليه
المنفعة ولا ينفق عليه من بيت المال وباع قتل موزنا عا ولا ان وعلى ذلك الباعى حقيقة برقة اى كونه على الحق
الآن يرش ذلك الباعى من هذا العادل ليقول لانه قتل من يقتل في زعمه ولذا ليس عليه قصاص ودية وكفارة وقال
ابو يوسف لا يرش لانه قتل بغير حق وفيه اشارة الى انه لو دعى بطلانه لم يرش لانه قتله بلا تاويل والى انه لو قتل عادلا لم يجب
شئى لانه قتل بحق في زعمه وكذا لو اختلفت شيكاس امواله كما في الخطب فكسبه بان قتل عادلا باغيا فانه يرش لانه قتل بحق وفيه
اشعار بان يحل للعادل قتل ذى زعم محرم منه الا انه لا يباشر قتله الا دفعا لسلوك نفسه ويقتال في مساهلة لقتل غيره ولا يجب
من القصاص وغيره يقتل باغ مشكك اى باغيا اخر لانه ذراى لى كذا ركب ولا يشير بقوله قتله الى ان يجب شئى يقتله عا
لما اشار الى بل الى ما يعنى من حسن الخشعة لقتله على لفظ الاخر

كتاب الجنائيات

عقب بالجنائيات استعمال كل على بهيانه لا يزين الجنايات اللازمة وهو جمع جنائيات بالسفر في الاول اقله الثمن من الثمن
او اقله الثمن الى فعل محرم كما يشير اليه في الغريب ومنها جمعت لان الفعل المحرم انواع منها ما يتعلق بالعرض ويسمى فذل
او شتما او غيبة ومنها بالمال ويسمى قسبا او سرقة او خيانة ومنها بالنفس ويسمى قتل او اضرار او اضرار او اضرار او اضرار
ويسمى قطع او كسر او فجا او فساد ثم عرفت بالعلم البطل للجمعة اشارة الى ان جنس الجنائيات المصطلح على اقسامها يتعلق بالعرض
ولذا عنوان بعضها بكتاب القصاص وهو جميع الذم بالعدو وما كان تفصيله بكتاب القصاص لان القتل خمسة اولى من اجمال
سائر الجنائيات الخمسة والخطا والاشغال لما يجري مجراه وما هو بطريق التبع بغيره فلهذا لا افوتى فقال القتل العمد
قتل عمد وجب لخصمان احراز عن نحو قتل قطع الطريق واخرى والعمد ضرب اى ضرب الكفاية ما يجرى ضربا كالموت لانه لا يجرى ضربا
لعمد الموت وانما فسر القتل وهو اذ باق الروح واخرها بالضرر وهو ساس مجسم يجرى لانه لا يجرى ضربا كالموت لانه لا يجرى ضربا

صحة اشكرها لكافرة ولادوية لان من في مصفهم باح الدم كما في التمر تاشي وفي موت حصل بفعل نفسه يقتول ويقتل زبورو
سبح كما لاسد ونفعل حية من اربع جراحات او اكثر ثلث الدية على زيد لانه مات بثلثة انواع من اثنائها نوع برقت
يد في الدنيا تاشي ثلث بل اخلاص وخير في الآخرة حتى يعاقب بالاجماع ونوع هو فعل سبعين من رتبة جوارح نوع هو فعل زيد
معتبر فيها فيكون ثلث الدية عليه في مال الله ثلث ثلثه بفعل الجوارح والدم عند فلا تاشي على عاقلة ولا اعتبار عدد الجنايات حتى
ليرجع رجل عشر جراحات واخر جراحه كان الدية بينهما ثلثين كما في الكرماني ولا تاشي يقتل مكنته لانه من رتبة شهره بثلثه
سبعينها اى مده على مسلم قتله ايللا او نسا في مصر او غيره وفيه رفرالى انه لم يجب ثلثه لانه ان قتل او قتل في ملكه
لعميل بل لا اعلا وكلية اشكر والى انه لو ترك المشهور عليه قتل اشهر حرم امكانه كان اثرا ونه اكاه او الم يكن وفيه غير يقتل كاللذبة
والصباح والا فالقود عليه ثلثه كما في الكرماني وغيره والى انه ان لم يثبت شهره بثلثه فله ثلثه وقدره ولم يكن عاقلة في دياره
كما في اتر اخلاصه او شهره خصا ولو صغير عليه الا انما في مصر فانه لو قتل المشهور عليه بالعصافيه قتل بثلثه في حقيقته
لان الغوث طيحه فلا ضرورة الى دفعه باقتل بثلثه البين بثلثه وانما في غير المصر فانه لا يثبته فانه لو قتل به لانه
لم يثبت بغيره واذا كان عصافيه بثلثه في القطع دما او كان غير بثلثه فيقتل ان يكون كما سطره منه بها فيقتل به على انا
كما في الدية والدية يجب في مال الله في القتال والعاقلة في قتل غير مكنت كما يصح واليمين شهره بثلثه وعصافيه
الى يوسف ساج انه لا تاشي عليه به وثلثه يجب في مال الله في قتل جمل او غير باس الدية او بصل عليه لاذات انا
فعله غير مسقط للعصية لعدم الافتقار ولما بين قصاص النفس شرع في قصاص الاطراف لان الجزاء تابع للكل فقال كسبه
القود فيها وون النفس من الاطراف ان ولكن المماثلة بين الفعلين في المقتل اذ في الاصل في الباب فان
لم يكن لا يجب الا الدية كقطع اليد عمد من المقتل من الرخ والمرفق والكتف وفيه شعار بانه لو قطع يمين الرخ
والمرفق او يمينه وبين الكتف لم يجب القود لانه كسر اعظم ولا ضابطه كما في التحفة وفيه وقطع الرجل من الفخذ من الكتف
والركبة والورك فمثل المقتل من الفخذ من الكتف واليد والرجل والاطلاق والى انه لا عبرة لكبر اليد والرجل وصغرهما التمسك
في المقتل كما في الزاهد وقطع ماله ان هو مالان من الانف دون قصبة كما في المغرب فلا حاجة الى ذكر الانف وفيه
بانه لو قطع قصبة او بعض الماهان ليس فيه قود بل حكومة عدل كما في الزاهد وذكر في المقتل من الانف من المقتل
القصاص وان وجد الرخ وفي رواية ابي حليمان ان وجد ربح طيب فالدية وقطع الاذن من اصلها وكذا قطع الشحمة
وغيره فلو كان اقطاع صغير الاذن او مقطوعه فله نصف الدية كما في التمه وفي كل شحمة لغة جراحة في الراس فوقه طفا
اخر منه كالحجته وانحد والى والدن كما في الاختلاف فتمت عملت في غير ما كما قال ابن الاثير فالمراد كل جراحة في الراس وغيره
يكن المماثلة اى مائة شحمة اشراج في اقتداره فيقتل يوافي ما ياتي من ان لا قود في اشراج الا في الموضع فانه ارادوا
والغوى لكنه لا يخلو من سبعة اكر فيه والادى ان يقال انه يشير الى اختلاف الرواية فانه يتقار في ظاهر الرواية في الموضع فانه

من الشبان است و به اخذ عاتق الشبان و روى الكرخ عن اصحابنا ياتي ان لا تقو والافى الموضحة و به اخذ بعض المشايخ فيسبوا
على سبحة الشبان طولاً و عرضاً و مكاناً فلو كانت في مقدم الراس او مؤخرة او وسطه اقتضت الشبان شمله في ذلك الموضع بان يقدر
نوراً بمسبار ثم يميل حديدته على قدره فيقطع به مقدار ما قطع و تميز اشعاره بان لا يقاومها دون الموضحة كما ياتي لعدم اركان المثلثة و
ذو الابعاد كما في الذخيرة وغيره و بما ذكرنا فلان الكل معطوف على هو موصول اسبق و لو عطف على قطع كما نحن فقد تكرر اكمال
المثلثة و في كل عين قائمة مرتبة و هي بغيرها بغيره بحيث لم تدع اذا كانت مفتوحة متعابلة الشمس و لم يهر ب
من الحية او قال ذلك بغير بيان وفيه من ان الله لو ابدل بعض الناطرة او صاحبها قرحة او بيل او شئ مما ياتي بالعين ليس فيه قصار
بل حكومة عدل و الى انه لو ذهب بياضه لم يكن البصر لم يكن غاية شئ و قالوا انهم اذا صار كما كان و اما اذا عاد و دون ذلك فيه الحكمة
و الى انه اذا كان عين اخفى عليه اكبر من عين الجاني او صغر فهو سواء لكن يقتض من العين ان يني باليسرى و لا بالعكس بل باليد
الكل في الذخيرة فيجعل على كل حفر من عين يقتض فيها انما خصومة عطفة له من الانضمام ثم على كل وجهه سوى عينين يقتض
قطر بطل اي خرقة منه سبلو و يقابل عينه يقتض فيها قرحة من ناك العين محافة بحيث تلبس شئ و هي بغيره
على ما روى عن علي رضي الله عنه لا يجب القبول الدية على الصحيح كما في الخلاصة ان قلعت العين اي نزعته بعروقها لانه لا يكون المثلثة
في ذلك لا يجب في غلظته و قد ذكر المثلثة الا انهم يشترطون في العينين بغيره على الجوار و اللام للحد اي من مصلية فانه
لا قصاص في حسن الزائدة فيقتلح و في رواية القدر و هي يروى ان قلعت و انما طلق و لا يقاوم الا بعد ان يوضع السن لما ياتي
لا احتمال اسرته و قالوا في غير شئ اذا كان النبي عليه صفة الان الغالب ان ثبت و قال بعض المشايخ انه ينظر منه مطلقاً لا يتناول
فيبقى للقاضي ان ياخذ منه كغيره ثم لو جله سنة من وقت اطلع فاذ منعت سنة و لم يثبت اقتض منه كما روى عن ابي حنيفة
و يفيش ان يقتض الضرب بالغير و الثانية بالثنية و الناب بالناب و لا يوفى الا على بالاعلى و لا بالعكس لانه ذات اسواء
و يغير من اليد و يمان سائدين على قدر الكسور الى اللحم لا تجاوز ان كسرت فلو دخل فيها عيب من الاسباب و ادوا
الاخضر او غيره لم يقتض وفيه الدية الكل في الذخيرة و لا يجب القبول فيما دون النفس بل الدية بغيره و قيل انهم
فلا يقطع طرفها بغيره و لا بالعكس لان لا طر ان كان حاله و انما يقتض و بينهما تفاوت في دية الطرف فيستدركه القدر
الاساودة كما في الكفر كسب الكرخ في الوقوات و في طرقة يد رجل كما في الله و لان انما يقتض في الكمال او في
صاحب الحق و لا بين حر و عبيد و لا بين عجميين و تنفذت انهم و لا في اي حرفة بل في جوارحه و في الاسباب
او يبين على ما قالوا كما في الدية و في اشعار بالاعتقاد و انما سميت بالانما حصلت الى الجوف و يسميها الدية فلو ان
الى جانبها و صارت جاليتين و فيها مثلها الدية فيكون في اعلى بعدد رايه و يظهر وجهه كما في الذخيرة فلا يكون
في الضيق و الحاق و الفتنة و العلمين كما في الأصل و لا يجب في طرقة الرواية في اللسان و الله كرها او بعضها لانها مختصة
و لا يقطع فلا يكون المثلثة و من اني يوسف راج انه يقتض لسان ان كان مقتض من الله و في اللسان الا انهم انما يقتض

الشيء في الاكتفاء من ان يقتصر بقطع كل الشئ بجلان ما اذا قطع بعضها فانه لا يقتصر لانه متعدد كما في الهداية والى انه
 ينبغي ان يقتصر بالانبياء لكن لم يذكر في الظاهر كما في الظاهر الاسن الشئ في حشنة ذكره متحرك فانها يقتصر لان لها حدا
 بخلاف ما ذكره في شئ منها فان فيه الحكمة وخير الحجة عليه بين القود والدية ان كانت يد القاطع ناقصة من حيث
 الصفة بان كانت متلا ومجروح حيث يورث في البطش ومن حيث القدر بان قامت اصبع او صبعان لانه متعدد حيثما
 حقه كما ملأ وقال برمان الائمة الخمار فيما اذا كان يتبع بالناقصه وما اذا لم يكن يتبع بهما فالدية كما اذا لم يكن للقاطع يد متلا
 وبقيت وفيه إشارة الى انه يقتصر فيما اذا كان مفرقا وسودا لانه لا يوجب نقصا في البطش كما في الذخيرة والى انه لا يخيب
 اذا كان النقصان في يد الحجة عليه بل فيه الحكمة ولو سقط الحجة قبل اختيار الحجة عليه فطلعت ظاهرا شئ له كما في الهداية او
 كانت الشئ مستوعب وتشمل ما بين قرني ابي جبرئيل رأس الشئ بان كانت بين الاذنين لا تستوعب ما بين قرني
 الشئ وكذا الحكم في العكس لتعدد الاستقاء وعلى هذا الشبهة بين الحجة والتمنا وفي ذكره بين تنبيه على ان الشئ ثابت في غير
 في رجل كاليه فيما ذكرنا واما الالف فان كان مفرقا وصاحب شئ لا يجد الرجح به فله الخيار كما لو كان اذنه صغيرة او شقوقه
 ولو فني عينه وفي بعضها بياض كان له ان يقتصر وان اخذ الدية كما في الذخيرة وان سقط منه شئ كذا بالوكز ولو بعد ثلثة
 ايام ففني الحكمة ولا يعمل على التحرك السابق لان الكوز اخر لسببين على ما قال شيخنا كما في الهينة وهذا لا يخول عن الاشعار
 بالخلات ويستطاع القود ولا يجب للمولى شئ من التركة بموت القاتل فنوات محله ويسقط بعضه ولى من الاولياء
 وبسبب محله على بال ولو قليلا سوجلا لان القود حقه فله الا سقطا والتعويض مطلقا وشئ ان يصلح على اكثر من الدية باطل وفيه
 رفر الى انه لو فني من نصف القصاص لم يتركب ما لا بل سقط الكل كما في الهينة والى انه لو اخذ عن القاتل الدية ورجع على انه
 يعفو عنه يرد الى الليل فهو عفو صالح جائز لان التوقيت يقع في ذلك والى ان القاتل وان برأ عن القصاص لانه لم يبرأ
 اعظم واحدا وان دية والى ان العفو يكون بفعل من يصح كما يكون بفعل من يقتل الكل في الظاهر وهذا كما في الهداية في الخطا فاصح على اكثر من
 الدية باطل لان الدية امر مقدرة فالزيادة ربو او علم انه لو كانت القتل جمانة فعفى المولى في اخذهم او ما علم لم يكن له ان يقتصر في غير كما في جواهر الفقهاء
 لكن في فاني فان وغيره انه لا يقصده والى ما في غير العافي والمصالح من الاولياء حصة من الدية في ثلث سنين لان الدية بالقود والى انه
 سيقبضه بعضه بالصلح وتلك مشعرا به لو قتل الباقى لكان له حصة من الدية وان وجب عليه القصاص ونه اذا علم بالقود والصلح
 وحرمة دم المقتول والافعل الباقى القاتل نصف الدية من ماله لا القود لانه شبهه كما في شرح الشارح وفيه على جميع بغيره
 يقتلهم القود بالصلح لو ردد الاثر في ذلك وفيه شعارا بشرط الطرح الصالح لنزول الروح من الكل حتى يكون لكل قاتلا
 على الكمال فلو اعانوه عليه نحو الامساك والاخذ ليس عليهم القود كما في الزاهد في وفيه رفر الى انه لو اشترك رجلان في
 قتل رجل احدهما بصا والاخر سجد يدعهما واجب الدية عليه ما ساقطه كما في قاضي ثان والآوى ابن يرف الطبع بلامه
 فانه لو قتل فردا جميع واحد منهم ابود او يمتون ليس عليهم القود املا كما في جواهر الفقهاء وفيه وبالعكس بان يقتل فردا

جماعة تقتل بهم على الكفاية بل لزوم مال لان الزهوق لا يجزى فيه ميراث كل أخذ بحقه فان جنى في واحدة ولو لم يقتل له
 اي لاجل ذلك الولي بلا حضور الاخرين يقطع حتى الباقيين بقوات محل الاستيفاء ولا يقطع يدان بيد اي لا يقطع بل يقطع
 قطعاً يد رجل واحد اما ثلثة لان كلاهما يقطع بعض اليد عليه ما نصف اليدية لانه دية يد واحدة وفيه شعارا يقطع به يدين لكن ايمان
 ياخذ منه نصف الدية ايضا ولو قطع واحد منهما يد فلكل من نصف الدية بقوات المحل كما في الدية ويقطع ويقتل ولو جرح او اقر
 بقول اي يقتل عدل لانه غير متم قفيه شعارا بانه لو اقر بخطا لم يجز ولو اذنا لانه اقرار بالدية على الكفاية ومن رمى بها عدل
 الى رجل فقتله اسهم منه الى رجل من ثلثتها فقتل الرامي للاول من الرطلين لا يعمد وعلى عاقبته الدية للمشائي لا لخطا
 والفعل تعيد وتعد والاثم فاذا ارسل بها فسي ريبا واذ افرق الجلد فخرها واذ افرق التركيب ففسدها واذ مات منه فقتلها واذ
 نفذ اسم الى غير الرمي اليه صار بمنزلة فعل آخر هو مخطي فيه كما في الكراي ومن قطع يده باضغاضة او شجيرة او جرح فقتل
 عن قطعها او شجيرة او جرحه اي قال عفوت عن ذلك ولم يفهم معه ما يجذب منه ولم يقل عن جنباته فمات العاني منه
 من جهة قطعته ضمن قاطعه اي جرحه وديه في كل يده لان العفو عن انقطع عفوت عن جرحه وغدا في العهد المتبادر واما في الخطا فانه
 على الكفاية كما في شرح الطحاوي فمن ظن انها على التقاطع فقد خطأ ولو تخشى من جرح الجنازة الواقعة عمدا او خطأ سواء ذكر
 معه حادث عنها او لم يذكر او عن القطع كذلك او بطريقه ولا يجزى من السراية منه اي اتبع ثم مات منه فهو اي عفوت
 عليه عفوت عن موجب قتل النفس فقط القود لان كلاهما شامل للمقتصر اما رمي ثم فصل لا جراح فقال قاطع الطحاوي اي
 في الخطا يعتبر من ثلث مال اي مال العاني لتعلق حق الوثقة فان خرج من ثلث والافعال العاقبة فتشترط الدية كما في شرح
 الطحاوي فمن ظن انها على التقاطع فقد خطأ قطعاً وفيه شعارا بانه لو اقر بخطا لم يجز ولو اقر بخطا لم يجز ولو اقر بخطا لم يجز
 العهد يعتبر من كل ما يتعلق بالعاني في الجرح من مال هو الدية لانه لم يجز ان يجرى الوثقة به وانما تخرج به ولو جرحه او اقر بخطا لم يجز
 بالعفو الدال عليه جماله وفيها التوجه وجوب الدية في هذه الصورة الاتري ان لو لم يبيد القطع باسجد منه وديه الدية في مال
 القاتل عنده واما عند جرحه فهو عفوت عن الدية فلا شيء عليه كما في شرح الطحاوي ففسط ما ظن ان الزهوق لا يقطع بل يقطع
 من كل المال والقود يثبت بيد اي اجزأ بطريقي لانه لا يقطع لانه يقطع من كل واحد منهم فاقسم الكل مقام الميراث في ابتداء وقود
 ملك القود لهم لان شريعتهم لا تفرق بينهم وبين القود لانه لا يقطع من كل واحد منهم فاقسم الكل مقام الميراث في ابتداء وقود
 ابتداء ثم اتى السيم وهو عند خلافهما لان القود يجب عوضا عن نفس القاتل فيكون حقه كالعوض فلا يصير احداهما حصصا
 عن الحقيقة اي قاسما مقامهم في اثباته بقتلهم بلا وكالة وهذا عند خلافهما على ما ذكر من لاصلين فلو اتاهم احد الابوين حجة
 يقتل امير احد عدائهما اخوه حال فخصه ذلك لا يصحيد كما في الجمة عنده خلافهما والاولى اعادة وفيه بشارة الى انه
 يقتل حجة الحاضر الا انه لم يقتل احتمال لعفوة لانه يشبهه والى انه لا يقضي بالقود ما لم يحضر الغائب لان المقصود من القود
 الاستيفاء والحاضر لا يمكنه بالاجل كما في الكفاية فهو في الخطا من قتل ابيه وفي الدية على ابيه على آخره قاتل كما في

حجة على ذلك لا بعيدا الغائب او حصر لان المال ثبت للورثة انما عندهم وفيه ايراد الى انه ادعى كل الدين واقام الحجة على كنه
وقضى القاضي بكلمة الى انه اتحد القاضى للمناظر والغائب فلو ثبت قدر نصيبه منه او كان القاضى متعدد اعادة الحجة وانما خص الدين
لان في اعادة الحجة للمقتار تخلافا وان كان الاصح ان يعيد كما في العمادى واحصرت في بنى ايمان بجال الرضى لا الوصول
لان ليس باختياره ولم يعير بانها لا بارى فيجب الدية عند هلى من رضى ولو خطا وسما سلبا اى الى مسلم فارتد لمسلم فوصل
اسهم اليه فمات لانه قتل مسلما لا كافرا وانما سقط القود لشبهة اعتبار الوصول ولم يجب على الراى شئى عند هلى لان بالارتداد
سقط تقويمه ويجب اليه عند الشئخين على من رضى الى عبد خطار فاخفق فوصل واداعى محمد مرجع ففضل باين قيمته مريا الى غير مرق
كما في الهداية وذكر في الكرماني ان حصة اهل قد اعتبر عند الوصول فلو كان مسيدا في اهل ورى اليه فدخل الحرم فوصل لم يجز
وانما يتم على الوصول شعار اربعة احسن المنتم

كتاب الديارات

عقب بالجنائيات لكونها موجبة للديات في الجملة في الجزية لما جمع فيه مخدوفة الفدا كما اعدة مصدر ورمى القاتل بالقتول
اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل لنفس ذلك المال وية وقد يطلق على بدل ما دون النفس من الاطراف من لا اثر
وقد يطلق الارش على بدل النفس وكونه العدل وانما جمعت اشارة الى متونها ثم عدل عن الانما الذي يشير الى معنى
المصدر رضى الذي يجب في الفتن عنه ما يؤخذ من الجاني في شبهة اعمدة الخطا والجاري مجراه من اهل فقال الدية عنده
واحد من اثني عشر من الذهب وشارى مثقال مضروب ومن الفضة عشرة آلاف ودرهم بوزن سبعة
ومن الابل مائة وعندهما وفي رواية عنه واحدة من اربعة ثلثة مذكرة ومن النعم اثنان ومن كل من البقر والخلل اثنان
وقاعدة التحراف انه لو صاح على اقرن ما تى حلة لم يجز عندهما وجاز عنده لانه صاح على باليس من ثمن الدية وقدره واصلح
ما ذهب اليه ابو حنيفة رضى كما في الفهرست وفيه رضى الى اثنين وواحدة منها بالرضا او اقصا وقال شيخ الاسلام ان تعبير
الى التاميل وعلى الاول عمل القضاة والى ان كل الانواع اصول كما قال ابو بكر الرازى ويزيد اظنا به فذهب الى ما بينا وحده
الابل هو الاصل فلا يصار الى غير ما مع القدرة بالرضا ولى يقتول وعند العجز يقتضى بالذناير والدرهم باعتبار قيمته الابل
وان اذوت على الالف او عشرة وعند الاولين لا يلزم الزيادة ثم الابل لا يجب من سبعة وواحد من سبعة فتمت كما كانت
واما انهم فوجب ان يكون قيمة كل خمسة دراهم وعن ابي حنيفة رضى لو قضى بها كان كل ثمانية اثنان من ايمان والمعروف قال محمد بن
من المعروف اخذ من ايمان كالا فحيت واما البقر والحمة فقيمة كل تكون خمسين ودرهما كما في المحيط وغيره والحمة ازار ورواد
وقيل في زماننا بدل الحمة قميص وسرويل والاول اختار كما في النهاية ويزيد اى الدية من الابل في شبهة الحمد كما مر
ابلع اى اربعة اضعاف خمس وثمانون من ثمن مختاض مما تم عليه حول وكذا كس من ثمن البقر مما تم عليه حول
ومن حقة مما تم عليه ثلثة احوال وحذرة مما تم عليه اربعة احوال وبى اى الدية في شبهة من الابل اربعا الدية المختار لانه

وليقوم ما لم يخلطه الواجب من حيث السن دون العهد فلا يرد على ما تعلق في نوع واحد وهو الابل ودون الاولين ونحو ذلك
عند الشيخين والاعتماد على ما خرج في الثلاث وتلكون جذعة وتلكون حقة واربون ثنية كلما خلطت فتخرج اتحاد المجته وكذا الملام حال
من النوق والديني في الخطا وما جرى بجره اخماس منها اى الابل المذكورة عشرون من كل من بنت مخاض وبنت لبون
وحقة وجذعة ومن ابن مخاض فان هذا اختلف فيما لم يلق وكفارتهما اى كفارة شبيه العهد والخطا وانما عدل عز
لام العهد الى الاضافة دفعا لتوهم اختلاف الكفارتين على ان في كفارة شبيه العهد اختلافا كما مر عتق رقبة اى اعتاد
رقبة كاملة وفيه إشارة الى ان المعتق يجب ان يكون سالما الاطراف من العين واللسان واليد والرجل وغيره والى انه يكفي الرضخ
لاثنين كما ياتي انصرح به بكونه لا كافرة بخلاف سائر الكفارات فان عجز عن ذلك وقت الاداء لا الوجوب جها ثم يرد
بنية من الابل والادوى متابعين فلو انظر لبيانها وجب عليه الاستيناف وفي الاكتفاء شاربانه لا يجوز فيه الاطعام بخلاف غيره
من الكفارات وخرج عن الكفارة رخصت سالما الاطراف مسلم بالبيعة ولذا لم يكتف بالسابق وشار اليه فقال احدا يوجب مسلم
لا يصح كبحين الذي في البطن لانه لم يدخل تحت الرقبة لمصلحة ثم اشار الى تفاوت دية الرجل والمرأة فقال والمطلقة
نصف بالرجل في دية النفس الحرة وصغيرا وضاعا وما و منها اى وفي ارشادون النفس كما ياتي في الدية قتل المرأة خطا
خمس المائة وفي قطع يدها النان وخمس مائة وفي اذ كان له دية مقدرة واما اقله فينقل ما فيه الحكمة فمنهم من قال انها كالقدرة
قال بعضهم انه يسوي بينهما عند احتسابهما في الظهيرة والاشمل للناخي والذكر ولم يرد كبحين الذي دية شمانية وذكر كان او انشبه
فادى ثلثي كما ياتي والذمي لم يمتاسر جلا او امرأة كالمسلم في دية النفس مادونها فانما على عاقلة ان كانت وانما على الجاهل
لا كالمسلم في الجاهلات كما في الكداني ثم فصل دية ما دون النفس فقال في ثلاث الاف كذا بعضها وقيل في الاربعة مائة
عدل على الصحيح كما اذا جنى على الاف وصاحب بيت لثمن من بل من فيه والطلاق لا يخلو عن شيء فانه لو قطع المارن ثم بقيت الاربعة
فان كان قبل البردية واحدة وان كان بعده ففى المارن دية وفي الباقي الحكمة كما في الظهيرة والمستقاة كلها وبعضها بالاف
اصل منقوعة الايلاج وتلافى الحقل بالضرب على الداس نفوت الادراك فان اعتقل فويصير به الانسان هو قسب الامور والاداء
كالفتيلة او الزينة كما في الكداني واحدى الجواس الظهيرة من السبع والبصر والشم والذوق ومن محمد راج ان في اثم كونه
ويعرف لغنا تصديق الجاني او كونه او الخطاب مع الغفلة وتقريب الكربة وطعام الشئ المرورنا لم يعرف للباطنة لان ثوبها
كلما كما في الكلام واللسان كله وبعضه ان مش الاثاف او اكثر الحروف اى حروف الحجة فان تكلم بالاشبه
فالحوكمة وقيل يقيم على عدد الحروف فما تكلم به منها حط من الدية بجمته سواء كان نصف او ربعا او غيره وهو المصح وقيل يشبه
على حروف اللسان الاربعة والناد والناء وكجيم والذال والراء والسين والصاد والظاين واللام والنون قال
تكم بالنصف فقط سقطت الدية وقس عليه وهو الصحيح كما في الكداني والاثاف للحجة باخلق والنفقة خطا بان يظن
اباح الدم ثم يظهر انه غير مباح الدم ونحو اذا اتصل شعره فان كان كوجع فيم الكاوت وفتحها ففيه الحكمة الا اذا كان في شدة

بشرة فانه لا شيء فيه وهذا اذا اجل سنه ولم يثبت فان ثبت بعضها ففيه الحكومه كما في الذخيرة وفي الاستعداد شاربانه لوان
 شاربهم لم يجب الدية بل الحكومه في الصحيح كما في الكافي وشعر الراس للذكر والانسى اذ لم يثبت فلو قطع فغيره امره لم يجب
 شيء في الحال وعن محمد بن الحسن عليه السلام انه يوجب كما في الظهيرية واختار عند الطحاوي ان فيه الحكومه كما في المنية والمباور
 ان يقصن شئ من الشعر عند الكحل في الكافي وغيره انه يقتص في العمد والخطا اذ لا فرق في شئ من الشعر والا فانه شاربانه
 لا يلزم شئ بقطع شعر الصدر والساعدين والساقين كما في الظهيرية كل الدية من واحدة من الانواع الثمانية لثلاث جنس
 المنقعه او الجبال الذي في الاوصى كالثلاث لنفس تعظيماً له كما يجب كل الدية في ثلثين اثنين مما كان في البدن اثنتان
 كالواجبين واليمينين واليمينين واليمينين واليمينين واليمينين واليمينين واليمينين واليمينين واليمينين واليمينين
 منها ثديا الرجل وعلتها فان في الاولى الحكومه وكذا في الثانية لكن دون الاولى ولم يوجد في الظاهر ان في الثلاث
 ثدي المرأة عمد أقصاها كما في الظهيرية وفي احد هاهنا اي الاثنين فيقصها اي الدية وكما في شفا العنشين الاربعة
 جميع شفا بضم و هو حرف ما غطي العين من الجفن لانه عليه من الشعر وهو المذهب ويجوز ان يراد مجاز فان في قطع كل دية
 كالمه كما في قطع الجفن مع الاهداب كما في الهداية وفي احد هاهنا اي الاثنا حقيقة ومجازا لهما فانها اربعة وسبعة
 كل اصبع من اصابع اليد والرجل عشر اى الدية فان في جميع الاصابع دية كاملة فيقسم دية كل عليها عشرة اوصى
 كل مفصل لاصبع غير الابهام ثلثة اى ثلث العشر وفيه اى في مفصل الابهام نصفه اى نصف العشر لا يقطع
 كل اصبع على مفصله فان كان ثلثا كما في الابهام ثلث وان كان اثنين كما في الابهام نصف كما وجب نصف العشر في كل
 سن لم يثبت فان كان احدى عليه نصف عشر فتمت وان كان من نصف عشر دية فان نزع جميع الاسنان في الغلب
 اثنان وثلثون خطا فعليه دية ثلثة احماس دية هي ستة عشر الفا من الدرهم وان نزع ثلثون فدية ونصف دية ثلثي ستة
 عشر الفا وان نزع ثمانية وعشرون فدية وخمسة دية هي اربعة عشر الفا واطلاقه شعر بانه لو اجمعت سن او اربعة سن او سبعة
 الارش وكذا ان هضر على اختارونه اذ لم يقطع والافان لم يرفع لاشئ فيه والا ففيه الارش الكل في اثنائه وعلم ان
 من الناس من له نواحد اربعة فيكون ستمائة ثمانين كما في الرضى وغيره وان اسنان الكوسج ثمانية وعشرون
 كما قال ابو حنيفة وهذا يعرف بها كما في النهاية وكل عضو كالعين واليد ويصيب فقصه كالدية وبطلن في غير
 ونحوه كادخال ثوبه في العين ففيه الكالمة ولا قود في شجرة من الشجاج بالجمع الشجرة بالفتح وقدمت الا
 ابو حنيفة الباقي الاثر بكسر الصاد المجهمة وهي شجرة بجلدة التي بين اللحم والعظم ويوضع العظم كما في الذخيرة عند التحقيق كما قلته
 بانهار السكين الى العظم فانها يقاد وفيها اى الموضحة خطا ونصف عشر الدية والمباور ان يكون الشجون خيرا فليس الا
 ففيها الحكومه لان جلده انقص نية من غيره كما في الذخيرة وفي الهاشمية وهي شجرة بكسر الفظ من الشجر وهو كسر شئ عظيم
 عشر اى الدية سواء كان ضلع او غيره وفي المنتقى انه لو كان انقطع ففيه ارش ودون ارش الهاشمية وانما لم يبد بالخطا وكما

التي بعد لان كل شجرة لا توجد فيها فاحمد وخطا فيه سواء كان في الذخيرة والمنطقة من لتقبل بفتح الفاء وكسر الهمزة شجرة
يخرج منه اعظم كما في الظهيرة او يكون اعظم من موضع الى موضع كما في الذخيرة او يجعل اعظم كما في التل وهو انفسى كما في انما
عشر كما ونصفه اي عشر الدية ونصف عشر الدية التي تسماكة ورجع مثلا والامة بالمدرج شجرة تفصل الى ام الدماغ
الجلد الذي تحت اعظم فوق الدماغ كما في الظهيرة وانما لم يذكر الدية بالجملة وهي شجرة تفصل الى الدماغ لان بها لاكثر
عادة فهي تفصل لاشجرة كما في الدية لكن عن ابي يوسف في ثمانية الدية كما في المضمرات والجملة وهي شجرة تفصل
الجوف وقعر الداء واجلته الراس فان حكم جائفة غيره قد مثلتها اي ثلث الدية وفي جائفة فقدرتها الى بجانب الدية
ثلاثا اي ثلث الدية ثم شرع في اول اشجاج وبين مرتبة كالسابق كما ترى فقال وانما رصته بالمهرات وانما وشة
وهي شجرة تحصر كبد اي شجرة بلا اخرج شئ منه كما في قاضي خان وقال الطحاوي ولا يدريه كما في الذخيرة والامة
والد اسيته فالدية بالجملة شجرة يظهر الدم بالاسيطة والد اسيته تسميها كما في الدية والكامي واكثر المته دولات وفي الذخيرة
الامة على ما ذكره الطحاوي شجرة تسمى الدم وعلى ما ذكره شيخ الاسلام تسميها اكثر يكون في الدية من ابيدان فالدية
على ما ذكره ما يدري كبد او كان سائلا او غير سائل وعلى ما ذكره الطحاوي ما يدريه ولا يسميها وفي الظهيرة هي ما يدريه من شجرة
الاسيطة وهو الصحيح والد اسيته تسميها كبد العين والياضعة بفتح الهمزة والهمزة وهي شجرة بفتح اي تقطع قليل
كحم وقيل يقطع كبد كما في الاختيار والمستلاحمة وهي شجرة تفتح اكثر ثم بلا اظها جلدة رقيقة بين اللحم والاعظم واسما
بكسر السين الامة وسكون الهمزة وهي شجرة يظهر تلك الجلدة وفي الاصل اسم تلك الجلدة كما في الظهيرة حكومتها عبد
بالاضافة اي حكم مقوم وقومته بمن قدر التفاد او غيره كما ياتي وقدر في اجنبايات وجه مخالفة لاسبق ثم تها
الى تفسير حكومتها فقال فيقوم عبده اي يفرض القوم كون الجنى عليه بعد ابل هذا الاثر اي صحيحا ثم يقوم معه
مع هذا الاثر اي شجوها وغيره من نقصان فقدر اي مقدار التفاد بين التمتين هو اي القدر هي
الحكومة فان قوم بغير الاثر التي ومعه تسماكة يكون قدر الثماد عشرة الالف هراية ورجع فيؤخذ من اجاني عشر الدية
وهو ايت ورجع ويراي بما ذكره مكارومي عنهما وقاله الطحاوي وشاخص بلخ واختاره اهلوا في شجرة كما في الكافي وغيره
الا ان الكافي ضعفه بانه يؤدي الى ان موجب هذه اشجاج التي فوق الموضحة اكثر من موجب الموضحة ان كان نقصان
قيمتها اكثر من نصف عشر الدية فالصحيح ان ينظر كم مقدار هذه الشجرة من الموضحة فان كان نصفها فنصف ارش الموضحة وكذا
ان كان اقل او اكثر لانه ثابت في الموضحة وغير الثابت الى الثابت وقال احمد الشهد انه يعني به ان كان الشجرة على
الراس وبالاول ان كانت على غيره كما في الظهيرة والاصح انها ما يرسى القاضى مشورة اهل بصيرة لانه اعلم كما في
المضمرات وقيل انها قدر ما يحتاج اليه من النفقة الى ان يروى قيل ينظر الى ارش ذلك العضو كماله والى ما نقصه
اجزائه فيجب بذلك القدر من ارش ذلك العضو وهذا كله اذا بقي الجراحة اثره والا فغند بها لا شئ عليه وعند محمد بن يزيد

قد رافق الى ان يبرأ من ابى يوسف مع حكومة العدل في الامم وتما في الذخيرة والمشهور انه غرر في كل جراحة برأت
 كما في التمرناشي وجب عند اطرئين في اصابع يدي مع نصف الساعد وهو ما بين المرفق والكف نصف دية الاصابع
 لا تكيد وحكومة عدل نصف الساعد وعند ابى يوسف مع الساعد تابع للاصابع وفيما الدية وفيه إشارة الى ان في
 اصابع رجل مع نصف اساق دية وحكومة دية اعلى ذلك اختلاف والى ان الاصابع مع نصف الساعد والنصف على هذا
 اختلاف والصحيح قولها كما في الذخيرة والكف تابع للاصابع ومفصلا فلو قطع الكف مع كل الاصابع اربعة او مفسطر
 وجب الارش ولا شيء في الكف عنده وهو الصحيح واما عند هذا فكذا ان كان مع الكف ثلاثة اصابع فصاعد او انا اذا كان
 معه اربع او اصبع او مفسطر فينظر الى ارش الكف وهو الحكومة وارش الاصابع فالواجب الاكثر منها كما في الذخيرة والعبرة
 للاصابع تفسير للسابق مع التنبية على ان الحكم يتغير بكل الاصابع او بعضها فان اللام يرد الى الجنب ومن يظن انه تأكيد
 للسابق فان الواو يابى عنه كما بين في الحاشي وكذا ان الواحد حسن لانه لم يحكم الاثنان خيئذ وفي الصحيح ليدور رجل
 زائدة قطعت عمدا او خطأ ولو للقاطع مثلها وعين جسي ولسانه وذكر حكومة عدل لو لم يعلم الصحة است
 صحة هذه التثنية بما دل من الدليل على نظره اى الجسي وكلامه اى بجملة فيكون معطوفا على كلمة ما وحركة ذكره ليدل
 فلا يكتفى بان الاصل هو الصحة وفيه إشارة الى ان الجسي في غير ما ذكر من الالف والياء والجرم وغيره كما يبلغ في القود
 بالعمد والدية بالخطأ والى انه ان علم الصحة وجب كمال الارش والى انه لو استملك ففيه الدية وقال محمد بن ان فيه حكومة
 كما في الذخيرة ولا يتجاوز على في اطراف الابعاد برؤا لانه بما يرسى الى النفس فالحكم يتقرر على شيء بالبر او الهلاك
 لم يدر انه اى جنابة يترب عليه الحكم والاصل في كل الجنابات عمدا او خطأ ان يستأني حولا فلفعل فملا ابو ابي في رواية مخالفة
 فيه كمال في الكرامة وفيه وعند العصبى والمجبون واهوته لا السكران والمغنى عاينه خطأ وفي الحكم فوجب المال في
 الاحالين وفيه شعار بانه لو جن بعد القتل قتل وهذا اذا كان الجنون غير مطبق والافسقط القود كما ذكره شيخ الاسلام وعنه
 انه لا يقتل مطلقا اذا قضى عليه بالقود وفي المنتقى انه لو جن قبل الدفع الى دلي القتل لم يقتل كما لو عته بعد القتل وفيه الدية
 في ماله كما في الظهيرة وعلى العاقلة اى عاقلة الدية في الاحالين وفيه شعار بانها لم يجب في ماله وفي شرح النكاح
 ان الجنابة ان كانت في النفس فعلى العاقلة وكذا ان كانت في طرف آخر والدية بلغت نصف عشر الدية فصاعدا واما
 اذا كانت في اعضاء لم تبلغ نصف عشرها وهو خمسمائة في الرجل واثنتان وخمسون في المرأة ففي ماله حالا بلا وجوب
 كفارة وبلا حرمان ارث الا ان الاول عقوبة والثاني امر او بينا وبين العباد فلا يليق بهم ويحرم المرتد عن ميراث
 ابيه لاختلاف الدينين لاجزاء الدية ومن ضرب ولو زواجا فبطل امر المرأة ولو زوجه بحبس غرة بالتزويج خمس مائة ووجه
 حقيقة او كونه كما اذا كانت فرسا او امته او عبدا فقيمة تلك فامسى اوى اجبر على القبول وانما سميت بها لانها اول مقايضة
 الديات وغرة الشيء اوله كما في الظهيرة وفيه شعار بانه لا يجب به الكفارة كما في الذخيرة وفي رواية يجب لما في النكاح

والأفضل ان يكفر ويستغفر لانه انكب بخطوره كما في الهداية على عاقلة اي على عاقلة الضارب لعليه وفي رواية عليه كما بان
ان اقلت المرأة ولد ميتا ذكر او مؤنثا ولا يتوسى في الميت المذكور والمؤنث كما نزل في الآية لهم الارض الميتة وفيه اشعار
بانما لو اقلت ميتين او اكثر وجب غرة في كل كما في الذخيرة والكلام مشير الى انه اريد بالميت احقر بان كانت امه حرة او
عقدت من سيدنا ومن اغرور وهو حر بالقيمة فان حرته بخين شرط لوجوب الغرة كما في العمادى ويجب وية كالملة ان
اقلت حيا فمات لان الضارب قاتل له شبهة عمد وفيه اياد الى انه يجب الكفارة فيه كما في شرح الطحاوى وغيره والى انه
لو اقلت جانا مقطوع اليه كان فيه نصف الدية على عاقلة كما في الذخيرة ثم شرع فيما اذا ماتت الام فقال وغرة بخين
ودية هي خمسة آلام ورجم لانه ان اقلت الام ميتا فماتت الام بالفرد ودية الام فقط لا غرة لخبين ان
ماتت الام فما اقلت بعد الموت ميتا لاحتمال ان يكون موته بالاختناق في الرحم بعد الموت وويتان ان ماتت الام
فما اقلت حيا فماتت الحى لانه قتل نفسين وورث الحى من دية الام لانه مات بعدها وفيه اشعار بان لو اقلت حيا فمات
ثم ماتت الام وجب ديتان والام ترث من دية الحى كما في شرح الطحاوى وما يجب في خين من الغرة او الدية وهو ان
الولد في البطن من جناسي مترفعو لو ارثه لانه بدل نفسه سوى تضاربه اي غير ضارب الخين فهو مستثنى منقطع لانه ليس لو ارث
فانه قاتل له وقد اشير في الجنايات وغيرها انه لم يجب الكفارة عليه فلا عليه تبرك ان يصرح كما نزل وفي خين الامم
في خين مملوكة رقتة الامم ميتا بالضرر فلاضافة للمعد نصف عشر قيمته بهذا المكان على لونه وقيمة فرض حيا في الذكر
اي وقت كونه مذكرا وعشر قيمته في الانثى لان قيمته المذكور في العادة اكثر من قيمة الانثى وان تساوى في السن الجوار
وعن ابى يوسف رح لا شئ عليه الا ان نقص ولادة الانثى فانه يصغر بنقصان بنينه وفيه إشارة الى ان ما في الخين على الضارب
حالا والى انه اذا لم يكن لو قوت على كونه ذكرا او انثى فلا شئ عليه كما اذا بقي بارا اس لانه انما يجب القيمة او نفق في الرجوع
والانفخ من غير الداس كما في الذخيرة واعلم ان المستبر في خين حال الضرب حتى انه اذا اعتقه مولاه بعد الضرب ثم اتى حيا
لم يجب الا القيمة كما في العمادى وما يستبان من خين بعض خلقه كالظفر والشعر كالتمام خلقه في وجوب الغرة
والقيمة وغيرهما لانه ميتا حينئذ عن الخلقة والدم وفيه اشعار بان استبانة بعض الخلق شرط للاحكام المذكورة فلا يجب
بالتمام جارية غير بار او كما في الميتة لكنه يشكل ما ورد ذكره في العمادى ان المستبر في خين الامم
معقولة المذكورة والانه في خين الغرة بالنصب عاقلة امراة كما في الزيادات او المرأة نفسها كما في المنتقى بناء على
ما قالوا ان لا عاقلة للعجم والاولى انكار الا اذا لم يكن لها عاقلة فانما عليها في سنة كما في العمادى ثم قلت خينا ميتا فلا يجب
باستطاعه ما لم ينفخ فيه الروح ولم يستبر بعض خلقه فاحتمل ان يكون نطفة او مضغة او علقة وندتها مقدرة بمائة وعشرين يوما قال
زان كل منها رجول يوما على ما قال بعض المشايخ قال علي بن موسى ان سقطه كرهه لان الجاء الواقع في الرحم
بانفخ فيه كما في الذخيرة ثم ارادوا فلو شرب للمداوى شيئا يجيب السقوط لم يجب شيئا من الغرة الا في رواية ولان

الكفارة التي رويته وورثت التي رويته كما في اعمادي او فعل كشرط البطن او الحمل لتثليل او معالجة الفرج او غيره فلا
الاستقامة لا يوجب شيئا منها بلا اذن نوحها فان كان مع الاذن لم يضمن الغرة الا انها تاقم عليها التوبة والاعتذار
فصل - من حدث في طريق العامة اي طريق للعامة نافذة واقعة في الامصار والقري دون الطريق في المخاض
والصحارى لا ينال يمكن العدول عنها كما في الزاوي وسياقي الخلف وطريق العامة لا يحصى قومه او ما تركه للمروم وقوم
بنواد ورواني ارض غير مملوكة فهي باقية على تلك العامة وفيه اختار شيخ الاسلام ولاول مختار الامام الحلو اني كما في اعمادي
كيفية اي سترها او مغير اياي ما يركب في الحائط من بحري ماء من خشب او غيره وان لم ينقل عنه وعن ابن الاعراب
انه من وزب الماء اي سال وقيل هو فارسي معناه بل الماء فرب بالهجرة دون الباء وانكر ابن سبكت ترك الهجرة اصلا
كما قاله الطبري والاولى تركه اعتمادا على ما تحمله بعبده او جرحه صناعته بجم يسكون الماء وختم اصدا لهله ولسون وهو
ذيل قيل معناه البرق وقيل الميزاب وقيل من يخرج من الحائط ليلسا عليه كما في المغرب او وكنا عري او فارسي من
الصلاة وسعه ذلك اي جاز له الاحدث فان الجائر غير مضيق كما قاله الطبري ان لم يضرب بالناس فان ضربهم
كما في النهاية وفيما ذكر اياما الى انه يحل له ذلك ويحل له الانتفاع بها وان منع عنه كما في الكرماني وقال الطحاوي انه
لو منع عنه لا يباح له الاحدث ويأثم بالانتفاع والترك كما في الذخيرة والغرس والجلوس للبيع على هذا التفصيل كما في
التمهاتشي ولكل من احاد الناس كما في الذخيرة او من ارادهم وادفعهم كما في النهاية لكن فيه قسمة او من اوساطهم
ولو كافرا كما في الكرماني نقضه اي بطلان ذلك المحدث بعد الاتمام وكذا قبله كما هو مذهبه وهو الصحيح وقال محمد له
منع الاحدث لا ينقض وقال ابو يوسف ليس له منع والنقض وعن محمد ان غير العبيد والعبيد ان ينقضه وان لم يفرجهم
وقال ابو القاسم له فانه نقضه اذا لم يكن له مثل ذلك المحدث والا فلو شئت حيث لم يبد لنفسه فلا يلتفت الى خصوصته
وهذا اذا علم احد انه اذا لم يعلم فقد جعل حديثا حتى كان للامام نقضه وعن ابى يوسف ان من يفرجهم هذا كله اذا
حدث نفسه فان احدث المسلم كما اذا بنى سجدا في بعض الطريق ولم يفرجهم لا ينقض كما في اعمادي ومن احدث في
طريق الخاصة غير نافذ ذلك الطريق وهي ما يحصى قومه او ما تركه للمروم بنواد ورواني ارض مشتركة بينهم كما في الذخيرة
لا يبيعه احدث ذلك بلا اذن اشركا وسوا كان ضربهم ام لا لانه لم يملكوا احدثه كان لكل نقضه وهذا اذا علم احد انه
والا فقد جعل قد يباح حتى لا يكون له نقضه كما في اعمادي ومن عاقلة اي احدث وفيه من يات بسقوطها اي يسقط
واحد من هذه الاشياء عليه لانه متعدد لغيره هو الطريق كما في الذخيرة لكن في الهداية وغيره لو اصابه اطراف الخراج من
الميزاب فمن لانه متعدد واما اذا اصابه الداخل فلا يضمن كما اذا اصابه اطراف فان فانه لم يضمن الا ان ينفذ سوا علم ان
اتى طرف اصابه او لم يعلم وفيه شعار بان لا يوجب بلا سوت فان بلغ ارش الموضوعة فهو على عاقلة وان لم يبلغ فله
وفي الاكتفاء شعار بان لا يوجب الكفارة ولا يجرم من الميزاب كما في الذخيرة كما ضمن لعاقلة الهدية لو وضع صخر

شاخصا في الطريق او حفر بئر في الطريق اي طريق العامة او الخاصة فمما لا يمتنع به اي سقوط النفس اي آدمي لانه متعدد في ذلك
 وفيه ايمان الى انه لو وضع حبرا في الطريق او المتاع او الخبث او ربط الدابة او اتقى التراب او قعد للاستراحة او لم يمش في ورش الماء
 ضمن في كل ما و هذا اذا لم يعلم الماء بالرش بان كان اعمى او ليلا فان علمه ضمن وقيل هذا اذا رثن جميع الطريق فلو رثن البعض
 لم يضمن والى انه لو انتفع بملكه ولو بوجه لم يضمن كالقمار والثلج او الطين او الحطب او ربط الدابة او السقوط في قنار دارة ولو نسي
 غير المتاع لكن لو نسي فيه احد من اهل البيت او حفر بئر بسبب الماء او نصب دربا على راسه ضمن وان جمع على ذلك ابله كعلم لان الامانة
 فيه نوع حتى فان اعم ان يدخلوه عند الزحام حتى تحث الكل في النجاسة والى انه لو حفر في مفاضة في غير ممر الناس لم يضمن لانه
 غير متعدد واما حفر في طريق المفاضة ففي شرح صدر الاسلام انه لم يضمن وفي الميسرة انه ضمن والى انه لو حفر في قنار القرب
 ضمن كما اشير عليه في المنية ولو بني قنطرة في نهره لم يضمن وان بني في نهر العامة وتعمد لشي عليه ضمن والا فلا كما في الكركاني
 وبهذا يتبين انه انما يضمن في حفر البئر ووضع الحج اذا لم يتعمد او وقع المرد كما قال الزاهد في الامانة العاقلة ان مات
 الواقع فيها بوجع او عطشا كان طبعه او عيها وبسبب جهلها الحفوة عن البئر كما في النهاية وبهذا عنده واما عند ابي يوسف
 فقد ضمن بالعلم لا غير عن محمد بن محمد بن علي بن ابي اذ اخذ رجلا وادخله بيتا وسد عليه الباب حتى مات جوعا وعطشا واشتوى
 على قول ابي حنيفة كما في الامانة وان تلفت به اي نزلت من احد الاشياء كنفية او الجرح من والد كان ووضع الحجر وحفر البئر
 في الطريق يضمن في ذلك الحد واما في الواقع واما في المفاضة فاما في المفاضة فان ضامنهم خلاف القياس ثم شرع في ذكر شرط
 التعمد في اعتبارهم وقال ان علمه باذن به اي بذكره من احد الاشياء وخويع الامام اي السلطان وذلك لا يفي بمقتضى
 فان الامام ولا يبره عامة على الطريق او نائب عن العامة فكان يمكن فعله في ملكه وقال شيخنا انما جاز له الاذن اذا لم يغير العامة
 بان كان الطريق واما اذا كان خبثا فلا يجوز كما في النجاسة وفيه شارة الى انه لو بني في طريق او سوق باذن الامام كان
 مثل البناء باذن المالك وبهذا في اسواق الكوفة واما في بلادنا فالسوق لا يضمن الحوشت فلا يكون لادنه فائدة وقيل لا
 يستقيم اذا كان فيه طريق نافذ لان الطريق اذا كان نافذ يكون التبدير في ذلك الى السلطان كما في خزائن المفتين و
 لما اخبر الكلام الى نقل سبيبا فذكر الحائط المائل وان كان حادا لا نقا باخر الكتاب فقال بئس ما يجد خبره ما ياتي من ضمن
 وربما حائط اي مالك جدار حقيقي او حكمي كالواقف والفقير وصورة انه اذا مال حائط الواقف من نحو مسجد او الدار فطلب
 من احد بهما فلم يفتحه حتى تلفت نفس بضمن فاقلة الواقف كما في خزائنه وغيره قال فما يوجب له من الاستقامة وغيره ما في المصنف
 والوحي الى طريق العامة او الخاصة فهو من قبيل الاكتفاء كقولهم وطلبنا الفتح ففتحناه او صلاحة وصورة الطلب ان يقول
 انه مائل او يخرج منه فاقلة وفي ضمير الحائط المائل ايمان الى انه لا يبيع بطلب قبل بليل لا نعدم التقدي كما في الكركاني وغيره
 ولعمري ان الطلب عليه ليس بان الحسن انما مقام الواو في الاكتفاء شعرا بان شرط ضمانه بطلبه لا الاثما واما ذكره
 فيمكن من اثباته عند الحارة وبصورة ان يقول نعم واني قد مرست اليه في عدم حائطه كما في الكافي ذكر في المنتقى انه لو قال له

في الحائط فانه ما لم يكن انهما واجبات اذا قال ينبغي لك ان تهدمه شجرة وفي الكرياني من مخرج التبرج الاشهاد على شجرة انما
حتى ينعين على التفرغ وعلى كون الحائط ملكا للمقدم اليه وعلى كون الملك يسقط الحائط مسلما واحدا ولو شهدا غيرهما او شهدا اثنان
واحد كذا لك او امرأة ويشترط المطلب من واحد من اعمامة في طريق العائمة ومن اعمامة في النجاسة في النجاسة في المرو كما سنفه
الذخيرة وذكر في شرح المطاوي انه يشترط في بعضي والعهد اذن وليه ومولاه بالخصومة فيه ضمن فخر المطلب على ملك نقصه
فلا يطلب من احد من الورثة لانه غير مالك للنقص لكن في الاحسان يبيع ذلك لانه يتمكن من طلبه من اشركا ليعتدوا على نقصه
فيتمتع بالمطلوب بقدر حصته من الحائط كما في قاضي خان كالمرايين فانه يملك ان ينقص بقدر حصته لانه ملكه فان كان ملكا
بيع الدين وقضى الدين من ثمنه حتى ينقصه الا اذا لم يوجد المشتري فانه يطلب منه حتى يرفع الى القاضي فاحضر المدين بانفسه
حاضر او بالمرتبين به حتى اذا لم ينقصه يكون متعديا كما في الكرياني وشمل الولي من الاب والجد والوصي وهم ليسوا بنقص
حائط بغير بعد المطلب من وليه كان ضمانا في مال بعضي فلو بلغ اذ مات الولي بطل المطلب فلا يضمن بالتلف بعده كما في الاحكام
وشمل ملكا كالمالك على نقص حائطه فان لم ينقصه حتى يتلف شيئا فان كان ادبيا يسمي في الفصل من قيمة ومن قيمة
الاوى وان كان غير يسمي في قيمة بالغة بلغت اعتبارا بالجنابة الحقيقية كما في الكرياني والعهد الساجد فان لم يملكه
سواء كان يدونا او لا فان كنت ادوى فالدية على عاقلة المولى وان كان غير فدية فدية بغيره فدية فدية فدية فدية فدية
طلب في يد ادوى وان اوله بعد المطلب واخره قبل سقوطه كمن ينقصه اي يدوم قدره ربه على نفسه في تلك المدة كما يشترط
المضارع فلا تساهل في إطلاق المدة كما لم يصر في اصله ويشترط للمضارع دوام القدرة بعد المطلب في وقت السقوط حتى لو وجد
بعد المطلب يطلب من يدهمه وكان في ذلك حتى سقط الحائط لم يضمن لان عدة التمكن من جدار الاجزاء مستثنى في الشرع كما في الذخيرة
وغيره ووجوب بعد الاشهاد بطل الاشهاد لانه لم يبق له ولا لغيره الاصلاح بعد الجنون فكذا اذا افاق ولا يجوز الا بالاشهاد مستقبلا
كما في اعمامة ضمن من باب الحائط لا بالتكوين بلكت به اي بسبب الحائط كما لم يبق له ولا لغيره الاصلاح بعد الجنون فكذا اذا افاق ولا يجوز الا بالاشهاد مستقبلا
ضمنه الجار الحائط وتركه ينقص عليه او اخذ لنقصه وضمنه انقصان وضمنه عاقلة المفسد التي لم تكن له لانه صار متعديا فغير
هو اذ احاطة لا يضمن من طلب ينقص حائطه فباع حائطه وقبضه المشتري فمستحق الحائط لانه قد زال التمكن من اعمامة
بالبيع كما في المداية فلا يشترط ان ينقص كما في عاقلة المكتوب فموقوفه النفاقي والضمير في المداية لانه لم يطلب منه واطلاق البيع يدل
على انه لو روى على المبيع بقضاه او غيره او بغير شرط او بغيره في المداية لانه لم يطلب منه واطلاق البيع يدل
بعد نقص البيع ضامن كما في المداية او كالمطلب اي وقع عليه من الاشهاد في نفسه كالموقوف وشكوه من المدين واستحاجه
والضمير والغاصب وغيره فانهم لا يملكونه ولا ينفون ان ياتين اعمامتين من مشهور ما سبق من الامميين وان مال الحائط
الى وار احد من مالك او ساكن باجارة او غيره فاضافة الدار لا في ملاسته فلا يطلب له دفع الذخيرة فيه اجماعا الى انه
لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطلب احد من اهل الدار ضمن لانه من اعمامة لكن لو طلب من غيرهما ضمن ايضا

لا يصح الطلب فيما مال الى الطريق كما في الظهيرة ولا علم انه لو اجل القاضى رب الحائط يواو اكثر لم يصح فلو تلف شئ بالسقوط من غير
 لانه الحق للعامة وتصرف القاضى في حق العامة نافذ فيما ينفعهم لا فيما يضرهم كما في الذخيرة بخلاف ما قيل احسن اهل الدار با
 فانه صحيح فلم يصح كما في المضمرات وان شئ الحائط ما ملأ الى الطريق او الدار ابتداء ضمن مالك بل الطلب من احد لانه
 بهذه الفعل لشغل السوار وان طلب انقضض بالضم احد الشركاء في حائط مائل او حفر احد بهم سيرا في دار مشتركة بلا اذن
 الباقي وتلف شئ بالسقوط فالضمان عند النفس المال بالخصصة للحائط والدار فان كانوا ثلثة فحق الحائط ضمن ثلث
 المال والعاقلة ثلث الدية وفي الحفر ثلثي المال والدية لانه لم يتعبد الا في حصتين لشريكه وضمن عندهما النصف في المملات
 لان التلف قسما معتبرا به

فصل ضمن الركيب الساكن في الطريق ما تلفه واجبه من نفسه المال بان ضربه برأسها او كدته او غصته باسنانها
 او جرحته اى ضربه بيده او وطئته بها او جرحها اى ضمت عليه او صدمته اى ضربه بجسمها لان اسير في الطريق مباح نظر اهل
 حقه مقيد بشروط السلامة نظر الى حق غيره ولم يوجب له اسكان الاخر ان لا يفتح برجلها باسناد او يهمله اى ضربت بها فتون
 بابستعمال اليقين في المطلق لاس من قبيل علقتهما بقتلها وما بارو كما ظن يقال نفخة الدابة اى ضربه بجذعها كما في الغرب
 وغيره او فوطها او تعلق بها شئ اى بالقار ووثها او بالثوب الدابة الركيب عليها في الطريق حال كونها مسارة
 في زمان الانكشاف باحد من هذه الافعال فما قيد ان يجسها او ينالها ضمن بالفتح والروث والبول لان الاضرار عنها غير مكره
 وانما قيد بالسيرة لانه لو تلفته في الدار ضمن ان قدر على منعه والافلا كما في احكام السكارى من اعمادى او وقفهما في
 الطريق لغة فصيحة كما صرح لكس اى للروث والبول فلو اوقفته لغيرها فهو ضامن كما في كل الوجوه الا اذا اوقفها باذن
 السلطان فانه لم يضمن به كما في شرح الطحاوى فان اوقفها في سوق الدابة لم يضمن لانه باذن السلطان كما اذا اوقفها
 في الخمار وفي غير المحجة فانه لم يضمن ولو غير اوثقه لانه لا يغير الناس بخلاف المحجة كما في الاختيار وفيه شعار بان الركيب في
 ملك نفسه لم يضمن بفعل الدابة وانه في غير الطريق فانه بمنزلة فعليه ضمن وبان اساقق والقائد لا يضمنان اصلا سواء كانت
 واقفة او مسارة كما اذا لم يكن اصحابهما كما في الذخيرة او بما اصحاب الدابة بيدها او جرحها في سائر الطريق حصاة
 او حجر او غيره او هو غير مهملة في اجرت او نحوه من النواة او عمار ونحوه ففقها اى شق عينا فانه لم يضمن لانه لا يجر
 وقيل لو غصت على الدابة في هذه الصور ضمن كما في الذخيرة وضمن الركيب بالكيسير اى باصا به الحجر الكيسير فقار العين لانه يجر
 عنه ولسائق والقائد من ينفذ فيسوقه فهو من ايام وذلك من خلقت والطردت كما لركب في الضمان بالكل
 الا ان خرج على ما قال شمس الدين وهو مباح العرق الى ان يساقق يضمن بالنقمة ايضا وفي الاصل ما يدل على القولين الاول
 كما في الكفاية وفيه شعار بان لو اجمع سائق وقائد كان الضمان عليهما نصفين لان احدهما سائق للكل والاخر قائد له وكذا لو اجمعا
 اسانين والركيب خاصة لانهما شرا كما في الاختيار ولو اجمع سائق والقائد والطردت والركيب ضمنوا ارباعا كما في الجية

الان الكفارة اي كفارة تلت النفس في الوطى دون غيره بقرينة الدوام فلا تساهل في اطلاق الكفارة كما ان عليه اي الركب فقط دون السائق والقائد والمرتكب لانه مباشر وهم جميعون وفيه اشعار بان الدية في جميع هذه الوجوه على العاقلة والمال في مال السجاني وبان الكل يرتبون سوى الركب في الوطى كما في الكافي واذا اصطدمهم صدمه صدم اي تضارب بالجنبه فاسرار فلما ضمن عاقلة كل منهما لوزية الاخر وفيه الاخر لان عليه القتل صدمته كل فلو كانا عادين ضمن كل من اصطدمه بغير قصدية الاخر وبه اذا كانا عادين فمدر في الخطا ولحمده اذا كان احدهما حرا كان الموجب على عاقلة الآخر في النفس قيمة العبد فياخذها ولي القتل وفي الخطا كل قيمة فياخذها وشره الآخر وانما خص فارسا لانه لو اصطدم رجلا كان وقع كل في حبه فلا شيء على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه والاخر على راسه فمدر في الخطا الاول على عاقلة الاخر وان وقع كل على قفاه فدية كل على عاقلة الاخر كما في الخلاصة وغيره وان ارسل في الطريق كلبا قاصبا شيئا فانه في فوره اي فوره لا سار بلا سكون ويل الى جانب آخر ضمن لم يرسل ان ساقه اي كان شيئا خلفه فلو ارسل الى صيده لم يضمن كما لو سكن ساعه او مال ثم ساء اليه او لم يسيقه وعن ابى يوسف راج ان ضمن كل حال وبه اخذ الشرايح كما في الدرراني وعليه الفتوى ولو اغراه حتى غصب رجلا لم يضمن عنده ضمن عند محمد ان ساق او قاد كما في الخلاصة لا يضمن في ارسال الطير اي البازي لسوقه يصيب في فوره لانه يملك السوق فوجوده كعدمه وعن ابى يوسف راج ان يضمن ولا في اطلاق الدابة من الكلب والثور والغنم ونحوها لم يضمن من النافرة من المالك فانها لم يسيقها وفيه مر الى انه لو غصه كلب عقور ضمن ان يقدم اليه قيل لبعض كاسي لظلمته في النهاية وان انه لو اكل الكلب غنم كرم لم يضمن لانه انما يضمن اذا ارشده عليه فيما سجن منه اتلفه لنفسه على ما قال نجم الائمة والى ان الراعي لو سبب الغنم في ارض مزارع بالتماسه فنام فيفسد زرع الغير لم يضمن احد منهما على ما قال الترحماني كما في النهاية والى انه لو ارسل دابة فافسد زرع عاني فوره ضمن لم يرسل الا اذا رالت بينا وشمالا وله طريق آخر فانه لم يضمن لان سيره مضاف اليها كما في الكافي واذا اجمع الركب او السائق او القائد والناحس اي طاعن دابة بعور ونحوه بلا فرق الركب واخويه ضمن بعور اي الناحس اتلفه الدابة في كل الوجوه حتى النفقة اي ضرب باليد او الرجل لانه شدة وعن ابى يوسف راج ان يضمن هو والركب في الوطى مناصفة وفيه مر الى ان الركب تولد بالناحس فدية على عاقلة الناحس والى انه لو هلك الناحس به فدية يرد الى انه ان شتم الركب فلا ضمان في النفقة والى انه ان شتم الناحس باذنه فوطيت في فوره فالدية عليها ولم يرج الالى الركب بذلك على الاصح لانه لم يضره به وبه اكله اذا كان الناحس عاقلا حرا فان كان عبدا فعلى عاقلة وان كان عبدا فبني رقبته يدفع بها او يعفى لكل في الكافي وانما خص الناحس لانه لو وضع يده على طرف من دابة النفقة لم يضمن كما في النهاية ويجب في فقهاء عيين نحو شاة نحو القصاص بالقصاص من القيمة فمقوم حجة اعيان ومفقوة اعيان فضمن الفصل ويدخل فيه طامة والدجاجة وغيرهما من الطيور وكذا الكلب والسنور كما في الذخيرة وفي فقهاء عيين نحو البقرة والجرو والى ما عدا من البهائم والطيور والطيور والبقر والفرس والبزوف وسج القيمة اي بيع قيمة البقرة واخواته فان القيمة في البهائم كالدية في الانسان

وفي العين الواحدة من ربح الدية وهذا كانت ما حيل عليها والا ففهم ان نقصان كما في التفصيل على ما قال في المنتقى وفيه شعار
بانه وجب نقصان القيمة في فناء العين على ما قال في فخر القضاة وذكر ابو بكر ان لها ملك ان تشارك في القيمة وضمن جميع القيمة وان
تشارك في القيمة ونقصان ونقصان العين لان قطع لسان الثور واطار ضمان نقصان على ما نقل عن شرف الائمة وغيره جميع القيمة
كما في الائمة وفي اذن الدابة وفي ضمان نقصان في اليد واليد على القيمة وعلية لفتوى كما في الذخيرة وفي ضمان الائمة
الى القضاة ولم ينفذ البقرة فندره في اجماع مع الاشارة الى ان الحكم لم يختلف بالاضافة فاستوى فيه بقدر القضاة
وشاة غيره كما في الائمة فترك الاضافة لم يكن حسن كما نحن

فصل - ان حبي عميد او امة على حرا ومملوك في النفس او اطرف خطا ولو ملكا كما اذا جنى صبي عمدا او عبدا في اطرف فان
جناية كليهما خطا حكم كما في الكافي وفيه سبعة الى ولي الجناية بها اي بسبب الجناية فيملكه الولي او فداه بارشها اي بجناية
فما سبب عبده وفيه شعار بان الجناية لا سبب فله ان يختار ايا سنهما وان كان الاصل هو الدفع واختار فخر الاسلام انه الفداء
والاول السبع لانه لو ملك العبد برى لولي كما في الكافي وفيه عندنا واما عنده فالفداء لانه الثابت بالنفس فلو اختاره ولم
عليه اذ تبي وجده عنده واما عندنا ففعله المدفع حينئذ حال الان التاجيل في الاعيان باطل والفداء في حكم العين لانه بدل
فان وسببه اسيد بعد الجناية او باعها بيا صحيحا فانه بالفاسد لم يضر مختار الفداء الا اذا حكم كما في الائمة او حقه او ويره
او كاتبة او استولى بها اي بجناية وساحال انه لم يعلم اسيد بها اي بجناية فعنده فله ان يختار ايا سنهما وان كان الاصل هو الدفع واختار فخر الاسلام انه الفداء
بزياة الامم من قيمته اي قيمته الجاني فغلبا في فقهنا ام الولد ومن الارش فمن تفضيلة كيرة وليس فيه مانع لفظي ولا منقوص
كما نحن وفيه غير مرة وان تصرف اسيد واحدة من هذه التصرفات وقد علم اسيد بها غرم وضمن الارش لان كل منهما بدل
الائتمار الارش وفي الاكتفاء شعار بان لو زوجها او وليها او اجرها او غيرها لم يكن مختار الارش وعن ابي يوسف ان في ائتمار
من الاول فبما رآه كما في الذخيرة فمخرج في الجناية على العبد فقال وفيه العبد الجاني عليه من اجر العبد خطا قيمته وكذا في
الاخرة فبما رآه في تلك القيمة ان على العاقلة ان لم تبلغ ادية اخرين فان بلغت قيمة العبد او جازت به وفيه اخر عشرة الاف
وهم وبلغت قيمة المادته او جازت به وفيه اخر عشرة الاف نقص من كل من قيمتين اطار تفضيلة اخر على العبد
تستحق من المدايم بالنفس عند الطرفين وعند في الائمة خمسة الاف الخمسة درهم كما في المحيط وائتمار شي وغيرهما ولم ينقص
من كل خمسة في رواية عنهما كما نحن فانه سهون وهين وعند ابي يوسف انها قيمة كل منهما ما بلغت والاصل ان الواجب
في هذه المصورة الاضمان بنفسه وهو قولهما وضمن لهما وهو قوله قاله في على العاقلة في ثلث سنين عندهما وعلى الجاني حالها
والادل السبع كما في الذخيرة وعن ابي يوسف ان القيمة ان ادوت على الدية فمقدرا على العاقلة والباقي على الجاني كما
الطبرستي في القصد قيمته ما كانت اي ان غصب مملوكا فقتل عمدا او خطا فعليه قيمة بالغة ما بلغت بالاجماع لان جناية
الغصب متقابل بالمالية اذ الغصب لا يبرء الا على المال فما قدر في الجناية على طرف اخر من وفيه اخر بيان ما والاخر

قد رزينا على طرف العبد من قيمته فوجب في موضعه العبد نصف عشر قيمته بالغة بالغة لا غير جيب في آخر نصف عشر دية وهذا الظاهر في الرواية
وهو الصحيح وعن محمد بن ابي ان نصف عشر قيمته الا اذا بلغت خمسمائة فيمنع نصف عشر قيمته من درهم وفي اليد نصف القيمة بالغة بالغة وعن محمد بن
نصفها الا اذا بلغت خمسة الا ان فيمنع نصف عشر قيمته درهم كما في النهاية والكرمان وغيره وفيه اشعار بان ما لم يقدر له شيء من الارش
اخذ انتقصان والارش وانتقصان كلاهما على الجاني حالا كما في شرح الطحاوي فذكره حسن ثم استثنى عن هذه النقصان ما قال
وفي فقها عيني عبيد وفعده سبعة الى الجاني واخذ قيمته صحيحا او مسكما اي العبد بلا اخذ بدل الانتقصان عنده و
اما عندهما فقد دفعه واخذ القيمة او مسكما واخذ انتقصان وانما خص بالعينين لان في فقدان العين الواحدة نصف القيمة الا
اذا بلغت خمسة الا ان فيمنع نصف عشر قيمته درهم كما في شرح الطحاوي وبني ان يكون هذا قول محمد بن ابي في ظاهر الرواية
فخصف القيمة بالغة بالغة لما من الاصل الا ان في الكافي في جيب نصف القيمة اتفاقا ان جني مدبر او ام ولد خطا
ضمن سيد الاقل من قيمته اي قيمة كل منهما بوجوه التدبير والاستيلاء يوم البنائية وتماه في الكفاية ومن الارش في
اقلها فان جني المدبر او ام الولد جناية اخرى شارك ولي البنائية الثانية ولي الاول في القيمة وفعت المدبر او ام
الى اولي الاول ان وفعت انتقصان لانه استوفى ولي الاول زيادة على حقه فلا يتبع ولي الثانية سيد او ليس في البنائية
اي المدبر او ام الولد الا القيمة واحدة لانه ليس للسيد الا قيمة واحدة واتبع ولي الثانية عطف على شراك السيد فاعز منه
نصف القيمة ثم رجع السيد به على ولي الاول واتبع ولي الاول ان وفعت السيد بلا نقصان وهذا عنده واما عندهما فلا يتبع
سيد كما اذا وقع بقضائه في الفاء فشارة الى انه ان جني ولم يضمن حتى جني اخرى فاولى الثانية ان يتبع السيد بلا خلاف
وقع بقضائه او غيره كما في الذخيرة ومن خصص بصياحه او غيره بالغ اي من ذهب بلا اذن الولي حر غير بالغ في غير جيب
فان جيب لم يثبت يد الناصب حكما لان لسانه يعارضه فحق الكلام مجاز كما في النهاية فمات السيد معه اي في يده موتا فحياة
بلا علة وهي بالضم والمد او بالفتح وسكون الجيم بلا مد او بجي بلا تون اي مرض من الامراض لم يضمن الناصب وان مات
ذلك السيد بصياحه اي نازق من اسناده او كل عذاب نملك كما في القاموس فشيل بحر الشديد والبر الشديدي والغرق
في الماء ولتردي من مكان عال كما في قاضي خان وغيره او نمل حية اي عضها في الغرابة بالشرين بحجة وفي الصحاح انها اولية
بمعنى وهو اخذ اللحم بقدح الاسنان وقال ابن الاثير لعلامة الاخذ باطراف الاسنان وجمجمة جميعا ضمن عاقلة الدية لانه لعلامة
ملكه بخلاف ما عرفناه لا دخل للمكان في ذلك كما في صبي او وع عبيد اي جيل عنده عبيد ودية وقتله بصبي ولو عدا فانه
ضمن عاقلة الدية اي القيمة وانما اثر الدية اعتمادا على ما مر ان دية العبد قيمته وشارة الى ما ذكرنا ان الوجيب في العبد ضمان النفس
كما قالوا لا يخاص بصبي لانه لو قتل بصبي او قتل بصبي وان لم يشهد لم يضمن وانما قيد بالحر لان بالعبد ضمن في الوجيب فان قتل
بصبي مالا من طعام او غيره سوى العبد بلا ايداع او اضرار او اعادة ضمن خلا بالاتفاق وان قتل بعبد اي بعد الايداع
والاخر وهو لا يضمن عند الطرفين واما عند ابني يوسف فخرج فقد ضمن واختلف في صبي عاقل مجبور واما غير العاقل فلم يضمن فيمنع

كما في شرح الجناح لصدور الاسلام وقاضي خان والتمرتا شى وخمن بالانفاق كما في امدية وشرب اجماع لغير الاسلام وهو الصحيح
 لان قلة متبرك كما في الكافى واما المادون بالتجارة ويقبول الودية فمقتضى من بالاجتماع كما في السند
 فصل في ميتة ما بعد اناة سوحت خبره حلف وهو اعم من الرجل والمرأة والعمد والكبير والصغير ولو مطلقا لم يمت
 واما ما قصه فلا شى فيه كما في الكافى فذكر في الظهيرية ان وجد الجنين قتيلا في محلة فلا قسامة ولا دية به جرح اى جراحه او كثر
 من فعل آدمى او اثر ضرب او شتى فقتل او كسر النون بوجهه كحلقى او بغيره ووج وهم من اذنه او عينه فانه من فعل
 آدمى ولذا لم يقتل ان وجد في محلة كذا اذا شئت على القتل لاداة التفصيل والا كان صفة مغبنا عنه وفي الذخيرة ان
 الميت من ليس به اثر يقتل ولا يقتل من به اثر يقتل فهو خص وظهر جرحه في محلة فقتل في محلة فقتل في محلة فقتل كما في
 الامم واما في شمل السجدة والحلة الحرفية والدار وغيره مما ياتي من كلامه من ان من شاع في حلقه حلف على اهل المحلة فتر
 عن شايخ والسجدة وخبرها ما لا قسامة فيه واعلم ان المحلة هي ما يسكن فيه اهل السجدة من الاماكن على اشار اليه كلامهم في
 الوصية للجيران او وجد اكثره اى اكثر ابيت ولو بلغ اهل السجدة من اهل السجدة فان وجد صفة مشتوقا بالطول او قل
 من صفة مع السجدة وعوض منه فلا قسامة فيه حال كونه لا يعلم بالبنية والاقارب قاله اى ابيت او اكثره وقد اوعى
 وليه يقتل عمه او خطا على جميع اهلها اى تلك المحلة وعلى بعضهم باعيانهم او لا باعيانهم وعن ابى يوسف اذ اوعى
 على بعض مدين فلا قسامة حلفت بمسكون رجل اخر مكلفا ولو عوى او مدودا في قفوت فلا قسامة على المرأة والعمد
 والمجنون منظم فان اهل تلك المحلة كما في عامة الكتب وفي الظهيرية ان القسامة على عاقلتهم وفي المصنفات انه رواية شعبة
 يشهدا رحم الولي اى ولي ابيت والمحلة صفة مسكون وفيه إشارة الى انه لا خيار للامام في ذلك والى ان للولي اختيار
 ان يقاتل ويشبان والصلح او الشلخ الا ان الاظهر ان اختيار من تميم بالقتل كما في الكافى ثم اشار الى كيفية الحلف فقال
 بانتم اى علفوا بانتم ما قتلناه اى ابيت فغير كجاجة شمل على ضمير ابيت لا تكلف تقديره اجله او شتم اى المحلة او الولي عليه
 كما في ولا علمنا له قاتلا من قبيل تعالى بالجمع بالجمع فيحلف كل واحد بانتم ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا كما في الظهيرية وغيره
 رواية في رواية وفيه إشارة الى انه لا تكلف بمينة كجج لانه لا يفي ما اذا باشره احد منهم ولا يرد اذا قتل جماعة واحدا
 كلامهم قاتل دله اقل في احمد وكفر في الخطا وجماع المصلين في المدين سطر وعندهم الا اذا اوعى الولي على واحد منهم مصر
 شهده عليه ان منهم فان كيفية شهده اى يوصف ان يكافوا بانتم ما قتلناه انما حلفت على العلم ليظهر والقاتل اذا علموا ب
 يظهر انه فلا يحتاج اليه كما في الكافى لا يحلف الولي وان كان منهم لانه قسامة مشروعة ثم اى بعد التحليف قضى
 جميع اهلها بالدية لانه كما ابيت من اوعى ان تصيرهم في صفة المحلة فلا قسامة والدية على اهلها كما في اكثر المتون وذكرى كما
 في الظهيرية ان كلاما على اناة دنى الذخيرة عن شيخ الاسلام انه القسامة عليهم والدية على عاقلتهم جميعا وفي الامم
 ان الدية على عاقلتهم في ظاهر الرواية واما في اكثر المتون فيعفى بها على اهلها بل ان يرد على عاقله اهلها وان ابيت

من الدية ويوان القليل ونقطة وصلاية ثم يحلفه الوارث كما اذا قتل لصي او ليعتوه اياه فمات بحسب الدية على عاقلة ويكون ميراثا له
 كما في الكفاية وطاهر كلامه ان القسامة على الوتر لا العاقلة كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انها عليهم وهذا على قوله واما
 على قولهما وفي رواية عنه فقد يرد منه لان الدار في يده حالة انقل فكانت قسامة نفسه كما في الاختيار وغيره والقسامة على
 اهل الارضى المستطعة اى على ملاكها القدر وهو بالكثر في الاصل لا ختمه الامام اى افرته وسيره من ارضى الغنمة واعطاه
 لاحد كما في المطبوعة دون السكان كالمستاجرين والمستعيرين والمشتريين الذين يملكون بالبنية او المهر او الوصية او غيره من
 اسباب الملك وان كانوا يقيمونها فان باع كلهم اى كل اهل خطه فعلى المشتريين دون السكان والاصل انه اذا كان
 في محلة ملاك قديمة وحديثة وسكان فالقسامة على القديمة دون اخيرها لانه انما يكون ولاية تدبير المحلة اليهم واذا كان فيها ملاك
 حديثة وسكان فعلى الحديثة واذا كان سكان فلا شئ عليهم وهذا كله بخلاف ما عند ابى يوسف راجح فالفرق الثمانية سوارى في وجوب
 القسامة وتامه في شرح الطحاوى قبله في عرفهم واما في عرفنا فعلى المشتريين لان التدبير اليهم كما اشير اليه في الكفاية وفي
 قيل وجده في اراء غيرنا من الملك مشتركة بين القسامة والدية على عهد الروس فان كان نصفها لزيد وعشرها لعمرو والباقي
 ليكر فالقسامة عليهم والدية على عاقلة ملاكها متساوية لان صاحب الخليل والكثير سوارى في حفظ التدبير وكذا لو وجد في نهشتر
 وفي املك وخولا كالعجالة كانتا على من قبيح من السكان والملاح والملا والملا والملاك وغيرهم واما على قال بعض
 المشايخ ومنهم من قال اذا كان لهما ملك فالقسامة على الاصل السكان كما في الذخيرة وفي مسجد محلة كانتا على اهلها
 لان تدبيره اليهم واما في مشيرة الى انه لا قسامة في مسجد اجماع وسجد الشارح لان القسامة انما يكون لقوم معروفين
 وفيه الدية على بيت المال ربه اذا لم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه والدية على عاقلة كما في اقرتاشى والى انه لو كان
 مسجد الاخر لم يكن الحكم كذلك بل القسامة والدية على بانيه وان لم يعرف فعلى عاقلة صاحب اقرب الدور منه كما في الذخيرة
 وفي سوق مملوك لاسن مملوكة كانتا على المالك فمدها على السكان عند ابى يوسف كما في الكافي ويدخل فيها
 سوق قريظة من اهل اجتماع الناس فيها في جميع الايام او بعبدة يسكن فيها في الليالي او فيها دار مملوكة فانما على اهلها
 لتقضيهم كذا في النهاية وفي سوق غير مملوك بان كانتا بعبدة يبيعون فيها للتجارة في بعض الايام دون بعض
 ليس فيها ساكن ولا دار مملوكة ويدخل فيها سوق اساطان فانما لعامة المسلمين كما في التهمة والشارع اى الطريق الا
 من قولهم شرع الطريق اى بين او على اتجوز حقيقة طرفي الشارع فيه عامة الناس وفي السجى واجماع لا قسامة في
 شئ منها والدية على بيت المال لان تدبيره الى الامام وعند ابى يوسف كلاهما على اهل السجى وفيه شعار بان اهلها
 وحيث العامة كالشارع كما في الهداية وغيره وكذا الارضى الملكة فانما كانتا كالموت كما في شرب الذخيرة ولو وجد قاتل في موضع
 سباح كالغلاة الا انه في ايدي المسلمين كانت الدية في جيبها الملاكى فاقضى خان واما الارضى التي لهما الملك فخذوا ل
 غلاما فينبغي ان يكون القاتل فيها بهر الا انه ليس على الناصب ودية كما في الكفاية وفيه ذكر في الذخيرة لو وجد في طريق غير مملوك

كانت الديرة على اقرب احوال التي تشرع الى هذه الطريق وفي برية تشد يد الياء والراء وتشتبها دي مجر او لا عماره مقربها
اي لا يكون احدهم ولا يطبخ اليها من مصر او قري فان بلغ اليها على اقرب ذلك وجوز ان يكون ملكه والى على عاقلة
وفي الكرماني ان تقطع عن تلك البرية حتى الحامة فهدر الا على بيت المال او في ما وجدته اي اقرب القتل به
ليس في يد احد ولا في ملكه وفيه شارة الى ان يهدر ذلك المالك كبر كالفراست فلو كان النهر غير الا قوم معروفين في القلعة
اهل والديه على عاقبتهم والى ان يقتل في وسط النهر فلو كان في شطه على بيت المال والى ان يقتل في شطه لم يكن
على اقرب القري ان يجمع كلوا منها وانما على بيت المال وهذا كله اذا كان موضع انعاش الماني يد الماني في الاقدار
حال الكل في النخبة مستحلفات التي الايام وهو انه في تحلف في القسامة بعد لانه موسوف خبر طاعت قال في قوله
هذه الحجة جلدته ولم يقط اي من هذه القول وان كان يريده يا تعد ما قسامة ولا عرفته كما قال في النخبة
ان يكون القاتل قاتل مع غيره يبريهم وازيد فخرج بالقرار وطبل شهادته مع بعض اهل الحجة كالأوبساق يقتل غيرهم
بعد دعوى الولي يقتل على ذلك الغير للتمتة فلا يثبت القتل شيئا وتهم الا انهم يبرون عن القسامة والديته كما لو ادعى
على غيره بلا قسامة يثبت وهذا عنده واما عندنا فكل سبيل بناء على الاصلين المجمع عليهما ان من قسامة في حادثة
عزل عنه فشهد لم يقتل شيئا وتهم في تلك الحادثة كالكيل او اخاصه ثم عزل والثاني ان من كان له غير حجة ان يصير
تلك الحادثة فشهد لم يقتل او يقتل واحد منهم بعد الدعوى لانه صار اهل الحجة فشهد بالدعوى عليه وفي رواية
في بيت ايس فيه غيرهما وحيد احد هما قاتل فشهد في الرجل الآخر وتهم عنه ابي يوسف في خلاف الجرح لانه عسى ان يقتل
نفسه ولانه توهم بعد وفي قياس قول ابي حنيفة فيكون القسامة والديته على صاحب البيت وفي رواية امرأة
كرز حلفت الى ان تقيم عليهما اي على تلك المرأة عندنا واما عند ابي يوسف في حادثة يدخلون معا في الحقة
وفي الكرماني ان يوضع الحجة فيما اذا كانت عاقلة غيبا ولا يفيد فلون معا في القسامة او فيما اذا قتل في الحادثة
في مصر ليس فيها احد من عشيرتها وتدرى عندهم عاقلة ما اقرب القبل اليها في نسب وطاهرة لليس عليها شيء من الديرة
اختيار الطحاوي وقال المتأخرون انها تدخل معهم في الديرة

فصل - العاقلة صفة غالبية من العقل الديرة كما قال ابن الاثير اوجع عاقل وهو الذي يفرم الديرة لانها تعقل الماء
اي تمسك من ان يراق كما في الطبيعة فان اصل العقل الاسماك كما في المفردات وقال الطبري وغيره ان عاقلة جماعة
تفرم الديرة اهل الديوان بالكسر وفتح صله الواو وهو كتاب فيه اهل سبيل واهل اعطاء كما في القاموس وقال البيهقي
في الاذنه ان في الاصل موضع ضبط حسابات الناس من ذنوبه اي ضبطته وقيل انه معرب ويوان فالعنى كتاب كمرودة
اشياطين والاول هو اب لم يسمي ابي باني هو منهم اي من اهل ديوان من اهل مصر لاسيما مصر اخر فيقول عن اهل سواد
وقيل يعقل عن اهل مصر اخر ولا يعقل اهل البادية عن اهل البصرة كما في التمر تاشي فحاقلة الرجل اهل ديوانه فان كان في الحادثة

حقيم والمشاير شعير خلافة فان الاصل في الباب هو التناصر فان كان بين اهل الديوان او العشيرة او الحلة فيما وان كان
بين اهل قبال الديوان ثم العشيرة ثم اهل الحلة فالعاقلة في زماننا من تناصر وفي احوادث ومن لا عاقلة له من العرب
والعجم كاللقيط واخرى والذمي وغيره والاولى وسلم لا عاقلة له فان الدية في مال الذمي كما في الذخيرة يعطى الدية من بيت
المال ان كان موجودا او مضبوطا والاين كذلك فعلى السجاني فيودى في كل سنة ثمانية دراهم او رتبة على ما قال في منطقه
ونه احسن لا بد من حفظه اذ في كثير من الموضع انه يودى في ثلث سنين كما قال الزاهد في عن ابي حنيفة راج انه على السجاني مطلقا
ولا يجب في بيت المال بالاجماع والاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره وقال الزاهد انه على السجاني في
زماننا لان العشائر فيها قد فنت وجمته التناصر قد ارتفعت وبوت اسواهم قد نهضت وتعمل العاقلة ويرون القضاء
ما يجب من الدية على القاتل بنفس القاتل اي قتل خطأ وشبهه اعمد واخره عما يأتي وفيه شعار بان الدية يجب او لا على
القاتل ثم على العاقلة للتحقيق ولذا لو اقر بالقتل لم يكن اقراره اقرارا على العاقلة كما في قاضي خان وغيره لا يتحملون ما يجب
بصلح عن دم عمد فانه على القاتل حالا اذا اجل او اقراره بقتل خطأ لم يصحده اي القاتل العاقلة في ذلك لا ترا
فانه على المقر في ثلث سنين وفيه رمز الى انه لو صدق قوله لا يثبت لعقل يتصا وقم والى ان القاتل والولى اذا تصادقا
انه قضى قاض كذا بالدية على عاقلة بالبينة وكذا بها العاقلة فلا شئ عليهم ولا على العاقلة كما في الدية قتلوا اقر بالقتل
عند قاض فاقام الولي البينة على ذلك المقر قبلت لانها ثبتت ما لم يثبت بالاقرار من وجوب الدية على العاقلة كما في
النهاية وغيره ولا يجب بقتل عمد سقط قوله بشبهة كما اذا قتل رجلا واحدا بها حبس او محتوه والاخر عاقل بالغ او احمدا
سجد يد والاخر بعضا فانه نصف الدية بينهما او يجب بسبب قتل اربعة عمد افانه وجب القود بنفس القاتل الا انه سقط بجرمته
الابوة فوجب الدية على الاب في ثلث سنين حيا نه للدم عن المهر ولا يتحملون جناية عمده على خطأ فانه على مولاه او
جنايته عمده في النفس والطرف فان اعمد لا يجب التحقيق بجمل العاقلة فوجب القود به ولا يخفى انه منغن عما سبق الا انه اراد
التفصيل ولا يتحملون ما دون ارش لموضحة من بدل طرف هو اقل من خمسة هي ارش الموضحة فانه لو كان خمسة ما يكون
تحملا او انما قلنا من بدل طرف لانه من قتل عبد غيره خطأ وقيمه اقل من ارشها تتحملوا فان البيعة في العبد قائمة مقام الدية
في بحر كما في الكفاية بل تحمل الواجب بما ذكر من بدل الصلح وغيره على السجاني تغليبا فيشمل على المولى من جناية العبد ولو
بل لعطف جملة على جملة لا يتحملون وفائدة انها الانتقال الى اللاحق وفي لفظ السجاني الدال على لقطع رعاية حسن الخلق

كتاب الكراه

عقب بالديارات مع انها ينبغي ان من خلاف الرضا لانها بالتقديم احرى كما لا يخفى هو في الفتحة حمل مسان على امر لا يريده
طبعها او شرعا والاسم منه الكراه بالفتح وفي الشريعة فعل هو بقرينة الاتي والفعل يتناول الحكمي كما اذا امر بقتل رجل و
لم يهدده بشئ الا ان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله لقتله الامر وقطعه فانه اكره كما في الذخيرة لوقوعه بغيره

و نحوه من الاشرية والاطعمة المحترمة كشرب الدم وكل لحم الخنزير لان حاله الجلي كالمجنونة في خوف تلف النفس او بعضه وفيه شعار
بانه لو اكره بغير الجلي لم يحل شرب المحرم واكلاه فلو به وبضرب سوطا وسوطين لم يعتبر الا ان يقول لا ضرر من علي عيناك وذكر كما
النهاية وقال بعض المتأخرين ان يحل في زماننا التعذيب فيباح التناول عند التمدد كما في الكشت وبنيتي ان يباح عند التمدد
بأخذ كل المال حتى ان يصير من التناول على التلف اثم واخذ به لانه يمنع عن مباح والقي نفسه في ملكية وكذا اثم من المجنونة
ولم يتناول وكلها طاهرة الرواية وعن ابي يوسف راجح انه لم يثبت في كليهما الانتفاء الا اثم من المضطر كما في الكافي وذكر شيخ الاسلام
ان المكره انما اثم اذا علم بالاباحة ولم يتناول واذا لم يعلم فقد رجح ان يكون في سعة منه لانه يعذر بالجمل فيما فيه فساد كما في الخبر
وخصص لم يثم به اي بالجلج الطمار الكفر واجراؤه على اللسان حال كونه مضطرا فليس بالايمان اى غير متعقبة فانه فان
المشركين اكرهوا عمارا رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم فاستبمع طمانية لقلب به فقال صلى الله عليه وسلم ان عمارا فقد
اى ان عمارا الى الاكراه فعلى الطمانية وفيه إشارة الى انه لم يخص بغير الجلي وكفر باظهار الكفر ولو قال بالطمانية والى انه
لو لم يخطر بباله سوى ما اكره عليه من لفظ الكفر لم يفرق قضاء وديانة فلو شتم نبيا صلى الله عليه وسلم وقال لم يخطر بباله شيء
لم يفرق قضاء وديانة وما اذ اثمته وقال انما خطر ببالى رجل من انصارى فقد كفر قضاء وديانة كما في الذخيرة وبالصبر عن الكفر
على التلف اثم اى صار اجورا وشبهه اذ لا تنفع عن التكلم بالكفر فضل وان قتل الا ترى انه صلى الله عليه وسلم اثم عليه وسلم حتى جيبا
سيد اثم اى حيث اكره المشركون على شتمه صلى الله عليه وسلم فصار على ذلك وخص به الاملاط مال مسلم او ذمى الا ان
او غيره وبالصبر اجروا وشبهه كما في عاتمة الكتب لكن في الذخيرة علقه بالرجاء لانه ليس به انظر حاله المجنونة من كل وجه
من حيث ان يعذر بناس قبل الجهاد وفيه ايمان ترك الاملاط افضل ولذا قالوا ان تناول مال غير شدة حرمة من شرب
كما في الكراهية وذكر في قاضي خان ان الترك والفعل سواء وبانه خص به شتم مسلم كما في المضمرات وبانه لو اكره به على الافترار
على مسلم يجرى ان يسميه كما في الظهيرة وخصص في صورة املانه احوال لان الفاعل له له وفيه مرض الى ان احوال ضامن في صورة
الاكراه على كل مال مسلم كما في التهمة لكن في الخلاصة ان الفاعل ضامن الى انه مضطر بالاكراه على اكل طعام نفسه وهذا اذا لم يكن طاهرا
والاملاط شئ عليه كما في الكشت والى انه لو اكره بغير الجلي لم يخص الاملاط مال مسلم ولو تلف ضمن احوال لا يخص بقوله اى مسلم
بالصبر اى لان قتله لا يباح بحال وثقا وهو اى احوال فقط اى لا الفاعل كالمطرفين ويقاد الفاعل عند زفرج ولا يقاد
واحد عند ابي يوسف راجح لكن يجب الدية على احوال في ثلث سنين ويحرم من الميراث دون الفاعل لكنه ياتم ويقتل ويرثه
ويباح قتله المقصود بالقتل ولو به وبغير الجلي يقتل مسلما كان القود على الفاعل عندهم وعزرا احوال كما في الظهيرة وفتح
لما حرم اى الفاعل ولو به وبغير الجلي لان احوال مما يصح مع الهزل وفي الاكراه شعار بانه لو اكره بازا على امرئ لم يوجب الزنا
كما في الذخيرة وطحا واحدة او اكثر وعقته اى عتاقه ولو حكما كما اذ اكره حتى يحل الطلاق والعتق بيد الزوجة والعباءة وغيرها
فانصح طلاق الفوقن اليه وعقته ويرجى المما مور على الاخر نصف والمهر فواظم عليها ببقية العبد ولو اكره بوجبه يقتل على الطلاق والعتاق

كما في الكفا في وعن أبي يوسف ان المطلق اكثر حسنة فصاعدا وعند محمد بن سنان في الكفا في الذخيرة وعند أبي حنيفة ربح
 يفيض الى راسي القاضى وبنيته فان سبقت الحاجة الى التوفيق فافتي حسنة كما في تنبيه الوراقات او نحو سبيده او اذون
 ثمانية على الخلف الا في كفا في المصنفات بعد ارجح سبيدها وعلم القاضى بلحاظه فانه حينئذ يموت حكما حتى يقسم ماله وانه عند
 واما عند فقهاء الامراء ومارتة موقوفة على كفا في المصنفات عليه اسي الماذون وبه ان يكون جبريها المفعول وعليه
 مالم يسيم فاعلمه فذا قد اريد ما ذكرنا من جواز ارجاع المصنفات للماذون بشرط ان يعلم الماذون بانهم موقوفون للسلطان واكثر اهل
 فان جبريها من رجل او رجلين او ثلثة لم يجز لان كان ماذونا بالاذن عاما فلو كان الاذن خاصا بان اولي جبريها من معدود
 انهم بالشرط ان يعلموا بعد واحد والحدود كما انهم بالشرط ان يعلموا انهم بالشرط ان يعلموا انهم بالشرط ان يعلموا
 واما انهم فكذا كذا عندنا واما عند فقهاء طائفة اخرى كشهادة اهل الدولة او لعدد وذكور في الاشتراط في الزيادة بل لا ذكر
 واطراف قول محمد بن حنيفة يكون ذلك منه بوجوه كفا في الذخيرة ونحو الامانة الماذونة ان يتولد ما سبقت استئمانا
 نكاحا فالزوج اعتبارا للبقاء بالابتداء في ضمن سبيدها حينئذ قيمتها اى قيمة المستولدة المذونة للمفكر لانها لا تباع بغير
 واما المصنفات اكثر من القيمة لانه انما جسد قيمتها لا غير ولو شمل في ماله من الماذون ماله وقيمة جميعها لم يحاكم سبيده
 ما سبه اى ما في يده من المال عنده لانه يشترط نفسه وانما وقع له المالى لسبيده خلافة بعد فراغه من حاجته واما عندنا فبان
 ماله لانه فرع الرقبة وهي ملك سبيدها خلافا ولذا يحل وطى الماذونة وتعلق حتى انقرض بها لا يمنع ملكيتها لسبيدها واما
 في احاطة الدين بالرقبة والسبب معا لانه ان لم يستغرق بها فقد ملكه بلا خلاف كفا في الكفا في ثم فرع على هذا الاصل سبقت
 فانه ما الى الادنى فقال فلم يعق عبد ماله باعنا فقه اى عتاق سبيده عنده وعق عنه بما في صورة عدم الاحاطة عند الكل
 ثم يبيع سبيده عند قيمته اذا كان هو سبيده اى الحق اذا كان ماله ثم يرجع عليه كفا في التفتاق ثم شرع في اثباته فقال
 ويبيع هذا الماذون ماله من سبيده بالقيمة اى شئ القيمة او اكثر لانه غير متهم في ذلك وفيه ايمان الى انه لو باع من
 سبيده باقل من القيمة ولو سبيدها لم يجر ولو باع من اجنبى جاز لعدم تهمة وانه عندنا فبيع من سبيدها مطلقا
 الا ان سبيدها غير من اهل الدولة وبين نقض البيع ويبيع من اجنبى بالغبين لسبيدها الفاضل وقيل الصحيح ان قوله كفو لها
 كفا في الكفا في ويبيع سبيدها ملكه منه اى من هذا الماذون بها اى شئ القيمة او باقل منها عندنا لان فيه نفع الغراء
 فان باع سبيده ماله من هذا الماذون باكثر من القيمة ولو سبيدها نقض سبيدها ببيع او حط الفضل عن القيمة صيانة
 سبق الغراء كفا في البسوط بلا ذكر اختلاف لكن في المحيط وغيره انه عندنا واما عندنا فالباع فاسد وان سقطت امانة وكان
 الغيب سبيدها او لم يطل ثم اى سقط عن ذمته هذا الماذون ثم يبيع باع سبيدها منه ان سلم سبيدها ببيع القليل قبضته اى
 قبض الشئ اى بالتسليم لعل حتى سبيدها في اهلين وهو لا يتوجب على عبده وفيه اشارة الى انه لو كان الشئ عرضا لكان
 لسبيدها بطلان منه كما اذا او دعه عنده او غصبه منه كفا في الكفا في وغيره وفيه اشارة الى انه لو اخذ عبدا من مال سبيدها شيئا

اي وصي بعد ثم وصي وصيه ثم القاضي وفيه اشعار بان الوالي من قبيل الاولياء بالطريق الاول او وصيه اي بن وصيه
القاضي للولاية في ماله وانما عدل من كلمة الترتيب الى التوبة اشعار بصحة ولاية كل من الوالي والقاضي ووصيه بعد موت
وصي وصي بعد وشار في هذا الكلام الى انه لا يجوز اذن الام للصغير وكذا اذن غيره وغيره وخالفه لانه ليس لهم ولاية تصرف
في ماله وتام الكلام في اصول الاحكام ولو اقر بصبي المأذون للمولى او غيره بما سمع من كسبه اي بن عين او دين
او ارشده باورش عن ابية او غيره صح ذلك الاقرار في ظاهر الرأية لانه لا اذن كالبالغ وقته انه لا يصح لان الحاجة في صحة
الاقرار بما سمع للحاجة اليه في التجارة وهي مفقودة في الموروث كما في النهاية ولا يخفى ما في نكاح الصحة والارشاد والوصية من اشعار
بالاتمام وكفي فيما يليه مع المناسبة للشروع من رعاية حسن الاختتام

كتاب الوصايا

عقبه بالمأذون لانه يتعلق بما بعد الموت وانما جمع الوصية اشعار بالبشارة انهما وان كان الام يد الى جنس لا يصح اي
الوصية لغة اهم من الايصاء كالوصاية بالفتح والقصر والوصاية بالفتح والكسر يقال اوصيت اي فوضت الى زيد لمع وبكذا
فهو وصي وذلك وصي ويقال له الوصي اليه وصي له والمال الوصي به ويقال له الوصية كما في النهاية والقائمين وشريعة
ايجاب اي الزام شيء من مال او منفعة لله تعالى او غيره ونهشاش للبيع والاجارة والبنية والعارية وغيره بما بعد الموت
مخرج لكل فانما ايجاب في حال الحياة ونما سمي بالوصية لان اوصيت لما اوصي به وصل ما كان من امر حيوة بما بعده من امر
مات يقال وصيت الشيء بالشيء اذا وصيته به كما في الكراهي وتحدثت الوصية عند الجمهور في وجوه اخرى لتدرك اتفاقا صير
فرضت عند بعض في حق الوالدين والاقربين غير الوارثين ووجبت على الغني عند بعض في حق الكل والاول يصح كما في النهاية
باقل من الثلث اي ثلث ماله وفيه إشارة الى ان التسهيل في الوصية افضل لما روي عن الشيخين اهل بيت ان الوصية
بالنفس احب اليها من الوصية بالربع وبالربع احب منها بالثلث والى ان الوصية النافذة في الشرع الى الثلث الا اذا
اجاز الوثيرة لما في الاختيار عند غني ورثة بالهم وعند استعناهم اي صير ورثتهم غنيا وبجستهم من ميراثه بان يشترط
كل منهم ربيعة آلاف درهم على ماري عنه او يرث كل عشرة آلاف درهم على ماري عن الفضلي كما في النهاية وقيل غير عند
احد من كاشمال كل منها على فضيلة هي صدقة وصلة ونهشاش اكله اذ لم يكن عليه حقوق والا فلا لازم من كل الثلث
ذلك كما في النهاية وغيره كثر كما اي ندب باشل ندب ترك الوصية بالتبسيط لا احدهما وهو الاستعانة به له وحيله لم يكونا
اغنيا فعلى هذا يكون الاضافة للمعد كما هو الاصل وفيه رمز الى انه اذا كان قليلا لا ينبغي له ان يوصي على ما قال ابو حنيفة
ونبه اذا كان اولاده كبارا او اما اذا كانوا صغارا فالترك افضل مطلقا على ماري عن الشيخين كما في قاضي خان وعلى
انما ندب اذا كان للموصي مال بلا بركة من حق الله تعالى وحق العبد فلا يندب اذ لم يكن له مال سوا كان عليه بركة او لا
لكن في النهاية لو كان عليه بركة لمال ندب ولم ياشم ترك الايصاء وفي النهاية اي انها بركة كالوصية للاغنياء من الاجابة

وكرهية كالوصية لابل لمصيبة بلا اقربا واستتبه كالوصية بالكفارات وفدية اعيانها وصحت الوصية بانها
 وغيره كالحمل لما في بطن انثى من انسان وغيره من سجون فلو وصى لما في بطن دابة فلان لا ينفق عليها صح كما في شرح
 الطحاوي وغيره وفي الاكتفاء اشعار بان الوصية صحت بدون القبول فانه انما شرط ليعلم الموصي له الموصى به كما في النهاية
 وسياتي في اشارة اليه فمن اظن انها لا تصح بدون وصحت لاحد به اي بالحمل كما في بطن دابة او جارية اذ لم يكن بحرين من سجون
 كما في شرح الطحاوي ان ولدت الانثى من جارية والدابة وهذا قيد للقيدين جميعا لا لقل من مدته اي مدة الحمل وهو سنة
 الا مدته شهر وفي بعض الاحوال عشرة سنة وفي الابل والحمل والحارثه وفي البقر تسعة اشهر وفي اشارة خمسة اشهر وفي البقر شهران
 في الحمل يبعون يوما وفي الطير اربعة وعشرون يوما كما في الاستيفاء من وقت الوصية فانه يشترط لصحة الوصية وجود
 الموصي فلو كان وجود الموصى بجملة او حكما بان يكون على خطر الوجود كمنه لبيستان اعاش كما في النهاية عن المصنف وانه لو كان
 منه فكان صاحب الحق غفل عن ذلك يدرك قال بالاشكال ذلك ان شرط ثمة لبيستان وكذا صاحب الكفاية حيث علم بالاشكال
 كما في التمر تاشي انصح الوصية بما في بطن اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت موت الموصى لانه لا ينفق ما ذكره الوجود عند
 الوصية كما لا يخفى فلهذا لم يؤيد ما في استقصى كما نحن وكذا لم يؤيد ما في الكفاية انه ثبت ما له بل مال ثم كتبه استحق ثلثه ما عليه
 عند الموت لما تقرر ان الموصى به اذا كان معين او غير معين وهو شائع في بعض المال يشترط وجوده عند
 الوصية وان كان شائعا في كل شتر عند الموت كما اذا اوصى بمهر من غنمي او من مالي فانه يشترط وجود
 المهر في الاول عند الوصية وفي الثاني عند الموت وتسامه في النهاية عن الذخيرة ونسبه وفي الكلام
 اشعار بان ان ولدت الجارية ستة اشهر فصاعدا من وقتها لم يصح الوصية بجوارضه واث الحمل بعد الوصية الا
 اذا كانت الجارية معتدة فان الوصية تصح اذا ولدت الى سنتين قياسا على النسب كما في المغيرات و
 صحت هي اي الوصية والاستثناء في وصية ياتمه الاكلها فالامة للموصى له والحمل لورثة الموصى لانصح اقرار الحمل
 بالوصية فلهذا استثناه على ما تقرر والاستثناء ينقطع ولا يقتضي الى تساؤل الوضع بل الى الملازمة ومنها حمل جوارسه و
 تابعها فصار كاستثناء البنين من المملوكه ويوجب لانه يري بربهم كما في الكفاية ومنها اشكال فان الحاجة لم يشترطوا فيه ملك
 الملازمة وانفقوا جوارضهم فغير من بر من اهل درهم كما في الكفاية وغيره وصحت بشئ من مال المملوك لانه كما
 المعاملات ونسبه اشارة الى انها لا تصح منه للحر ولو استأنا واجازنا الورثة وفي الذخيرة انها تصح طرقي استأنا من جهة طاهر الرواية
 وعن ابي يوسف رح انها لا تصح كما لا تصح طرقي في دار الحرب حتى لو خرج اليها لم يكن له من ذلك شيء وان اجازنا الورثة و
 منهم من قال انها تصح وهذا اذا كان الموصى له في دارنا واما اذا كان في دارهم ففي صحتهما لاختلاف الشرائع بناء على ان
 الحر في كالميت في حقنا يجوز وليس من اهل البر فلا يجوز وصحت بعكسه اي من الذي للمسلم المأمر طرقي ان يكون حرة
 طرقي كالمسلم على ما فصلنا وفي المغيرات يجوز وصية لستاس مسلم والذي بلا اجازة الورثة الكائنين في دارهم واما اذا كانا

في واهية تامين فهم كالمسلمين في المعاملة وصحت بالثلث والاقبل للاجنبي غير الوارث وان لم يرخص به الوثمة لا يصح الوثمة
 في اكثر منه اى باكثر من ثلث فان في ثلثي ثلثي الباقي كما في القاموس ولا يصح بشئ لو ارثته اى الموصى احد من قبله
 عند اجمع فلو اوصى له ولا جنى كان له الثلث وثلث الوارث كما في الخلاصة ولو اوصى بكل ما له وجبا كان الكل له نصبت
 بالارث نصبت بالوصية كما في قاضي خان والظاهر من الوارث من كان وارثا وقت موت الموصى كما في عامة الكتب فلو اوصى
 لمن كان وارثا وقت وصية الموصى ثم صار ثمة وارث وقت موت الموصى كما اذا اوصى لزوجة ثم طلقها ثلثا او واحدة ومنه
 عارضا ثم مات الموصى وبالعكس لم يصح كما اذا اوصى لاجنية ثم تزوجها ومات وهي زوجة وفيه اشعار بان لا يصح لعبد وارثه و
 مدبره وهم ولده لانه وصية لوارث حقيقة بخلاف الوصية لاجن وان ارثته كما في النظم واعلم ان الوارث اذا كان صغيرا او اديانا
 يوصى له بشئ من ماله فتشعير في جبهته فالوجه ان يملك المالك غيره ثم يوصيه ذلك الغير له كالمصنف ويصح انتفاعه للمالك
 ما دام حيا كما في انساب ولا يصح لاجل قاتله اى قاتل الموصى حيا كان وارثا او غير وارث واقتل عمدا او خطأ مسلما
 اى قتل باثمة لاقتل بسبب فانصح وصيته لما فوجوه وقع الموصى فيها وبذلك يستثنى الموصى والنجون القاتلان فانصح الوثمة
 لها بلا اجازة الوثمة كما في النظم الا باجازة ورثته اى ورثته الموصى الوصية باكثر من ثلث للاجنبي وشئ الوارث والقائل
 فانها تصح لاسقاط حكمهم وعند ابى يوسف في فرج لا تصح للقاتل ولو اجازة او الاجازة معتبرة ما يكون بعد موت حتى لو اجازة
 قبله كان لهم الرجوع عنها والتمس من الوثمة من يكون اجازة معتبرة بان يكون عاقلا بالغيا حتى لو اجازة ما يصح منه ثم
 لم يصح واما الميراث فقد صح وصيته اذا ابرأ والا بمنزلة ابيه ولو ميتة حتى لو كان اوصى له وارثه لم يصح الا باجازة ورثته ولو كان
 اجنبيا وصحت من ثلث كما في المصنفات وفيه اشارة الى انه اذا اوصى وارثا للموصى بالاكثر للاجنبي صح وصيته كما في الجاهلية
 والى انه لو اوصى لقاتله ولا وارث له وصت الوصية له وبه اعند الطرفين واما عند ابى يوسف فلا تصح والى انه لا يصح لعبد القاتل
 ومدبره وهم ولده ومكاتبه الا باجازة الوثمة كما في النظم واعلم ان المناطق فكثر من بعض شيئا ان لم يرخص اذ عين لو اوصى
 شيئا كالميراث ان لا يكون له في سائر الزكاة حتى يجوز وقيل هذا اذا اوصى ذلك الوارث به بعد موته فيمنه يكون تعيين ابي
 كتحسين باقى الوثمة معه كما في الجواهر ولا يصح من جهتي ولو عاقل اهرهقا وكذا من مثله من كان في اليه خلل كالجنون وفيه
 اشارة الى ان تصرفه كما لا يعتبر بمنزلة الا يعتبر مضافا الى ما بعد البلوغ كما اذا قال ابلغت ثلث مالي فلان كما في كبريت
 والى ان الجهر الذي بلغ غير صحيح وصيته اتحاشا كما في النظم ولا من مكاتب وان ترك وفاقا لانه ليس بن ذى
 التبرع قيل هذا عند ما فتش وفيه اشعار بان لا يصح من ابيد ونحوه كما في قاضي خان وقدم الدين عليها
 اى الوصية لان اداها لازم بخلاف الوصية وفيه اشعار بان لا يصح من سترقى الدين الا بابرار او ما كما في الكافي وقبيل
 الوصية بعد موته اى موت الموصى لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم الوصية وبطل اى قبيل قبولها في حياة الموصى
 فلم يوصى له رده الوصية بعد موته الموصى بلا خلاص وبطل ردها في حياته فله قبولها بعده عندهم خلافا لفرج

وهو اي بالقبول المذكور لا غير ملك الموصي به فالقبول شرط لما لك به الموصي به لا الموصي به الوصية كما هو ظاهر اذا كان الموصي
 اهل للقبول والا فلا يحتاج الى قبول كما في الذخيرة وفيه شعار بان لا يشترط في المالكية القبض ثم استثنى ما يملك بدون
 القبول فقال الا اذا مات موصيه ثم مات هو اي الموصي له بلا قبول منه الموصي به ولا وفوقه من قبيل الاكتفاء فهو
 الموصي به يكون ملكا لو شئت اي ورثة الموصي له استحسانا لانه صار ملكا للموصي له في آخره من اجزائه وبه قياس من قبلنا
 فيكون لو شئت وفيه إشارة الى انهم لو ردوا لم تبطل والقياس ان الورثة ينسب في الرد والقبول وقيل الاستحسان ان لا يبطل
 الوصية والقياس ان تبطل وله اي الموصي ان يرجع عنها اي الوصية لانهما تبرع علم يلزم الا بالقبول بقول مخرج
 كرجعت عما وصيت بفلان او بطلت او تركت او ما وصيت له فلان لانهما كانت اوصي حرام او بواك في قاضي ثان
 او فعل يقطع ذلك الفعل حق المالك عما غصب لانه صار الموصي به شيئا آخر بعد الفعل كما هو في الغصب من قبله
 فان غصب وغيره وعظم منافعهم من ملكه فلو اوصى بصوف ونحوه ففعل او قبض ففعل او قبض او قبض ففعل او قبض ففعل
 كما في انظم او فعل يزيد ذلك الفعل في الموصي به ما يمنع من ذلك تسليمه اي الموصي به الا به اي ما يمنع من ذلك المالك
 كلت اسويق الموصي به بغيره كملطه به وهو المانع عن تسليم السويق الى الموصي له الا ان كان كذلك الشئ سب
 او وصيته وشئ لبناء في ساحة او درويص بها بخلاف التخصيص والهم فانه ليس جوعا او لطينها فوجع كما في انهم اوصوا
 شئ تصرفت بغير ملكه كالمبيع فانه فعل شئ على تصرف بغير ملك الموصي به وهو المانع عن تسليمه وشئ الموصي به انما
 الملك او اطلاقه شعرا به لو عاد الى الموصي بالشئ او الرجوع عن البتة او نحوه لا يعود الى الوصية كما في الرد او اطلاقه
 الرجوع عن الوصية على انواع ما يحتمل الشئ بالقول والفعل كالوصية بعين وما لا يحتمل الا بالقول كالوصية بثلاث اهل فانه
 لم يرجع عنها الا بان قال حبت وما لا يحتمل الا بالفعل كالمبيع بعد قال له ان ست من مرضي فانت حر فانه بد برقيده وما لا يحتمله
 بواحد منها شئ ان يدره تدبير مطلقا كما في الظهيرة لا يرجع عنها بفعل ثوب موصي به لانه قد قبض عند عطائه لا غير عا و
 ولا يجوز له اي تجرد الوصية وانكارها حتى لو اقام بنية عليها بعد موت الموصي قبلت كما في اجماع لكن في البسوط انه
 يرجع بخلافه فقيل انه قول ابي يوسف رج والاول قول محمد رج وهو الاصح كما في الكافي وقيل انه ليس من اختلاف الرد وتبين
 فما في اجماع مجمل على الجود وعند غيبة الموصي او صورة الرجوع وما في البسوط على الجود وعند حضوره او الجود استيفي كما في الذخيرة
 وتبطل بته الطريش مرض الموت ووصيته لمن كثر من امرأة بعد ما هي ابنة او وصيته ثم مات فان كل تبرع من الموصي
 وصيته ولا وصيته لليراث كما هو وفيه شعار بان صح اقرار المريض لمن كثر بعد خلافا لفرج ولم يصح اقراره لزوجته بالا حاشا
 لانها ورثة الا ان يصديق ببقية الورثة ولو في حياة الموصي كما في اجماعهم كذا في اقراره اي بطلان شئ بطلان اقرار المريض و
 وصيته وبقيته لانه كافرا وعبد او او يدونا لو كانت ابنا اسلم الابن او شئ بعد ذلك الاقرار والوصية وابنة
 قبل موت الموصي لان في الاقرار تمت الاشارة لبعض الورثة وفيه شعار بان لو صار غير وارث بعد الاقرار بان اقراره ثم ولد له

غيره خالها على الالف على اني ضامن او بعد بكذا على اني ضامن لما في فان الالف والمائة عليه لا على الخلف والاشهر
 فالضمان اعم من الكفالة كما في الكفالي وصحيته اي كالمصية في انه من ثلث لانها تصرفات متخيرة فالاولى ان يثقل بها
 بعد القاعدة المتقدمة

فصل - جاره اي جاره الموصي اذا وصي له بشي من لصق داره به اي بداره قياسا كما قال ابو حنيفة وزوج لانه
 بمنتهى الجوار وهو الملاصق وسبب مشاركه غيره في سبب محله استخسانا كما قالوا وفي رواية عنه لانه الجار يعرف الكفا في الاختيار
 وما روي ان حتى الجار ربعون دارهم بينا وشمالا ومختلفا فصيحت كما في الكفالي وغيره والصحيح الاول كما في المصنفات وفيه
 اشارة الى ان المسلم والكافر والعقير والكبير والذكر والانثى فيه سواء والى انه لا يدخل فيه النكح والمدة بواحد المولد
 لان كسفي هو الاولاد ايضا ان يمتحن بخلاف المكاتب فانه جارك كما في الذخيرة وذكر في الهداية لا يدخل فيه العبد اسما كمنع
 لا عندهما وصهره بالكسرة مفسره محمد بن واو عبدة كل ذوي رحم محرم من عرسه اي كل ذكر من اقرباء زوجته
 الموصي وان قدرت من ربي عند موته فيدخل ابوها واخوها وغيرهما وقالوا اني نذر في عرسهم واما في عرسنا فلا يدخل
 الا ابوها واما كما في المغرب وشيخنا في بعض المصنفات العسر واما بلفظ خسر شيخي ان لا يدخل فيه الا ابوها في ديارنا وخطبته
 بفتحهم كل زوج ذوات رحم محرم منه كزوج البنت والانت والعمه وخوهر وقيل نذر في عرسهم واما في عرسنا فلا يدخل
 الا زوج المحرم قريبا كان او بعيدا ولا وعبد الكفا في وذكر في القاموس انه العسر وفي المغرب انه عند العرب كل من
 كان من قبل المرأة كالاب والاخ وعند العامة زوج البنت وشيخي ان شيخي في ديارنا لانه المشهور واهله عرسه اي زوجته
 باعتبار اللعن والنفقة قال الغوري والازهرى اهل الرجل خمس الناس به ولا يخص بالانسان من الزوجة كما في الكفالي
 ونذر عندنا واما عندنا فكل من يعوله من امرأته وولده وبنه وعمه ونسبه اهل بيته في منزله كما في المغرب ولا يدخل فيه رفيقه
 كما في الاختيار وآله اصله اهل اهل بيته اي بيت النسب وهو كل من يعيل به من قبل آباءه الى قصي ابيه في الاسلام
 مسلم كان او كافرا قريبا او بعيدا او غيره لان الآل والاهل ستة عملا ان تتكاملوا واحد فيدخل فيه جده واولاده والاب والاب
 لانه مضاعف اليه كما في الكفالي ولا اولاد البنات واولاد اخوات ولا احد من قرابة الموصي اذ نسب انما يعتبر من الاباء
 ولهذا الواوحت لا يمتحن به من يدخل فيه ولد لا يكون ابوه من نكاح كما في الكفالي واذا ربي جمع قريب وقرابة اقرباءه
 او نسبا به محرمه فصاعدا فان اقل الجميع اثنان في الوصية وبه قال نسطور وهذا اذا لم يعرف باللام والافاقلا قل
 واحد لرواي الحسن ونذر عند الشيخين واما عند محمد بن فائسان كما في الهداية وفيه اشارة الى انهم اذا كانوا لا يتصور في الوصية
 جائزة وبشيء الا ان يستحب عند بعضهم ان يحرم بالاخرج منهم كما في تمة الواوحت من ذوي رحم ليست بعصبة ولا جهة
 فرض هو او كانوا محار او كبار او احرار او عبيدا او ذكور او اناثا مسلمين او كافرين فيدخل فيه العبد والعبد المولود من
 طاهر الرواية وعن الشيخين انه لا يدخل الجدة وولده المولود وفيه اشارة الى انه لو لم يكن له ذو رحم لم يطل الوصية عنده لانه لا وصية

للمعدوم كما في الكافي تقدم الاقرب فالاقرب من ذى الرحم غير الوالد بن واولد استثناء من محرمه فصاعدا لان
 القريب من العرف من تقرب الى غيره بوسيلة ويقومون بنفسهم فلو اوصى لمعين وخالين فليعين عنده واما عندهما فيرجع لانه
 يدخل فيه كل قريب بنسب اليه من قبل الاب او الام اى اقصى اب له في الاسلام فلو ترك عما وخالين كان النصيب للمع
 والباقي للخالين لانه يستحق اقرب منهما وثالث عندهما ولو ترك عما وعمته وخالا وخالة كانت للاولين عنده لاستواءهما
 في القرب ورعت عندهما كما في الهداية وغيره والصحيح قوله كما في المصنفات فاعتبر ابو حنيفة رح في هذه الوصية ثلثة اشياء
 لم يعتبر المحرقة والاقرب والجميع لان المقصود صلة القريب فيحقق بنسبهما كما في الكافي وآية شار في الاسرار وغير
 لكن في المبسوط ان طبعية شرط تنفق عليه وفي الوصية لاجل ولد زيد الذكر والاثنى والواحد واكثر سواء وفيه شوا
 بان يدخل لكل تحت الوصية لانه ولد حتى يرث وبانه لا يدخل اولاد الابن الا اذا فقد ولد الصليب فان كان له بنات وبنون
 فليبنات عملا بالحققة ولا يدخل اولاد البنات عملا في ظاهر الرواية وعن محمد رح انهم يدخلون كما في الاختيار وسنة
 الوصية لا يدخل ورثة اى ورثة زيد ذكر واحد منهم كاعيش بن فان كانت ابنا وبنات ثلث بينهما وان فقد اولاد الصليب
 يدخل فيه اولاد البنين وفي دخول اولاد البنات روايتان كما في الذخيرة وفي بنى فلان اسم قبيلة كبنى تميم الا
 بتمه اخبره يمينهم تبعا فان كانوا ذكورا او مختلطين فكل يدخلون تحت الوصية اجماعا اذ كانوا يخصصون واما الاثنا
 فينبغي ان يدخل على باقوا وفيه شارة الى انه لو كان فلان ابنا خاصا لا يدخل المختلطون في الوصية وهذا عند الشيخين
 واما عند محمد رح فيدخلون وهذا رواية عنه وحكى الكرخي رجوعه ويدخل المذكور بلا خلاف كما لا يدخل الامانات بلا خلاف
 واذا فقد ولد الصليب دخل اولاد الابن ذكورا او مختلطين ولا يدخل البنات المنفردات منهم كما لا يدخل اولاد البنات
 ولو ذكر الا في رواية عن محمد رح كما في الذخيرة وبما ذكرنا فمهران المصنف لا يبنى على قوله الاول كما ظن وقيل انه
 قال اخر ان فلانا اذ كان خاصا لو وصيته للمذكور خاصة كما في الكافي ومطلعت الوصية لمو اليه بلا بيان
 قبل الموت فيمن له معتقون بكسر التاء ومعتقون بفتحها لان الاولى مشتركة صلاح للاعلى شكر الانعام ولا سفل زيادة
 للاكرام ومنهم انها جائز لكن عنه ان الوصية للاعلى وعنه انها لاجمعا وعن ابى يوسف رح انها للاعلى منها للاسفل
 عن محمد رح انها لمن صطلح عليه لان اجماله قد زلت بذلك كما في الكافي وكلامه مشعر بان لو كان له معتقون بالفتح لم
 فنى لمن عتقه في الصحة والمرض ولا ولا منهم من الرجال والنساء سواء عتقه قبل الوصية او بعدها ولا يدخل بربوه واهلها
 اولاده وعن ابى يوسف رح انهم يدخلون كما في الكافي وثبني ان يكون الحكم هكذا فيما اذا كان له معتقون وصحت الوصية
 بالمنافع كما اذا اوصى بخدمة عبده مدة معلومة وابدانها تملك بالمنافع كما في حالة الحيوة وفيه اياد الى ان يجوز له
 ان يخرج اعبدا من موضع الموصى الى موضع ابله ولا يخرج الى مصر اخر كما في الهداية والى انه يصح بالقبلة وبانخذ متفرقا
 والنفقة على صاحب الخدمة فان عجز عن الخدمة بالمرض فان كان بحيث يرجي بربوه فله ذلك والا فعلى صاحب الخدمة

كما في التهمة وسكنى واره مدة معينة سنة وشهر وابد كما في الاجازة وانما حصل الخدمة والسكنى اشعارا بانه لا يجوز له
 ان يوجر لعبد والدار كما في الهداية وصحت بطلانها اي غلة العبد والدار واجرتما ونفعهما مدة معينة وابد فيوجرهما ثم
 يتصرف في بدل الاجازة وفيه اشعار بان له ان يستخدم نفسه ويسكن لان الغلة والنفعة سوار في المقصود والاصح ان لا يجوز
 لان الغلة ورانهم وذا نكر كما في الهداية فان خرجت الرقبة اي رتبة العبد والدار من التملك سلمت رتبة الميراث
 الموصل له يستخدم ويسكن ويستقل مدة الوصية والا يخرج من الثلث قسمت الدار ذواتا او غلة ثلاثا بان يسكن الموصل له
 ثلثا منها والورثة الباقي او يتغل الموصل له منها يوما والورثة يومان حتى يستكمل الزمان وقالوا ان القسمة بالاجزاء اولى لانها
 اعدل لتسوية بينهما ذواتا زمانا بخلاف المماثلة فان فيها تقديم احد جانبا كما في الاختيار وهذا اذا كان الدار تحت القسمة
 والا فالماثلة لا غير كما في التفسير والاكثاف وشعر بانه ليس للورثة ان يبيعوا اما في يد سيم من الثلثين الاروائية على ان يكون
 كما في الزايدى وسمايا العبد فيخدم الموصل له يوما والورثة يومين يستعملوا منه كذا لا يخرج من اموال الميراث الا خروالا
 فيخدم الموصل له على قدر ثلث التركة والباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة يخدم الموصل له يومين والورثة يوما وعلى هذا
 الاعتبار كما في الاختيار وموته في حيوة موصيه اي اذ مات الموصل له في حيوة الموصي تطيل الوصية لانها انما يملك
 بالقبول بعد موت الموصل وموته بعد موته اي موت الموصل يعود الموصل به الى ملك الورثة اي ورثة الموصل
 لان الوصى له يستوفى اموال الوصى له وصحت الوصية بثمرة بستانه حينئذ ان مات الموصل وفيه اي بستانه ثمرة كان له
 هذه اي الثمرة اثمرة فقط لا ما يحد ثلثه لا يقال حقيقة الا على احادته وان ضم ابدان بان قال له ثمرة بستانه ابد
 فله هذه الثمرة الموجودة وما يحد ثلث من الثمرة في المستقبل وفيه اشارة الى انه ان لم يكن فيه ثمرة ولم ينعهم ابد يطيل
 الوصية وهذا في قياس وانما في الاستحسان فلا يطيل ويقع على ما يحد ثلث الى ان يموت الموصل له كما في الكفاية وهذا
 مختار الكرماني كما في غلة بستانه او راضه فله هذه وما يحد ثلث ما عاش الموصل له سواء ضم ابد او لا اذ الغلة يقال
 على ما يحد ثلث ايضا وهي شاملة للثمار والاوراق وقواهم بخلاف ما يحطب ويحرق وفي معناها المنزل وكذا لو اوصى
 بنزل كرمه في ثلث سنين فمات ولم يحل الكرم فيها شيئا يوقف الكرم حتى تصدق بنزلة ثلث سنين وهذا قول محمد بن
 سواف لما قال صحابنا وذهب نصير الى انها بطلت كما في التهمة وصحت بصوف غنمه وولدها الموجود ولبنها
 اي الوصل لا كان على ظهرها وفي لبنها وضرمها في وقت موته من البصوف والولد واللبن ضم ابد او لا يضم
 لان البعد ومنه لا يستحق بعقد ما بخلاف الثمرة والغلة فانها يستحقان بالمساقاة والاجازة ولو كانت بيعته وصية
 جعلتها في الصحة اي اذ منع في الصحة يهودى او نصراني بعد اثم مات فهو ميراث بلا خلاف لكن هذه لهم اذ هم اوف
 وعندها يكون امر بالصحة والوصية يجعل احدهما نصحا اي اذا اوصى احدهما ببيع بعد بيع عنده ولا يصح
 عندهما لانه اوصى ببيعة غير انه جوزها على نفسه وقال شاشنا ان هذا اختلاف فيما اذا اوصى بالبنا في القرية

الكافر كما في البركاتي ومن اوصى الى عبده ان يصدق ذلك الا يصح ان كان ورثته كالمصنفين كما في الاماكن
بما ان الى تصرفه في رثته واما عندنا فلا يصح كما اذا كان بعض الورثة او كلهم كبارا ولا تقيدهم عن حق الاماكن منهم او بعض
وقيل قول محمد بن مسعود كما في الهداية وانما خص ابي عبد الله اشارة الى ان وصي الاماكن والى الكتابين بل خلاف كما في الاماكن
ومن اوصى الى عاقر غير عبيد وكافرو فاسق عن اقسامهم بها اي بالوصاية ومصلح الصغير والتصرف في ماله فمضم
القاضي الميراث من اهل بيت معين له مائة تحت اية تقيده اشارة الى ان وصي الاب لا يرثه انا مني الى غيره ولو ماتنا
بل يقيم اليه اينا كما قال في التلخيص في الميراث قال فيهم شيخ الامين العاقر عن الوصاية والشيخ الميراث في غيره ولو
انما في قوله قال في التلخيص عاقرها واليه اشارة في قوله فيهم شيخ الامين العاقر عن الوصاية واليه اشارة في قوله فيهم شيخ
الميراث في قوله في التلخيص عاقرها واليه اشارة في قوله فيهم شيخ الامين العاقر عن الوصاية واليه اشارة في قوله فيهم شيخ
على الاول والى انه لا يقيم اليه ميراثه الا بعد كل شيء وكذا في التلخيص في قوله فيهم شيخ الامين العاقر عن الوصاية واليه اشارة في قوله فيهم شيخ
العبد والكافر فاسق مع انه وصي له كما في الاماكن في قوله فيهم شيخ الامين العاقر عن الوصاية واليه اشارة في قوله فيهم شيخ
الى انه لو عزل في التلخيص وصيا عدلا كما في التلخيص في قوله فيهم شيخ الامين العاقر عن الوصاية واليه اشارة في قوله فيهم شيخ
ان يجوز له ان يعلم انه اذا اوصى عن الوصاية لا يجرى عليها الا ان لا يجرى الا باخباره القاضي كما في قوله في التلخيص في قوله فيهم شيخ
اوصى الى غيره في التلخيص في قوله فيهم شيخ الامين العاقر عن الوصاية واليه اشارة في قوله فيهم شيخ
عندنا في قوله في التلخيص في قوله فيهم شيخ الامين العاقر عن الوصاية واليه اشارة في قوله فيهم شيخ
ان لا يجرى الا باخباره القاضي في قوله فيهم شيخ الامين العاقر عن الوصاية واليه اشارة في قوله فيهم شيخ
الاصح ان يجرى الا باخباره القاضي في قوله فيهم شيخ الامين العاقر عن الوصاية واليه اشارة في قوله فيهم شيخ
الى اوصاب فدايات احد بنين الوصيين وحيث ان يصيب نصيبا اخر فمضمون عن تصرفه وهذا على اختلاف
لقد شاعنا منهم من قال انه على الوفاق قال ابو يوسف في التلخيص لما قصد الموصي من اشراف كل منها على الآخر
كان فيه شعرا بان الوصية على وصي لم ينفرد واحد بها بل خلاف مع انه على اختلاف وعن ابى يوسف ان اشراف غيره دون
اوصى كما في التلخيص في قوله فيهم شيخ الامين العاقر عن الوصاية واليه اشارة في قوله فيهم شيخ
يحتاج الموصي اليه من التكفين والتبوير والدفن وغير ذلك لانه ربما غاب احدهما او انتظاره فسد الميت وانما هو في
تقوفا على عليه ماله فلو مات رجل وترك ورثة ودينا له وعليه فادعى رجل ان الميت اوصى اليه والى فلان انتاب وجده
لو رثته والتعريف فاقام انا خضرية على ذلك قضى القاضي بوجوب ما فيها كما في الاماكن في قوله فيهم شيخ الامين العاقر عن الوصاية واليه اشارة في قوله فيهم شيخ
من جنس الدين والافلا يفرد واحد بها كما في التلخيص في قوله فيهم شيخ الامين العاقر عن الوصاية واليه اشارة في قوله فيهم شيخ
فما الدين الا في المال الى ان يقضى الى الدين في التلخيص في قوله فيهم شيخ الامين العاقر عن الوصاية واليه اشارة في قوله فيهم شيخ

يدل كلام صاحب الذخيرة وشراء حاجة المظفل من الطعام والشراب والكسوة وغير ذلك والالتزام به له اى قبول التبرع
للمظفل في التأخير خوف الهلاك واما في عبيد عشرين اى عشرين لعدم الاحتياج فيه الى الراى بخلاف عتاق ما ليس
بمعتق فانه يحتاج اليه وروى في بعض النسخ في بيعه حال كونها مستعملين لان صاحبها حتى اخره بارفع الوصى وفيه
اشارة الى انه ينفرد به المقصود والمشتري وثمة ما كان في قاضيه من وجع اسوال ضالمة اى مشرت
على الهلاك وبيع ما يحتاج من نخل الطحوم والمشتري وفي الاكتفاء اشمارا به لا ينفرد فيما سوى الاكتفاء من
البيع والربح والفقهاء الذين والتهمة والصدقة والاجارة وغيره فانه قال بعضهم ينفرد ببنية الوصية بالوصايا الهلكة اذا
بان تبعية في الشيء للمساكين وقال اكلوا في انه على اكله كما في الذخيرة وذكر في قاضيه ان ينفرد باجارة المقيم على العمل عليه
على اختلاف فقهي لثقت ان احدهما لا ينفرد عند الطرفين وزورح وامن فيما سوى التجهيز وشراء الحاجة وبخسومة وقضاء الهلكة
والودية الوصية ونسبة في انظم وصى الوصى في ماله وبالوصية وصى اذا وصى الى آخره وصى في تركته وتركته
الميت الاول لان الابعاد اقامته بغير مقامه فيما له ولاية وله ولاية اليكيتين ويجوز ان يكون الامام للميت واما معنى اذا وصى
احد من الذين الوصيتين عند موته الى حي منها له ان يصرف ماله واما الرواية وعن الى حنفية ربح انه لا ينفرد ولا
ما رضى تصرفه وحده كما في الهداية والبيع وصى الى الصغير ولا يشتري الا بما يتقارن في بيعه اى بالعين له
وهو ما يقوم به يقوم لانه لا يخرجه عن جلات العنان والفاش فانه يخرجه ولو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري
بالقبض كما اشير اليه في المنيعة والامور التصرفات بل القيمة فانه جائز بانظر الى الاولى والاطراف مشير الى جواز بيع كل
شيء من التركة منقول كان او عقارا واما الرواية كما في الاخر انه وقال اكلوا في ان بيع العقار لا يجوز عندنا ما ذكر
الا في غرب فيه يشتري بضع القيمة او احتياج الصغير الى ثمة النفقة او كان على الميت دين لا وفاد له الا بثمة او في التركة وثمة
مصلحة يحتاج في الفاذا الى ثمة او بغيره بان كان حاليه تاودا رايها في عليه نقصان او كونه يربح على ارتفاعه فيمنع
يجوز بيع عقاره كما في الظهير والفتوى على قولهم كما في البيع والى جواز بيع مال نفسه وشراء ماله بنفسه بالعين له
الا انه لا يجوز صلواته محمد وفي الظاهر والذين ان ابى يوصى به واما عند ابى حنفية ربح وفي رواية عنه فيجوز اذا كان فيه
للاصغر منفعة بان يبيع منه ما يساوى الفاشمانية ويشتريه ما يساوى ثمانمائة بالفت على ما قال بعضهم كما في الذخيرة وقال
بعضهم يبيع ما يساوى خمسة عشر بعشرة ويشتري ما يساوى عشرة بخمسة عشر كما في الجامع وذكر في المنيعة انه لو باع
من نفسه ما يساوى اليه الفساد ولا يجد من يشتريه جاز عند شرف الائمة ولم يجز عند غيره ولكن له ان يبيع من غيره بثلث القيمة
ثم يشتريه بنفسه ولما تبا در من كلامه انه لا يبيع عقاره بغير جاز لان فيه اطلاق منافعه كما ذهب اليه كثير من المهرقند وعن
صاحب الهداية انه جاز لان فيه استبعاد ملكه ومع الحاجة كما في اعمادى وانما لم يحصر التصرف في الوصى اشارة الى جواز
تصرف غيره كما اذا خاف من القاضي على ماله فانه جاز لو احده من اهل البيت ان تصرف فيه ضرورة كما انتمى به ابو نصر البوسعي

ونحو استحسان منه وعليه الفتوى كما في الفتاوى او غيره ويدفع الوصى ماله الى مال الصغير مضاربة لانه من التجارة وفيه
 اشعار بان لا يافذه مضاربة وعن محمد بن ابي جاز الائمة اذا اخذه على ان له عشرة دراهم من الربح فانه مضاربة فاسدة
 ولا اجزله وعلى هذا القياس ينبغي له ان يوجر نفسه في عمل من اعماله باقل الاجور كما قال الهندي ولو استاجر شيئا من الصغير
 لنفسه ينبغي ان يجوز عن ابي حنيفة ج اذا كان باجرة لا يتغير فيها كما اذا استاجر شيئا من ماله لنفسه كما في الذخيرة
 وشركة بان يشترك به غيره ويضماعته ورواه في احتمال ابي يعقوب الوصي حواله دين للصغير على يد يونس على الاطلاق
 من اقدر على ادائه وفيه اشارة الى انه اذا كان ماسوا لا يثبت له الا انما هو يوجب وفيه اختلاف لمشايخ كما في الكفاية والى اهم
 تفصيل من ملو بالنهم ملاه بالمدى بما رتبنا وغنيا لا على الاكثر وهذا اذا ثبت الدين بمداينة ليست حتى لو كان بمداينة
 الوصى احتمال وان كان لم يدين الى كما في الكفاية ولا يقرض الوصى مال الصغير لانه يتبرع الائمة لو اقرض لم يكن منه
 خيانة يستحق به العزل وفي الاكتفاء اشعار بان لا يقرض ماله لنفسه وهذا اذا كان له دفار به كما روى عن محمد بن وعنه ما يدل
 على خلافه كما قال ابو حنيفة ج وقال اكلوا في فيه اختلاف لمشايخ كما في الذخيرة ويبيع الوصى كل المال على الكبير
 العايب اى بلا رضاه وهو على سيرة ثلثة ايام فصاعدا الى الاحتقار فانه لا يبيعه لان بيع ماسوا لحفظ والمالك
 على الاحتقار ناد وولد لا يبيع وان خيف هلاكه على الاصح وهذا اذا لم يكن في التركة دين ولا يبيع الكل عنده واما
 عند هاجان استغرق يبيعه والا فيقدر الدين من الكل لاني الزيادة عليه من احتقار وفيه اشارة الى انه اذا كان كبير
 راضا لا يبيع شيئا من التركة وعن شيخين يبيع ماسوي احتقار وهذا اذا لم يكن فيها دين والا فقد باع على هذا الخلاف
 وان كانوا صغارا وكبارا معا فقد باع حصته احتقار كما هو وانما الكبير فعلى ما ذكرنا من التفصيل الكل في الذخيرة
 ولا يشتر الوصى في ماله اى مال الغائب الكبير لانه لا يفيض اليه سوى الاحتفظ وفيه اشارة الى انه لا يشتر في مال الصغير
 كما في الهامدي وذكر في الكفاية عن الاوضح انه لا يشتر في ماله اولى ترك الفعل الدال على الاختتام -

كتاب الخنثى

اور في الاخر لانهما نادرة هوى الخنثى لغة صفة بخلاف المضاف اى بيان الخنثى من الخنث بالفتح واسكون وهو الخنث
 وانكسر وانما للتانيث ولذا لا يطبقا اليه والانون وانما لم يثبت لانه غير معلوم عندنا فذكرنا في الاصل كما جفر وكرر
 اوله على وزن البشرى مصدر او شريعة فوفرج وكرر اى ماله آلة المرأة والرجل والفرج شامل لبقولها فجاز وفرجين
 وفيما ذكره شعار بان من لم يكن له شيء منها وخرج بوله من مرة ليس يثبت له اقال ابو حنيفة وابو يوسف ج الا انه دى اسمه
 كما في الاختيار وقال محمد بن ابي الحكم الانثى كما في انثى فان بال من ذكره فذكره والآلة الاخرى خرق في البطن
 وان بال من فرجه فانتثى والاخرى كقولنا لما فيه من الآثار وقد رفع هذه كما وثق الى عامر العبد واني فقال جوبل

امرأة فاستبعدت فو به ذلك فحتم ودخل بيته للاستراحة فجعل يقلب على فراشه ولا ياحذ النوم لتفكره وكانت له جارية صغيرة
تفكر حليته فسأله عن تفكره فاجابته بذلك فقالت و احوال و اتبع المبال فيخرج ويحكم بذلك المتقال فاستحسن في كل لها
والرجال كما في انوار وان بالانها علم بالاسبق اى سبق منها لانه دليل على انه عضو اهل وان استويا اى بال
منها فشكل اى غير محكوم عليه يكونه ذكر او انثى عند اى حليفة راج و من من جملة ما يتوقف فيه من كمال ورعه قد انشده
ولا يعتبر الكثرة اى كثرة البول في كونه ذكر او انثى عنده ويعتبر عند هذا لانه يدل على الاصلالة و روى ان قال
لابي يوسف راج ما ريت قاضيا يكيل البول بالاولا و انى من يتربا فشكل عند هذا ايضا وانما توقفوا في اجواب اعدم ما يدل عليه
من نقل و نقل و هم متورعون عن التكلم في الاحكام بلا دليل شرعى و انما قالوا بانها كماله اذ مات في صغره والا
فقد نزل كما يشاء اليه بقوله فان بلغ النكاحي بسن و لم ينظر منه علامته احد بها بان لا يخرج حليته او لم يصل اليه
امرأة او لم يتكلم و لم ينظر يده فيكون انثى او لا تخفى او لا يصل اليه رجل او لا يصل او لا ينظر لثدي او لا ينزل منه لبن فيكون
ذكر فشكل بانها ان احتياط كما في عامة الكتب كان في ان ينظر ان لم ينظر من امره فكالانثى في الحكم عليه وله من امره
و غيره و في الكلام إشارة الى انه لو نظر علامته كل منهما كان شكلا كما اذا انشد ثديه و ثبت حليته معا او منى بفرج الرجل
و عاض بفرج المرأة انما بفرجها و منى بفرجه و الى انه لو انجب فحتم فيض او منى او يصل الى الرجل او المرأة قبل قول
و لم يقبل رجوعه الا اذا نظر كنهه يتبين كما اذا انجب من رجل ثم ولد كما في شرح الرافعي و منى ثم شرب في الحكمه فقا
فان قاهم البالغ من شكل في حقه من راج في صفت النساء و اعاد و صلوة و اما احتمال كونه ذكرا فيجب الاعادة
احتياط و فيه اشعار بان لو كان من راجها لم يجب الاعادة كما يشبه احتياط كما في الذخيرة و ان قاهم ذلك المرأة
و ما في حكمه من امره بفرجه الا في حقه اى في وقت الرجال معية صلوة من كان كنهه من الجن و اليسار
فمن كان خلفه سجدة من لصف الثمالي اذا كان ثلثه فانه يعيد من خلفه سجدة ثم الى آخر الصفوف و انما لم ينظر
نية الامام اعتمادا الى ما ذكر في الصلوة و كلامه ظاهر في ان الاعادة واجبة عليهم لان الصلوة متى وجبت اعادتها من
وجه و لم يجب من وجه يجب الاعادة احتياط كما في الذخيرة لكن في لباسه ان الحاذرة موهبة فيجب الاعادة
احتياط و صلي ذلك البالغ بصل و هو اوسع مما تحل المرأة به اسما من انتمه و فيه إشارة الى انه لو صلي بالان
قتل لم يجز اذا كان حرا و الى انه لو كان مراهقا جاز الا ان يقتل بحب كما في الكرماني ولا يلبيس بخنثى مطلقا حليا
و حريرا الاحتمال كونه ذكر او انثى فخطرها تيرد بينه وبين الاباحة ولا يكتشف نفسه فان كشف المرأة لثديها غير خنثى
عند رجل لانه لو كان مراهقا لم ينظر الى ما سوى الوجه و الكنه منه ولو كان مراهقا لم ينظر الى ما تحت سرته الى كبريته و عند
امرأة لانه لا ينظر الى ما تحت اسرة الى الكنه مراهقا كان او مراهقة كما في الكرماني و غيره فلا تاني ما في الصلوة انه ينظر
المرأة الى الرجل و منى ما تحت اسرة الى الركبة كما ملن و لا يخجل و ما في حكمه غير محرم رجل بالرفع على

فقولنا أسئلة من خمسة إلى ثمانية وإن كان إذا فاعلم سهم ولا زوت نصف ولا ثلث ولا يخفى أنه أخس الحالين لأن
 السهم إلى واحد من ستة أقل من ثلثه سهم من ثمانية فيقتصر كونه ذكرا أيضا ونهنا عند أبي حنيفة ربع وأما عندهما فليس
 كما في الهداية إلا أن محمد مع أبي حنيفة ربع في عامة الروايات كما في الكفاية ونهنا نظر كما في الضمائر وذكر في
 النظم أن أبا يوسف ربع معهما في ظاهر الأصول وفي الكافي أنه قول الأول وفي الفرائض السراجية أن ما ذكرناه
 قول أبي حنيفة ربع وصحابه وعليه الفتوى ولما كان في شيء من الروايات أبو حنيفة ربع وله في هذا الباب قول
 مبهم فمروا أبو يوسف ربع فغيره من أصحابنا ما هو أقرب إلى الأصواب وهو ثلثه وثلثا في ما ذهب محمد ربع كما في الضمائر
 وغيره وذكره المصنف فقال وفيما إذا ترك الخنثى أبوه وأبناؤه ثم أشبهه بشيخ أشبه له أعي الخنثى فصفها
 أعي نصف مجموع خط الذكر والأنثى وقد احتمل نصف نصيب كل من شانه فردا أو مجتمعا فاشير إلى تفسيره بقوله وهو
 أعي نصف نصيبه من نصيبه نصيبه فذكر عند الأنصار وذكره أحميد بن أبي عند الأنصار وثلثه الخنثى والباقى للابن
 من سبعة من أسهم محمد بن أبي يوسف ربع خنثى وأبوه وأبناؤه ذلك لأن لابن عند الأنصار كل الميراث
 وللبنات نصفه فكان نصف لكل اثنين ونصيبا من نصيبه واحد أو مجموع ثلثة أرباع فان المخرج أربعة قول
 أبي سبعة فموجب الخنثى ثلثة وللبن أربعة وفي نصيب نصيب كل منها عند الاجتماع خمسة للخنثى
 والباقى للابن من أشي عشر من أسهم محمد بن أبي يوسف ربع خنثى وأبوه وأبناؤه مع الابن نصف وللبنات مع الابن ثلثا
 فكان للخنثى مجموع نصيب نصيبين من الميراث والسرير ويحتاج إلى أنه ويكون مخرجا لذلك وهو أشي عشر
 للخنثى من ثلثة من أشي وهو ثلثة وسدس وهو ثلثان وللبنات نصيب نصيب الخنثى على التفسير الأول زيد فانا
 أو ضربنا سبعة في أشي عشر حصل أربعة وثمانون ثم غيرنا ثلثة في أشي عشر حصل ستة وثلثون ثم نصيبنا سبعة
 في سبعة حصل خمسة وثلثون والأول وهو ثلثة وثلثون زيد على الثاني وهو خمسة وثلثون بواحد من جزاء أربعة وثلثان
 والنتيجة في كسب الحساب ثلثي ثلثه قول أبي يوسف ربع أشي عشر من أسهم محمد بن أبي يوسف ربع خنثى وأبوه وأبناؤه
 فأنه قول محمد بن أبي يوسف ربع في الدعوى وآخره في الدليل وهو دليل على اختياره كما في النهاية ولما كان من دأب الشارح
 إيراد مسائل شتى في آخر كتبه فذكرها في غير كتابها ففهم المصنف في ذلك فقال

مسائل شتى

أعي متفرقات هو جميع شئ من شئ فاعلم على فصيل مجزئ فقول كمرض ومضى وله أجمع على فعل
 كما تقرر كما تقرر الأخرس الذي لا يسمع ولا يكلم ولا يقر وجهه وشراؤه وقوده كالبهيان لأن الكتابة ممن ناس
 كخطاب من ذوات فهم أربابا كمن لا يسمع ولا يكلم ولا يقر وجهه وشراؤه وقوده كالبهيان لأن الكتابة ممن ناس
 كخطاب من ذوات فهم أربابا كمن لا يسمع ولا يكلم ولا يقر وجهه وشراؤه وقوده كالبهيان لأن الكتابة ممن ناس

كما اذا كتب على ورق او شجر او ارض كان كالمخطاب الا ان في غير المرسوم لا بد من البينة ولا يصح في المرسوم
انه او لم ينبو فلو كتب غير متبين كما اذا كتب على ماء او هو او لم يصح شئ من ذلك وان نوى كما في الخطامه وغيره
وقد اشهر بان يناد بالكتاب من الغائب كما لا تحس وقد ذكرنا انه لا يقاد فاما ان يكون من اختلاف الروايتين
او اختلاف حكم الاخرين والغائب في الكتابة كما في الكافي وغيره وايضا هو اى اشارته بالراس او الحاجب
او العين او اليد بما يعرف به كاحده مضاف الى الفاعل او المفعول وطلبا له وجهه وشعره او وقوده
كالبيان وانطق بذلك لان هذه الاحكام محتاج اليها فانها من حقوق العباد في العجالة والعلانية شيئا من الالفاظ
معتبرة القدرة على الكتابة لان كلاهما حجة ضرورية فلا يعتبر ما قال بعض اصحابنا انه لا يعتبر كما في الهداية ولا يحيد
الاخرى المقر بالقدرة او السرقة او الزنا او الشرب بطريق الالفاظ او الكتابة ولو صرحت لانه لا يجب العقوبة على المقر
على نفسه بما يؤذي الالفاظ وقلوا في مقتضى اللسان بنهم ايم ونحو القات اى في محتاج من الكلام وغيره
عليه ان امته وذلك الاختقال الى سنة وعنه الى الموت وعليه الفتوى على ما قالوا كما ذكرنا من بعضه وغيره وعلم
اشارة اى اشارته الى ما يريه من الكحل وغيره فكذا اى للمقتل مثل الاخرى في اعتبار الكتابة والكار
لان عارض يصمت يربى زواله ساعته فلا يعتبر كالاغما وفلا يصاحبه فاج قد يمس بانه او مرض فلم يقدر على
الكلام فاشارة او كتب وقد طال ذلك سنة فهو مثل الاخرى وقال محمد بن مقاتل المريض اذا لم يقدر على
الكلام لم يفتنه الا انه عاقل فاشارة برأسه الى وجهه فقدم صح وحيثه وقال اصحابنا انها لم يصح كما في الاحكام
وفي شتم اسم جمع لاشارة مذبوحة فيهما اى بينهما قتيمة واحدة او اكثر هي اقل من المذبوحة شتم
اى طلب الاخرى وهو اعصاب ونحوه اذا لم يكن هناك علامة يعلم بها المذبوحة من البينة والافلا شجرى وعليه ان
يأخذ بالعلامة كما في الكرياني واكمل ان اركان قلبه على ان هذه شاة مذبوحة في حال الاختيار بان يجد مذبوحة
يتبين لان القليل ساقط الاعتبار وفعل الحج وفيه شارة الى انه لو كان البينة اكثر او تعين لم لو كل مع الاطيان
والى انه لو فطر اكل بكل حال سواء كان البينة مساوية او اكثر او اقل كما في الهداية وانما خص النعم اشارة الى
ان في الثياب الطاهرة والنجسة المتسلطين تجري بكل حال سواء كان البينة للطاهرة او النجسة او كانتا متساويتين بل
حكم الثياب نجس والى ان في انا مختلط بانا وغيره وهو غائب لا يجري بل يتغير حتى جاد صاحبه كما في الرغبت المختلطة
غيره وقيل تجري فيهما وقيل تبصر في واحد منهما كما في طعام مشترك صاحب غائب فانه قد رفع قدره في غير عند الاحتياج
كما في الذخيرة وغيره ولا شك انه ختم على حسن اوجه الانتباه فانه ذكر مسائل الاخرى والمقتل والنعم المذبوحة في
آخر الكتاب ثم تبين على ما اختاره مما هو الممول عليه في الباب ونحوه وان فرغى بحمد الله تعالى على تواترنا وكثيرة
عن تبيين ما هو الهدية لفقران سياح غفيرة يوم التروية سنة ١٢٨٥ هـ واربعين وثمانمائة من اجرة البنية على

ص ۲۱ م شش
۲۳ جن

DUE DATE

۲۹۴۵۲۶۱

۱۸۹۸۹۱۹	۷		
G13.11.04			
			۱۶۸۵۵

